







بسته حافظ کور  
او مولتی نیم دور  
که اول غنیمت کیسویه بقلمش  
دل اشتقا کیم خود رسته در شنبویه  
مانور لر سبزه زلفک اشیاک اتیش  
میانک فکر ایدین دل لاله زار مویه بقلمش  
بر ستونیه لرد کویا بر مویه بقلمش  
بسته کیم کجین غنیمت بی  
ابتدای طایفه کیم دوری حمامه سی  
اجا بری صبر عجب کیم  
تا بین صحنه نظاره تحمل ایلا شکنی  
جوزمه در رسون کره کاکل غنیمت ایلا  
هر دازم عشق مایه کل قلم ایلا  
رو نازم عشوه باز مر کار فندم  
یه لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله لاله  
عشر شکنی



عجم غلے  
 پنجو پونجی کورم سدر کل زارک پنی  
 سندی سیکیم او پور کجا کورم  
 قیسمت زارم او غورین اجدیم  
 قیسمت زارم او غورین اجدیم

لکھا

قلدری و سہرہ مجہد جان الفتح  
 صدر دین قلدری و رعای الفتح  
 بجمع بنی (دو تودہ) بر فضیل زمانہ  
 سحر من (دو تودہ) بنی سحر الفتح

نافر چیدن صفت طاقہ از لڑھک  
 منہل چشتا کر از لسلہ غدا ی اہو



نظم باقی کتاب من کتب الجامعہ نوعی زاده اعطی الله

باب النفقة باب الحضانة

بل طهر اقل صکودلا  
فرض در حج نکاح ایسنون  
عق و ایمان حد و دیله سرقه  
ردا و لیسور لقیط ایلہ لقطه  
شرک و وقف و بیع و صرف و چودہ  
واجب اولور قضا شہادت  
چون و کالتله اولنہ دعوی  
طوغریق در دوامضاربہ  
ہبہ اولدی اجارہ دن افضل  
اولدی اگر اہی حجرہ ماذون  
قسمتہ ایت غلہ بی مزارعہ

چونکہ حیطانک اولور ادا  
ہب ذبا یجلہ اولور اضیحة  
ایله احیا مواتی شربکہ سن  
صید و ش رہنی یکچہ ضبط ایلہ  
واجب اولور دیات عاقلہ  
قومہ دایم فرایضی الدن

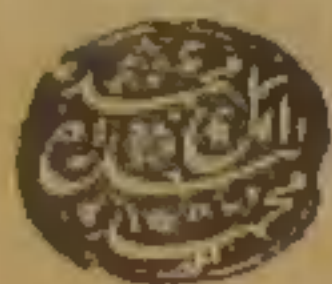
ضبط ایدوب فہرستی عطیاتی

ایلم جمع مسائل شتہ

نقل من خط ناظمہا جامع الجمع عطا الله رحمہ



مكتبة  
المعصومين  
عند  
المعصومين  
عليه  
السلام  
عليه  
السلام



100





شهادته الزهر الحبيب رابع

الحمد لله الذي خلق الانسان وجعل اللسان على افواه دليله. وظهر  
مكنونات العلوم بكلامه القدير ومن احسن من الله قبلا. والشكر  
لمن شهد لوحده ذاته الثقلان. واقربكم الى صفاته الانس والجان.  
والصلاة على من صدق بقدرة وحواله. واكمل من صدق في الجنان  
وقوله. محمد صاحب الايات البينات. والكاتب المبين. ورافع رايات  
النبويا. الصادق الوعد الامين. وعلى آله واصحابه الاخيار.  
الذين كان القول قولهم في رواية الآثار. اما بعد فيقول العبد  
الراعي عطاء الله بن نوح المبتلى بتنفيذ القضا. على ملجى به قال التقدير  
ومضى. لما كان العالم روضة مفتحة الابواب. وحديقة مثمر  
وطايفها وطاب. ثم اهداه ابيه من افنان الفنون. واشجارها سامية  
ملتفة الغصون. والحديث ذو شجون. وعلم الفقه من بينا شجون  
طيبة اصنافها ثابت. وفروعها ثمر شبيهة بحجها ثابت. تجد ما تطلب  
في كمارها رها. وانه اشبه عليك الامر فانظر الى صفحات انوارها

افضل

يقال الحديث ذو شجون  
اي يدخل فيه في بعض  
مخارج

والاقوال

والاقوال المسندة فيه على الطريق الاسلام. الموصلة الى الشارع الاعظم  
ما افضى اليه اجتهاد الامام الاقدير. والهام الاكبر. وهو السراج  
المهادي واصحابه كالنجوم الثواقب. الذين سلكوا طريقته والناس  
مذاهب. اردت ان اربط مجموعة لاخواني من الحكماء. تنفعهم عند  
قطع الخصام. من المسائل التي يكون القول فيها لاحد المتخاصمين  
يمينه او ينجح قوله بلامين. والحق عصا البراعة لا لتقاط كل طالب  
من المهمات الاخر والمآرب. وكان قدما قلم الانشا بقدر رجلا ورجل  
اخرى. فلما تم نقلها الى البياض. وطوارها رصفحات تلك الرياض  
اراد الخاطر الكسير جمعها وترتيبها باستيعان ميسر كل عسير.  
ركبت مركب السعي واخرت الفلك بهواها. وقلت بسم الله محرمها  
ومن سبها. فحاش مجموعنا محمد الله تعالى منقحا ومهديا. ومنقحا  
ومرتبا. وسميتها بالقول الحسن. في جواب القولين. ثم جعلته  
مفتوح الدفتين. وموضوع الكفتين. بين يدي الامام الفاضل  
مثل الصدق المستقيم من السحاب الوابل. وهو المولى الاعظم علم الهدى  
علامة العالم مفتي العصر واستاذ هذا الزمن. ومن اليه الرجوع  
اذا قيل القولين.

يحيى بسمه فصا عيسى. ميت الحسان منه يحيى.  
ولما كان روحه الحقيق فوق طاقتنا. ووصفه حسبا يليق بعيدا من  
قدرتنا آل الامن الى دعاية الصالح. لانه وسيلة المهام والمصالح.  
اللهم ابد لنا بيد الدين المبين. وابته لتايب شريرة سيد المرسلين  
صلى الله تعالى عليه وعلى آله الانبياء. وعلى آله وصحبه الاوليا  
والحمد لله تعالى واعلم ان الكتب التي اجتمعت عندي حين شروعي في ترتيب  
هذه المجموعة في غرة شعبان المعظم لسنة ثمان وثلاثين وألف بكرة من  
من الفتاوى فتاوى قاضي خان والخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى  
ومجمع الفتاوى والقنية وفتاوى قاري الهداية وجامع الفصولين  
والاشعاف والتاسيس للدين واللسان الحكماء ومعين الحكماء  
وانفع الوسائل والاشياء والنظائر. ومن الشروح الهداية للصدقة

رجوع الفتاوى

والابدايع



تسمية

في سنة ١٠٣٨



وذكر الحكماء وشرح الوهبانية لابن شحنة وشرح الشمني على مختصر  
الوقاية واصلح الايضاح وحاشية يعقوب باشا وحاشية مؤ  
آخي ومن المجاميع حريقة المفتي ومجموعة مؤيد مرادة والفتاوى  
العديلة ومجموعة مؤيد نا عبد الغني ومجموعة مفتي الاسكوب وتجميع  
البيانات للمؤيد غاي والمؤيد من الكرم الوهاب ان الحق بهذا الكتاب  
ما وجدت عند النظر من كل سيف مغيب واصح نقول المجاميع من مجالها  
ليتميز مسالك اقدار الاقلام من مرأها تنبيه ثم اعلم ان بعض  
الاخبار التي سند ذكر انشاء الله تعالى في خلال العبادات وفي  
بعض المعاملات وان كان من قبيل الشهادة لكن لما لم يوجد فيه  
التصانح المحققا هذا الكتاب ليكون اكثر نفعاً وشمل قابلاً  
ويجلب لطلاب المنفعة زائريه والله الهادي وعليه اعتمادى  
**كتاب الطهارات**  
رجل صلب في السوف زنيا الانسان او شياء من الادهان او سمناً او  
خللاً وعائين الناس ذلك وشهدوا عليه فقال الجاني صبيته وهو خمس  
قد ماتت فيه الفارة كان القول قوله قاضيخان في كتاب الدعوى  
اشترى خلاً في حايته وجعله في حرة له فوجد فيها فارة ميتة فقال  
البائع هذه الفارة كانت في جرتك وقال المشتري لابل في حاييتك  
قال قول قول البائع تانا خاينه نقلها صاحب الحديث رجل اشترى  
دهنًا في اناء مسدود والراس ففتحها بعد ايام وفيها فارة ميتة فزعم  
المشتري كونها فيه وقت البيع والبائع يدعي حدوث الوقوع قال قول  
البائع لا تنيكر وجوب العيب لسان الحكماء في فصل البيع نقله صاحب  
حب اخذ منه مائة وجعل في قصعة اخرى كذلك ثم وجد فيها فارة تحرى  
وان لم يقع على شيء ان غاب بحال التجاسة على القصعة وان لم يقع على  
الحب الثاني وان كانا لرجلين وكل يدعي انه طاهر فما طاهران  
بزازيته اذا ورد الرجل ماء فاحبسه مسلم انه نجس لا يجوز ان يوصى  
بذلك الماء قالوا هذا اذا كان المحبوس لا فان كان فاسقاً لا يصدق وفي  
المستور وايتان في رواية المستور عن زلة الفاسق وفي رواية متمثلة

البعث

تنبيه

الطهارات

هذا ما ذكره في الدعوى وقال في الشهادات  
كان القول قوله مع يمينه في انكاره استلزام  
الطاهر ولا يبرح للشهود ان يشهدوا عليه  
ان صلب زنيا غير نجس

الحب الضم الخ  
قارنى مغرب

شليم النفس في  
التأخر في

ذكر الامام قاضيخان في كتاب الدعوى

البا خا  
عن الحصة

العزل

العزل قاضيخان في كتاب الطهارة وكتاب الخطر والاباحة  
واعلم ان حد الشبهة ان كان شاباً ان تنشر آتته او تزاد ابنتاً  
ان كانت منشرة قبل وان كان شيخاً او عتيقاً ان يتحرل قلبه او تد  
حركته ان كان متحرراً قبل ولا يعرف ذلك الا بقوله جامع الفتاوى  
في حرمة المصاهين رجل قال لعبد ان اخلت فانت حر فقال الغلام  
اخلت وهو مشكل قبل قوله لان اخلت منه لا يقف عليه غيره فيقبل  
قوله في ذلك كما لو قال لامته وهي مشكلة الحال ان حست فانت حرة  
او قال لامرأته ان حست فانت طالق فقالت حست يقبل قولها  
وعن محمد انه لا يقبل قول الغلام ويقبل قول الجارية والمرأة لان  
الاختلام امر يقف عليه غيره في الجملة وهذا جاريت الشهادة على  
الاختلام بخلاف الحيض قاضيخان ولو قالت حست  
الزوج حر وطهها وان وطهها لاشي عليه سوى التوبة زاهدي  
في باب الحيض وفي المنافع فاما ما قالوا عن ابي حنيفة رحمه الله  
ان اقل النفاس عند خمسة وعشرين يوماً فاما هو فتدبر ما  
تصدق فيه النفاس اذا كانت معتدة وليس بتقدير اقل النفاس  
حتى اذا انقطع الدم فيما دون ذلك يكون نفاساً تافار خاينة في الطهارة  
حكى ان امرأة جاءت الى علي كرم الله وجهه وقالت اني حست في شهر  
ثلاث مرات فقال علي رضي الله عنه لشرح ما ذا تقول في ذلك  
فقال ان اقامت بيتة من بطايتها ممن ترضى بدنيه وامانيه قبل  
منها فقال علي رضي الله عنه قالوا وهي بالرومية حسني  
واما اراد شرح من ذلك تحقيق النفي انها لا تجدد ذلك وان  
هذا لا يكون كما قال الله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل  
في سم الخياط اى لا يدخلونها راساً بدائع في الطهارة  
ومن المعلوم ان قبول قول الخصم مشروط بشهادة الطاهرين  
وان كذبها فلا يقبل كما في البدائع  
**كتاب الصلوة**  
المؤذن يكفي اخيان بدخول الوقت اذا كان بالغاً قلاً عالماً بالادب

نقل ههنا ما ذكره في كتاب الطهارة وقال  
في الكراهية ان كان فاسقاً فله ان يوضأ  
بذلك الماء لان الطهارة في الماء اصله  
بالاصل فلا يبطل حكمه برواية الفاسق بخلاف  
ما اذا اضره فاسق في المعاملات فان لم يجد  
الاخذ بقول الفاسق لمكان الضرورة وان كان  
النجس نجاسة الماء مستورا فاستور عنك  
الفاسق في ظاهر الرواية وروى الحسن بن  
المستور كالعزل في الماخروط طاهر لان العزل  
شرطه ما كان شرطاً لا يكفي بوجوده من غير

فرق بينهما في الحاشية بان كان النظائر في  
بغلاف الدم الخارج في الرحم مشابة

لطيفة

مشد في سبوا اخرى

الصلوة



مسلماً ذكره ويعتمد على قوله • معين الحكم فينبيل **الباب السابع** •  
 في السراج الوهاج لا كراهة في إذا انصبت العاقل في ظاهر الرواية  
 وإن كان البالغ أفضل وعلى هذا يصح تقريبه في وطيفة الأذان وأما  
 قيامه في صلاة الفريضة وطاهر كلاهما أنه لا بد منه للحكم  
 بصحتها وإن كانت أركانها وشروطها لا توصف بالوجوب  
 في حقيقة وأما فرض الكفاية فهل يسقط بفعله فقلوا يقبل رواية  
 وتصح الأحاديث له ويقبل قوله في الهدية والأذلة • استباه •  
 رجل استبعت عليه القبلة فآخبره رجلاً أن القبلة إلى هذا  
 الجانب وهو يتحرى الجانب الآخر فإن لم يكن من أهل ذلك الموضع  
 لم يكتف إلى كلاهما لأنهما يقولان عن اجتهاد فلا يترك اجتهاداً  
 باجتهاد غيره وإن كانا من أهل ذلك الموضع عليه أن يلحق بهما  
 قاضيهان • رجل لم يمسح برأسه قال كنت محسباً فأنه يجزئ على الاستسلا  
 ولا يقبل قوله وصلاة ثم جأته وكذا لو قال صليت بك المدة على غير وضوء  
 وهو ملحق لا يقبل قوله وإن لم يكن كذلك في احتمال أن كان على وجه التوسع  
 والأحتمال أعادوا صلاة ثم • قاضيهان • رجل قام في الصلاة  
 فسرق منه شيء كان قيمته درهماً له أن يقطع الصلاة الفريضة  
 والتأفلة فيه سواء لأن التذمير مال بدليل أنه لو اقترن بالرجل ثمر  
 فسرق منه ثم قال قول قوله ولو فسرق بأقل من درهم لا يقبل قوله  
 من التخييس والمزيد • لو وقع الاختلاف بين الإمام والقوم فقال  
 القوم صليت ثلاثاً وقال الإمام صليت أربعاً فإن كان الإمام على يقين  
 لا يعيد الصلاة بقوله وان لم يكن على يقين يلحق بقوله وان اختلف  
 القوم فقال بعضهم صليت ثلاثاً وقال بعضهم صليت أربعاً والإمام مع أحد  
 الفريقين يؤخذ بقول الإمام • قاضيهان • الإمام صلى المغرب وقال  
 بعض القوم صليت ثلاثاً وقال بعضهم صليت أربعين وكلا الفريقين  
 عند ثقة يؤخذ بقول الموثق الذي كان الإمام معهم • قاضيهان •  
 لو خلف لا يصلي الجمعة مع الإمام فأدرك معه ركعة وضلها معه ثم  
 سلم الإمام وأتم هو الثانية لا يحث لأنه لم يصل الجمعة مع الإمام

فيمنع من الصلاة  
 في غير القبلة

اذ هي اسم الكل وهو ما صلى الكل مع الإمام • لو افتتح الصلاة مع الإمام  
 ثم نام أو لحدت فذهب فتوضأ فجاء وقد سلم الإمام فابتدعه في الصلاة  
 حثت وإن لم يوجد أداء الصلاة مقارفاً للإمام لأن كلمة مع ههنا  
 لا يراد بها حقيقة القرآن بل كونه تابعاً له مقتدياً به لا يرى إماماً له  
 وانتقاله من ركن إلى ركن لو حصل على التعاقب والمقارنة عرف  
 مقصلياً معه كذا ههنا وقد وجد لبقائه مقتدياً به متابعاً له ونوى  
 حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القصالة  
 نوى حقيقة كلامه • بدائع في أول كتاب الإيمان •  
**كتاب الصوم**  
 وفي الجامع الصغير لو خلف لا يصوم رمضان بالكوفة فهذا على صوم  
 جميع رمضان بالكوفة • لو قال عبدي حران أفطرت بالكوفة فهذا على  
 المقام هناك يوم الفطر لا على الأكل والشرب وكذا لو خلف لا يرى  
 هلال الشهر داخل بالكوفة فاهل الهلال وهو فيها لحث والمراد كونه  
 فيها وقت الهلال • لو قال غنيت برؤية صدق • خلاصة في الصلاة  
**كتاب الزكوة**  
 وجد كنز في أرض مباح فإن كان به علامة الاستلام فهي كاللقطة يعبر  
 مدة يتوهم طلب صاحبها فإن لم يظهر نصديق على شرط الغنم ان  
 شاء • فإن وجد في مملك فقال صاحبها أنا وضعت فالحق له لأنه  
 في يد • زاهد يشرح القندوري في الزكوة • قال فمن قال الحرير الحول  
 أو على دين أو أدبنا أو إلى عاشر آخر وخلف صدق الأفي السواير  
 وكل شيء صدق فيه المستلص صدق فيه الذي • كنز • ولو ادعى  
 الأداة إذا زكاة الأموال الباطنة بنفسه إلى الفقير لأن الأداة  
 كانت موقوفة عليه في المصروف قد ادعى وضع الأمانة في موضعها  
 في صدق مع اليقين لأنه ينكر ثبوت الحق عليه معنى وإن كان مدعياً  
 صورة في يد المصير لأنه لو ادعى إذا نعتا خرج من المصير إلى السفر  
 لا يصدق بل يلحقها العاشر وإن في السائمة تضمنه وإن خلف يعني  
 إذا ادعى تسليم زكاة السائمة إلى الفقير في المصير لا يصدق وإن خلف عندنا

الصوم

الزكوة

في شرح الزيلعي تفصيل



من وجد في واره كذا وقال المال  
وقته يدي يثني ان يكون القول  
قوله فيطلب في الزكاه

ويصدق المذموم كالمسلم يعني في كل صورة يصدق فيها المسلم يصدق  
فيها الذي ايضا ابن ملك شرح المجمع روى الحسن بن زياد عن ابي خنيفة  
رحمه الله انه قال في صلح المال دفعت الزكاة الى مصدق غيرك كان  
في تلك السنة مصدقا اخر غير اذا اتى بالبراة يقبل قوله وان لم يأت بالبراة  
لم يقبل قوله لانه خبر ولصدق حين عمل امتو في ظاهر الرواية يقبل قوله  
وان لم يأت بالبراة تاسيسا لروى سى اذا امر العاشر بمال فقال اصبته  
منذ شهر او على دين وخلف صدق والعاشر من نصيبه الامام على  
الطريق ليأخذ الصدقات من التجار فمن انكر منهم تمام الحول والافراغ  
من الدين كان منكرا للوجوب والقول قول المنكر مع اليقين هكايه  
ان صلح الرعيه اذا انكر ما اخذ من الرسوم وعجز الرعيه عن بيئته  
لا اذا اختلفا حتى ان يخلف الرعيه على عدم بقاء ما يجب ادائه عليهم  
في ذمتهم ثم يحكم ببراءة ذمتهم فكذا روى المروغيتاني

**كتاب الحج**

ادعى انه حج وكذب فالقول له الا اذا كان مدبورا لميت وقدا بالانفا  
منه اشكاه المأمور بالحج اذا رجع وقال منعت وقدا نفق من  
مال الميت في الرجوع وكذب الوصي او الوارث في المنع لا يصدق ويكون  
صانعا للنفقة الا ان يكون امرا ظاهرا يشهد على صدقه قاضيان  
الحج عن الميت اذا قال حج وكذب الوارث او الوصي كان القول قول الحج  
لانه يدعى الحج عن المال الذي كان امانة في دين ولا تقبل بيئته الوارث  
او الوصي انه كان يوم الحج بالكوكة الا اذا اقاموا البيئته على اقراره انه لم  
يحج قاضيان في الجامع الصغير اذا قال الرجل عبد خزان لم يحج  
الغلام فضى الغلام وقال المولى حج وقال العبد لم يحج فالقول قول المولى  
لانه ينكر العتق مجمع الفتاوى لو اعطى غيره مالا وقال حج به  
او غز في سبيل الله او نفقة على نفسك وعيالك حتى لو اختلفا فقال  
المعطي نويت القرض وقال المعطى له ضله في سبيل الله فالقول قول المعطى

**كتاب النكاح**

المصدق الزوجي في المصداق

لو اختلف الزوجان فقال احدهما كان النكاح بشهود وقال الآخر لم يكن  
بشهود فالقول قول من يدعى النكاح بشهود والاصل ان الزوجين اذ  
اختلفا في صحة العقد وفساده كان القول قول من يدعى الصحة وان  
ادعى احدهما ان النكاح في حالة الصغر لم ياشترط كان القول قوله واذا  
كان القول قول من يدعى النكاح في حالة الصغر فعلى رواية الحسن بن  
ابي خنيفة يقول له القاضي هل كان النكاح باذن المولى فان قال لا فيقول  
له هل اجاز المولى فان قال لا يقول له هل اجزته بعد البلوغ تاجا  
وكذا اذا اختلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة  
ان اباهاز وجها وهي بالغة لم ترض وادعى الزوج ان اباهاز وجها  
في الصغر كان القول قول المرأة وان اقاما البيئته فقامت المرأة انها كانت  
بذت عشرين سنة وقت النكاح واقسام الزوج انها كانت بنتا  
سنتين كانت البيئته بيئته المرأة اذا اختلف الزوجان فقال الرجل  
ترزوجت وانا صغير بغير اذن المولى وقالت المرأة ترزوجتني بعد  
البلوغ كان القول قوله ويقول له القاضي تجيز هذا العقد فان جاز  
صح وان رد بطل وان كان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك اجماعا  
او كيلا بالنكاح اذا ادعى انه اشهد عند العقد وانكر المولى كان القول قول  
المولى وتثبت الحرمة باقرار المولى ان نكاح الوكيل بلاشهر المولى اذا  
زوج البكر بما لفته ثم اختلفا الزوج والمرأة فقال الزوج بلغك النكاح  
فكنت وقالت لا بل مردت كان القول قولها عندنا كالمستعير اذا ادعى  
رد النوديعة وانكر المغير كان القول للمستعير لانه ينكر العمان على نفسه  
كذا هذا الزوج يدعى لزوم العقد والمرأة تنكر كان القول قولها وان  
اقاما البيئته كانت البيئته بيئته المرأة على الرد لانها قامت على الاثبات  
صورة وبيئته الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج بيئته انها اجازت  
العقد واقامت المرأة البيئته على الرد كانت البيئته بيئته الزوج لانها  
استويا في الاثبات صورة وبيئته الزوج ترجحت بلزوم العقد ولا يمين  
عليها في قول ابي خنيفة فان كان الزوج دخل بها طوعا لم يصدق في دعوى  
الرد وان دخل بها كرها يصدق في دعوى الرد بكر زوجها ابوها

الاول  
الولى

النكاح

لاختلف



فَقَالَتْ بَعْدَ سَنَةٍ جِئْتُ بِلَعْنِ النِّكَاحِ قُلْتُ لَا أَرْضِي بِكَ أَنْ تَقُولَ قَوْلَهَا وَلَوْ  
 بِلَعْنِ النِّكَاحِ قَبْلَ سَنَةٍ فَرَدْتُ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهَا وَلَوْ بِلَعْنِ الْخَبَرِ وَعِنْدَهَا  
 قَوْمٌ فَقَالَتْ سَمِعْتُ دُونَ النِّكَاحِ جِئْتُ بِلَعْنِ الْإِثْمِ لَمْ يَسْمَعُوا ذَلِكَ مِنِّي لَا يَقْبَلُ  
 قَوْلَهَا لِأَنَّ الْقَوْمَ إِذَا لَمْ يَسْمَعُوا رَدَّهَا كَانَ لِشَاشَةِ عِنْدَهُمْ سَكُوتُهَا فَيُثَبِّتُ الرِّضَا  
 رَجُلٌ زَوْجٌ بِنْتُهُ الْبَالِغَةُ وَلَمْ يُعْلَمْ الرِّضَا وَالرَّحْمَتُ مَاتَ زَوْجُهَا فَقَالَتْ  
 وَرَثَةُ الزَّوْجِ أَنْهَارُ وَجَبَتْ بِغَيْرِ أَمْرِهَا وَلَمْ تَعْلَمْ بِالنِّكَاحِ وَلَمْ تَرْضَ فَلَا مِيرَاثَ  
 لَهَا وَقَالَتْ هِيَ زَوْجَتِي أَبِي بِأَمْرِي كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا وَلَهَا الْمِيرَاثُ وَعَلَيْهَا  
 الْعِدَّةُ وَقَالَتْ زَوْجَتِي أَبِي بِغَيْرِ أَمْرِي فَلَعْنُ الْخَبَرِ فَلَمْ يَصِبْ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا  
 وَلَا مِيرَاثَ لِأَنَّهَا أَقْرَبَتْ إِنْ الْعَقْدُ وَقَعَ غَيْرَ تَامٍ فَإِذَا ادَّعَتْ لِنَفْسِهَا بَعْدَ ذَلِكَ  
 لَا يَقْبَلُ قَوْلَهَا لِمَا كَانَ التَّمَنُّةُ قَاضِي حَاجَانَ وَأَنَّ قَالَتْ زَوْجَتِي أَبِي بِأَمْرِي  
 أَمْرِي قَوْلًا بِلَعْنِ الْخَبَرِ ضَمِنَتْ وَأَنْكَرَ الْوَرَثَةُ الْأَحْيَاءُ قَالُوا قَوْلُهَا وَلَهَا الْفَرْقُ  
 أَمَّا اتَّفَقَا فِي الثَّانِيَةِ عَلَى أَنَّ الْعَقْدَ لَمْ يَتِمَّ فَأَدَّعَتْ التَّمَامَ وَأَنْكَرَ وَأَوْفَى الْفَصِيلِ  
 الْأَوَّلِ اخْتَلَفَا فِي وَقْعِ الْعَقْدِ عَلَى التَّمَامِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَصْرُفَاتِ التَّمَامُ وَكَأَنَّ  
 سَمْسَكَةَ بِالْأَصْلِ قَالَتْ قَوْلُهَا ذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّيْءَ بِزَوْجِ ابْنِهِ الْبَالِغِ  
 امْرَأَةً وَمَاتَ ابْنُهَا فَقَالَ الْآبُ كَانَ الْعَقْدُ خَيْرًا مِنْ الْإِبْنِ وَقَالَتْ الْمَرْأَةُ  
 بَعْدَ الْأَحْيَاءِ قَالَتْ قَوْلُهَا وَلَيْتَنِي بِنْتُهُ الْآبُ وَعَلَى قِيَاسِ الْمَسْئَلَةِ  
 الْأُولَى يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ لِلْآبِ بِزَوْجِهِ وَلِأَنَّ الصَّغِيرَةَ وَالصَّغِيرَةَ  
 إِذَا قَالَتْ زَوْجَتِي الصَّغِيرَةَ وَالصَّغِيرَةَ أَفْسَسَ لَا يَصْدَقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ بِتَضَدٍّ  
 الصَّغِيرَةِ بَعْدَ الْبُلُوغِ فِي قَوْلِ أَبِي خَيْفَةَ وَكَذَا مَوْلَى الْعَبْدِ إِذَا أَقْرَبَ بِالنِّكَاحِ  
 وَوَكِيلُ الْمَرْأَةِ وَوَكِيلُ الرَّجُلِ وَقَالَ صَلَاحُهَا يَصْدَقُ وَمَوْلَاهُ لَا يَصْدَقُ  
 فِي ذَلِكَ بِالْأَجْمَاعِ وَخَلَفُوا فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ قِيلَ الْخِلَافُ فِيهِمَا إِذَا بَلَغَ  
 فَأَنْكَرَ النِّكَاحَ فَأَقْرَبَ الْمَوْلَى مَا لَوْ أَقْرَبَ الْوَلِيُّ بِالنِّكَاحِ فِي الصَّغِيرَةِ أَقْرَبَ وَبِهِمْ  
 أَنَّ الْخِلَافَ فِيهِمَا إِذَا أَقْرَبَ فِي صَغِيرَةٍ مِمَّا بَلَغَ وَأَنْكَرَ الرِّبْعُ أَقْرَبَ وَلَوْ أَنْكَرَ  
 الْعَبْدُ قَبْلَ الْعِتْقِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَمَعْ عَلَيْهِ أَقْرَبَ الْمَوْلَى فِي قَوْلِ أَبِي خَيْفَةَ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ كُلُّ رَجُلٍ زَوْجَهُ امْرَأَةً فَرَجَعَهَا امْرَأَةً ثُمَّ اخْتَلَفَ الزَّوْجُ  
 وَالْوَكِيلُ فَقَالَ الزَّوْجُ زَوْجَتِي هَذِهِ وَقَالَ الْوَكِيلُ لَا يَزْنِي وَجَدْتُ هَذِهِ  
 الْآخَرَى كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الزَّوْجِ إِذَا صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ لَا نَهْمَا

غير نافذ

الوكيل

تصادق

تَصَادَقَا عَلَى النِّكَاحِ فَيُثَبِّتُ النِّكَاحُ بِتَصَادُقِهِمَا وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ تَدُلُّ عَلَى  
 أَنَّ النِّكَاحَ يَثْبُتُ بِالتَّصَادُقِ امْرَأَةً وَكَلَّتْ رَجُلًا بَانٍ زَوْجَهَا بَانِيًا  
 دُرْهُمًا فَرَجَعَهَا الْوَكِيلُ فَأَقَامَتْ مَعَ الزَّوْجِ سَنَةً ثُمَّ رَجَعَهَا الزَّوْجُ أَنَّ  
 الْوَكِيلَ زَوْجَهَا مِنْهُ بِدِينَارٍ وَصَدَّقَهُ الْوَكِيلُ فِي ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ  
 الزَّوْجُ مُقَرَّنًا لِلْمَرْأَةِ لَمْ تَوَكُلْهُ بِدِينَارٍ وَلَيْسَ لَهَا غَيْرُ ذَلِكَ وَإِنْ شَاءَتْ  
 رَدَّتْ النِّكَاحَ وَلَهَا عَلَيْهِ مِثْلُهَا بِالْعَامَّةِ بَلَّغَ خِلَافَ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّ ثَمَّةَ  
 الْمَرْأَةَ رَضِيَتْ بِالْمَسْمِيِّ فَإِذَا بَطَلَ النِّكَاحُ وَجَبَ الْعَقْدُ بِالزَّوْجِ لَا بِزَادَ عَمَّا  
 رَضِيَتْ أَمَّا هَهُنَا فَالْمَرْأَةُ مَا رَضِيَتْ بِالْمَسْمِيِّ فِي الْعَقْدِ فَكَانَ لَهَا نَهْمُ  
 الْمَثَلِ بِالْعَامَّةِ بَلَّغَ وَلَيْسَ لَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ لِأَنَّ الْعِدَّةَ لَمْ يَجِبْ بِحُكْمِ النِّكَاحِ  
 وَأَمَّا وَجِبَتْ بِالزَّوْجِ كَانَ عَنْ شَهْمَةٍ فَلَا يَجِبُ فِيهَا النَّفَقَةُ وَإِنْ كَانَ  
 الزَّوْجُ يَدْعِي التَّوَكِيلَ بِدِينَارٍ وَهِيَ تَنْكَرُ فَكَذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا مَعَ الْيَمِينِ  
 وَهَذَا مَرْتَبِعٌ فِيهِ يَنْبَغِي أَنْ يَشْهَدَ عَلَى أَمْرِهَا وَخَبَرُهَا بَعْدَ الْعَقْدِ إِذَا  
 أَمْرُهَا وَكَذَا الْوَلِيُّ إِذَا كَانَتْ بِالْعِدَّةِ يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ الْوَكِيلُ قَاضِي حَاجَانَ  
 أَمَّا الْحُرْمَةُ بِدَوَاعِي الْوُطَنِ إِذَا مَسَّهَا أَوْ قِيلَ لَهَا عَنْ شَهْمَةٍ تَثْبُتُ خُرْمَةُ الْمَصْنُوعِ  
 وَأَنْ أَنْكَرَ الشَّهْمَةَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ انْتِشَارِ الْإِلَهَةِ قَاضِي حَاجَانَ  
 وَإِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَعَ بِنْتِ مَشْتَرِكَةٍ لَهَا فِي فَرْشٍ فَمَدَّ الرَّجُلُ يَدَهُ إِلَى امْرَأَتِهِ  
 لِيَجْرِيَهَا إِلَى فَرْشِهِ لِيَحْمِلَ مَعَهَا فَأَصَابَتْ يَدَ الرَّجُلِ بِنْتُ الْمَرْأَةِ فَقَرَّصَهَا بِأَبِيهَا  
 عَلَى طَرَفِهَا امْرَأَتُهُ فَإِنْ وَقَعَتْ يَدُهَا عَلَى الْبِنْتِ شَهْمَةٌ وَهِيَ لَيْسَتْ بِهَا حُرْمَتُ  
 عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَإِنْ كَانَ يَطْرُقُ أَنَّ امْرَأَتَهُ لَوْ جُودَ الْمُسْرُوعُ عَنْ شَهْمَةٍ وَالْخِلَافُ  
 فِي الشَّهْمَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ لِأَنَّهُ يَنْكَرُ الْحُرْمَةَ قَاضِي حَاجَانَ  
 إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً كَانَتْ مَكْرُوحَةً الْغَيْرِ وَقَدْ طَلَقَهَا فَقَالَتْ الْمَرْأَةُ لِلثَّانِي  
 تَزَوَّجْتَنِي وَأَنَا مُعْتَدَّةٌ عَنْ الْأَوَّلِ قَالَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ كَانَ بَيْنَ نِكَاحِ الثَّانِي وَطَلَاقِ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ شَهْرَانِ  
 لَا يَقْبَلُ قَوْلَهَا فِي قَوْلِ أَبِي خَيْفَةَ وَأَبُو يُونُسَ وَأَقْدَامُهَا عَلَى النِّكَاحِ أَقْرَبُ  
 بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ طَلَاقِ الْأَوَّلِ وَنِكَاحِ الثَّانِي أَقْلُ مِنْ شَهْرَيْنِ  
 كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الزَّانِي هَذَا خِلَافُ مَا إِذَا طَلَّقَ رَجُلٌ  
 امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا أَحَدُ مَنٍّ فَقَالَتْ زَوْجَتِي قَبْلَ أَنْ تَزَوَّجَ بِزَوْجٍ

كانت المرأة بالخيار ان شئت  
 اجازت النكاح بدنيا رخصه

العدة







ألف درهم من المهر قبل قولها إلى تمام مهر مثلها في قوله أحييت رجلا الله  
 لأن عندك يحكم مهر المثل • قاضيجان • فمن شهد له مهر المثل كان القول  
 قوله مع يمينه • تانارخانيه • عن أبي يوسف إذا اختلف الزوج والمرأة  
 فأن أقر بشئ مسمى وخلف عليه فالقول قوله وإن لم يقر بشئ وخلف على ما  
 ادعت جعل لها إلا وكس من مهر مثلها وما ادعت • تانارخانيه •  
 امرأة ماتت فاتخذت أمها ما تم وأبعت الزوج إلى امرأة بقية فزخت  
 البقرة وانفقت في أيام المأثورة إذا الزوج أن يرجع بقيمة البقرة قالوا  
 اتفاقا أنه بعث إليها الترخ وتطعم من اجتمع عندها ولم يذكر القيمة لا  
 يرجع لأنها استهلكته وانفقت بأذن من غير شرط الرجوع وإن اتفقا  
 أنه بعث إليها وذكر القيمة كان له أن يرجع عليها لأنها اتفقا على أنه شرط  
 عليها الرجوع لأن القيمة لا تذكر في هذا وأما ذكر الرجوع فكان ذكر القيمة  
 بمنزلة شرط الرجوع وإن اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول المرأة مع  
 لأن خاضل الاختلاف راجع إلى شرط الصمان لأن ذكر القيمة بمنزلة شرط  
 الصمان قال المص ويبيح أن يكون القول قول الزوج لأن امرأته يدعي  
 الأذن بالاستهلاك بغير عوض وهو ينكر ذلك فيكون القول قوله كرفع  
 المعين ذراهم وانفقت فقال صاحب الذراهم أقرضتكها وقال القاض  
 بل وهبتي كان القول قول صاحب الذراهم إذا اختلفا الزوجان في قد  
 المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد يحكم مهر المثل فإن شهد أحدهما  
 كان القول قوله مع اليمين على دعوى الآخر فإن قال الزوج المهر ألف وقال  
 ألفان ومهر مثلها ألف أو أقل كان القول قوله مع اليمين بالثمن ما تزوج  
 بالقرء وهو فان نكل ثبت الزيادة وإن كان مهر مثلها ألفين أو أكثر كان  
 قولها مع اليمين بالله ما تزوجت بألف درهم فان نكلت ثبت ألفان  
 اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الرجوع عند أبي حنيفة ومحمد حكمهما الله  
 مستعرة مثلها فأما شهدت له كان القول قوله مع اليمين على دعوى الآخر  
 فإن كانت المتعة بينهما تحالفا في جواب الجامع الكبير • وفي جواب الجامع كلها  
 القول قول الزوج مع يمينه • وقال أبو يوسف القول قول الزوج في الوعد  
 إلا أن يقر بشئ مستنكر قال الحسن بن زياد المستنكر أن يكون مهر مثلها

بها مسألة الجواز كتبها في هذا المجلد في البيعة  
 والودعة كتبها في البيعة لزيادة تفصيل

فروع الماتم

في الماتم

اختلف في المستنكر

عشرة

وان وقع الاختلاف بينهما على هذا الوجه بعد الطلاق وإن كان قد دخل بها فهدأ أو الأول سواء وإن لم يدخل فقد ذكر في كتاب النكاح أن القول قول الزوج وعليه نصف ما تزوج  
 وذكر في الجامع الصغير أن القول قول من شهد له المتعة فأن كان له ما تزوج به فهدأ أو الأول سواء وإن لم يدخل فقد ذكر في كتاب النكاح أن القول قول الزوج وعليه نصف ما تزوج  
 مستنكر جدا على قول محمد يحكم مهر المثل قبل الطلاق والمتعة بعد الطلاق ويكون القول قول الزوج بعد الطلاق

عشرة ألف درهم والرجل يدعي النكاح بعشرة وقال سعيد بن معاذ  
 الروزي المستنكر أن يقول تزوجتها بخمسين وخمسين وقال بعضهم يدعي  
 الزوج بما لم يتزوج مثلها به عادة وعليه الاعتماد • وإن اختلفا في  
 أصل التسمية أحدهما يدعي تسمية المهر والآخر ينكر كان القول قول  
 المنكر ويقضي لها بمهر المثل هذا ما لو اختلفا الزوجان قبل الطلاق في  
 الزوج سواء وإن مات أحدهما واختلفا في المهر والمهر المثل فهدأ وماله  
 لختلف الزوجان في حياتهما سواء وإن ماتا جميعا واختلفا ورثتهما  
 في قدر المسمى قال أبو حنيفة رحمه الله القول قول ورثة الزوج إلا أن  
 ياتوا بشئ مستنكر وقال محمد رحمه الله يحكم مهر المثل • أن وقع الاختلاف  
 بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضي  
 بشئ في قول أبي حنيفة وقال لا لا يقضي بمهر المثل قالوا والفتوى على  
 قولهما • قاضيجان • فتاوى أهوا قالت تزوجتني وأنا بجنونة وإنكر  
 الزوج ذلك قال القاضي بديع الدين أن عرف جنونها فالقول قولها أو لا  
 فالقول قوله بخلاف ما لو قالت تزوجتني وكنت صبيغة حثت يكون القول  
 قولها بخلاف ما لو قالت تزوجتني بغير شهوة وقال بل يشهد بالقول قوله  
 بالاجتماع • تانارخانيه • جامع الجوامع دعي تزوجتني مسلمة تعرف  
 فإن أسلمت وقالت تزوجتني وأنا مسلمة وقال بل مجوسية فالقول لها  
 ويعرق بينهما الدعوى التحريم • تانارخانيه • مات وعليه ديون  
 لا تبقى التركة بها وأدعت مهرها فالقول قولها إلى مقدار مهر مثلها غير  
 بينة تخاصم الغرماء به كما إذا وقع الاختلاف بينهما وبين الورثة ولا  
 يلتفت إلى ما يتحامل من الفرق • حاوي • ولو تزوجها على عبد بعينه  
 وهلك العبد قبل التسليم إليها واختلفا في قيمته كان القول قول الزوج  
 وكذا لو تزوجها على ثوب بعينه ففلك الثوب قبل التسليم واختلفا  
 في قيمة الثوب كان القول قول الزوج • ولو تزوجها على ثوب ففلك الثوب  
 ففلك قبل التسليم واختلفا في وزنه كان القول قول الزوج • ولو تزوج  
 فقال وارثه المرأة كان طلق ثلاثا في البقرة • وإن يلخص المتاع من المرأة  
 لا يقبل قوله إلا بينة ويكون المتاع لها في قول أبي حنيفة لأن عنده المشكل

قل أكثر وقال أبو يوسف القول قول ورثة الزوج

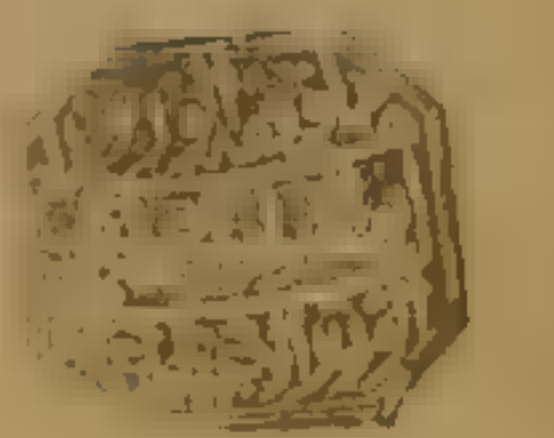
دعي البزازية مثلا مع نوع تغير الغير

أنما في النكاح من اختلاف في المهر والمهر المثل

وإن مات الرجل وبقيت المرأة وقع النكاح  
 بين المرأة ووارث الرجل فليكون الرجل عادة  
 كان القول قول الوارث والباقي للمرأة وإن  
 المرأة وبقي الرجل فليكون للنكاح القول  
 ذلك قول ووارث المرأة والباقي للمشكل  
 للمعنى منها وهو الرجل وقال أبو يوسف ومحمد  
 رحمهما الله يحكم بعد موت أحدهما ما هو عليه  
 في حياته



سأل الغزالي عن العصب  
في كتاب العصب



للمحرمين فيكون القول قولها مع يمينها بالله ما تعلم أنه طلقها فإن نكحت أو  
أقرت كان المشكل للورث. **وإن اختلفا الزوجان في البت للزوي مكان فيه**  
كل واحد يدعي أنه كان القول في ذلك قول الزوج فإن أقامت المرأة وإقامتها  
جميعاً يقضى بيمين المرأة لأنها خارجة معنى. **وإن اختلفا في الإقرار فقلت**  
**المرأة غزلت بأجر** وقال الزوج بغير أجر كان القول قول الزوج مع يمينه لأنه  
انكرا لأجرات والأجر وإن اختلفا فقال الزوج إنما ادعت لك لتقر لي في  
الأجر قلت أغزليه لنفسك كان القول قول الزوج لأن الأذن يستفاد من جهة  
فيكون القول قولها مع اليمين. **وإن اختلفا فقال صلح القطن غزلته بأجر**  
وقالت غزلته بغير أجر كان القول قول صلح القطن لأن المرأة تدعي تمليك  
القطن وهو ينكر وأن حمل قطناً إلى بيته ولم يقبل شيئاً فغزلته إن كان  
الزوج يتبع القطن كان القول لها وعليها مثل ذلك القطن لأن القطن  
من حاله أنه كان يشتري القطن لأجل البيع وأن لم يكن يتبع القطن ان كان  
الزوج يدعي الأذن كان القول قوله لأن الظاهر من حاله أنه يحمل القطن إلى  
بيته لتقر المرأة فكان الأذن ثابتاً لأنه كما لو طحنت طعاماً من العلم الذي  
جاء به وكذا لو اختلفا في البكر يمين فقال الزوج للمرأة دفعت إلى الحائك نسجه  
بأجرها وقالت دفعت بغير أجر كان القول قول الزوج. **قاضي خان في النكاح**  
إذا غزلت المرأة قطن زوجها ثم وقعت بينهما فرقة فقال كل واحد منهما هو  
فعلني وجهين إن كان الزوج يتبع القطن أو لم يكن فإن كان قال قولها  
مثل قطن الزوج وإن لم يكن قال قول قوله. **ولو قال الزوج حين جاء بالقطن**  
**أغزله لي** يكون لي ذلك الثوب منه والمتاع والفعل يكون للزوج والمرأة  
عليه أجر مثلها وإن اختلفا كان القول قول الزوج. **خبرته وإن**  
**اشترت بزر القطن وحققها** فالقول لها لأنه ليس من خدمة البنت تاناً جانية  
ولو قال الزوج كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجتها  
فقلت المرأة لم يطلعتني ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة  
فإن حصن رجل وأدعى أنه هو الزوج الذي قر به الزوج الثاني وصدد قهره  
في ذلك وكذب الزوج الثاني كان القول قول الزوج الثاني لأنه ما أقر بالنكاح  
لمعلومه هنا. **قاضي خان في النكاح** أبو طالب زوج بنته البتة الغزيرة

في كتاب العصب  
في النكاح  
في قول الزوج  
في قول المرأة  
في قول الزوج  
في قول المرأة

أصل المسئلة

وقال ابنتي بكر في منزل وقال الزوج بل دخلت بها ولم يكن ذلك حق القرض صدق  
الأب لمتكبه بالأصل والزواج يدعي العارض والأب ينكر ولا يخلط الأب  
أنه لا يعلم بدخوله أذ لو قر به لم يجز عليها من جامع الوصولين. **أن**  
**كان الزوج دخل بامرأة فليس للأب أن يقبض مهرها** إلا بوكالة عنها فإن  
طالب الأب الزوج بالمهر وقال ابنتي بكر في منزل وقال الزوج دخلت  
في ذلك قول الأب. **تانا زخانية** **سئل** عن رجل تزوج امرأة  
ورقت إليه بقماش وحلى ومصاغ ونحاس وغير ذلك والزوجة خرجت  
بالغة ثم بعد ذلك ادعى والدها أن جميع ما مع ابنته ملكه ليس ملكها أو  
ابنته المذكورة أنه ملكها ليس له ولا لوالدتها في شيء منه حق فقوله من يسمع  
**أجاب** القول قول الأب والأم أنهما لم يملكاها وإنما هو عارية عنه  
مع اليمين إلا أن تقوم دلالة أن مثل الأب والأم يملكان مثل هذا الجها  
للبنات. **قاضي الهذلية** **أقول** هذه المسئلة مذكورة في أكثر  
الكتب والامام قاضي خان ذكرها في كتاب النكاح والهيئة والوديعة قال  
عنده ذكرها في كتاب النكاح بعد التفصيل في الجواب فإن أراد الأب أن يكون له ولا  
الاستوداد يشهد عند بنت الجها زانية عارية ويجعل للجها نسجه ويكتب  
في ذلك أقرار البنت أنها عارية في يديها ويشهد على ذلك قالوا وإنما الاختيار  
في ذلك أن يشتري الأب جميع ما في النسجة من البنت ثمن معلوم ثم أقرها بغير  
الأب عن الثمن أن كانت بالغة لا خياراً لأن الأب كان يشتري لها عوضاً لذلك في  
صغرهما فكان لا يخطب ما قلناه. **ولو دخل على الرجل امرأة ولم يعرفها أو دخل**  
**الرجل على امرأة فمكث ساعة ثم خرج ولم يعرفها** اختلفوا فيه قال البتة  
لا تكون حلقاً ويصدق أنه لم يعرفها. **مريض حتى بامرأة وأدخلت عليه**  
**لا يشعر بها** فخرجت بعد الصبح فخير الزوج بذلك وقال لو أشعر بها ثم  
طلقها وأدعت المرأة أنه علم بذلك كان القول قول الزوج أنه لم يعرفها قاضي خان  
ولو خلع بالطلاق ثلاثاً أنه لم يجدها بكر والمرأة تقول وجدتي بكر قال قول  
قوله ولا تحت. **تانا زخانية** **أدعى** الزوج الوصول فأنكرته هي نظرت  
إليها النساء والشبان وأصل فإن قلن هي بكر حيرت وإن ثبت خلع الزوج بالله  
لقد أصبتها لعل بكرتها زالت بوجه آخر بشرط اليمين مع الشهادتين فإن

أجاب



حُرِّمَ لَهَا وَأَنْ يَكُلَ حَيْثُوتَ وَكَيْفَ يُعْرِفُهَا بَكْرًا وَتَيْبًا قِيلَ أَنْ يَكُنْ عَلَى  
 الْحَزَارِ فَبَكَرَ وَالْأَقْتِيبَ قِيلَ تَكْسُرُ الْبَيْضَةَ وَتَصُبُّ فِي فَرْجِهَا فَإِنَّهُ خَلَّتْ  
 وَالْأَفْكَرَ وَأَنْ كَانَتْ تَيْبًا وَأَدْعَى الْوُضُوءَ وَانْكُرَتْ هِيَ فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ فَإِنْ  
 خَلَّتْ فَلَا حَقَّ لَهَا وَأَنْ يَكُلَ حَيْثُوتَ فَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا بَانَتَ وَفِي الْمَشْهُورِ لَا تَيْبَ  
 يَقُولُ لَهُ الْقَاضِي طَلَّقَهَا فَإِنْ فُرِقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا وَأَذْفَرَقَ فِي الْحَبِّ وَالْعَيْتَةِ  
 كَانَ طَلَاقًا • **حُرْمَةُ الْقِتَاوَى لِقَرَوَائِمٍ** • فَإِذَا مَضَتْ سَنَةٌ مِنْ  
 التَّاجِيلِ وَأَدْعَى الزَّوْجَ أَنْ يَصِلَ فَإِنْ كَانَتْ تَيْبًا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ  
 وَأَنْ كَانَتْ بَكْرًا أَرَاهَا النِّسَاءُ الْوَاحِدَةَ تَكْفِي وَالْمُتَشَبِّهَةَ لَهَا فَإِنْ قُلْنَ هِيَ تَيْبٌ  
 بِهَا أَمَّا التَّيْبُ وَصُولُهُ إِلَيْهَا فِي ذَلِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ وَأَنْ قُلْنَ  
 هِيَ بَكْرٌ خِيَرَهَا الْقَاضِي فَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا أَوْ قَامَتْ عَنْ جُلُوسِهَا أَوْ قَامَتْ  
 السُّلْطَانُ قَبْلَ أَنْ تَخْتَارَ شَيْئًا يَطْلُقُ خِيَارَهَا هَكَذَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ الْعَتَوِي  
 ثَانًا وَخَانِيكَةً • فَإِنْ قُلْنَ هِيَ تَيْبٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّ قَوْلَ النِّسَاءِ  
 نَجْحَةٌ تَوْجِيهٌ لِيَفْهَمُ وَأَمَّا تَيْبٌ يَقُولُ النِّسَاءُ التَّيْبَةُ لَا الْوُضُوءَ مَعْرِفَةُ  
**الْأَصْلُ الْعَدَمُ** فِيهَا فَرُوعٌ مِنْهَا الْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي الْوُطَى لِأَنَّ الْأَصْلَ  
 لَكِنْ قَالَوْا فِي الْعَتَوِي لَوْ دَعَى الْوُطَى وَانْكُرَتْ وَقُلْنَ بَكْرٌ خِيَرَتْ فَإِنْ قُلْنَ تَيْبٌ فَالْقَوْلُ  
 لَهُ لَكُونَهُ مِنْكِ اسْتَحْقَاقًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ وَالْأَصْلُ السَّلَامَةُ مِنَ الْعَنْةِ أَشْبَاهُ  
 لَوْ كَانَ الرَّجُلُ يَصِلُ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ وَالْجَوَارِي وَلَا يَصِلُ إِلَيْهَا كَانَ لَهَا حَقُّ  
 الْخُصُومَةِ وَأَذَا خَاصَمَتَهُ إِلَى الْقَاضِي فَإِنْ اخْتَارَ الزَّوْجَ فَإِنْ قَالَ قَدْ  
 وَصَلْتُ إِلَيْهَا فِي هَذَا النِّكَاحِ وَانْكُرَتْ الْمَرْأَةُ أَنْ كَانَتْ تَيْبًا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فَإِنْ قُلْنَ  
 بَكْرٌ فَالْقَاضِي يُرِيهَا النِّسَاءُ وَالْمَرْأَةُ الْوَاحِدَةَ تَكْفِي وَالتَّائِيَّةُ لِحُوطٍ فَإِنْ قُلْنَ هِيَ  
 كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ وَأَنْ قُلْنَ هِيَ بَكْرٌ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي عَدَمِ الْوُضُوءِ إِلَيْهَا  
 وَأَنْ شَهِدَ الْبَعْضُ بِالْبَكَارَةِ وَالْبَعْضُ بِالشَّيْبَةِ يُرِيهَا غَيْرَهُنَّ وَأَنْ مَضَتْ سَنَةٌ  
 وَقَدْ تَلَّجِيلٌ وَلَمْ يَخَاصِمْهُ زَمَانًا لَا يَطْلُقُ حَقُّهَا وَأَنْ طَاوَعَتْهُ فِي الْمَضَا  
 فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ وَأَنْ خَاصَمَتْهُ إِلَى الْقَاضِي كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ • قَاضِي خِيَارٍ  
 لَوْ اشْتَرَى لِلصَّغِيرِ مَوِيَّ الطَّعَامِ وَالْكُسُوفَ وَنَقَدَ الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ يَرْجِعُ  
 عَلَى الْقَبْضِ وَأَنْ لَمْ يَشْرُطْ هَذَا فِي الْأَصْلِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقَبْضِ دَيْنٌ عَلَى الْأَبِ  
 أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَادَى مَهْرَهُ وَلَمْ يَشْهَدْ ثَمَرًا فَالْبَعْدُ ذَلِكَ أَمَّا إِذَا شَهِدَ

وثلاثون لكل اجل سنة فاذا مضت وادعى الوضوء  
 وانكرت فالقول له مع يمينه فان حلف فلا حق  
 لها وان كل خيرت اكر حلف

من النكاح  
 من الطلاق  
 من النكاح

ان كان نكاحا

الحلوة

عَنْ دَيْنِهِ الَّذِي عَلَى صَدَق • لَوْ قَالَ الزَّوْجُ دَخَلْتُ بِهَا وَقَالَتْ خَلَاوِي وَلَمْ  
 يَقْعُ عَلَى لَانِي لَمْ يَكُنْ مِنْ نَفْسِي حَتَّى يَقْبِضَ الْمَهْرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَالْحَلُّ  
 كَالدَّخُولِ وَأَمَّا جَعَلْتُ كَالدَّخُولِ فِي حَقِّ تَاكِدِ الْمَهْرِ وَالْعَدَّةَ وَلَهُنَّ الْوُطَى  
 بَعْدَ الْحُلُوقِ لَا يَكُنُّهُنَّ مُرَاجَعَتُهُمَا • رَجُلٌ زَوَّجَ بِنْتَهُ الْبَالِغَةَ وَطَلَّقَهَا  
 فَقَالَ الزَّوْجُ دَخَلْتُ بِهَا وَلَمْ تَكُنْ بَكْرًا وَقَالَ الْأَبُ بَلْ هِيَ بَكْرٌ فِي مَنْزِلِ الْقَوْلِ  
 قَوْلِ الْأَبِ • الْأَبُ إِذَا اقْبَضَ الْمَهْرَ فَإِنْ كَانَتْ الْبِنْتُ بَكْرًا صَدَقَ أَمْرًا  
 وَكَلَّتْ رَجُلًا بَانَ بِزَوْجِهَا بِارْتِمَانِهِ دُرْهَمًا فَرَجَّحَ الْوَكِيلُ فَأَقَامَتْ سَنَةً  
 ثُمَّ قَالَ الزَّوْجُ تَزَوَّجْتُهَا بِدِينَارٍ وَصَدَقَ الْوَكِيلُ أَنْ قَالَ الزَّوْجُ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَمْ  
 تُوَكَّلْهُ بِدِينَارٍ فَالْمَرْأَةُ بِالْحَيَاةِ أَنْ شَاءَتْ أَجَانَتْ النِّكَاحَ بِدِينَارٍ وَأَنْ شَاءَتْ  
 رَدَّتْ وَلَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ بِالْعَامِ بِلَعْنَةٍ وَلَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةُ الْعَدَّةِ وَأَنْ كَانَ الزَّوْجُ  
 مِنْكَرًا ذَلِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا • وَفِي الْمَسْتَقْبَلِ يَشْرُطُ أَنْ يَكُونَ الْحَبْرُ بِمَهْرٍ  
 رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَيُشْرُطُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ قَالَتْ رَحِمَهُ اللَّهُ  
 هَكَذَا سَمِعْتُ مِنَ الْقَاضِي الْأَشْتَاذِ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ لَمْ يُوَجِدْ عَلَى ذَلِكَ شَهَدًا  
 عَدُولَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ • رَجُلٌ زَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى مَهْرٍ فِي السِّرِّ  
 وَسَمِعَ فِي الْعِلَاقَةِ بِكَثْرٍ مِنْ ذَلِكَ فَالْمَهْرُ مَهْرُ الْعِلَاقَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّهَدُ  
 أَوْ عَلَى وَلِيِّهَا الَّذِي زَوَّجَهَا مِنْهُ أَنْ الْمَهْرَ الَّذِي فِي السِّرِّ وَالْعِلَاقَةِ سَمِعَتْ  
 فَيُجْبِذُ الْمَهْرَ مَهْرَ السِّرِّ وَذَكَرَ شَيْخُ الْأَسْلَامِ خُوَيْهَرُ بْنُ الْمُسْلِمَةِ عَلَى وَجْهِ  
 أَمَّا أَنْ تَقْعَا عَلَى أَنَّ الْعِلَاقَةَ هُزْلٌ أَوْ خِلَافًا أَنْ تَقْعَا لِأَجْلِ الْعِلَاقَةِ الْمَهْرُ  
 مَهْرُ السِّرِّ وَأَنْ خِلَافًا فَادْعَى الزَّوْجَ الْمَوَاضِعَةَ وَانْكُرَتْ الْمَرْأَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا  
 فَإِنْ خَافَ فِي السِّرِّ بِالْفِطْرِ وَاطْمَئَنَّنَ فِي الْعِلَاقَةِ الْفِي دُرْهَمٍ أَنْ تَقْعَا عَلَى الْوُطَى  
 فَالْمَهْرُ مَا تَعَاقدَا عَلَيْهِ فِي السِّرِّ وَأَنْ خِلَافًا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي دَعْوَى جَدِّ  
 رَجُلٌ دَعَى نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ وَأَقَامَتْ اخْتِصَامُهَا أَنَّ امْرَأَتَهُ تَزَوَّجَهَا  
 الْقَوْلُ قَوْلُ الرَّجُلِ وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَتُهُ • وَفِي الْحَبْرِ لَوْ كَانَ النِّكَاحُ بِغَيْرِ أَجَانَةٍ  
 وَقَالَ الْأَبُ مَاتَ الْأَبُ مِنْ غَيْرِ أَجَانَةٍ وَقَالَتْ بَعْدَ الْأَجَانَةِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَبِ  
 وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ • كُلُّ ذَلِكَ مِنْ خِلَاصَةِ الْفَتَاوَى • رَجُلٌ  
 زَوَّجَ ابْنَتَهُ الْبَالِغَةَ مِنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ وَمَاتَ الْأَبُ فَلَمْ يَخْلُفْ الْأَبُ وَالْمَرْأَةُ بَعْدَ ذَلِكَ  
 فَقَالَ الْأَبُ مَاتَ الْأَبُ قَبْلَ أَنْ يُجْبِزَ وَقَالَتْ الْمَرْأَةُ بَلَ مَاتَ بَعْدَ الْأَجَانَةِ

وأراد ان يزوجه بالابنة



فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْآبِ وَالْبَيْتَةُ بَيْتَةُ الْمَرْءِ • تَانَا رَحَائِي • وفي رواية  
 للخصاف رحمه الله لو قالت بلغني الخبر يوم كذا أو وقت كذا فرددت وقا  
 الزوج لا بلسكت فالقول قول الزوج ولو أقام الزوج أو لا بالبينة على  
 الإجازة والمرأة البينة على الرد فيبتهما أولى • وفي بيع الجامع الكبير  
 في باب المرأة القول قولها والبينة بينهما الأولى إذا زوج وليته فرة  
 النكاح واختلفا قال الأولى هي صغيرة والرد باطل وقالت أنا بالغة  
 إن كانت من أهلة فالقول قولها قال كـ رحمه الله بنت سبع سنين  
 مراهقة لو خلفا فقال الزوج النكاح بشهود وقالت هي بغير شهود أو في  
 العدة أو في حال حي أو في حال ما كنت بحوسية أو أنا خلتك من الرضاع  
 القول قول الزوج ويقضى بالنكاح بينهما • وفي الجيط لو قالت تزوجتني  
 وأنا صبيته وقال العدة فالقول قولها لأنها اختلقت في وجود العقد وفي  
 قولها تزوجتني في العدة وأدعى الزوج أنه تزوجها بعد انقضاء العدة القول  
 قول الزوج لكن لم يسمعها المقيم معه وأن تدعى بمجمعها أن علمت أنه في  
 لو أن امرأة قالت تزوجت أبا موسى بعد ما تزوجت أبا حفص وأدعى الرجل  
 تزوجها في امرأة أبي موسى عند أبي يوسف ولا تصدق عليه وقال محمد بن  
 عليه فإن سلمها القاضي من تزوجك فقالت تزوجت أبا موسى بعد ما تزوجت  
 أبا حفص في امرأة أبي حفص إذا كان جواب المظن استحسانا كل ذلك من خلا  
 الفتاوى إذا ادعى رجل على امرأة أن وليها تزوجها منه في حال صغرهما  
 وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة أن الأولى تزوجها بعد البلوغ بغير  
 رضاها فالبينة بينة المرأة وقيل يجب أن يكون القول قول الزوج وكذا لو  
 أصح • تانار حائيتك • المرأة إذا عقدت على أن تزوجها في  
 الماء تثبت حرمة المصاهرة والتعصم خلافاً لأن الرؤية لا تحقق في الماء  
 وتثبت بالنظر عن شهوة إذا لم يتجسس به لا تراها إذا انزل فلا في التعصم  
 وإذا قال كان النظر لأعن شهوة فالقول قوله • وصدقتم امرأة إلى فراشه فوقع  
 يد على البنت المشتهدة على طعن انها زوجته إن كان شهوة حرمت الأمر عليه  
 ولو خلفا فالقول للزوج في أنه كان لأعن شهوة لأن الشهوة عارضة ولو  
 أخذت يد لها وكان ما كان عن شهوة لا يصدق لأن الغالب خلافه وكذا لو

قال صاحب المحيط البراءة بعد ذكر ما بين المسلمين  
 اعني اختلافهم في الشهادة وعندهم والصدق والبلوغ  
 وإذا ثبت هذا فنقول في الفصل الأول اختلاف في صحة  
 العقد وفيه لا وجود أصلاً لأن الشهادة شرط  
 من العقد لا شرط وجود العقد وفي الفصل الثاني  
 في وجود أصل العقد لأن النكاح في حالة الصغر قبل  
 إجازة النكاح ليس نكاح صحيح لأن النكاح متردد  
 بين الضرر والنفعة وعيباته الصبي في النكاح ملحق  
 بالعدم فكانت مثارة وجود العقد مكان القول قولها

وكذا في الزنا خلاف ما إذا رآه  
 من وراء الزجاج جامع الفقهاء

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين

ولو أدعت المرأة لمسه ابن الزوج أباً كان بشهوة لم تصدق القول قول ابن الزوج أنه لم يمس بشهوة تانار حائيتك  
 إذا أخذت المرأة ذكر خبتها في الخصومة وشهدا وقالت كان عن شهوة صدقت تانار حائيتك  
 رجل زوج ابنته من رجل ثم زعم أنه يحكم بكفر وإن ابنته حرمت عليه والزوج منكر لقول الزوج لأنه ينكر الفقرة  
 ولا يحل للمرأة أن يمنع نفسها منه إذا لم يكن سمعت منه كلمة الكفر تانار حائيتك

معه على دابة بخلاف ما إذا ركب على ظهرها وعبر الماء حيث يصدق في أنه  
 لأعن شهوة • قاما إليها منتشرا وعانقها وقبلها وزعم عن شهوة لا يصدق  
 ولو لو ينتشر لكنه قبلها ذكر في المستقى أنه يصدق • وفي التوارل على الفم  
 لا يصدق في البعض وذكر القاضي أنه يصدق في جميع المواضع حتى في  
 امرأة أخذت ذكر الخنزير في الخصومة وقالت كان بلا شهوة يصدق فيها قيل  
 له ما فعلت بأمر أمرك فقال جامعها تثبت حرمة المصاهرة بهذا القول  
 ولا يصدق في أنه كذب في قوله ذلك ويفي بالحرمة مطلقاً فيما إذا سئل أنه  
 أمر أمراً بلا قيد بالشهوة لكنه إذا ادعى عدم الشهوة صدق • وفي العين  
 جعل في المباشرة الشهوة أصلاً وفي القبلة والنظر عدها أصلاً فقال  
 جارية بلحياً رفعتها ونظر إلى فرجها ثم قال كان لأعن شهوة وإذا رد  
 فالقول له ولو كانت مباشة وقال كانت لأعن شهوة لا يصدق والأمام  
 الظهير على أن القبلة أن على الفم والخذ والزق لا يصدق في أنه لأعن شهوة  
 وفي غيب يصدق • وفي التوارل لا يصدق في الفم ويصدق في غيره فإذا ادعى  
 امرأة ابنته ثياباً ثم ادعى أنه آمنه يصدق وكذا بعد موتها فثبت النفقة  
 عليه وعليه مهر فأعطى زاهمة ثم ادعى أنه من المهر فالقول له أعطى  
 معتدة الغير نفقة له لا تسترد إذا الرتين زوجها ولا خفاء أنه إذا كان  
 يسترد وأن هبة بعد الاستهلاك لا وهذه الصور تحتلها فيكون القول  
 للزوج أنه فرض وإن ادعت أنه هبة يخلف الزوج على دعواه فإن نكل  
 شيء وإن خلف وقال لو ثبت به الفرض رجع فإن زوجت نفسها واختلفت  
 المهر صدق • امرأة زعمت عند القاضي أن أخاها تزوجها منه وبني بها  
 وهي صغيرة كارهة ولأن قدر بلغت وأرادت الفراق منه وقال الزوج  
 حين بنيت وبخلت بها كانت كبيرة فالقول له لمسته بالاصل وهو يزو  
 التصرف • وعنه أيضاً زوجها خوها وهو وليها فقال الزوج علمت ومات  
 وقال تصيب لا يكون هذه المقالة فرقة وهي أمراً والقول لها ولو قال الزوج  
 ولم تعلم بالنكاح وقالت علمت واخبرت فالقول لها ولو مات الزوج قبل هذه  
 المقالة فقالت لورثته وهو كبراً علمت وما رخصت وقالت تصيبت فالقول لها  
 كل ذلك من فتاوى البراري • إذا زوج الرجل أخته ثم قال لها هل

الشبهة



ما فعلت فقالت اجرت وكان الاخ باع املا كما فعلت الاجت ما علمت بيع  
 الاملاك وما اردته بقولي اجرت فالقول قولها ويصرف قولها الى ترتيب  
 الزفاف • تاتار خانيته • لو اختلفت المرأة والزوج بعد ما بلغت وقالت  
 قد اخترت الفرقة حينذاك وكنت وقال الزوج كذبت لمختارتي فالقول قول  
 الزوج وعليها ان تاتي بالبينة انها اختارت فتح النكاح • ولو قالت بلغت  
 الآن واخترت الفرقة وقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا فالقول قولها  
 من الشهادة على النكاح بالشبهة والنساع جاز وفي المتن في الشهادة  
 على المهر بالنساع يجوز وعند محمد لا يجوز • تاتار خانيته • من المينة  
 قالت لرجل طلقتني زوجي وانقضت عدتي فحل له تزوجها ان غلبت على طيبه  
 صدقها وان لم يكن لا يهر ايمينات في الاخبار عن الرجل وانقضت العدة  
 والوطى والقول قول الامين • قالت تزوجت زوجا اخر يعني جلالا كرم  
 ان كانت عادلة يصدقها وكذا ان وقع في قلبه انها صادقة ولو انكرت  
 دخول الثاني بعد قرارها لا تصدق • ولو اقرت بتجليلها ثاكرت ان كان  
 عالمة بشرط الحل الاول لم تصدق ولا تصدق • قالت الاول تزوجت  
 باخرا وانقضت عدتي فترجعت فترجعت فترجعت فترجعت فترجعت فترجعت  
 ولم اكن تزوجت فان لم تكن اقرت بدخول الثاني تصدق وبطل النكاح  
 وان كانت اقرت لا • ولو طلقها ثلاثا تزوجها بعد ايام فقال تزوجت  
 قبل الزوج الثاني تصدق • جامع الفتاوى • وفي باب الاحصان زوج  
 المبسوط اقرت امة زوجها فزجها معها وانكر الزوج ثم فارقتها وانقضت  
 عدتها حل لزوجها الاول الذي كان طلقها ثلاثا ان يصدقها ويتزوجها  
 لانها اخبرت عن امر بينهما وبين ربها وهو حلها للزوج الاول ولا يجوز  
 الثاني في ذلك كاشان في حق هذا الحكم وجودا وعدما وكذلك ان اخبر بها  
 ثقة • مجمع الفتاوى • لو كان لها على ابيها دين فحضرها ابرؤها ثم قال  
 بدين علي وقالت بل من ماليك فالقول للاب وقيل القول للابنت والاول  
 اصح فكذلك لو قال الاب كان لامه على مائة دينار فالتحذرت لغيرها ان يقاتل  
 وقالت بل من ماليك فالقول للاب • جامع الفتاوى • بخلاف في  
 المهر فقالت وهبت لك بشرط ان تطلقني وقال بغير شرط فالقول قولها

افتراق

ثم عادة خوارزم ان النس لا يطلب المهر الا عند الفراق او بعد الموت فهو كما قيل ارفا ولو طلقها رجلا لا يصير له حال حتى تنقضي العدة وبه عامة المشايخ  
 ثم عادة خوارزم ان النس لا يطلب المهر الا عند الفراق او بعد الموت فهو كما قيل ارفا ولو طلقها رجلا لا يصير له حال حتى تنقضي العدة وبه عامة المشايخ  
 ثم عادة خوارزم ان النس لا يطلب المهر الا عند الفراق او بعد الموت فهو كما قيل ارفا ولو طلقها رجلا لا يصير له حال حتى تنقضي العدة وبه عامة المشايخ

افتراقا فقالت افتراقا بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول قولها  
 لانها تنكر سقوط نصف المهر • دفع الى زوجته ما لا فقالت هي من المهر  
 وقال الزوج ودعته فالقول قولها ان كانت من جسد المشروط والاول  
 قال لها ان دخلت هذه الدار فاني طابق ثلاثا فدخلت ومنعت نفسها  
 عن الزوج ثلاثا قراء وتزوجت ودخل بها وطلقها وانقضت عدتها  
 ثم طلبت من الاول ان يجدها النكاح ففعل غير عا لم يصنعت وهي  
 بيته لا يجوز لها ذلك ولا يحل الاول • لا يصدر قان في حق اسقاط العدة  
 ويصدر قان ديانة • لا يجوز في المذهب الصحيح • ولو ارسل الى خطيبته  
 دناير ثم اتخذ واله شيابا كما هو العادة ثم يقول انقضت بها من المهر فالقول  
 قوله • ولو كان قال اضربوا بعض الدناير الى بعض الخانك وبعضها الى ثمن  
 الشياه والخنا والشمع لا يقبل قوله في التمين قال كرمه ابنة فاحل  
 جوابه في هذه المسائل ان كان الدناير الى جهة اخرى غير المهر لا يقبل قوله  
 بعد انه من المهر والا فالقول قوله انه من المهر وان اتخذ وله شيابا  
 افتراقا وفي بيته جارية نقلها مع نفسه واستخدمتها سنة والزوج  
 عا ليريه ساكت ثم ادعاها فالقول له لان يدك كانت ثابتة ولم يوجد  
 المزيل • قبيصة الفتاوى • امرأة في دار رجل يدعى بها امرأته وخارج  
 يدعيها وهي تصدقه فالقول لرب الدار فقد صرح ان اليد ثبتت على الخرج  
 يحفظ الدار كما في المناع • لو برهنت على صحة النكاح عند البلوغ وبرهنت  
 على سكوتها تقبل بينتها لانها تثبت الفعل وهو الابا **اقول** ينبغي  
 تقبل بينة الزوج لان ثبت حدوث الملك ولذا جعلنا القول قولها عند  
 عدم البينة خلافا للزفر لانها تنكر حدوث الملك فالقول ان يكون المحذور  
 مذنب زفر فعلى ما ذكره يكون القول له والبينة للمرأة عندنا وله وجه اخر  
 اعطى معتدة غير نفقة للزوج نفسها منه بعد العدة فترجعت بغيره  
 فله اخذ ما دفع ولا يشك ان يرجع في القرض لا في الهبة بخلاف هذه  
 الصوة تحتمل القرض والهبة غير ان القول قول الدافع في انه قرض فلو ادعت  
 الهبة يحلف الدافع فان كل فلا شيء له ولو حلف وقال بويته به القرض ولو  
 زوجت نفسها منه حتى اخسبت من مهرها يصدق المعطى وتومر بما

مرشله

مرشله

مرشله

مرشله من المهر

المستحب في النكاح  
 المستحب في النكاح  
 المستحب في النكاح

فائدة في تجهيز المهر  
 فائدة في تجهيز المهر  
 فائدة في تجهيز المهر



خيارها

ما قصته • صبيته زوجها فباعت في خيارها ما لم ترخص بكناح  
 أو دالة كجامع أو طلب نفقة أم لا وكلت من طعامه أو خدمته كما كانت في  
 خيارها لأنه ليس برضا وفكر وأحرار الجهل بخيار العتق عند الجهل  
 البلوغ فلو لم يعلم به لا تغدر حتى انها لو بلغت وهي بكر وسكت وقالت لم  
 أعلم بالخيار فهذا سكت وقال الزوج لا بل علمت بالقول للزوج وبطل خيارها  
 إذا أظهر شاهد للزوج فإن الصبيته تبلغ لا محالة وإذا كانت تبلغ لا محالة  
 تنال في صغرها عن هذه المسئلة هل لها الخيار إذا بلغت أم لا فتعلم ذلك  
 فالتأخير فيها كاذبة • جامع الفصولين • فان بلغت البنت في خوف الليل  
 ولم تغدر على الأشهداء قال محمد رحمه الله كما رأت الدم تقول اخترت نفسي  
 التكاك فإذا أصبحت تشهد وتقول رأيت الدم الساعة واخترت نفسي فقيل له  
 أيسع لها ذلك قال نعم لأنها لو اخترت أنها رأت الدم في الليل واخترت نفسها  
 لا يقبل قولها وبطل خيارها ورؤى عنه أنها لو قالت عند الشهود أو عند  
 نوضت التكاك حين بلغت يقبل قولها وأن وقتت فقالت بلغت أمس واخترت  
 نفسي لا يقبل قولها ولو قالت لم أعلم بالتكاك إلا الآن فاخترت نفسي قولها  
 ولو بلغت فقالت الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في مكان  
 منقطع عن الناس فبعثت الخارية لتأتي بشهود تشهد هم بطل خيارها إلا  
 أن يكون على الفور وينبغي أن تقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح  
 فان قالت ذلك لا يبطل حقهما بالآخر حتى يوجد التمكن • قاضي خان  
 قال فان بلغت بكر بالليل ولم تغدر على الأشهداء قال محمد رحمه الله كما رأت  
 الدم تقول نقضت النكاح فإذا أصبحت تشهد وتقول رأيت الدم الساعة واخترت  
 نفسي فقيل له أيسع لها ذلك قال نعم لأنها لو اخترت أنها رأت الدم في  
 الليل واخترت نفسها لا يقبل قولها وبطل خيارها **أقول** وهذا  
 على أن الكذب مباح عند الضرورة وإن كان غير الأربعة المستثناة وعن محمد  
 رحمه الله لو قالت عند الشهود أو للقاضي نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها  
 ولو قالت بلغت أمس ونقضته لا يقبل • ولو قالت لا أعلم بالتكاك إلا الآن  
 ونقضته قبل قولها كذا **أقول** في مسئلة أمس والليل ينبغي أن  
 يقبل قولها مع اليمين لأنها قد تبلغ بلا خيار في وقت يتعد فيه الأشهاد

وإن زوج صادق فصدق

سورة النور

وتكليف

وتكليف الأشهداء فيه خرج والخرج مدفوع والضرورات مستثناة من قواعد الشرع  
 فينبغي أن يقبل قولها وأن أضافته إلى المأضي وهذا أولى من تجويز الكذب وتيسير  
 فيما يأتي من المحيطان فيه إشارته إلى ما قلنا وينبغي أن تكون الشفعة كذلك  
 فان قالت للقاضي اخترت نفسي حين بلغت أو حين بلغت طلبت الفقرة صدقت  
 مع اليمين وكذا الشفيع لو قال طلبت الشفعة حين علمت فاقول له ولو  
 قال علمت أمس لا يقبل ويكلف إقامة البينة **أقول** قوله والأشهاد لا  
 يشترط لأخيارها إلى قوله ليسقط اليمين إلى قوله صدقت مع أنه يستدعي  
 أن تصدق مع اليمين في مسئلة أمس • بلغت بكر فقالت رددت كما بلغت  
 والزوج يقول سكت فالقول للزوج فكذا لو قال طلبت الشفعة كما سمعت قال  
 المشتري سكت فالقول للمشتري وهذا في الاختلاف حالة البلوغ وسماع  
 البينة في الشفعة أما لو اختلفا حالة البلوغ فقالت رددت وقال سكت  
 فالقول قولها • ولو قالت البكر لم أرض بالنكاح وقال الزوج رخصت فاقول  
 قولها عندنا • جامع الفصولين • إذا ادعت المرأة على زوجها أنه آلى  
 بها ومضت أربعة أشهر ولم ينف عنها أو أنها بانته منه وانكر الزوج الأيلا  
 فالقاضي لا يحلف الزوج على الحاصل بانه ما هي بآئنه منك اليوم ويحلف  
 على السبب بالله ما قلت لها والله لا أقربك أربعة أشهر على ما ادعت فان  
 أقرا الزوج بالأيلا وأدعى أنه فاء إليها في المدة وانكرت هي الفتي في المدة  
 قولها مع اليمين ويحلف على الحاصل عند محمد فيحلف بآئنه ليست بأمراه اليوم  
 بالسبب الذي تدعى ولا يحلف بآئنه لم يفي إليك قبل مضى أربعة أشهر فانا آما  
 إذا حضر عند الموقر رجل وامرأة وأدعىا انهما زوجان يفقد صحيح وان يكون  
 الذي بينهما غدر ويقتضدان تحديق كتاب الصداق فان كانا غريبيين طارئين  
 فالقول قولهما وإن رأى ربة تركهما وإن كان قدومهما مع رفقة يعلم انهما  
 زوجان فكشف امرهما وينبغي أن يسأل كل واحد من الزوجين بانفراده  
 في المسئلة بما يزيل عنه الريبة والأدفعهما عنه وإن كانا بادرين فلا  
 يكتفهما حتى يسمع عنده انهما زوجان • معين الحكماء • إذا تزوج الرجل  
 امرأة فولدت ولدا فدعى أحدهما أن النكاح كان منذ شهر وأدعى الآخر كان منذ  
 ويكر شيوت نسب الولد منهما فان تصادقا على أنه تزوجها منذ شهر لم يثبت

وتكليف

تجويز الكذب  
 هذه دعوى اجتماع من جامع وتيسير  
 على المجتهد والله أعلم • فصل في تزويج  
 الجمع من خيار  
 وتكليف في كتاب  
 القضاء في باب من

الايلاء

فالقول من يدعي النكاح منذ سنة



نسب الولد • حديقته تغلق عن الخائنة • وفي المنع اذا وقع الاختلاف  
 في متاع البيت فلا يخلو اما ان يكون الاختلاف بين الزوجين في حال حياتهما  
 واما ان يكون بين ورثتهما بعد وفاتهما واما ان يكون في حال حياة احدهما  
 وموت الآخر فان كان الاختلاف في حال حياتهما فاما ان يكون في حال قيام  
 النكاح واما ان يكون بعد زواله بالطلاق فان كان في حال قيام النكاح فما  
 يصلح للرجال كالعمامة والقلنسوة والسلاح وغير ذلك فالقول فيه قول  
 الزوج مع يمينه لان الظاهر شاهد له وما يصلح للنساء كالخمار والحفة  
 والمغزل ونحوها فالقول فيه للمرأة مع يمين لان الظاهر شاهد لها  
 قال الترمذي في حقه الله وما يصلح للنساء فالقول فيه لها مع يمين  
 اذا كان صابغا وله اساور وخواتم النساء حتى وخلقها واما ان كان في  
 لا يكون مثل هذه الاشياء للمرأة وكذلك اذا كانت المرأة تباع ثياب الرجال  
 كالعمامة والقوس والزرع والمنطقة انتهى وما يصلح لهما كالانثى  
 والذهب والفضة والمنزل والعقار والمواشي وغيرها فالقول قول الزوج  
 وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف القول في غير المشكل كما قالوا اما  
 في المشكل فالقول قول المرأة الى قدر جهار مثلها وفي الباقي القول قول الزوج  
 وقال زفر المشكل بينهما نصفان وفي قول آخر وهو قول مالك وشافعي لمناخ  
 كله بينهما نصفان وقال ابن ابي ليلى القول قول الزوج في الكل ولها ثلثا  
 بدنها وقال الحسن البصري ان كان البيت بيت المرأة فالمتاع كله لها الا  
 ما على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت بيت الزوج فالمتاع كله لان  
 يد صلح اليد على ما في البيت اقوى واظهر من يد غيره وهذا كله اذا اختلفا  
 حال قيام النكاح اما اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا او بائنا فالقول قول الزوج  
 لانها صارت لحنينة بالطلاق فزال يد هذا اذا اختلف الزوجان قبل  
 الطلاق او بعد اما اذا اختلفا واختلقت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج  
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف القول قول ورثة المرأة  
 الى قدر جهار مثلها وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام  
 المورث فصارت كالورثة اذا اختلفا بانفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو  
 كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها وان مات احدهما واختلف

قوله فان اقرت لاحدهما قبل اقامة البينة لم يثبت في امره لصداقهما قال الشيخ الامام علاء الدين السبكي في رحلته في اضراب اختلاف الاوقات في الدعوى من شريح الكافي  
 ورواه عن رجلان عدا في امرهما ولا بينة لهما فقال العبد لانا صرنا بآبائنا بعد ان ابرهما بدين الملك على العبد لانه ليس له يد العبد فلا تقبل قوله بخلاف  
 ما رواه عينا امرأة في ايديهما في وقت لاحدهما حيث يقتضيه به لانه المرأة ليست في يد احدهما في يد نفسها فيغير اقراره بالزوجة غاية البيان في باب اربعة احوال

الحق منهما وورثته الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول قول الزوج عند  
 ابي حنيفة ومحمد لانها لو كانت حية لكان القول قول الزوج فيعذر موتها او  
 وعند ابي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهار مثلها كما هو اصله  
 وان كان الميت هو الزوج فالقول قولها عند ابي حنيفة رحمه الله في  
 المشكل وعند ابي يوسف في قدر جهار مثلها وعند محمد رحمه الله القول  
 قول ورثة الزوج هذا اذا كان الزوجان حرين او مملوكين او مكاتبين  
 اما اذا كان احدهما حرا والآخر مملوكا او مكاتبيا واختلفا في حياتهما فعند  
 ابي حنيفة القول قول الحر عندهما ان كان المملوك محجورا فكن كذلك وان كان ملكا  
 ما دونها او مكاتبيا فاجاب فيه وفيما اذا كانا حرا من سنين وتقدم جواب  
 الحرين بتفصيله • لسان الحكم • لو اختلف الزوجان في التكبير  
 بالوطي فالقول المنكر لان الاصل عدمه • ولو اختلفا في السكوت والردف  
 لها لان الاصل عدم الرضا • ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها فالقول لها  
 لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول لله لانه يملك الاشياء فيملك الاحياء  
 اذا اختلفا الزوجان في الوطى فالقول لها الا في مسائل ادعى العتق الاصابة  
 وانكرت وقلن ثبت فالقول له مع يمينه لان كانت بكرا ولا فرق في ذلك بين  
 ان يكون قبل التحليل وبعد الثانية الاولى لو ادعى الوصول اليها قبل مضى  
 المدة قبل قوله بيمينه لا بعد مضيتها الثالثة لو قالت طلقتي بعد الدخول  
 كمال المهر فقال قبله ذلك الرضا فالقول لها لو جوب العدة عليها وله في  
 المهر والتفقة والسكنى في العدة وفي حل بيتها واربع سنين واختها الخار فلو  
 جأت بولدين من تحتها ثبتت نسبه ويرجع الى قولها في تكميل المهر فان لم ينع  
 بنفيه عذرا الى تصديقها فمضته من كلامه ولم ينع الا من تحتها الربعة  
 ادعت المطلقة ثلاثا ان الشا في دخلها فالقول لها حلها المطلق لا كمال المهر  
 الخامسة لو علق الطلاق بعد مرضه اليوم فادعت عدمه وادعاه فالقول  
 له لان كان وجود الشرط قال في الكفر وان اختلفا في وجود الشرط فالقول  
 له • اشباه قبيل الحكم المفقود • الزايد بكارتها بوثبة او حياض او حياض  
 او بعتيس وهو طول مكنتها في اهلها بعد ادائها حتى خرجت من عداد الابكار او  
 زنا بكارتها في ان سكوتها رضا والقول لها ان اختلفا في السكوت • درر عن

مرشله

مرشله

ان هذه المسئلة من ادواتها  
 زيادة فائدة



لزوج الأب ابنته البكر البالغة فطلب الأب مهرها فقال الزوج دخلت بها  
وقال الأب بل هي بكر في منزلي فالقول قول الأب لأن الزوج يدعي امرأته  
والأبينة له فإن قال الزوج للقاضي خلف الأبينة لا يعلم اني دخلت بها  
هل يجزم لم يذكر جواب هذه المسئلة في الكتاب ويحتمل انه يحلف لانه لو اقر  
بذلك وقع اقرار في حق نفسه حتى لم يكن له ان يطالبه بالمهر فكانت المطالبة  
الى الابنة فكان التحليف مقيدا وذكر قاضيان عن ابويهم ان له تحليفه  
وذكر الحنفية انه لا يحلف لانه لا يدعي على الأب شيئا فلا يحلف وذكر  
الحنفية في شرح ادب القاضين ان القول قولها يمينها ان انكرت الزوج قال  
ولو قيل ان كان الزوج قريبا منها او محال لها بحيث لا يندرج حوله بها  
فالقول قوله فيهما لان الظاهر يكرهها والا فالقول قولها لما ذكر كان حسبا  
شرح المنظومة لابن الشيخة • صغير جات به امرأته فطلبت النفقة  
الأب فقال الأب انا اخوة لاني امة في نكاحي كبتها هربت متى فقالت الجدة  
لا بل ماتت امة قالوا ايها الولد مع الجدة ويقال للأب اطلب من تلك الامه  
اذ لو عرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان حضر الأب امرأة فقال هذه  
بتك ولدي هذا منها وصدقته المرأة في ذلك وقالت الجدة ما هذا باني  
وابنتي ماتت كان القول قول الأب والمرأة وهي وليها بالولد • قاضيان  
في كتاب الدعوى فيما يتعلق بالنكاح والولد •

**كتاب الرضاع**

رجل تزوج رضيعه فارضعها امة او ابنته حرمت الرضعة على زوجها  
وكذلك لو تزوج رضيعتين فارضعهما المرأة واحدة معا او واحدة بعد  
حرمة نكاحهما لانه صار جامعاً بين الأخيين وكل واحدة منهما نصف القيد  
يرجع الزوج بذلك على الرضعة ان تعمدت الفساد عندنا والتعمد ان يرضعها  
من غير حاجة لها او الارضاع بان كانت تحجب غيرها ترضعه او كان شيقا  
ويقبل قولها انها لم تعمد الفساد • قاضيان • صغير وصغيرتين  
شبهه الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا الاباس بالنكاح بينهما هذا اذا لم  
يجز بذلك انسان فان اخبر عن ذلك بغيره بغيره ولا يجوز النكاح بينهما  
وان كان الخبر بعد النكاح فالأخوطان يغار قهار ويذكر ذلك عن رسول الله

الرضاع

عليه

عليه وسلم انه امر بالمفارقة • قاضيان في النكاح • ولو شرط على الطهر  
الارضاع بنفسها فارضعته بلبس شاء فلا تجزها وان اختلفا فالقول  
لها مع يمينها • جامع القسولين • ثم تعمد الفساد بثلاثه اشياء  
بعلمها بنكاح الصغير وعلمها بفساد النكاح بارضاعها وعدم الضرورة  
وهي ضرورة خوف الهلاك على الصغير لو لم ترضعها والقول قولها في انها  
لم تعمد الفساد مع يمينها لان الزوج يدعي تعمد الفساد يدعي عليها  
وهي تنكر نكاح القول قولها وعلى حكم المهر والرجوع في المسائل المتقدمة  
الاتفاق والاختلاف • الرضاع يظهر بحد من بين أحدهما الاقرب والثاني  
البينة اما الاقرب فهو ان يقول لامرأة تزوجها هي اخي من الرضاع او هي  
من الرضاع او بنتي من الارضاع وثبتت على ذلك ويصير عليه فيفرق بينهما لانه  
اقر بطلان ما يملك ابطله للحال فيصدق بيمينه واذ صدق لا يحل له  
وطنها والاستمتاع بها فلا يكون في بقاء النكاح فائدة فيفرق بينهما سواء  
صدقته او كذبته لان الحرمة ثابتة في زعمه • بكذا نبع •

**كتاب الطلاق**

رجل قال لامرأة على الف درهم وله امرأه معروفة فقال لغيري وكان  
لها كانا القول قوله • ولو قال امرأتين طالق ثم قال لامرأة على الف درهم قال  
لغيري واياها عنتي صدق في المال ولا يصدق في الطلاق • ولو قال  
لامرأة انت طالق مع كل امرأة لي وله أربع نسوة طلق جميعا فان نوى في هذه  
المسئلة بعض النسوة وبعض الطلاق لا يصدق فضاة ويصدق فيما بينه  
وبين الله تعالى • قاضيان في وابل الطلاق • ولو قال لامرأة يا مطلق  
وقع الطلاق عليها ولو قال اردت بالشتم لا يصدق فضاة ودين • ولو قال  
اردت بطلاق زوجة كانت لي قبل ذلك ان لم يكن له زوجة قبل ذلك لا  
يلتفت الى قوله وان كانت وقد ماتت فذكر لك وان كان قد طلقها صدق دينا  
باتفاق الروايات • خلاصة • ولو قال لامرأة في غير مذكر الطلاق  
زنا ستراهما زنا بطلاق قد اده ثم قال لم ارد طلاقها كان القول قوله  
قال لامرأة ترا طلاع فهذه خمسة الفا هذه والثانية ترا طلاق والثالثة  
ترا طلاق والرابعة طلاق والخامسة ترا طلاع تفصل عن الشيخ الامام ابو بكر

مشكوك مع نفي في التعبد في الخطأ في الزمان  
ذكروا في الخطأ في النظر في القمار في النكاح

استزوجوا بطلاق وادعوا



هذا قول من قال لا يقع الطلاق في غير النكاح  
 بل يقع في كل حال من النكاح والطلاق في كل حال

لحمدين الفضل رحمه الله انه كان يميز بين العالم والجاهل لان العوام من عوام الكل  
 طلاقا ولا يميزون ومن الناس من لا يحسن الكلام وقد يقصد الطلاق  
 ويجري ذلك على لسانه في الغضب والخسومة قيل له فان كان الرجل عربيا  
 قال وان كان عربيا فكذلك لان من العرب من يذكر الكاف مكان القاف وان  
 قال تعهدت ذلك كذا يقع الطلاق لا يصدق وقضاء ويصدق فيما بينه وبين  
 الله تعالى الا ان يشهد قبل التلفظ فيقول المشهود ان امرأتك تطلق مني الطلاق  
 وانا لا اريد فاما التلفظ بهذا التلفظ قطعاً خصوصاً ثم تلفظ بذلك وسمع  
 الشهود ذلك فاذا شهدوا بذلك عند القاضي فحينئذ لا يقضى القامى بالطلاق  
 ولو قال لامرأة المدخول بها انت طالق انت طالق يقع ثنتان فان نوى التكرار  
 صدق ديانته لا قضاء ولو قال ذلك لغير المدخول بها وقع واحد رجل قال  
 لامرأة انت طالق انت طالق وقال عنيث بالاولى الطلاق والثانية  
 والثالثة الا فقام صدق ديانته وفي القضاء طلقت ثلاثا رجل قال لامرأة  
 انت طالق وقال عنيث به الطلاق عن الوثاق صدق ديانته لا قضاء  
 قاضي سخان • ولو قال انت طالق انت طالق الطلاق وقال امرأتك بقولي  
 الطلاق لغيري يصدق لان كل واحد منهما صالح للاتباع فكانه قال طالق  
 وطالق فيقع رجعتان اذا كانت مدخولا بهاء هـ لية • قالت له ثلاث  
 مرات طلقتي فقال الزوج ثلاث مرات طلقتي يقع الثلاث وقيل واحد على  
 التاكيد • قال المدخول به انت طالق ثلاث مرات او طالق وطالق او قال طلقتك  
 وقال امرأتك اصدق ديانته • كزازية نقله ابن المويدي • رجل عرفه  
 بخونا فقال له امرأته طلقتني البارية فقال اصابتني الجنون ولا يعرف  
 الا بقوله كان القول قوله • رجل قال لامرأة في حال مذاكرة الطلاق عدت  
 دكره طلقت ثلاثا فلو قال ما نويت الطلاق كان القول قوله مع يمينه •  
 رجل قال لامرأة لا تحرجي من الدار بعير اذني فاني خلفت بالطلاق فخرجت  
 بعير اذني لا تطلق لانه لم يذكر انه خلف بطلاقها فله ان خلف بطلاقها  
 فكان القول قوله • رجل قال لامرأة طالق او قال طلقت امرأته ثلاثا وقال لم  
 أعين برأيتي يصدق • الكناية ما احتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا  
 وهي اقسام ثلاثة الاخرى الثلاثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا وحال مذكور

طلاق

انت طالق

انما هو  
 قول صدق ديانته أي لو امكن  
 يحسن على قول لا قضاء أي لو  
 وقع في القامى من عليه بموجب طلاق  
 واليمينت بالاولى انك التهمة لهم  
 الج • ناسخ • حـ

الكنايات

الطلاق

يقع الطلاق

الطلاق وهي ان تنسأل المرأة طلاقا فها او نسا غيرهما طلاقا وحالة الغضب  
 والخصومة ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ من الكنايات الا بالنية  
 ولو قال لم أعني به الطلاق كان القول قوله وفي حال مذاكرة الطلاق وبما بينة  
 الفاظ ولو قال لم اؤثر الطلاق لا يصدق وقضاء وهي قوله انت خلت به تربية  
 بنة بائنه خراما اعتدي امرأتي بيدك لختاري وفي حالة الغضب يقع الطلاق  
 بثلاثة من هذه الثمانية واذا قال لم اؤثر الطلاق لا يصدق وقضاء وتلك  
 الثلاثة اعتدي امرأتي بيدك لختاري وفي الخمسة الباقية من الثمانية  
 عند أبي حنيفة رحمه الله اذا قال لم اؤثر الطلاق لا يقع ويصدق وقضاء لانها  
 تقع للشم فتعمل على الشتم والخصومة وقال ابو يوسف رحمه الله اذا قال لم اؤثر  
 الطلاق لا يصدق كما لا يصدق في حال مذاكرة الطلاق وعن ابو يوسف رحمه الله  
 في الاملا انه الحق بهذه الخمسة اربعة اخرى لا مذكور عليك لا يسيل عليك  
 خلت بسيلك الحق بما عليك لو قال ذلك في حال مذاكرة الطلاق او في الغضب  
 وقال لم اؤثر به الطلاق يصدق وقضاء في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال  
 ابو يوسف لا يصدق • ولو قال تويسه بارأيذون وقال لم اؤثر الطلاق  
 كان القول قوله • ولو قال اعتدي وكرد ذلك مرارا وقال عنيث به الحيض صدق  
 أيضا قاضي سخان في الكنايات اما يصبرون الامر بغيرها فثبتان  
 اخذها بنية الزوج الطلاق لانه من كنايات الطلاق فلا يقع من غير نية  
 الطلاق حتى لو قال الزوج ما اردت به الطلاق يصدق ولا يصبر الامر  
 بيدها لان هذا التصرف يحتمل الطلاق ويحتمل غير الا اذا كان الحال كما  
 الغضب والخصومة او حال مذاكرة الطلاق فلا يصدق في الغضب لان  
 الحال تدل على ارادة الطلاق ظاهرا فلا يصدق في الغضب ولو كان الطلاق  
 فان ادعت المرأة انه اراد به الطلاق او ادعت انه كان في حال الغضب وحال  
 ذكر الطلاق وهو ينكر القول قوله مع يمينه لانها تدعي عليه الطلاق وهو  
 ينكر بكاذب • رجل قال لامرأة تريد ان اطلقك فقالت نعم فقال  
 اكرهون مني طلاق وسه طلاق وهما رطلاق قومي واخرى من عنيدي  
 وهو يزعم انه لم يرد الطلاق كان القول قوله لانه لم يضيف الطلاق اليها وحل  
 قال لامرأة طلقتك ثلاثا على الف درهم فلم تقبلي وقالت المرأة قبلت كان



القول قول الزوج ولا يقع عليها الطلاق رجل قال لامرأته ان قلتي لك  
يا زانية فانت طالق ثم قال لا ينهيا بين الزانية طلقت امرأته فان نوى ان  
يواجهها دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء رجل قال  
ابعد عشر وعلا ما بين اربعة عشر فقال للمرأة ان جئت فانت طالق قال  
للغلام ان تحلت فانت حر فقالت الجارية قد خضت وقال للغلام قد  
تحلت قال تصدق المرأة ولا تصدق الغلام لان في الغلام يمكن ان ينظر  
كيف يخرج منه المني اما خروج الدم من الفرج لا يعلم ان خض فلا يقف عليها  
غيرها فيقبل قولها رجل وضع دراهمه في يد امرأته فقال اكرزين درهما  
فانت كذا فربيت بعد ذلك انها رعت فقال الزوج انما قلت ذلك بطريق  
الاستفهام والتخويف قال الفقيه ابو جعفر ان لا ينوشيا حيث في  
يمينه وان نوى الاستفهام كان القول قوله مع يمينه قال مولانا رضي الله  
عنه وينبغي ان لا تصدق قضاء لامة بين طاهره رجل راع امرأته تعا  
لختها وقبلها فقال انك تحبينها اكثر مما تحبيني فقالت نعم فقال الزوج  
اكرهين است فانت طالق طلقت امرأته لان الحجة لا تعرف الا بقولها  
قال لامرأته وكيل من باش هر چه خواهي كن فقالت كروكيل تو ام خود را  
دشت باز ارشتم بيه طلاق فقال الزوج ما اردت التوكيل بذلك قال  
ابو القاسم ان كان ذلك حال طلب الطلاق لا يقبل قول الزوج وتقع الحجة  
رجعية وان لم يكن ذلك حال طلب الطلاق كان القول قول الزوج قال  
مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يقع الطلاق لعموم اللفظ رجل قال لامر  
في غضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تصيري طالق ففعلت قالوا ان كان  
الرجل خلف بطلا فها يقع الطلاق وان لم يكن خلف بطلا فها وقال ذلك على  
وجه التخويف لم يقع ويكون القول قول الزوج اني قلت ذلك على وجه التخويف  
رجل خلف ان لا يحل نكته بحلالا وحرما في القرية فجاء مع امرأته من غير حل  
النكته بان لم يجعل سراويله نكته او لم يكن سراويله من غير حتى حل نكته  
فان كان نوى حقيقة حل النكته لا يحث وكوب مصدق في ذلك قضاء  
وديانة لا نوى الحقيقة وان كان نوى بذلك الجماع حث في يمينه رجل  
قال لامرأته ان اعطيتي احد من خطتي فانت طالق وقال نويت بذلك أمها

منه

صدق ديانة لا قضاء لامة نوى تخصيص العام وذلك جائز فيما بينه وبين  
الله تعالى امرأة قالت لزوجها يا سفلة او قالت يا قريظان ويا قفا  
او يا كسحمان او شيئا من الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فانت طالق  
ثلاثا لخصم في ذلك قال الفقيه ابو جعفر وابوكري الاسكافي تطلق المرأة  
كان الزوج كما قالت او لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على  
طاهر اجرام لامة امرأة زوجها فان قال الزوج نويت التخليق قال  
ابوكري الاسكافي دين فيما بينه وبين الله ولا يدين في القضاء اذ قال  
لامرأته ان سررتك فانت طالق فسررتها فقالت سررتي قالوا لا تطلق  
بل ينفق بكنها قال مولانا وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يقف  
عليه فينبغي ان يتعلق الطلاق بخبرها ويحمل قولها في ذلك وان كسحا  
تثيق بكنها كما قال ان كنت تحبين ان يعذبك الله بنان جهنم فانت طالق  
فقالت احب يقع الطلاق عليها ولو اعطاها ألف درهم فقالت لم يرس  
كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طلبت الف دينار فلا تسرها  
الألف رجل قال لامرأته عند خروجهما ان رجعت الى منزلي فانت طالق  
ثلاثا فخرجت ولم تخرج زينا فخرجهما فخرجت فقال الزوج كنت  
نويت القور قال بعضهم لا يصدر قضاء وقال بعضهم يصدر وهو  
الصحيح لان يمينه ينصرف الى الخروج التي قامت اليه من غير نية الزوج  
فاذا نوى القور او لم يكن مصدقا رجل قال لامرأته ان وطئت امي  
طالق فقالت لامة انه وطئني فذكرتها المولى كان القول قول المولى وان طئت  
المراة بذلك لم يسعها المقام معه ولا ان تدعه لجماعها ولو قال المولى اكر  
كرهه ام خوشا ودره ام كان ذلك اقرار منه ونجس في يمينه امرأة كانت  
مع زوجها في بيت قريبها وقال لها في الليل انبت الليلة في هذا البيت  
الله على خرا فخرجت من ساعتها وباتت في موضع اناها ان زوجها قالوا ان  
اراد الزوج تحييلها بنفسها لا تحث والقول في ذلك قوله رجل قال لامرأته  
ان قلتي لك انت طالق فانت طالق فقال قد طلقك وتطلق اخرى والقضاء  
وان عني طلاقا بذلك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى اذ اعلم  
الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها انت طالق ان شاء الله تعالى وكذبته

السفلة قبل هو الكافر قبل هو الذليل الجاني من زوجته  
وقيل هو الذليل الجاني من زوجها وقيل هو الذليل الجاني من  
ذو الطهر الجاني من الامانة وقيل هو الذليل الجاني من  
هو الجاني من الجاني والذليل هو الذليل الجاني من  
ولما طلقان قبل هو الذليل الجاني من زوجته  
ومحمد بن يدره ولا يبرهن له وقيل هو الذليل الجاني من  
واجنبه لامة مذموم وقيل من سمعت امرأته مع غلامه  
او من سمعت امرأته مع غلامه او من سمعت امرأته مع غلامه  
غيبه واذا فعل فهو القاطن سواء كان غلاما او امرأة  
من او سمع ان رجلا قد يده الى امرأته لا يملك



فلا تستنذكر في الروايات الطاهرة ان القول قول الزوج وعند بعض المحدثين  
لا يقبل قوله الابينة ولو قال الزوج طلقك امس وقلت ان شاء الله في  
ظاهر الرواية القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافا بين ابي يوسف ومحمد  
رحمهما الله فقال علي قول ابي يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى  
قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى لخبيا طاهرا  
الزوج في زمان غلب على الناس الفساد ولو قال لها اختاري فقال اختري  
ثم قالت غنيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلقته وصدقت فان قالت بعد  
القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لانها تلك الانشاما دامت في  
المجلس فيقبل قولها بخلاف ما بعد القيام عن المجلس امرأة قالت لزوجها  
في الخصومة ان كان ما في يدك في يدك تستغنى نفسي فقال الزوج الذي في  
يدي في يدك فقالت المرأة طلقته نفسي ثلاثا فقال لها الزوج قول من اخرى  
فقالت المرأة طلقته نفسي ثلاثا وقال الزوج لم اقول الطلاق بقول الذي في يدي  
في يدك فانها تطلق ثلاثا بقول المرأة في المرة الثانية طلقته نفسي ثلاثا  
حتى لو لم يقل الزوج قول من اخرى كان القول قوله وقضاء وديانة ولا تطلق المرأة  
رجل قال لامرأة خلعتك فقالت قبلت يقع طلاقا بيني وبينك اذا لم يقبل المنة  
لان الطلاق يقع بقول الرجل خلعتك فان قال الزوج بعد ذلك لم اؤوبه  
الطلاق كان القول قوله اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق امرأة قال لزوجها  
اخلعني على العبد وهم فقال الزوج انت طالق اخلعوا فيه قال بعضهم كلام  
الرجل يكون خلويا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعاً  
ان جعل جواباً لا بجواب ظاهر فان قال الزوج بعد ذلك لم اؤوبه الجواب كان  
القول قوله ويقع الطلاق ويغير شي رجل قال لغيره طلق امرأتى على ان لا يخرج  
من المنزل شيئا فطلقها المأمور ثم اختلفا فقال الزوج انها قد خرجت من المنزل  
شيئا وقالت المرأة لم اخرج ذكر في التوازن ان القول قول الزوج ولم يقع الطلاق  
قالوا هذا الجواب صحيح ان كان الزوج قال للمأمور قل لها انت طالق ان لم يخرج  
من الدار شيئا فقال للمأمور ذلك ثم ادعى الزوج انها خرجت من المنزل شيئا  
فيكون القول قوله لانه يكره شرط الطلاق امرأة طلقها زوجها ثلاثا ومات  
فقالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في الصحة كان القول قول

وفي النادر خاتمة معزاة الى المنتفع ان على قول ابي يوسف  
لا يقع وعلى قول محمد يقع وعليه الاعتماد

متعلق بالورثة

مما هو

المرأة ولو كانت المرأة امة قد اعتقت ومات زوجها فاعتقت المرأة العتق وخياة  
الزوج واعتقت الورثة ان كان بعد موته كان القول قول الورثة فان قال مولى لامة  
كنت اعتقتها وخياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة كاتبة تحت  
مسيلم فاسلمت ومات زوجها فقالت اسلمت في خياة الزوج وقالت الورثة لا  
بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة مريض طلق امرأته ثم مات بعد ذلك  
وهو يقول لم تنقض عتقي كان القول قولها مع اليقين فان حكمت لا تراث وان خلفت  
ورثت كل ذلك من فكاوي وامنيخان قالت تكلم كلاما واحدا وقالت  
افعل فعلا واحدا هل يقبل فقال الزوج قبلت فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع القول  
للزوج انه لم يرد الطلاق وهذا يدل على انه لو نوى يقع **لو** اطلقك يقع بغير  
وهو تفسير قوله طلقك عرفا وان نوى حقيقة التسمية قيل يصحق ولو  
قيل له انك امرأة قال لا قيل له انكون طالقاً منك ان كانت فقال تكون فان  
اشا الى شقيقه وقبضها يدين يصحق ان لا يغير المرأة ولا يقع طلاقه  
**عك** انت طالق مبي ثلاثا يفتى بالوقوع وعنه ان كان مطلوما يصحق وان نوى  
الموضع والا فلا **حاشا** لفتية من الطلاق **صليح** برسام لما صح قال  
وطلق امرأتى ثم قال انها قلت لاني توهمت ان ذلك طلاق واقم ان كان في حال  
مذاكرة الطلاق الذي كان منه في حال برساميه لا يصحق وان كان في حال  
مذاكرة الطلاق يصحق **لو** قال تركت طلاقك يريد الطلاق تطلق وفي  
البحر يرد لو قال ما نويت به الطلاق صدق في القضا وفي فكاوي الخسعي  
قال لامرأة دنت بازدا شمت بيلك طلاق فقالت امرأته بازكوي تامر دمان  
بشونند فقال دست بازدا شمت بيلك طلاق وكر ثلاثا ينظر ان كان قال  
ثانيا وبالثا دست بازدا شمتيم او دست بازدا شمت لاشتم انه لخير يكون  
واحدة اما اذا قال دست بازدا شتم او دست بازدا شمت يقع الثلاث ولو قال  
غنيت بالثانية والثالثة الاخيار صدق ديانة لا قضاء واصل هذا في طلاق  
الاصل جل قال لامرأة وقد دخل بها انت طالق انت طالق او قال طالق  
وطالق او قال قد طلقك قد طلقك او انت طالق قد طلقك وقال غنيت  
به النكر اصدق ديانة لا قضاء ولو خاضت وطهرت فقال قد طلقك  
في خيضك وانكرت هي فالطلاق واقع لا يصحق هو فيما قال ولو قال في

ولقد سأل الشافعي عن رجل قال  
من الاستبراء والنظر في كتاب  
الفرع من هذه المجوعة



الحيز يسمع وكذا في الأيلاء. ولو قال في المدة جامعها يصدر فان صرح  
 فقال ان اقرئك أربعة أشهر فانت طالق بائن فلما انقضت أربعة أشهر قال  
 كنت قريتها في المدة فالقول قوله. ولو قال لامرأة انت طالق انما جامعك  
 ونجستك فقال بعد ما خاضت وطهرت قد جامعتها في الحيض وانكرت طلاق  
 فالقول قوله. وفي مختصر القديري الزوج مع المرأة اذا اختلفا في وجود  
 الشرط فالقول قول الزوج الا اذا كان الشرط لا يعلم الا من جهتها امرأة  
 قالت لزوجها كما رى كتم رواداشتي فقال دأشتم فقالت طلقت نفسي ثلاثا  
 لا يقع والقول قوله وسئل ابو بكر رحمه الله عن رجل قال لامرأة من جيرانه  
 تريد ان تلصقك من زوجك فقالت نعم فذهب الرجل وخلعها من زوجها  
 بمهرها ونفقة عدها فبلغها فلم ترض به قال ان قالت المرأة لزوجها  
 هذا النوع من التحليل فالقول قولها. وفي طلاق الأصل في بطلان الآخر  
 الكتابة من الآخرين والصحیح على ثلاثة أوجه ان كتب على وجه الرسالة في  
 صحيفة مصدرة من عندها وثبت على ذلك باقرار أو بيينة فهو كالكتاب ولو  
 قال الصحیح والآخر من لمارد به الطلاق لم يصدر وذكر في المستقى في موضع  
 انه يدين وفي موضع آخر لا يدين في كل موضع عده فيه لفظ الطلاق انه  
 جملة الكتابات حتى لا يقع الطلاق بدون البيينة وان قال امرأ اني اطلق  
 ان لم يذكر تبدل لا يصدر وان ذكر تبدل لا مثل ألف درهم ونحوه لا يصدر  
 فسكو الصفة. قال طلقك على الفاس ولو قبلت وقالت كنت قبلت فالقول  
 له يمينه بخلاف بعتك قتي فلو قبلت وقالت قبلت فان القول لها ادعى  
 وهي تنكر فالقول لها وتطلق باقرار الزوج لانه اقرب بطلاق ثم ادعى البذل  
 سقط المهر وهي تنكر فالقول لها وكذا العتق **وسط** رز دعوى مهر  
 ونفقة عدت مي كذا من طلاق دادا دعوى الزوج الخلع وليس لها بيينة  
 فالقول قول زب با شدة رحق مهر وقول شوي با شدة رحق نفقة **فوق**  
 ما من ينبغي ان يكون القول لها في النفقة أيضا لانه اقرب بطلاق وادعى  
 النفقة وهي تنكر. **جامع الفصولين**. ولو قال خالعتك فقالت قبلت  
 يقع الطلاق وتقع البراءة ان كان عليه مهر يجب عليها ردماسا من المهر  
 لان المال مذکور عن فاولا سقط نفقة العدة وفي قوله خالعتك الواقع بائن

في قولها اني اطلقك  
 في قولها اني اطلقك

ولو قال لها بعتك لم تلحق بشرت لا يقع الطلاق  
 وكذا بالقرارية

وانما يقع اذا نوى قبلت المرأة او لم تقبل ولو قال لمرأته اطلقك صدق  
 ديانة وقضاء. ولو قال خالعتك على كذا وهو مال معلوم لا يقع ما لم تقبل  
 واذا قبلت وقال لمرأته اطلقك لا يصدر قضاء ويصدق ديانة  
 الكل في الفتكا وعلى الصغير. ولو اخلعها وهما يشيان ان كان كلامه كل واحد  
 منهما متصلا بالآخر صح الخلع وان لم يكن متصلا لا يقع ولا يقع الطلاق  
 أيضا. ولو اخلعها فقالت المرأة الخلع بيننا صحيح وقال الرجل مت تر خلعت  
 القول قوله وهو كحل الخلع. ولو اقام الزوج البيينة ادباع راس الشاة او قال  
 فروختم بقبول ولو اقامت البيينة بمعارضة فيبنتها او قال صالح المحيط  
 ينبغي ان يكون بيينة الزوج او قال فروختم بصدق ايضا والقول قوله  
 مع اليمين والبيينة بينهما. **دفع المهر** الخلع وقال الزوج قبضت حجة  
 اخرى القول قول الزوج كذا افق الامام طهيري الدين وقيل القول قول المرأة لا  
 الملكة. **خلاصة**. قالت له سرخو بئس خريدم توند فروختي فقال الزوج  
 فروختم القول له في الطلاق وفي المهر ايضا لان الخلع معاوضة من جانبها  
 وصار كانه قال بعت ولم تقبل وقال قبلت فالقول للمشرعي. وكذا لو قال سر  
 فروختم وتوند خريدي فقال خريدم فالقول له ايضا. ادعت المهر ونفقة العدة  
 لانه طلقها وادعى الخلع وليس لها بيينة ففي حق المهر القول قولها وفي النفقة  
 قوله. **كرار**. ادعى الاستئنا وقال قبضت منك بحق عتيك وقالت  
 بل لبدل الخلع فالقول له لانه انكر وجوب البذل عليها واقران له عليها مالا  
 ولحل للمالين والمرأة مقرة انطه عليها مال اخر فيكون القول له بخلاف ما  
 اذا التزيع الاستئنا لانه يدعى عليها بدل الخلع وهي تنكر فالقول لها  
**كرار**. وفي المحيط اذا قال الزوج كان الخلع بيننا مرتين وقالت ثلاثا  
 حكى عن شيخ الاسلام على بن محمد الاسيبي ان القول قول الرجل **وحكي**  
 عن محمد الدين انه كان يقول ان كان هذا بعد نكاح خري بينهما وادعت المرأة ان  
 النكاح لم يقع لانه جرى بعد الخلع الثالث وقال الزوج بعد الخلعين القول  
 اما اذا التز وجها ويريد ان يبر وجهها وهي تقول ليس لك ان تتر وجفي فالقول  
 قولها ولا يجوز النكاح. **ابو جعفر** امرها ببدلها فقالت قبلت نفسي طلقت وفي  
 التجريد لا يصدر الزوج قضاء انه لم يرد به الطلاق اذا كان في حال الغضب

وعند

في قولها اني اطلقك

في قولها اني اطلقك

ذكرت في الزاوية  
 مع التفسير في كل موضع  
 في قوله ما لم تقبل

قصار كقولك بعت فلو قبلت قال الآخر  
 قبلت فالقول للمشرعي اجماع القصر

وفي الفصولين كذا وله فيه نظر

في المسئلة في الزاوية فليست



مذكر الطلاق أما في غير مذكورة الطلاق وغير حالة الغضبة الزوج  
بالأمر باليد طلاقاً فليس بشئ ولو ادعت المرأة بنية الطلاق أو أن كان في  
غضب أو مذكورة الطلاق وإنكر الزوج فالقول قوله مع اليمين وتقبل بينة  
المرأة في ثبات حالة الغضب أو مذكورة الطلاق ولو قال لامرأة امرئ بئس  
الغضب أياماً فالأمر في يدها من هذا الوقت إلى عشرة أيام بحفظ الساعات  
ولو زاد الزوج أن أمرها بغيرها إذا مضت عشرة أيام لا يصدق قضاء ويصدق  
ديانة الأبرار الذين في شهر كالتطلاق إلا إذا قال غيبته إلى شهر  
التأخير إلى شهر فم يكون تأخير إلى شهر ولا فرق إلى شهران صدقه المقر له  
يثبت لأجل وإن كذب المقر له فالقول له وبحال ما لا يثبت المقر له في  
الأجل ولو لم يثبت التهمة لكن الزوج قال بعثت التهمة إليها ووصلت إليها  
وأنكرت هي بتبني أن يكون القول قوله لأنه مدعى الشرط وسكر الحكم لا يثبت  
التهمة بقوله قال وهكذا سمعت من القاضي الإمام الأستاذ فخر الدين ثم رجع  
بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى إلقاء حق في قصر  
الاسترواحي ويكون القول قولها هو الأصح ولو قال جعلت امرئ بئس  
تختار شيئا وقالت هي بل اخترت فالقول قول الزوج ولو قالت دسيت  
ولم يقل خويشتن إلا بين ولو قالت أفكذت فقالت ما نويت طلاقاً صدقت  
خلاصة ادعى الاستئناس في الخلع والشرط وكذبته فيه فالقول له  
فإن شهد الخلع أو طلاق وقال الخالع أو طلق بغير استئناس وشرط لا يقبل  
وإن قالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق والزواج يدعى الاستئناس كان  
القول قوله إلا أن يظهر منه ما يكون دليلاً على صحة الخلع من قبض المهر  
كرارياً فإن قال الشهود شهد أنه خالع أو طلق بلا استئناس أو قالوا لم  
يستن لا يقبل قول الزوج وإن قالوا لم نسمع غير كلمة الخلع والطلاق  
للزواج وإن وجد منه ما يدل على الصحة من قبض المهر فالقول لها وإن ذكر  
المهر بأن قال خالعك على كذا وقبلت فترادى الاستئناس لا يصدق قضاء  
طلقها ثلاثاً ثم قال بعد كان قبله طلاقاً ووجدت أنقضت عدتها ولو يقع  
الثلاث فصدقته في ذلك فقد ذكر في الجميع انهما يصدقان وذكر في  
البردوي انهما لا يصدقان وعليه الفتوى وإن لم تصدق هي لا يصدق

هذا المسألة من الآثار

وكذا في الفصول

بجوابه قال ولم يسمعوه  
والشرط طاعة لا سيما  
في أحكام

جامع الفتاوى

جامع الفتاوى الزوج إذا ادعى الاستئناس في الطلاق أو الخلع أو ادعى  
الشرط القول له فلو شهد الشهود أنه طلقها أو خالعها بغير استئناس أو  
شهد وأنه لم يستن يقبل وهذه من المسائل التي تقبل فيها الشهادة  
على النفي وأصل هذا لو شهدوا أنه قال المنيح ابن أمية ولم يقبل قولها  
تقبل وفي المحيط شهدوا بالخلع والطلاق وقالوا لم نسمع منه غير  
كلمة الخلع والطلاق والزواج يدعى الاستئناس القول قوله وفوقه  
الأصل لو قال لعبد اعتقت أمسي وقد قلت إن شاء الله لا يعتق وكذا  
في المكاح لو قال لامرأة تزوجتك أمس وقلت إن شاء الله وقالت المرأة  
ما استئنت قال قول قوله وفي فتاوى النسب الزوج لو ادعى الاستئناس  
وقالت المرأة طلقني فالقول قولها ولا يصح قول الزوج إلا بينة بخلافها  
لو قال لها أنت طالق إن دخلت الدار وقالت طلقني منجز القول قوله  
خلاصه • طلق وقال استئنت لا يصدق قضاء ولو قال استئنت  
صدق • فصولين • ولو قال لها بعد انقضاء عدتها قد رجعتك في  
العدة وصدقته في الاستئناس صدق فإن كذبته فالقول لها ولا يمين عليها  
عند أبي حنيفة ولو قال لها رجعتك فقالت بحجة له انقضت عدتي  
بالحيف فالقول لها مع اليمين ولا يثبت الرجعة عند أبي حنيفة وعند  
ثابت • خلاصة • من قالت انقضت عدتي بالحيف فالقول لها مع  
اليمين إن مضى عليها ستون يوماً وعندهما إن مضى تسعة وثلاثون  
يوماً وثلاث ساعات • ملحق بالاحقر • أول المدرة التي تصدق الحرة  
في انقضاء العدة فيها شهران عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما تسعة  
وثلاثون يوماً وفي الأمة عندهما في أحد وعشرين تصدق وعند  
عشر طهر وعشرون خيشتان • رجل طلق امرأته ثلاثاً فاعتدت به تزوج  
بآخر ثم جات بعد أربعة أشهر وقالت طلقني الزوج الثاني وأردت أن  
تعود إلى الأول قال الإمام فخر الدين النسفي لا بد من مدة أخرى للمكاح  
والوطئ وأفتى شيخ الإسلام على الأسبجاني والقاضي الإمام أبو نصر  
أنها تصدق • لو قالت المرأة ما دخل في الزوج الثاني وقال الزوج الأول  
لا بد دخل وهذا بعد تزوجها الأول إن كانت المرأة غالبة بشرائط الحمل

والاستئناس

وفي الدرر زيادة تفصيل في كتاب الطلاق

مرتبها في مكاح جامع الفتاوى



لَا يُصَدَّقُ وَأَنْ كَانَتْ جَاهِلَةً يُصَدَّقُ خِلَاصَةٌ صَبِي قَالَ فِي صَبَا  
 أَنْ شَرِبْتُ مُسْكِرًا فَأَمَرْتُ طَالِقًا فَشَرِبَ فِي صَبَا لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَلَوْ سَمِعَ  
 صَبِي قَالَ خَرَسَتْ عَلَيْكَ ابْنِي بِذَلِكَ الْيَمِينِ فَقَالَتْ نَعَمْ خَرَسَتْ عَلَيَّ فَهَذَا  
 أَقْرَابُ الْحَرَمَةِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي أَنْ وَاحِدًا وَثَلَاثًا قَالَ لَهَا أَرْبَعُ طُرُقٍ عَلَيْكَ  
 مَفْتُوحَةٌ لَا يَقَعُ مَا لَمْ يَقُلْ خَذِي إِلَى طَرِيقٍ شَبَّ وَبَنِي بِهِ الطَّلَاقُ وَأَنْ تَكُرِ  
 نِيَّةَ الطَّلَاقِ قَالَ قَوْلُهُ أَوْلِيَاءُ الْمَرْأَةِ طَلَبُوا مِنْهُ الطَّلَاقَ فَقَالَ لَيْسَ بِهَا  
 مَا أَذْأَتْ بَدْمِي أَفْعَلُ وَخَرَجَ الزَّوْجُ فَطَلَّقَهَا أَبُو هَا لَمْ تَطْلُقْ أَنْ لَمْ يَرِدْ الزَّوْجُ  
 التَّغْوِيضُ وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ لَهُ قَالَ جَلَّالٌ عَلَيْهِ خَرَامٌ كَمَا تَرَاهُ وَزَوْجٌ شَكْرٌ نَبِيَتْ  
 فَقَالَتْ هَسَتْ قَالَ فِي الْحَبْطِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا وَيَقَعُ كَمَا فِي الْحَبْطِ وَخَالَفَهُ عَنْهُ وَقَالَ  
 الْقَوْلُ لَهُ وَلَا يَقَعُ قَالَ لَهَا خَلَعْتَكَ فَقَالَتْ قَبْلُ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ يَقَعُ  
 الطَّلَاقُ الْبَتَّانِ بِقَوْلِهِ وَأَذْأَتْ بَدْمِي وَلَا يَدْخُلُ بِقَوْلِهَا حَتَّى إِذَا تَوَيَّجَ الزَّوْجُ الطَّلَاقُ  
 وَلَمْ يَقْبَلِ الْمَرْأَةُ يَقَعُ الْبَتَّانِ وَأَذْأَتْ لَمْ يَرُدَّ بِهِ الطَّلَاقُ لَا يَقَعُ وَيُصَدَّقُ بِإِيَّاهُ  
 وَقَضَاءُ جَعَلَ الْأَمْرَ بِيَدِهَا أَنْ غَابَ عَنْهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا النَّفَقَةُ  
 فَبَعَثَ إِلَيْهَا خَمْسِينَ دِرْهَمًا أَنْ لَمْ يَكُنْ قَدَرُ نَفَقَتِهَا صَارَ الْأَمْرُ بِيَدِهَا وَلَوْ كَانَتْ  
 مَرْجُلَةً فَوُهِبَتْ لَهُ النَّفَقَةُ وَمَضَتْ الْمَرْءُ لَا يَصِيرُ الْأَمْرُ بِيَدِهَا لَارْتِقَاعِ الْيَمِينِ  
 عَنْهَا خِلَافًا لِلْأَمَامِ الثَّانِي فَإِنْ دَعَى وَصُولَ النَّفَقَةِ إِلَيْهَا وَأَدْعَتْ حُصُولَ الشَّرْطِ  
 قَبْلَ الْقَوْلِ لَهُ لِأَنَّهُ يَنْكُرُ الْوُقُوعَ لَكِنْ لَا يَثْبُتُ وَصُولُ النَّفَقَةِ إِلَيْهَا وَلَا يَصِحُّ الْقَوْلُ  
 قَوْلُهَا فِي هَذَا وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَدْعَى بِإِقْبَالِهَا وَهِيَ تَنْكُرُ جَعَلَ الْأَمْرَ بِيَدِهَا أَنْ لَمْ  
 يُعْطَ كَذَا فِي يَوْمٍ كَذَا ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي الْأَعْطَاءِ وَعَدَمِهِ بَعْدَ الْوَقْتِ فَالْقَوْلُ لَهُ فِي  
 عَدَمِ الطَّلَاقِ وَلَهَا فِي حَقِّ عَدَمِ اخْتِلَافِ الشَّيْءِ كَذَا فِي الدَّخِيرِ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ  
 أَنْ لَمْ يَأْتِكَ إِلَى عَشْرِينَ يَوْمًا فَأَمْرٌ بِهَا يَبْدُو فِي عَشْرِينَ يَوْمًا وَفِي التَّكْلَامِ فَإِذَا اخْتَلَفَا  
 فِي الْإِتْيَانِ وَعَدَمِهِ فَالْقَوْلُ لَهُ لِأَنَّهُ يَنْكُرُ كَوْنِ الْأَمْرِ بِيَدِهَا وَذَكَرَ الْأَمَامُ مُحَمَّدٌ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ لَهَا فِيمَنْ قَالَ أَنْ مَاتَ فَلَا يَنْقُطُ عَلَيْكَ  
 الْمَاءُ الَّتِي لَكَ عَلَيْهِ فَإِنَّا كَفَيْلٌ وَمَاتَ فَلَا يَدْعَى عَدَمُ الْأَعْطَاءِ وَكَوْنُهُ  
 كَفَيْلًا وَادْعَى الْمَطْلُوبُ الْإِتْيَانُ أَنَّ الْقَوْلَ لِلطَّلَاقِ لِأَنَّهُ يَنْكُرُ الْأَسْتِغْنَاءَ وَهَذَا  
 اسْتَحْسَانٌ جَعَلَ الْأَمْرَ بِيَدِهَا أَنْ قَامَ فَقَامَ فَطَلَّقَتْ نَفْسُهَا فَادْعَى بِهَا لَمْ  
 نَفْسُهَا فِي مَجْلَسٍ عَلَيْهَا وَأَدْعَتْ لَا يَقَعُ فِي مَجْلَسٍ لَعَلَّ الْقَوْلَ لَهَا وَذَكَرَ الْحَاكِمُ

مرشد

مرشد في الخلا

انظر الى مسئلة معصية بطلان  
 قولك تنسب قبل ورقة  
 مسئلة

الرجوع بعتك عشرة ايام وانصل اليك النفقة فامرت  
 ببيوتك ثم اختلفت بعد مضيتها في وصول النفقة والقول  
 المرأة وقيل على العكس جامع الفقهاء قول وجيلة ابناء  
 في حال شيبته مكتوبة في جامع الفضولين وغيره فينظر  
 حتى من القينة ما يغيره

الشهر

مرشد

الشَّيْءُ قَالَ جَعَلْتُ أَمْرَكَ بِيَدِي أَمْسَ فَلَمْ تَطْلُقْ نَفْسِكَ فَقَالَتْ اخْتَرْتُ الْقَوْلَ  
 لَهُ قَالَ لَعَبْدُ اعْتَقَقْتُكَ أَمْسَ وَقُلْتُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا مَرْأَةَ تَزُوجُكَ  
 أَمْسَ وَقُلْتُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَأَنْكُرُ فَالْقَوْلُ لَهُ كَذَا فِي فِتَاوَى الْأَصْلِ  
 وَذَكَرَ النَّسْفِيُّ ادْعَى الزَّوْجُ الْأَسْتِغْنَاءَ وَأَنْكُرْتُ فَالْقَوْلُ لَهَا وَلَا يُصَدَّقُ الزَّوْجُ  
 بِلَا يَتَنَّهُ وَأَنْ ادْعَى تَعْلِيلَ الطَّلَاقِ بِالشَّرْطِ وَأَدْعَتْ الْأَمَامُ الْقَوْلَ لَهُ وَفِي حَقِّ  
عَرَفَ بِالْحَبْطِ وَأَدْعَتْ زَوْجَهُ أَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي حَالِ الْعُدُولِ وَزَعَمَ الطَّلَاقُ  
حَالَ صَابَةِ الْحَبْطِ وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ حَقِّهِ فَالْقَوْلُ لَهُ وَفِي تَحْرِيرِ الْكَبِيرِ أَنْ لَمْ  
أَذْأَتْ لَهَا صَابَةً فَالْقَوْلُ لَهَا وَأَنْ عَمِلَ لَهُ وَأَنْ شَمِدُ وَأَنْ رَأَى مَجْنُونًا مَرَّ بِالْقَوْلِ  
 لَهُ وَكَذَا لَوْ قَالَ طَلَّقْتُ وَأَنَا بَرٌّ فَالْقَوْلُ لَهُ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا يَقَعُ وَلَوْ ادْعَى امْرَأَةً  
 فِي يَدِ غَيْرٍ وَقَالَ طَلَّقْتُهَا وَأَنَا مَجْنُونٌ فَالْقَوْلُ لَهُ أَنْ عَمِلَ جُنُونُهُ وَفِي الْقَسَاوِي  
ادْعَى الْأَوَّلَ لِلزَّوْجِ بَعْدَ النِّكَاحِ وَأَنْكُرْتُ أَنْ كَانَ حَالُهُ بِشَرِّ طَلْقِ الْحَبْلِ لَا يُصَدَّقُ  
وَالْجَاهِلَةُ يُصَدَّقُ تَزَوَّجَتْ الْمَطْلُوقَةُ ثُمَّ قَالَتْ لَتَأْتِيَنِي زَوْجَتِي فِي الْعَدَّةِ أَنْ  
 كَانَ بَيْنَ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ أَقَلُّ مِنْ شَهْرَيْنِ صَدَّقَتْ فِي قَوْلِ الْأَمَامِ وَكَانَ النِّكَاحُ  
 الثَّانِي فَايَسَّأَنَّ أَنْ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ وَشَهْرَيْنِ فَصَحَّ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ عَلَى النِّكَاحِ أَقْرَابُ  
 بِمَضَى الْعَدَّةِ كَلِمَةُ مِنَ الزَّائِدَةِ ادْعَى امْرَأَةً فِي يَدِ غَيْرٍ وَقَالَ طَلَّقْتُهَا وَكُنْتُ  
أَنْ عَرَفْتُ مِنْهُ الْجُنُونَ بَانَ كَانَ رَأَى الْقَاضِي أَوْ كَانَ مَشْهُورًا عِنْدَ ذَلِكَ الْمَكَانِ  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ جَامِعُ الْقَسَاوِي وَفِي الْخِلَاصَةِ قَالَ لِمَرْأَةٍ أَوْ كَسِيمٍ مِنْ بَرِّهَا  
بِسَبِّ طَلَّقَ هَسَتْ فَقَالَ هَسَتْ تَزَوَّجَتْهَا فَغَتَّ أَنْ أَرَادَ الْبُقَاعَ يَقَعُ وَأَنْ رَدَّ  
 تَحْوِيلَهَا لَكِنْ يَنْقُضُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الطَّلَاقِ الْكِتَابُ مِنْ فِتَاوَى قَاضِي خَان  
أَتَمَّ امْرَأَتَهُ بَرِّعَ شَيْءٍ فَقَالَ تَوَزَّجَ مِنْ سَبِّ طَلَّقَ كَمَا صُلِّحَ مِنْ أَرْبَعِ شَهْرَةٍ بَرِّعَ  
فَأَنْ لَمْ يَكُنْ رَفَعَتْ تَطْلُقُ ثَلَاثًا لِأَنَّهُ تَعْلِيلُ الطَّلَاقِ بَعْدَ الرِّفْعِ عَرَفَاهُ وَفِي  
الْخِلَاصَةِ تَوَزَّجَ طَلَّقَ كَمَا صُلِّحَ مَا رَدَّ تَوَزَّجَ شَهْرَةً اسْتَبْرَأَ وَقَدْ رَفَعَتْ  
أَنَّهُ لَا تَطْلُقُ وَكَذَا أَنْ طَالِقَ كَمَا رَدَّ شَهْرَةً وَأَنْكُرْتُ الْقَوْلَ لِلزَّوْجِ وَلَا  
الرِّفْعَ وَالشَّهْرَ شَرْطُ الْبَرِّ قَالَ أَوْ قَالَ رَأَى بِخَوَاهُ وَقَالَ هُوَ رَدَّ كَمَا خَوَاهُ  
 كُلِّ مَوْضِعٍ يُرِيدُ بِهِ الزَّوْجُ يَقَعُ الطَّلَاقُ عِنْدَ الزَّوْجِ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُرِيدُ  
 الْخَطْبَةُ لَا يَصِحُّ الْيَمِينُ وَلَا يَقَعُ عِنْدَ الزَّوْجِ وَفِي عَرَفَ فَيُرِيدُ فِي الزَّوْجِ رَدُّ  
 الْخَطْبَةِ قَاضِي خَان وَفِي الْحَرَاةِ لَوْ قَالَ عَيَّنْتُ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ الْخَطْبَةَ فِي

منق

في آخر كتاب الشهادة من البرازية ادعت امرأة ان زوجها  
 طلقها في مرض موته ومات وهي في العدة وهذا القول  
 وادعى الورثة ان الطلاق كان في الصحة والقول بان  
 برضا زوجها وقتا واحدا فثبت الورثة على طلاقها في الصحة

مرشد

مرشد من فتاوى قاضيان وفيه  
 تغيير فليتنظر الى ايات

مرشد

مرشد







قلت لا بل علمت الآن فاعرفوا بها

رَدُّ نَحْنَهُ فَلَا نَرَفُتْ بِلَا اِذْنٍ وَشَتَّى بَاوِي جَلَّ كَرْدَ شَوِي رَدِ شَنَا وَاَدْنَصِي  
 فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا فَقَالَ بَدَانَ سَبَبَ رَدِّكَ نَحْنَهُ فَلَا نَرَفُتْ بِلَا اِذْنٍ فَالْقَوْلُ لَهُ وَلَوْ  
 قَالَتْ بِي كِتَابٍ شَرَعِي رَدِّي فَقَالَ بِي كِتَابٍ شَرَعِي رَدِّكَ فَالْقَوْلُ لَهُ وَلَوْ قَالَتْ لَكَ نَحْنَهُ  
 خَوَاهُتْ مَرَّةً وَكَثُورَ رَفْعِي بَدَانَ سَبَبَ رَدِّكَ مَنِكِرَ فَرَفْعِي اَسْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَا  
 تَسْمَعُ الْبَيْتَةَ فِيهِ **فَتَشِين** قَالَ امْرُؤُهَا بِي رَدَّهَا اَنْ قَامَتْ فَامْرُؤُهَا قَامَ فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا فَقَالَ  
 اَنْكَ غَلَبْتَ مِنْهُ ثَلَاثَةَ اَيَّامٍ وَلَمْ تَطْلُقِي فِي مَجْلَسٍ عَلَيْكَ وَقَالَتْ لَا بَلْ طَلَّقْتُ حِينَ  
 عَلِمْتُ فَالْقَوْلُ لَهَا قَالَتْ قَالَ امْرُؤُهَا بِي رَدِّكَ وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا فَقَالَ اِنَّمَا طَلَّقْتَ نَفْسَكَ  
 بَعْدَ اَلِاسْتِثْنَاءِ كَلَامٍ اَوْ عَمَلٍ فَقَالَتْ لَا بَلْ طَلَّقْتُ نَفْسِي فِي ذَلِكَ الْمَجْلَسِ بِلَا تَبَدُّلٍ  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا قَالَتْ خَيْرُكَ اَمْسُ فَلَمْ تَخْتَارِي وَقَالَتْ قَدْ لَضَرْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ  
 وَلَوْ قَالَ اِنْ فَعَلْتُ كَذَا رَأَيْتُ بَطْلَاقَ وَلَهُ امْرَأَتَانِ وَفَعَلَهُ طَلَّقَتْ وَابْصَدَ  
 فِي نِيَةِ احْدَاهُمَا • **كَلِمَاتُ امِنْ جَامِعِ الْفُضُولَيْنِ** • تَعْلِيْقُ الْخَلْعِ بِالْشَرْطِ يَصِحُّ  
 لَا مِنْهَا تَرَدُّ الْخَلْعُ لَوْ عَلِقَ بِالْشَرْطِ بَانَ قَالَ اِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَقَدْ خَالَعْتُكَ عَلَى كَذَا  
 يُعْتَبَرُ قَبُولُهَا بَعْدَ دُخُولِ الدَّارِ • وَكَذَا الْقَوْلُ لَا مَرَّةً كَلَّ امْرَأَةٌ اَنْتَزَجَهَا فَقَدْ  
 بَعَثَ طَلَاقًا فِيهَا مِنْكَ بِكَذَا فَالْقَوْلُ لَهَا بَعْدَ التَّرْوِجِ لَوْ قَالَتْ شَرِيْتُ طَلَاقًا  
 تَطْلُقُ لَا لَوْ قَبِلَتْ قَبْلَ التَّرْوِجِ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِنَ التَّرْوِجِ خَلْعٌ بَعْدَ التَّرْوِجِ  
 فَشَرَطَ الْقَبُولَ بَعْدَهُ وَلَوْ شَرَطَ الْحَيَارَ لِلْمَرْأَةِ جَارَ عِنْدَ ابْنِ حَبِيبَةَ لَا عِنْدَهُمَا  
 وَحَيَارَ التَّرْوِجِ لَمْ يَحْزَنْ وَفَاقًا لِأَنَّ الْخَلْعَ مِنْ جَانِبِهِ يَبِينُ وَهِيَ تَقْبَلُ الْحَيَارَ  
 وَمِنْ جَانِبِهَا مَعَافَاةً وَهِيَ تَقْبَلُهُ • **مَعْرِفَةُ الْحُكَامِ** • اِذَا اخْتَلَفَا التَّرْوِجَ  
 فِي وَجْهِ الشَّرْطِ فَقَالَ التَّرْوِجُ عَلَّقْتُ طَلَاقًا بِدُخُولِ الدَّارِ فَلَمْ يُوجَدْ الدُّخُولُ  
 وَقَالَتْ الْمَرْأَةُ بَلْ دَخَلْتُ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ التَّرْوِجِ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَصِلُ  
 وَالْأَصْلُ عِدَّةُ الشَّرْطِ وَالْقَوْلُ لِمَنْ يَتِمُّكَ بِالْأَصْلِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدُهُ  
 وَلَا نَعْنِي بِكَرْوَعِ الطَّلَاقِ وَالْمَرْأَةُ تَدْعِيهِ وَالْقَوْلُ لِلْمَكْرَأَةِ اَلَا اِنْ قِيمَ الْمَرْأَةُ بَيْتَةً  
 لَا يَهَابُورَتْ دَعْوَاهَا بِالْحُجَّةِ • وَلَوْ قَالَ لَعِدَّةً اَعْقَبْتُكَ اَمْسُ وَقُلْتُ اِنْ شَاءَ اَللَّهُ  
 اَوْ لَا اَمْسُ تَزَوَّجْتُكَ اَمْسُ وَقُلْتُ اِنْ شَاءَ اَللَّهُ فَالْقَوْلُ لَهُ • **قَالَ السَّعْدِيُّ** حَمْدُهُ  
 ادْعَى الزَّوْجَ اِلِاسْتِثْنَاءً وَانْكَرَ فَالْقَوْلُ لَهَا وَلَا يَصْدُقُ الزَّوْجُ اِلَّا بِبَيْتَةٍ اَوْ  
 ادْعَى تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِالْشَرْطِ وَادْعَى اِلِرْسَالِ فَالْقَوْلُ لَهُ • وَادْعَى اَلْقَصْدَ  
 فَقَالَ قَدْ كُنْتُ رَاجِعًا فِي الْعِدَّةِ فَقَالَتْ صَدَقْتَ فِي رُجْعَةٍ وَارْكَدْتَهُ فَالْقَوْلُ

من قال طلقك امس على الف درهم فليقبل  
فقال قبلت فاقبل قول الزوج ومن قال  
لغيره بعيت منك هذا العبد بالف درهم  
فليقبل فقبل قبلت فاقبل قول المشتري هذا

قصص

مرکز فنی

قوله. لسكان الحكماء. وفي الحقايق المطلقة ثلاثا اذا روجت نفسها  
غير كفوء ودخل بها الزوج ثم طلقها لا يحل للزوج الأول على ما هو المختار  
قلت. وهذا ما يجب حفظه. لسكان الحكماء في نوع الأولياء والاكتفاء  
في الثالث عشر. المطلقة ثلاثا اذا روجت نفسها من غير كفوء ودخل بها  
طلت للزوج الأول عند أبي خيفة وزفر رحمها الله وذكر ابن فرسته في  
شرحيه على الوقاية لو ادعت دخول المحلل صدقت وإن أنكر هو وكذا العكس ولو  
اجل العنين سنة ثم اختلفا أي قال الزوج جامعتهما في السنة وانكرت. وإن  
التبس يثبت بالفراش القائم وإن اللعان إنما يجب بالقذف وليس من ضروري  
وجود الولد فإنه يصح بدونه. فأنزلت ثم اختلفا فقال الزوج حمله  
منذ أربعة أشهر فالقول قولها لأن الظاهر شاهد لها لا أنها تلد ظاهرا  
من كراح لأمن سفاح ولم يذكر الاستحلاف وهو على الخلاف المذكور في الأصل  
التيته المفصلة في المنع فليست شتمة. لسكان الحكماء. ولو قال أنت طالق  
مكة أو في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد وكذا قوله أنت طالق مكة في  
الدار لأن الطلاق لا يمتنع بمكان دون مكان ولو عني بها إذ دخلت مكة لم  
يصدق وقصاء. ولو قال أنت طالق إذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لأنه  
علقه بالدخول. لسكان الحكماء. ولو نوى الطلاق عن وثاق لم يدين  
فالقضاء لأنه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه يحتمل  
ولو نوى به الطلاق عن الفعل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله  
وتعالى وعن أبي خيفة يدين فيما بينه وبين الله تعالى. ولو قال أنت مطلقة  
بسكون الطاء لا يكون طلاقا إلا بالتيته. وإذا قال أنت الطلاق أو طالق  
الطلاق أو أنت طالق طلاقا فإن لم يكن له نية أو نوى واحدة أو اثنين  
رجعية فهي واحدة رجعية وأن نوى ثلاثا فثلاث. ولو قال بيد الطلاق  
أو زوجك طالق لم يقع الطلاق وقاكر زفر والشافعي رحمهما الله  
يقع. لسكان الحكماء. ادعت المرأة عذره وصبر النفقة والكفوة  
المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لأن الأصل بقاؤها في مدة كالمدين  
إذا أنكر وأدعى دفع الدين وانكر الدائش. ولو اختلف الزوجان في التكرار  
الوطئ فالقول للمكره لأن الأصل عدمه. ولو اختلفا في السكوت والتردد

مرت امثالها فليظفر



لها لا الأصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فالقول لها لان  
الأصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الاشياء فملك الاخبار  
اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن يذم عليه لانه الأصل وان بينهما  
مذمة الاكره اولى وعليه الفتوى كما في البرازية ولو ادعى المشتري ان اللحم  
لحم ميتة او ذبيحة نجوسى وانكر البائع لزم ان الاصل مقتضى قول المالك  
البطلان لكونه منكرا اصل البيع ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان الشاه في  
حال حيائها حرمه فالمشتري متمسك باصل الشئ الى ان يتحقق ذواله  
ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة  
لان الأصل بقاؤها الا اذا ادعت الحبل كان لها النفقة الى تسعين فان مضى  
ثربتين ان لا يحل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير ولو ادعت المنة النفقة  
على الزوج بعد فرضها فادعى الوضوء اليها وانكرت فالقول قولها كالدين  
ادعى وضوءا لذيها ولو انكرت المرأة وضوء نفقة اولادها الصغار بعد  
و ادعى الاب لا نفاق فالقول قوله مع التمين كما في الخانية والثانية خرجت  
القاعدة القول له ان اختلفا في وجود الشرط فيما لا يعلم الامر جهتها الا  
في مسائل لو علقه بغيره وضوء نفقة شهر فادعاه وانكرت فالقول له في  
المال والطلاق وعلى الصحيح كما في الخلاصة وفيما اذا اطلقها لثنته ادعى  
جماعها في الحيض وانكرت وفيما اذا ادعى المولى قرائنها بعد المدة فيها  
وفيما اذا علق عتقه بطلاقها فخرها وادعى انها المختار بعد المجلس وهي  
فيه كما في الكافي اذا علقه بفعله القلبي تعلق باختيارها ولو كاذبة الا اذا  
قال ان سررتك فانت طالق فصر بها فقالت سررت لم يقع كما في الخانية من  
الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الا منها كخضها فالقول لها في حقها وادعى  
عتقه بما لا يعلم الا منه فالقول له على الاصح كقوله للعبد ان خلت فانت  
فقال خلت وقع باختياره كما في المحيط وكررت بينهما في الخانية بامكان  
الخروج المني بخلاف الدم الخارج من الرحم اشكاه فان كان الشرط لا  
يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها مثل ان يقول ان خضت فانت طالق  
وفلانة فقالت قد خضت طلقته هي ولم تطلق فلانة ووقع الطلاق استحسانا  
والقياس ان لا يقع لانه شرط فلا يصدق كما في الدعوى وجه الاستحسان انها

في الطوع والكره  
الراجحة

النفقة

مرتها

مرتها

لا يقع طلاقها بغير قولها لانه كانه من امينة

امينة في حق نفسها اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها فيقبل قولها كما قبل في حق  
والغشيان لكنها شاهدة في حق ضربتها بل هي متهمة فلا يقبل قولها  
هـ داية ولو قالت كل واحد منهما قد خضت طلقنا جميعا سوا صيد  
الزوج او كذبتهما **بكر** ادفع وادفع الزوج الامة بعد انقضاء  
فكرت اجعتها وصدقته المولى وكذبته الامة فالقول قولها عند الخيفة  
وقال القول قول المولى لان يصنعها مملوك له فقد اقر بما هو خالص حقه  
للزوج فشابه الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة بيني على العدة  
والقول والعدة قولها فكذا فيما بيني عليها ولو كان على القيد فعندها القول  
قول المولى وكذلك عند في الصحيح لانها منتزعة العدة في الحال وقد  
ظهر ملك المنة للمولى فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لانه  
بالصدور في الرجعة مقرون بقيام العدة عندها ولا يظهر ملكه مع العدة  
وان قالت قد انقضت عدتي وقال الزوج والمولى لم تنقض فالقول قولها  
لانها امينة في ذلك اذ هي عالمة به **هـ داية** ولو اختلفا في  
وقع عليه الخلع او نكحه او قدره او صفته فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة  
لان قول البكر ينهها فالزوج يدعى عليها شيئا وهي تنكر فكان القول قولها  
ولو قال لها طلقك انتين على الف درهم او بالف درهم فلم تقبلي فقالت لا بل  
قبلت فالقول قول الزوج **فكر** قيتين هذا وبينما اذا قال لا نساك بعقل هذا  
العبد امس بالف درهم فلم تقبلي فقال لا بل قبلت ان القول قول المشتري ووجه  
الفكر ان الزوج في مسئلة الطلاق لم يصرف من اقصا في قوله فلم تقبلي  
لان قول الزوج لامرأة طلقك امس على الف يسمى طلاقا على الف قبلت المرأة  
لم تقبلي فلم يكن الزوج في قوله فلم تقبلي منا وصاحب خلا والبيع لان الاجابة  
القبول لا يسمى بيعا فكان الاقرار بالقبول فصار البائع منا وضا في قوله ولم  
ولان المرأة في باب الطلاق تدعى وقوع الطلاق لانها تدعى وجود الشرط ولو  
ينكر وقوعه كان شرط وقوعه فكان القول قول المنكر **بكر** ادفع  
الثالث فهو ان يقول انت طالق على الكتاب او بالكتاب وعلى قول الفضاة وعلى  
الفقهاء او قال انت طالق لطلاق الفضاة او طلاق الفقهاء لان الفقهاء الفضاة  
يقولون من كتاب الله تعالى الله عز وجل ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وفي

مرت مشاهير قبل ورقة في الكاشف  
من الهداية فليقظ

ج



كتاب الله عز وجل دليل الأمرين جميعا لما بيننا فكان لفظة محتملا للأمرين  
 فيصدق فيما بينه وبين الله عز وجل ويصح في وقت السنة ولا يصدق  
 في الفضا لانه خلاف الظاهر **بكره** ولو قال لامرأة لست بامرأة  
 أو قال أيتها أنا بن زوجك أو سئل فقيل هل لك امرأ فقال لا فإن أراد  
 الكذب يصدق في الرضا ولو ضم جميعا ولا يقع الطلاق وإن قال في الطلاق  
 يقع الطلاق في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يقع الطلاق ولا يفي  
**بكره** قال أنت علي حرام وقد حرمتك علي وأنا عليك حرام وقد حرمت  
 نفسي عليك أنا عليك حرام وقد حرمت نفسي وأنت محرمة علي فإن أراد به  
 طلاقا فهو طلاق لانه محتمل الطلاق وغيره فإذا نوى به طلاقا فصدق  
 وإن نوى ثلاثا يكون ثلاثا وإن نوى واحدة يكون واحدة بآئنة وإن نوى  
 اثنين يكون واحدة بآئنة عندنا خلافا للفرق لانه من جملة كتابات الطلاق  
 وإن لم ينو الطلاق ونوى التحريم أو لم يكن له نية فهو بمنزلة ما يمين  
 حتى لو تركها أربعة أشهر بآئنة بتطبيقه لأن الأصل في تحريم الحلال أن يكون  
 ميمنا لما بيننا وإن قال لست بكرب يصدق فيما بينه وبين الله تعالى  
 ولا يصدق في نفي اليمين في القضا قال **ابن شامة** في نوادر سمعت  
 قال في رجل قال ما أحل الله علي حرام من مال وأهل ونوى الطلاق في أهله ولا  
 نية له في الطعام فإن أكل لم يحنث لما قلنا قال وكذلك لو قال هذا الطعام  
 علي حرام وهذا نوى الطلاق لأن اللفظة واحدة وقد تناولت الطلاق فلا  
 تتناول تحريم الطعام وقالوا فيمن قال لامرأته أنت علي كالدّم والميسة أو  
 أو كالحمر لئلا يسأل عن نية فان نوى كذباً فهو كذب لأن هذا اللفظ ليس صريحاً  
 في التحريم لجعل ميمناً فيصدق أنه أراد به الكذب بخلاف قوله أنت علي حرام فإنه  
 صريح في التحريم فهو آية **ق** أصحنا أن إذا اختلف الزوج والمرأة  
 في النفي مع بقا المدة فالزوج ادعى النفي وانكرت المرأة فالقول قول الزوج  
 لأن المدة إذا كانت باقية فالزوج يملك إنشاء النفي فقد ادعى في وقت يملك  
 إنشاء فيه فكان الظاهر شاهد له فكان القول قوله وإن اختلفا بعد مضي  
 فالقول قول المرأة لأن الزوج يدعى النفي في وقت لا يملك إنشاء النفي فيه فكان  
 الظاهر شاهد عليه للمدة فكان القول قولها **قال** كنت رجعتك أمس فصدق

مطلب الالباب

النفي  
فان رجعت

مثلها فيمنظر  
 المرأة

المرأة فقد ثبتت الرجعة سواء قال ذلك في العدة فالقول قوله لانه خبر عما  
 يملك إنشاء في الحال لا في الزوج يملك الرجعة في الحال ومن أخبر عن ذلك  
 إنشاء في الحال يصدق إذا لم يصدق بنفيه في الحال فلا يفيد التكرير فضلاً  
 كالموكل قبل الغزل إذا قال بعته أمس وإن قال بعد انقضاء العدة فالقول هو  
 لانه خبر عما لا يملك إنشاء في الحال لانه لا يملك الرجعة بعد انقضاء العدة  
 وصار كالموكل بعد الغزل إذا قال قد بعته وكذب الموكل ولا يمين عليه في قول  
 أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يستحب وهو من المسائل المعقدة التي  
 لا يحري فيها الاستحلال وعند أبي حنيفة ذكرها في كتاب الدعوى إن شاء الله  
 فإن أقام الزوج بينة قبلت بينته وثبتت الرجعة لأن الشهادة قامت على الزوجة  
 في العدة فلتسمع ولو كانت المطلقة أمة الغير فقال زوجها بعد انقضاء العدة  
 كنت رجعتك وكذبته الأمة وصدقته المولى فالقول قولها عند أبي حنيفة ولا  
 تثبت الرجعة وعندهما القول قول الزوج والمولى وثبتت الرجعة لأنها مملوكة  
 المولى ولا يخيئه أن انقضاء العدة اختياراً منها عن حال خيفها وذلك اليها  
 لا المولى كالحرة إذا قال لها قد رجعتك فقالت محببة له قد انقضت عدتي  
 فالقول قولها عند أبي حنيفة مع يمينها وقال أبو يوسف ومحمد القول قول الزوج  
 وأجمعوا على أنها لو سكنت ساعة ثم قالت انقضت عدتي يكون القول قول الزوج  
 ولا خلاف أيضاً في أنها إذا بدت فقالت انقضت فقال الزوج محبباً لها مضمراً  
 بكلامها رجعتك يكون القول قولها فإن تزوجها ولم يخبر بشئ فليقع  
 قالت لم تزوج زوجاً غيرك أو قالت تزوجت ولم يدخل بي أو قالت دخل  
 بي وجامعني فيما دون الفرج وكذبها الأول وقال دخل بك الثاني لم يذكر  
 في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد أن القول قول المرأة في ذلك كله لأن هذا  
 المعنى لا يعلم إلا من جهتها فكان القول قولها كما في الخبر عن الجضر والمجلد  
 أشكال وهو مما يجعل القول قولها إذا الراسب منها ما يكرهها وقد سبق  
 ما يكرهها في قولها وهو قد أمضا على النكاح من الزوج الأول لأن ذلك لا يجوز  
 إلا بعد الزوج بزوج آخر والدخول بها فكان قولها ماضياً لقولها فلا يقبل  
 وإن كان الزوج هو الذي قال لم تزوج زوجاً أو قال لم يدخل بك الثاني وقالت  
 دخل بي قال الحسن بن زياد القول قول المرأة وهذا صحيح لما ذكرنا أن هذا إنما

البين  
 ما لا يصدق  
 في الرواية

مر مثلها

فيه



يُعلم من جهتها ولو يوجد منها دليل لتناقض فكان القول قولها وبفساد  
بقول الزوج ولها نصف المسمى ان كان لم يدخل بها ولكل ان كان قد دخل بها  
لان الزوج معتز بالحرمه وقوله فيما يرجع الى الحرمه مقبول لانه يملك  
انشاء الحرمه وكان غير نافذ بفساد النكاح بمشقة انشاء الفرقة فيقبل قوله  
فيه ولا يقبل في سقوط حقه من المهر • وان كانت معتدة غزلاق فان  
اُخبرت بانقضاء عدتها في مدة تنقضي في مثلها العدة لا يقبل قولها الا  
اذا فترت ذلك بان قالت اسقطت سقطا منسبين الخلق وبعضه فيقبل  
وانما كان كذلك لانها امينة في اخبارها عن انقضاء عدتها فان ائتمتها  
في ذلك بقوله عن رجل ولا يحل لمن ان يكتم ما خلق الله في ارجامهن  
قيل في التفسير انه الحيض والحبل والقول قول الامين مع المهر كالودع  
قاله ردنا لوديعه او هكذا فاذا اُخبرت بالانقضاء في مدة تنقضي مثلها  
يقبل قولها ولا يقبل اذا كانت المدة مما لا تنقضي في مثلها العدة لان القول الامين  
انما يقبل فيما لا يكره الظاهر والظاهر هنا يكره فانه يقبل قولها الا اذا  
فترت فقالت اسقطت سقطا منسبين الخلق او بعض الخلق مع بينها فيقبل  
قولها مع هذا التفسير لان الظاهر لا يكرهها مع التفسير ثم اختلف في اقلها  
تصدق فيه المعتدة بالاقراءات ابو حنيفة رحمه الله اقل ما تصدق فيه  
ستون يوما وقال ابو يوسف ومحمد تسعة وثلاثون يوما واختلفت الرواية  
في تخريج قول ابو حنيفة فتخرج في رواية محمد بن يزيد بالطهر خمسة عشر  
يوما بالخبر خمسة ايام ثم بالطهر خمسة عشر يوما ثم بالحيض خمسة ايام ثم  
بالطهر خمسة عشر يوما ثم بالحيض خمسة ايام فذلك يستون يوما وتخرج  
على رواية الحسن انه يبدأ بالحيض عشرة ايام ثم بالطهر خمسة عشر يوما  
ثم بالحيض عشرة ايام ثم بالطهر خمسة عشر يوما ثم بالحيض عشرة ايام  
فالاختلاف التخييم مع اتفاق الحكم وتخرج قول ابو يوسف ومحمد بن يزيد  
بالحيض ثلاثة ايام ثم بالطهر خمسة عشر يوما ثم بالحيض ثلاثة ايام ثم  
خمس عشرة يوما ثم بالحيض ثلاثة ايام فذلك تسعة وثلاثون يوما اما  
على رواية الحسن عنه فلا تصدق في اقل من مائة يوم لانه ثبت بعد الايام  
عشر خيضا وخمس عشرة طهرا وعشر خيضا وخمس عشرة طهرا وعشر

مرثها في ضيقها  
فلينظر  
هل

ورقة

الاول  
الاول

تخرج قول ابو حنيفة  
رواية محمد

رواية الحسن

تخرج قول الامين

فذلك

فذلك مائة وان كانت اقرب بانقضاء العدة وذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة  
ثم جات بولد في سنتين فان جات به لا قل من ستة اشهر من يوم اقرب لزمه  
ايضا وان جات به لستة اشهر فصاعدا من وقت الاقرار لا يلزم به لان  
ان المعتدة مصدقة في الاخبار عن انقضاء عدتها اذا شرع استتمها على ذلك  
فتمدد وما لم يظهر غلطها او كذبها يمين • والاصل ان المدعى لا يعطى  
شيئا بمجرى الدعوى لان دعوى المدعى غارضة انكار المنكر وقد قال صلى  
عليه وسلم لو اعطى الناس بدعوى المحدث الا فيما لا يؤلف عليه من جهة  
غير فيجعل القول فيه قوله للضرورة كما في الحيض والولادة وامر من  
عليه من جهة غير فلا يقبل قولها فيه ولهذا لم يثبت النسب بقولها بد  
شهادة القابلة وكذا وقوع الطلاق لانها تدعى وهو ينكر والقول قول  
المنكر حتى تقوم المدعى بحجة وحجة قول ابو حنيفة انه قد ثبت الحبل في  
كون الولد في البطن باقرار الزوج بالحبل او يكون الحبل ظاهرا وبغض  
الى الولادة لاحالة لان الحمل يوضع لاحالة فكانت الولادة امر كائنا لا  
محالة فيقبل فيه قولها كما في دم الحيض حتى لو قال لامرأة ان خضت فانت  
طالق فقالت خضت يقع الطلاق كذا ههنا الا انه لم يقبل قولها في حق  
اثبات النسب بدون شهادة القابلة لانها ممتمة في تعيين الولد فلا تصدق  
على التعيين في حق اثبات النسب ولا التهمة في التعيين في حق وقوع الطلاق  
فتصدق فيه من غير شهادة القابلة وان كان الزوج قد اقر بالحبل  
وكان الحبل ظاهرا فالقول قولها في الولادة وان لم تشهد لها قابله في قول  
ابو حنيفة وعندنا لا تثبت الولادة بدون شهادة القابلة والكلام في  
الطرفين على النحو الذي ذكرنا • **سادس** • **باب النفقة**  
ويقتضى القاضي بالكسوة والنفقة على قدر يسار الرجل وقدرته فان قال  
الرجل انا معسر على نفقة المعسرين كان القول قوله الا ان يقيم البينة  
تقبل بينة المرأة على قول ابو يوسف وزفر في فرض النفقة على العايب ولا  
تقبل في النكاح وليس في قول البينة على هذا الوجه ضرر بالعايب فان اعا  
اذ حضر لواقف بالنكاح كان لها ان تأخذ النفقة المفروضة وان انكر النكاح كما  
القول قوله وعليها اعادة البينة على النكاح وبعد ما امر القاضي بالودع او

لم يلزمه

تب



المديون اذا قال المودع دفعت اليها المال لأجل النفقة قبل قوله ولا يقبل  
 قول المديون إلا بينة إذا بعث الرجل امرأته بشوب فقال الزوج هو مهر  
 هو من الكسوة وقالت المرأة هو صلة كان لقول قول الزوج وكان لو عطاها  
 ذراعه فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية كان لقول قول الزوج وكذلك  
 لو كان على الرجل ديون مختلفة فادى شيئا فقال هو من دين كذا كان لقول  
 قوله لأنه هو المالك فكذلك الزوج إلا ان يقيم المرأة البينة أنه بعث اليها  
 هدية وإن اقام جميعا البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك لو اقام كل واحد  
 منهما البينة على قرار الآخر كانت البينة بينة المالك وكذا لو اختلف  
 بعد فرض النفقة في مقدار المفروض وفيما مضى من الزمان بعد فرض  
 كان لقول قول الزوج لأنه ينكر الزيادة والبينة بينة المرأة لأنها تثبت  
 الزيادة رجل قال لغيري استدين على امرأتى وانفق عليها كل شهر كذا فقال  
 أنفقت وصدقته المرأة لا ترجع المرأة بذلك على الزوج إلا ان يكون القاضى  
 فرض لها كل شهر عشرة ذراعه فإذا اقترت المرأة ان المأمور انفق عليها قبل  
 لأنها أخذت بقضاء القاضى أما في الوجه الأول إنما أخذت لتوجب على زوجها  
 دينا فلا يقبل قولها وان طلقها وهي ناشئة فلها ان تقود الى بيت زوجها  
 وتأخذ النفقة وان طالت العدة بازدياد الخبز كان لها النفقة الى ان تصير  
 وتنقضي عدتها بالاشهر وان انكرت المرأة انقضاء العدة بالخبر كان لقول  
 قولها مع اليمين كل ذلك من فتاوى قاضيخان اذا اقر الرجل بحرية  
 امرأته وقد دخل بها وقر بينهما فلها المسمى ونفقة العدة وإذا قال قد  
 أنقضت عدتيك وقالت لم تنقض فاقول قولها مع يمينها كان لخبر النفقة  
 وان نكلت صارتم مقرة أنه لا نفقة لها واقرها حجة في حقها انفع  
 الوسك ابل للطرسوسى ولو ان مستأمننا تزوج ذمية في دارها ودخل  
 بها وطلقها فلها النفقة وقول من يوجب على الزمية العدة ولو ان شغل  
 بالنفقة رسول فقال الرسول قد اعطينتها اياها وخدتها هي كان لقول قولها  
 مع يمينها ولو قال الزوج اعطيتها نفقتها وانكرت هي الاستيفاء كان لقول  
 قولها مع يمينها انفع الوسك ابل ولو اختلفا في نسيان الأب لقول قول  
 الأب والبينة بينة الأب وان انفق على نفسه من مال الابن ثم خاضه الابن

والله اعلم بالصواب

فقال الابن أنت مؤسر وقال الأب انا كنت مؤسرا نظير الحال الأب ان كان مؤسرا  
 في الحال فالقول قوله استحسنانا في نفقة مثله وان مؤسرا فالقول قول الابن  
 فلو اقاما بينة فالبينة للأب **سرازية** ولو فوضه اليها على انه  
 غاب شهر او لم يصل اليها نفقتها تطلق نفسها متى شئت فبعث اليها عشرين  
 فلو لم يكن هذا قدر نفقتها هذه المدة يصير امرها يبرها ولو كانت نفقتها مائة  
 فوهبت النفقة من زوجها فصمت المدة ولم تصل نفقتها لا يصير الامر بينها  
 وبين تقع اليمين خلافا لابي يوسف رحمه الله وهي مسئلة الكوز ولو لم يكن  
 وقال وصلت النفقة وانكرت ينبغي ان يصدق الزوج لأنه ينكر الحكم قال  
 صاحب العدة هكذا سمعت الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يصدق وكذا  
 في كل موضع يدعى ايقاع حق فيقبل قولها وهو الاصح **صط** ولو اختلفا في صورة  
 النفقة والباقي بحاله فالقول قولها ويصير الامر بينها في رواية الاصيل لا  
 في رواية المستقضى فالقول قولها في عدم الوصول اليها ولقول قوله في خول الطلاق  
 ادعى وصلا فقيم انه اتفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال اليتيم او الوقف  
 ليس له ذلك اذ يدعى بينا لنفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بحمد الدعي  
 هذا الراى من مال نفسه فلو ادعى الاتفاق من مال الوقف واليتيم اذ ادعى نفقة  
 المثل في تلك المدة صدق المتكلم لو اتفق على النقطة باسم القاضى فقال  
 انفقت كذا وكذا وذلك نفقة مثلها وكذا رتب الدابة ومحمد الاتفاق  
 صدق مع يمينه على العمل اذا وجد يدعى عليه دينا وهو ينكر بخلاف الوصى  
 قال انفقت من مالي على الصبي نفقة مثله صدق مع يمينه لأنه أمين اذ لا يدعى  
 دينا وإنما صرف الامانة الى موضعها لكن مع يمينه **فهم** قاضى يكون روى  
 بر فارسيد رابر وى نفقة كريد ويعك وام كريد وبر وى نفقة كريد اذ صبي  
 بلوغه وان يطلب كريد قال في وكذا الأب استقرض وانفق على صبيه لا يرجع  
 عليه بعد بلوغه **الحسن** اتفق على بعض الورثة فقال انفقت باسم الوصى  
 بالوصى ولا يعلم ذلك الا بقول الوصى بعد ما اتفق يقبل قول الوصى لو كان من  
 اتفق عليه صغيرا **كامع** الفصول وفي الجمع ويقبل قوله في  
 عنها أى النفقة وهكذا الحضاف لان العسر اصل واليسار طار والقول قول  
 يمسك بالاصل وقال **سبح** رحمه الله في الزيادة ان القول قول المرأة مع يمينها

مرسلها

وهو مسئلة من ايمان الطلاق  
 كما في النكاح

صاحب اليد

دفر

لقط

مسئلة في وصايا البرأية



لأن الأقدام على الرجوع بها والعقد عليها دليل يسار ومنهم من ينظر في المطلق  
 فإن قامت البينة فلا يخلو وأما إن قامت من جهتها على اليسار قبلت بيمينها وإلا  
 البينة على الأيسار فيه روايتان على ما مر في فصل القضاء وإذا قاما جميعا  
 فالبينة بيمينها لأنها مثبتة والزواج لا يثبت شيئا فلما حصل أن القول قوله  
 والبينة بيمينها **لحكم** لو اختلفا الزوجان فقال الزوج أنا  
 معسر وعلى نفقة المعسر وقالت امرأته لا بل أنت موسر وعليك نفقة  
 فالقول قول الزوج **محيط** نقله ابن المؤيد **القول** قول الأب القوي  
 على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء أو بغيره  
 ولو كذبته الأم كما في الحائض بخلاف ما لو ادعى الإنفاق على الزوجة  
 وعلى هذا يمكن أن يقال المديون إذا ادعى الإنفاق لا يقبل قوله إلا في مسئلة إذا  
 تنافرا رجلان في عين ذكر العارضي على ستة وثلاثين وجهاً وقلت في الشرح  
 اتفاقاً على خمسة وعشرين **اشكاه** وأما البينة امرأته بالنفقة وقد  
 إلى القاضي فقال للرجل للقاضي كنت طلقها منذ سنة وقد انقضت عدتها  
 وفي هذه المدة وحديث المرأة الطلاق فإن القاضي لا يقبل قول الزوج بل يقبل  
 سنة ولكن يقع الطلاق عليها منذ أقرب عند القاضي لأنه يصدق في حق نفسه  
 لا في بطن الحق لغيره فإن قام شاهدان على أنه طلقها منذ سنة والقاضي لا  
 يعرفها امرأه القاضي بالنفقة وفرضها عليه النفقة لأن الفرقه منذ  
 لم تظهر بعد فإن قام بينة عادلة وأقرت في أنها حاضت ثلاث حيض في  
 هذه السنة فلا نفقة لها على الزوج وإن كانت أخذت منه شيئاً يرد عليه  
 يظهر ثبوت الفرقه منذ سنة وانقضاء العدة وإن قالت لم أجز في هذه  
 السنة فالقول قولها ولها النفقة لأن القول في انقضاء العدة قولها فإن قال  
 الزوج قد أخبرني أن عدتها قد انقضت لم يقبل قوله في بطلان نفقتها لأنه  
 يصدق عليها في بطلان حقها **وأما نفقة الحارم** فقد قيل إن الزوج الموسر  
 يلزمه نفقة الحارم كما يلزم المعسر نفقة امرأته وهو أدنى الكفاية وكذا الكسوة  
 ولو اختلفا فقالت المرأة أنه موسر عليه نفقة الموسرين وقال الزوج أنا معسر  
 وعلى نفقة المعسر والقاضي لا يعلل بحاله ذكر في كتاب النكاح أن القول قول الزوج  
 مع يمينه وكذا ذكر الكرخي والخصاف وذكر محمد في الزيادة أن القول قول المرأة

وفي الطلاق سنة من النفقة كسبها  
 من الاستبراء فلا يقبض على العمل

مع يمينها وأصل هذا أنه متى وقع الاختلاف بين الطالب والمطلوب في يسار  
 المطلوب وأيسار وفي يسار المديون فالمشايخ اختلفوا فيه فمنهم من جعل  
 القول قول المطلوب مطلقاً ومنهم من جعل القول قول الطالب مطلقاً  
 ومنهم من حكم فيه رضى المطلوب ومحمد فصل بين دين ودين فجعل القول  
 قول الطالب في البعض وقول المطلوب في البعض وذكر في الفصل أصلاً وجب  
 يكون القول في النفقة قول المرأة وذكر في فصل الخصاف كنه ذكر أصلاً يقتضي  
 أن يكون في النفقة القول قول الزوج وذكر في كتاب الجسار أن شاء الله تعالى  
 فإن ادعى الزوج أنه قد أعطها النفقة وانكرت فالقول قولها مع يمينها ابن  
 الزوج يدعي وصفاً دين عليه وهي تنكر فيكون القول قولها مع يمينها كما في  
 سائر الديون ولو أعطها الزوج مالا فاختلفا فقال الزوج من المهر  
 هو من النفقة القول قول الزوج إلا أن تقيم المرأة يمينه لأن التملك منه  
 فكان هو أغرب بحجة التملك كما لو بعث إليها شيئاً فقالت هو هدية وقال  
 المهر أن القول فيه قوله إلا في الطعام الذي يؤكل لما قلنا كذا هذا  
 ولو كان للزوج عليها دين فاختلست من نفقتها جاز لكن برضا الزوج لا  
 التقاض بين الدينين المتماثلين إلا يرى أنه لا يقع بين الجحد والردى وبين  
 الزوج أقوى بدليل أنه لا يسقط بالموت فاشبهه الجحد بالردى فلا بد من لقائه  
 بخلاف غيرهما من الديون فإن نقول لا من مال ابنه ثم خضر الأمر فقال  
 للأب كنت موسراً وقال الأب كنت معسراً ينظر إلى حال الأب وقت الخصومة  
 فإن كان معسراً فالقول قوله وإن كان موسراً فالقول قول الأب لأن الظاهر  
 استمرار حال اليسار والتغير خلاف الظاهر فيحكم للحال **كذلك**  
 وفي الاستبراء الذي للعلامة المباشرة الفاحشة بين المطلقة ثلاثاً  
 والزوج الثاني إلى أن لا تزال من الطرفين بلا ادخال تحللها للأول إجماعاً لا  
 العقد ودوق العسيلة من الطرفين وهو جماع معني لأنه قضى شهوة فما ولا  
 يصدق أن في عدم مدوقهما العسيلة بعد ما نزل منهما ويصدق أن في وجوب  
 الذوق قبله لأن الذوق سابق على الإنزال ولها من الذوق وانكرت لا يثبت  
 قولها لأن شهوة غالبة وذوقها سابق وفي العكس يعتبر قوله لا يخرج ذوقه  
 عن ذوقها **حكاوي** في كتاب الحيل **سئل** عن رجل أقر أنه طلق



زوجه ثلاثا من مدته ثلاثة أشهر وصدقته على ذلك وانها حاضت ثلاث  
 حيضات لم يسمع قولها **اجاب** الذي عليه المتأخرون من علمائنا انها تعتد  
 من وقت الاقرار الا ان تقوم بينة على ما تصادق عليه ومذهبا متقدمين  
 انهم ايصدقان **ق** كاري الهداية **س** ل اذا قالت المطلقه انا  
 حامل وانكر المطلق فشهدت القوبل بالحمل وانها في شهرين او ثلاثة فقبل  
 هذا الحمل في هذه المدة **اجاب** اذا ادعت انها حامل فالقول قولها في  
 ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي سنتان فقالت كنت اظن اني حامل  
 وتبين لي خلاف ذلك فلها النفقة الى ان تحيض ثلاث حيض وان طال التبر  
**ق** كاري الهداية **ب** ابي الحضانة اذا اختلف الزوجان  
 فادعى الزوج ان الام تزوجت بزوج آخر وانكرت المرأة كان القول قولها  
 فان اقرت انها تزوجت بزوج آخر لكنها ادعت ان ذلك طلقها وعاد حيفا  
 في الحضانة فان لم تعين الزوج كان القول قولها وان عينت لا يقبل قولها  
 في دعوى الطلاق **ق** ابي حنيفة **ص** غير جات به امامه فطلبت النفقة  
 من الاب فقال الاب انا اخو به لان امه في كاحي لكنها هربت مني وقالت  
 لا يزما انت امه قالوا ايتك الولد مع الحدة ويقال للاب طلب امرتك لان الام  
 اذا لم تعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان اخضر الاب امره وقال هذه  
 ابنتك وولدي هذا منها وصدقته المرأة في ذلك وقالت الحدة ما هذه ابنتي  
 وابنتي ماتت كان القول قول الاب والمرأة وهما اولاد بالولد **ق** ابي حنيفة في كتاب  
**كتاب العتاق**  
 رجل في يديه غلام صغير لا يعرف فقال هو عبدي كان القول قوله فان ادرك  
 وقال انك لا يقبل قوله وان اقام البينة قبلت بينته وان كان الغلام كبيرا  
 فقال الذي في يده هو عبدي وقال الغلام انا عبد فلان كان القول قول الذي  
 في يده ولو لم يقبل انا عبد فلان لكان القول قول فلان كان القول قوله رجل باع  
 غلاما ثم ادعى انه لعنه او تبره لا يقبل قوله ولو ادعى انه ابنه خلق من ماله  
 يثبت النسب ويثبت البيع رجل قال لامر ولد له يلحقه او قال قوم يلحقون  
 امرؤا به لعتق دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء **ق** ابي حنيفة  
 ولو قال اعبد انت عتيق من هذا في ملكي او قال في الس لا يعتق في القضاء

ويدين **و** لو قال انت عتيق في الحسن لم يدين في القضا **و** لو قال انت عتيق  
 وقال عتيق به في الملة لا يدين في القضا **ق** ابي حنيفة **و** ان كان الحرة  
 ادعت انها حرة الاصل فان كان حين بيعت وسلمت انقارت البيع والتسليم  
 فقد اقرت بالرق فان لم يكن انقادت ثم ادعت انها حرة لم يكن البائع الاول  
 ان لا يقبل لان القول في حرية الاصل قولها والصحيح انه اذا لم يسبق منها  
 ما يكون اقرا بالرق كان القول قولها والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن  
 بقولها رجل اشترى جارية والحارية لم تكن حاضرة عند البيع فقبضها المشتري  
 ولم يقر بالرق ثم باعها المشتري بآخر والحارية لم تكن حاضرة عند البيع  
 ثم قالت الحارية انك حرة فالقاضي يقبل قولها ويجمع بعضهم على بعض  
 من القضا **ق** ابي حنيفة من دعوى الخلاصة **و** في اول عتاق الاصل لو قال  
 انت عتيق من هذا العمل اليوم عتيق وصاه ولا يصدق في التاقيت قضاء وصدق  
 ديانته **ق** في طلاق الخلاصة **و** لو زعمه واليدانه قن فلان العتاق  
 اياه وقال القن كنت قتاله حر في او قال كنت قنا فلان اخر حر في لا يصدق  
 بخلاف قوله انا حر الاصل فانه يصدق لانه في دعوى التبرير اقر برقيقته وادعى  
 زواله فلا يصدق لا بحجة وفي دعوى حرية الاصل انكر الرق فالقول للمكر  
 الا يرى ان فلانا لو حضر وادعى انه قتله وقال انك الاصل صدق والقن لو  
 قال اعتقك على مال لم يقبل فقال القن قبلت فالقول للقول لانه اعتاقه  
 بشرط القبول ولو اقر بتعليق عتقه بشرط لا يقبل قول القن في وجود  
 الشرط كذا هذا **ق** من يرضى وصى ومات فقالت الورثة حر القن في مرضه  
 وقال الموصي له حر في صحته تصدق والورثة فلا شيء للموصي له الا ان  
 شيء من الثلث او يبرهن وقامه في الهداية **ق** ل هذا يدل على العتق  
 في المرض مكد على الوصية بمال **ق** اقر في مرضه بقن بعينه لامرأة  
 ثم حره ولو صدق الورثة بطل عتقه ولو كذبوا عتق من الثلث **ق** ابي حنيفة  
 ان ولو برهن العبد على مولاه بالحرية وبرهن المولى عليه بالرقية فبينه  
 اولى لان الرق لا يبرهن على الحرية والحرية تدرك على الرق **و** لو قال انك الاصل  
 فالقول قوله بحكم الاصل ما لم يسبق منه انقياد الى الرق **ق** نفك له عبدني  
 عن ثلث مائة **ق** ولو اختلف المولى والمذبة في ولدها فقالت ولدت

فيمن ان يكتب من اول مسئلة

على نظر



قبل التدبير وقالت بعدة فالقول للمولى لا يها تدعى حق اعتق ولدها ولو  
ادعته لنفسها كان القول له مع يمينه فلو لم يها كذلك والبينة بينتها لا  
زيادة حق العتق واعلم انه اذا خالف المولى تخلف على العتق لا تخلف على  
جعل الغير وهو ما ادعت ولا يها بعد التدبير نعتك له المفتي من باب السها  
في التفسير من المبسوط • ولو اختلف المولى والمذبة في ولدها فقال  
ولده قبل التدبير فهو رقيق وقالت هي ولده بعد التدبير فهو مدبر  
فالقول قول المولى مع يمينه على علمه والبينة بينة المدبرة لان المدبر تدعى  
سراية التدبير الى الولد والمولى ينكر فكان القول قوله مع يمينه ويخلف على  
علمه لان الولادة ليست فعله والبينة بينة المدبرة لان فيها اثبات التدبير  
ولو كان مكان التدبير عتق فقال المولى للعتقة ولديته قبل العتق وهو  
رقيق وقالت ولده بعد العتق وهو حر حكويه الحال ان كان الولد في يد  
فالقول قولها وان كان في يد المولى فالقول قوله لانه اذا كان في يدها كان لها  
شاهدا لها واذا كان في يدها كان لها شهادته بخلاف المدبرة لانها في  
يد المولى فكذا ولدها فكان الظاهر شهادته على كل حال وكان القول قوله  
كذلك • رجل اعتق امته ثم خاضعت مولاهما ولدها ولدها فقال المولى  
اعتقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لا بل ولديته قبل الاعتاق  
والولد رقيق ذكر التناطقي ان كان الولد في يدها كان القول قولها وقال  
ابو يوسف ان كان الولد في ايديهما فكر ذلك يكون القول قولها لا يها تدعى  
الولادة في اقرب الاوقات وفيه حرية الولد ولو اقاما البينة بينتها او  
لان بيته المولى قامت على نفي العتق وبينتها قامت على اثبات الحرية وكذا  
هذا في الكتابة واما في التدبير القول يكون للمولى لانها تصادق على رجل  
وذكر في المستقى عن محمد بن قيس ان كان الولد يعتق عن نفسه يرجع اليه ويكون القول  
قول الولد وان كان لا يعتق كان القول لمن هو في يدها وان اقاما البينة بينتها  
اولى وكذلك لو كان مكان الاعتاق كتابة ثم اختلفا في الولد • ولو اعتق  
ثم اختلفا بعد حين في الولد وقالت ولده بعد ما عتقت فلخذه مني وقال  
المولى ولديته بعد العتق فلخذه منك وانت امه لي فان كان الولد لا يعتق عن  
نفسه رده المولى الى الام لان اقرانه اخذ منها وكذلك في الكتابة اما في

واما الولد القول للمولى • من دعا وى قاضيان فنقل المولى غانم البغدادي  
ان الامه اذا كانت في يد رجل فقالت انا ام ولد فلان او مكاتبه له او مدبر  
وصدقها فلان وانكر ذواليد قال ابو يوسف رحمه الله القول قولها لانها  
ادعت حقا من حقوق الحرية ولو لم تقر بالرق مطلقا في الحال • ولو ادعت انها  
حره الاصل كان القول قولها وكذلك اذا ادعت حقا من حقوق الحرية وعن  
ابن خزيمة ومحمد بن حنبل رحمهما الله لا يقبل قولها وكذلك قال ابو يوسف في امه كانت  
في يد رجل ادعت انها معتقة فلان وصدقها فلان وانكر صاحب اليد فالقول  
قولها وقول المقر له وذكر في بعض الكتب ان قول محمد رحمه الله مثل قول ابن  
في هذه المسئلة والمعنى فيها ادعت الحرية ولم يقر لذي في يده في الحال بالرق  
فالقول قولها انها حرة وفكر محمد بن حنبل هذه وبين الاول انه كان في الاول  
قد اقر وكذلك قال ابو يوسف في غلام في يد رجل قال اما ابنك من ام ولدك  
هذه وانكر وكذلك المولى القول قوله وهو حر وهو ابنه عند ابن خزيمة رحمه الله  
هو لا رقيق • تساوي بين البنين • ولو ان رجلا قال ان مت في جماعتي  
الاول فلان حر وان مت في رجلي فلان الاخر حر فشهد شاهدان انهما  
في جماعتي الاول وكذا اخر ان مات في رجلي اخذت بقول من شهد على الموت  
الاول ولا التفت الى قول الآخرين • فان شهد شاهدان قال بعد ان مت  
مرضى فانت حر وقال لا تدري مات من ذلك المرض ام لا وقال العبد مات  
ذلك المرض وقالت الورثة لا بل من غيري فالقول قول الورثة مع اليمين ان  
قامت لهما بيته اخذت بيته العدل • ولو قال ان مت من مرضي هذا فلان حر  
وان برئت فلان الاخر حر فقال العبد مات منه وقال الورثة برئ قال المولى  
الورثة مع ايمانهم ويعتق الاخر لا قرار هو بوجود شرطه بغيره وهو البر  
وان اقام العبد الذي قال له ان مت من مرضي هذا فانت حر انه مات من مرضه  
قبلت بيته ويضمن بغيره فان قامت البيتان جميعا اخذت بالبيته التي  
على الوقت الاول • تساوي خانيته في الشهادة • لو قال البائع اعتقت  
وانا صبي فالقول قوله وكذا لو قال المعتق اعتقت وانا مجنون وجنون كان  
ظاهر الرجوع الى البناد في حاله منافية وكذا اذا قال الصبي كل مملوك ام لك  
اذا اختلف لا يصح لانه ليس باهل القول بل من لا بد ان يكون العبد في ملكه حتى



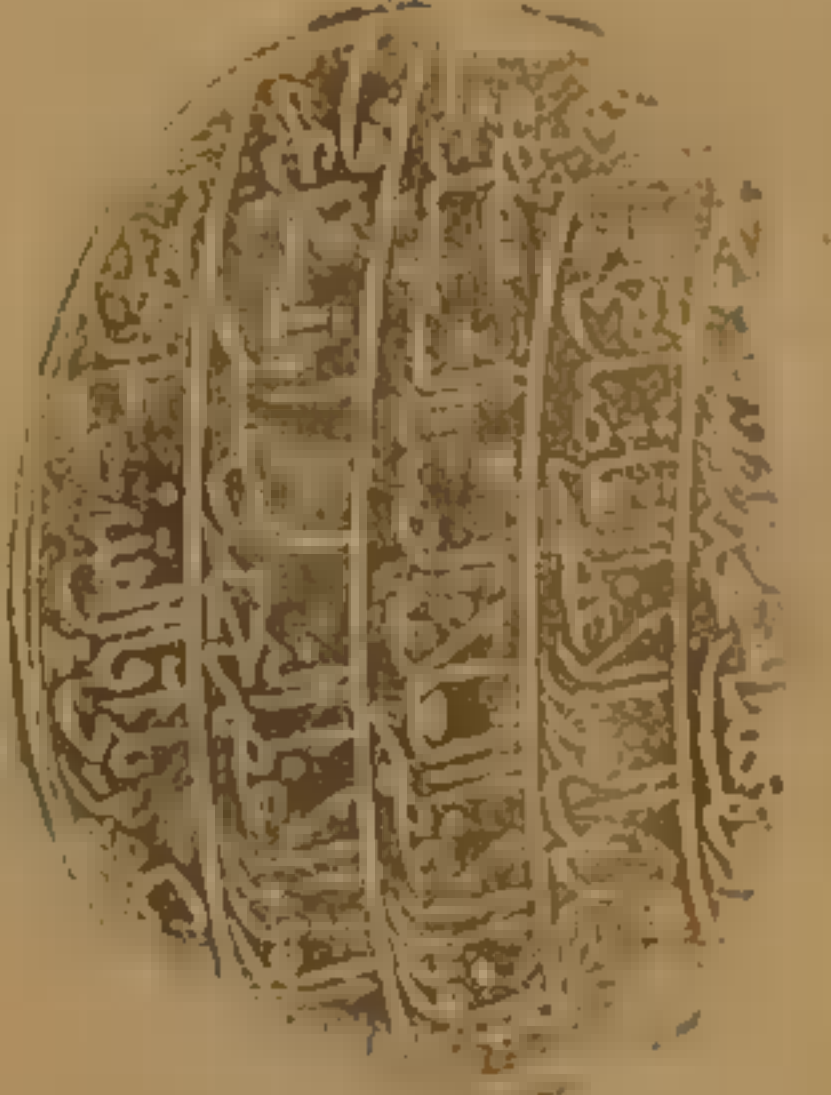
اعتق عبد غيري لا ينفذ لقوله صلى الله عليه وسلم لا تعتق فيما لا ملك  
 واذ قال لعبد أو أمته أنت حر أو معتق أو عتيق أو محرر أو حررتك أو  
 فقد عتق نوى به العتق أو لم ينو لأن هذه الألفاظ صريح فيه ولو قال عتيق  
 به الخبر الباطل وأنه حر من العمل صدق ريانة لأنه محتمل ولا يرد قضاء  
 لأنه نوى خلاف الظاهر ولو قال لا ملك لي عليك ونوى الحرية عتق وإن  
 لم ينو لا يعتق كذا في الهداية **سكان الحكماء** قال العتق يصح  
 الحر البالغ العاقل في ملكه شرط الحرية لأن العتق لا يصح إلا في الملك  
 ملك للمالك والبلوغ لأن الصبي ليس من أهله لكونه ضررًا ظاهرًا ولهذا  
 يملكه الولي عليه والعقل لأن المجنون ليس بأهل للتصرف ولهذا لو قال اعتقت  
 وأنا صبي فالقول قوله وكذا لو قال المعتق عتقت وأنا مجنون وجنونه  
 كان ظاهرًا الوجوب الاستناد إلى حالة منافية وكذا لو قال لصبي كل  
 مملوك أملكه فهو حر **هداية** لو قال كل مملوك لي خبر  
 فهو حر فادعاء عبد وانكر المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية لي  
 فهي حر فادعت جارية أنها بكر وانكر المولى فالقول لها ولو قال عبد  
 لغير بعد العتق قطع يديك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعها وانكر  
 كان القول للعبد وكذا لو قال المولى عبد قد اعتقه أخذت منك غلة كل شهر  
 دأبه وانت عبد فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول للمولى لو اعتق  
 ثم قال لها قطع يديك وانت أمي فقالت هي قطعها وأنا حر فالقول لها  
 في كل شيء أخذتها عند أخيفة وأبي يوسف إذا علق عتقه بما لا يعلم  
 إلا منه فالقول له على الأصح كقوله للعبدان أعتقت فانت حر فقال لعتق  
 بل جارية كما في المحيط لو أعتق المولى مع عبد في وجود الشرط فالقول للمولى  
 إلا في مسائل كل أمة حر إلا أمة جارة الأمة اشتريتها من بني الأمة  
 نكحتها البارحة لا يثبت فيها هذه المسائل الأربعة إذا نكحت ذلك الوصف وادعاه  
 فالقول لها بخلاف ما إذا قال أمة بكر أو لم اشتريها من فلان أو لم أطاها البنا  
 أو آخر سانية فالقول له وتماه في إيمان الكافي **اشكاه** ولو قال  
 مولاي أو يا مولاي عتقك أو فلان اسم المولى وإن كان يتنظم الناصب وابن العم  
 والولاية في الدين والأعلى والأسفل والعاقبة إلا أنه تعين الأسفل كاسم خاص له

إذا حكمت لا يصح

من بنيات أرق

مرشاه مع التخصيص  
 في حديثه

هذه الألفاظ لا تستعمل في عادة والعبد نسب معروف فانتفى الأول  
 والثاني والثالث نوع محارز والكلام بحقيقته والإضافة إلى العبد تنافي كونه  
 معتقًا فعتق المولى لا يسفل فالعق بالعتق **وكذا** إذا قال لامته هذه مولا  
 لما يتنا ولو قال عتيق به المولى في الدين أو الكرب يصدق فيما بينه وبين الله  
 تعالى ولا يصدق في القضاء المحال فيه الظاهر قال ابن تيمية على ذلك عتق  
**هداية** ويعني بقوله ثبت على ذلك لم يردع الكرامة والشفقة كذا في شرح  
 القدرى لا في الفضل حتى لو ادعى ذلك صدق وقيل الثبات شرط النسب لكون  
 الرجوع عنه صحيحًا ودال على وقيل هو شرط اتفاق **عكس** **هداية** ومن  
 قال لامته أول ولد لديني غلامًا فانت حر فوعدت غلامًا وجارية ولا يرد  
 أيهما ولد ولا يعتق نصف الأمر ونصف الجارية والغلام عبد لأن كل واحد  
 منهما يعتق في حال وهو ما إذا ولدت الغلام أو مرة الأمر بالشرط والجارية  
 تبعًا لها إذا أم حرة حين ولدتها وترق في حال وهو ما إذا ولدت الجارية ولا  
 لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحد وتسعى في النصف أما الغلام يرق في  
 الحائض فلهذا يكون عبدًا وإن ادعت الأم أن الغلام هو المولود أو لا وانكر  
 المولى والجارية صبيقة فالقول قوله مع اليمين لا تكار شرط العتق فإن  
 لم يفتق واحد منهم وانكر عتقت الأمر والجارية لأن دعوى الأمر حرة  
 معتبرة لكن بها اتفاقًا فاعتبر النكول في حرة فيما فعتقا **هداية**  
 ولو قال في شيء من هذه الألفاظ من قوله أعتقت ونحو عتيق به الخبر كذا  
 لا يصدق في القضاء العزولي عن الظاهر لأنه يستعمل في إنشاء العتق وفي  
 اللغة والشرع كما يستعمل في الأخبار فإن العرب قبل ورود الشرع كانوا  
 يعقون عبيد هذه الصيغة وفي الجمل على الخبر حمل على الكرب وظاهر حال  
 العاقل بخلافه فلا يصدق في القضاء كما لو قال لامته طلقك ونوى به  
 الأخبار كذا لا يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى عز وجل  
 لأنه نوى ما يحتمل كلامه لأنه محتمل الأخبار وإن كان أراد به خبر خلاف الظاهر  
 ولو قال عتيق إن كان حرًا فإن كان مولدًا لا يصدق أصلًا لأنه كذب محض وإن كان  
 مسمى لا يصدق وقضاء لأن الظاهر إرادة الانشاء من هذه الألفاظ فلا يصدق  
 في العزول عن الظاهر ويصدق ريانة لأن اللفظ يحتمل الأخبار في كل ما





وأما الكفاية فهو قوله لا سبيل لي عليك أو لا ملك لي عليك وخليت سبيلك  
 عن ملكي فان نوى العتق يفتق والافلا لان كل واحد من هذه الالفاظ يحتمل  
 ويحتمل غير فان قوله لا سبيل لي عليك يحتمل سبيل اللوم والعقوبة اي ليس  
 عليك سبيل اللوم والعقوبة لو فانيك بالخدمة والطاعة ويحتمل لا سبيل لي  
 عليك لان كائنك فانيك يري عنك ويحتمل لا سبيل لي عليك لان العتق  
 فلا يحتمل على العتق الا بالنية ويصدق اذا قال عتقت به غير العتق الا اذا قال  
 سبيل لي عليك الا سبيل الاول فانه يفتق في القضاء ولا يصدق انه اراد به غير  
 العتق لانه نفي كل سبيل وان شئت سبيل الاول واطلاق الاول لا يراد به ولا العتق  
 وذلك لا يكون الا بعد العتق ولو قال لا سبيل للمولاه دين في القضاء لان مطلق  
 المولاه يراد بها المولاه في الدين اذ يستعمل في ولاه الدين ولا العتق فان  
 ذلك يصدق في القضاء **سكنا** وكذا اذا اخرجهم المولى حتى ماتوا  
 وارثه بعد فاقرا لا يري وحلف بانه العظيم ما يعلم الغلام ولدا ولا رقود  
 هذه الروايات ان الاحوال مما تعتبر عند تقرير البيان والبيان ممكن بالرجوع الى  
 الخالف فلا يعتبر الاحوال والجواب انه لا سبيل الى البيان باليمين ههنا  
 لان الخصمين متفقان انهما لا يعلمان الاول منهما فلا يجوز للباقي ان يحلف الى  
 على انه لا يعلم الاول منهما مع تصادقهما على ذلك وان اختلفا فالقول قول المولى  
 ان الجارية هي الاولى لا ينكر العتق ولو قال لامته ان كان اول ولد تلبينه  
 غلاما فانت حرة وان كانت جارية فهي حرة فولدت غلاما وجارية فان علم الغلام  
 كان اول اعنت الام والجارية لا غير اما الام فلو وجد الشرط واما الجارية  
 الام واما رق الغلام فلا نصا اليه على حكم الرق فلا يؤثر فيه عتق الام وان علم  
 ان الجارية كانت هي الاولى عنت هي لا غير لان العتق بولادتها عنتها لا غير  
 وعنتها لا يؤثر غيرها وان لم يعلم ايها اول افلا الجارية حرة على كل حال والغلام  
 عبد كل حال ويعتق نصف الام وتسعى في نصف قيمتها وان اختلفا فالقول قول  
 المولى بالبيان ولو قال لها ان كان اول ولد تلبينه غلاما فهو حرة وان كانت جارية  
 فانت حرة فولدت غلاما وجارية فان علم ان الغلام ولدا ولا عتق لا غير وان علم  
 الجارية ولدت اول اعنت الام والغلام لا غير وان لم يعلم ايها ولد ولا فالاغلام  
 حرة على كل حال لانه حال له في الرق سواء كان اول الجارية رقيقة على كل حال لانه

هذه الروايات ان الاحوال مما تعتبر عند تقرير البيان والبيان ممكن بالرجوع الى الخالف فلا يعتبر الاحوال والجواب انه لا سبيل الى البيان باليمين ههنا

اخرجهم

حال

حال لها في الحرية تقدمت في الولادة او تلحق لان الغلام ان كان هو الاول لا يعتق  
 هو وان كانت الجارية هي الاولى لا يعتق الا الام والغلام فلو كان الجارية حال في  
 الحرية بقيت رقيقة والام تعتق منها نصفها وتسعى في نصف قيمتها وان  
 اختلفا فالقول قول المولى لما ذكرنا هذا اذا ولدت غلاما وجارية واما اذا ولدت  
 غلامين وجارين والمسلح الحال فان علم اولهما ابن عتق هو لا غير الخ  
 ولو قال لامته ان ولدت غلاما جارية فانت حرة وان ولدت جارية ثمر غلاما  
 فالغلام حرة فولدت غلاما وجارية فان كان الغلام ولا عنت الام وجود شرط  
 عتقها والغلام والجارية رقيقان لان نصا لهما على حكم الرق وان كانت الجارية  
 عتق الغلام لوجود الشرط والام والجارية رقيقان لان عتق الغلام لا يؤثر  
 وان لم يعلم ايها اول وانفقوا على انهما لا يعلمان ذلك فالجارية رقيقة لانه لا  
 في الحرية لانها ترق في جميع الاحوال واما الغلام والام فانه يفتق من كل واحد  
 نصفه ويسعى في قيمته لان كل واحد منهما يعتق في حال ويرق في حال فيعتق  
 نصفه ويسعى في نصف قيمته وان اختلفا فالقول قول المولى مع يمينه على علمه  
 هذا اذا ولدت غلاما وجارية فاما اذا ولدت غلامين وجارين والمسلح  
 فان ولدت غلامين ثمر جارين عنت الام لوجود الشرط وعنت الجارية  
 بعنتها وبقي الغلامان والجارية الاولان رقيقا وان ولدت غلاما ثمر جارين  
 ثمر غلاما عنت الام لوجود الشرط والجارية الثانية والغلام الثاني يعتق الام  
 وان ولدت غلاما ثمر جارية ثمر غلاما ثمر جارية عنت الام لوجود الشرط  
 الثاني والجارية الثانية يعتق الام وان ولدت جارين ثمر غلامين عتق الغلام  
 الاول لوجود الشرط وبقي سواء رقيقا وكذلك اذا ولدت جارية ثمر غلامين  
 ثمر جارية عتق الغلام الاول لا غير لوجود شرط العتق في حقه لا غير وكذلك  
 اذا ولدت جارية ثمر غلاما ثمر جارية ثمر غلاما عتق الغلام الاول لا غير لما قبلنا  
 وان لم يعلم فان تنفقوا على انهما لا يعلمون ايهم الاول يعتق من الاول لا من كل  
 ربيعة لان اخذ الغلامين مع اخذ الجارين رقيقان على كل حال لانه ليس ههنا  
 حال في الحرية والجارية الاخرى والغلام الاخر يعتق كل واحد منهما في حال ويرق  
 في حال فيعتق من كل واحد نصفه فاما صان الجارية يكون يستحق او يبي الجارية الاخرى  
 نصفين اذ ليس اخذ ههنا اول من الاخرى فيعتق من كل واحد ربيعة وكذلك



أصاب الغلام يكون بينه وبين الغلام الآخر نصفين لما قلنا وأما الأمر فيعتق منها  
 نصفها لأنه أن سبق ولادة الغلام فيعتق لوجود الشرط وإن سبقت ولادة  
 الحارثية لا يعتق فيعتق نصفها وتسعى في نصف قيمتها وأما اختلاف القول  
 المولى مع يمينه على ما قلنا • إذا علق بشرط قدر الشرط والخبر بان قال ابن  
 دخلت هذه الدار فكل مملوك لي حر أو قال إذا دخلت أو متى أو متى ما أو قال كل مملوك  
 لي حر إن دخلت الدار فهذا كله على ما في ملكه يؤمر حلف وكره إذا قال كل مملوك  
 أملكه ولا يمين له لأن نصيغته أفعل وإن كان يستعمل للحال والاستقبال لكن  
 عند الإطلاق يراد به الحال عرفا وشعرا ولغة الخ • ولو قال غنيت بما استقبل  
 ملكه عتق ما في ملكه للحال وما استحدث الملك فيه لما ذكرنا أن ظاهر هذه  
 الحال إذا قال أردت بالاستقبال فقد انصرف الكلام عن ظاهره ولا  
 فيه ويصدق قوله أردت به ما يحدث في ملكي في المستقبل فيعتق عليه بإقراره  
 وكذا لو قال كل مملوك أملكه الساعة فهو حر إن هذا يقع على ما في ملكه وقت  
 ولا يعتق ما يستفيد بعد ذلك إلا أن يكون نوى ذلك قبل زعمه ما نوى  
 المراد من الساعة المذكورة هي الساعة المعروفة عند الناس وهي الحال لا الساعة  
 الزمانية التي يذكرها المنجوز فيمتنع وهذا الكلام من كان في ملكه وقت التكلم  
 لا من يستفيد من بعد ولو قال أردت به من يستفيد في هذه الساعة الزمانية  
 يصدق فيه لأن اللفظ يحتمله • ولو قال المولى أعتقك أمرا بلفظ زهر فلو  
 تقبل فقال العبد قبلت فالقول قول المولى مع يمينه لأنه من جانب المولى تعليق  
 القول والعبد يدعي وجود الشرط والمولى ينكر وكان القول قول المولى كما لو قال  
 لعبد إن دخلت الدار اليوم فأنت حر فمضى اليوم والعبد يدعي الدخول وانكر  
 المولى كان القول قول المولى كذا ههنا • ولو كان الاختلاف في البيع كان القول  
 قول المشتري بان قال البائع بعث عبد عاشر ب ألف زهر ولم يقبل وقال المشتري  
 قبلت فالقول قول المشتري والعكر أن البيع لا يكون بيعا إلا بعد قبول  
 فإذا قال لعبدك فقد أقر بالقبول فيقول له لم تقبل يريد الرجوع عما أقر به وطال  
 فلم يقبل حلالا لا اعتناق على مال لأن كونه تعليقا لا يتوقف على وجود لقب  
 من العبد وإنما ذلك شرط وقوع العتق فكان الاختلاف واقعا في ثبوت العتق  
 فكان القول قول المولى • ولو اختلف المولى والعبد في مقدار البذل فالقول قول

مرادها في الحال

سج رتبة

لا يقف

لأنه

لأنه المستحق عليه المال فكان القول قوله وقد استحق كما في سائر الديون  
 ولأنه لو وقع الاختلاف في أصل الدين كان القول قول المنكر وكذا إذا وقع في  
 القدر وإن اقام يمينه فيمينه المولى لأن ثبوت زيادة تخلفا والتعليل بالإيم  
 إذا اختلفا في مبلغ المال أن القول فيه قول المولى لأن الاختلاف هناك وقع في  
 ثبوت العتق إذ هو تعليق بخبر العبد يدعي العتق على المولى وهو ينكر فكان القول  
 قوله ثانيا المعتقد والعسار يعتبر وقت الاعتناق حتى لو كان معسرا وقت  
 الاعتناق لا يضمن وإن يسر بعد ذلك لأن ذلك وقت وجوب الضمان ويعتبر  
 ذلك الوقت كزمان التلاف والغصب ولو اختلفا في اليسار والاعسار فإن  
 كان الاختلاف ههنا في حال الاعتناق فالقول قول المعتقد لأن الأصل هو الفقر والغنا  
 عارض فكان الظاهر شاهد المعتقد واليمين يمينه الآخر لأنها لا تثبت زيادة  
 وإن كان الاعتناق متقدما فاختلفا فقال المعتقد اعتنقت عام الأول وأنا  
 معسر ثم أنسيت وقال المعتقد لا بل اعتنقت عام الأول فالقول قول المعتقد  
 الشريك أقامة اليمين لأن حال اعتبار اليسار والاعسار شاهد للمعتقد  
 للحال بحسب الكلام فيه أن العبد لا يخلو وأما أن يكون قائما وفي الخصومة  
 وأما أن يكون هالكا اتفقا على حال المعتقد أو اختلفا فيها والأصل في هذه  
 الجملة أن الحال أن كانت تشهد لأحدهما فالقول قوله لأن الحال شاهده وإن كانت  
 لا تشهد لأحدهما فالقول قول المعتقد وإن اتفقا على أن العتق كان متقدما على  
 الخصومة لكن قال المعتقد قيمة كذا وكذا وقال الشريك بل كانت أكثر فلهذا لا يمكن  
 بحكم الحال الرجوع إلى قيمة العبد في الحال لأنها تزيد وتنقص والمدة ويكون القول  
 قول المعتقد لأن الشريك يدعي عليه زيادة ضمان وهو ينكر فكان القول قوله المنصف  
 والغاصب وقالوا في الشفعة إذا اختلفوا بينا واختلف الشفع والمشتري في ثمة  
 وقيمة الأرض الرجوع إلى قيمة الأرض في الحال والقول قول المشتري في البناء لأن  
 الشفع يريد أن يملك الأرض عليه بالشفعة فلا يجوز أن يملكها إلا بقوله فاما  
 المعتقد فلا يريد أن يملك على شريكه وإنما شريكه يدعي عليه زيادة ضمان وهو  
 ينكر وكذلك إذا كان العبد هالكا فالقول قول المعتقد لما قلنا لأنه منكر للزيادة  
 وأنه أعلم ولو قال لعبد عحر وليس له إلا عتق وأجده عتق لأنه تعين بالاجاب  
 إليه فإن قال لعبد آخر عتقته لم يصدق في القضاء لأنه إذا لم يعرف له عبد آخر

قال يمينه المولى

انظر إلى قول المسئلة وبعض القضاة المطوية



الى هذا العهد ظاهر فلا يصدق في العود عن الظاهر لا بينة تقوى على العبد  
 آخر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى • **كتاب** لو اعتق شرك خطه  
 اعتق الآخر واستسقى أو ضمن المقتوم سوا قيمة خطه لا مفسرا  
 ويعتبر اليسار يوم الاعتاق وهو ان يملك قيمة نصيب الآخر خارجا عن المشغول  
 بحاجته الاصلية ولو اختلفا في اليسار حكم الحال الا ان يكون بين المضموم والمعتق  
 مدة تختلف فيها الاحوال فيكون القول قول المقتوم لانه منكر ولو اختلفا في القيمة  
 يوم المقتوم فان كان قائما يقوم للحال وان كان هالكا فالقول للمعتق لانه منكر  
 شرح الثماني • **كتاب** **الايثار** • اما المرفوعة  
 في الشرط لا تدخل تحت النكحة في الجزا وفيما اذا قال ان دخل دارى هذه احد  
 ماله مرفوعة في الشرط والمعرفة في الشرط لا تدخل في النكحة تحت الجزا هذا  
 اذا قال الخالف اكر بيش كسى رازيان كنم فان قال اكر بيش هيج كسى رازيان كنم  
 وزن خویش رازيان كرهه قال غنيت غير هاصدق فيما بينه وبين الله تعالى  
 ولا يصدق في القضا لا زقوله هيج كسى عام فان نوى التحصيل لا يصدق وقضا  
 في ظاهر الرواية وعلى قول المختصاف نية التحصيل صحيح • وجلس هذه المسا  
 ياق بعد هذه رجل خلفا لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى من  
 دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضا وان نوى كوفية أو بصرية لا يدين  
 اصلا ولو نوى امرأة غورا أو امرأة كان يعمل ابوها كان ولو نوى عريضة أو خبيثة  
 دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى جنسا دون جنس والطلاق بمنزلة  
 النكاح فيما ذكرناه ولو خلفا لا يصدق ولا يقرب فلا نافذ صدق واقول  
 ولم يقبل فلا نكح في يمينه وعن ابو يوسف في القرض لا يثبت اذا لم يقبل  
 فقال في القرض اذا قال اقض ضنى فلان فلم يقبل او قال ولم يقبل يصدق وفي  
 لا يصدق وعن محمد رحمه الله كما لا يصدق في الهبة لا يصدق في القرض • رجل  
 خلف ليحيطن هذا الثوب أو لبيتين هذه الدار فامر غيري بذلك ففعلت تحت الخالف  
 سواء كان الخالف يحسن ذلك أو لا يحسن فان نوى ان يملك ذلك بنفسه دين في القضا  
 وفيما اذا خلف لا يطلق فامر غيري وقال نويت ان لا اطلق بنفسى لا يدين في  
 هو الصحيح امر لها ابن يسكن مع لجنبي فقال لها زوجها ان نوي ان يملك فلا  
 بيتا ويسكن معنا فاعطيت شيئا قليلا من مالي فانت كذا فجاء الابن فكن

سبيل  
 في القرض

معها سنة ثم غاب فقالت المرأة ان كنت اعطيت ابني شيئا من مالي فغنت  
 في يمينك ان كنت بها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كان غطت  
 قبل ان تجي الابن ويسكن معها طلقته • رجل خلفا لا ياكل هذا الرغيف فاكل  
 وبقى منه شيء يسير خنت في يمينه فان نوى كله صححت يمينه فيما بينه وبين  
 الله تعالى ولا يصدق في القضا في احدى الروايتين • رجل جالس في بيت من  
 المنزل خلفا لا يدخل في البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا  
 لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ورا هذا اذا كانت اليمين بالعمية فان كانت  
 بالفارسية فاليمين على دخول ذلك المنزل وتلك الدار فان قال غنيت دخول  
 ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانته لا وقضا لان في الفارسية  
 اسم لكل والبيت اسم خاص كقوله بارخانه وفي هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه  
 فالعبرة بالاشارة ولو دخل على قوم والمخوف عليه فيهم ولم يعلم الخالف  
 به فعن محمد رحمه الله انه يثبت والظاهر انه يعتبر العلم فان علم ونواه  
 بالدخول دونه دين فيما بينه وبين الله تعالى • رجل قال لامرأة عنده  
 المرأة من المنزل ان رجعت الى منزلي فانت طالتي فجلست ولم تخرج زمانا ثم  
 خرجت ورجعت الى منزلي والرجل يقول نويت القود لك بعضهم لا  
 يصدق وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح • رجل خلف بطلا وامرته ان لا  
 يخرج من بغداد الا باذنها فخرج فقالت لراؤك ذلك وقال ادنت لي كان القول  
 الزوج • رجل خلفا لا يكلم صهرته فدخل على امراته وتساخر معها فقالت  
 الصهر ما لك لا تفعل هكذا فقال خوش می درم ونوش می درم ثم قال لمراد  
 به جواب الصهره وانما غنيت امرأتى قال هو مصدق لانه ليس في كلامه ما يجعله  
 جوابا فلك رضي الله عنه ونسبى ان لا يصدق وقضا لان هذا الكلام على  
 وجه الجواب عرفا • رجل خلفا لا يكلم فلانا فمضى يقوم فيهم المحلوف عليه فقال  
 السلام عليكم الا واحدا وقال غنيت المحلوف عليه دين في القضا • لو كانت اليمين  
 على رؤية امرأة فراها متقبعة أو مستقبعة خنت الا ان يعنى رؤية وجهها فدين  
 فيما بينه وبين الله تعالى • ولو قال لا نظن الى وجهي الى راسي فنظر في  
 المرأة أو في الماء قال ابو يوسف رحمه الله يكون خائشا فان كانت يمينه غير  
 ذلك يدين فيما بينه وبين الله تعالى • ولو قال لا نظن الى راسي اليوم فنظر



فتنظر في الشمس فان كانت نيرة ذلك دين فيما بينه وبين الله تعالى • كاذل من  
فتساوى قاصيها • وفي الفتاوى رجل قال لامرأته اذ فعلت كذا الى  
خمس سنين تصيري مطلقة متى وازاد بك تحويها ففعلت قبل انقضاء المدة  
هذه تسال الزوج ان خبراته كان خلف بالطلاق يعمل بحسن وان خبراته لم يلف  
فالقول قوله مع يمينه • وفي الجامع الكبير في باب على حدة رجل قال لامرأته انا  
دخلت الدار وانت طالوت لعل الحان فان عني به التعليق دين فيما بينه وبين  
لان نوى الاضمار وكذا لو قال ان دخلت الدار فانت طالوت وكذا لو قال انت  
طالق ان دخلت الدار بغير واو وفي المحيط بشرع ابي يوسف قال لامرأته  
ان قلت لك انت طالوت فانت طالق ثم قال قد طلقك طلقة اخرى فان قال عني  
ان يكون الطلاق معلقا بقوله انت طالوت صدق ديانة لا قضاء • وفي الفتاوى  
رجل قال كوفلانة راخوها من بسه طلاق هذا منزلة قوله ان تزوجتها  
ولو قال عني بهذه اللفظة الخطبة لا يصدق في ديارنا لكن صدق ديانة  
اما لو قال كوفلانة راخوها كذا في الخطبة • وفي المتنق ابن سماعة قال  
ابي يوسف فيمن قال لغيره والله لا افارقك حتى تعطيني حتى اليوم فلزمه تفراف  
قبل انقضاء الحث لان الملاممة تمتد ولو قال عني الملاممة خاصة لم يصدق  
قضاء ويصدق ديانة • رجل قال له قاتل انك اغتسلت في هذه الدار من الجنابة  
فقال ان كنت اغتسلت فعدي خرفه وجواب حتى لو اغتسل من غير جنابة لا يثبت  
ويصدق والمسئلة على ثلاثة اوجه اما ان اقصر على خرف الجواب وقد ذكرنا  
الثاني اذا زاد على خرف الجواب ونقص عن التمام بان قال ان اغتسلت الليلة فكذا  
اولم يذكر الجنابة او ذكر الجنابة دون الليلة بان قال ان اغتسلت من جنابة فبعد  
خرف ولم يذكر الليلة فان قال عني الليلة او جنابة صدق ديانة لا قضاء • الثاني  
اذا اعمد جميع ما في الخطاب فهذا بمنزلة ما لم يذكر على خرف الجواب وهو الوجه الاول  
خلف لا يكفر فلا ينافي على قومه فيهم فسئلوا عنهم تحت الا ان ينوي غيره فيصدق  
ربانة لا قضاء • ولو خلف لا ياكل هذا الرغيف فاكل الرغيف الاشياء قليلا  
الا انوى كنهه وهل يصدق قضاء فيه روايتان • ولو قال هذا الرغيف على خرام  
حتن باكل الغرة • ولو خلف لا يحل التكة في الغرة فجامع من غير حل التكة ان نوى عين  
حل التكة لا يثبت وصدق قضاء وان لم يتوحد • ولو قال كوفلانة كذا من

مر اباك اريد كذا فهذا على الوطى ولو قال عني بك اريد كذا بان نوي يصدق في  
الحث ولا يصدق في صرف اليمين عن الوطى حتى لو وطئها تحت ارضا • وفي الجامع  
لو قال رجل لآخر عبدك حر ان ساكنك في هذه الدار شهر رمضان او سنة ولا يبر  
له فساكنه ساعة حث ولو قال عني به مساكنه في جميع المدة صدق ديانة  
لا قضاء • كل ذلك من الحث لاصية • قال لها لا يخرج من الدار الا انا  
فان خلفت بالطلاق فخرجت لا يقع بعد ذكر خلفه بطلاق فها قد تحتمل الخلف بطلاق  
غيرها فالقول له • خلف على طلاقها فعمل بحسن وان خبراته لم يلف بالطلاق  
فالقول له مع يمين • قال ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان واكثر طلقت  
واحدة واليه البيان • وان طلق احديهما باثنا او رجعتا ومضت عندهما  
ثم وجد الشتر طنتين الاخرى بالطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه  
فيل كان كذا الشيء بقية فاشارة برأيه يثبت وان عني في هذه النجوة الاخبار  
بالكلام والرسالة لا يصدق وعند عامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم ان يصدق  
يصدق وفي الباب لفاظ كلام وخيار واقرار وبشارة والظهار وافشاء  
واعلام وكتابة واثارة ولا يكون الكلام الا باللسان والاخبار والاقرار  
والبشارة تكون بالكتابة ايضا والكلام لا يكون بالاشارة والامانة والافشاء  
والاظهار يكون بالاشارة ايضا فان نوى في الافشاء والظهار الاخبار بالكتابة  
والكلام لا الاشارة صدق ديانة • امر غير ان يكتب او فلا فاملا • الى واحد  
فكتب ثم خلفا ان كلامهما ما كتب الى فلان صدق لا قضاء والكاتب ديانة  
ان نوى ان صاحب الكتاب • قال امرأته كذا ان خرجت الا باذني او رضاي او عني  
على كل مرة وان قال له تشر صدق قضاء عندهما • ان خرجت حتى اذن يمين  
بالاذن مرة فلا يشترط الاذن في الثاني وان كلفه الا حتى دين لا قضاء وان كلفه  
حتى الا صدق ايضا لانه تغليظ والاول تخفيف • ان باي توثير فوكتم وكذا ان  
لم يرد به الجماع يصدق ولا يكون موليا وان اراد الجماع يصدق في نية ترك قريان  
اربعة اشهر ولا يصدق في صرف الطلاق عنها بدخوله في الفراش بلاقربان جعل  
لنفس من كبريا فلا توثيق فكذا في ديانة تو با من رجل فباعه من الحالف والتخذه  
الحالف توثيقا لنفسه يثبت الا ان نوى ان يجعل لنفسه من غيرها اذا سمعها فح لا  
يثبت ولو قال امرأته هذا صدق ديانة وقضاء • لا يشكر هذه الدار نوى خروج

وجود الاظهار قال لا يعلم بكان فلان  
فاشار برأيه نعم يثبت

والاعلام



في حلف بطلان النكاح

نفسه عنه صدق وان لم ينو فخرج ونقل مائة الى المحلة لوبجاعة او غارة  
لا بد من تسليم الدار الى غيره مغيرا كان او موجرا وان لم يسلمه لا بد من اتحاد دار  
اخرى والايجت كل امرأة تزوجها فكذا ونوى امرأة من بذكر الا يصدق  
في طاهر الرواية وذكر الحضاف انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص العام  
بالنية والخصا وجوز وفي الطاهر لا وعلى هذا اخذ منه درهما وحلفه على  
انه ما اخذ منه شيئا ونوى الزنا بغير الحضاف وجوز والطاهر خلافه في الفتوى  
على الطاهر واذا اخذ بقول الحضاف فيما اذا وقع في يد الظلمة لا بأس به وقد ذكر  
عن الشافعي ان الميم على نية الحالف ان كان مظلوما وعلى نية المستغنى ان كان الظالم  
وفي رواية يصدق في الاحوال كلها بخلاف ومعه ان المفتى يقسمه انك غير  
في الميم بهذه النية لكن القامى يحكم باليجت ولا يصدق كل ذلك من لبرازيه  
اذا ادعى على زيدا لا يحلفه بانه ليس عليه شي خالف واشاد باصابعه في  
كلمه الى اخره فريدا انه ليس له عليه ان لا يصدق قضاء ويدين بكرارته  
لا يشرب النبيذ الى صغر فشر في اوله يجت على ما تقرر وعليه الفتوى ورس  
الشهر وراس الهلال اهل الهلال ولا نية له فعلى البيلة التي يهل ونومها  
وان نوى الساعة التي يهل يصدق لانه تغليظ عليه بكرارته رجل  
لا يجادل امرته بكر فالقول قوله ولا يجت ولا يمكن لها اقامة البينة على ذلك الا  
اذا اقر وكل عند القامى ولا يجري الدعاء بهذا قال ابو يوسف في حلف  
بطلا وقسمته ثلاثا على دارها له وهي في يديه فاقام رجل البينة ان الدار  
فقصى القامى بهالة فان الزوج يجت وتطلق امرته في القضا وان كان الزوج  
اقر فقال كانت لفلان بكر شترتها منه فان فلانا يحلف ما باعها فان حلف  
له بها والزوج مصدق في ميميه ولا تطلق امرته والمقر في هذا مخالف للجاحد  
لوقال لها انت طالق كدمه اشتام وادى فانكرت المرأة القول قول الزوج ولا تطلق  
والدفع والشم شرط البو في الفتكاوى لو قال لامرته ان سررتك فانت  
فصرت بها فقلت سررتي هذا لا تطلق وقوله ان كنت تحبين ان تعزبك الله  
هذا ولو اعطاها ألف درهم فقلت لم يسر في القول قولها من خلاصة الفتاوى  
قال لي حلف او قال حلف بالطلاق ان لا افعل كذا ثم فعل طلق وخفت وان كان  
والمفتى ان يصدق بيانة لا يعلم بل ارباب يقول لا يصدق بكرارته

مسألة

رجل قال لامرته لا تخرجي من الدار بغير اذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه  
لا تطلق لانه لو يذكر انه حلف بطلا فيها فلعن حلف بطلا وغيرها فكان القول قوله  
في الجزالة امر غير ان يكتب له كتابا الى فلان فاملاه عليه ثم حلف الامر ما كتب اليه  
وحلف الكتاب انه ما كتب اما الامر يدين في القضا والكتاب ان نوى انه ليس صاحب  
الكتاب صدق بيانة لا قضا قال لقاعد خروجهما من الدار رجعت الى ادي  
فانت طالق فجلست ولم تخرج زمانا ثم خرجت ودخلت الى منزله والرجل يقول  
نويت الفراق بعضهم لا يصدق وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح  
رجل حلف بطلا وامرته ان لا يخرج من بغداد الا باذنها ثم خرج فقال الزوج قد  
اذنت لي كان القول قول الزوج في فتكاوى قاضيا قال لامرته ان كنت تحبين  
فلانا وتعلمين مثل فلان فانت طالق فقالت انا اعلم او عرف لا تصدق في شي  
من ذلك لان هذا امر طاهر يقسم عليه غير ما يحلف بالبعث والجمعة مجمع الفتاوى  
ذكر في القنية لو حلف ان لا يضربها الا من جرح مبرها ففعل بضربها من جرحه  
فالقول له مع ميميه ولا يطالب منه بينة سواء كان ايميم بالله او بالطلاق  
حلف لا ينظر اليه فالروية على الوجه والراس والبدن جميعا وان اقر من النصف  
وان داه فلم يعرفه فقد راه وان راهما جالسه او مستقبه فقد راهما الا اذا نوى  
على روية الوجه فيدين لا قضا جامع الفتكاوى وان راهما او  
او مستقبه او مستقبه فقد راهما الا اذا نوى روية وجهها فيدين فيما بينه وبين  
انته ولا يصدق في القضا الا ان يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فحينئذ يدين  
القضا خلاصة والمختار بخيار البلوغ وخو اختيار نفسها  
الشفيع في طلب الشفعة فانها كما بلغت بخير او من ينبغي لها ان تختار نفسها  
كما ان الشفيع اذا بلغه الخبر ينبغي له ان يطلب الشفعة وتشهد على اختيارها فانها  
لو كان عندها من يصلح لذلك والامحج الى الناس ويختار ثانيا وتشهد ولو  
لم يختار في بنتها وخرجت الى الناس بطل خيارها والاشهاد ليس بشرط لا  
نفسها لكن شرط الاشهاد ليست خيارها بينة فيسقط عنها الميم والتخلف  
اختيارها نظير تحليف الشفيع على طلب شفعته فلو قالت للقاضي قد اخترت نفسي  
حين بلغت او قالت حين بلغت طلبت الفرقه صدقت مع الميم ونوقالت بلغت  
امس وطلبت الفرقه لا تصدق وتحتاج الى البينة وكذا الشفيع لو قال طلبت حين

من شرط ان يكون



عَلَيْكَ صِدْقًا لَوْ قَالَ عَمِلْتُ أَمْسًا وَطَلَبْتُ فَعَلَيْهِ وَهَذَا لِأَنَّهُمَا أَضَافَا الطَّلَبَ  
 وَالْإِخْتِيَارَ إِلَى وَقْتٍ مَاضٍ فَحُكِمَ بِمَا لَا يَمْلِكُ أَنْ يَسْتِنَافَهُ فِي الْحَالِ وَمِنْ حِكْمِهِ  
 يَمْلِكُ اسْتِنَافَهُ فِي الْحَالِ لَا يَصْدُقُ فِيهِ بِلَايِنَةٍ وَأَذَى الرِّضْيَا الْإِخْتِيَارَ وَالطَّلَبَ  
 إِلَى وَقْتٍ مَاضٍ بِطَلَقِ الْكَلَامِ أَطْلَاقًا فَقَدْ حُكِمَ بِمَا يَمْلِكُ أَنْ يَسْتِنَافَهُ فِي الْحَالِ لَمَّا  
 تَحَوَّلَ الْجَارِيَةُ كَأَنَّهَا بَلَغَتْ الْآنَ وَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا الْآنَ وَالشَّفِيعُ عَلَيْهِمُ بِالْشَّرِ  
 الْآنَ وَطَلَبَ الشَّفِيعَةَ الْآنَ فَهَذَا صِدْقًا إِذَا أَطْلَقَ **أَقُولُ** إِذَا أَطْلَقَ الْقَاضِي  
 وَلَا أَحَدٌ غَيْرُهُ يَصْدُقُ عَلَى مَا مَرَّ مَعَ أَنَّهُ عَلَى يَقِينَةٍ أَنَّهُ عَمِلَ فِي الْمَاضِي فَقَدْ حُكِيَ مَا لَا  
 يَمْلِكُ اسْتِنَافَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَصْدُقَ بِبَلَايِنَةٍ وَأَيْضًا قَوْلُهُ صِدْقٌ مَعَ لَيْسَ  
 يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ كَأَنَّهَا بَلَغَتْ الْآنَ وَلَخَارَتِ الْآنَ وَالْأَمَّا خَلْفَتْ لَأَنَّهُمَا  
 تَمْلِكُ اسْتِنَافَهُ عَلَى مَا مَرَّ **فَإِنْ قِيلَ** قَوْلُهُ لَا يَصْدُقُ فِيهِ بِبَلَايِنَةٍ لَمْ يَقْبَلْ  
 وَجُوبَ بَلَايِنَةٍ فِي طَلَبِ الْمَوَاشِي فَيَكُونُ فِي وَجُوبِ بَلَايِنَةٍ فِي طَلَبِ الْمَوَاشِي وَبِشَرَا  
 يَحْتَاجُ فِي رَوَايَةِ لَا فِي رَوَايَةِ **أَقُولُ** لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ لَمَّا أَضَافَا الطَّلَبَ  
 إِلَى وَقْتٍ مَاضٍ وَجَبَ فِيهِ طَلَبُ الْمَوَاشِي وَطَلَبُ الْأَشْهَادِ فَالْحُجُوبُ الْبَلَايِنَةُ يَحْتَمِلُ  
 أَنْ يَكُونَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى طَلَبِ الْأَشْهَادِ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى طَلَبِ الْمَوَاشِي فَلَا يَلْزَمُ مَا قُلْنَا  
 وَالظَّاهِرُ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ وَالْأَشْهَادُ لَيْسَ بِشَرْطٍ قَوْلُهُ نَظِيرُ خَلْفِ الشَّفِيعِ إِذَا  
 يَجْرِي التَّخَالُفُ فِي الْأَطْلَاقِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَاضِي فَعَلًا لَمْ يَجْرِ • ارْتَعَتْ عَلَى رُوحِهَا  
 نَفَقَةُ الْعَدُوِّ لَا يَخْلَفُ عَلَى الْحَاصِلِ مَا لَهَا عَلَيْكَ تَسْلِيمُ النِّفَقَةِ مِنْ الرُّوحِ الَّذِي تَدَّ  
 إِذَا نَفَقَةُ الْمُسْتَبِثَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَرْتَابُهَا وَقَوْلُهُ يَخْلَفُ عَلَى السَّبَبِ مَا هِيَ مُعْتَدَّةٌ  
 عَلَيْكَ مِنَ الرُّوحِ الَّذِي تَدَّ • وَلَوْ خَلَفَتْ بِمَهْرِهَا وَانْكَرَ الرُّوحُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ  
 وَخَلْفَ عَلَى السَّبَبِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعَلَى الْحَاصِلِ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ • جَامِعُ الْفَصْلِ  
 وَفِي الْجَامِعِ لِلشَّرْعِيِّ لَوْ قَالَ لَهَا أَنْ لَمْ أَضْرِبْكَ فَانْتِطَلَقَتْ فِيهِ وَعَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ  
 فَإِنْ كَانَ فِيهِ دَلَالَةٌ الْقَوْلِ بِأَنْ يَصْدُقَ ضَرْبُهَا فَتَمْنَعُ أَنْصَرَفَ إِلَى الْقَوْلِ وَأَنْ تَوَيَّ  
 الْقَوْلُ بِدُونِ الدَّلَالَةِ لَا يَصْدُقُ أَيْضًا لَأَنَّ فِيهِ تَغْلِيظًا وَأَنْ تَوَيَّ الْأَبْدَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ  
 نِيَّةُ أَنْصَرَفَ إِلَى الْأَبْدِ وَأَنْ تَوَيَّ الْيَوْمَ وَالْعَدْلُ لَمْ تَعْمَلْ نِيَّتَهُ **فَعَلَى** أَنْ لَيْسَتْ مِنْ شَأْنِهِ  
 وَعَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ النَّبِيِّ تَصَبُّعٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ صِدْقٌ بِبَلَايِنَةٍ كَانَ فِي الْبَيْتِ الشَّرْعِيُّ خَلْفَهُ  
 أَمَّا أَنَّهُ فَقَالَ أَنْ دَخَلْتُ هَذَا الْبَيْتَ إِلَى الْعِيدِ فَالْحَلَالُ عَلَيْهِ خَرَامٌ تَوَقَّلَ نَوْبُ ذَلِكَ  
 الْبَيْتِ بَعْنَهُ يَصْدُقُ **هَمَزٌ** لَا يَصْدُقُ حُكْمًا • خَلْفَ لَا يَضْرِبُ عَبْدُهُ فَمِنْ غَيْرِهِ حَتَّى

حيث قال عملت أمس وطلبت وهو

هذا ما قلناه

فقه

ضَرْبُهُ حَيْثُ خَلَا وَمَا خَلَفَ عَلَى خَرٍّ لَا يَضْرِبُهُ لَا يَحْتَثُّ بِالْأَمْرِ لَمَّا يَمْلِكُ ضَرْبُ  
 عَبْدِهِ فَصَحَّ أَمْرُ لَيْسَ بِخَلَا وَخَرٍّ حَتَّى يُؤْمَلَ ضَرْبُهُ بِأَنْ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ قَاصِيًا  
 يَحْتَثُّ بِالْأَمْرِ وَأَنْ تَوَيَّ الضَّرْبُ بِبَلَايِنَةٍ • أَحَدُ عَشْرُونَ مَسْئَلَةً فِي  
 سِتَّةَ عَشْرَ مِنْهَا يَقَعُ الْحَيْثُ بِالْمُنَاسِقَةِ وَالْأَمْرُ جَمِيعًا وَهُوَ النِّكَاحُ وَالصَّحُّ عَنْ  
 الْعِدِّ وَالطَّلَاقُ وَالْعَقَاقُ وَالْهَبَةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْقَرْضُ وَالْإِسْتِغْرَاقُ وَالضَّرْبُ  
 فِي الْعِدِّ وَالْبَيْتُ وَالْحِيَاظَةُ وَالْإِدْعَاءُ وَالْإِسْتِغْرَاقُ وَالْإِعَارَةُ وَالْإِسْتِغْرَاقُ  
 خَمْسٌ مِنْهَا أَمَّا يَقَعُ الْحَيْثُ عَلَى الْمُنَاسِقَةِ وَهُوَ الْمَبِيعُ وَالشَّرُّ وَالْإِعَارَةُ وَالْإِسْتِغْرَاقُ  
 وَالصَّحُّ عَنْ الْمَالِ لِأَنَّ كَوْنََ الْخَالِفِ شَرِيْفًا لَا يَبْشُرُ هَذِهِ الْعُقُودَ بِنَفْسِهِ فَيَحْتَثُّ  
 بِالْبَغْوِضِ وَإِذَا كَانَ يَبْشُرُ بِنَافَةٍ وَيَقُوضُ أُخْرَى فَيَقِيلُ تَقْبِيرَ الْعُقُودِ وَقِيلَ تَقْبِيرُ  
 السَّلْعَةِ وَإِذَا تَوَيَّ التَّكْلِيمُ بِنَفْسِهِ فِي الطَّلَاقِ وَنَفْسِهِ وَلِخَوَانَةِ صِدْقِ بَلَايِنَةٍ لَا قَضَاءَ  
 أَكْرَامِئَالٍ قُلُوبَ كَمْ فِي كَذَا وَقَالَ لَهُ فِي وَسْطِ السَّنَةِ يَقَعُ بَيْنَهُ عَلَى يَقِينَةِ السَّنَةِ  
 وَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ سَنَةً كَامِلَةً يَصْدُقُ سَبَّ لَا يَصْدُقُ قَضَاءً • قَالَتْ بِي وَجَعَ الْبَطْنُ  
 فَانْكُرُهُ وَقَالَ إِنْ كَانَ بِلَدٍ وَجَعَ الْبَطْنُ فَانْتَطَلَقَ لَا يَقَعُ **بِمَا** الْقَوْلُ وَلَهَا كَمَا فِي  
 أَنْ لَمْ تَصِلْ نَفَقَتِي لَيْسَ لَكَ عَشْرُونَ أَيَّامًا فَانْتَطَلَقَ طَالَمَا لَوْ تَمَّ اخْتِلَافُ بَعْدَ الْعَشْرِ فَادْعَى الزَّوْجَ  
 الْوُصُولَ وَانْكُرَتْ هِيَ فَالْقَوْلُ لَهُ قَالَ لَهَا أَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ إِلَى سَنَةٍ فَانْتَطَلَقَ  
 لَمْ يَكُنْ بَعْدَ سَنَةٍ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ فَالْقَوْلُ لِلْمَرْأَةِ وَقَدْ مَرَّ خِلَافُهَا فِي الْأَنْفَاءِ  
**قِيلَ** • **عَنْ** نَوْبِ يَقُولُ الْحَلَالُ عَلَى خَرَامٍ غَيْرِ الْمَرْأَةِ لَا يَصْدُقُ بِبَلَايِنَةٍ  
 وَقَضَاءٌ مَعَ يَصْدُقُ بِبَلَايِنَةٍ لَا قَضَاءً وَعَنْهُ يَصْدُقُ بِبَلَايِنَةٍ وَقَضَاءً • **قِيلَ** •  
 جَعَلَ أَمْرَهَا بِبَيْدِهَا أَنْ ضَرَبَهَا بِغَيْرِ جَنَاحَةٍ فَخَرَجَتْ إِلَى الْمَدِينَةِ بِغَيْرِ أَمْرِ تَمْرٍ مِنْهَا  
 سَنَةً وَقَالَ ضَرْبُهَا بِبَلَايِنَةٍ الْحَنَاقَةِ وَقَالَتْ بِلَا يَغِيْرُ جَنَاحَةٍ فَالْقَوْلُ لَهُ لَمَّا هُوَ الْعَامِلُ  
 بِالْحَقِيقَةِ • **قِيلَ** • وَفِي الْقَنِيَّةِ قَالَ صُلَيْبُ الْحَمِيْطِيِّ رَجُلٌ دَعَا عَنْهُ جَمَاعَةُ الشَّرِّ  
 الْحَمِيْطِيِّ فَقَالَ انْخَلَتْ بِالطَّلَاقِ لَا تَشْرِي بِالْحَمْرِ وَكَانَ كَذَا بِأَفِيهِ تَمْرٌ شَرٌّ بَطَلَتْ  
 وَقَالَ الشَّيْخُ يَعْنِي صُلَيْبُ الْحَقِيقَةِ لَا تَطْلُوْ دِيَانَةً • وَلَوْ خَلْفَ لَا يَدْخُلُ مِنْ  
 بَابِ هَذَا الدَّارِ فَدَخَلَ مِنْ غَيْرِ الْبَابِ لَا يَحْتَثُّ وَأَنْ نَقَبَ بَابًا أُخْرَى فَدَخَلَ حَيْثُ  
 لَا تَدْخُلُ بَابُهُ وَأَذَى ذَلِكَ الْبَابُ بِعَيْنِهِ لَمْ يَدِينْ فِي الْقَضَاءِ لَسَاكُنَ الْحُكْمَ  
 وَفِي بَيْتٍ وَضَعُ الْقَدَمَ صِدْقٌ فَلَا يَحْتَثُّ بِدُخُولِهِ رَاكِبًا أَوْ أَمَّا يَجْعَلُ حُجَارًا عَنْ  
 إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ • **حَدِيقَةُ الْمُعْتَقِ** • خَلْفَ لَا يَقَعُ التَّكْلِيمُ بِالْحَلَالِ وَخَرَامِ

لأنه لا يملك ضرب غيره

وقال الزوج بل كان بينهما موافقة

قال إمامنا يخرج من الدار إلا بأذن فاني خلفت  
 بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكره خلفه  
 ويحتمل الخلف بطلاق غيره فالقول هو



فجاء من غير رجل التكة لم تحث ان لم ينو الجماع ويصدق قضاء • نكح  
صاحب حريقة المقي • لو خلف لا يخرج امرأته الا باذنه فاذا لها من  
فخرجت ثوب جرح من اخرى بغير اذنه حث ولا بد من الاذن في كل خروج لان  
المستثنى خروج مفزوع بالاذن وما وراءه داخل في الخطر العام وتوكل الاذن  
مرة يصدق ديانته لا قضاء لان محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر • ولو خلف لا  
يضر بعبده او لا يضر شاته فامر غيره ففعل بحيث في منبه لان المالك لا  
ضرب عبده وذبح شاته فيملك توليته غيره ثم منعته رجعة الى الامر  
هو مباشر لا حقوق له ترجع الى المأمور ولو قال عني ان لا اتي ذلك في  
دين في القضاء خلاف ما تقدم من الطلاق وغيره • وجبه الفرق ان  
الطلاق ليس الا نكاح بغير كلام ينفى الى وقوع الطلاق عليها والامر بذلك  
النكاح به واللفظ يتبينهما فاذا نوى النكاح به فقد نوى الحضور في الغا  
فيدين ديانته لا قضاء اما الضرب والذبح ففعل حتى يعرف بانهم والنسبة  
الى الامر بالنسب مجاز فاذا نوى الفعل فقد نوى الحقيقة فيصدق ديانته  
وقضاء • واذا قالت المرأة لزوجها تزوجت علي فقال كل مرة الى طلاقا  
طلقت هذه التي خففت في المقضا وعن ابي يوسف انها لا تطلق لانه لخرجه  
جوابا فينطبق عليه ولا نعرضه ارضا وها وهو بطلان وغيرهما فيقيد به  
وجه الظاهر عموم الكلام وقد زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون  
عرضه انما شهدا حين اعترضت عليه فيما احله الشرع ومع الرد لا يصلح  
مقيدا ولو نوى غيرها يصدق ديانته لا قضاء لانه تخصيص العام ههنا  
المسائل مبني على معرفة كل لفظ وكذا النقص يقال فلان نقص نيته كذا اتي  
انها ولو نقص بعض الحائط وهذا بعضه وقال عني ببعثه يصدق  
بينه وبين الله تعالى لانه نوى تخصيص المومر وان محتمل ولا يصدق القاض  
لان عدول عن الظاهر وان قال الخائف فيما لا يرجع حقوقه الى الفاعل بل  
الى الامر كالنكاح والطلاق والعقاق نوي ان الى ذلك بنفسه يدين فيما  
بينه وبين الله تعالى ولا يدين في المقضا لان هذه الافعال جعلت مضارة  
الى الامر لرجوع حقوقها اليه لا الى الفاعل وقد نوى خلاف ذلك الظاهر فلا  
يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى المحتمل وان

كان خلاف الظاهر • ولو قال فيما لا حقوق له من الضرب والذبح عني ان لا اتي ذلك  
بنفسه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء ايضا لان الضرب والذبح  
من الافعال الحقيقية وانه تحقيقه وجد من المباشر وليس يتصرف  
حكمي بغير وقوعه حكما بغير المباشر فكانت العبرة فيه للمباشرة فاذا نوى  
به ان يني نفسه فقد نوى الحقيقة فيصدق قضاء • وديانته • بدائع  
ولو قال الخائف في حكمي نوي ان لا افعل ذلك بنفسه يصدق ديانته لانه  
نوى محتمل كلامه لا قضاء لان النسبة الى الامر باعتبار التسبب مجاز  
شمسي • حكاه بوطي أمته فقالت وطنتي وانكر الموق الموق قوله  
ولو قال اكر من ياي بستر توفروكم ان نوى القربان يصدق ويحتمل ايضا  
بدخوله في فراشه • ولو قال لامرأة كرسيم من برداشته بته طلاق هسبم  
فكانت هسبي ثم ظهر انها رفعت ان اراد الاتباع يقع وان اراد تخويلها كمن  
لا يقع والقول قوله • رجل اتى على امرأة لا خلفه الفاضل له وعليك كذا  
بعد ما انكر خلف وأشار باصبعه في كفه الى رجل اخر ليراه عليه خوصد  
ديانته لا قضاء عن ابن هيم الخبي قال اليمى على نية المستطاف ان كان مطلقا وان  
كان الخائف مطلقا فعلى نيته قال الكرخي هذا قول اصحابنا • خزانة  
وصديق من يتوب بك الضرب لا يلى • كذا العقير يروى والديانة اشهر •  
اعلانه ذكر في هذا البيت مسألة مهمة تتعلق بالمسائل المتقدمة هي ان هذه  
المتقدمة حسية وغير حسية اما الحسية فكما الضرب والقتل والذبح والبناء  
والهدم والحياطة واما غير الحسية فكما الصلح والنكاح والعقاق وما اشبه  
ذلك ففي الحسية لو قال الخائف نوي ان لا اتي ذلك بنفسه يصدق مطلقا  
وديانته لا خلاف في ذلك بين اصحابنا واليه اشار بقوله من يتوب كالضرب  
يعني الحسية لا يلى ان لا يتوب ذلك وفي شرح الجامع الصغير لقاصي ان يدين  
في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى في قول ابي يوسف ومحمد ثم قال ذكر في  
هذه المسئلة قولهما وكره يكره قول ابي حنيفة رحمه الله لانه لم يحضره  
وقد قد مناعن القينة فيما رقبته رقم المحيط في مسألة الضرب اذا كانت  
اوقاضا ان نوى لضرب يدين دين ديانته والله علم واما غير الحسية فبيها  
روايات انها مثل الحسية واليه اشار بقوله كذا العقير والرواية الاخرى

في الظاهر

في حكمة في الامور



انه يصدق ديانته لا قضاء وهو المشهور واليه الاشارة بقوله والرباية شهر  
قال وهذا ما اشار اليه في الكافي وكذا نقله في الفقيه عن الجعفي قال واذا نوى  
التكلم بنفسه في الطلاق والحوالة صدق ديانته لا قضاء وفي وسط المحيط  
ان قول فيما يتعلق بحقوقه بالعاقدين نويت ان لا افعل ذلك بنفسى يصدق  
ديانة وقضاء وان قال ذلك فيما يتعلق بحقوقه بالامرفان كان فعلا حسيما  
من غير ان يغير امره كالزبح والضرب يصدق في القضاء لان الامر بالفعل الشرعي  
مثل التكلم في ضمير وزنه فاعلا لانه لا يوجد شرعا الا بالامر فاذا نوى التباشرة  
بنفسه فقد نوى المحصور من العموم وذلك خلاف الظاهر فاما الفعل الحسي  
يوجد بالتباشرة حقيقة لا بالامر فاذا التواشروا بكن فاعلا فقد نوى حقيقة  
كلامه وصدق نيته والله اعلم فقد اكله في الكافي للشيخ السماع المتروك الاجنبى  
وهو المراءى بالغير اى غير من تقدم من الولد والزوجة والعبد اى لو خلف لا  
يضر اجنبيا فلو فعل بنفسه او بامر غيره له خت ولو امر غيره ففعل لا  
في غير السلطان والقاضي فلو قال احد هما اردت الضرب بنفسى صدق ديانته  
وقضاء • شرح المنظومة الوهبانية لابن النخبة • ولو قال وتبه  
والرحمن يكون يمين الا ان اذكار الاول وروى الحسن عن ابي حنيفة يكون  
يمينا واحدا ولو قال والله والله فهو يمينان ولو قال والله والله فيمين واحدة  
استحسانا ولو قال والله لا اكلم فيمينان وروى الحسن ان نوى الخمر عن الاول  
صدق ديانته • وشرط البرى لا يخرج الاباذنه لكل خروج اذن لا فى الا اذن  
ولو قال لردت الا اذن كل من صدق ديانته وقضاء لان ذلك لا يصدق عليه  
وعتق بكل مملوك لحرقات اولاده ومدبروه وعبيده لان مملوكه رقيقه  
وفي المبسوط لو قال نويت السود دون البيض وبالعكس لا يصدق اصلا لان نوى  
التخصيص بوصف ليس في اللفظ ولا في العموم لا لفظه فلا يعمل فيه نية التخصيص  
ولو قال نويت النساء دون الرجال لا يصدق لان المملوك حقيقة في الذكور دون  
الاناث الا انه يتناول الاناث عند اختلافهم بالذكور بطريق العادة وقال  
نويت غير المدبر لصدق قضاء ويصدق ديانته في رواية وفي رواية لا  
يصدق • ثم في شرح مختصر الوقاية • خلف لا يلبسه هذا الثوب وهو  
لا يلبسه ونزع الثوب فانه لا يخلت ولو نوى ابتداء اللبس فلا يصدق لانه نوى

محملة

محملة كلامه فلا يخلت وخت في ليا تين مكة اى لو خلف ليا تين مكة فلم ياتها  
حتى ماتت خت في اخر جزء من اجزاء حياته لان البر قبل ذلك عرجى والياس  
حينئذ يحصل وخت في ليا تينه عدا ان استطاع ان يريته عدا بلا  
ما مع يعتبر ما يقع من سلطان او دين نية الحقيقة اى قال اردت  
الا استطاعة الحقيقة المقارنة للفعل كاتقرب في الكتب لكلامه صدق  
ديانة لا قضاء لانها تطلق في العرف على سلامة الاسباب والالات والمعنى  
الاخر خلاف الظاهر قال ان اكلنا وشربنا او لبست ولم يذكر مفعولا ونوى  
ما كولا او مشربا او ملبوسا معينا لا يصدق لان المعنى ماهية هذه  
الافعال ولا دلالة لها على المفعول الا قرضا وقد تقرر ان مقتضى لا عموله  
وعندنا يصح نية التخصيص فضلا اى لا قضاء ولا ديانة ولو ضم طعاما  
او شرابا او ثوبا دين صدق ديانة لا قضاء ولان اللفظ حينئذ يعبر  
التخصيص لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء • درر •  
من خلف لا يدخل بيتا يخلت بدخول صفة الا ان الثوب دون الصفات فيدين  
فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء ذكره في المبسوط وخت في  
ليا تينه عدا ان استطاع ان يريته بلا ما مع كمرض و سلطان يعنى ان يلقى  
ان استطاع محمول على استطاعة الصحة دون القدرة ان لم توجد منه النية وان  
وجد فعلى ما ذكر بقوله ودين نية الحقيقة يعنى ان نوى استطاعة القضاء  
فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى حقيقة كلامه هذا متفق عليه ترقيل  
يتم قضاء ايضا وقيل لا يتم والمص تركة لمكان الاختلاف والمفهوم انما  
يعتبر ان المرئ يظهر وجه التخصيص وشرط البرى لا يخرج الاباذنه لكل  
خروج اذن لان المستثنى خروج مقرون بالاذن وما وزاء ذلك داخل  
في الخطر العام ولو نوى لاذن من يصدق ديانته لانه محتمل كلامه لا قضاء  
لانه خلاف الظاهر وفي حلف النكاح والطلاق بمال وبغير مال والحلم  
والعتاق والكفارة والصلى عن دماء العز والحيبة والصدقة والاقرض  
والاستقراض والانداع والاستيداع والاعارة والاستعارة والذبح وضرب  
والقضاء والاقتضا اى قضاء الدين واقتضاؤه والبناء والحيطة والكسوة  
والحمل لان الركيل في هذه الامور سفير ومعبود ولهذا لا يضيفها الى نفسه

لا ان الشكر في غير الشرط يعنى في جميع نية التخصيص  
ولا يصدق قضاء لانه نوى خلاف الظاهر  
وهو العموم ونحوه تحصيل عليه



لا يبين في الحدود سواء كان خالص حق الله تعالى  
كحد الزنا والسرقة وحد النجس او ديار بين حق الله  
وبين حق العبد كحد القذف حتى لو انكر القاذف  
لا يكلف اذا المذهب فيه حق الله تعالى عندنا  
فالحق بخالص حق الله تعالى واسباب كلف لا محل  
المال اذا اراد المالك اخذ المال لا القطع  
فيقال لرجوع ذكر السرقة اذن واقع  
تناول مالك فيكون ذلك عليه من اوصاف

بأن لا امر وحقوق ترجع الى الأمر الله ولو قال نوبت أن لا افعل نفسي بضد  
في الذبح والضرب ديانة وقضاء وفي الباقي ديانة لا قضاء الاصلاح والانصاح  
**كتاب الحدود**  
يتبع للقاضي ان يسأل الشهود عن الزنا وعن ماهية الزنا كفيته ووقته ومكانه  
وبالبيع في ذلك أقصى المناقعة وكذلك اذا اقر بالزنا فاذا اوصف الزنا بقوله  
تزوجتها او وطئتها بشبهة ثم ينظر في عقله فان كان صحيح العقل ليس له عن  
الاخصان فاذا اقر يقبل قوله ويقوم الحد عليه لو انكر القاذف وحرره نفسه  
وقال انا عبيد وعلى حد العبيد كان القول قوله **قاضي بخار** ولو قال  
يا زاني او زنات بالهزج **ولو قال عنيبت** بالصعود الى الجبل لا يصدر ولا  
العوام لا تفرق بين المهور والمليين وكذلك من اعزب من يهمل المليون فيبقى مجرد  
فلا يعتبر ولو قال زنا في الجناحد ولو قال عنيبت صعد الجبل لا يصدر في  
قولهما وعند محمد يصدر **وجبه** قوله ان الزنا الذي هو فاحشة ملبس بها  
زنى زنى زناه والزنا الذي هو صعود مهور يقال زناه زناه زناه ولو ادعى  
المشهود عليه ان اخذ الشهود الاربعة عبيد فالقول قوله حتى يقيم البينة انه  
لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال قال الناس اخر الى اربع الشهادة والقضا  
والعقل والحدود والمعنى فيه ما ذكرنا في غير موضع ولو قذف رجلا ففعل  
يا بن الزانية ثم ادعى القاذف ان امر المقدوف فامه او نصرانية والمقدوف  
هي حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى المقدوف اقامة البينة على الحرية  
والاسلام وكذلك لو قذف انسانا في نفسه ثم ادعى القاذف ان المقدوف عبيد  
فالقول قول القاذف وكذلك لو قال القاذف انا عبيد وعلى حد العبيد وقال  
المقدوف فافعل فالقول قول القاذف لان الظاهر وان كان هو الحرية والاسلام  
لان دار الاسلام دار الاخرى اركانها الظاهر لا يصلح للزنا على الغير فلا بد  
الا تيان بالبينة **كتاب** يقبل قول المترجم في الحد وكنهه فان قيل  
يجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة العجمي والحدود لا تثبت  
الاثرى فما لا تثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي  
**اجب** بان كلام المترجم ليس ببديل عن كلام العجمي لكن انفاضي لا يعرّف لسانه  
ولا يقف عليه وهذا المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارة كعبارة ذلك الرجل

وجوب

لا بطريق البديل بل بطريق الاصلالة لانه يصار الى المترجم عند الترجع عن  
كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار كذا في شرح الارسل  
الشهيد من الثامن والثلاثين **اشباه ونظائر في الحدود**  
**كتاب الشريعة**  
من رأى رجلا يريد ان يزني بامرأته او جاريتها او مع محرم له وهو كمن  
لها فله قتله ولو كانا طامعا وعين قتل الرجل والمرأة جميعا وكلام في  
والكلام في ثباته اذا انكر ورشته ففيه وجوب اصحها انه اذا كان المقتل  
في فراش واحد او في منزل واحد او في بيت واحد فالبين على القاتل  
ان صدر القتل من بعد منه ذلك وهما متهمان فالقول قول القاتل  
يمينه وقيل يكلف بانه خمس مرات كما لو قال ذلك في حياته مع ذلك  
قتل الرجل والا واما مع كمال القاتل التجارة مع قطاع الطريق لم يظن بهم  
غير اليمين ولو قتل رجل منهم في المقاتلة حلف بالله ما قتلناه الا في  
المقاتلة على ما مر انفا اذا انكر وارث القاطع قتله في قطع الطريق  
**جاء مع الفتاوى** يستط القطع بدعوى كون المروق ملكه وان  
لم يثبت وهو الحق الظريف وكذا ان ادعى ان الموطون زوجته ولم يعلم ذلك  
**اشباه** وفي شرح الطحاوي ولا ضمان على العبد في الحال ولا بعد الاعتراف  
وقال محمد رحمه الله لا يبيع اقراره في حق المال ولا في حق القطع وفي شرح  
الطحاوي والمال للمولى ويضمن مثله بعد العتق وذكر هذه المسئلة في  
المنتقى وقال كان ابو حنيفة رحمه الله اولا ينفق لصديق العبد على المتاع  
فأرداه ولا اصدقه على القطع فلا اقطع ثم قال اصدقه على القطع واطعه  
ولا اصدقه على المتاع القطع فاقطع واراد المتاع **كتاب** تارة خائنه  
ابن سماعة عن ابي يوسف اذا قال سرق هذا الطيلسان الذي في يدي  
الرجل من فلان ودفعته الي هذا او قال وهبته من هذا او قال غصبت  
مكان سرقته فاني اصدقه على نفسه واقطعه ولا اصدقه على الذي  
الطيلسان في يدي **كتاب** تارة خائنه وفي الفتاوى وسئل ابو القاسم  
عن سارق استهلك المروق بعد ما قطع يده قال لا اضمنه استهلكه  
بعد القطع او قبله قال اصلح المال لم تستهلكه وهو عندك قائم وقال

اقول في هذه المسئلة نوع القول لقوله  
في سقوط القطع وكذا في دعوى التعيب

انما اوردته ثم قال اصدقته على المتاع وعلى



افول اسلامه بتبعية الدار كافي الهداية  
مطبعة



انفاض الملقط ان ينفق عليه منه وقيل بنفقة بغير امره ايضا ويصدق في  
 نفقة مثله • **تكاثر خانيته** • الملقط حر ونفقته من بيت المال فان  
 التقطه رجل لم يكن لغير ان يأخذ من يد لانه اختص به يد بالسبق فان  
 ادعى مدعي انه ابنه فالقول قوله لان الظاهر هو الصدق واذا بلغ الملقط  
 وصداق الملقط فيما ادعى من الانفاق عليه رجع بذلك وان كذبه كان  
 القول قول الملقط وعلى الملقط البينة • **تكاثر خانيته** نقلها ابن المود  
 وان ادعى الملقط انه عبد ان لم يقربا به ليقط فالقول قوله وان اقر بانه  
 ليقط لا يصدق في دعواه الابنية • **من التوادد** كذا في مجموعة ابن المود  
 فان التقطه رجل لم يكن لغير ان يأخذ منه لانه ثبت حق الملقط بالسبق  
 يد فان ادعى مدعي انه ابنه فالقول قوله معناه ان المديع الملقط نفسه  
 وهذا استحسان والقياس ان لا يقبل قوله • **مسألة** • في الخلاصة  
 فان اقر صاحب البينة ليقط فادعى انه عبد لا يقبل وان لم يقربا به ليقط ولكن  
 ادعى انه عبد فالقول قوله واذا اقر لعبد وادعى انه حر الاصيل وانكر المولى  
 فالقول قول المولى الا اذا اقام لعبد بينة على دعواه فحينئذ يقضى بحريته  
 ولو قال انا عبد فلان ولست بعبد لك فانه لا تصح دعواه • ولو قال كنت عبد  
 فلان فاعتقني وانكر ذلك الجواب في قول وخيفة ومحمد ولا تصح دعواه  
 ايضا وروى عن ابو يوسف انه قال القول قول العبد ويحكم بحريته • **تكاثر خانيته**  
**كتاب النقطة**  
 لو هلك فجاء صاحبها وصدقه في الاخذ له لا يجب عليه الضمان بالاجماع وان  
 لم يشهد لا وجهه الامانة قد ثبتت بتصديقه وان كذبه في ذلك فكذا عند  
 ابو يوسف ومحمد اشهدوا ولم يشهدوا يكون القول قول الملقط مع يمينه • **واما**  
**عندنا وخيفة** فان شهد الاضمان عليه لانه بالاشهاد طهران الاخذ كان  
 لصاحبها وطهران يدك بامانة وان لم يشهد بحجبه عليه الضمان • ولو اقر  
 الملقط انه اخذها لنفسه بحجبه عليه الضمان بالاجماع لانه اقرب الغصب  
 مضمون على الغاصب وجبة فوهما ان الظاهر انه اخذ لنفسه لا لغيره  
 انما مكنته من الاخذ هذه الجهة فكان قد اذنه على الاخذ لئلا يعلل انه اخذ  
 المشروع وكان الظاهر شاهدا له فكان القول قوله ولكن مع الخيف لان القول

قول الامين مع اليمين هذا اذا كان اخذها لصاحبها ثم ردها الى مكانها فصدا  
 وصدقه صاحبها فيه او كذبه لكن الملقط كان شهيدا على ذلك فان لم يشهد  
 عليه الضمان عندنا وخيفة وعندهما لا يجب اشهدوا ولم يشهدوا يكون القول  
 قوله مع يمينه انه اخذها لصاحبها على ما ذكرنا ثم تفسير الاشهاد على النقطة  
 ان يقول الملقط سمع من الناس التقطت لقطة فاعلم الناس ان شهدا وروى  
 على فاذا قال ذلك خرجا صاحبها فقال الملقط قد هلك كان القول قوله  
 ولا ضمان عليه بالاجماع • **مسألة** • ادعى انه اخذها لغيره ها على  
 وقال المالك اخذها لنفسه وعند ابو يوسف القول قول الملقط مع يمينه وعند  
 ابو خيفة ومحمد القول قول صاحب النقطة وفي التنابيع ذكر في بعض الكتب قول  
 مع ابو خيفة والاصح انه مع ابو يوسف • **تكاثر خانيته** • الملقط لو  
 انفق على النقطة باسم القاضى فقال انفق كذا وكذا وذلك نفقة مثلها وكذبه  
 رب الدابة ومحمد الانفاق عليها صدق مع يمينه على العلم ان الولد يدعى عليه  
 وهو ينكر • **جامع الفصول** • رجل سلب ابنته فاحذها غيره وضلها  
 قال الساطفي رحمه الله ان كان المالك قال عند التسليم جعلتها من اخذها لم يكن  
 لصاحبها ان يخذها لانه اباح التملك وان لم يكن قال ذلك كاذبا ان يشتردها  
 لانه لو سوح المالك وكذا الرجل اذا ارسل صبيده فهو بمنزلة التي سبها وان اختلف  
 والصاحب فقال لا اخذ لصاحبها فقلت عند التسليم هي من اخذها وانكرها  
 ذلك كان القول قول صاحبها مع اليمين لانه ينكر اباحة التملك • **قاضي خان**  
 ولو اشترى دارا فوجد في بعض الجدران را هم قال ابو بكر انها كالنقطة اذا ارعها  
 البائع قال الفقيه اذا ارعها ثم ردها عليه وان قال البائع انها ليست لي  
 فهي كالنقطة • **تكاثر خانيته** • بلغت النقطة في يد ان اقر انه اخذها لنفسه  
 يضمن وان اخذها لغيره واشهدوا ولم يشهدوا وصدقه المالك فيه لا يضمن ان  
 كذبه فالقول لصاحب النقطة عندها • **مسألة** • اخذ لقطة ولم يشهد  
 يسمع بانه عرفها وقال مالكا اخذها لنفسه صم عندهما لا عند ابو  
 ان صدقه مالكا انها لقطة او الظاهر ان العاقل لا يعصى ولهما ان الملقط اقر  
 بسبب الغماز وهو الاخذ وادعى ما يبريه وهو الاخذ للرد فعليه البينة وهذا  
 كان متمكنا من الاشهاد اما اذا لم يكن متمكنا العدم من يشهد او خوفه من اخذها

من النقطة

على او يقول عنه شيء من رايه في ان يشهد او لا



فأبى وقال له مع يمينه وفاقاً • **ج** كأمع الفصولين • أن أخذها ليرد  
على المالك وأشهد على ذلك شاهدين أو لم يشهد بكن صدقه أنه أخذها  
ليردها على المالك لا يضمن • وأن كذبه المالك فالقول قول صاحبهما عند  
وعند أبي يوسف القول قول الملتقط • إذا رفع اللقطة ليردها ليرضمن  
**خ** لاصلة وكذا في التاتارخانية • القول قول الملتقط إذا رفع اللقطة  
ليردها إلى مكانها ثم وضعها في مكان الذي أخذها منه إن هككت أو  
استهلكها غيره لم يضمن • **م** مع الحكم • قال الأخذ أخذته  
للمالك وكذبه المالك يضمن عند أبي خنيفة ومحمد رحمهما الله وقال  
أبي يوسف لا يضمن والقول قوله • **هـ** دأيه • إذا قال الرجل وجد  
لقطة وضاعفت في يدي وقد كنت أخذتها لاردها على المالك أو شهدت  
بذلك كأن الأمر كما قال من الأخذ ليرد على المالك والأشهاد بذلك إلا أن  
صاحبها يقول ما كانت لقطة وإنما وضعتها بنفسى لأرجع وأخذ فان  
كان في موضع ليس بقربه أحد وكان في طريق فالقول للملتقط إذا حلف أنها  
ضاعت عنده وأن كان يدي ما قصتها يضمن الملتقط وإن قال صاحبها  
أخذتها من منزلي وقال الملتقط من الطريق يضمن • وإن وجدها في دار قوم  
الح يضمن إذا قال صاحبها كذا • **س** كاتارخانية • وإن اختلفا بان قال  
أبى أخذتها لك ضمن عند أبي خنيفة ومحمد لا عند أبي يوسف القول  
في أنه أخذ للرد • **د** رررر • **ك** كتاب الأبق •  
قال عبدك عند فلان قبضه مني لا يجوز لأن العبد أبق في حق المتعاقدين  
وفي التنية عن أبي خنيفة إذا باع الأبق والمشتري يعلم مكانه جاز فان قال  
المشتري بعثني ولم أعلم مكانه وقال البائع علمت فالقول للبائع هو الصحيح  
**ج** كأمع الفتاوى • وفي المشتري رواية الحسن عن أبي خنيفة رحمه  
الله أنه إذا باع الأبق لمشتري يعرف مكانه جاز فان باعه وقبضه ثم اختلفا  
فقال لم أعلم مكانه حين بعثني وقال البائع لا أعلم علمت فالقول قول البائع  
وهو الصحيح وإن باعه ولم يعلم أحد مكانه لم يجز • **س** كاتارخانية  
ويصدق من باع العبد أنه لم يكن أبقا حين باعه ويئنه المولى أو لم  
عنه • **س** كاتارخانية • كثير ليكي الوقت وبازار دست

لما في التاتارخانية  
يعلم

كرعز

كرعز كيون جين مي كويد كه اين كترك كفت كه من از ارم رها كر وش نوت  
اشهد عند الأخذ أنه أخذها لما لكرها صدق مع يمينه ولو لم يشهد ضمن مأت  
أخذ أو أتق منه فلو أشهد جين الأخذ أنه أخذ ليرده يبرأ ولا يجز تكرار  
الأشهاد ويكفي مرة بحيث لا يقدر على كتمه إذا سئل وكذا اللقطة ولو لم  
الأشهاد مع أمكانه ضمن عند أبي يوسف ولو أنكر المولى بآفة  
صدقه مع يمينه وضمن الأخذ لجماعاً أن ظهر من الأخذ سبب الضمان وهو  
الأخذ بلا إذن مالك • **ج** كأمع الفصولين • قال شمس الأئمة  
الحلواني إذا جاء إلى القاضي وقال هذا عبد أتق أخذه بعقل بصدق القضاة  
من غير يئنه فقد اختلف المشايخ ثم إذا صدقه بيمينه وأخذ حنيفة في  
الخير إلى أن يجز طالبه ويكون هذا الجنس بطريق التعريف تاتارخانية  
وكذلك إذا قال وقت الأخذ هذا أتق وقد أخذته فمن وحله طالبا  
على فهذا شهادة فلا ضمان عليه • **س** كاتارخانية • قال شمس الأئمة  
الحلواني هذا إذا علم كونه أبقاً وأن أنكر المولى أن يكون عبده أبقاً فالقول قوله  
والأخذ ضماناً لجماعاً • **س** كاتارخانية • وإن أمسكه فجاء إنسان  
وآدعى أنه عبده فإن أقام البيئنة دفعه إليه وأخذ منه كفيلاً إن شاء  
بحوزان بجي أخيراً عليه ويقم البيئنة فله أن يستوثق بكفيل وأن لم يكن له  
بيئنة ولكن أقر العبد بذلك دفعه إليه أيضاً لأنه ادعى شيئاً لا ينافيه  
أحد فيكون ويأخذ منه كفيلاً إن شاء لما قلنا • **س** كاتارخانية • إذا أنكر  
المولى أن يكون عبده أبقاً فلا جعل للرد إلا أن يشهد لشهود أنه أتق من  
أو على أقر المولى بآفة • وإذا أبق العبد وذهبت مال المولى فجاء رجل به  
وقال لم أجد معه شيئاً فالقول قوله ولا شيء عليه ولا يكون وصول يره  
إلى العبد دليل على وصول يره إلى المال ما لم يعلم كون المال في يد العبد جين  
أخذ العبد فالقول يدي ذلك وهو ينكر فيكون القول قوله • **س** كاتارخانية  
إذا أنكر المولى وقال أن عبدي لم يكن أبقاً فالقول قوله ولا جعل عليه • **خ** رانه  
نفت له ابن المريد • أما الأخذ لأبق فعلى ثلثة أوجه أحدها  
أخذ أوصل من تركه ثانيها أن يشهد عند الأخذ أنه إنما أخذ ليرده إلى  
صاحبه فإن لم يشهد ثم هلك في يده أو هرب ضمن في قول الأئمة ومحمد ولا



ضمان عليه في قول الثاني واي عبد الله والقوله مع يمينه • شرح  
المنطومة الوهبانية لابن الشيخه • واذا اخذ عبد وجاء به الى مولاه  
فقال هذا عبد اتق فقد وجب له الجعل عليك وقال المولى بل هو الضال او  
قال ما ارسلته في حاجة لي فالقول قول المولى لان الراد يدعي لنفسه  
الجعل والمولى منكر لذلك ولانه يدعي ان ملكه تعيبا لا باق والمولى منكر  
لذلك فالقول قوله مع يمينه • وان لم يكن لمدعي العبد الا ان يمينه واقف  
العبد انه عبد فانه يدفعه اليه ويأخذ منه كفيلا اما الرفع اليه فلان  
العبد في بدنيته وقد اقر بان مملوك له ولو ادعى انه حر كان قوله مقبولا  
فكر ذلك اذا اقر انه مملوك له يصح اقراره في حقه ولانه لا منازع لهما فيما  
قالا وخبر الخبر محمول على الصدق ما لم يعارضه مثله ولكن يأخذ منه كفيلا  
لان الرفع اليه بما ليس بحجة على القاضى فلا يلزمه ذلك بدون الكفيل فا  
انكر المولى نعمته اتق فالقول قوله لان السبيل موجب للضمان قد ظهر من  
الاخذ وهو اخذ مال الغير بغير اذنه فهو يدعي ما يستطعه وهو الاذن شرعا كمو  
العبد اتقا ولو ادعى الاذن من المالك له في اخذ وانكر المالك كان القول قوله  
فكر ذلك ههنا وعلى هذا لو رده فانكر المولى ان يكون عبدا اتقا فلا جعل له  
ان يشهد الشهود بانه اتق من مولا او من مولا اقر باياه فيخ الثابت باليمين  
معاينة فيجبه الجعل • حريقة المقي • قال المولى عندى لم يكن  
اتقا فالقول له ولا جعل عليه الا اذا شهدوا انه اتق او قول المولى حقيقه  
**كتاب المفقود**

باب

بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب منع النفقة كالنشوز وغير  
ويأخذ منها كفيلا لانها لو طهرت على مال الزوج بشئ من جنس النفقة كان  
لها ان تأخذ ذلك بغير وجه وانكره الزوج فكان امر القاضى عانة لها  
استيفاء الحق ولم يكن قضاء الا انه يأخذ منها كفيلا ويحلفها نظير القاضى  
وان كان القاضى لم يعذر بها كالحاقها وليس للغائب مال حاضر فقامت البيعة  
على النكاح لا يقبل القاضى يمينها قال الحاكم الشهيد وهذا قول ابو يوسف  
الاخير وهو قول محمد وقال شمس الائمة الشرحى لا يقبل بينه من  
عندنا وانما تقبل عند فراقه وسر قابو يوسف فيما اذا كان للقاضى  
مال حاضر ويمنه اذا لم يكن ان كان له مال حاضر يقبل القاضى يمينها وان لم يكن  
لا يقبل وقال شمس الائمة الحوافى قال مشايخنا رحمهم الله نظر ان بينه المرأة  
لا تقبل على النكاح عند اصحابنا اذا لم يكن له مال حاضر وتقبل عند فروا اما  
عمر فاقول ابو يوسف في هذه المسئلة كما هو قول من فراقه فترتقب البيعة المرأة  
على قول ابو يوسف في فرض النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في قبول  
البيعة على هذا الوجه ضرورة الغائب فان الغائب اذا حضر ولو اقر بالنكاح كان لها  
ان تأخذ النفقة المفروضة وانكر الزوج النكاح كان القول قوله وعليها اعاد  
البيعة على النكاح ويجوز ان يقبل بينة النكاح في حكمه وحكمه والمفقود في جميع  
ذكرنا بمنزلة غائب آخر ولا يباع على الغائب عروضة في النفقة • قاضيان في كتاب  
**كتاب الشركة**  
اذا اشترك شركاء عتاقا باموالهما واشترى خدما متاعا فقال الشريك الآخر  
هو من شركتنا وقال المشتري هو من خاصة اشتريته لنفسى مما قبل الشركة  
كان القول قول المشتري لان من فعله بنفسه فيما اشترى فيكون القول قوله مع  
يمينه بالله ما هو من شركتنا • ولو امر احد المتعاضدين خدما بغير اذن  
لشركته وسمى جنس العبد والتمن فاشترى به وقد فرق المتعاضدان عن الشركة  
فقال الامر اشترى به بعد التفريق وهو من خاصة وقال الآخر اشترى به قبل التفريق  
فهو بيننا كان القول قول الامر مع يمينه والبيعة بينة الآخر ان اقام البيعة  
ولا تقبل فيه شهادة الوكيلين لانهما يشهدان على فعل انفسهما فان الشركاء  
لا ندري متى اشترى به فهو الامر وان قال الامر اشترى به قبل التفريق وقال الآخر

باب اتفاق

كن تظن



اشترى به بعد الفرقه كان القول قول الذي لم يامر والبينة بينه الآخر ولو كان  
هذا في شركة العتار فهو كذلك • **قاضي خان** • **سئل** عن الشريك  
اذ خلط مال الشركة بمال آخر بغير اذن شريكه او المضارب بغير اذن شريكه  
وهلك المال هل يضمنه **اجاب** الشريك او رب المال اذا قال الشريك  
اعمل فيه بربك فخلط مال الشركة او المضاربة بماله او بمال غيره لا يكون  
مستعدا واذا هلك لم يضمن وان لم يقل له ذلك يكون مستعدا بالخلط  
مطلقا هلك ام لا واذا اختلفا في الاذن فالقول قول المالك الا ان يقيم الآخر  
بينة على الاذن • **قاضي الهادي** • **سئل** عن شتان بين  
جماعة مشاعا وضع احد الشركاء يد على بعض الثمرة فخذها مدعيها انه  
القدر الذي يخصه او دونه فهل يحتج به **اجاب** القول قوله في  
مقدار ما وضع يده عليه مع يمينه الا ان تقوم بينة عليه باكثر من ذلك  
وامنع يد غيره مشتركينهم فيتحاصصون ثم يقسم الباقي بينهم على قدر حصصهم  
او يحيزون فقله • **قاضي الهادي** • **سئل** عن رجل اذن لشريكه  
واجنبي في صرف على عماره فخل القول قولهما وهل لهما الرجوع **اجاب**  
القول قولهما في الصرف مع يمينهما ان وافق الظاهر والشريك يرجع بما  
صرف والاجنبي لا يرجع الا اذا قال له اصرف على او اصرف لرجع على صاحبه  
**قاضي الهادي** • **سئل** اذا ادعى احد الشريكين على الآخر اذرب  
على الغامل في المضاربة خيانة وطلب من الحاكم بینه انه ما خانه في شيء  
وان اذاه الا مانه هل يلزم **اجاب** اذا ادعى عليه خيانة في فرد  
معلوم واذا كلف عليه فان خلف برئ وان نكل ثبت ما ادعى وان لم يبين  
مقدار فكذا الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يبين مقدار ما خان فيه  
والقول في مقدار المضمون مع يمينه لان نكوله كالاقرار بشئ مجهول والبيان  
في مقدار المضمون مع يمينه الا ان يقيم خصمه بینه على اكثره **قاضي الهادي**  
**سئل** عن شريك طلب من شريكه او من الغامل في مال المضاربة حسابا  
بأعه وصرفه فقال لا اعلم حسابا وانما بقى واصرفته ونفى هذا القدر هل  
يلزم ان يعمل بحاسبة **اجاب** القول قول الشريك والمضارب في مقدار  
الرجوع والخس ان مع يمينه ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في

والرد الى الشركة والاقرار • **قاضي الهادي** • قال محمد في الاصل ادعى رجل  
على رجل انه شاركه شركة مفاوضة والمال في يد الجاحد فالقول قول الجاحد  
مع يمينه وعلى المدعي البينة • **سأنا رباحية** • وفي المنتقى في قصارين  
شريكين طلب رجل ثوبا في ايديهما انه له دفعه ليعمل به باخر فافراخا ههما  
ومحمد الآخر وقال هو لي فالمقر منهما يصدق في ذلك ويأخذ الآخر استقصانا  
والقياس ان لا يصدق على شريكه وروى عن محمد انه اخذ بالقياس وقال  
ينفذ اقراره بالنصف الذي في يده خاصة وكذلك ان كان في الثوب خرفا  
افراخهما ان من الذوق ومحمد الآخر ان يكون الثوب للطالب ولو ان المنكر اقر  
بالثوب والاخر ادعاه بعد انكار الاول كان الاقرار اقرارا الاول والثوب لا  
يصدق الاخر على الثوب ويصدق على نفسه باليمين ولا يرجع على صاحبه  
بشي من ذلك وايهما اقر بثوب مستهلك بفعله الرجل والاخر منكر فاليمينان  
على المقر خاصة وكذلك اذا افراخا هما يد من ثمن صابون وشان مستهلك  
او اخر اجيرا واجرة ثبتت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الا بينة عليه  
المقر خاصة وان كانت الاجارة لم يضمن والبيع لم يثبت له ثمنها نفقة المقر  
على صاحبه الا ان يدعى انه لهما بغير شراء فيكون القول قوله قال ولا يشبه  
الشرا الاجارة • **سأنا رباحية** • وفي التواريخ رجل له داران مشيل سطح  
احدهما على سطح الدار الاخرى فباع الدار التي عليها المشيل من انسان بكل حق  
هو لها ثمن باع الدار الاخرى من اخر فادام المشتري الاول ان يمنع المشتري الثاني  
من مسالة الماء على سطحه قال لا يمنعه الا ان يكون اشتراط عليه وقتما باعه  
ان يرفع من الماء مشيل الماء في الدار التي بعث وفي التجريد في كتاب الدعوى لو  
شهدوا انهم راوه يسيل الماء فليس بشئ ولو شهدوا انه مشيل ماء المطر  
فهو كما المطر ولو شهدوا انه مشيل ماء الغسل والوضوء المطر فهو حائرا  
لم يثبتوا فالقول قول رب الدار وان لم يكن له بينة يستعمل صاحب الدار ونفى  
فيه بالنكول • **خلاصة** • الشركة في الاخطاب فاسدة ولكل منهما  
ما اخطب وان اخذا متفردين وخططا وباعا قسم الثمن على ملكهما وان لم  
يعرف المقدار صدق كل منهما الى النصف وفيما زاد عليه البينة لانها تعتمد  
الوكالة والتوكيل بالاختطاب لا يجمع • **كرارويه** • ولو ادعى المضارب

فبذفع الثوب هو



أو الشريك دفع المال وانكرت المال القبط بخلف المضارب والشريك الذي كان  
المال في يده امانة لان المال في أيديهما امانة والقول قول الأيمن مع اليمين  
سكان الحكم قال ويجوز ان يعقد هاتك واحد منهما ببعض ماله دون  
البعض لأن المساواة في المال ليست بشرط فيه واللفظ لا يقتضيه ولا يقع  
الإنما يتنازلان للمفاوضة يصح به الوجهة التي ذكرناه ويجوز ان يشتركا ومن  
جهة آخر هما دائري ومن الآخر ذراهم وكذا من أحدهما رطل هو بضع ومن الآخر  
سود وقال زفر والشافعي لا يجوز وهذا بناء على اشتراط الخط وعدمه فإن  
عندهما شرط ولا يتحقق ذلك في مختلفي الجنس وسببنا بعد انشاء الله  
قال وما اشترأ كل واحد منهما للشركة طول بتمينه دون الآخر لما يتنازل  
بتعين الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الأصل في الحقوق قال ثم رجع على  
شريكه حصته منه معناه اذا ادا من مال نفسه لأنه وكيل من جهته  
في حصته فاذا انقضى من مال نفسه رجع عليه فان كان لا يعرف ذلك لا يقول  
فعليه الحجة لأنه يدعي وجوب المال في ذمته والآخر ينكر والقول المنكر مع  
يمينه **هـ** **دائية** وأما المفاوضة منها فما لم يحددهما بسبب  
هذه الشركة يكره صلاحه ويطلب به من ثمن صابونا واشتار أولي الجاه  
أو حانوت ويجوز ان يقر أحد الشريكين عليه وعلى شريكه والمقر له ان يطلب به  
أيهما شاء لأن كل واحد منهما كفيل عن صلاحه فيلزم المقر بقراره والشريك  
بكفالة ولو ادعى على أحد منهما ثوب في يدهما فاقبله أحدهما وجوز صلاحه  
يصدق على صلاحه وينفذ قرانه عليه **ك** **دائية** القول قول  
الشريك والمضارب أنه لم يرضح لأن الأصل عدمه وكذا لو قال لم ارضح الا  
كذا لأن الأصل عدم الزائد اختلفت في المال مع المضارب في التقسيد ولا  
قال القول قول المضارب وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف الموضع  
العبد فالقول له **شكاه** ونظائره

**كتاب الوقف**  
ولو ان رجلا جعل أرضا له على الفقراء والمساكين أو على قوم سماهم ثم بعد  
على الفقراء ان الواقف زعمها بعد ما أخرجهما على المتولي وقال زعمتها  
لنفسه وقال أهل الوقف زعمها للوقف كان القول قول الواقف ويكون

المتولي

الزراع له فان سأل أهل الوقف من القاضي ان يخرج الوقف من يده فان القاضي لا  
يخرج ولو كان فعل هذا متولى الوقف فان القاضي يخرج الوقف من يده بذلك  
وعلى الواقف والمتولي في هذا نقصان الوقف وليس عليهما اجر مثل الأرض من أجل  
اقرباؤه في يده انما صدقة موقوفة ولم يرض على ذلك جازا قراة وتقسيم  
وقفا على الفقراء ولو ان هذا المقر بعد الاقرار اقرارا راقف فلا لا يقبل ذلك  
منه ولو قال انما واقفها قبل قوله لانها في يده فيقبل قوله ولو اقر رجل بانه  
في يده انما واقفها على قوم معلومين وسماهم ثم يقر بعد ذلك ان الوقف على  
أوزاد سمعهم ونقص عنهم لا يلتفت الى قوله الآخر ويعمل بقوله الأول ولو  
اقر رجل بانه في يده انما واقف ثم سكت ثم قال انما واقف على فلان وفلان  
وسمى عند معلوم ما في القياس لا يقبل قوله الآخر لأن كلامه الأول صار  
الغلة للفقراء فلا يملك الابطال وفي الاستحسان يقبل قوله لأن في العادة قد  
يقرب بالوقف ثم يبين الموقوف عليه ولو قال على أيتام قراني فذكر ذلك لأن اليتيم  
ينبغي عن الحجة واليتيم صغير أو صغيرة مات أبوه وحياة الأم والجد لا ينزل  
اليتيم اذا كان الأب ميتا واذا ادرك الصغير والصغيرة يزول عنه اليتيم وذلك  
الغلام يكون بالاختلام واذا رآه الجارية بالحض والحبل فان لم يكن شيء  
من ذلك فهو ان يمت خمس عشرة سنة في الغلام والجارية في قول أبي يوسف  
ومحمد رحمهما الله وقال أبو حنيفة رحمه الله في الغلام حتى يحتلم او يبلغ  
تسع عشرة سنة وفي الجارية حتى تحيض او تبلغ عشرة سنة فان احتلم  
الغلام بعد محي الغلة فلا حصصة من هذه الغلة لأنه كان يتيمًا يوم محي الغلة  
فلا يزول استحقاقه بزوال اليتيم كما لا يزول الفقر فان وقعت يمينه وبين  
غيره من المستحقين خصومة في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما  
احتلت قبل محي الغلة فلا حصصة لك وقال هو انما احتلت بعد محي الغلة  
كان القول قوله مع اليمين وكذلك في خيصر الجارية لأن الاستحقاق تعلو  
باليتيم وصفة اليتيم كانت ثابتة له فكان القول قوله في زوال الاستحقاق  
كالمذنون اذا ادعى الأبرار وصلاح الذين ينكر كان القول قول المنكر قاضيان  
وفي التنازل اذا وقف على ثيابي بني فلان فكل من ادرك له آخر له بعد الحرف فان  
اختلفوا فالقول قوله مع يمينه لم يذكر ولو محله **سكاه** تاريخا يمينه



رجل في يده وقف اقر في صحته انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز  
 اقراره وهو وقف ويجب ان يعلم بان قول من في يده ارضي هذه ارض وقف  
 اقرار بالوقف وليس بائداء وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف قوله  
 ارضي هذه صدقة موقوفة ابتداء وقف حتى يراعي فيه شرائط الوقف  
 قال هلال البصري في وقفه لا يجعل المقر هو الواقف لها وغيره وهذا  
 ما ذكره الخصاص في وقفه قال هلال لا ان يشهد ان هذه الارض لهذا  
 المقر حين اقر فجعل المقر هو الواقف وفي الحاشية وقيل شهادة وكان الراي  
 الى القاضي ان شاء تركه في يده وان شاء اخذه من يده وتأويل قبول هذه  
 البيعة لو جاء رجل غير المقر وادعى انه هو الواقف وادان بالخروج من المقر  
 المقر بيعة انه هو الواقف فيدفع خصومة المدعي ويثبت لنفسه والا  
 يبرر عليها الغل ابتداء ولو ان هذا المقر قال بعد الاقرار الواقف فلان لا يبرر  
 ذلك منه ولو قال انا واقفها قبل قوله رجل في يده ارض اقرارها صدقة  
 موقوفة من قبل فلان هذا على وجهين اما ان يكون الاضافة بحرف من حروف  
 عن واما بضميمة الى والد او جني واذ اضافة الى الاجنبى اما ان يسمى ذلك  
 الرجل بعينه او لم يسمى بعينه فاما اذا اضافة اليه بحرف عن بان قال  
 ارض صدقة موقوفة عن والى هذا اقرار بالملك لا يبرر فينظر ان كان  
 على الاب دين او وصية والى سواه فانه يباع من الارض مقدار  
 الدين او الوصية فيقضى الدين وتنقد الوصية من الثلث ثم في الباقي ينظر  
 هل لميت وارث سواه او لم يكن فان لم يكن هذا اقراره ان يولى من من شاء  
 وان ادعى الولاية قبل قوله استحسانا خيالا لا ثم على الصلاح لو اقر بالوقف  
 وسكت عن ذكر الوقف عليه ثم ذكر بعد ذلك ان الوقف عليه فلان وفلان  
 فالتقيا بان لا يقبل قوله الثاني وفي الاستحسان يقبل ولو اقر انها صدقة  
 موقوفة على وجه سماء تربتين بعد ذلك وجهها آخر لم يقبل الثاني قياسا  
 واستحسانا ويكون على ما بين الاء وفي الحاشية لو اقر بارض في يده ان القاضي  
 فلانا ولاه هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في  
 التولية وفي الاستحسان يتلوه القاضي زمانا فان لم يظهر عنده غير ما  
 به جاز اقراره على سبيل ما اقر ولو ان رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة

وكان الباقي من الارض وقفها على الفقراء  
 ثم ينظر الى مدعى الولاية فلا ولا يبرر ولا يقضي

جواز اقراره

على

موقوفة على ولد ونسبه وعقبه ابد ما تسلاوا ومن بعدهم على الفقراء  
 والمساكين وشرط في الوقف ان كل من انتقل من مذهب الى حنيفة الى مذهب  
 الشافعي خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض انه انتقل من مذهب الى حنيفة  
 الى مذهب الشافعي وانكر المدعي عليه فالقول في ذلك قوله وعلى المدعي البيعة  
 على ذلك • **كتاب الحاشية** • لو وقف ضيعة له وقال شهرتها تفتي عن  
 جاز الوقف ثم لو قال عن بعض قطع من الارض انها غير اخله في الوقف ينظر  
 الى جودها فان كانت مشهورة وكانت تلك القطع داخلها كانت وقفا ولا  
 كان لقول فيها قوله وهكذا الحكم لو وقف دارا وقال ان هذه الحجة لم تدخل  
 في الوقف فانه ينظر الى جودها وتساو الجيران عنها فان شهدوا انها من  
 الدار كانت وقفا والا كان لقول قوله فيما اشكل كونه وقفا • ولو اقر انها  
 وقف وسكت ثم قال هي وقف على جهة كذا يقبل قوله فيما قال لان من في  
 يده شيء يقبل قوله فيه وهذا استحسان وفي القياس لا يقبل قوله الاخر  
 لانه باقراره الاول صار للمساكين فلا يملك ابطاله ولو قال بعد الاقرار  
 انا وقفها على تلك الجهة يقبل قوله ايضا ما لم يقر ببيعة تشهد بخلاف  
 ما قال • ولو اقر انها وقف عليه وعلى ولد ونسبه ابد ومن بعدهم  
 على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف لها لان العادة جرت ان يكون  
 الوقف عليهم من غيرهم • لو قال هذه الارض التي في يدي موقوفة على ولد  
 زيد وولد ولد ونسبه عشرين سنين ومن بعدها فمى وقف على عمر ونسبه  
 ابد ثم من بعدهم على المساكين كان اقراره بذلك جائزا وتكون وقفا على ولد  
 زيد لمدة التي ذكرها واذ اتممت تكون وقفا على ولد عمر فاذا انقضت تكون  
 وقفا على المساكين لانه يقول انا وقف على هذه الشروط التي ذكرتها فان قيل  
 قوله في انها وقف فمى وقف على ما ذكرت هذا اذ لم ينسبها الى رجل موقوف  
 واما اذا ذكر لها واقفا موقفا فان ذكره عند اقراره بالوقف يرجع اليه فيه  
 ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وان ذكره بعد اقراره لا يصح الا  
 احتمال بطلان ما صار وقفا بالاقرار الاول ويكون القول قول المستوفى  
 اليه في الوقفة وعدمها • **استسكان** • اختلف الشافعي في الوصية  
 بغلة الدار هل له ان يسكن سئل المحي عن دفع حنطة الى امار المسجد وقال

فهو على ما شرط لوضع واحد منهم الى مذهب الشافعي اخرج من الوقف



وقال سبيلت هذه الخطة لهذه الكورة المسئلة للمسجد ثم ردها امام  
الحصاد للزارع يكون ولا يكون جلا لا يتصدق على الفقير قيل له لو قال  
الكورة مسئلة امام هذا المسجد ولا يتصدق له واهل المحلة يقولون بل هي  
للمسجد ولا يتصدق له فاقول قول من قال القول قول اهل المحلة **تأنا خانية**  
ذكر القدر والشهد في واقعاته ان من مات وترك ابنتين وفي يدهما  
صبيعة يدعى ثها وقف عليه من ابيه والابن الاخر يقول هي وقف علينا القول  
قوله وهو المختار **تأنا خانية** وكذا في الخليلس والمزيد • وقال في  
الخانية القول قول الذي يدعى الوقف عليهما وهو قول الفقيه وقال غير القول  
قول ذي اليد والاول اصح **تأنا خانية** وفي وقف الحصاد اذا  
اجر الوقف الارض سنة ولم يحط من الاجر شيئا قال فالاجارة جائزة قلت  
فله ان يقض الاجرة طويته في الوجوه التي سبل ذلك فيها قال نعم قلت  
فان قال قبضت الاخر من المستاجر ودفعته الى هؤلاء القوم الذين وقف ذلك  
عليهم وحجة القوم قبض ذلك قال فالقول قوله ولا شيء عليه وكذلك ان قال  
قبضته وصانع مني او سرق قال فالقول قوله في ذلك قال في القضية محال على  
وقف لنا صحت اذ اجر الوقف وقبضه او وصى القاضى وامينه ثم قال قد قبضت  
الغلة فصاعث او قد دفعتها الى القوم عليهم وانكروا فالقول له مع يمينه  
وذكر في النوازل اذا اقام يمينه اياه وقبضها قبل البيع وقبل بطل القاضى البيع  
وليس للمشتري ان يحبس الارض باليمن وان لم يكن يمينه فالقول قول المشتري  
وان تحدد الوقف الوقف فحاجات يمينه تشهد وعليه بالوقف بمقدار حصته من  
الارض ومن الارز وسواء ذلك قبل القاضى ذلك وحكم بالوقف وان شهدوا على الوقف  
ما قرأه ويعرفوا ما له من الارض او من الارز بان يسمي ما له من ذلك فما سمي شي  
فالقول قوله ويجوز بوقفيته ذلك وان كان الوقف قد مات فوارثه يقوم مقامه  
في ذلك وان شهدوا على اقرار الوقف انه وقف جميع حصته من هذه الارض وذلك  
الثلث فيها فكانت حصته النصف واكثر من الثلث قال يكون حصته كلها ان كان  
نصفا واكثر وقفا **سكان الحكماء** ولو قال المتوفى قبضت الاجرة ودفعتها  
الى هؤلاء القوم عليهم وانكروا ذلك كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه  
كالودع اذ اراد الوديعه وانكروا الوديع لكونه منكرا معنى وان كان مذكرا صورا والعين

يامن القاضى

سألت عن رجل وطيفه من الوقف  
واشترى من الوقف المذكور ما يتولى  
فاجاب المتولى بان يراه الى ذلك الرجل  
في حاشية من قول مع يمينه ان لم  
عليه يمينه اجاب ان كانت الوقف  
في مقابلة من جهة لانه من ابناء  
يعمل في ابناء قول المتولى مع يمينه • ابو السعود •

قال الحاج طهارة الميرزا  
نقل من خطه ان الوقف  
من خطه ان الوقف

المعنى

للمعنى وبنا المستاجر من الاجرة • وكذلك لو قال قبضت الاجرة وصاعث مني  
او سرق كان القول قوله مع يمينه لكونه امينا • ولو زرعهما الواقف قال  
زرعتها نفسي بذري وقال اهل الوقف زرعتها لنا كان القول قوله ولو  
الخارج له وان لم يشترط استعلاء لها لنفسه لكونا ليد من قبله ولم يسلو  
القاضى ان يخرجها من يده لزرعه اياها لنفسه لا يخرجها من يده بل يامر بزر  
لوقف فان اعتل بعد البذر والمؤمن المحتاج اليها اذن له بالاستدانة على  
الوقف وصرف ما يستدينه في ثمن البذر وما لا بد منه للزرع فان ادعى العجز  
يا امر القاضى اهل الوقف بذلك مع بقائها في يد الواقف فان قالوا انه اذا صار  
ذلك في يده يلحقه ويحذفها ولكن زرعهما نحن لنا ونرفع يد عنها لا يحسم  
الى ذلك لانه احوال قيام عليه الا ان يكون غير مأمون فيخسدهم من يده  
ويجعل في يده من يوثق به واذا صار الخارج له يضمن ما نقصت الارض را  
واذا زرعهما ثمر صابا للزرع افة فقال زرعتها لهم صديق في ذلك وله ان  
يأخذ ما استدان لكلفها من غلة اخرى • ولو اختلف هو واهل الوقف فيما  
كان القول قوله فيه لان اياه ولايتها وكذا لوزرعهما غير وادعى انه زرعهما  
لوقف وصدة الواقف على ذلك لكونه وكيل عنه في زرعتها وكذلك لو اختلف  
ستوليها مع اهل الوقف فقال زرعتها لنفسى وقالوا انما زرعتها لنا كان  
القول قوله في ذلك لكونا ليد له ولم يحد منه فهو لصاحبه نصا ولو اختلف  
استعساف • فان زرعه الواقف الارض وانفق عليه فاصاب بالزرع الخ  
غلة اخرى فاراد ان يأخذ من هذه الغلة ما ذكرانه استدانة لذلك وقال اهل  
الوقف انما زرعه ذلك لنفسه فالقول في ذلك قول الواقف • ولو اخذ من هذه  
الغلة ما استدان لها للزرع فان قال الواقف لزرع استدنت ألف درهم  
واشتريت بها بذر او انفقته عليه وقال اهل الوقف انما انفقتم من ثمن البذر  
والنفقة خمسمائة قال يصدر في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فان اختلفوا  
الوقف يعنى الواقف في الزرع فقال الولي زرعتها نفسي بذري ولقضى قال  
اهل الوقف لا بل زرعتها لنا فالقول قول الولي • **تأنا خانية** • بيت  
بيت وهو متصل بالمسجد متصل بصف المسجد بصف البيت الاستغفار ويصلى  
في البيت الاستغفار والصيف والشا اختلف اهل المسجد وارباب البيت الذين

على الزرع



يَكُونُ الْعُلُوُّ قَالًا لَا رَيْبَ أَنَّ ذَلِكَ مِيرَاثًا لِقَوْلِهِمْ تَأْتِي خَانِيَةً  
 رَجُلٌ وَقَدْ ضَيَّعَ لَهُ وَكَتَبَ صَكًّا وَشَهِدَ الشُّهُودُ عَلَى مَا فِي الصَّكِّ ثُمَّ قَالَ إِنِّي  
 وَقَفْتُ عَلَى أَنْ يَمْلِكَ فِيهِ جَائِزًا إِلَّا أَنَا الْكَاتِبُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَلَمْ أَعْلَمْ بِالْكَاتِبِ  
 كَتَبَ فِي الصَّكِّ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ كَانَ الْوَاقِفُ جَلَّاسًا  
 يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ فَقَرَأَ عَلَيْهِ الصَّكَّ فَأَقْرَأَ بِجَمِيعِ مَا فِيهِ فَالْوَقْفُ صَحِيحٌ كَمَا كَتَبَ  
 يَقْبَلُ قَوْلَهُ وَإِنْ كَانَ عَجْزًا لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ وَلَمْ يَشْهَدْ الشُّهُودُ عَلَى تَعْيِينِ  
 قَوْلِ الْوَاقِفِ إِنِّي لَمْ أَعْلَمْ مَا فِي الصَّكِّ وَإِنْ شَهِدَتِ الشُّهُودُ عَلَى مَا فِي الصَّكِّ مِنْ غَيْرِ  
 أَنْ مَا أَعْلَمْ مَا فِيهِ وَإِنْ قَالَ الشُّهُودُ قَرَأَ عَلَيْهِ بِالْفَارَسِيَّةِ فَاقْرَأْهُ وَشَهِدْنَا  
 عَلَيْهِ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ وَهَذَا لِإِخْتِصَارِ الْوَقْفِ بِمَجْرَى فِي التَّبَعِ وَسَائِرِ الصُّرُوفِ  
 وَلَوْ أَنَّ الْقَاضِيَ رَجُلٌ وَقَالَ إِنِّي كُنْتُ أَمِينًا لِمَنْ قَبْلَكَ وَفِي بَرِي ضَيْعَةٍ كَرَاهِي  
 وَقَفْتُ زَيْنَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى جِهَةٍ كَرَاهِيَةً يَرْجِعُ فِي مَرَّهَا إِلَى وَرَثَةِ زَيْنٍ  
 فَإِنْ كَرِهَتْ جِهَةٌ تَخَالَفَ قَوْلَهُ عَمِلَ بِقَوْلِهِمْ وَإِنْ قَالَوا هِيَ وَقَفْنَا عَلَى أَوْلَادِ  
 ثُمَّ مَنَعُوا نَاعِي الْمَسَاكِينِ أَوْ قَالَوا لَيْسَتْ بِوَقْفٍ وَإِنَّمَا هِيَ مِيرَاثٌ لَنَا عَلَيْهِ  
 بِقَوْلِهِمْ وَقَفَا وَمَلَكَا وَلَوْ لَمْ يَنْسِبِ الْقَرِيبُ الْوَاقِفَ إِلَى أَحَدٍ أَوْ نَسَبَهُ وَلَكِنْ لَيْسَ  
 إِلَيْهِ وَرَثَةٌ فَيُجْبِزُ بِعَمَلِ الْقَاضِي بِقَوْلِ الْأَمِينِ مَا لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ خِلَافُهُ  
 وَرُجُوعُ الْقَاضِي إِلَى قَوْلِ الْوَرِثَةِ وَيُبَيِّنُهُمْ مَقِيدًا إِذَا قَضَى الْقَاضِي الْوَقْفَ  
 عَلَى أَنْ يَمْلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي يَدْعِي الْمُنْتَارِعُونَ فِيهِ أَنَّهُ وَقَفَهُ وَأَمَّا إِذَا قَضَى عَلَى  
 مُزَاعٍ وَقَعَ بَيْنَهُمْ وَلَمْ يَقْبِضْهُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَلِكًا الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَّهُ وَقَفَهُ فَإِنَّهُ  
 لَا يَنْظُرُ إِلَى قَوْلِ الْوَرِثَةِ وَإِنَّمَا يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى مَا يَوْجَدُ مِنْ شَيْءٍ فِي دِيُونِ الْقَاضِي  
 الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ وَيُعْلِلُ بِهِ هَذَا مُحْصَلُ مَا ذَكَرَهُ الْخَصَافُ وَلَوْ مَاتَ وَتَرَكَ  
 ابْنَيْنِ وَفِي يَدَيْهِمَا ضَيْعَةٌ يَرْغُمُ إِنْفَاقُهَا عَلَيْهِ مِنْ أَبِيهِ وَالْأَبْنَاءُ الْآخَرُ  
 يَقُولُ هِيَ وَقَفْنَا قَالَهُ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْقَوْلُ قَوْلُ الَّذِي يَدْعِي بِهَا  
 وَقَفَ عَلَيْهِمَا لَا نَهْمَا تَصَادَقَا إِنَّمَا كَانَتْ فِي يَدَيْهِمَا وَقَالَ غَيْرُ الْقَوْلِ قَوْلُ  
 زَيْدٍ أَلَيْدًا أَوَّلًا صَحَّ فَلَوْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْوَقْفِ الْقَاضِي إِنْ هَذَا أَصَابَ لَا  
 صَارَ زَيْنُ غَنِيًّا وَطَلَبُوا مِنْهُ أَنْ يَخْلِفَهُ عَلَى ذَلِكَ يَخْلِفُ بِأَنَّهُ مَا هُوَ غَنِيٌّ  
 عَنْ الدُّخُولِ مَعَهُمْ فِي الْوَقْفِ وَلَا يَخْلِفُهُ أَنَّهُ مَا أَصَابَ مَا لَا صَارَ زَيْنُ غَنِيًّا  
 لِاحْتِمَالِ أَنْ أَصَابَهُ ثُمَّ تَفَقَّسَ وَإِذَا مَاتَ الْقَاضِي لَمْ يَثْبُتْ لِلْفَقْرِ وَالْقَرَابَةِ أَوْ

عَزَلَ بِكَيْفِهِ أَقَامَهُ بَيْنَهُ عِنْدَ الْقَاضِي الثَّانِي الْأَوَّلُ اثْبَتَ فَقَرَأَ وَقَرَأَتْهُ مِنَ الْوَاقِفِ  
 وَلَوْ تَعَارَضَتْ بَيْنَهُ الْفَقْرُ وَالْغِنَى تَقَدَّمَ بَيْنَهُ الْغِنَى لَانْهَامُ بَيْنَهُ وَلَوْ طَلَبَ  
 عَنْ مُدَّةٍ مَا ضَيَّعَ وَهُوَ غَنِيٌّ وَقَدْ طَلَبَ وَقَالَ اسْتَغْنَيْتَ الْآنَ لَا يُعْطَى عَمَّا  
 مَضَى مَا لَمْ يَقْرَأْ بَيْنَهُ عَلَى حُدُوثِ الْأَسْتِخْنَا وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَفِي الْقِيَاسِ  
 يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ **• اشْعَافَ •** وَلَوْ أَقَامَ رَجُلٌ بَيْنَهُ عِنْدَ الْقَاضِي  
 أَنَّ الْقَاضِي الَّذِي قَبْلَهُ قَضَى بِقَرَابَتِهِ أَوْ فَقَرِهِ قَبْلَ هَذَا بَدَلًا اسْتَحَقَّ الْعَلَّةُ وَإِنْ  
 طَالَتِ الْمُدَّةُ فِي الْقِيَاسِ وَفِي الْأَسْتِحْسَانِ قُلْنَا إِنْ الْقَاضِي نَبَاهُ أَعَادَ الْبَيْنَةَ  
 إِذَا طَالَتِ الْمُدَّةُ عَلَى أَنَّهُ فَقِيرٌ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْفَقْرُ فِي كُلِّ سَنَةٍ عِنْدَ حُدُوثِ الْعَلَّةِ  
 فَمَنْ كَانَ فَقِيرًا قَبْلَهُ اسْتَحَقَّ تِلْكَ الْعَلَّةُ وَمَنْ تَقَرَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَسْتَحَقُّ مِنْ تِلْكَ  
 الْعَلَّةِ وَإِنَّمَا يَسْتَحَقُّ مِنْ غَلَّةِ الْخُرَى فَإِذَا قَضَى الْقَاضِي بِأَنَّهُ فَقِيرٌ تَرْتَبِعُ ذَلِكَ  
 بِجَاءِ يَطْلُبُ الْعَلَّةَ وَهُوَ غَنِيٌّ وَقَالَ إِنَّمَا اسْتَغْنَيْتَ بَعْدَ حُدُوثِ الْعَلَّةِ وَقَالَ  
 شَرَكَاؤُهُ لَا يَلِ اسْتَغْنَيْتَ قَبْلَ حُدُوثِ الْعَلَّةِ فَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ  
 وَفِي الْأَسْتِحْسَانِ الْقَوْلُ قَوْلَ الشَّرَكَا **•** وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَاضِي قَضَى بِفَقْرِهِ فَمَجَاءُ  
 يَطْلُبُ الْعَلَّةَ وَهُوَ غَنِيٌّ وَقَالَ إِنَّمَا اسْتَغْنَيْتَ بَعْدَ مَجِيءِ الْعَلَّةِ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ  
 قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا **•** تَكَاثُرَ خَانِيَتِهِ **•** وَيَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَحَاسِبَ أَمِينًا  
 فِيمَا فِي يَدَيْهِمْ مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَى لِيَعْرِفَ الْحَاجَانَ فَيُسَبِّدَهُ وَكَذَا الْقَوَامُ عَلَى الْأَوْ  
 وَيَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي مَقْدَارِ مَا حَصَلَ فِي يَدَيْهِمْ مِنَ الْغَلَّاتِ الْوَصِيِّ وَالْقِيمِ فِيهِ  
 وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْقَائِضِ فِي مَقْدَارِ الْمُقْبُوضِ وَفِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَمْوَالِ  
 عَلَى الْيَتِيمِ أَوْ عَلَى الضَّيْعَةِ وَمَوْنَاتِ الْأَرْضِ وَفِي ذَلِكَ الْقَاضِي لِلْخَصَافِ وَيَقْبَلُ  
 قَوْلَ الْوَصِيِّ فِي الْحَمْلِ وَنَا الْقِيمَ لِأَنَّ الْوَصِيَّ مِنْ قَوْضِ الْيَتِيمِ الْحَفْظُ وَنَا التَّصَرُّفُ وَكَثِيرُ  
 مِنْ شَيْءٍ خَنَاسًا وَابْنُ الْوَصِيِّ وَالْقِيمُ فِيمَا لَا يَدْفَعُ مِنْ الْأَنْفَاقِ وَقَالَ الْقَائِلُ  
 قَوْلُهُمَا فِيهِ وَقَاسُوا عَلَى قِيمِ الْمَسْجِدِ وَوَاحِدٍ مِنْ أَهْلِهِ إِذَا اشْتَرَى الْمَسْجِدَ مَا لَمْ يَكُنْ  
 مِنْهُ كَالْحَصِيرِ وَالْحَشِيشِ وَالذَّهْنِ وَخَرَّجُوا خَادِمًا وَنَحْوَهُ وَلَا يَصْغُرُ مِنَ الْأَوْزَانِ  
 وَلَا يَتَعَطَّلُ الْمَسْجِدُ كَذَا هَذَا وَبِهِ يَفْقَى فِي زَمَانِنَا وَإِنْ تَمَّتْ الْقَاضِي يَخْلِفُهُ  
 وَإِنْ كَانَ أَمِينًا كَالْمَوْدِعِ يَدْعِي الْهَلَكَ فِي الْوَدِيعَةِ أَوْ رَدَّهَا قَبْلَ أَنْ يَخْلِفَهُ  
 إِذَا دَعَى شَيْءًا مَعْلُومًا وَقَبْلَ يَخْلِفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَإِنْ أَخْبَرُوا أَنَّهُمْ دَفَعُوا عَلَى  
 الْيَتِيمِ وَالضَّيْعَةِ مِنْ أَرْزَالِ الْأَرْضِ كَذَا وَبَقِيَ فِي يَدَيْهِمَا كَذَا فَإِنْ عَرَفَ بِالْأَمَانَةِ يَقْبَلُ

من قوض إليه الحفظ والنصر والقيم

قال رضي الصبيح والصبوب في فضاء جوارزم كذا

ما يتعلق في كذا القضاء  
في باب الاستغناء كذا  
في باب كذا







قول قال في الزخية قال ابو  
 اخذ الاج من طلبة العلم في  
 ونبش في رخواه لمواجا انرا  
 انتهي هذا القدر من النقل عن  
 استخرج في كتابه لموا على  
 الحار

عند بلوغ الخبر والقول قوله الى هنا عبارة الشريعة • نقل من خط النجاشي  
 مصطفى المفتي في عصره بالديار العثمانية • **كتاب البيوع**  
 المسلم اليه اذا وجد من المال متوقفة او رصاصا ان كان ذلك قبل الافتراق  
 واستبدل مكانها جاز وان كان بعد الافتراق فسد السليم وان استحق من المال  
 فجازا المستحق قبل الافتراق و جاز وان لم يجز اخذ رايه ان  
 كان قبل الافتراق واستبدل جاز وان كان بعد الافتراق لم يجز وان وجد  
 زيوفا ونحوها جاز قبل الافتراق وبعد وان ردها واستبدل مكانها  
 كان قبل الافتراق جاز وان استبدل بعد الافتراق فذلك في قول ابو يوسف  
 ومحمد رحمهما الله قل المرء ودواكثر وقال في بطل السليم بعد الرد  
 او اكثر وقال ابو حنيفة ان كان المرء ود قليلا لا يبطل وان كان كثيرا يبطل  
 بقدر الرد وقما دون النصف قليل وما فوقه كثير وعنه في النصف رايان  
 وان جاء المسلم اليه بزئوف وانكر رجا السليم ان يكون الزئوف من ذراهم القول  
 قول المسلم اليه مع يمينه الا ان يكون قبض راس ماله واقرائه قبض حقه  
 او اقرائه استوفى راس المال فيجوز لا يقبل قول المسلم اليه ولو اقر  
 الذراهم ثم ادعى انه وجد ما زئوفا قبل قوله وان ادعى انها متوقفة لا  
 يقبل وان قبض ولم يقر بشئ ثم ادعى انها متوقفة قبل قوله ولو وجد  
 المقبوض متوقفة فقال رجا السليم هي ذراهمي لكنها ثلث راس المال ولوعيد  
 ثلثا السليم وقال المسلم اليه هي نصف راس المال وعلى نصف السليم كان القول  
 قول المسلم اليه • وان وجد بعض راس المال زيوفا بعد الافتراق فردها  
 في قدر الرد وعلى هذا الوجه كان القول قول المسلم كما لو اشترى خنطة  
 بذاهم وقبضها ثم وجد الخنطة غيبا واراذا اشتد اذ التمس واختلفا في قدر  
 الرد وكان القول قول بائع الخنطة • **قاضي خان** • وان اختلفا في  
 راس المال ولم يقبل احدهما يمينه القياس ان لا يتخالفا ويكون القول قول  
 السليم وفي الاستحسان يتخالفان وان قامت لحدتهما يمينه يقضى بيمينه  
 وان اقاما جميعا اليمينه فعلى قول محمد يقضى بعقدين وعلى قولهما يقضى  
 واحد على رواية الكرخي وهو الاصح • **مسكا تارخانية** • قال في السليم  
 اليه عشرة ذراهم في كرخطة وقال المسلم اليه دينارا في كرخطة ولا

بينه لو اجد منهما فانهما لا يتخالفان قياسا ويكون القول قول المسلم وفي  
 الاستحسان يتخالفان كما اذا اختلفا في جنس الثمن في بيع العين وفي شرح  
 الطحاوي والذي يبداء باليمين رجا السليم في قولهم جميعا وان اقاما اليمينه  
 فعند محمد يقضى بعقدين على رجا السليم بدينارين وعشرة ذراهم وعلى المسلم  
 بكري خنطة ان لم يقر قاض محمد لعقد ولو يذكروا في الكتاب قول ابو حنيفة وفي  
 يوسف في هذه العقود وذكر ابن سماعه في النوادر عنهما انه يقضى بعقد  
 وذكر الكرخي انه يقضى بعقد واحد يمينه المسلم اليه وهو الصحيح • **تاتارخانية**  
 اذا اختلفا في مكان الاتفا فقال رجا السليم شرطت الاتفا في مكان كذا وقال  
 لا بل شرطت الاتفا في مكان كذا دون ذلك المكان ولم يقرهما يمينه فعلى  
 قول ابو حنيفة يتخالفان قياسا واستحسانا يكون القول قول المسلم اليه مع  
 يمينه وقال ابو يوسف ومحمد بانهما يتخالفان • وفي الخانية وقيل الخلاف على  
 العكس والاول اصح • **مسكا تارخانية** • اذا اختلفا في قدر راس المال او  
 جنسه او صفته او اختلفا في جنس المسلم فيه او قدره او صفته او ذراعا  
 ثوبا السليم فانهما يتخالفان وان اختلفا في مكان الاتفا قال ابو حنيفة القول قول  
 المسلم اليه ولا يتخالفان وقال صاحباه يتخالفان في الخلاف وعلى العكس في  
 ولو اختلفا في اصل الاجل فادعى احدهما شرطا الاجل والاخر ينكر قال ابو  
 رحمه الله انهما يدعى الاجل فالقول قوله والعقد صحيح وقال صاحباه  
 وان كان المسلم اليه يدعى الاجل ود بالسليم ينكر كان القول قول المسلم والعقد  
 وان اتفقا على شرط الاجل واختلفا في قدره كان القول قول المسلم مع يمينه  
 بينه المسلم اليه • ولو اتفقا على قدر الاجل واختلفا في ميعنه كان القول قول  
 اليه واليمينه بينته ايضا • **قاضي خان** • وان اختلفا في مضي الاجل  
 السليم فالقول المطلوب انه لم يمض وان اقاما اليمينه قبلت يمينه المطلوب  
 لانها تستلزم زيادة اجل • **من باب الاختلاف في السلم من الوجهين** عاين  
 البغدادى • وفي المحيط في المشتق في باب القرض لا يجوز في الخنطة ان يقرض  
 فان اخذ واكله قبل ان يكيله فالقول قول المستقرض انه كذا قفيز • خلاصة  
 والسليم في الالية وشحم البطن جائز وزنا وفي المقاصي والطحاوي يجوز السلم  
 الخنطة وزنا وبه يقضى العرف العام والحاجة اليه • وعن محمد لا يجوز اقرض الخنطة



المقفط الذي نيك ما هو حقه وما هو منه  
 بان ادعى رب العلم النقط  
 الروي وانكر ما لم يثبت  
 اصلا القول رب العلم  
 كافي

هذه النسخة  
 المصححة  
 خلاصة  
 ملخص

أي إذا اختلف عاقد السلم في شرط  
الرداءة والاجل صح

دکتر آغا علی اصلاحي والا يضاحي

فَيْضُ

عليك بمطالعة باب الخائف  
من شروع الهداية وغيرها

فَيُطْلَقُ بِمَوْتِ الْبَائِعِ • وَأِنْ اُخْتَلَفَ فِي صِدْقِ التَّاجِيلِ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ لَا لِلشَّارِئِ  
وَأِنْ اُخْتَلَفَ فِي مَقْدَارِهِ فَلَا يُخَالَفُ إِلَّا فِي السَّلَمِ • مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالنَّظَائِرِ  
**الفصل الحارث عشر في الاختلاف في الواقع**  
بَيْنَ الْبَائِعِ وَالشَّارِئِ • هَذَا الْفَصْلُ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنْهَا فِي الْاِخْتِلَافِ فِي صِحَّةِ  
الْعَقْدِ وَفَسَادِهِ وَهَذَا التَّوَعُّبُ يَشْتَرِي عَلَى عِبَارَتَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يُلْطَقَ بِالْمُتَّعِ  
إِذَا ادَّعَى صِحَّةَ الْعَقْدِ وَالْآخَرُ فُسَادُهُ فَإِنْ كَانَ مُدَّعِي الْفُسَادِ يَدَّعِي الْفُسَادَ  
يُفْعَلُ اسْتِحْقَاقُ مَا لِنَفْسِهِ بِدَعْوَى الْفُسَادِ لَا يُصَدَّقُ فِي دَعْوَى الْفُسَادِ وَإِنْ  
كَانَ يَدَّعِي اسْتِحْقَاقَ مَا لِنَفْسِهِ بِدَعْوَى الْفُسَادِ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَى الْفُسَادِ  
وَأَذَا بُنِيَ هَذَا جُنْحًا إِلَى تَخْرِجِ الْمَسَائِلِ فَتَقُولُ فِي بَيْعِ الْعَيْنِ إِذَا ادَّعَى أَحَدُ الْمَتَّاعِدَيْنِ  
الْفُسَادَ بَانَ ادَّعَى شَرْطًا فَابْسُدْ فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي الصِّحَّةَ وَفِي بَابِ النِّكَاحِ إِذَا ادَّعَى  
أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الصِّحَّةَ وَالْآخَرُ الْفُسَادَ بَانَ ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّ النِّكَاحَ بَغَيْرِ شَهْوَةٍ وَإِذَا ادَّعَى  
الْآخَرُ أَنَّهُ كَانَ بِشَهْوَةٍ وَإِذَا ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّ النِّكَاحَ فِي عَدَّةٍ الْغَيْرِ وَادَّعَى الْآخَرُ أَنَّهُ  
كَانَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعَدَّةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي الصِّحَّةَ • سَأَلْنَا رَحِمَةَ اللَّهِ  
الْعَبَّاسَ الثَّانِيَةَ أَنَّ الْعَاقِدَيْنِ إِذَا اتَّفَقَا عَلَى وُجُودِ عَقْدٍ وَاحِدٍ وَاجْتَمَعَا  
فِي صِحَّتِهِ وَفُسَادِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي الصِّحَّةَ كَمَا فِي بَيْعِ الْعَيْنِ إِذَا ادَّعَى  
فُسَادَ الْعَقْدِ بَانَ ادَّعَى شَرْطًا فَابْسُدْ وَالْآخَرُ يَدَّعِي الْجَوَازَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ  
يَدَّعِي الْجَوَازَ وَكَزَلِكَ فِي بَابِ النِّكَاحِ إِذَا ادَّعَى أَحَدُهُمَا فُسَادَ الْعَقْدِ بَانَ ادَّعَى النِّكَاحَ  
بَغَيْرِ شَهْوَةٍ وَمَا اِشْتَبَهَ ذَلِكَ وَادَّعَى الْآخَرُ أَنَّ النِّكَاحَ كَانَ بِشَهْوَةٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ  
يَدَّعِي الْجَوَازَ وَكَزَلِكَ فِي بَابِ السَّلَامَةِ إِذَا ادَّعَى بِلَسَلَمَةِ الْأَجَلِ وَانْكَرَ الْمُسْلِمُ الْمِثْلَ فَالْقَوْلُ  
قَوْلُ بِلَسَلَمَتِهِ اسْتِحْسَانًا وَفِي بَابِ الْمُضَارَبَةِ إِذَا قَالَ رَبِّ الْمَالِ شَرَطْتُ لَكَ نَصْفَ  
الرَّيْحِ الْأَعَشْرِ وَقَالَ الْمُضَارِبُ شَرَطْتُ لِي نَصْفَ الزَّرْعِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ  
سَأَلْنَا رَحِمَةَ اللَّهِ رَجُلًا بَاعَ أَلْفَ مِثْقَلٍ مِنَ الْقُطْنِ وَلَمْ يَكُنْ فِي مِلْكِهِ يَوْمَ تَبَيَّنَ قُطْنُ  
أَوْ قَالَ انْقَضَتْ الْقُطْنُ الَّذِي كَانَ فِي مِلْكِهِ يَوْمَ تَبَيَّنَ وَعِنْدَ الْبَائِعِ يَوْمَ الْحَضْوَمَةِ  
مَنْ يَقُولُ أَصْبَنَتْهُ بَعْدَ بَيْعِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُ الْبَائِعِ بِحُكْمِهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْعَ بِهِ  
الْقُطْنَ • اشْتَرَى رِضًا مِثْقَلًا مِثْقَلًا عَنِ ابْنِ أَبِي النَّجْرِ وَقَالَ اشْتَرَيْتُهَا عَلَى أَنِّي أَكْرَمُهَا  
فَإِذَا ادَّعَى انْقِصَرَ وَقَالَ الْبَائِعُ بَعَثْتُهَا كَمَا هِيَ وَمَا شَرَطْتُ لَكَ شَيْئًا فَالْقَوْلُ قَوْلُ  
الْبَائِعِ فِي أَنْكَارِ الشَّرْطِ مَعَ مِثْلِهِ • إِذَا اُخْتَلَفَا الْمُبْتَاعَانِ أَحَدُهُمَا يَدَّعِي الصِّحَّةَ

مشهد فی البرازیل بادی تخییر  
مسلما



والآخر يدعى الفساد فان كان يدعى الفساد بشرط فاسداً واجل فاسداً فالقول  
قول مدعى الصحة والبينة بينة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى  
الفساد يدعى الفساد لمعنى في ضل العقد ان ادعى انه اشتراه بالف درهم  
وربط من خمره والآخر يدعى البيع بالف درهم فيه روايتان عن ابن خنيفة روى  
الله عنه في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة ايضا والبينة بينة الآخر  
كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد ولو ادعى عبد في يد  
رجل انه اشتراه بمئة بالف درهم وقال البائع بعثتك بالف درهم وشرطت ان لا  
تبيع ولا تهب او ادعى المشتري ذلك وانكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط  
الفساد والبينة بينة الآخر وكذا لو كان مكان الشرط الفاسد بشرط الخمر  
والخمر يراد الشيء الذي لا يحل مع الف. **واختلفا في ضل الثمن فقال البائع**  
**بعثتك عبدى هذا بعثتك هذا** وقال المشتري اشتريته بالف درهم ورطل  
خمر تحالفا وترادافان قامت لهما بينة بوجهين البائع والاصل في هذا  
اذا اختلفا الثمنان وتفقت بينة البائع والمشتري على ثمن واحد وزاد احد  
البيتين على ذلك ما يفسد البيع فالقول قول من ينكر الفساد والبينة بينة  
وان كان الثمنان من مستندين مختلفين واحدهما يفسد البيع فالبينة بينة البائع  
اذا كان هو يدعى الصحة. **وان ادعى اخذهما ببيع الوفا والآخر ببيعاً بائناً فالقول**  
**قول من يدعى البيع البائناً والبينة بينة الوفا لان بيع الوفا اما يعتبر**  
**كما قال البعض ويبيعاً فاسداً كما قال بعضهم فان اعتبر بيعاً فاسداً كان القول قول**  
**من يدعى الصحة وان اعتبر بهما كانت البينة بينة البيع الا ان في المذهب والبيع**  
**اذا ادعى اخذهما البيع والآخر الرهن كان القول قول من ينكر البيع. ان اختلفا**  
**العقدان بان ادعى البائع ان البيع كان بشرط الخيار للبائع والآخر يدعى البيع**  
**كان بائناً في ظاهر الرواية عن ابن خنيفة القول قول من ينكر الخيار وعنه في رواية**  
**انه ان كان البائع يدعى البيع بشرط الخيار لنفسه كان القول قوله وعن محمد رحمه**  
**الله القول قول من يدعى الخيار والبينة بينة الآخر وان كان المشتري يدعى الخيار**  
**والبائع يدعى البائناً كان القول قول البائع في قول ابن خنيفة رحمه الله على الرواية**  
**جميعاً. وان ادعى اخذهما البيع عن طوع والآخر عن كره اختلفوا فيه والجمهور**  
**ان القول قول من يدعى الطوع كما في الصحيح والفساد كذا لو اختلفا على هذا الوجه**

روايات الكتب على الاختلاف  
والرأي على الحكم كذا اجاب عن  
في الاختلاف في بيع الوفا والبيع

في الصلح والقرار كان القول قول من يدعى الطوع والبينة بينة الآخر في  
الصحيح من الجواب وقال بعضهم بينة الطوع أولى. **وان اختلفا فادعى احد**  
**ان البيع كان تجارة والآخر ينكر التجارة لا يقبل قول من يدعى التجارة الا بينة**  
**ويختلف الآخر. قاض خبان. وفي الذخيرة اذا اختلفا البائع**  
**في الطوع والكره قال الصمد الشهيد قول القول قول من يدعى الكره وهو البائع**  
**وهكذا افق القاضى الامام المنتسب الى السجستان وفي الابانة وجدت بخط**  
**والدعيان القول قول من يدعى الصحة وفي فتاوى النسخى وبقي. تاناً خانيه**  
**وذكر ايضا في آخر ضمان الكاتب ان المولى مع الكاتب اذا اختلفا في العقد**  
**والفساد ان القول قول من يدعى الصحة والبينة بينة الفساد فعلى قياس**  
**المسئلة يجب ان يكون القول في مسئلة الطوع والكره قول من يدعى الطوع**  
**والبينة بينة الكره هذه الجملة ذكرها الصمد الشهيد وانا القول على قياس**  
**العبارة الثانية القول قول من يدعى الطوع لا نفهما اتفاقاً على وجود عقد**  
**واحد وعلى قياس العبارة الاولى اذا ادعى البائع الا كره على البيع باقول من**  
**القيمة فالقول قول البائع وان ادعى البيع مثل القيمة فالقول قول من يدعى**  
**سكاناً خانيه. ولو اختلفا فيه اى في وجود شرط الخيار في العقد فالقول**  
**لمدعيه اى مدعى الخيار عند ابن خنيفة لا ينكر لزوم البيع معنى والاعتبار**  
**المعاني وقال المسكر لان الاصل كون البيع بائناً والخيار اذا راعيه فيكون**  
**لنكر. ابن مالك شرح المجمع. رجل باع عبداً من رجل وتصادق على**  
**انه كان اتفاقاً فقال البائع بعثتك وباقة وقال المشتري بعثته بعرض ما اخذته**  
**كان القول قول من يدعى الصحة ايهما يدعى الصحة وكذا لو اشترى خلافاً ادعى انه**  
**اشتراه بعد ما صار خلافاً وقال البائع لا بل بعته حين كان خمر كان القول قول**  
**مدعى الصحة وان اقاما البينة كانت الشهادة على بيع العبد بعد الاخذ على**  
**بيع الخمر بعد ما صار خلافاً. قاض خبان. غصب من خرقوا**  
**وباعه من اخر فاجاز المصنوب منه البيع ولا يعلم ما حال المصنوب قال المجمع**  
**جائز حتى يعلم انه تلف قيل ذلك قول ابى يوسف الاول فمرمان جمع الى بغداد قال**  
**البيع فاسد حتى تعلم حياته فان قال المشتري كان لها كذا وقت الاجازة وقال البائع**  
**انما مات بعد الاجازة فالقول قول البائع. سكاناً خانيه. رجل غصب عبداً**

دري  
صورة التلخيص في البيع ان يقول الرجل بغير البيع  
منك كذا وليس ذلك بيع في الحقيقة بل هو كذا  
ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر فهذا بيع يكون ظاهراً  
بمنزلة بيع الهالك وعن محمد بن يحيى في التلخيص  
اذا قبض المشتري العبد فاعتقه لا يفسد اعانة

س



وَبَاعَهُ مِنْ رَجُلٍ فَاجَا زَالِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ بَيْعُ الْغَايِبِ وَلَا يَعْلَمُ مَا هَالِكُ الْمَقْصُودِ  
قَالَ مُحَمَّدٌ بِحُجُورِ الْبَيْعِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ هَالِكٌ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَجَعَ  
الْبَيْعُ فَاسْتَدْحَى يَعْلَمُ أَنَّ الْعِدَّةَ قَائِمَةً فَإِنْ قَالَ الْمُشْتَرِي كَانَ الْعِدَّةُ مَبْنِيَّةً عَلَى الْجَارَةِ  
وَقَالَ الْبَائِعُ كَانَ حَيًّا وَقَدْ لَاحِظَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْبَائِعِ • رَجُلٌ بَاعَ جَارِيَةً  
عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ اعْتَقَهَا أَوْ دَبَّرَهَا أَوْ كَاتَبَهَا أَوْ هَبَهَا وَسَلَّوْا  
رَهْنَهَا وَسَلَّوْا أَوْ أَحْرَكَ ذَلِكَ نَقْضًا لِلْبَيْعِ وَكَذَلِكَ فِي خِيَارِ الرُّوْيَةِ وَالْعَيْبِ  
وَلَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي قَبْلَتُهَا بَعْدَ ثَمَنِهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ • رَجُلٌ اشْتَرَى جَارِيَةً  
عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ جَاءَ بِجَارِيَةٍ وَقَالَ هِيَ الَّتِي قَبَضْتُهَا وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ  
كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي وَالْبَائِعُ أَنْ يَمْلِكَ الْجَارِيَةَ وَيَطْهَرَهَا لِأَنَّ الْمُشْتَرِي  
رَدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ قَدْ مَلَكَ الْجَارِيَةَ مِنْهُ • وَلِلْبَائِعِ أَنْ يَرْضَى بِهَذَا التَّمْلِكِ  
قَاضِي حَنَانٍ • وَلَوْ قَبِلَ الْمُشْتَرِي الْجَارِيَةَ ثُمَّ قَالَ قَبْلَتُهَا بَعْدَ ثَمَنِهِ فَالْقَوْلُ  
لَهُ وَكَذَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْخِيَارَ تَابِتٌ لَهُ فَهُوَ يَقُولُ كَانَ بَعْدَ ثَمَنِهِ يَبْكُرُ اللَّهُ  
فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ • نَفَسَ لَهُ ابْنُ الْمَوْدُودِ عَنِ الْبَدَائِعِ • هَشَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ  
عَلَامٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ لَيْسَ بَشَرَكَيْنِ فِي الْأَمْثِلِ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ قَدْ وَكَلْتُكَ  
بِبَيْعِ نَصِيبِي مِنْ هَذَا الْعَلَامِ قَبَاعَ الْمَا مَوْزٍ نَصَفَ هَذَا الْعَلَامَ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ  
وَلَمْ يَبَيِّنْ أَيْ النَّصِيبَيْنِ ثَمَرَاتِ الْعِدَّةِ بَعْدَ تَسْلِيمِ الْمُسْتَبْعِ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْدَ مَوَدَّةٍ  
بَعَثَ نَصِيبِي بِالْقَوْلِ قَوْلَهُ • مَكَاتُ خِيَارِيَّةٍ • رَجُلٌ اشْتَرَى ثَوْبًا عَلَى أَنَّهُ  
بِالْخِيَارِ يَوْمًا وَقَبَضَهُ ثُمَّ جَاءَ بِرَدٍّ بِالْخِيَارِ وَفِيهِ عَيْبٌ فَقَالَ الْبَائِعُ لِهَذَا  
ثَوْبِي وَقَالَ الْمُشْتَرِي لَا بَلْ هُوَ ثَوْبُكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي  
وَالْبَيْتَةُ لِلْبَائِعِ وَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْعِ خِيَارٌ شَرْطِيٌّ وَإِذَا نَزِدَ بِالْخِيَارِ  
وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ رَدَّ الْعَيْبِ فَقَوْلُهُ فِيهِ قَوْلُ الْبَائِعِ • وَأَنْ كَانَتْ الْحُطَّةُ وَالشَّعِيرُ  
فِي الْحَوَالِقِ أَوْ الرِّعَافِ فِي مَسْتَلِينَ وَالذَّهْنُ فِي بَرْقَيْنِ اخْتَلَفَ فِيهِ الْمَشَايخُ قَالَ  
مُتَشَابِحٌ بَلَّحَ رَحْمَهُمُ اللَّهُ مَا كَانَ فِي دَعَائِينَ فَهُوَ مِمَّنْ لَمْ يَشَيْئَنَّ خُتْلَفَيْنِ وَقَالَ  
مُتَشَابِحٌ الْعَرَفُ حَرَّمَ اللَّهُ كَثْرَتَهُ وَاحِدٌ وَهَكَذَا ذَكَرَ فِي غَامَةِ الرِّوَايَاتِ وَهُوَ أَنَّ  
الصَّحِيحَ أَنَّ رُوْيَةَ أَحَدٍ هَا كَرُوَيْتُهُمَا جَمِيعًا وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا كَثْرَتُهُ وَاحِدٌ فِي حُكْمِ  
الْعَيْبِ حَتَّى لَوْ وَجَدَ فِي أَحَدٍ لَوْ بَاعَ بِخِيَارٍ أَنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ مَسْكُومًا أَوْ بِرَدِّهَا  
وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ يَرُدُّ الْمُسْتَبْعَ خَاصَّةً كَمَا لَوْ وَجَدَ بِأَحَدٍ الثَّوْبَيْنِ غَيِّبًا

على الأخرى ذلك أو لم يعلم ولو كان الخيار للراشع  
ففعّل شيئا من ذلك كان ذلك له



الْقَبْضُ لِأَنَّ خِيَارَ الرُّوْيَةِ يَمْنَعُ تَمَامَ الصَّفَقَةِ وَكَانَ الْحَالُ فِيهِ بَعْدَ الْقَبْضِ  
كَالْحَالِ قَبْلَهُ أَمَّا خِيَارُ الْعَيْبِ لَا يَمْنَعُ تَمَامَ الصَّفَقَةِ هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْمُرِي عَلَى صِفَةِ  
الْمُرِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَنْقُضُ خِيَارَ الرُّوْيَةِ فَإِنْ قَالَ الْمُشْتَرِي لَمْ أَجِدْ لَهَا فِي ذَلِكَ  
فَقَالَ الْبَائِعُ لَا بَلْ هُوَ عَلَى تِلْكَ الصَّفَقَةِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْبَائِعِ وَالْبَيْتَةُ لِلْمُسْتَبْعِ  
وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَبْعُ مِنَ الْعِدَّةِ يَأْتِي الْمُسْتَبْعُ كَالرَّوْمَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ الْكُلُّ لَا  
يُطْلَقُ خِيَارٌ • رَجُلٌ اشْتَرَى ثَوْبًا ثُمَّ اشْتَرَاهُ بَعْدَ زَمَانٍ فَقَالَ قَدْ وَجَدْتُهُ مُتَغَيَّرًا  
بَعْضُهُمْ لَا يُصَدِّقُ وَقَالَ شَمْسُ الْأَمَةِ السَّرْحِيُّ أَنْ كَانَ الشَّرَاءُ بَعْدَ زَمَانٍ لَا يَتَغَيَّرُ  
فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ غَالِبًا لَا يُصَدِّقُ وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْبَائِعِ وَإِنْ اشْتَرَاهُ بَعْدَ زَمَانٍ  
بَتَغْيَرٍ مِثْلَ ذَلِكَ الشَّيْءِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ غَالِبًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي كَمَا لَوْ رَأَى  
ثَوْبًا اشْتَرَاهُ بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً أَوْ عَشْرِينَ سَنَةً وَقَالَ يَتَغَيَّرُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ عَلَيْهِ  
الْقَوْلُ • إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْقَادِرِ فِي الرُّوْيَةِ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْدَ مَا رَأَيْتُ قَالَ  
الْمُسْتَبْعُ لَمْ أَرَهُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ • وَكَذَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمُسْتَبْعِ  
الْبَائِعُ لَيْسَ هَذَا مَا بَعَثْتُكَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي هُوَ هَذَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي بِحُجُورِ خِيَارِ  
الْعَيْبِ إِذَا ارْتَدَّى الْمُشْتَرِي أَوْ يَرُدُّ الْمُسْتَبْعُ بَعْدَ ثَمَنِهِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَانْكَرَ الْبَائِعُ  
يَكُونُ الْقَبْضُ عِنْدَهُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْبَائِعِ • وَلَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ ثُمَّ قَالَ  
هِيَ ثَيْبٌ فَإِنْ لَفَاضِي يَرِيهَا السَّافَرُ قُلْتُ هِيَ بَكْرٌ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ  
قَاضِي حَنَانٍ • اشْتَرَى جَارِيَةً وَادَّعَى أَنَّ لَهَا زَوْجًا وَقَالَ الْبَائِعُ كَانَ لَهَا  
زَوْجٌ لَعِنْدِي وَطَاقَهَا قَبْلَ الْبَيْعِ أَوْ مَاتَ فَالْقَوْلُ لَهُ بِالْيَمِينِ • فَصَحَّ كَرُكِي  
فِي خِيَارِ الْعَيْبِ • وَلَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً وَقَبَضَهَا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ لَهَا زَوْجًا وَادَّعَى  
أَنْ يَرُدَّهَا فَقَالَ الْبَائِعُ كَانَ لَهَا زَوْجٌ عِنْدِي ثُمَّ بَايَنَهَا أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْبَيْعِ كَانَ الْقَوْلُ  
قَوْلَ الْبَائِعِ فَلَا تَرُدُّ عَلَيْهَا وَلَوْ أَقَامَ الْمُشْتَرِي الْبَيْتَةَ عَلَى قِيَامِ النِّكَاحِ فِي الْحَالِ لَا يَتَغَيَّرُ  
بَيْتُهُ وَلَوْ أَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَى اقْتِرَارِ الْبَائِعِ بِذَلِكَ قَبْلَتْ بَيْتُهُ وَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ كَانَ  
زَوْجُهَا عِنْدِي فَلَا تَرُدُّهَا بَايَنَهَا قَبْلَ الْبَيْعِ وَالْمُسْتَبْعُ يَبْكُرُ الْبَائِعَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ  
الْبَائِعِ فَإِنْ حَضَرَ الْمُقَرَّلُ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَ الْبَائِعَ كَانَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّهَا وَلَوْ  
قَالَ الْبَائِعُ كَانَ لَهَا زَوْجٌ عِنْدِي يَوْمَ بَايَعْتُهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ  
بَعْدَهُ وَالْمُسْتَبْعُ يَبْكُرُ الْبَائِعَ كَانَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ الْجَارِيَةَ • وَلَوْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ  
عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَقَالَ الْبَائِعُ كَانَ زَوْجُهَا عِنْدِي غَيْرَ هَذَا الرَّجُلِ بَايَنَهَا أَوْ مَاتَ

ولا يمين عليه وان قلن هي ثيب كان القول قول البائع



عنها قبل البيع كان القول قول البائع • رجل اشترى دابة فوجد بها عيب  
فركبها فقال للبائع ركبها في جوارحك فلم يبق لك حق الرد وقال المشتري  
لا بل ركبها لا ردها عليك القول قول المشتري • رجل اشترى ثوبا فاره  
البائع فيه خر فقال المشتري قد ابتليت من هذا الخرق ثم جاء المشتري  
ذلك يريد ان يقبض الثوب من البائع فراه الخرق فقال المشتري ليس هذا مثلي ما  
ابتليت منه كانه لك شيئا وهذا ذراع كان القول قول المشتري وذكر  
في زيادة بياض العين • وكذا لو ابتلاه عن كل عيب بها او ابتلاه عن عيوبها ثم  
المشتري هذا حدث بعد الامراء • وكذا لو قال ابتليت من هذا البرص ثم قال  
هذا غير ذلك حدث بعد الامراء • ولو قال قد ابتليت عن البرص وعن العين  
وقال عن كل برص وعن كل عيب ولو قيل بها فهذا ابتلاء عن كل عيب فاداري  
المشتري بعد ذلك عيبا فقال ما كان هذا العيب بها يوم اشتريتها كان القول  
قول البائع الا ان يقيم المشتري البيعة على ذلك فيكون له حق الرد في قول محمد لان  
عنده اذا قال المشتري ابتليت عن العيوب او قال البائع ان ابتليت من العيوب لا يبر  
فيه العيب الذي يحدث عند البائع الا في ظاهر مذهب ابو حنيفة وابي يوسف  
رحمهما الله يدخل فيه العيب الموجود وقت العقد والذي يحدث قبل التسليم  
وتصح البراءة عن الكل • رجل اشترى خلا في خابية وجعله المشتري في خر  
الي بيته فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع للمشتري كانت لقارة فخرتك قال  
المشتري لا بل كانت في خابيتك كان القول قول البائع لان المشتري يدعي عليه خر  
وهو يكره ولو اشترى دهن في آنية ثم قبضها ورأس الآنية كان مسدودا ففتحها  
فوجد فيها فارة ميتة وانكر البائع ان يكون ذلك عنده كان القول قوله ما قلنا  
رجل اشترى عبدا وقبضه ثم جاء به وزعم انه مخلوق للحية اليوم والبائع  
ينكر ذلك كان القول قول البائع لانه منكر للعيب فان اقام المشتري البيعة انه مخلوق  
الحية اليوم فان لم يكن اني على البيع وقت يتوهم فيه خر وج الحية عند المشتري  
لا يبرده ما لم يقرب البيعة انه كان مخلوق للحية عند البائع ويستخلف البائع فينكر  
المشتري • رجل اشترى جارية وقبضها فباعتها من غير ثمنها الثاني من ثلث  
ثم ادعت الجارية انها حرة فردها الثالث على بائعها بقولها وقبل البائع الثاني  
ثم الثاني ردها على الاول فلم يقبل الا وقالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان

فقال البائع كان هذا العيب بها يوم اشتريتها

اذا اشترى الرجل سمنا او غيره في برق فارتد ثم جاءه برق  
لبرده فقال البائع ليس بها شيء فاقول قول المشتري  
ذكره في المشتري في اول باب الاختلاف في البيع

لأنه لا يقبل لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت الجارية ادعت انها  
حرة الاصل فان كانت الجارية حين بيعت وسلمت انقادت لذلك فهو معتزلة عتق  
العتق لانها لما انقادت الى البيع والتسليم فقد اقرت بالبرق وان لم تكن انقادت ثم  
ادعت انها حرة لم يكن البائع الا ولان لا يقبل لان القول في حرية الاص في قولها  
فاذا استخففت نفسها بها هوجه على الكل لم يكن البائع الا ولان لا يقبل وقاب  
بعضهم اذا بيعت جارية ثم ادعت انها حرة الاصل لم يكن للمشتري ان يرجع على  
البائع لان الحرية لا تثبت بقولها • وكل من اشترى جارية كان الاخطا طان يتركها  
حتى يحل له اما بالنكاح ان عملك اليمين والعتق انه اذا لم يسبق منها ما يكون  
بالرق وكان القول قولها في دعوى الحرية والمشتري ان يرجع على البائع بالتمن بقولها  
وذكر في المشتري رجل اشترى جارية والجارية لم تكن عند البائع فقبضها المشتري  
ولم يقر بالرق ثم باعها المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني  
وقبضها المشتري الثاني ثم قالت الجارية انخر فان القاضي يقبل قولها ويرجع  
بعضهم على بعض بالتمن • مستاجر خانوت باع دار خانوت في يده ويسمى الكردار  
وقبض ثمن ثوبا • صاحب خانوت • ويحرم ان كردار له وحال بين المشتري والبيع  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الكردار من الالات التي تحتاج المشتري  
اليها في صناعته وتجارتها كان القول فيه قول البائع وهو المستاجر ولا يرجع  
المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكردار من الالات عمل المستاجر كونه  
شئ لو اختلف صاحب خانوت مع المستاجر في ذلك كان القول قول المستاجر بان  
كان علوا على سفل الخانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستاجر وان كان البائع  
لو اختلف صاحب خانوت مع المستاجر في ذلك كان البائع المستاجر بالخانوت لا في الجا  
كان للمشتري ان يرجع على البائع بالتمن لان القول فيه قول صاحب خانوت  
والثابت بقول من يكون القول فيه قوله كالثابت بالبيعة • قاض حنان  
اذا اشترى من آخر مائة على انها مائة وقال بعد اشرا من غير ان يكرها انها  
حلوة وقال البائع انها حامضة فالقول قول البائع وقد روي في الجواب خلا  
هذا فقد روي ان من اشترى من آخر مائة على انها حلوة ثم اختلفا فالقول  
المشتري وعلى البائع ان يوفيه شرطه والمسلتان في بيع المشتري •  
تسائر خائيه • رجل اشترى دارا فجاء رجل واستحق العرصة وفيها

معه في كل ليلة  
اصحابا



فقال المشتري للبائع اشتريت منك العرصة ثمنيت البناء ولو حق الرجوع عليك  
بقيمة البناء حكركم لغزو وقال البائع لأبل بعتك العرصة والبناء جميعا فليس  
ان ترجع علي بقيمة البناء كان القول قول البائع لانه ينكر الرجوع • رجل استولى  
جارية كانت له ثم استحققت فقال المستولي اشتريتها من فلان بكذا وصدر  
فلان وكذب المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعي عليه حربة  
الولد حكركم لغزو وهو ينكر فكان القول قوله ولو انكر ذلك وصدر القول  
حرايا بقيمة ولا يرجع احد هما على البائع بشئ • قاض بجنان • والمستحق  
وفي العيون اذا اشترى دارا واختلفا في باب منها فان كانت الدار في يد المشتري  
فالقول فيه قوله سواء كان الباب معلقا او موضوعا فيه وان كانت الدار في يد  
البائع فان كان الباب موضوعا فيه فالقول قول البائع وان كان معلقا  
قول المشتري • وفي التوازي اذا اشترى دارا واختلفا في باب الدار فقال البائع  
لم يدخل في البيع وقال المشتري دخل فان كان الباب متصلا بالبناء فالقول  
المشتري سواء كان الدار في يد البائع او في يد المشتري وان كان غير متصل بالبناء  
بل كان موضوعا في الدار فالقول قول من كانت الدار في يده • متساوا خاينه  
اشترى دارا واختلفا في باب الدار فقال البائع هو لي وقال المشتري لأبل هو  
فان كان الباب مرفقا متصلا بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في  
يد البائع او في يد المشتري لان ما كان مرفقا يكون من جملة الدار وان لم يكن مرفقا  
وكان مقلوبا فان كانت الدار في يد البائع كان القول قوله وان كانت في يد المشتري  
كان القول قول المشتري لان الباب اذا لم يكن مرفقا يكون بمنزلة المتاع الموضوع في  
الدار ولا يكون من جملة الدار فيكون القول فيه قول صاحب اليد • رجل باع دارا بجميع  
حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار لقدير كان في سكة غير نافذة  
الا ان صاحب الدار قد سد بابها القدير ومنعه جيران السكة عن ذلك ذكر  
في النوادر فقال زافر اهل تلك السكة يبايه القدير كان له ان يفتح بابا في  
السكة وان شاء يفتح بابين او اكثر وان محدد السكة كان القول قول اصحاب  
السكة بايما هم اذا لم يكن له بيتة على ذلك فان نكلوا صاروا مقربين فيثبت له  
الطريق وان خلف واحد من اهل تلك السكة ليس له ان يفتح بابا في السكة و  
اليمين عن لبافين وان نكل واحد كان له ان يحلف الثاني فان نكل الثاني كان له

ان يحلف الثالث وهكذا واذا نكل لكل غير واحد منهم ليس له ان يفتح بابا  
لحق هذا الولد وان كانت السكة واسعة فاقرب بعضهم بحق المدعى وجميع  
انصبا بهم يجعل ارضيا وهو في بلحية ويجعل لهذا المدعى طريق في ذلك  
الجانب • رجل باع ثلثي كرمه من رجل على ان لا يكون له طريق في الثلث الباقي  
وكتب في الصك وطريقه الذي هو له قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي التفتحا  
للبايعان على انهما شرطتا في البيع ان لا يكون له طريق في هذا الثلث كان  
وانا نكر البائع كان القول قول المشتري وله ان يمر فيه • رجل له مشجر جعل  
على بعض اشجارها علامة فباع الشجر الا الاشجار التي عليها العلامة فقطع  
المشتري الاشجار فادعى البائع على المشتري انه قطع بعض الاشجار التي لم  
تدخل في البيع وافسد اعضاء بعضها وانكر المشتري ذلك وقال لمر قطع شيا  
من اشجارك ولم تكن متعمدا في فساد الاعضاء قال الفقهاء ابو جعفر القول  
قول المشتري في انكار قطع الاشجار التي لم تدخل في البيع وفي نقصان الاعضاء  
ينظر الى نقصان الشجر ان كان مما لا يمكن الاحتراز عنه ذلك فلا ضمان عليه  
مادون بذلك دالة • رجل اشترى ثمارا على رؤس الاشجار فتركها حتى  
ثمر اخرى قبل التخلية ولا يمكن التمييز بينهما ففسد العقد وان كان ذلك بعد  
التخلية لا يفسد ويكون الثمر من البائع والمشتري والقول في الزيادة قول  
رجل اشترى بقر فقال للبائع سقها الى منزلك حتى اخرجك الى منزلك  
الى منزلي فماتت البقرة في بيت البائع فانهما تملك على البائع فان ادعى  
البائع تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه • لو اشترى جارية  
على انه بالخيار ثلاثة ايام وقبض الجارية ثم ان المشتري رده على البائع  
في ايام الخيار جارية اخرى وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كان القول قوله  
لانه انكر قبض غيرها فان رضى البائع بها حل البائع ان يطاها لان المشتري  
لم ارده عليه غير ما اشترى وقد رضى البائع بتلك الثانية بالاولى واذا  
رضى البائع بذلك ثم البيع بينهما بالتعاطي وكذا القضاة اذا رضى على ما  
التوب ثوبا له غير ثوبه ورضى به صاحب الثوب وكذا الاسكاف وغير  
رجل اشترى عبدا ثم ادعى انه باعه من البائع باقل مما اشتراه قبل ان يفسد  
وفسد البيع وادعى البائع انه اقاله البيع كان القول قول المشتري في انكار



الأقالة مع يمينه ولو كان البائع يدعي أنه اشتراه من المشتري بأقل مما  
باعه والمشتري يدعي لأقالة يخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه  
رجل مشتري جارية وباعها من غيره فتدأ ولتها الأيدي فادعت عند  
الرابع أنها حرة فردها الرابع على الثالث بقولها والثالث على الثاني وأد  
البائع الأول أن يقبلها قالوا إن كانت الجارية أدعت لعرق فله أن لا يقبل  
الجارية بقولها وإن كانت أدعت أنها حرة الأصل وقد انقادت للبائع  
بأن بيعت وسلمت إلى المشتري وهي ساكنة فللبائع أيضا أن لا يقبلها لأن  
انقيادها على هذا الوجه بمنزلة الإقرار بالرق ولو اقرت بالرق ثم ادعت  
لا يقبل قولها إلا بينة وإن أنكرت البيع والتسليم ليس للبائع الأول أن لا  
يقبل لأنها إذا التزم بالرق كان القول قولها في الحرية وكان للمشتري أن يرجع  
على البائع بالتمسك كما لو ثبتت الحرية بالبينة وقال بعضهم إذا ادعت الحرية  
لم يكن له أن يردّها على البائع بقولها ولكن ينبغي أن يترجى وجهها حتى يحل  
له وطئها أما بطلان التمسك أن كانت أمه أو عمه الكناح أن كانت حرة وكذا  
كل من اشتري بغيره ينبغي أن يترجى وجهها حتى يحل له مستأجر خانوت في دين  
كرهه أرحانوت يدعي أنه له فباع الكرد من رجل وسلم الكرد وأوقفه التمسك  
ثم جاء صاحب الخانوت وادعى أن الكرد لم يكن المستأجر وحال بين البيع  
قالوا إن كان الكرد من الأت التي تحتاج المستأجر إليها في صناعته وتجارتها  
لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع بالتمسك ويكون القول في ذلك قول المستأجر  
كان الكرد أربابا بأن كان علوا على سفلى الخانوت وكان ذلك في يد المستأجر  
فيه أيضا قول المستأجر فلا يرجع المشتري على البائع بالتمسك لعدم استحقاق البيع  
وإن كان البيع بناء متصلا ببناء الخانوت لا يكون خادفا فلا يكون القول فيه  
قول المستأجر وإذا جعل في ذلك القول قول صاحب الخانوت صار مبرقا مستحقا  
فيرجع المشتري بالتمسك على البائع رجل باع عقارا أو ضيعة لولده الصغير  
القيمة أو بغيره يسير قالوا إن كان الأب محمورا عند الناس أو مستورا جاز بيعه  
ولا يكون للولد أن يطرد ذلك البيع بعد البلوغ لكن يطلب التمسك من والده فإن  
الأبضاع التمسك أو انفقت عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله  
كان الأب فاسدا لا يجوز بيعه وللأب أن يفتن ببيعة إذا بلغ إلا أن يكون البيع

كان القول فيه قول صاحب الخانوت لأن ما يكون  
متصلا ببناء الخانوت كان القول فيه قول صاحب الخانوت  
لأن ما يكون متصلا ببناء الخانوت

للمصغر

للصغر لأن الأب إذا كان محمورا أو مستورا كان الظاهر منه مباشرة البيع على وجه  
الخيرية بخلاف ما إذا كان فاسدا قاضيه خان • لو باع مال ولم دفع  
الاختلاف بين الأبن والمشتري فقال المشتري كان البيع قبل البلوغ فالقول  
قولا الأبن على أصح القولين والبينة بينة المشتري • أحكام الصفارة  
نقله مفتي الأسكوب رجل أمر غيره بأن يبيع أرضه بدون شجارها التي فيها  
فباع الوكيل الأرض بشجارها فالقول قول الموكل أنه لم يأمره ببيع الأرض  
وللمشتري الخيار أن شاء أخذ الأرض حصتها من الثمن وإن شاء ترك والبناء  
وهذا بمنزلة الشجر رجل دفع إلى رجل شيئا لبيعه ويدفع الثمن إلى زيد فجاء  
مسلح المال وطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع إلى البائع الثمن وقال  
البائع بعث ودفع ثمنه الثمن قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل إن كان  
البائع باع بغير أجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وإن كان باعًا بجر ذكره  
في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبه لأن الثمن بدل البيع كان أمارة  
البائع عند أبي حنيفة لأن عند الأجير المشتري أمين فذلك الثمن فلا ضمان  
على زيد لأن قول البائع لا يكون حجة عليه امرأة اشترت من رجل شيئا ثم اختلفا  
فقال كسرت سول زوجي إليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن قال  
البائع بل بعته منك ولو عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع  
ومن جملة البيوع من غير المالك بيع الفضولي وقد مر ذلك في صدر الكتاب  
رجل أمر غيره ببيع أرض فيها أشجارا أو بناء فباع المأمور الأرض ببناءها وأشجارها  
ثم اختلفا فقال الموكل ببيته عند الوكيل عن بيع الأشجار والبناء كان القول قوله  
لأنه أنكر التوكيل ببيع الأشجار والبناء وأخذ المشتري الأرض حصتها من الثمن  
شاء ولا يفسد البيع ومسائل التوكيل في بابها إن شاء الله تعالى قاضيه خان  
في باب السلم والكل من قاضيه خان • وفي مجموع التوازل رجل قال لآخر  
إن لنا سول شتر وكرمك هذا بالقي درهم فقال بعتك منك بالقي درهم وقال  
اشترتيه صح أن لم يكن على طريق الهزل وإن اختلفا في الهزل فالقول قول  
يدعي الهزل وإن أعطاه شيئا من الثمن لا تسمع دعوى الهزل رجل قال لآخر بعتي  
عبدك هذا فقال بعتك بكر أو قال المشتري اشترت ولم يسمع البائع قول المشتري  
للبائع أن يفتن هذا البيع لأن النقص هنا امتناع عن الأمام في الفتاوى وهذا

وكذا في البراءة

رجل قال لآخر بعتي عبدك هذا بالقي درهم فقال بعتك منك بالقي درهم وقال  
اشترتيه صح أن لم يكن على طريق الهزل وإن اختلفا في الهزل فالقول قول  
يدعي الهزل وإن أعطاه شيئا من الثمن لا تسمع دعوى الهزل رجل قال لآخر بعتي  
عبدك هذا فقال بعتك بكر أو قال المشتري اشترت ولم يسمع البائع قول المشتري  
للبائع أن يفتن هذا البيع لأن النقص هنا امتناع عن الأمام في الفتاوى وهذا



وفي البيع والاشتري

بناء على ان اجتماع كل واحد من العاقدين من كلامه الآخر شرط صحة البيع بالاجماع  
وفي النكاح المختار انه شرط ايضا وفي الخلع كذلك ايضا وفي مجموع النوازل توسع  
اهل المجلس وهو يقول ما سمعت وليس في اذنه وقر لا يصدق في القضا وفي  
شرح القدرى وشرح الطحاوى والايضاح بيع الثمار بعد الوجود والظهور  
جائز اذا لم يشترط الترك وان لم يند وصلحها ولم يصير مستغفابه وهو الصحيح  
والجمل حتى يجوز عند الكل ان يبيعه مع الشجر وفي التجريد بيع الثمر والزرع اذا  
كانت موجودة جائز وان كان قبل بدو الضلاع اذا لم يشترط الترك فتردد الصلاح  
بكونه مستغفابه ولو شرط في العقد تركها فالعقد فاسد ولو تنهاى عظمها فاشترى  
بشرط الترك فالبيع فاسد عندهما وقال محمد بن حوز استحسانا ولو اشترى مطلقا  
وتركه فان لم يتنهاى عظمها والترك باذن البائع جاز وطالبه الفضل وان كانا  
بغير اذنه تصدق بما اراد من اذنه وان تنهاى عظمها لم يصدق بشئ ولو اشترى  
الشجر في مدة الترك ثم اخرج في البائع فان خلد له البائع جاز فان خلد  
المخاد بالوجود حتى لا يعرف ان كان قبل التخلية فسد البيع فمما شربا فيه  
فالقول قول المشتري في ذلك خلاصة رجل اشترى ثمارا على رؤس  
الاشجار فتركها حتى اخرجت ثمرة اخرى قبل التخلية لا يفسد ويكون الثمن بين البائع  
والمشتري والقول في لزيادة قول المشتري عكسه ولو اختلفا المتبايعان  
فادعى المشتري ان البيع باطل وادعى البائع ان البيع بيع الوفاق فالقول قول البائع هذا  
في فتاوى النسي خلاصة وان اقاما البيئتين فالبيئتين بينهما مدعى البائع  
قبيصة ولو اشترى جارية على انها مختارة او كاتبة جاز ولو اشترىها على انها  
تخبر كل يوم كذا او تكتب كل يوم كذا لا يجوز ولو اشترى على انها مختارة وقبضها  
وهلكت ثم اقر البائع انها لم تكن مختارة لا يرجع بنقصان ذلك عند ابي حنيفة  
لكن ان كانت قائمة ردها وفي المحيط وان وقع الاختلاف بين المشتري والبائع في  
هذه الصورة بعد ما معنى حين من وقت البيع فقال المشتري لم اجز وفي المحيط فان  
قال لم اجز مختارا او كاتبا وقال البائع اني سلمته اليك مختارا او كاتبا وكنتي عندك  
وقد كان ينسب في مثل تلك المدة فالقول قول المشتري وكذلك لو قال البائع هو ساعي  
كما شرطتلك وقال العبد لانا كذلك الا اني لا افعل فان القول قول المشتري ولا يعتبر قول  
العبد ولو اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع فوجد ثمانية اذرع فازاد ان يرد

وكذا في البراري

في بيع الوفاق  
فليس

فهلك

فهلك على هذا وعلى هذا لو اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر فذلك  
باطل وانما بيع كان للمشتري الخيار فان تعذر الرد رجع المشتري على البائع بحصة  
وهي بكر وغير بكر ولو شرط الشابة فوجدها بكر الاختيار له فان كان الاختلاف بعد  
قبض الثمن فالقول للمشتري لم اجزها بكر فقال البائع بعتها وسلمتها وهي بكر  
فذهب البكر عندك فالقول قول البائع مع يمينه بالله لقد بعتها وسلمتها وهي  
بكر ولم يذكر انه يريها النساء وذكر في كتاب الاستحسان انه يريها النساء لا يرفع  
المسئلة هناك ان البائع يدعى انها بكر في الحال فبغيرها النساء في الحال فان قلن انها  
بكر يلزم المشتري الثمن البائع وان قلن هي ثيب يحلف البائع ان خلف لم يشتري ايضا  
وان نكل رد عليه وكذا لو اختلفا قبل القبض فقال البائع بكر والمشتري هي ثيب يريها  
النساء او الامتحان بينهما والذيل قال رحمه الله هل يسمع امر لاقال سمعت  
من ثقة ان الامتحان بينهما المقترة فان كان القاضى ليس بحضور من النساء  
بها لزممت الجارية المشتري من غير يمين البائع حتى يحضر من النساء من يثق بها  
الكل في الجامع الكبير خلاصة اشترى جارية على انها بكر فوجدها ابله  
العدرة فقال البائع زالت بكارتها بالوثبة قال بعض مشايخنا ان صدقه للمشتري  
ذلك لا يكون له حق الرد وان كذبه وقال لا بل زالت عندتها بالوطى كان القول  
قوله وله حق الرد محم مع الفتاوى اشترى على انها بكر فقال المشتري لم  
اجز بكر فالقول البائع وان لم يقبضها حتى اختلفا ينظر اليها النساء ولزمته  
بلايين وان لم يكن عند القاضى من يثق بهن لزمته ولا شئ على البائع فكله  
ابن المؤيد عن المنية اشترى على انها بكر فاذا هي ابله العذرة وقال البائع  
زالت بالوطى والمشتري بالوثبة قيل وعلى قول الاكثر رد وقيل القول قول المشتري  
بعد الحلف له الرد والفتوى على انه له الرد بلا حلف ان لم يقد الثمن الى ثلاثة ايام  
وان لم يقد حتى تمت المدة لا ينطل البيع ذكر بكر والعقابى كزارية  
ولو اشترىها على انها بكر فقال هي ثيب يرجع الى النساء فان قلن هي بكر فالقول البائع  
بلايين وان قلن هي ثيب فالقول البائع مع يمينه حكام الفضولين  
وفي الزيارات عدم البكر لا تثبت الا بقول البائع لانه اما ان يقرب بالوطى وانه  
يمنع الرد اذ يقول النساء وانه لا يكون حجة في حق الرد لسكان الحكماء ولو  
اشترى جارية وتعاوضا فوجد بها عيبا فازاد ان يرد ها فقال البائع بعتك

من غير

والكثير الشئ على ان له حق الرد  
على كل حال وهو الصحيح  
نما خافه  
مسألة



وأخرى معها وقال المشتري بعني وخرها فاقول قول المشتري والوطي  
بشهوة والنظر إلى فرجها بشهوة رضاء إذا أقر بالشهوة لأن هذا كله لا يحل  
الملك وأما إذا نظرت إلى فرجها بشهوة أو قبلته بشهوة أو مسسته بشهوة وأقر  
المشتري أنها فعلته بشهوة لزمته الجارية وهذا قول أبي يوسف قاسه  
قول أبي حنيفة وعند محمد لا يبطل الخيار ولو قبلها المشتري وقال كان من غير  
شهوة صدق في الشئ من رأس كتاب البيوع وفي الأجانب إذا اشترى شيئا  
قد رآه قبل ذلك مدة أن تغير ذلك الشئ له الخيار ولو ادعى المشتري أنه تغير  
وانكر البائع لا يصدق والقول قول البائع وفي شرح الطحاوي ولو اختلفا في  
الروية فقال البائع أنه رأى قبل الشراء وانكر المشتري فالقول قول المشتري مع  
الأدلة البينة أن يأخذ من ثمن المحي ولا يأخذ من ثمن الميت شيئا وأصل المسئلة  
أن المتبايعين إذا اختلفا في الثمن أنه ذراهم أو دنانير أو في قدره أنه ألف أو ألفان  
أو في صفته أنه صحيح أو مكسور أو خيار أو يوف حال قيام السلعة وجب  
قبل القبض وبعد بالحديث وإذا هلك السلعة بعد القبض لم يجز الخلف  
المشتري عند أبي حنيفة والقول قول المشتري مع أبي يمين والمسئلة طويلة  
خلاصة • وأما المشتري بعد قبض أحدهما وأما ثلثا خلتا في قيمتهما  
فالقول للمشتري ولو مات أحدهما بعد قبضهما ورد الباقي غيب ثلثا خلتا  
في قيمة المال فالقول للبائع والبينة له أيضا • أقام البائع البينة أن البائع  
هلك في يد المشتري وأقام المشتري البينة أنه هلك في يد البائع فالقول  
للمشتري والبينة للبائع • وكذلك لو اختلفا في اسم بلاك أي يكون القول  
والبينة للبائع • ولو كان الخيار لأحدهما واختلفا في الأجزاء والنقص في المدة  
فالقول لمن له الخيار ادعى الفسخ أو الأجزاء • من الوجهين فله غاير البعد  
البائع إذا أقام البينة أن الجارية التي بليها من فلان ماتت في يد المشتري  
البينة أنها ماتت في يد البائع فبينة البائع أولى لأنها تزرع الثمن ولو اختلفا  
فالسابق أولى ولو لم يقيما البينة فالقول قول المشتري لأنه منكرو • ولو قال  
البائع قد بعثت بالميتة وقال المشتري بالبراهم فالقول قول البائع لأنه انكار  
للبيع كما لو قال طلق وأنا صبي • امرأة اشترت شيئا وقالت إذا كنت سوي  
زوجي إليك ولا ثم على • وقال البائع إنما بعثت منك والتمز عليك فالقول

فالقول قول المشتري مع بينه وفي الجامع الصغير  
عبد بن قتيبة ما تم مات أحدكما ثم اختلفا في الثمن

وأبي يوسف رحمه الله ولو كان المبيع شئين وكل  
أحدكما لم يمتحيا أصلا عند أبي حنيفة رواية

والسنة في النكاح  
عن أبي حنيفة  
في النكاح

وعلى البائع البينة المشتري إذا رد المبيع وقال البائع ما بعثت هذا بل غيره  
فالقول قوله بخلاف خيار الشرط والروية • وفي الجامع المشتري إذا رد  
يرد المبيع المبيع فقال البائع بعثت منك هذا القدر وأخر معه وقال المشتري  
اشتريت هذا وحده القول قول المشتري • باع طعاما بعينه بعشرة • قال  
بعثك جزأ فابعشرة وقال المشتري اشتريته مكايلة بخلافان وكذا كل ما  
يوزن ولو كان هذا في ثوب وقال بعثت ولم اسم ذرعا • وقال المشتري اشتريت  
مذاعة القول قول البائع • ولو قال اشتريت على أنه كذا ذرعا كل ذراع بدرهم  
وقال البائع لم اسم ذرعا القول قول المشتري ويخالفان ويترادفان على قول  
أبي يوسف ومحمد رحمه الله • خلاصة • إذا اختلف البائع مع  
المشتري في هلاك المعقود فقال البائع هلك بعد القبض وقال المشتري  
هلك قبل القبض فالقول قول المشتري وإيها أقام البينة قبلت • نقل  
عن بعض أفتاوى • وفي الفتاوى متى باع أو اشترى وقال أنا باع  
ثم قال بعد ذلك أنا غير باع في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لا ينعق  
الجمود • ووقته اثني عشر سنة ولو كان أقل من اثني عشر يصدر  
بكراريه • ولو ادعى البائع بعد بلوغه القبر عند الشراء والمشتري انكره  
بحكم الحال ولو لم تكن المدة قد رما يتبدل السعر ولا يصدق المشتري • أي  
جماع الفتاوى • وفي المحيط ادعى منك في يد آخر وقال هو منك باعه  
منك حال بلوغه وقال المشتري لا بل في حال بيعك القول قول البائع لأنه  
ينكره والملك • وقد قيل القول قول المشتري قال في المحيط وهذا القول أقرب  
إلى الصواب عندي وإن أقام البينة فالبينة بينة الابن • وفي الصغيرة  
أقل مدة تصدق فيها لو قالت أنا بالغة تسع سنين • رجل اشترى دهنًا  
بعينه في آنية بعينها وأتى على ذلك أيام وكانت مسدودة عند قبض فلما  
فتح رأس الآنية وجد فيها فارة ميتة فانكر البائع أن يكون في يده فالقول  
البائع لأنه ينكر العيب وقت البيع • ولو صب انسان خل لسان وقال وقع  
فيه فارة فالقول قوله وتما المسئلة مع آخرها تأتي في كتاب الأقار •  
والمسلم إليه إذا اشترى من ذراهم وقال وجدته زنيوفا فالقول قوله  
وسبق في فضل الثمن مسائل في الفتاوى • وفي الفتاوى الصغرى إذا اختلف

أما كان البائع

قال هذا الحكم بانه باعني وأنا باع وقال المشتري  
بل في حال صغرته فالقول للبائع لأن زوال ملكه قبل  
المشتري قال في المحيط وهو الصواب عندي وإن  
برهننا بالبينة الابن وأقل مدة تصدق فيها الصغيرة في  
قولها أنا بالغة تسع سنين اشترى دهنًا في آنية مشدودة  
الراس فقضى بعد أيام وفيها فارة ميتة فزعم المشتري  
كونها فيه وقت البيع والبائع حذوث الوقت فالقول  
للبائع لأنه ينكر وجود العيب واختلفا في الطبع فالقول  
لمن يدعي الجواز ولو اقام بينة فلن يدعي الكره وعليه القدر

قال إن المشتري في ذلك الحكم  
قلت وذكر بعد ذلك في الثلاث من الإجازة  
بالحال ذلك فان قال إذا اختلفا في مقدار  
الدين فالقول للبائع إذا ادعى البينة في مقدار  
بائع الحكم فادعى البينة في مقدار البائع  
مطلقا قال في الفتاوى لو قال لو لم يوف  
مسا داهي وقال البائع لو لم يوف فادعى البينة  
الصحة ومن القول لو لم يوف فادعى البينة  
سنة



البائع والمشتري في الطوع والكراهة فالقول قول من يدعي الجواز والصحة ولو أضاف  
 البيعة فيبينة من يدعي الكراهة وأصل هذا قدر في فصل البيع انفسد  
 وهو الاختلاف بين البائع والمشتري في صحة العقد وفساده ولو ادعى البائع  
 صحة العقد والآخر بطلانه بان قال البائع بعثك بالمبيعة او بالذم فالقول  
 قول من يدعي البطلان لانه منكر العقد لان البيع بالمبيعة ليس ببيع البائع  
 اذا انكره الاصل فالقول قوله **خلاصة** وفي الرخص اذا اختلف البائع  
 والمشتري في الطوع والكراهة قال القدر الشهيد والى القول قول من يدعي الكراهة  
 وهو البائع وهكذا في الغاصب المنتسب الى سبيها وفي الابانة وجدته  
 بخط والى ان القول قول من يدعي الصحة وفي فسك او في النسي وفيه يعنى  
 متاخر طانيه اذا اختلف البائع والمشتري في هلاك المعقود عليه فقال  
 هلك بعد القبض وقال المشتري هلك قبل القبض فالقول قول المشتري فيما  
 اقام البيعة قبلت ولو اقام البيعة فالبيعة بينة البائع وكذا لو ادعى البائع  
 ان المشتري استهلك المبيع وادعى البائع ان المشتري استهلكه فالجواب على  
 ما ذكرنا هذا اذا لم يكن للبيعة تاريخ اما اذا كان لصاحب تاريخ تقبل بيعة  
 الاستيق على الهلاك والاستهلاك وهذا كله اذا كان قبض المشتري  
 غير ظاهر فاما اذا كان قبضه ظاهرا ثم ادعى ان البائع استهلكه  
 والبائع يدعي ان المشتري استهلكه فلهذا القول قول البائع وايضا اقام البيعة  
 قبلت وان اقام جميعا البيعة فالبيعة بينة المشتري ثم ينظر ان كان في موضع  
 للبائع حق الاسترداد للجنس صار بالاستهلاك مستردا وانفسخ البيع بينهما  
 وسقط الثمن عن المشتري وان كان في موضع لم يكن له حق الاسترداد للجنس لم يفسخ  
 ان يفسخ البائع قيمة المبيع ولا يفسخ البيع بينهما **الكل في شرح الطحاوي**  
 كل ذلك من **خلاصة الفتاوى** اقربا ستقراض الف وقبضه  
 واستهلكه وزعم زيا فقه وانكره المقر له ان وصل فالقول المقر مع اليمين وان  
 وصل لا يصدق او قض ضعاما او غصب ثم التقي في بدل الطعام فيه غال او  
 رخيص يستوف منه بغير حق يوفيه في مكان لاخذ وقال الثاني وايضا طلب  
 قيمته التي طلب في تلك البذل حال الخصومة اقضى بها والقول فيها قول المظن  
 وان كان قابضا في يده الزمة اخذ ولا اقضى بالقيمة استقرض منه عشرة

في الطوع

وبعد عبده للقبض فقال المقرض دفعته للعبد واقربه العبد وقال او مائتها  
 الى مولاي وانكره المولى فالقول له ولا شيء على العبد لانه اقرانه قبض بحق  
 جاء صاحب خادته الى العلامة قال بعثت خادتي ثم ادعى المشتري انه وفاء  
 وطلب مني ثمنه وتسلم الخادوت وادعت انه كان بائنا قال القول قول المظن  
 كان من عزمي ان اتقد واسترد وعن عزمه الزوجين اتقد فهل ان اختلف  
 قال كان ذلك قبل العقد للفظ ولا عبرة بالسابق وان ادعى المشتري البتة  
 والبائع الوفا فالقول قول البائع لانه يدعي ذوالمدكه عليه وهو ينكر وذكر  
 صاحب التافع والديتاري ان القول لم يدعي البتات الا اذا شهدا بظاهر  
 للبائع بان يكون الثمن ناقصا كغيره الا اذا ادعى المشتري تغير السعر فان تغير  
 يمنع جعل المال حكما في هذا القول للمشتري لانه متمسك بالاصل والظاهر  
 وتغيير ان المبيع ليساوى الثمن وباعه بثمانية فالقول للبائع وان تسعماثة  
 للمشتري وكذا في الزيادات وافسح صاحب الهداية فيما اذا ادعى البائع  
 البتات والمشتري الوفا في الاول ان القول لم يدعي الوفا ثم رجع الى ما اقر به  
 اية بخاري من ان القول لم يدعي البتات **اراد المشتري الرد بالقبض** فقال  
 المبيع غير هذا فالقول قول البائع وان اراد رد الثمن لكونه زوفا فقال المشتري  
 الثمن غير هذا فالقول قول المشتري لانه غير متعين وكان منكر قبض الواجب  
 بالعقد والمبيع متعين وهو يدعي فسح هذا العقد في هذا العين وهو ينكر  
 زعم المشتري له ان الشرا كان بائنا ودفع المالك له وقال المشتري انه كان بلا  
 امر ودفع الشرا للمشتري فالقول قول المشتري له لان الشرا باقراين وقع له  
 فيكون مأمورا ضاهرا **برهن المشتري ان المبيع مات في يد البائع** والبائع انه  
 مات في يد المشتري فيبينة البائع اولى لانه يلزم الثمن وان ارجا فالاستيف اولى  
 وان لم يكن لهما بينة فالقول للمشتري لانه ينكر **ادعى المشتري ان البائع كان**  
**اعتق المبيع قبل البيع** يقبل ويسترد الثمن وكذا لو برهن البائع انه كان اعتقه  
 قبل البيع يقبل لانه انكار البيع لان بيع الحر لا يجوز وصار كما اذا ادعى البائع  
 انه باعه بالمبيعة وادعى المشتري البيع بالذم اهد وفيه القول للبائع لانه  
 ينكر البيع كما لو قال اطلقت واناصي وقول المشتري بعد القبض اعتقه بائنا  
 او ذبح او كان من الاصل يقتصر على نفسه لا يتعدى الى بائعه بلامبيعة ولا ذبح

هذه المسئلة مذكورة في جامع الفصولين مع نوع تغيير في التسمية فليست بمسئلة

فيه تفصيل للمبطل  
 ادعى المشتري بعبا بائنا والبائع  
 بيع الوفا وقال القول للبائع وان اقام  
 البيعة فالبيعة بينة مدعى الوفا

مرشدة

المسئلة في جامع الفصولين مع زيادة ايضا في مسئلة



موقوف • كزارية • ولو اراد المشتري الرد فقال البائع ليس هذا الذي  
وقال المشتري هو ذاك بعينه فالقول قول بعينه وكذلك هذا في خيار الشرط  
بخلاف الغيب فان القول قول البائع • كزارية • اراد الرد بالغيب فقال  
البائع المبيع غير هذا فالقول له بخلاف خيار الروية والشرط وان قال اشترى  
هذا وحده واراد الرد بغيره فقال البائع بعته مع اخر فالقول للمشتري  
كزارية • قال المشتري هلك المبيع في يد البائع قبل القبض وقيل نقد  
وقال البائع هلك في يدك فالقول قول المشتري • كزارية • لقر واميير •  
ان زعم البائع انه هلك بعد قبضه والمشتري ان قبضه فالقول للمشتري  
فانهما برهن قبل وان برهننا فللبائع • وكذا لو ادعى البائع ان المشتري اشتد له  
وقبله المشتري وان ارضا بعينه الا سبق اول في الهلاك والاستهلاك  
وهذا اذا لم يكن قبض المشتري ظاهرا فان كان ظاهرا فادعى كل استهلاك الاخر  
فالقول للبائع وان برهن قبل وان برهننا فللمشتري ثم ان كان البائع حق الاسترداد  
للغير ما ربه مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق  
الحبس فللمشتري ان يضمنه القيمة ولا يبطل البيع بينهما • اشترى بقر من  
وخلها في منزل البائع قائلا ان هلكت ففي فماتت من البائع لعدم القبض  
لو قال البائع سقمها الى منزلك فما ذهبت فاسلمها فهلكت في حال سوق البائع  
فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري • اشترى عدلا وقال البائع ادفعه  
الي ابني في منزلي فاستاجر الحمال فجعله الى منزله وقال دفعته الى ابني وانكره  
او كان المشتري قال له استاجر علي من تجله الى منزلي ويدفعه الي ابني فالمسئلة  
بحالها فالأخر في الاول على البائع لا على المشتري وفي الثانية على المشتري لانه  
من اجزائه يكتفه في الاول لا يكون قبض حتى يدفعه الى الابن وفي الثانية يدفعه  
الى الابن يكون قابضا ويرى البائع منه اذا علم ذلك فلا يصح ولا يجزى في  
الدفع الى الابن الابينة وان انكر المشتري استيجار البائع عليه او دفعه الى  
الاجير فالقول له مع اليمين • وان باع الاكره والمشتري يعلم بمكانه يجوز وان  
لا يعلم بمكانه فوجده البائع ودفعه اليه فاعتقه المشتري جازيعة وان  
من اخر او ملكه لم يجز وان ادنا ولته لا يرد وان باعه وقبضه المشتري ثم  
اختلفا وقال المشتري ما كنت عالما بمكانه وقال البائع كنت عالما به فالقول

مسئلة  
وقيل  
مرشدة  
مرشدة

البائع

البائع في الصحيح • كل ذلك من البرازية • باع عبدا وسلمه وكل جلا قبضه  
فقال الوكيل قبضته فضاغ او دفعت الى الامر ونحو الامر كله فالقول للوكيل مع  
يمينه ويرى المشتري من الثمن فلو وجد به غيبا فرد لا يرجع بالثمن على البائع لعدم  
تبرئ القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما وانما هو امين في قبض الثمن  
وانما يصدر في دفع الضمان عن نفسه • قال البائع بعته منك مبيعيا بهذا العيب  
وقال المشتري بل سلما فالقول للمشتري • اشترى غزلا منافوزة بعد ايام  
بان كان طيبا فيس فله الرد وان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول  
للبائع لانه ينكر وجوب الرد • ولو نجح الغزل وجعل لفيق ابريسا ثم طهر ذلك  
يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه • اشترى عبدا بتوثيق وتقايبضا ثم استحق  
العبد اراد بيعه وهلك احد التوثيقين ليخذا لثاني وقيمة الهالك ولو هلكا  
قيمتها والقول في القيمة قول الذي كان في يديه • ولو كان الثمن جارية فولدت عيس  
ثم استحق العبد اخضا صاحبها وولدها والنقصان ان غيب ايضا • استقرض  
عشرة دراهم وارسل عنه ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعها اليه واقر  
العبد به وقال دفعها الى مولاي وانكر المولى قبض العبد فالقول له ولا عني عليه  
ولا يرجع المقرض على العبد لانه اقرانه قبضها بحق • فتيه • باع الوصي من  
التركة شيئا فقال الورثة باعه بغير فاجش • وقال المشتري لا بعزل فالقول له  
فتيه • شري دارا فاشترقت عرصتها ونقض البنا فقال المشتري انا  
بنيتها فارجع علي باعني وقال بايعها بعثها مبنية فالقول للبائع • ولو دفع  
الفا للمشتري له شيئا بعينه فهلك الدراهم ثم شرا • فهو الوكيل ما مر •  
هلك في يده بعد الشراء فهو موكله ويرجع بمثلها على موكله ولو اختلفا في هلاك  
قبل الشراء وبعد فالقول للامير مع يمينه • وسئل باع دارا جازا فاستلج  
من مشتريه قبل قبضه وسكنه هل يجازي مثل اجاب • لا لانه لو شري  
فلجزة من باعه قبل قبضه لم يجز الاجرة واذا كان في البيع البنا كذلك فصا  
ذلك بالبائع الجازي • ولو اختلفا في كونه الاجارة قبل القبض ينبغي بان يكون  
المشتري لانه يدعي صحة العقد والاخر يدعي الفساد فالقول لمن يدعي صحة  
هكذا قيل غير ان القرن مقول ويبيعه قبل قبضه لم يجز فكذا اجارته • سئل  
مكي خانه خريدان كي برفا وبدا اجارته كرهن بعد ان قبض ودكرى قال وفا

اطلق ان الوارث

اطلق ان العبد

فتوار فارسي



كفيل شد مضافا الى الفسخ بعد اجازة رافعي بعد اذن ما لم يشترى وادركه في  
كوكبه اين اذهاى وى است وحشترى كوكبه اجازة دارة است وعقد فسخ  
شد است وما لولج شد قول قول كوكبه بود اجاب يرجع الى البائع فلو  
بانجاب او مات فالقول للطالب والاخذ ولو ادعى شراء جاز او ذوالبدنة  
باتا من واجد وادعى سبق بيع الوفا فصالح المشتري ببات على بدل الجواز قال  
لو صالح على انكار ينبغي ان يجوز ويلزم لانه يمكن تصحيحه لانه لا بد من دفع  
اليمين وهو يقضه على طعن انه يقضى دين غيره بلا امره الخ • <sup>باعت</sup> <sup>تصلح</sup> <sup>المشتري</sup>  
فقال المشتري اشتريته باتا وقال البائع بعتة وفاقا فالقول للبائع ان المشتري  
يتعجز واليمين عنه وهو ينكر فيصدق **جف** القول في هذه المسئلة عند  
قول المشتري لو لم يشهد عليه الطاهر وهو نقصان الثمن نقصانا كثيرا الا  
اذا ادعى تغير السعر فقد تغير السعر هل يمنع ان يكون الحال حكما اجاب بعضهم  
بنعم والنقصان الكثير هو ما لا يتغابن فيه الناس ويعتبر فيه يوم البيع  
لما مر تغير السعر منع ان يجعل الحال حكما **شيب** ادعى البائع وفاقا والمشتري  
باتا او عكسا فالقول لمدعى البات قال وكنت اتي في الايتان ان القول لمدعى  
الوفا وله وجه حسن الا ان ائمة نحاري هكذا اجابوا فوافقتهم • <sup>لحل</sup> <sup>لحل</sup> <sup>لحل</sup>  
فقال المشتري له امرتك بشراية لي وقال المشتري شريته لك بغير امرتك فهو  
فالقول للمشتري له ان المشتري لما اقرانه شراء له فقد اقرانه شراء باسره واما  
خيار التعيين فله صورتان احدهما شري خيارا فاداره على حكم خيار  
الشرط فقال ليس المبيع هذا وقال المشتري هو ذلك فالقول للمشتري مع يمينه  
**اقول** الاصل ان القول في التعيين للملك حتى لو اراد رده بعينه فقال  
ليس المبيع هذا وقال المشتري هو هذا يصدق البائع مع يمينه فعلى هذا  
ان يكون القول للبائع في مسئلة خيار الشرط ايضا والاصل الاخر ان القول  
في قدر المقبوض وتعيينه وصفيته فعلى هذا ينبغي ان يكون القول للمشتري في  
خيار العيب كما في خيار الشرط والحاصل ان خيار الشرط وخيار العيب ينبغي ان  
وهذا الحكم قال ولو لم يقبض المبيع فاداه المشتري ان يخير البائع ويأخذ المبيع  
يدابعه فقال البائع ليس المبيع هذا وقال المشتري هو هذا لو ردك ثم وقالوا  
ينبغي ان يكون القول للبائع كما لو ادعى بيع هذا الشيء وانكر البائع البيع اصلا هذا

وكذا في جميع القضاة

بعض

اذا كان الخيار للمشتري فان كان البائع فان كان مقبوضا فاداه البائع اخذ فقال  
المشتري هو هذا وقال البائع ليس هذا فالقول للمشتري مع يمينه ولو لم يكن  
فاداه البائع الزام لبيع في عين فقال المشتري ما اشتريته هذا فالقول للمشتري  
**جامع** الفصولين • رجل قال لاخر امرتك ببيع عبيد بنقد فبقيته  
بنسيئة وقال امرتني ببيعه مطلقا ولم تقبل شيئا فالقول لاخر لان الامر قد  
يكون مطلقا وقد يكون مقيدا وليس على اخذ الوحيين والامر يستفاد من جهة  
فكان القول قوله • <sup>نفت</sup> <sup>له</sup> <sup>ابن</sup> <sup>الموید</sup> <sup>عن</sup> <sup>جامع</sup> <sup>الفضولين</sup> • اراد المشتري ان  
يرد عليه جارية بعيب فقال البائع ما هذه جارية قال قول قوله الخ بخلاف ما  
اذا قال وجرت الثمن يوفى فانكر فالقول قول الوارد • <sup>مجمع</sup> <sup>الفتاوى</sup>  
ولو اختلفا في روية المشتري وعدمها فالقول للمشتري حينئذ لان البائع يدعى  
العلم بالصفات والمشتري ينكر • <sup>جامع</sup> <sup>الفتاوى</sup> • فان قال المشتري  
لمر اجدا لباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة فالقول للبائع  
والبيئنة للمشتري • ولو كان مما يخرج مثله في تلك المدة فالقول للبائع ان  
لم يكن عند لانه حادث في حال الاقرب لا وقات الا ان ابن هز المشتري على قدمه  
فله تخليفه بانه بعتة وسلمته ومابه هذا العيب فان ذكره لا لولف  
ولو شري برذونا وفي اخري خليفه خرج اندمل ونبت عليه شعور ولم يعلم به  
المشتري ثم جاء بعد ايام ويسئل منه دمر فان كان لا يجد مثله في المدة فله  
والا فالقول للبائع انه حدث عند المشتري • <sup>جامع</sup> <sup>الفضولين</sup> •  
رجل اشترى برذونا وقد كان بلخري يدينها خرج اندمل ونبت عليها الشعر ولم  
يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد ايام يسئل منها الدمر قال وان كان مثل  
هذا العيب لا يحدث بعد البيع كان له ان يرد والا فالقول قول البائع ان هذا  
العيب حدث عند المشتري • <sup>قاص</sup> <sup>يحيان</sup> • رأى عيب دابة فركبها فقل  
البائع ركبها لحبك فليس لك الرد وقال المشتري ركبها لا ردها اليك فالقول  
للمشتري • لجره غاصبه سنين ومضت ثم قال ما لي به كنت اخرجت عقدا لا يقبل  
الايتنة ونوقال كنت امرته يقبل كبا لغة روجها ابوها فقال كنت اخرجت عقدا  
الاب لا يقبل الايتنة • ولو قال كان بامري قبل ولها الارث في آخرها  
فقال المالك لجرتها منك وقال المجرع غصبتها منك ولجرتها صدق الابر

انظر الى اول المسئلة

فيه شائنة الاجارة  
مر في الكلام

وكذا في جميع القضاة



والسمع أهل المجلس وزعم أحدهما عدم السماع  
أن لم يكن في أذنه وفي يده يصدق فضا وقال  
على العزم أكثر الناس على القول عنها والجمهور  
يزعمون اختصاصه بالنكاح كما مر في موضعه  
مسألة

نظير من ذلك في النكاح

ولو باع مائة غنم وسماه مائة البسيع فقال مالكه كنت امرته قبل قوله لا لو  
قال كنت امرته ببيعة حين بلغني لا يبيته • **ج** كأمع الفصولين •  
اشترى حادوها أو ذرا أو وجد في جرد منه ذراهم فإن قال البائع انتهى  
فأقول قول البائع • **ج** مع الفتاوى • وفي الفتاوى العتائية ولو  
كان للبائع في الذرا المبيعة مسيل ماء وطريق لدار له لغيره فبها وقال بكل  
حق فذلك المشتري فله أن يمنع وكذا لك يوم يرفع خشب على حائط المبيعة  
وكذا السر الذي تحت المشتري لا أن يستثنى البائع والقول للمشتري أنه  
لم يستثنى • ولو كان الخشب والطريق والسر دابة لا جني حتى لا يملك أو  
باجرة فهو عيب لأنه ليس له أن يمنع وإن كان باعارة لا خيار له لأنه ليس  
ولو قال البائع استثنيت لك فاقول قوله • وفي الفتاوى العتائية إذا  
اختلفا في الخيار فاقول لم ينكر الخيار لأن الأصل عدمه • ولو اختلفا في مقدار  
الخيار فاقول لمن ادعى الأقل • ولو اختلفا في مضيه فاقول لمن أنكر المضى •  
ولو ادعى أحدهما شرط الخيار شهرا أو مطلقا ولا خلاف في القول لمن يدعى  
ثلثا • إذا سمع الخصومة فإن كان العيب قد رما أو حاد ثلثا لم يحد من وقت البيع  
إلى وقت الخصومة كان للمشتري أن يرد لا ناقدا غير فاقبائه الحال بالمعاصرة  
وتيقنا بوجوده عند البائع إذا كان لا يحدث مثله أو لا يحدث في مثل هذه المدة  
فيرده المشتري إلا أن يدعى البائع سقوط حق المشتري في الرد بالرضا أو لا يرد  
ويكون القول قول المشتري فيه مع يمينه ثم عند طلب البائع يمين المشتري يختلف  
المشتري باتفاق الروايات وعند عدم طلب المشتري عامة المشايخ على أنه لا يختلف  
في ظاهر الرواية • وإن كان عيبا يحتمل الحدوث في هذه المسئلة ويحتمل التقدیر  
أو كان مشكلا فالتقاضي يسأل البائع كان به هذا العيب في يده فإن قال نعم كان  
المشتري حق الرد إلا أن يدعى البائع سقوط حق المشتري في الرد بالرضا أو لا يرد  
ويثبت لك بالنكول وبالبينة فإن أنكر فاقول قوله مع يمينه أن لم يكن للمشتري  
بينة على كون هذا العيب عند البائع • رجل اشترى من رجل غلاما بجارية ود  
بالجارية عيبا وردها اختلفا في الغلام فاقول قول الذي في دين الغلام •  
رجل باع من آخر جارية فقال بعثها وفيها فرجة في موضع كذا وجاء المشتري  
بالجارية وبها فرجة في ذلك الموضع وأراد ردها فقال البائع بعث وهذا

خيار

لا ينفذ البائع

الفرجة

الفرجة التي اقررت بها قدرات وهذه فرجة حادثة عندك فاقول قول  
المشتري • وكذا لو قال البائع بعثها وأخرى بعثها أيضا وجاء المشتري  
بالجارية وعينها اليسرى بيضا وأراد أن يرد لها فقال البائع كان البياض  
اليسرى وقد ذهب وهذا بياض حاد بعينها اليسرى فاقول قول المشتري  
وفي الخاتمة والصحيح إذا لم يسبق منها ما يكون قرارا بالرق كان القول  
في دعوى الحرية والمشتري أن يرجع على البائع بالتم بقولها • **ح** رتبة  
المفاتي من التنازلية • وفي التجريد بين الثمر والزرع الموجود قبل كونه  
زرعا متفق عليه جاز بلا شرط الترك وبه يفسد وإن تهاهى في العظم  
الترك لا يفسد عند محمد وهو الاستحسان خلافا لهما • وإن اشترى  
وترك أن تهاهى عظمها أو لم يتهاهى لكنه باذن البائع طاب وإن لم يتهاهى  
والترك بلا إذن يتصدق بما زاد • ولو أخرجت الشجرة ثم أخرجت قبل جذاذ  
الأول فهي للبائع وإن جعلها للبائع لو طاب • وإن اختلفا بالوجود حتى لم  
يعرف أن كان قبل التحلية فسد وإن كان بعد ما اشتركا والقول في المقدار  
قول المشتري • **س** كان الحكم • أن اختلفا في الأجل أو شرط الخيار أو  
استيفاء بعض الثمن كان القول للكر مع يمينه • إذا اختلفا المتبايعان في  
قدر الثمن بعد قبض البيع وهلاكه لا تخالف فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله بل القول للمشتري مع يمينه وقال محمد والشافعي بخالفان وينفع  
البيع على قيمة الهالك وعلى هذا الخلاف إذا أخرج المبيع عن ملكه أو تغير رضاء  
الحال لا يقدر على رده بالعيب • إذا اشترى عبدا بدين صفقة واحدة وقبضهما  
ثم مات أحدهما واختلفا في مقدار الثمن فقال المشتري اشتريتهما بألف قال  
أبو حنيفة لا يخالفان إلا أن يرضى البائع أن يترك حصصه الهالك ويكون  
القول قول المشتري مع يمينه وقال أبو يوسف يخالفان في الحي وينفيع العقد  
في الحي والقول للمشتري في حصصه الهالك من الثمن مع يمينه وقال محمد رحمه الله  
يخالفان عليها ويرد الحي وقيمة الهالك • **س** كان الحكم • ولو وجد  
المشتري بالمبيع عيبا فآدمه رده بعد ما وقع الشراء بشرط البراءة من كل عيب  
فاختلفا فقال البائع كان هذا العيب موجودا وقت البيع ودخل في البراءة قال  
المشتري هو حادث لم يدخل في البراءة فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا قدر

درهم وقال البائع اشتريتها  
بالف درهم



وفي فتاوى ابي الليث رجل اشترى من اخوته ثيابا ثم جارية وقال اشترى به علي هروي وليس هروي وقال البائع لم اشترط شيئا فالقول قول البائع  
وكذلك اذا اشترى دهننا من اخوته ثم جارية وقال البائع لم اشترط شيئا فالقول قول البائع وكذلك اذا اشترى من اخوته ثيابا بعشرة وقبض ثم قال المشتري  
اشترى علي ثمانية عشر اذرع كل ذراع بدرهم وهو سبعة وقال البائع لم اشترط شيئا فالقول قول البائع ولو قال اشترى علي ثمانية عشر اذرع كل ذراع بدرهم وقال  
البائع لم اشترط شيئا وانما بعثته كما هو فانما يخالفان **ما راجع اليه**

بهذا الاختلاف لانه يبرأ عنهم جميعا عندهما وانما يفيدهما الاختلاف  
على قول محمد فعلى قوله القول قول البائع مع يمينه على العترة حادث ولو  
ان رجلا قال لرجل بعت منك هذا العبد على انه ابق او على انه يهرى من ابايه  
وقال الآخر قبلت بطلان خصوصته مع بايعه في الاباق ولو اختلف البائع  
مع المشتري فادعى البائع ان البيع كان بشرط البراءة من كل عيب وانكره المشتري  
فالقول قول المشتري مع يمينه ولو اقام المدعي بينة على ما ادعى بطلان حق المشتري  
في الفسخ ولو كانت البراءة عامة واختلفا في عيب فادعى المشتري انه حادث  
وقال البائع كان يوم العقد فالقول قول البائع في قول محمد وقال ذفر والحسن  
القول قول المشتري ولا ينافي هذا على قول ابي يوسف لان البراءة العامة تتناول  
التدبير والحديث فلا يفيدهما الاختلاف ولو شرط انه يهرى من كل عيب  
لم يدخل الحادث لاجتماعا ولو اختلفوا في حد وثبه فالقول قول المشتري وكذا  
في البراءة العامة عند ذفر والحسن خلافا ل محمد وكذا اذا اختلفا في اذنياد  
العيب فالقول قول المشتري ولو خص ضررهما من العيوب صح التحميم **انتم**  
ان الاثر من الجهل صحيح عندنا كما تقدم بقوله الخ فالمشتري متمسك بالاصل  
وهو ايجاب الضمان على البائع في العيوب كلها والبائع يدعي عليه الاثر وهو منكر  
والقول قول الميكرو وقد تبعت كتب الاصحاب كما عندي في هذا الصلوة  
اصلا وهذا الذي قلته ههنا فهو على سبيل البحث والراجح عندي انه يكون  
في حكم الابرار وان اختلف البائع والمشتري في هلاك المبيع فقال البائع هلك  
بعد القبض وقال المشتري قبل القبض فالقول قول المشتري مع يمينه ولو اقام  
البينة يقضي بينة البائع وكذلك دعوى الاستهلاك **انفع الوسائل**  
**سئل** اذا اشترى شخص مكيلا او موزونا فخص البائع القبانى وور  
البضاعة فخصه المشتري ثم ادعى انهما ناقصة هل يسمع دعواه ام لا **اجاب**  
اذا لم يقر المشتري انه قبض جميع المبيع او انه استوفى جميع ما وقع عليه العقد  
فالقول قوله في مقدار ما قبضه مع يمينه ولا يسمع قول القبانى وحده الا  
ان يثبت دعواه لغيره قبض المعقود عليه وهو كذا وكذا **سئل** عن رجل  
اشترى شيئا واقر برؤيته عند الشهود ثم بعد القبض ادعى انه لم يكن راء واد  
رده **اجاب** اذا ادعى المشتري بعد اقرار برؤية المبيع او رؤية عيونه

فيه تحقيق لطيف بحسب خبره

م مثله غيرة

ان اقررت بذلك ولم تكن رايت المبيع وكذبه البائع خلف البائع ان اقراره  
كان بعد لرؤية والمعرفة به فان خلفه لنفقت الى اكاره المشتري وان نكل فالمشتري  
الرد **سئل** عن المتبايعين اذا اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري  
ذكرت ان هذه السلعة شامية مثلا وقال البائع ما قلت لك الا انها لينة  
فالقول لمن **اجاب** القول قول البائع مع يمينه لان الحق الفسخ  
والبينة للمشتري لانه مدع **فكارى الهداية** في فتاوى ابي الليث  
رجل اشترى من اخوته ثوبا ثم جارية وقال اشترى به علي هروي وليس هروي  
وقال البائع لم اشترط شيئا فالقول قول البائع وكذلك اذا اشترى دهننا  
في ثمانية بعينه ثم جارية رده وقال اشترى علي ثمانية عشر اذرع كل ذراع بدرهم  
اشترط شيئا فالقول قول البائع وكذا اذا اشترى من اخوته ثوبا بعشرة وقبض  
ثم قال المشتري اشترى علي ثمانية عشر اذرع كل ذراع بدرهم وهو سبعة  
وقال البائع لم اشترط شيئا فالقول قول البائع ولو قال اشترى علي ثمانية  
عشرة اذرع كل ذراع بدرهم وقال البائع لم اشترط شيئا وانما بعثته كما هو  
فانهما يخالفان **سئل** اذا اشترى من اخوته ثوبا بعشرة وقبض  
وقال لدال من الاجرة فالقول قول المشتري **اختلف المتبايعان في الضميمة**  
فالقول للمدعي البطلان كذا في الحانية والظهيرية الا في مسئلة كما في اقاله  
فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع باقل من الثمن قبل القبض  
وادعى البائع الاقالة فالقول قول المشتري مع انه يدعي فساد العقد ولو كان على  
القلب بخلافه **اشسباه** ولو ادعى المشتري ان المبيع مميته او رده  
بحسبى وانكر البائع لمراره الا ان يمتنعى قولهم فالقول للمدعي البطلان بكونه  
منكر اصل البيع ان يقبل قول المشتري **وباعتبار ان الشاة في حال حياتها**  
فالمشتري متمسك باصل الثمر الى ان يتقو ذواله **اشسباه** لو اختلفا  
في قديم العيب فانكره البائع فالقول له واختلف في تعديله فقبل لان الاصل  
عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنه ان لو اختلفا في اشتراط الخيار فقبل  
القول لمن نقاه عملا بان الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه منكر لزوم العقد  
وقد حكينا القول في الشرح والمعمد الاول **اشسباه** وفي المتقار  
اختلفا فان البيع جدد وهو فالقول للمدعي الجدا لان ذلك لا يثبت على الهزل وقد

من فروع قاعدة  
الاصل لعدم



في أول الكتاب **خبرانه** • ومن اشترى سمنا في ريق فرة الطرف وهو  
عشرة أرطال فقال لبايع الرق غير هذا وهو خمسة أرطال فالقول قول المشتري  
لأنه ان اعتبر اختلاف في تعيين الرق المقبوض فالقول قول البايعين ضمينا كان أو  
امينا وان اعتبر اختلاف في الثمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول  
للمشتري لأنه ينكر الزيادة • قال ومن اشترى عبدا فاداه هو حر وقال العبد  
اشترى فاني عبد فان كان حاضرا أو غائبا عينه معروفة لم يكن على العبد شيء  
وان كان البائع لا يرى ان هو يرجع المشتري على العبد ويرجع هو على البائع وان  
ارتفع عند مقربا العبودية ووجد حر لم يرجع عليه على كل حال وغيره ان  
انه لا يرجع فيهما لان الرجوع بالمعاوضة أو بالكفالة والموجود ليس الا  
كاذبا وصار كما اذا قال لا جنبي ذلك • أو قال ارتفع فاني عبد وهي المسئلة انما  
موتلها ان المشتري شرع في الشراء فغيره على امره وقران باي عبدا في قوله في  
الحرية فيجعل العبد بالامر بالشراء ضمنا للثمن له عند تعدد رجوعه على  
البائع ففعل العبد والضرر ولا تعدد الا فيما لا يعرف مكانه والبيع عقد  
فامكن ان يجعل الامر به ضمنا للسلامة كما هو موجه **سأله** •  
لو كان مال في يدي لا وليا بطريق الأمانة كان لا حاجة الى الاشهاد لان  
قول الولي اذا قد فعت المال الى اليتيم عند انكاره وانما الحاجة الى الاشهاد  
عند اخذ قرضا ليأكل منه لان في قضاء الدين القول قول صاحب الدين لا قول  
يقضي الدين • اذا اختلفا فادعى احدهما التهمة وانكر الآخر وزعم ان البيع  
رغبة فالقول قول منكر التهمة لان الظاهر شاهد له فكان القول قوله مع يمينه  
فيما يدعيه صاحبه من التهمة اذا طلب الثمن • واذا اقام المدعي البينة على التهمة  
تقبل بيمينته وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي الخلاف بين الخبيثة وصاحبه  
فقال على قول أبي حنيفة القول قول من يبيح جوار العقد وعلى قولهما القول قول من  
يدعي التهمة والعقد فاسد • ولو اختلف البائع والمشتري في قبض المبيع فقال  
قبضت وقال المشتري لم اقبضه فالقول قول المشتري لان البائع يدعي وجود القبض  
وتقرر الثمن وهو ينكر ولا نذر القبض اصل والوجود عارض فكان المشتري  
متمسكا بالاصل والبائع يدعي امر عارض فكان الظاهر شاهد للمشتري فكان القول  
قوله مع يمينه • وكذا اذا قبض بعضه واختلفا في قدر المقبوض فالقول قول المشتري

منه

القول

تخصيص

لما قلناه • ولو اختلفا في قبض الثمن فالقول قول البائع لما قلنا في قبض المبيع • ولو  
تصرف البائع في احد معا فنقصه موقوف ان تعين ما تصرف فيه للبيع لم ينفذ  
تصرفه لأنه تبين أنه تصرف في ملك غيره وان تعين ما تصرف فيه للأمانة  
نفذ تصرفه لأنه ظهر أنه تصرف في ملك نفسه فينفذ وأما الضرر في  
فيجوز ان يملك احدهما بعد القبض فيبطل الخيار لان الهالك منهما تعين  
للبيع ولزمه ثمنه وتعين الآخر للأمانة لان احدهما مبيع والاخر امانة والأمانة  
منهما مستحق للرد على البائع وقد خرج الهالك عن احتمال الرد فيه فتعين الثاني  
للرد فتعين الهالك للبيع ضرورة • ولو هلك جميعا بعد القبض فلا يخلو اما ان  
هلكا على التعاقب واما ان هلكا جميعا معا فان هلكا على التعاقب فالقول قول  
مبيعا والاخر امانة لما ذكرنا وان هلكا معا لزمه نصف ثمن كل واحد منهما لأنه  
ليس احدهما بالتعيين اولى من الآخر فشاع البيع فيهما جميعا ولو هلكا على التعاقب  
لكل منهما فاختلغا في ترتيب الهلاك فان كانا متساويا فلا فائدة في هذا الاختلاف  
لأنه يتبعهما هلك فتمن الآخر مثله فلا يفيد الاختلاف وان كان متفقا وتماثل زك  
ثمن لحدتهما أكثر فادعى البائع هلاك أكثرهما ثمننا وادعى المشتري هلاك أقلهما  
ثمننا كان ابويوسف أو لا يقول بتماما • وانما نكل لزمه دعوى صاحبه وان  
جميعا يجعل كل منهما هلكا معا ويلزمه ثمن نصف كل واحد ثم رجع وقال القول  
المشتري مع يمينه وهو قول محمد لا نفعا اتفاقا على أصل الدين واختلفا في قدر  
والأصل ان الاختلاف متى وقع بين صاحب الدين وبين المدين في قدر الدين  
أو في جنسيته أو نوعه أو صفته كان القول قول المدين مع يمينه لأن صاحب الدين  
يدعي عينه زيادة وهو ينكر فكان القول قوله مع يمينه وايضا اقام البينة قبلت  
بيمينته وسقط اليمين وان اقاما البينة فبينت البائع وروى عن ابويوسف انهما  
لا يطلع عليه الا التماسا يرد ثبوته عند المشتري ولا يحتاج الى اقامة عند البائع  
والمتنور من مذهب ابويوسف ومحمد انه لا يكتفي بالشوكة عند المشتري بل لابد من  
اثباته عند البائع بالبينة وهو الصحيح لأن قول التماس في هذا الباب ضرورة  
والضرورة في القول في حق ثبوته عند المشتري استوجه الخصومة وليس من ضرورة  
ثبوته عند المشتري ثبوته عند البائع لاحتمال الجور وثيق القول في حق توجه  
الخصومة لأن حق الرد على البائع واد كان الثبوت عند البائع فيما يحدث مثله طر

في اثبات العيب



لشوقه خوارق فيقول القاضى هل كان هذا العيب عندك فان قال نعم رد عليه الا  
 ان يدعى الرضا او الا برأ وان قال لا كان القول قوله الا ان يقيم المشتري البينة لان  
 المشتري يدعى عليه حق الرد وهو ينكر. **اختلغا في التعير** وعنده فقال البائع  
 يتغير وقال المشتري قد تغير فالقول قول البائع. **اختلغا فقال البائع** للمشتري  
 رايته وقت الشراء وقال المشتري لم اراه فالقول قول المشتري. **ولو اختلفا في الفسخ**  
 والاحارة فقال احدهما فسحقا البيع وقال الآخر بل اجرنا جميعا البيع فاختلغا  
 لا يعلمون ان يكون في مدة الخيار وبعد مضي المدة فان كان في المدة فالقول قول  
 يدعى الفسخ لان احدهما يتغير بالفسخ ولآخرهما لا يتغير بالاحارة ولو كان  
 لمعانيته فالبينة بينه من يدعى الاحارة وان كان بعد مضي المدة فقال احدهما  
 مضت المدة بعد الفسخ وقال الآخر بعد الاحارة فالقول قول من يدعى الاحارة  
 لان الحال حال الجواز وهو ما بعد انقضاء المدة فترجح جانبه بشهادة الحال فكان  
 القول قوله ولو قامت لهما بينة فالبينة بينه مدعى الفسخ لا الاحارة لانها  
 تنبئ عن اختلاف الظاهر والبيانات شرعت له وان كان الخيار لاحدهما او  
 في الفسخ والاحارة في مدة الخيار فالقول قول من له الخيار سواء ادعى الفسخ  
 الاحارة. **ولو اختلفا في عيب** فقال البائع هو كان موجودا عند العقد فدخل  
 تحت البراءة وقال المشتري بل هو حارث ولم يدخل تحت العقد فان كانت البراءة  
 مطلقة فهذا لا يتفرع على قول ابو يوسف لان العيب الحادث داخل تحت البراءة  
 عندنا فاما على قول محمد فالقول قول البائع وقال زفر وحسن بن زياد القول قول  
 المشتري وجهه قولهما ان المشتري هو المبرى لان البراءة تستفاد من قبله  
 القول فيما اثر قوله وجهه قول محمد ان البراءة عامة والمشتري يدعى حق الرد  
 بعد عموم البراءة عن حق الرد بالعيب والبائع ينكر فكان القول قوله دون المشتري  
 لما قلنا كذا هذا ولو كانت مقيدة بعيب يكون عند العقد فليختلف البائع والمشتري  
 على نحو ما ذكرنا فالقول قول المشتري لان البراءة المقيدة بحال العقد لا تناول  
 الموجب بحال العقد والمشتري يدعى لا قربا لوقتتين والبائع يدعى لا بعد  
 فكان الظاهر شاهد المشتري وهذا لا يرد على العيب اصل والوجود عارض فكان  
 احالة الموجب الى اقرب الوقتين اقرب الى الاصل والمشتري يدعى له فكان  
 القول قوله. **بكرابع** **كتاب الصرف**

مرشده

في الخلاف

مرشده

ان المشتري دينارا بعشرة دراهم وتعاوضا ثوبا ببيع الدينار بدينار درهم زئوف  
 وقال وجدتها في تلك الدراهم وانكر المشتري الدينار ان تكون هذه الدراهم  
 دراهمه ففقد المسئلة على وجهه اما ان اقربايع الدينار قبل ذلك فقال الجواز  
 او قال قبضت حتى او قال قبضت راس المال او قال استوفيت الدراهم او قال قبضت  
 الدراهم او قال قبضت ولم يزد عليه في الوجه الاول والثاني والثالث والرابع  
 لا تتبع دعوى بايع الدينار حتى لا يستعمل المشتري على ذلك وفي الوجه الخامس  
 وهو ما اذا قال قبضت الدراهم فالقول قول بايع الدينار وعلى مشتري الدينار  
 البينة على انه اعطاه الجياد استحسانا وكذا الجواب في الوجه السادس وهو ما  
 اذا قال بايع الدينار قبضت ولم يزد على هذا ولو قال وجدتها ستروقة او  
 لاشك ان لا يقبل قوله في الوجود الاربعة وكذلك في الوجه الخامس لا يقبل  
 قوله وفي الوجه السادس يقبل. **حكاية نقلها صاحب الحديقة**  
**سئل** اذا قبض صاحب الدين دينه ذهبا او فضة ونقد بصير في ثم  
 ادعى انه زئوف او بعضها وقال الدافع ليست هذه فصلى **اجاب** القول  
 قوله مع يمينه انه هو المقبوض وان كان بعد التقاضي لم يكن اقراره استوفى دينه  
 او حقه. **فكارى الهذلية** ولا يجوز قرض الجير والرفيق في قول ابو حنيفة  
 وقال ابو جور وزنا وقيل الى الثلاث يجوز عدة او لا يجوز الزيادة وان اقرض  
 وزنا لا يجوز ولا يجوز الزيادة فان استقرضها واكملها قبل الكيل كان على  
 مثلها من الكيل وان اختلفا في مقدارها كيلة او قير كان القول قول المستقرض مع  
 يمينه. **قاضي حبان في الصرف** رجل اقرض قال استقرضت من فلان ألفا  
 زئوفا او قال الفان بمرجة وانفقها وادعى المقرض انها كانت جيادا قال ابو يوسف  
 القول قول المستقرض في البهرجة والزئوف اذا وصل ولا يصدق اذا فصل  
**قاضي حبان** اذا قبض البائع الثمن او المجرى الاجرة او رب الدين دينه من  
 المديون ولم يبق الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جاء بعد ذلك وذكر ان في ما  
 قبضه ردى وهو الذي يقول العامة نحاس ورفعته الى الحاكم وطلب منه الحكم  
 ببقية حقه من الثمن ورد ذلك على خصمه والمخضم ينكر ويقول دراهم جياد ما علم  
 هذا منها فليكون القول قول القابض والدافع وتخويل الكلام في ذلك. ذكر في  
 القنية ص تكرار دابة الى بعد بعشرة ودفعتها اليه فلما بلغ بعد اذ رد بعضها

يسمع الدعوى من بايع الدينار

في كتاب الاجارة



وقال هي زئوف أو ستوقه فالقول لرب الدنيا لأنه منكر استيفاء حقه وإن أقر  
بقبض الزئوف لم يقبل قوله والزئوف لأنه من جنس حقه فلا يكون تناقضا ولا  
في استوفائها تناقضا وإن أقر باستيفاء الأجر أو باستيفاء حقه أو الجهاد <sup>خطه</sup>  
له هذه عبارة القينة وذكر في المبسوط قال وإذا كان الجهاد عشرة ذراهم أو ثمانين  
وأشهاد الموحدين قبض من المستاجر عشرة ذراهم أو فقير خطه ثم ادعى أن الزئوف  
بتهرجة وإن الطعام معيب فالقول قوله لأنه استيفاء حقه فإن ما في الزئوف  
بصفتيه وتختلف باختلاف الصفة فلا منافاة في كلامه فاسم الزئوف يتناول  
التهرجة واسم الخطية يتناول المعيب وإن كان حينئذ قبض من الجهاد  
عشرة ذراهم أو فقير خطه لم يقبل بعد ذلك على ادعاء الزئوف والعيب وكذلك  
لو قال استوفيت الجهاد أو قال وجدته زئوفا لم يقبل بيمينه ولا غيرها لأنه  
سبق منه الإقرار بقبض الجهاد فإن الجهاد لا يكون هو ما قصا في قوله  
وجدته زئوفا والمناقض لا قوله ولا يقبل بيمينه ولو كان ثوبا بعينه فقبضه  
ثم أراد أن يردّه بعيب فقال المستاجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المستاجر لا نقض  
على أنه قبض المعقود عليه فإن كان شيئا بعينه ثم ادعى الآخر لنفسه حق الرد أو  
منكر لذلك فالقول قوله فإن أقام رد الجاهلية على العيب ده سواه كان العيب  
يسيرا أو فاحشا على قياس البيع **قلت** فحذر لنا من كلامه شمس الأئمة الشريفي  
الموحدي قال استوفيت الجهاد ثم قال وجدته فيه زئوفا لم يقبل قوله ولا  
ولو قال قبضت من المستاجر كذا من الزئوف ولم يقبل الأجر ثم جاء وقال هذه  
بتهرجة فالقول قوله فصاح جواب المسئلة أن القابض متى أقر بقبض الحق ثم ادعى  
أنه زئوف لا يصدق لأنه ناقض كلامه لأن إقراره بقبض الحق إقراره بقبض الجهاد  
وإذا قال بعد ذلك هو زئوف أو بعينه فقد ناقض كلامه والمناقض لا يقبل كلامه  
ولا يمينته بخلاف ما إذا قال قبضت ذراهم مثلاً ولم يقبل من أجره داري ثم ادعى أنه  
زئوف فإنه يقبل قوله لأنه في القول الثاني منكر استيفاء الحق وما سبق منه ما يناقض  
هذا القول فيكون القول قوله هذا خلاصة ما قاله في المبسوط ولما ذكره في  
القينة ورضاه بالصدا وهي علامة كمال الأصل فهو مؤاويل أقرب لأنه قال  
ودفعها إليه ولم يقبل وأقر باستيفاء الأجر وفي هذه الصورة ليس القابض  
في قوله يقبل بيمينه ما ذكره في القينة هو من المبسوط فإنه رضى باليمين وهو

مستوفى

علامة المبسوط ومعنى ما ذكره أنه إذا أقر قبض الزئوف بأن قال مثلاً قبضت منه  
عشرة ذراهم ثم ادعى أنها زئوف صدق ولو قال هي ستوقه لا يصدق وذلك لأنه  
في الزئوف ما ناقض كلامه لأن الزئوف من جنس حقه وفي استوفائه تناقض كلامه  
أقر ولا بالزئوف وثانياً ادعى أنه ستوقه واستوفى ليس من الجنس فكان نقضاً  
على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى من تعيين الزئوف والاستوق والتهرجة  
وقوله وإن أقر باستيفاء الأجر فقدير والمسئلة بخلافها حتى يتم الكلام وإذا كان  
فيتمتع بكلامه تكارياً أباة إلى بغداد بعشرة ذراهم وأقر الأجر بقبض الأجرة ثم  
ادعى أنها زئوف أو ستوقه يقبل قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكره شمس الأئمة في  
المبسوط فإنه قال إذا أقر باستيفاء الأجر ثم قال هي زئوف لم يقبل قوله والحرف  
فقد بينا وهو الموافق للفقهاء لأنه تناقض كلامه بعد ذلك والمناقض لا يقول له  
كيف يقول في القينة القول له فهذا والله أغلر سمعنا أنه زين كلام المبسوط وما  
يقوله فحذر إلى آخره فالذي يجب أن يعمل به ما ذكره في المبسوط أعني وهذه الصور  
الخاصة وأما بقية الصور فكلها موافقة لما ذكره في المبسوط وإذا أقرر لنا هذا في  
الأجارة والأجر عندنا إلى استيفاء الأثمان في البياعات والديون في المعاملات  
فإن لعل تجميع الكل فنقول إذا دفع إليه ذراهم وهي ثمن متاع ثم جاء البائع وأراد  
أن يرد عليه شيئاً من عمرانه مردود في المعاملات بين الناس وإنكر المشتري ذلك  
مرد ذراهم التي دفعها فلا يخلو إما أن يكون البائع أقر قبض الثمن أولاً فإن أقر  
بقبض الثمن لم يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري بأن يدفع عوض ذلك الرد ولو  
البائع يمين المشتري بأنه ما علم أن هذا الرد من ذراهم التي أعطاه له ينبغي أن  
يجاب إلى ذلك ويحلفه القاضي على الجحد فإن خلف انقطع الخصومة ولم ينقله معه  
منارعة وإن كل ينبغي أن يرد ما عليه لأنه أقر بما هو ادعاه وإن كان البائع لم يقبل  
بقبض الثمن ولا الحق على المشتري من جهة هذا البيع وإنما أقر قبض ذراهم مثلاً  
ولم يقبل هي الثمن أو الحق قال في هذه الصورة يكون القول قول البائع لأنه منكر استيفاء  
حقه ولم يتقدم منه ما يناقض هذه الدعوى فيقبل قوله مع يمينه هذا إذا أنكر  
المشتري بها من ذراهم أيضاً وكذلك الديون أيضاً ينبغي أن يكون الجواب فيها  
كالجواب في الأجر والثمن في باب البيع وهذا كله إذا كان الذي يرد زئوفا أو تهرجة  
فإن كان ستوقه لا يقبل قوله ولا يرد لأنه تناقض كلامه أما في صورة إقراره بقبض

سهر صاحب القينة



الدرهم فظاهر ان الستوقه ليس من جنس الدرهم وقد اقرت قبض الدرهم ولا  
ثم قال هي ستوقه فكان مناصفاً وكذلك في قراره بقبض الاخره او الحق بطريق  
الاولى وعبارته المستوطه خاليه عن ذكر الستوقه وليس فيها ما يمنع مما قاله في  
القبضه بل يوافقها من حيث المعنى **واما تفسير الدرهم البهريجه والريفي**  
**والستوقه** قد ذكر في الصحاح قال البهريجه الردى والباطل من الشئ وهو  
وقال في المعجم البهريجه الدرهم الذي فضته رديه وعن ابن الاعراب البطل  
وقد استعمل الكل ردى باطل وقال الخيازي وهو يخرج اي بهريجه ولم يصر  
الا لله هذه عبارة المغرب والريفي المردودة يقال زافت عليه دراهمه اي صار  
مردودة عليه لغرض فيها وقد زفت اذ اردت ودرهم ريف وريوف وقيل هو  
دونا البهريجه في الرداة لان الريف ما يرد به بيت المال والبهريجه ما يرد به التجار  
والستوقه بالفتح اريد من البهريجه وعن الكرخي الستوقه عند هذا ما كان الخاس  
هو الغالب الاكثر وفي الرسالة التوسيعيه البهريجه اذا غلبها الخاس لم  
تؤخذ واما الستوقه فخرام اخذها لانه فلو سجدت عبارة المغرب وحاصل ما  
قالوه في تفسير الريوف والبهريجه والستوقه فيكون الريوف بمنزلة الدرهم  
يقبلها الصيارف وربما بعض البهريجه ما يرد بها الصيارف وهي التي تسمى  
ولكن الفضه فيها اكثر والستوقه بمنزلة الزغل وهي التي تحاسبها اكثر من فضتها  
فاذا عرفنا هذا فالريوف والبهريجه يكونان القول قول القابض فيها والريفي  
الحق والآخره او الجياده بل يكون اقر يقبض كذا من الدرهم ثم يدعي ان بعضها  
ريوف او بهريجه كما قد مناصف قبيل قوله ويردها واما اذا قال انها ستوقه  
بعدها اقر يقبض الدرهم لا يقبل قوله ولا يرددها **انفع الوسائل**

**كتاب الكفالة**

غاب المقول عنه فادعى الكفيل على الطالب ان الالف التي كتبت بها عن فلان  
من ثمن خمر وقال لا بل من ثمن عنب فالقول للطالب فلان من ثمن الكفيل لا يقبل  
بتمصيل الطالب خمره مما له فيه بخلاف ما لو كان المطلوب خاضراً وبرهن على  
الطالب ان الالف التي تدعى عليه من خمر حيث يقبل كذا **اقول** ينبغي ان  
تقبل بينة الكفيل او ما على ما نقل قبل من **فمن** حيث قال لو طالت الدائره  
بدنيه فبرهن الكفيل على ادائه المديون الغائب يقبل ويتصحب الكفيل خصماً

ان الريوف اجود من الكل وبعد الريوف البهريجه  
وبعد ما الستوقه

تفسير الزغل

وكذا في الحديث وفيه الجمله  
من ان تاريخا ثمة في القصر

المديون اذ لا يمكنه دفع الدائن الا بهذا ذكرنا نقول ههنا **ج** كاسم لقصص  
اذا اشترى الرجل من رجل عبداً وقبضه فجاء رجل وادعاه واخذ بالعبد كغيبلا  
واقام بينة انه عتيد وقضى له بالعبد فقال المدعي عليه والكفيل ماتت العبد  
او ابق وقيمتها كانت مائة وقال المدعي لم يات بالعبد ولم يكت بل هو حي  
وقيمتها الف درهم فالقول قول المدعي وادفع لفلان الف درهم المدعي جبر الكفيل  
على ما ياتي به كما يجبر الاصيل ثم اذا احبهما القاضي فتعرف من التاثيره  
هله او ابق او طالت مدة الحبس بحث وقع في قلب القاضيه لو كان جليلاً  
لا يتحمل من ربح الحبس الى مثل هذه فليست بينهما وقضى القاضي بالقيمة قال  
في مقدار القيمة قول الكفيل والغاصب **مسكنا** تاريخا ثمة **لو** كلف نفسه  
الى غدا على انه ان لم يواف به في الغد فعليه المال فمات الطالب حتى مضى  
الاجل لزومه المال وان طلبته واشهد عليه فليجمله ان يقول ان طلبته فلم  
اتك به واذ حضرت فلم اتك به او شرطه انه يري ان وافي به مكان كذا  
يبرأ وان لم يبرأ فليست ينبغي ان يوافي به الى القاضي وكذا لو قال فان لم  
يخضر يقبضه متى فانا بري فلو قال الطالب حضرت وقال الكفيل لم  
فالقول للطالب ولزم له المال على الكفيل ولو اقام بينة على الموافقة ولم يشهد  
على الدفع اليه فالكفالة بخلافها ولا يلزم له المال على الكفيل ولو اقامها الكفيل  
على الموافقة ولم يقيمها الطالب بري الكفيل والقول الكفيل ان الطالب لم يواف  
اذا كان الشرطان يرفعونه اليه والافالم عليه **مسكنا** تاريخا ثمة  
ولو كلف بنفس رجل على انه ان لم يرفعوه الى الطالب غدا فاما عليه وشرطه  
على الطالب انه ان لم يوافيه غدا ليقبضه منه فهو بري من الكفالة والنقص  
فالتقيا واختلفا فقال الطالب قد وافتيك في الغد ولم يرفعوه الى فلان  
وقال الكفيل لم يواف غدا ليقبضه متى فانا بري من الكفالتين فالقول قول الكفيل  
مع يمينه **مسكنا** تاريخا ثمة اذا قال رجل ان مات فلان قبل ان يعطيك  
التي لك عليه فانا كفيل بها او كانت الالف الى اجل فقال ان خنت ولم يعطك  
فانا كفيل بثلث جاز وان ادعى الكفيل بعد موت المطلوب او بعد مضى المدة  
ان المطلوب اعطاك المال ولم اصركم فليلاً وقال الطالب لم يعطه المال وصرت  
كفيلاً فالقول للطالب مع يمينه وفي الخبره قيل هذا استحسنان والقياس

لحق



ان يكون القول المطلوب هكذا ذكر محمد في الاصل وقال القاضي الامام ابو جعفر  
 ذكر محمد استحسان والقياس ان يكون القول قول الكفيل • **مسألة** ان خاتمه  
 وفي العتامة لو قال ما الرمة لك فعلى صدق المطلوب على الكفيل استحسانا  
 اصله ومقداره • **مسألة** ان خاتمه • **مسألة** ان كفل بنفس رجل الخليل قال  
 ان لو اوفيك به عدا فعلى المال الذي لك عليه ثم اخلفا فقال الكفيل وفتك  
 به وقال الطالب ثم تواف به كان القول قول الطالب والمال لا يرد على الكفيل  
 ولو كفل بنفس رجل الى العدا على ان لو تواف به عدا في المسجد فعليه المال  
 الذي عليه • **مسألة** وشروط الكفيل على الطالب انه ان لو تواف به للطالب عدا المسجل  
 ويقبضه منه فهو بري ثم التقي بعد العدا فقال الكفيل قد تعينت وقال الطالب  
 قد وافيت لا يصدق احدهما على الآخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال  
 لا يرد على الكفيل وان اقام كل واحد منهما البيينة على الموافقة في المسجد • **مسألة**  
 ان الكفيل دفع المكفول ليه كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل  
 لان الموافقة شرط البراءة عن الكفالة فلا يثبت ذلك عند التجاخذ لا يثبت  
 اقاما البيينة وقع التعارض بين البينتين فلا يثبت ما ادعاه احدهما والمعتني  
 ان من انكر فعل غيره كان القول قوله لانه متمسك بالاصل • **مسألة** رجل كفل بنفس  
 على انه ان لو تواف به عدا فعليه ما ادعى الطالب عليه فلم يواف به عدا وادعى  
 الطالب عليه وصدق المطلوب ومحمد الكفيل كان القول قول الكفيل مع  
 على العمل • **مسألة** رجل قال لآخر بايع فلا ما بايعته فهو على فقال الطالب بعد ذلك  
 بعث منه متاعا بالف درهم وصدقته المشتري وكذبهما الكفيل كان القول قول  
 الطالب والمطلوب استحسانا • **مسألة** رجل قال لآخر ما اذ لك على فلان فهو على  
 به الطالب فقال المطلوب للطالب على الف وقال الطالب على الف العاد هم وقال  
 الكفيل ما للطالب على المطلوب شي ذكر في الاصل ان القول قول المطلوب ويجوز لا  
 على الكفيل • **مسألة** ولو انه تواف ما قال لرجل دفع الى فلان الف درهم قضاء عن ذنبه الذي  
 له على انه ضامن له فقال المأمور قضيت وصدقته الامر وانكر الطالب وحلف  
 انه لم يقبض منه شيئا كان القول قول الطالب • **مسألة** من فتنك اوى قاضيان  
 وفي الاصل ان كفل رجل لرجل والمكفول له غائب فهو باطل وقال ابو يوسف ان هو  
 واجمعوا على انه اذا قال بطريق الاخبار جاز ولو كان المكفول عنه غائبا والطالب حاضر

والذي في الحديث  
 سلة

فلجار

والكفيل ان يخرج من الكفالة قبل اداء الجارة

فجاز الطالب جاز فان قال الطالب انه اخرج الكلام فخرج الاخبار وضع وقال الكفيل  
 بل انشأت فقال قول الطالب وهذا الذي يقبل عن الغائب في المجلس • **مسألة** رجل قال او  
 خاطب الفوضو عن الطالب بان قال اذمن فلان فقال قد فعلت يتوقف على اعادة  
 الغائب والفوضو لو فسح الموقوف لا يصح • **مسألة** واذا كفل رجل عن رجل بالف درهم  
 ان يعطيه من ربيعة المكفول عنه التي عنده جاز اذا امر بذلك ولو كان له ان  
 يسترد الربيعة منه فان هلك بري الكفيل والقول قول الكفيل انما هلكت  
 عنهما ربيعة او ربيعة او غيره او شهد بها بري الكفيل • **مسألة** خلاصة • اذا  
 كان على رجل الف درهم وكفل به كفيلا على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه  
 فادى احدهما شيئا وقال هذا ما كفلت به عن صاحبي لا يقبل قوله ويكون الودي  
 عنه وعن صاحبه • **مسألة** واذا وجب على رجلين الف درهم بالشرا فكفل احدهما  
 صاحبه ولم يكفل الآخر فادى كفيلا شيئا وقال هذا ما كفلت به عن صاحبي قبل  
 رجلا لا شريفا من رجل عبد بالف درهم على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه  
 ثم ان البائع اخذها على المشتري خاصة ثم ان هذا الذي اخذ عنه ادى نصف المال  
 وقال هذا ما كفلت به عن صاحبي قبل قوله • **مسألة** ان خاتمه • **مسألة** ان  
 القاضي يلحق كفيلا من المدعى عليه بنفسه بطالب المدعى ينبغي ان لا يجبر على  
 الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلا ينبغي ان يكون الكفيل معروفا بالدار ومعه  
 التجار وبعضهم شرط ان لا يكون بجوار معروفا بالخصوصية وان يكون من اهل  
 المصر ولا يكون غريبا واذا كفل كفه مدة موقفة واختلفت الروايات في تلك  
 المدة والصحيح يكفل للقاضي الى المجلس الثاني ان كان القاضي مجلس كل ثلاثة ايام  
 اكثر يكفه تلك المدة وقال ثمر لا يمتد للخلو في ذلك موقوف الى رأي القاضي هذا  
 اذا كان المدعى عليه رجلا من اهل المصر وان كان مسافرا لا يكفه ولكن يوجب المدعى  
 الى اخر المجلس فان اقام بيينة ولا خفى سبيله وان ادعى الخصم انه مسافر وانكر المدعى  
 ذلك كان القول قول المدعى مع يمينه لان اقامته في الامصار اصل ذلك عليه في  
 النوار رجل دخل مسجد من المساجد في المصر فادى قوما في صلاة الظهر والصبر  
 فلما صلى ركعتين سكر وخرج من المسجد ولم يعلم انه كان مسافرا او مقيما فشهد  
 القوم وعليهم الاعادة لان اقامته في المصر اصل في بني الحكم على ذلك وقيل القول  
 قول المدعى مع يمينه على عده • وقال بعضهم القول قول المدعى عليه انه مسافر لا ينكر

ولم يعرف

والسنة في الزارة



في هذا المحل من هذا الكتاب تحقيق لطيف فليكن فيه

اعطاء الكفيل نقلا صاحب حقيقة عن الحاشية وقال بعضهم يعرف القاض  
عن رفقائه فان كان مقيما واستمع عن اعطاء الكفيل امر المذموم بالملازمة  
كما راجحته اذا قال الكفيل يقوم اشهدوا اني كملت بنفس فلان والكفيل  
حاضر والطالب غائب فان تقاعلى ان هذا انشاء كفاية لا يصح عندهما وان  
التقاعلى ان هذا اقرار بكفاية وجز فيها الخطاب والقول كان معتبرا وان اختلفا  
فالقول قول الطالب المذموم ان هذا اقرار عن كفاية وجز فيها الخطاب والقول  
حتى يؤخذ الكفيل به انفع الوسائل اذا وقع الاختلاف بين الصبي  
البلوغ وبين الطالب فقال الطالب كملت وانت رجل وقال الصبي كملت واما  
صبي فاقول قول الصبي **حقيقة** نقلا عن التاتار حاشية ولوقال  
كملت وانا مجتوب او مغمى عليه او مبرسم وانكر الطالب ذلك وقال كملت وانت  
صحيح ان كان ذلك معهودا من المقر فاقول قول المقر وان لم يكن ذلك معهودا فاقول  
قول الطالب وفي الاستغناء فان وقع الاختلاف بين الطالب والكفيل فقال الكفيل  
لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرف مكانه فان كان له حرفة معلومة خرج  
الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فاقول الطالب ويومر الكفيل بالذهاب  
الى ذلك الموضع وطلبه ولخصان وان لم يكن ذلك معهودا فاقول  
للكفيل وقال بعضهم لا يلتفت الى قول الكفيل ويجلسه القاضي الى ان يظهعه  
فان اقام الطالب بيئته انه في موضع كذا امر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع  
ولخصان اذا شرط في الكفاية بالنفس ان لو اوفك غدا فعلى ماله عليه  
من المال ولم يسم مقدار المال تحت الكفاية الثانية ايضا فاذا لم يوافقه  
ان قوا على مقدار من المال او قامت البيئته لزم الكفيل وان اختلفوا في مقدار  
على المكمل بنفسه من المال فاقول قول الكفيل لانكار الزيادة اذا شرط في الكفاية  
بالنفس ان لو اوفك به غدا فعلى مائة درهم ولم يقل فعلى المائة التي لك عليه  
فلم يواف به عند نظران اقر الكفيل ان له عليه مائة درهم وقد فصل عنه بذلك  
كفيل وهذا ظاهر وان قال الكفيل لم يكن للطالب عليه شيء كان هذا اقرار للطالب كانه  
دعاه وقال الطالب كان لي عليه مائة درهم وقد كملت بذلك معقلا بعد  
فالقيام ان لا يلزم الكفيل شيء ويكون القول قول الكفيل وبه كذا محمد وهو  
ابن يوسف وفي الاستحسان لزم الكفيل المال وهو قول الجنيفة وابو يوسف

وفي هذا المحل من هذا الكتاب تحقيق لطيف فليكن فيه

وكذا في شرح الشمني على مختصر الوقاية

**حقيقة المقتضى** اذا قال المذموم لبيئته حاضرا فخذ منه كفيل قال  
المطلوب لا اجر كفيل كان القول قول المطلوب واذا قيل قوله لا تجبر على اعطاء  
الكفيل ولكن يؤمر ان يلازمه كما يلازم العزير **تساوتا حاشية** لو اقر  
القاضي انه كفيل بهذا بنفس رجل ثم قال الكفيل بين قاي رجل فبين وكذا قال  
المكفول له هذا كان القول قوله فبغية ذلك ينظر ان صدقة المكفول له فيما بين فلا  
يمن عليه وان كذبه فانه يحلف عليه **تساوتا حاشية** رجل اقترض من رجل  
الف درهم وضمن له رجل بذلك ما فيها من زئوف او ستوقه او درهم لا يروح  
بين الناس فضمنه جاز فان وجد القادر فيها شيئا من ذلك يستبدلها  
من الكفيل في قول ابو يوسف ويدفع ما وجد فيها مما لا يروح واما في قياسنا  
ينبغي ان لا يستبدل من الكفيل حتى يحضر الذي اقترض منه المال فيقضى عليه ثم  
يرجع الطالب على الكفيل ويقبل قول الطالب في الزئوف اذا وجد فيها اقتضاء  
**تساوتا حاشية** وليس للقاضي ان يجلس المذموم عليه اذا قال لا كفيل لي ومن  
القضاة المتأخرين من اوجب المجلس في هذه الصور فان اعطاه كفيل بنفسه  
المذموم هذا الكفيل ليس بثقة فاقضى بامره ان يعطيه كفيل ثقة والثقة من كثر  
معرفة الدار ومعرفة الخانات لا يمكنه ان يخون نفسه ومن يسكن حجر او بيتا  
فليس بثقة فان قال لا اجر كفيل ثقة فاقول قوله ويامر المذموم ان يلازمه كما  
يلازم العزير غيره اذا غصب رجل عبدا من رجل او مائة او شيئا من الحيوان او  
العروض وكل به كفيل تحت الكفاية ويجب على الكفيل رد عينه ما دام قائما  
ورديته ان هلك كالحب على الاصيل في مقدار قيمته اذا وقع الاختلاف فيما  
التاويل الكفيل فاقول قول الكفيل وان اقر الغاصب اكثر مما اقر به الكفيل لزمه  
ولو يئزم الكفيل ولو غصب رجل عبدا وصنعه لصاحبه فهو ضامن له حتى  
به فان هلك فعليه قيمته والقول قول الكفيل في قيمته فان اقر الغاصب اكثر من ذلك  
لزمه الفضل باقراره ولا يصدق على الكفيل رجل له على رجل الف درهم  
فامر العزير رجلا ان يقضى صاحب المال ماله فقال له المورق قضيت صاحب  
ماله فان ارجع بذلك عليه وصدقة العزير في ذلك وقال صاحب المال  
شيئا فاقول قول صاحب المال مع يمينه ولا يرجع الما مور على الامر شي وان  
الامر ولو ان الامر قال الما مور ان فلان على الف درهم فبعه عبدا بها كان



جاء فان باعه العبد بها ثم اخلفا فقال صلح الما لا باعني الا اني لم اقبض العبد حتى  
هلك في يدك وقال الامر بالمبيع لا بل قبضت فالتقول قول صلح مع يمينه فاذا  
ثبت هلاك المبيع قبل القبض وذلك يوجب انفساخ العقد من الاصل فيبطل به حكم  
المقاصة كان صلح الما لا يبرج على غيره وهو الامر ولا يرجع الما مور على الا  
وان صدقه وان اخذ الامر قبض الطالب فاقام الما مور يمينه على الامر على قبض الطالب  
قبل يمينه ويكون هذا قضاء على الغائب • **كتاب الخاتبة** نقلها صاحب  
حقيقة المفتي • فان قال تكفلت بمالك عليه فقامت اليمينه عليه ضمنه التكفل  
لان الثابت باليمينه كالتايت معاينة فتحقق ما عليه فصح الضمان به وان لم  
تتم اليمينه فالتقول قول التكفل مع يمينه في مقدار ما يقرض به لانه منكر الزيادة  
فاذا عترف المكفول عنه باكثر من ذلك لم يصدق على كفيله لانه اقرار على الغير ولا  
ولا يمينه له عليه ويصدق في حق نفسه • ومن قال لا خير لك على مائة الى شهر  
المقر له هي حالة فالتقول قول المدعي • وان قال ضمن لك على فلان مائة الى شهر  
وقال المقر له حالة فالتقول قول الضامن • **وجوه الفرقان** المقر بالدين  
ثم ادعى حقا لنفسه وهو تلخير المطالبة الى اجل وفي الكفالة ما اقر بالدين لانه  
لا دين عليه في الصحيح مما اقر بحج المطالبة بعد شهر ولا الى اجل والدين على  
حتى لا يثبت الا بشرط وكان القول قول من انكر الشرط كما في الخيار • **هـ** دانية  
ادعى على رجل مائة دينار لم يمينها بانها حرة او ردية او اشرقية او فرجية  
لتصح الدعوى فكيف ينفسه اخر على انه ان لم يسأله عدل فعلته المائة تحت اي  
الكفالتان عندهما وقال محله يصح الكفالة بالمال لا ببنائيهما عليهما ولهما ان  
ذكر مقرر فافترض الى ما عليه فتصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين التخييل  
الدعوى فظهر صحة الكفالة لا وقترت عليها الثانية والقول له اي التكفل  
في البيان اذا اختلفا في وجوه • **وعدمه** لانه يبر على الصحة • **درر عسر**

**كتاب الخوالة**

المدنيون يحيلون الدين بخيال ونحوه له ونحوه له ومن قبضها بخيال عليه  
ونحوه عليه والمال بخاينه وشرطه في الكل • **عسر** ولو وهب الدين  
الخوالة عليه رجع الخوالة عليه على المحيل ان لم يكن المحيل عليه دين وان كان المحيل  
دين بقضاء وصار الجواب في حق الخوالة عليه كالجواب في حق الكفيل فاذا دى الخوالة

الخوالة نوعان مطلقه وقيد  
لا بد من قيد صورتهما  
مسألة

عليه

عليه دين الخوالة له واراد ان يرجع على المحيل فقال كان عليك دين مثل ما قبضت  
وقال الخوالة عليه لم يكن لك على دين فالتقول قول الخوالة عليه وكان له ان يرجع  
ان يقيم المحيل يمينه انه كان عليه • **كتاب الخاتبة** • رجل له على رجل ألف  
درهم فلما صلح الرجلان رجلا على المدعي بالالف التي له عليه فقبض الخوالة  
من الخوالة عليه فقال المحيل للقاضي ما كان لك على شيء وانما امرتك بقبض المال  
منه بطريق الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القاضي ان كان عليك  
دراهم فاحلتي بها عليه كان القول قول المحيل لان القاضي يبري عليه ديناً وهو  
ينكر ولو كان الخوالة عليه ادى مال الخوالة وقال المحيل ما كان لك على شيء وقد  
قبضت دينك بامر لك ولما ان رجع عليك وقال المحيل لا بل كان لي عليك الف  
كان القول قول الخوالة عليه لان القاضي يبري عليه ديناً وهو ينكر • ولو كان الخوالة  
له غائباً واراد المحيل ان يقبض ماله من الخوالة عليه وقال الخوالة بوكالة وليس  
له على دين قال ابو يونس فسد حقه الله لا اصدق له ولا اقبل يمينه لانه قضاء على  
الغائب وقال محمد رحمه الله يقبل قول المحيل انه وكله • **رجل عليه دين** فحاض  
الطالب يتقاضى دينه وقال المطلوب قد اخطاك به على فلان وفلان غائب  
المضمومة وقال الطالب لم اقبل الخوالة كان القول قول الطالب واليمينه على الطالب  
وهو المحيل فان اقام المطلوب يمينه على ما ادعى ذكر في الاملا ان القاضي يقبل اليمينه  
ويؤخر الامر حتى يحضر الغائب فانه خصم مع الطالب فاذا اقر الغائب وانكر  
الخوالة امر الطالب باعادة اليمينه في وجهه ولا يقضى عليه بتلك اليمينه وان لم  
يكن المطلوب يمينه على ذلك وطلب المطلوب يمين الطالب قبل حضور الغائب كان  
ذلك فان بكل الطالب يرى المطلوب عن الدين • **رجل اخطأ رجلاً على رجل بمال**  
فغاب الخوالة عليه بعد ذلك ثوباً الخوالة له وقال الخوالة الخوالة عليه قال ابو يونس  
لا يصدق الخوالة له وان اقام اليمينه انه محيل لا تقبل يمينه لان الشهور عليه غائب  
وان كان الخوالة عليه حاضراً وخوالة الخوالة وليس للمحيل عليه يمينه كان يجوز  
للمحالة فيكون القول قوله في ذلك • **رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه ثوبان**  
المشتري اخطأ البائع بالثمن على رجل ليس للمشتري عليه مال ثمران المشتري نقد  
من عنده على الخوالة عليه جاز ولم يكن للمحيل عليه ان يرجع بذلك على المشتري  
وكذلك لو قضا له المشتري على المشتري وان قضا له المشتري عن الخوالة عليه كان للمحالة

المال

ان يكون عليه شيء

من

في



عليه ان يرجع على المشتري لان قضاء الاجنبي عن المحتال عليه منزلة قضاء المحتال  
عليه ولو قضاؤه الاجنبي ولو بين كان القول قوله بعد ذلك فان كان الاجنبي  
مشتريا او غائبا كان القضاء عن المحتال عليه وهو نظير ما قلنا. رجل اشترى من  
رجل ثوبا بمائة وقبضها واحال البايع باليمن على رجل ثمران المشتري وجربا بالذ  
عيبا فزها بقضاء قاض لم يكن للمشتري ان يرجع بمائة على البايع ولكن البايع  
يجب له بها على المحتال عليه شاهدا كان المحتال عليه او غائبا ويكون القول قول  
البايع انه لم يخذل المائة من المحتال عليه وكذا لو كان الرد بغير قضاء فانه لا  
يأخذ المال من البايع وان كان البيع فاسدا فابطله القاضي ورده الدابة رجع  
المشتري بها كانه على المحتال عليه قوله وكذا لو كان الرد بغير قضاء فانه لا  
يأخذ المال من البايع فيه نظر فقد ذكر في المستقى هذه المسئلة بعينها وهي ما اذا  
اشترى من رجل اية بمائة درهم واحاله بها على رجل ثمران بها بغير قبض  
هي ههنا ثم قال في المستقى فان كان ردّه بغير حكم فانه يأخذ البايع بالمال وان  
كان البيع فاسدا فابطله القاضي ورده الدابة رجع المشتري بها كان له على  
عليه. قاضي بخاري. ولو ان مسلما باع من مسلم خمرا بالف درهم ثم  
البايع احوال مسلما على المشتري خواله معقبة بان قال اطلقت فلانا عليك بالا  
التي لي عليك ثم اختلفوا فقال المحتال عليه وهو المشتري ان لا يرد كان من ثمر خمر  
وقال الجمل وهو البايع كان من ثمر سماع قال قول البايع الجمل فان قال المحتال  
عليه بينة على الجمل بذلك قبلت بينته. سكا ان راجية. مات الجمل  
وترك كفيلا فقال المحتال الجمل اخلتني بالالف التي لا كفيل بها ولي ارجع عليك  
وقال الجمل بل اخلت بالالف التي بها كفيل قال قول المحتال ويرجع عليه ولو قال  
الجمل لجعلها الف عن التي بها كفيل لم يجز. سكا ان راجية. وفي الجامع  
الصغير لو قبض المحتال له من المحتال عليه فقال ما قبضت مالي وانت وكيل في  
قال قول الجمل. ولو اختلف الجمل مع المحتال عليه وقال المحتال عليه ادبت  
بامرئك على ان ارجع عليك وقال الجمل انما ادبت من المال الذي لي عليك قال قول  
قول المحتال عليه. و اذا اختلف الطالب والمطلوب بعد موت المحتال عليه فقال  
الطالب لم يترك شيئا وقال المطلوب تركه قال قول الطالب مع يمينه  
خلافه. قال المحتال قبضت مالي لذلك اخلتني بدين لي عليك وقال

كنت وكيل في قبض القول للجمل. ولو قال المحتال عليه ادبت دينك في الرجوع  
وقال الجمل ادبت ديني عليك قال قول المحتال عليه. قال الطالب مات المحتال  
بلا تركه وقال الجمل مات عن تركه قال قول الطالب مع خلفه. قال الجمل مات  
عليه بعد اداء الدين اليك وقال المحتال لا بل قبله وتوى حتى في الرجوع فقال قول  
المحتال المتمسك بالاصل. احوال المشتري باليمن على انسان فترجع اجنبي بقضاء  
اليمن عن المشتري لم يرجع المحتال عليه على المشتري فان تبرع على المحتال عليه يرجع  
وان لم يبين قال قول المتبرع. من فتكاوى البرازي. ولو مات المحتال عليه  
فقال المحتال له توى المال عليه فارجع عليك ايها الجمل فقال الجمل ما توى قال  
المحتال له ويرجع لانه متمسك بالاصل. جكا مع الفتاوى. ولو قال  
الجمل للمحتال انت وكيل في قبض الدين من المحتال عليه وقال المحتال اخلتني بدين لي  
عليك قال قول المحتال مع يمينه الا ان يقول الجمل اضمن هذا المال عني. لسان الحكم  
ولو مات المحتال عليه ووقع الاختلاف بين المحتال له وبين الجمل فقال المحتال له انه  
مات مفلسا وعاد الدين الى الجمل وقال الجمل لا بل مات مملوكا ولم يعيد الدين الى قال  
قول المحتال له وعلى الجمل البينة. رجل احوال رجلا على رجل بالف درهم فقبض المحتال  
الالف من المحتال عليه فقال الجمل للمحتال له هو مالي اذ فعه الى فلم يكن لك على شيء  
فكنت وكيل في قبض الف من غريمي وقال المحتال له هو مالي فانه كان لي عليك الف  
درهم اخلتني بها على غريمك فليس على شيء ان ارد عليك قال قول الجمل ويومر المحتال  
الالف الى الجمل فان اراد المحتال عليه ان يرجع على الجمل بما ادى الى المحتال له فقال  
الجمل قبضت دينك بامرئك ولم يكن لك على شيء في ان ارجع عليك وقال الجمل  
لو عليك الف درهم اخلت طالبي عليك فاديتهما من مالي فلا رجوع لك على قال قول  
قول المحتال عليه فله ان يرجع الا اذا ثبت الجمل الدين على المحتال عليه. رجل احوال  
رجلا بالف درهم على رجل فقبض المحتال له المال من المحتال عليه ثم اختلفا فقال  
هو مالي قال المحتال عليه هو مالي قال قول الجمل. واختلف الشايخ في تصوير  
هذه المسئلة ومعناها بعضهم قالوا المراد من المحتال المحتال له ومعناه الجمل  
يقول للمحتال بل كان لي عليك دين فاحلته بي به على فلان ليودي من الدين الذي  
وقال بعضهم المراد المحتال عليه ومعنى المسئلة المحتال عليه اذا ادى الدين  
الى المحتال له واراد الرجوع على الجمل فقال الجمل انما اخلته بمال كان لي عليك على



ان تؤدى بين المحال له من مالى ليس لك على جوع وقال المحال عليه لم يكن لك  
 على شئ انما قبلت الحوالة بامر ك واديت دينك على ان ارجع عليك فالتقول المحيل  
 والقصيح هو القول الاول وادامات المحال عليه فقال لطالب بقى المال وقال  
 المحيل لا تى فالتقول قول لطالب المحال عليه اذ امارت فقال المحال توى المالى  
 فارجع عليك ايها المحيل فقال المحيل ادى فالتقول للمحال له ويرجع على المحيل  
 نعم لها عن الحانية صاحب الحسب رقية قال اذ طالب المحال عليه المحيل  
 بمثل مال الحوالة فقال المحيل اخلتني بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل  
 الدين لان سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه بامر الا ان المحيل يتبع عليه  
 دينه وهو ينكر والقول قول المنكر واذ طالب المحيل المحال بما احاله به فقال  
 اخلتلك بتقريضه لي وقال المحال انما اخلتني بدين كان في عليك فالتقول قول المحيل  
 لان المحال يتبع عليه الدين وهو ينكر ولقطة الحوالة مستعملة في الوكالة فيكون  
 القول قوله مع مئنيه **هـ داية** وان قيل المحال مالى توى اذا  
 توى صح القول والختم ينكر **الف** في توى المحال عليه ومراة من قوله  
 صح القول للقاتل توى ومسئلة البيت من المئنة قال مات المحال عليه فقال  
 المحال للمحيل توى المالى عليه يعنى هلك بموته مفلسا فارجع عليك وقال المحيل  
 توى فالتقول قول المحال لانه متمسك بالاصل **ش** شرح المنظومة الوهابية  
**لا ير التحكه** لا يقبل قول المحيل اخلت بدين لي عليك للمحال اذ طالب  
 ما احال يعنى رجل احاله رجلا على اخو بالف ورفعه المحال عليه الى المحال ثم  
 طلب الدافع الا ان من المحيل فقال المحيل اخلت بالف لي كان عليك والمحال عليه  
 فالتقول له لا للمحيل ولا يكون الاقرار من المحال عليه بالحوالة اقرارا بالدين عليه  
 ولا قبوله بالحوالة لانه لا على ان عليه دين لان الحوالة تصح وان لم يكن للمحيل على  
 عليه دين ولا قول المحال للمحيل اذ اطلبه اخلتني بدين لي عليك يعنى اذ قال  
 المحيل للمحال اعطى ما قبضته من فلان فاني اخلتلك لتقبضه لي وكنت وكلي  
 في قبضه فقال المحال اخلتني بدين لي عليك فالتقول للمحيل لان المحال يتبع عليه  
 الدين وهو ينكر والقول للمنكر ولا يكون الاقرار من المحيل بالحوالة واقامة  
 اقراره بان عليه دين المحال لان لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة  
**د ر ع ر** ولا يقبل قول المحيل للمحال عليه عند طلبه اى طلب المحال عليه

ان يكون القول

في سائر هذه المسائل  
 في سائر هذه المسائل  
 في سائر هذه المسائل

من المحيل مثله ما احال مثالا احال عليه بمائة تطلب منه المائة اخلت بدين  
 لي عليك مقبول القول وغرضه من ذلك القول دفع رجوعه عليه وانما لا  
 يقبل قوله عليه عند انكاره لان سبب الرجوع عليه متحقق وهو قضاء دينه  
 بامر وقبول الحوالة لا يكون اقرارا بالدين لانها تصح من غير ان يكون للمحيل  
 على المحال عليه شئ ولا قول المحال للمحيل عند طلبه ذلك اى طلب المحيل  
 المال من المحال اخلتني بدين لي عليك ويومر المحال له بدينه اخلتني المحيل  
 لكونه ينكر ان عليه شئ والقول للمنكر ولا تكون الحوالة اقرارا من المحيل  
 بالدين للمحال على المحيل لانها مستعملة في الوكالة ايضا **الاصلاح** والاصلاح  
**كتاب القضاء**  
 اعلم ان الاستحلاف لا تجرى في الاشياء السبعة عند ابن خنيفة رحمه الله  
 خلافا لهما والاشياء السبعة النكاح والرجعة والقي في الابل والروا  
 والنسب وامومية الولد بان ادعت جارية على مولاهما انها استقطت منه سقطا  
 حسن الخلق والمولى ينكر فان ادعى يستحلف المولى على دعواه هذا لان الاستحلاف  
 لرجاء النكول وانما تجرى الاستحلاف فيما يقضى بالنكول ولا يقضى بالنكول في هذه  
 الاشياء عند ابن خنيفة رحمه الله وعندهما يقضى **س** انما جانيه  
 وفي الجامع الصغير لا يمين في الحد الا السارق يستحلف فان نكل ضمن ولا  
 يقطع ولا يمين في نكاح ولا رجعة ولا في ابل ولا روق ولا اء ولا ادعاء  
 ولا لعان بناء على ان الاستحلاف لا تجرى في الاشياء السبعة والقول قول المنكر  
 عليه من غير يمين وهذا قول ابن خنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد في ذلك  
 اليمين كلكه الا للعاب فان كل جسر حتى يقرأ ويحلف ولا يقضى عليه بالنكول  
 وهذا بناء على ان النكول بدل والبذل لا تجرى في هذه الاشياء وعندهما اقرار  
 والاقرار تجرى في هذه المواضع وهذا كله اذ الرقيق صر به المالى فان قصد به  
 المالى بالاجتماع لو قال لي على فلان الف درهم ثم قال قضاني زيوفا او قال  
 او دعنى الف درهم زيفا او قال غصبت منه الف درهم زيوفا يصدق **فصل**  
**او فصل** **ح** لاصه في القضاء وفي الحانية وان ذكر المدي  
 جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدي عليه سله من اى وجه يدعى سانه  
 القاضى عن ذلك فان اى ان يبين ذكر في عامة الروايات ان القاضى لا يجزى على

لا يمين في النكاح  
 اقول المحال على  
 القاضى لا يجزى

من مثله في السلم  
 وكذا في البرازية



بَيَانُ السَّبَبِ وَذَكَرَ السَّيِّحُ عَلَى مُحَمَّدٍ الْبَرْزَوِيِّ أَنَّ الْقَاضِيَ إِذَا سَأَلَهُ لَا حُجْبَ عَلَيْهِ  
 أَنْ حُجِبَ لِأَنَّ الْمَدْعَى قَدْ يَسْتَحْيِي عَنْ بَيَانِهِ السَّبَبَ أَوْ يَشُقُّ عَلَيْهِ بَيَانُ ذَلِكَ فَإِنَّ  
 بَيَانَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ وَقَالَ هَذَا الْمَالُ لَزِي يَدْعَى عَلَى مِنْ خَمْرٍ أَوْ خَمْرٍ يَرَى قَالَ لَوْ  
 يَصِيرُ مُقَرَّبًا لِمَالِ أَكْثَرِهِ الْمَدْعَى فِي السَّبَبِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَيَانَ  
 مَفْصُولًا وَكَأَنَّ الْقَالَ بُوْحَيْفَةَ وَأَنَّ بَيَانَ مَوْصُولًا لَا يَصَحُّ بَيَانُهُ وَلَوْ بَدَأَ بِالسَّبَبِ  
 وَقَالَ أَنَّهُ بَاعَ عَلَى الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ بِكَذَا لَا يَصِيرُ مُقَرَّبًا لِمَالِ وَأَنَّ الْقَالَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ  
 عَلَى الْفَدْرِ هُمْ مَوْجِلًا إِلَى كَذَا وَقَالَ الْمَدْعَى مُجْلًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَدْعَى الْأُفَى  
 الْكَفَالَةِ وَالْمُسْتَلَةِ مَعْرُوفَةً **سَكَاتُ حَاجِيَةٍ** رُجُلٌ غَضِبَ جَارِيَةً وَغَضِبَهَا  
 فَأَقَامَ الْمَغْصُوبُ مِنْهُ بَيِّنَةً أَنَّهُ قَدْ غَضِبَ مِنْهُ جَارِيَةً فَإِنَّهُ يُجْلَسُ حَتَّى يَخْتِي بِهَا  
 وَيُرَدُّ هَا عَلَى صَلَاحِهَا وَهِيَ الدَّعْوَى صَحِيحَةٌ مَعَ قِيَامِ الْجَهَالَةِ لِلْمُتَرَوِّدَةِ وَفِي  
 دَعْوَى الْغَضَبِ مِنَ الْأَقْضِيَةِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عَبْدٌ وَلَا قِيَمَةٌ عَبْدٌ وَهُوَ كَذَا وَهَذَا  
 أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَخْلُو مَا أَنَّ الْقَالَ الْمَدْعَى الْعَبْدُ الْمَغْصُوبُ قَدْ تَرَفَّى فِي يَدِهِ أَوْ قَالَ هَذَا  
 أَوْ قَالَ لَا أَدْرِي أَنْ قَالَ قَاتِرٌ فِي يَدِهِ بِأَمْرِ الْقَاضِي لِمُخَضَّرٍ الْعَبْدُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْقِيَمَةِ  
 وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْمَقُولَاتِ وَقَالَ الْقَدْ وَرَى لَا يَدْرِي مِنْ ذِكْرِ الْقِيَمَةِ وَالصَّفَقَةِ وَفِي  
 الدَّابَةِ يَذْكُرُ سِنَّهَا وَقِيَمَتَهَا إِذَا اخْتَصَمَ يَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا هَذَا الْعَبْدُ مِلْكٌ هَذَا  
 مِنَ الْوَجْهِ الدَّيْدَعَاءُ وَلَا شَيْءَ مِنْهُ فَإِنْ ذَكَرَ الْقِيَمَةَ فَهُوَ لَوْحُوطٌ عَلَى مَا اشَارَ مُحَمَّدٌ  
 بِرَوَايَةِ الْخَصَافِ لَا يَرَى فَإِنْ ذَكَرَ يَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا هَذَا الْمَدْعَى فِي يَدِكَ هَذَا الْعَبْدُ  
 يَرْتَعِبُهُ وَلَا شَيْءَ مِنْهُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَدْعِيهِ وَلَا لَهُ عَلَيْهِ وَلَا قَبْلَهُ قِيَمَةٌ  
 وَلَا شَيْءَ مِنْهُ فَإِنْ أَقَامَ الْمَدْعَى الْبَيِّنَةَ أَنَّ هَذَا الْعَبْدَ فِي يَدِهِ حُبْسٌ حَتَّى يَخْتِي بِهِ  
 فَإِنْ مَضَى زَمَانٌ وَلَمْ يَخْضَرْهُ وَقَالَ لَا أَقْدَرُ عَلَيْهِ أَوْ قَالَ هَلْكَ فَإِنَّهُ يَتَلَوَّمُ  
 الْقَاضِيَ وَمَدَى التَّلَوُّمِ مَوْكُولَةٌ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي أَنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ صَادِقٌ  
 وَبَيِّنَ الشُّهُودُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ فِي شِمَادٍ تَهْمُ قَضَى الْقَاضِيَ عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ فَإِنْ لَمْ  
 يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةُ الْقَوْلِ قَوْلُهُ مَعَ مَيْتَةٍ وَقَدْ بَالَ الْقَاضِيَ لِصَدَقَ الشَّهِيدُ أَكْبَرَ الْيَتِيمِ  
 فَقَالَ الْقَاضِيَ ضَاعَ الْمَالُ مِنْهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ الْيَتِيمِ وَلَوْ قَالَ انْفَقَتْ عَلَيْكَ كَذَا  
 صَدَقَ فِي نَفَقَةٍ مِثْلِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فَقَالَ لِأَبْنِ خَمَاتٍ أَبُو مَرْثَدٍ عَشْرَ سِنِينَ وَقَالَ  
 الْقَاضِيَ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَبْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ الْحِلَافَ قَبْلَ هَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ  
 وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي وَهَهُمَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ جَدَّهَا هَذَا الثَّانِيَةُ

وكذا في البرازنة حيث قال ران لم يكون الا كسبية  
 فالقول قول المدعي مع بينة فان خالفه فليس له  
 واعطى الا لك البينة بغيره ثم ظهر العبد وهو كذا

إِذَا تَرَكَ الْمَيِّتَ رَقِيقًا وَانْفَقَ عَلَيْهِمْ أَنْ كَانَ الْعَبْدُ مَوْجُودِينَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي  
 بِالْإِجْمَاعِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودِينَ فَعَلَى هَذَا الْحِلَافِ الثَّلَاثُ إِذَا دَعَى الْقَاضِيَ أَنَّهُ  
 ابْنُ وَأَعْطَى الْجَعْلَ أَرْبَعِينَ زَهْمًا وَانْكَرَ الْأَبْنُ فَعَلَى هَذَا الْحِلَافِ الْأَنْ يَأْتِيَ بِيَنَّهُ عَلَى  
 مَا دَعَى وَلَوْ قَالَ اسْتَلْبِزْتُ رَجُلًا حَتَّى رَدَّ الْعَلَامَ يَصْدُقُ الرَّابِعَةُ وَقَالَ  
 الْقَاضِيَ دَيْتُ خَرَجَ أَرْضِكَ عَشْرَ سِنِينَ وَقَالَ الْعَلَامُ خَمْسَ سِنِينَ فَعَلَى هَذَا الْحِلَافِ  
 وَهَلْ يَفْرُغُ الْقَاضِيَ مَالِ الْيَتِيمِ سَعَى لَوْنَهَا يَأْتِي فِي كِتَابِ الْوَصَايَا وَفِي الْجَامِعِ الْمُصَغَّرِ  
 لِلصَّدَقَةِ الشَّهِيدَ قَالَ لَا يَصْدُقُ فِي أَنَّهُ مُعْسِرٌ فِي الْمَجْلُ مَا فِي الْمَوْجِلِ فِي يَصْدُقُ  
 وَفِي الْأَقْضِيَةِ وَكَذَا يَصْدُقُ فِي نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ وَالزَّوْجَاتِ وَأَرْوَشِ الْجَنَابَاتِ  
 وَضَمَانِ الْمُسْلَفَاتِ فِي أَنَّهُ مُعْسِرٌ وَفِي تَكَاكِجِ الْأَصْلِ لَا يَصْدُقُ فِي الْمَهْرِ مِنْ غَيْرِ  
 الْمَجْلُ وَالْمَوْجِلُ **خُلَاصَةُ فِي الْقَضَا** وَيَتَنَبَّهُ الْقَاضِيَ أَنْ يَحَاسِبَ الْأَمْنَاءَ  
 مَلْجَرِي عَلَى يَدَيْهِمْ مِنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَغَلَا تَهْمُ كُلِّ شَهْرٍ أَوْ كُلِّ سَنَةٍ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَى  
 حَتَّى يَنْظُرَ أَنْ يَصْرِفَ أَدَى الْأَمَانَةِ فِيمَا فَوْضَلَ إِلَيْهِ أَوْ حَانَ قَارَ دَى الْأَمَانَةِ  
 يَرُدُّهُ عَلَيْهِ وَأَنْ خَانَ اسْتَبَدَّ لِغَيْرِهِ بَلَّغْنَا أَنْ يُمْرَكَ أَنْ يَحَاسِبَ الْقَاضِيَ عَلَى الْأَوْقَافِ  
 ذَكَرْنَا وَيَقْبَلُ فَوَاحِشُ فِي مَقْدَارِ مَخْصَلٍ فِي أَيْدِيهِمْ مِنَ الْغَلَّاتِ وَالْأَمْوَالِ وَالْقَاضِيَ  
 وَالْقِيَمَ فِي ذَلِكَ عَلَى الشُّوْأِ الْأَمَلِ فِي الْمَشْرِعِ أَنْ الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي فِي مَقْدَارِ الْقَبْرِ  
 وَفِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَنْفَاقِ عَلَى الْيَتِيمِ أَوْ عَلَى الصَّبِيَّةِ وَمَا صَرَفَ مِنْهَا فِي مَوَدَّةِ الْأَرْضِ  
 كَانَ وَصِيًّا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْحَقِّ وَأَنْ كَانَ قِيَمًا لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ هَكَذَا ذَكَرَ الْخَصَافُ فِي ذِكْرِ  
 وَفَرْقَ بَيْنَ الْقَاضِي وَالْقِيَمِ وَقَالَ الْقَاضِيَ مَنْ فَوْضَلَ إِلَيْهِ الْخَفِظَ وَالصَّرْفَ وَالْقِيَمَ مَنْ  
 فَوْضَلَ إِلَيْهِ الْخَفِظَ وَنَ الصَّرْفَ وَأَدَّى لَمْ يَفَرْقَ بَيْنَ الْقَاضِي وَالْقِيَمِ فَإِذَا دَعَى  
 الْأَنْفَاقَ فَقَدْ دَعَى مَا لَمْ يَدْخُلْ حَتَّى لَا يَتَّيَهُ فَلَا يَقْبَلُ وَكَثِيرٌ مِنْ مَشَاجِحِ سَوَائِي بَيْنَ  
 الْقِيَمِ وَبَيْنَ الْقَاضِي فِيمَا لَمْ يَكُنْ بِالصَّبِيَّةِ فِيهِ يَدٌ وَقَالَ الْوَقِيلُ قَوْلُ الْقِيَمِ فِي ذَلِكَ كَمَا  
 يَقْبَلُ قَوْلُ الْقَاضِي وَقَالَ سَوَاعِي قِيَمِ الْمَسْجِدِ أَوْ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ إِذَا اشْتَرَى مَسْجِدًا  
 لَا يَرُدُّهُ نَحْوَ الْخَصِيرِ وَالْحَشِيرِ وَالرُّهْنِ أَوْ صَرَفَ شَيْئًا مِنْ غَلَّاتِ الْمَسْجِدِ إِلَى الْخَصِيرِ  
 لَا يَتَمَنَّيَ لَكُونَهُ مَا دُونَ مَا فِيهِ دَلَالَةٌ فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ يَتَعَطَّلُ الْمَسْجِدُ كَذَا هَهُنَا  
 وَمَشَاجِحُ زَمَانًا قَالُوا الْأَقْرَبُ بَيْنَ الْقَاضِي وَالْقِيَمِ فِي زَمَانِنَا الْقِيَمِ فِي زَمَانِنَا مَنْ  
 إِلَيْهِ الْخَفِظَ وَالصَّرْفَ فَجَمِيعًا **سَكَاتُ حَاجِيَةٍ** وَفِي الْحَاجِيَةِ دَارٌ فِي يَدِي حُلْ  
 أَدْعَاهَا رَجُلٌ فَانْكَرَ وَطَلَبَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ بَيِّنَاتٌ خَلَفَ عَلَى الْعِلْمِ وَأَرْكَبَتْ

من ان كان له

مسائل الاعراب في قضايا القضاة على  
 وكذا في شرح المنظومة العشرية لابن نجيم  
 وهي جمع المسائل وغيرها من الكتب كقولنا  
 ان كتبها في المدونات مستقلة مثلا



بينة او شرآه او نحو ذلك حلف على البتات فان اختلفا فقال المدعى عليه الدار فريد  
بميراثي من ابي واراد ان يحلف على العلم وقال المدعى انها وصلت اليه ميراثا وعليه  
اليمين على البتات كان القول قول المدعى مع يمينه على عدم علمه بالله ما يعلم انها وصلت  
اليه ميراثا من ابيه فان حلف المدعى يحلف المدعى عليه على البتات وان اختلفا  
يخلف المدعى عليه على العلم **• تسكاتا رخانه •** لا يمين في حد الا في امر  
في حق ضمان المالك ان نكل لا القطع ولا يمين في الاشياء السبعة والقول قول المدعى  
عليه وقال لا يحلف في كده **• التبايع** اذا اقر بعض الثمن ثم قال لم اقرض عند الاما  
يصدق ويحلف بالله ليس عليك هذا القدر من الثمن كذا قاله القاضي الامام وهو  
الاستحسان والقياس بعد قبول قوله للتناقض **•** واراد المدعى عليه يمين  
يحلفه بالله ما يعلم ان فلانا ما اودعه لانه على فعل الغير ولا يتعلق به شيء ويحلف  
المدعى الصحيحة لا القابضة **•** اذا انكر وزعم المدعى عدم الشهود او عدم حضورهم  
او ادعى غيبة الشهود عن البلد فحلف الحاكم المدعى عليه فحلف واشار باصبعه في  
كده الى رجل اخر بالله ماله على كذا صدق وديانة لا وقضاء **•** الوكيل بالبيع اذا باع  
وسلم الى المشتري ثم اقر البائع ان الموكل قبض الثمن وانكر الموكل قال القول قول الوكيل  
مع يمينه **•** ولو قال مر ابنتي جيري ادى نيس فلين تجواب عن بعضهم لا يصدق  
على الموكل **•** اذا ادعى انها غير مخدنة وزعم وكيلها انها مخدنة ان كان من مري  
احضارها ليحلفها في وقت وجوبه لا فائدة في الدعوى واقامة البينة على انها  
مخدنة او لا فيحضرها وان كره اولياؤها ان كان من زايده ان لا يحضرها ان مخدنة  
فان كانت بكر او من نساء الاشراف قال قول قول وكيلها بلا يمين انها مخدنة وعلى  
المدعى البينة وان من نساء الاوساط وهي ثيب قال قول قول الخصم على انها غير  
مع اليمين وعلى الوكيل البينة على انها مخدنة والتعويل فيه على العادة **•** واذا اخبر  
الوصي بالرجل المخرج صدق فيما يحتمل ويحلف على كل حال ولو اخبر انه اتفق على  
او على العقار جميع انزلها ولم يفسرها وادى القاضى لان يمين شيئا فشيئا اكل  
الوصي معروفا بالامانة وقال بقي في يد هذا القدر قبل قوله وان لم يكن معروفا  
بالامانة تجبر على التفسير ومعناه يحضره يومين او ثلاثة ويجوز ان يفسر  
اكتفى باليمين ولا يحبسها ويجازيه سنة فسنة **•** بلغ اليتيم فقال الوصي ضاع  
مضى صدق باليمين ولو ادعى الانفاق عليه صدق بالحلف الى نفقة مثله **•** ولو اختلفا

سرف

والسنة سابق ربيان  
المدعى واليمين لا بد من قوله  
مسألة

مخدنة

بلا يمين

فقال

فقال لا يمين مات ابي منذ عشر سنين وقال الوصي منذ عشر سنين سنة قال قول للابن ولم  
يذكر القاضي الصدق فيه خلافا قيل هذا قول محمد رحمه الله وعندنا الثاني القول للوصي  
وكذا لو قال الوصي اديت خراج ارضه الخ قال قول قول الوصي **• تسكاتا رخانه •**  
الحاوي سئل الوصي اديت ارضه ان جميع ما في بيتنا ملكي وان ابي اشترى ذلك  
كله بما لي وكان وكيل في ارض الميراث لا بد تركه لابي وكان ملكه قال قول قول المدعى  
**• تسكاتا رخانه •** وان قال القاضي او القيم انفق على اليتيم او قال انفق على اليتيم  
كذا من مالي واراد ان يجمع بذلك في مال اليتيم والوقف لا يقبل قوله لا بما يحتمل  
ما اذا ادعى الانفاق من مال اليتيم او من مال الوقف حيث يقبل قوله في المحتمل  
**• تسكاتا رخانه •** مر اذا اشتركا الرجلان على ارض ما اشترى هذا اليوم ما وهذا  
الشهر او هذه السنة وخصا صنفا من التجارة ولم يخصا وقتا او لم يوقفا فهذه  
جائزة على ملء في موضعها فان قال لهما اشترى متاعا فهلك واراد ان يبيع  
شريكه بنصف الثمن وانكر الشريك الشراء قال قول قول الشريك مع يمينه فيحلف  
سكن الشراء بالله ما تعلم انه اشترى ذلك المتاع على شريكه **• تسكاتا رخانه •**  
الحائنه اذا ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا او اقر الغاصب بذلك فحلف  
في قيمته قال الغصوب منه قيمة ثوبه مائة وقال الغاصب ما اذرى ما كانت قيمته  
ولكن علمت ان قيمته لم تكن مائة قال قول قول الغاصب مع يمينه ويؤجر الغاصب  
وان لم يحلف الغاصب على ما ادعاه الغصوب منه من الزيادة وان حلف ولم  
ما ادعاه الغصوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف ان الغصوب منه يحلف ارقمته  
مائة ويأخذ من الغاصب مائة وكان الحاكم ابو محمد الكوفي يقول لما ذكر من تخلف  
الغصوب منه واخذ المائة من الغاصب يمينه لا تكار ويبيع لا الغصوب منه  
مدع واليمين عندنا الوارث شرع حجة للمدعى وكان يقول الصحيح من الجواب يقال لقاضي  
يقف ويذكر له كل ما يصح قيمة الثوب فيقول اولا اكانت مائة فان قال لا فيقول  
اكانت خمسة وعشرين هكذا ينتمى الى اقل ما لا يجوز ان يتصور قيمة الثوب منه في  
العرف والعادة واذا انتهى الى ذلك الزمه ذلك وجعل القول قوله في الزيادة  
مع يمينه وجعل الجواب فيه كالجواب فيمن اقر بخمسة وعشرين في يديه لغيره قال  
يامن ببيان مقلد فاذا الربيعين للقاضي سمي له السهام الى ان انتهى الى الوصي  
الذي لا يقصدونه بالتعليك والعرف والعادة فيلزمه ذلك ويجعل القول

انفس

لقد الوصي كذا في كتاب  
الوصايا واليمين وحذا  
هذا في كتاب القضا فيلنظر

اكانت خمسون فان قال لا يقول صح



الزيادة قوله مع يمينه ومن المشايخ من اشتغل بتعحيح ما ذكر في الكتاب  
تسار خائيه **بم** قضي القاضى عليه بالمال فقال انا معسر ولا ادري بعلم  
اعساري وهو منكر القاضى ان يحلف على ذلك قال استاذنا وهو اختيار حسن  
**ط** فيه اخلا وان القول قول المدين في اعسار امر قول رب الدين ولو اشرك  
جارية فادعت حرته انها اشترت ثمنه قبل ولا بينة لها فلها ان تحلف المشرك  
على العلم **بج** اختلاف المتبايعان في صحة العقد فساد بحيث يكون القول قوله  
لكن مع اليمين **ق** استاذنا رحمه الله وانما كتبت هذا لانه لا يلزم ان يكون  
القول قول الانسان مع اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون اليمين  
**ط** قال الوصي لبيتم انفق عليكم كذا من مالك وذلك نفقة مثله وقال ترك  
ابوك رقيقا فانفق عليه من مالك كذا ثم مات اوابو وقال الصغير مات ابي  
رقيقا وقال الوصي اشترت لك رقيقا واديت الثمن من مالك وانفق عليه كذا  
فهو مصدق في ذلك كله مع اليمين **قال** **بم** الا ان متبايعا كانا يقولون لا  
يُسَحْسَنُ ان يحلف الوصي الذي يظهر منه خيانة ومنها **سط** عن محمد بن  
الله قاض باع مال اليتيم فرد المشتري عليه فقال القاضى ابرأني منه فالقول  
بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض لبيتم وادعى عليه لان قوله على  
وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه **وعن** ابو يوسف على الموهوب انه هلاك  
الموهوب عند اداة الوهب الرجوع فالقول له بدون اليمين ومنها لو قال الوهب  
شرطت لعوضا وقال الموهوب له لو شرطت فالقول قوله بدون اليمين ومنها  
اشترى العبد شيئا فقال البائع انت حجي **و** قال العبد انا ما ذون فالقول له بدون  
اليمين ومنها اذا اشترى عبد من عبد شيئا فقال احدهما انه حجي **و** قال الا  
انا وانت ما ذون فالقول له بدون اليمين **حسن** ومنها اشترى لبيته الصغير  
دارا فحلفا مع الشفيع في الثمن فالقول للاب بدون اليمين ومنها اذا  
اشترى دارا او اشترى وقال انها لابني الصغير ولا بينة للشفيع لا يحلف  
المشتري ومنها اذا با القاضى فروصى بالنفقة على اليتيم والقيم على الواقف  
الصبي والوقف تحت يد او تجوز ذلك من الاما مثل ما يكون في ذلك الباب قبل  
قوله بلا يمين اذا كان نفقة لان اليمين تنفي الناس عن الوصاية فان اقيم قبل  
يستحلف بالله ما كنت تحت في شيء مما اخذت به وقيل ينبغي للقاضي ان يقدر

من رجل

بلا يمين

شيا

قوله

شيء فيستحلف عليه وكذا هذا فيمن ادعى خيانه مطلقا على مودعه قبل لا  
يستحلف حتى يقدر وقيل يستحلف بالله ما اخذ فيما ائتمن فان حلف برئ وان  
نكح جبر على بيان قدر ما نكح **قديسه** لا يقبل قول المعزول الا ان  
الذي يدين بان المعزول سلمه اليه فيجوز يقبل قوله لان الذي في يده هو الذي  
انه ملكه يقبل قوله وجعله به ظاهر فكذا اذا اقران فلان سلمه اليه الا ان  
تقوم البينة على خلاف الظاهر ولو عزل وقال كنت قضيت لفلان بقصاص او  
خز انا الشاهد عليه لم يصدر حتى يشهد اثنان سواء لانه حتى امر الملك استين  
وفي الجامع الصغير قاض عزل فقال للرجل اخذت منك الف درهم ودفعتها  
هذا قضيت بها لك عليك وقال الاخذ اخذته ظما فالقول قول القاضى فلا  
ضمان على الاخذ لان المخوذ منه صدقه في انه فعله في حاله القضاء وقول القاضى  
في حال قضائه حجة ودفعة صحيح بخلاف ما اذا قال للمخوذ منه اخذته قبل  
تقليد القضاء او بعد العزل فالقول قول القاضى في دفع الضمان عن نفسه **و**  
ابطال الضمان عن غيره وكذا اذا قال قضيت بقطع يدك في حق او امر بقطع  
يدك **من** الادب **م** معين الحكم **السادس** ان ينكر المكون عليه الحضا  
عند القاضى وقال القاضى كنت خاصمت عندي واعتذرت اليه فلم يات بحجة  
وحكمت عليك فالقول قول القاضى ان كان باقيا على ولايته ولم يعزل  
**م** معين الحكم **لو** قال القاضى بعد عزله لرجل ضربت منك الفاقود  
الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل اخذته ظما بعد العزل فالقول  
للقاضى مع ان الفعل جازي فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب وقايتة وهو وقت العزل  
وبه قال البعض ولحك ان السجى لكن المعتمد الاول لان القاضى حين  
الحال منافية للضمان وكذا اذا عزله المخوذ منه انه فعله قبل تقليد القضاء  
**اشكاه** شهد ان القاضى قضاه على فلان بكذا وقال القاضى لم  
ترد شهادتهما وتقبل عند محمد رحمه الله **اقول** ينبغي ان يفتى بقول محمد  
انه لمعنى ظاهر في اكثر قضاه ضمانا اصبح الله شانهم ويؤيد ما ذكر في  
آخر كتاب القضاء من الهداية **لو** قال القاضى قضيت على هذا برجر او قطع  
وسمعت ان نفقه وعز محمد رحمه الله رجع عنه وقال لا يلزم بقوله حتى  
نعاين الحجة وسحسن المشايخ هذه الرواية لفساد حال اكثر القضاة في زماننا



قصص فی اوزم الاش



جميعاً فينبغي ان يشهد على خصامه عدولا ويكتب بذلك ذكر او يعد الى وقت  
الحاجة قال واذا قال القاضى ان فلانا هذا اقر عندي ان هذا الرجل عليه دين  
كذا وكذا او اقر انه قتل فلانا ولى هذا عمدا او قال خطاه او اقر بحق من الحقوق قالها  
مصدق في ذلك مقبول قوله ما مؤثر عليه له ان يحكم بذلك وينفذ وتنسبة  
على وجهين اما ان اخبر القاضى عن اقرار بشئ يصح رجوعه كل حين في السر  
والزنا وشئ بالخمر ونحوه او لا يصح الرجوع كالنكاح وحل القذف والاشهاد  
والطلاق وسائر الحقوق ففي الوجه الاول لا يقبل قول القاضى بالاجماع لانها  
يحتاج الى الرجوع الى قول القاضى عند حوج الخصم فاذا كان الخصم جليداً كان  
ذلك رجوعاً عن الاقرار وفي الوجه الثاني يقبل قوله لان القاضى أمين وليس  
بدلالة انه يتقدم قضاؤه الا يرى انه في حق نفسه وذلك لما كان منهما لا ينفذ  
قضاؤه وقول الامين مقبول اذا اخبر القاضى عن ثبوت الحق بالبيينة فقال  
بذلك بيينة وعدلوا وقبلت شهاده تهم على ذلك يقبل قوله في الوجهين الذين  
ذكرناهما وله ان يحكم بذلك بخلاف الاقرار لان رجوع الخصم يعمل وهناك  
الخصم لا يعمل ولو ان قاضياً عن رجل من القضاة قدمه رجل الى القاضى ليرى  
ولى بعده فقال ان هذا قتل ابني فلانا وهو قاض او فعل به ما ذكر في الكتاب وانه  
فعل ذلك ظمنا وقال القاضى المعزول بما قضيت بيينة قامت عندي على ذلك  
او باقرار وجد من الخصم فان القول في ذلك كله قول القاضى المعزول ولا ضمان  
القاضى ولا يمين عليه اما الاضمان عليه فوجهين احدهما ان القاضى اضاف  
الى حالة معهودة تنافي تلك الحالة وجوب الضمان فيكون هذا انكار الضمان  
اصلاً فيكون القول قوله كالتبني اذا طلق امرأتى او اعتقت عبداً بحالة الصبا  
يقبل قوله ولا يقع الطلاق والعتاق كذا هنا والتبني ان القاضى أمين ومن  
كونه اميناً ان يكون قوله مقبولا واما لا يمين عليه لانهما اتفقا انه فعل وهو  
قاض قضا والتبني باتفاقهما كالتبني عاينه ولو انه فعل وهو قاض وادعى انه  
فعل بحق كان القول قوله ولا يمين عليه فكر اذا ثبت باتفاقهما قال وكذلك لو  
الذي قال القاضى اني حكمت له بالمال فقال ما حكمت لي على هذا بشئ ولا دفعت له  
شيء ولا اخذت من هذا شيئا فالقول قول القاضى ولا ضمان عليه لما قلنا من  
هذين الوجهين وهذا كله اذا كان ذلك الشئ مستهدكاً فان كان قاضاً في يد

مرئيه

بشيء  
مستهدكاً

المقضى له فقال المقضى عليه ان القاضى المعزول اخذ مني هذا بغير حق ودفعه  
الى هذا الآخر وقال القاضى المعزول فعلت ذلك بيينة قامت على ذلك او  
لا ضمان على المعزول بكل حال لما قلنا من وجهين وهل ينزع المعزول بكل حال  
لما قلنا من المقضى ليه القاضى المعزول فيما يقول او كذب وقال المال على  
اخذ من هذا ولا حكم ليه القاضى المعزول على هذا الوجه ففي الوجه الاول ينزع  
من يده وينزع الى المقضى عليه حتى يقيم المقضى له البيينة تشهد ان القاضى المعزول  
كان حكمه بذلك لا يهمل تصادقوا ان القدر وصل الى يد من يد المقضى عليه  
اليد كان له ثم المقضى له ادعى التخليك وهو ينكر فيؤمر بالتسليم اليه حتى تقوم  
البيينة على ما يدعى وقول القاضى المعزول في الحال مقبول في دفع الضمان عن نفسه  
لا في الزام الحكم على الغير وفي الوجه الثاني القول قول صاحب اليد لان المال في يده  
واليد دليل الملك حتى يقوم الدليل على غير ذلك **حريته** نقلاً عن القاضى  
المخالف في ٤٧ اعلم ان حكم المحكم يفارق حكم القاضى المولى من حيث ان حكم هذا الحاكم  
ينفذ في حق الخصمين ومن رضى بحكمه لا ينعدي الى من لم يرض بحكمه حتى لو رد البيع  
على المتابع بعين حكم المحكم لا يعمل الرد على بائعه بخلاف القاضى المولى وكذا اذا  
اخذ بحكمه بعد العمل لا يصدر بخلاف المولى **حريته** لو قال المحكم  
لا جدهما قد اقرت عندي لهذا كذا او قامت عندي عليك بكذبيته عارداً  
يقبل قوله لان الخبان في زمن ولايته قام مقام شاهدين بخلاف ما اذا اخبر بعد  
زوال الولاية لانه لا يجوز احد من الرعايا فلا بد من الشاهد الا بخلاف ما اخبرنا  
به قد حكم لانه اذا حكم العزل فلا يقبل لخبارة **حريته** نقلاً عن التميمي  
شرح لطائف الاشارات اعلم بان اخبار القاضى عن اقرار رجل بشئ لا يخلو  
امان يكون الاخبار عن اقرار بشئ يصح رجوعه عنه كل حين في باب الزنا والسرقة  
وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضى بالاجماع واما ان يكون الاخبار  
عن اقرار بشئ لا يصح رجوعه عنه كالنكاح وحل القذف وسائر الحقوق التي  
هي المعباد وفي هذا الوجه يقبل قوله في الروايات الظاهرة عن اصحابنا وروى  
ابن سماعه عن محمد بن ابي يعقوب قوله قال **شمس** لا يثبت له في هذا ذكر في  
الرواية قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ولا وماري بن سماعه في قوله  
آخرا وفي بعض النسخ وقع رواية ابن سماعه مطلقاً وفي بعضها مقيدة

مرئيه



وفي بعضها لا يقبل ما الرقيم اليه عدل آخر وهو الصحيح وكثير من مشايخنا  
أخذوا بهذه الرواية في زماننا وذكر بعض مشايخنا رجوع محمد بن هرون الرواية  
برواية هشام وكان الشيخ أبو منصور المازندراني رحمه الله يجعل هذه  
المسئلة على وجوه أن كان القاضي عالما عادلا لا يقبل قوله وأن كان عادلا غير عالما  
أن أخذ ذلك قبل قوله وأنجاهلا فاستقاما أو فاسقا غير جاهل لا يقبل قوله إلا  
أن يعاين المشتبه وأنكر بعض مشايخنا ذلك وقالوا مع جهله وقسقه لا يقبل  
أصلا هذا إذا اختر القاضي عن ثبوت الحق بالقرار وأما إذا أخبر عن ثبوت الحق  
بالبينة فإن قال قامت بينة بذلك عندي وعدلوا وقبلت شهادة هم قبل قوله  
وله أن يحكم بها بخلاف الأقرار إذا قال القاضي المعزول رجل قضيت لفلان عليك  
بألف وأخبرتها منك ودفعتها اليه حين كنت قاضيا وقال الرجل لأجل أخذتها  
بعد العزل طالما فاقول القاضي على الروايات الظاهرة وهل ينزع ذلك الشيء من  
القاضي له أن كان قائما فهو على وجهين أن كان صالحا لم يقل هذه العين منك في الأ  
لرأخذ من هذا ولم يقض القاضي المعزول في به لا ينزع من يده وأن كان صاحب  
يقول هذا العين منك إلا أن القاضي المعزول قضى له على هذا الرجل حال كونه  
قاضيا ينزع من يده ويسلم إلى القاضي عليه ولو قال القاضي المعزول على يدي فلان  
وفلان كذا وكذا من المال دفعته اليه وهو فلان بن فلان فإن صدقه الذي في  
المال في جميع ذلك أمر بالتسليم إلى المقر له وهذا ظاهر وإن قال دفع إلى القاضي  
المعزول هذا القدر من المال يكن لأدري أنه لمن هو وفي هذا الوجه يأمر بالتسليم  
المقر له أيضا وإن كان صالحا لم يذكر المعزول في جميع ما قاله فالقول قوله وهذا ظاهر  
أيضا وإذا اتخذ أحد الحكم المحكم وقال لا تحكم بيننا وقال المحكم لا يحكم بينهما فإنه  
يصدق المحكوم ما دام في مجلس الحكومة وبعد ما قام عن مجلس المحكم لا يصدق  
**حريفة المقي** • أمه في يدي رجل يقال له عبد الله فقال رجل يقال له  
لرجل يقال له محمد يا محمد أمه التي في يد عبد الله كانت أمي بعثها منك بألف  
دقه وسلمتها اليك إلا أن عبد الله قد غصبها منك وصدق محمد فذلك كله  
وعبد الله ينكر ذلك ويقول الجارية جارية فقال لفلان في الجارية قول عبد الله  
ويقضي بالثمن لأبرهيم بن محمد ولو استحق أحد الأمة في يد عبد الله بعد ما أخذ  
من محمد فإراد محمد أن يرجع بالثمن على أبرهيم وقال جارية التي اشتريتها ورد

من جامع الفصول

من مذهبنا

قضا

قضا

قضا



عليها

عليه الاستحقاق لا يلتفت إلى ذلك وكذلك لو أن الذي استحقها على عبد الله  
استحقها بالتاج بأن قام بينة أنها جارية ولدت في ملكه وقضى بها القاضي  
للمستحق لم يرجع بالثمن وأن ظهر بينة للمستحق أن أبرهيم باع جارية الغير  
تكاثر خانيه • **مسئل** عن شخص خرج من عند القاضي في  
التريسم مع الرسول على حق شرعي فذهب مع الرسول ليس خصمه بالرفع أو  
التجيز فحضر الرسول وأدعى هروبه فهل يكره الرسول المبلغ وهل القول قوله  
أولا **أجاب** • إذا هرب الرسول من الرسول وعجز عنه فالقول قوله في  
ذلك ولا ضمان عليه لكن إذا أوفى هروبه لا يقول له يؤدب على التفریط  
**قصارى الهداية** • وينظر في الردائع وأن يقع الوقوف فيعمل به على ما تقو  
به البينة أو يعترف به لأن كل ذلك حجة ولا يقبل قول المعزول ما بيننا إلا أن  
يعترف الذي هو في يديه أن المعزول سلمه اليه فيقبل قوله فيها • **هداية**  
فصل آخر إذا قال القاضي قد قضيت بالرجوع فأرجعه أو بالقطع فأقطعه  
أو بالضرب فأضربه وسعك أن تفعل وعن محمد بن رجوع عن هذا وقال لا تأخذ  
بقوله حتى يعاين المحجة لأن قوله يحتمل الخطأ والخطأ والندار لا غير يمكن على  
هذه الرواية لا يقبل كتابه واستحسن المشايخ هذه الرواية لنفسه حال أكثر  
القضاة في زماننا إلا في كتاب القاضي للحاجة اليه وجه الظاهر أنه أخبر عن  
أمر ملك إنشاء فيقبل بخلاف التهمة ولا رطاعة ولا الأمر واجبة وفي  
طاعته وقال الإمام أبو منصور أن كان عادلا عالما يقبل قوله لا يغيره  
الخطأ والخيانة وإن كان عادلا جاهلا يستفسر فإن أحسن وجب تصديقه  
والأفلا وإن كان جاهلا فاستقاما أو عالما فاستقاما لا يقبل إلا أن يعاين السبب  
الحكم التهمة الخطأ والخيانة • قال وإذا عن القاضي فقال الرجل أخذت منك  
ألفا ودفعتها إلى فلان قضيت بها عليك فقال الرجل أخذتها طالما فاقول  
للقاضي وكذلك إذا قال قضيت بقطع يدي في حق إذا كان الذي قطع يدي الذي  
أخذ منه المال مقر أنه فعل ذلك وهو قاض وفجعه إنما لما توافقا ففعل  
ذلك في قضائه كان الظاهر بشا هذا إذا القاضي لا يقضي بالرجوع طاهر ولا  
يمين عليه لأنه ثبت فعله في قضائه بالصادق ولا يمين على القاضي ولو فر  
القاطع والأخذ بما أقر القاضي لا يضمن أصلا لأنه فعله في حالة القضا ورفع

أول المسئلة قال ونظر في حال الحبس لأن  
من اعترف بحق الزم إياه لأن الأقرار من  
الملك يقبل فعمل المعزول لا يثبت بقبوله لا سيما  
إذا كان عليه فعل نفسه أو غيره

قضا



القاضي صحيح كما اذا كان معاينا ولو غم لم يقطع بينه او المأخوذ ماله انه فعل قبل  
التقليد او بعد الغزل فالقول القاضى وهو الصحيح لانه استند فعله الى حالة منتهية  
للضمان فصار كما اذا قال طلقنا واعتقت وانجنت والجنون منه كان معهودا  
ولو اقر القاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقر القاضي بضمين ان لا يما اقر بسبب  
الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في بطلان سبب الضمان  
على غير بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان المال في يد  
الاخذ قاسا وقد اقر بما اقر به القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في انه  
فعله في قضائه او ادعى فعله في غير قضائه يؤخذ منه لانه اقر ان اليد كانت له  
فلا يصدق في دعوى بملكه الا بحجة وقول المغزول فيه ليس بحجة هـ راية

**كتاب الشهادة**

ولو ادعى المتهود عليه ان احدا للشهود الاربعة عند فالتقول قوله حتى نقيم البينة  
انه حر ماروى عن عمر بن الخطاب عنه انه قال الناس احرار الا في اربع الشهادة  
والنكاح والعقل والحرد **ب** كذا في الخرد **ب** الحائبة ذمها  
فشهد عشرة من النصارى انه اسلم لا يصلى عليه بشهادتهم وكذا لو شهد  
من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقيته اوليائه كفار من اهل دينه  
فادعى الولي المسلم انه اسلم وانه اوصى اليه واراد ان يخلد ميراثه وشهد  
انسان من اهل الكفر بذلك يخلد الولي المسلم ميراثه بشهادتهم ولو لم يشهدوا  
على سلامه غير الولي يصلى عليه بقول الولي المسلم ولا يكون له ميراثا فانما حايته  
ولو شهد ثمان ان فلانا طلق امراته والزوج غائب فان شهد عند المرأة حلها  
ان تعتد وتزوج بزواج وكذا اذا شهد عند المرأة رجل عدل صدق **و** اذا  
اخذها واحد بموته جاز لها ان تزوج فاذا سمع اثنان منه يحل لهما ان يشهدا  
لان الشهادة في باب الموت تثبت بخبر الواحد وان لم يوجد لفظ الشهادة **و** لو قال  
الشاهدان سمعنا منه انه خالع او طلق امراته ولم يثبتن لا يقبل قول رجل في  
الاستئذان وتطلق ولو قال لا نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان اقوى للزوج  
الا ان يظهر منه امارات على صحة الخلع **و** ولو قال الزوج اني استئذنت خفيته  
يسمع احد غيري يقبل ديانته لا قضاء **ج** مع الفتاوى **ا** اذا شك الرجل  
انه طلق امراته واحدة او ثلاثا في واحدة حتى يستيقن او يكون كبر طبعه على خلا

وفي الحائبة ما يجالعه

قوله جليله وما جعل  
اشبه لانه دعوى المدعى مع الكا  
المدعى عليه تعاضا في الصدق  
في الشك بالوجدان صدق  
الذمة او البتة انما هي صدقة  
الزوج لانها خلقت برهنة  
الحقوق عارية والظاهر هو  
المالك للمنفعة فلا بد من  
مرجع فادى الشهادة به في ظاهر  
صدق المدعى وزوج قول  
حديثه اقل اعرج المظومة

هذه المسئلة مذكورة في فتاوى  
قاضي خان وجامع الفصولين  
شرح منظومة ابن وهبان  
لابن الشاشي في نظر

فان اخبر عدو له حضر وادلك المجلس وقالوا كانت واحدة قالوا ان كان عدولا  
صدقه فقم واخذ بقوله **خ** لاصه في الطلاق **ا** اذا شهد الشهود على  
اقرار القاضي انه غصب منه جارية حتى يكون الثابت بشهادتهم اقرار القاضي  
والاقرار بالمجهول جائز ويؤمر بالبيان في صورة الاقرار لو جاء بخلافه ورد  
هذه تلك الجارية كان القول قوله **ر** رجل طلق امراته ثلاثا فشهد عند  
انك استئذنت موصولا وهو لا يذكر ذلك قالوا ان كان الرجل في الغضب يصير بحال  
يجري على سائرته ما لا يريد لا يقطع ما لا يجري جاز له ان يعتمد على قوله ما لا  
فلا **ف** فانه يحكم في الطلاق **و** لو طعن المتهود عليه في حرية الشا  
وقال نعمان فيهما وقال اخبر خراي فالتقول قوله حتى تقوم لهما البينة على  
حيتهما لان الاصل في بني آدم وان كان الحرية يكون لهما اولاد آدم وحواء عليهما  
السلام وهما حران بكر الثابت يحكم باستصحاب الحال لا يصحح للزنا على  
الحصم فلا بد من ثبوتها بالبرهان والاصل فيه ان الناس كلهم احرار الا في اربعة  
الشهادات والخرد والنكاح والعقل وهذا اذا كان معهودا ليس تعرف  
حرية ما ولو ترك ظاهره مشهورة بان كان من الهند او من اليمن او من غيرهم  
لان من لا تعرف حرية او كانا غريبين ممن يحرم الرق فالتقول قولهما فلا  
يثبت رقما الا بالبينة **ب** كذا في **ب** وفي الكفر يقبل قول الكافر في الحل  
والحرمة وتعقبه الزبني بانه شهو ولا يقبل قوله فيهما وجوابه انه قبل  
فيما ضمن المعاملات لا مقصودا وهو مراده كما افصح به في الكافي **ي** يقبل قول  
الواحد العدل في احد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقرير المتلف  
وفي الجرح والتعديل والتميز جوهرة المسئلة في ردائه وفي الاخبار  
في الفسق بعد مضي المدة وفي رسول القاضى الى المذنب وفي ثبوت الغيب وبرهنة  
هلال رمضان عند الاعتلال وفي اخبار الشاهد بالموت وفي تقدير راس  
وزدت اخرى يقبل قول مدين القاضي اذا اخبر بشهادة شهود على عينه بعد  
حضورها كما في دعوى القينة بخلاف ما اذا ابعته لتخلف المحذرة فقال خلقتها  
لم يقبل الا بشاهد بعه كما في الصغرى **ا** شكاه في الدعوى **ق** قال  
مشايخنا يقبل قول الاطباء الكفن **ن** كلفه ابن الموقد عن الجزاء **و** لو  
شهد رجل بموته واخر بحياته فالمرأة تلحق بقول من كان عدلا منهما ايما كان

مرشدة في اول المسئلة من البديع



ولو كانا عدلين فاحذر قول من يخبر بموته لأنه يثبت الغارص جامع المصونين  
 رجل صلب زينا أو ستمنا أو خلا لغيره معافية الشهود وقال الصادقات  
 فان كان القول قوله مع يمينه في بكاره استهلال الطاهر ولا يسع الشهود  
 ان يشعروا عليه أنه صلب زينا غير محسوس ولو ان رجلا عدا الى طوابق محسوسه  
 بمعافية الشهود ثم قال كانت ميمنة لا يقبل قوله في ذلك ويسع الشهود ان  
 يشهدوا عليه انها كانت ذكية لان المسئلة الاولى لا يعلم بعد وقوع الغارص  
 فيها وفي المسئلة الثانية يعلم انها كانت ذكية **قاص** حبان يجوز  
 النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه الرجال كالأولادة ونحوها ولا يشترط العدن  
 ويكتفى بشهادة امرأة واحدة مسلمة عندنا والمشي لحوط وتشرط الحرية  
 والعقل والبلوغ ولفظ الشهادة عند مشايخ بلخ رجعهم الله خلافا لما يقوله  
 مشايخ العراق رجعهم الله والقدر روي اعتمد على الاول وعليه الفتوى لان  
 التمس ورد بلفظة الشهادة وفي لفظ الشهادة زيادة تأكيد في الخبر خلا  
 الديانات حيث لا يشترط لفظ الشهادة وما شهادة رجل واحد على الولادة  
 والعيب في هذا الموضع فقد اختلف المشايخ فيه والاعمق انها تقبل ويجعل على  
 وقع بصير عليها من غير قصد وقصد بخل الشهادة فلا يصح كافي الشهادة  
 على الزنا وفي استهلال الصبي لا تقبل شهادة النساء الا في الصلاة عليه وفي الميراث  
 لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما يقبل في ذلك كله منها  
 الحرة المسلمة والشهادة على حر كنه بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على  
 العنبر والترقي على هذه المرأة المنكوحة اذا جاءت بولد وقالت لزوجها انه  
 فانكر الزوج ولا تقبل قولها بدون شهادة القابل فان شهدت يقبل  
 التمس والتشنان لحوط وقاويل المسئلة اذا كان زوجها يكرها اما اذا كان يصيد  
 او لم يكن لها زوج تثبت الولادة بمجرد قولها **حصة** لاصمة **رضيع** مبطون  
 يخاف عليه من هذا الداء وزعموا لاطيان ان الطير لو شرب دواء كذا ترى الصبي  
 وتحتاج الطير الى شربه في نهار رمضان قبل لها ذلك لو قال لاطيان الحراق  
**فصول** **مسئلة** لو قال لزوجته ان ولدت فانت طالق فقالت ولدت  
 فانكر فشهدت القابل يقبل قولها عند ابو يوسف ومحمد رجعهم الله لان شهادة  
 حجة في ذلك قال عليه الصلاة والسلام شهادة النساء اجازن فيما لا يستطيع الرجال

ذكرنا مثل هذه المسئلة في كتابنا  
 ايضا فاعلموا من قنا وقاصحها

مسئلة

اليه لانها ادعت تحت فلا تثبت الايتمنة وهذا لان شهادتهن ضرورية في  
 الولادة فلا يظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنه **معين** الحكم يقبل  
 قول المرأة في ارسال الهدية ويجوز قبولها والا قد ادم على الاكل بقولها ويقبل  
 قولها في الاذن في دخول الدار والمجوز على العيال اذا انكر الزوج ما ادعت عليه  
 من المرأة من الاعتراض وكانت بكرانظر النساء اليها فان قلن هو ثيب القول له  
 مع يمينه لان قول النساء بحجة فوجب تحليفه وانما يثبت بقوله الثيابة لا  
 الوصول وفي الاصل المرأة الواحدة تجزى والتشنان لحوط **معين** الحكم  
 وفي الزيادة عند البكرات لا تثبت الا بقول البائع لانها تيقن بالوطى وان يمنع  
 الرد او بقول النساء وان لا يكون حجة في حق الرد وان كان يعلم بقول النساء فلا  
 تكفي والتشنان لحوط فان اخبرت بعد العيب فلا خصومة لان وجوده بشرط  
 ترجعه لخصومة ويرجع في الداء الى الاطباء وفي اجبال النساء وفي دعوى الحمل  
 انما يصدق في رواية اذا كان من وقت شراها او بعدة اشهر وعشرا وان كان  
 اقل لا **بكان** الحكم **سئل** عن شخص قال بحبل لقاضي في  
 خصومه ان شهد على زيد بكذا كان قوله مقبولا على وكان خطا ما يقول فحضرت  
 وشهد عليه فكذبته فهل يلزمه اولا **اجاب** ان كان عدلا قبل  
 قوله سواء رضى ولا وان لم يكن عدلا لا يقبل قوله ولا اعتبار في رضا  
 السابق لان فيه تعين لزوم حق شهادته والا لزامات لا يصح تعينها  
**فكارى** الهداية **سئل** هل يقبل قول المذمى الطبيب في قدر  
 وحذوثة وهل هو عيب يرد به على البائع اذا الركن بالبلد طبيب عيب ولا  
 يعلم ذلك العيب من المسلمين **اجاب** لا يقبل قول الكافر على المسلم  
 يثبت بشهادته حكم على المسلمين **فكارى** الهداية **ويقبل** عدل واحد  
 في تقوم وجرح وتعديل وارثين بقدره **وسجدة** والسر هل هو جيد  
 وافلا منه لارسال العيب يظهر **وصورة** على امر او عند علة  
 وموت ادلتها هذين **مسئلة** اشتملت الابيات على احد عشر مسئلة  
 فيها قول العدل الواحد الا وفي التقوم لو انكر شخص شخص شيئا وادعى ان  
 مبلغا فانكر المذمى عليه ان يكون ذلك القدر يكفي في ثباته قيمته قول العدل  
 الواحد الثانية والثالثة المخرج والتعديل يقبل فيهما قول عدل واحد وهذا في

كتبت هذه المسئلة في الطلاق

عدن



تريكة السرو قال محمد لا بد من اثنين الرابعة تقديرا رثن المتلف الخامسة  
المتجر العدل عن من لا يعرف القاضى لغته من الاختصاص وقال محمد لا  
يكفى فيه باقل من اثنين السادسة ادعى المسلم اليه جودة المدفوع وانكر المسلم  
او عكسه يكفي فيه قول العدل الواحد السابعة اذا اخبر القاضى عدل بافلا من  
المجوس بعد مضي المدة اطلقه مكنتها به الثامنة الرسالة من القاضى لا  
المركب لتاسعة يكفي قول واحد في اثبات الغيب الذي يختلف فيه البائع والمشتري  
العاشر الصوم برؤية هلال رمضان وقوله على ما في كتاب الصوم من  
رواية الحسن انه يقبل عدل الواحد في الصوم بلا علة من عيم او غير او نحوه  
الحادية عشر اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعما ان يشهد على  
موقه وقال ان صاحب الفوايد نظم منها تسعة ولم يقرها في الشرح ورأى  
هو في الكافي مسئلة التريكة والرسالة والترجمة في خزانة او اليث زياده  
رمضان والا فلا يبر ومسئلة الشهادة على الموت والمسائل المذكورة وغالب  
الكتب شرح منظومة ابن وهبان **باب الرجوع من الشبهة**  
ولو قال الشاهد لقررا شهد وان الشهادة التي شهدت بها عند القاضى  
على فلان كذا زور باطل لا تبطل شهادته بذلك كونه في غير مجلس القاضى ولو  
رجع في مجلس قاض اخر صحت رجوعه حتى لو اقام المشهود عليه البيعة على رجوعه  
في غير مجلس القاضى لا يقبل وعند قاض اخر يقبل ولو ادعى رجوعه مطلقا لا يقبل  
وان لم يكن لدى الرجوع بيعة واراد استخلافا للشاهد ادعى رجوعه مطلقا  
او في غير مجلس القاضى لا يستخلف وادعى في مجلس قاضى يستخلف القاضى  
جامع الفتاوى لقر قاضي رجل ادعى في يد رجل امة انها امته و  
بالامة وكانت امة في يد المدعى عليه ولم يعلم القاضى بها فاقام المدعى بعد ذلك  
بيعة انها ابنتها فان القاضى يقضى له بالابنة ايضا تبعا للام فان قضى القاضى  
بذلك ثم رجع الشهود الذين شهدوا على الام انها المدعى عن شهادتهم فانهم  
يضمنون له قيمة الام ولولها وفقرت المسئلة من قبل قال ويستوى في هذه  
المسئلة ان يكون القاضى قضى بذلك معا او قهوى بالام وبالولد بعد ذلك قال  
ادعى في يد رجل واقام بيعة انها له وقضى القاضى بها ثم اقام المدعى بيعة على  
الف في يد المدعى عليه انها للامة وقضى بها المدعى ثم رجع الشاهدان الذين شهدا

مسئلة عجبية

بالامة فان القاضى يقضى به قيمة الام ولا يضمنهم من المال شيئا قال محمدنا ولو  
ان رجلا اقر بان في يديه انها كانت هذه الامة ثم قال انها كانت لها قبل ان يملكها  
مولاها هذا اذا لم يصدق على وكانت الامة لمولى الامة هذه هذا ولو اقر لصبي في يده  
انه ابن هذه الامة ثم قال انما ولدتها قبل ان يملكها كذا القول قوله تساناها فيه  
ولو رجعا شاهدا بملكها بمهر المثل او اقل ونكاحه اياها بمهر المثل ضمننا الزيادة  
وانا شهدا عليها بنكاح بمهر قاصر مثل اذا ادعى نكاحها على مائة وقالت تزوجني  
على الف ومهر مثلها الف فبرهن على مائة فقضى به ثم رجعا بعد الدخول قبل  
الطلاق لا يضمنهما النقصان وهو تسعائة وقال اصنفاء لها قيد باقولا بعد الدخول  
قبل الطلاق لا يملكها رجعا بعد الطلاق قبل الدخول لا يضمنان لها شيئا اتفاقا  
من الحفائظ وهذا الخلاف مبني على ان القول لها اني ثامر بمهر مثلها عندهما  
اذا اختلفا الزوجان في قدر المهر وكان يقضى لها لولا شهادتهما فقصما اتفاقا  
تسعائة فيضمنان وعند هذا القول قول الزوج فلم يتبعها في شهادته شرح  
الجمع لابن الملك في باب الرجوع **كتاب الوكالة**  
رجل قال لامرأته مشقوتوكيل من وهرجه خاوي كن وقالت اكر وكيل توامر  
خويشتن وابسه طلاق بازداشم فقال الزوج لمارد به الطلاق وكان القول  
قوله اذا الرجوع لمة ما يدل على الطلاق وان كان ذلك في حال مذكورة الطلاق  
يقع الطلاق رجل قال لآخر وكيلك محضوني وادى رسالتك وقال ان لم  
يقول بعث لي ثوب كذا ثمن كذا وبيع ثمنه فبعثه وانكر المرسى وصول الثوب  
والوكيل يقول او وصلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان اقر  
المرسى قبض المرسى لثوب منه وانكر الوصول اليه يضمن المرسى قيمة الثوب  
وان انكر قبض المرسى لثوبه قال قول قوله ولا ضمان عليه قاضي حنان محيط  
الوكيل اذا وكل رجلا بمقاضي دين له على رجل ثمران المطلوب مات فان الوكيل على  
وكالته يتقاضى ذلك من مال الميت ولا ينعزل حكم الموت المطلوب وان مات الموكل  
خرج عن الوكالة على ربه او لم يعلم فان قال الوكيل كنت قصصت الدين ودفعته اليه  
لم يصدق وان كان المقبوضها الكاف فرق بين هذا وبين الوكيل بقضاء الدين  
اذا قال بعد موت الموكل كنت دفعت الدين الى اطباء قبل ان يموت الموكل ولورثته  
قالوا دفعت بعد موتنا وبنينا والمال هالك فازنهناك القول قول الوكيل تاما حانية





الوكيل قبض الدين اذا قبض الدين كان المقبوض مائة في يد واذا رجع  
 غيره يضمن الا اذا اوقع من في عياله وفي الشجر يضمن ما يضمن في سائر  
 الودائع والقول قول الوكيل انه دفع الى الطالب • **مسألة** • **تأجيل** •  
 الوكيل قبض الدين اذا قال قبضت ودفعته الى الموكل كان القول قوله لانه  
 يتبع اوصاله لا مائة الى صاحبها فيقبل قوله • ولو وقعت المنازعة بين  
 الوكيل بالاستقراض وبين موكله فقال الوكيل قبضت من المقر ودفعته  
 الى الموكل وانكر الموكل لا يقبل قول الوكيل لان الوكيل يريد بهذا الزام المال  
 على الموكل فلا يقبل قوله في اجاب المال على الموكل • **قاضي** • **حاجان** • رجل  
 وكل رجلا بشرا شئ بغير عينه ودفع اليه الثمن فاشترى الوكيل فهو على  
 وجه ان كان وكيله بالشرا بمائة درهم فاشترى بمائة درهم ولو يضيف الى  
 درهمين لا امر ولا الى غيرها كان البيان له ان قال نويت بالدرهم والدرهم  
 دفعها الامر الى صدق الوكيل • **قاضي** • **حاجان** • وان قال نويت غيرها  
 لزم الوكيل اذا قال الوكيل نويت الشرا لنفسه وان قال نويت الشرا للغير كان  
 الشرا للامر وان كان الوكيل اضاف الشرا الى درهمين لا امر يكون الشرا للامر  
 فقد الوكيل منها او من غيرها ولا يصدق الوكيل انه اشتراها لنفسه الا اذا  
 الموكل وان كان الوكيل اضاف الشرا الى درهمين نفسه كان الشرا له ولا يصدق  
 انه اشتراه للموكل فقد تلك الدرهم او غيرها الا اذا صدقه الموكل وهذا  
 كله اذا اتفقا فقال المشتري اشتريته لي وعلى العكس وان تصادقا على انه  
 يخصه النية قال ابو يوسف يحكم التقدير بقدر الثمن من مال الامر كان الشرا للامر  
 سواء اضاف العقد الى نفسه او الى الامر وقال محمد رحمه الله الشرا يكون الوكيل  
 لو قال بعه وخذ كفيلا او قال بعه وخذ رهنا لا يجوز الا كذلك ولو قال  
 لم يأتني في ذلك كان القول قول الامر لان لا يستفاد من قبله • **رجل** • **وكل** • **حاجان** •  
 بان يشتري له اخاه فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا باني كان القول قوله  
 بينه ويكون الوكيل مشتريا له لنفسه ويعتق العبد على الوكيل لانه زعم ان اخ  
 الموكل وعتق على موكله • **رجل** • **تحت** • **امة** • **رجل** • **فوك** • **الزوج** • **رجل** • **ليشترى** • **له** • **امر** •  
 من مولاها فاشترى الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط  
 المهر عن الزوج لان هذه فرقة جات من قبل من له المهر فيبطل المهر كما لو قبل الحق

الموكل شريته او على العكس وقال الوكيل  
 اشتريته لنفسه او على العكس

غريبة

او كانت امره اعتقها من المولا فاشترى  
 نفسه قبل الدخول او قبلها

ابن زوجها قبل الدخول فانه يسقط المهر عن الزوج في قولنا حنفية هذا اذا علم  
 الموكل ان الوكيل يشترى بها زوجها ولو باعها الموكل من رجل ثم ان الزوج اشتراها  
 من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهرها لمولاها الاول لان  
 ملكات من قبل من له المهر ههنا لان المهر لم يصير ملكا لبايع من الزوج بخلاف  
 الاول هذا اذا اقر الموكل ان المشتري كان وكيلاً من قبل زوجها او عرف ذلك بالنية  
 فان لم تعرفه وكاله الا باقرار الوكيل بعد الشرا كان القول قول البايع مع نية  
 الا ان يقيم الزوج البينة على الوكالة • **رجل** • **وكل** • **رجل** • **ان** • **يشتري** • **له** • **امه** • **الف** •  
 درهم فاشترى امه بالف درهم ودفع بها الى الامر فاشترى بها الامر ثم قال  
 الوكيل بعد ذلك اشتريتها بالف درهم فان كان الوكيل حين بعث بها الى الامر  
 قال هذه الجارية التي امرتني بشرائها فاشتريتها لك ثم قال اشتريتها بالف درهم  
 لا يصدق وان اقام البينة على ذلك لم يقبل • **ولو** • **كان** • **الوكيل** • **حين** • **بعث** • **بها** • **الى** •  
 الامر لم يقبل شيئا ثم قال اشتريتها بالف درهم قبل قوله وله ان يخل الجارية  
 من الامر وعقرها وقبضه الولد لان الامر صار مغروراً من جهته • **رجل** • **وكل** •  
 رجلا يبيع عبده ثم قال للموكل قد اخبرتك عن الوكالة فقال الوكيل قد بعته  
 لا يصدق الوكيل • **ولو** • **اقر** • **الوكيل** • **ولا** • **بالبيع** • **لا** • **يصدق** • **فقال** • **الامر** • **قد** • **اخبر** • **حك** •  
 عن الوكالة جاز البيع ويقبل قول الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك • **الوكيل** • **يبيع** • **العبد** •  
 اذا باع ثم اقران موكله قبض الثمن من المشتري كان القول قول الوكيل مع نية  
 المشتري عن الثمن فان خلف الوكيل لا ضمان عليه فان نكل ضمن الثمن للموكل • **الوكيل** •  
 قبض الدين اذا قال قبضت ودفعته الى الموكل صح اقراره وبره العرف فان قال  
 قبضت لطلب حقه بنفسه من الغير فلا يصح اقراره على الموكل • **قاضي** • **حاجان** •  
 رجل امرغين يبيع ارض فيها اشجار فباع الوكيل الارض باشجارها فقال الموكل ما  
 امرتني ببيع الاشجار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله القول  
 قول الموكل فيما امر والمشتري يخلد الارض بحصتها من الثمن ان شاء • **وكذا** • **الوكيل** •  
 مكان الاشجار بناء • **قاضي** • **حاجان** • **الوكيل** • **يقض** • **الدين** • **اذا** • **قضاه** • **بلا** •  
 كتابة براءة وشهود لا يضمن الا اذا كان قيل له لا تقض لاشهد وان زعم الوكيل  
 الاشهاد فكذبه الموكل فالقول للموكل لغوا عن بيعك عن العهد • **بكر** • **ازيه** •  
 الوكيل يقض الدين اذا دفع الدين بغير نيته ولا كتابة براءة لا يضمن الا اذا

على العلم

منه في قوله المغرور



قال له لا ترفع اليمين وتوقال الوكيل شئت وانكر الموكل فالقول قول الوكيل  
ولو وكل رجلا بقبضه يمين له على اب الوكيل وابنه او عبده او كل من لا تقبل  
له اذا قال قبضت وهلك عندي فالقول قول الوكيل ولو امره ان يبيعه  
او بغيره لثقة فباعه بغير رهن او قبيل لم يجز ولو اختلفا في شرط الرهن  
فالقول قول الموكل وكذا لو قال له الامر امرتك بغير هذا الشيء فالقول قول الموكل  
الوكيل يبيع العبد اذا قال بعت من هذا وقبضت الثمن وهلك في يدي وارعا  
المشتري جمع فان مات الامر فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعتي وقبضت  
وهلك عندي وصدة فيه المشتري ان كان العبد هالك فالقول قول الوكيل  
وان كان قابضا لا يصدق الا بيمينه تقوم على البيع في حياة الامر والوصى اذا  
اقر بالبيع وقبض الثمن وبلغ اليتم وانكر البيع او قبض الثمن فهو مصدق في  
البراة دون الزام اليتم شيئا الكمل في الجسامع الكبير وفي وكالة الجامع  
الصغير رجل امر رجلا بان يشتري له جارية بالف درهم فاشترى جارية  
فقال الامر شريتها بخمسة وقال المأمور لا بل شريتها بالف فالقول قول المأمور  
اذا كانت الجارية تساوي الف درهم فان ساوت خمسمائة فالقول قول الامر  
هذا اذا دفع الثمن اليه فان لم يدفع فالقول قول الامر مطلقا ولو امر بان يشتري  
له هذا العبد بالف درهم او لم يذكر الثمن فقال الامر شريته بخمسة وقال  
المأمور شريته بالف وصدة بالتابع المأمور فالقول قول المأمور وتوفي  
الجامع الصغير الوكيل براءة العبد مع الموكل اذا اختلفا فقال الموكل براءة  
العبد لنفسك وقال الوكيل شريته لك ان كان الثمن منقودا فالقول قول الموكل  
سواء كان العبد قابضا او هالكا وان لم يكن منقودا ان كان هالكا فالقول قول الموكل  
وان كان قابضا ان كان يمينه فالقول قول الوكيل وان كان بغير يمينه فالقول قول  
الموكل وعندهما القول قول الوكيل في الوجهين جميعا وفي شركة الفتاوى  
رجل قال لا خراشتر لي جارية فلان ولم يقل المأمور نعم ولم يقل لا وذهب  
واشترى ان قال شريتها للامر هي للامر وان قال شريتها لنفسه فهي له ولو  
قال شريتها ولم يقل للامر او لنفسه ثم قال شريتها فلان قال قبل ان  
تهلك او حدث بها عيب يصدق وان قال بعد الهلاك او حدث بها عيب لا يصدق  
وفي الأصل لو وكله بان يشتري له عبدا وسمى جنسه وثمانه ووكله لخر مثل ذلك

ودفع اليه الثمن فاشترى على تلك الصفة وقال نويت فلان فالقول قوله وان  
مات في يدي فعلى الذي سمي وان كان الثمنان مختلفين فالذي قال اشتريتها  
بالدينار ثمنه درهم فالشرا الوكيل الوكيل بالبيع لو قال بعتي امس وكريه  
الموكل فالقول قول الوكيل رجل وكل اخر بان يكانت عبدا ويقبض بذلك الكفا  
فقال الوكيل كاتبت وقبضت لبيد وانكر الموكل فالقول قول الوكيل في الكتابة دين  
قبض بذلك الكتابة ولو كانت ثمة قال قبضت الكتابة ودفعت اليك فهو مصدق  
خلاصه وكله بقبض ودفعه فقال المودع دفعته الى الموكل والى  
وكيله صدق وكيل قبض ودفعه وعارية ينغرل بموت موكله فلو قال قبضته  
في حياته ودفعته الى الموكل صدق وكيل قبض لو دفعه قال له المودع دفعته  
اليك والوكيل انكر صدق في خور فيع الضمان عن نفسه لا في الزام الضمان على  
الوكيل التوكيل بالضمان والقبض جائز سواء كان المطلوب حاضرا او غائبا  
صححنا او من يضا بخلاف التوكيل بالخصومة عند ابي حنيفة رحمه الله قال  
ينغرل بموت موكله لا بموت المطلوب فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل  
ودفعته اليه لم يصدق اذا اخرجنا لا يملك انشاء وكان متما في اقراره وقد  
انغرل بموت موكله **اقول** قياس هذا ينبغي ان لا يصدق الوكيل بقبض  
ودفعه او عارية لو اقر بعد موت موكله اني كنت قبضت في حياته ودفعته  
وقد مر انه يصدق جاسع الفصولين ولو ادعى ما لا وقال  
مراد او نيت لا في دفعته الى وكيلك فلم يقدر على اثباته فقال دفعته اليك  
لا يقبل قوله بلا توفيق فلو وفق وقال دفعته الى وكيلك ثم انك انكرت الوكا  
لم دفعته اليك يقبل ولو قال دفعته اليك ثم قال دفعته الى وكيلك ثم انك  
انكرت الوكالة فرفعت اليك يقبل ولو قال دفعته اليك ثم قال دفعته الى  
وكيلك قبل قوله ولم يكن متنا وصفا وان لم يوفق جاسع الفصولين  
ولو دفع اليه ثوبا لبيعه ويعطى ثمنه زيدا او طلب الثمن من زيد فانكر قبضه  
وادعى البائع اعطاه له فان باع بلا بيع فالقول له ولا ضمان عليه قال الوكيل  
بالخصومة قبضت الثمن من الغريم فضايع مبي او قال دفعته الى الطالب بجمع اقراره  
وبرى الغريم وانما يعتبر قوله في غوى الضيايع او دفعه الى الطالب بيمينه وكذا



وكذا الوكيل بالبيع لو ادعى هلاك الثمن أو الدفع إلى الموكل بغير قوله مع  
قال أمرك ببيع عبدي بالنقد فبعته بالنسيئة فقال أمرك بطلبه فالتحق  
بالأمر **حكم مع القتاوي** الأصل في الوكالة المخصوص وفي المضاربة  
المعولة فإن باع أي الوكيل نساء فقال أمرك ببيعك بنقد وقال أطلعت صد  
الأمر نساء على كون التقييد أصلاً في الوكالة **درر عسر** اختلفت  
المال مع المضارب في التقييد والطلاق فالقول المضارب وفي الوكالة  
للموكل ولو اختلف الموكل مع غيره من الغنم فالقول له **المأمور بالدفع إلى فلا**  
إذا ادعاه وكذبه فلا قال قول له في براءة نفسه إلا إذا كان غاصباً أو مديوناً  
كما في منظومة ابن وهبان **الوكيل يقبل قوله يمينه فيما يدينه لا الوكيل**  
الديون إذا ادعى بعد موت الموكل أنه كان قبضه في حياته ودفعه إليه فإنه  
يقبل قوله الأئمة وفي الوقفات الحسامة **الوكيل يقبل قوله إذا قال**  
وصدقة المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل **أشكاه** وفي الدفع قل  
قولا الوكيل مقدم **كذا قول من الدين والخضم مجبر** مسألة البيت من البيع  
دفع إلى آخر ألف درهم وقال اقض بهادني فلان فقال المأمور فقلت قضيت  
بهادنيك له وقال صلح الحق لم يقض شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه  
عن الضمان قال وهذا معنى قوله وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم يعني على قول الوكيل  
أنه ما دفع وعلى قول من الدين أنه ما قضى في حق البراءة فقط لا في سقوط الحق  
الطالب حتى كان القول قوله أنه ما قبض ولا يسقط دونه عن الموكل وهذا  
قوله كذا قول من الدين يقدر على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط حقه والخضم  
يعني الموكل مجبر على الدفع إليه والله أعلم ولو قال صلح ديني إن هذا القبض  
كان حسن وأصح والله الموفق ثم الموكل أن كذب الطالب وصديق الوكيل حلفه  
فان حلفه بظهر قبضه وإن نكل بظهر وسقط حقه وإن عكس حلف الوكيل وكذا  
لواقع رجل ما لا وأمر أن يدفعه إلى فلان فقال المودع دفعته وكذبه فلا  
على التفصيل ولو كان المال مضموناً على رجل كالغصب في يد الغاصب والدين على  
الغير ثم قال الطالب المعضوب منه أدفعه إلى فلان وقال المأمور دفعته  
وقال فلان ما قبضت فالقول قول فلان أنه لم يقبض ولا يصدق الوكيل على  
الأئمة أو بصدق الموكل فإن صدقه الموكل فإنه يبرأ عن ضمان وكلاهما

يصرفان

يصدقان على القابض ويكون القول قوله أنه لم يقبض مع يمينه كذا نقل عن الأئمة  
شرح منظومة الوهبانية لابن الشحنة **قوله** وكله وكالة عامة  
على أن يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئاً للأنفاق بل  
أطلق له ثمرات الموكل وطالبه الورثة بيان ما انفق ومصرفه فإن كان عدلاً  
يصدق فيما قال وإن تمم حقه وليس عليه بيان جهات الأنفاق **علم** أن  
أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وإن أراد الرجوع فلا بد من يمينه **قوله**  
لوقال الوكيل بعث ما أمرتني ببيعه بكذا يقبل قبل القول وكله بغير يمينه  
فقال الوكيل اعتقته وقد وكله قبل أمره فإنه لا يصدق من غير يمينه ولو كان  
في بيع أو كفاح أو عقد من العقود فإنه يصدق قال رحمه الله وأما في مشكل  
فيه **قوله** قال محمد باع عبد الرجل من رجل آخر ثم اختلفا فقال البايع أن أصبح  
لم يأمرك بالبيع وقال المشتري لا بل أمرك بالبيع أو ادعى المشتري عبده الأمر  
البايع الأمر فالقول قول البايع لأن معاقرهما وهما عاقدان غير أنهما  
بصحة العقد ونفاذه فمن ادعى خلاف ذلك صار منافضاً وفي نوادر مشاهير  
محمد رحمه الله أنه دفع إلى رجل درهم وأمر أن ينفق على أهله كل شهر كذا فقال  
انفقت كذا شهراً وقال الموكل انفقت كذا شهراً قال الوكيل فالقول قول المدفع ولا  
يشبه هذا الوصي إذا اختلف في كونها مخدرة وقال لا يخلوها ما إن كانت من  
بنات الأشراف والأوساط والأسافل فيقول قولها بكذا كانت أو شيئاً  
لأن الظاهر من حالها ذلك وفي الأوساط يقول قولها بكذا كانت أو شيئاً  
لا يقبل قولها في الوجهين والخروج في الحاجة لا يندفع في التخيير ما لم يقع في  
هذا الكثيران يصير بارزاً وتخرج كثيراً بغير حاجة **حكم مع القتاوي**  
زوج لخته بدون رضاها فقال لها وإن الزفاف لها هل لجزت ما فعلت وكان  
أيضا باع أملاكها براضاها فقال لجزت وزعمت أن الأجازة كانت للنكاح فقط  
لأنها ما كانت عالمة بالبيع وادعى الأخ عمومها فالقول لها بقرينة اقتران الأجازة  
بالحال الزفاف **قال** الوكيل قبضت المال من المدين فضاء مني أو دفعته إلى الطا  
ضع اقترانه وبري الغير ثم خلاوا فإقرانه يقبض الطالب لا يقبض الحق الوكيل  
في القبض وإذا خرج عن الوكالة أما قبض الوكيل بقدر الوكالة فصع ثم القول له في  
دعوى الضياع والدفع **قال** استدين وانفق على زوجي كل شهر عشرين أو على أولاد

وكذا في البرازية وأول المسئلة كذا قال الزيد  
من لا يراعي غير المحارم مخدرة كذا كانت  
والذي جلت على العروس ورايا الجانب  
برزة والذي يخرج الحق الجاهل إلى المحارم مخدرة  
أدالم يحل الرجل على ما ذكره في القتاوي  
وكلام المحلاني على هذا محمول على الخطأ بالرجل

مر في جميع الفتاوى

مر في الجمع وفي كتاب الطلاق في الفقه من قاضي



محل نظر وتفتيح

الصغار فقال فعلت فصدقته المرأة وكذبته الامور لم يصدق الا اذا كان  
الحاكم فمرها ذلك لا خيرها ذلك باذن الحاكم ولو كذبته الامور اراد المأمور بمين  
الامر حلف بالله ما فعلته انه انفق على اهلك كذا ولو زعم الامر انه انفق ووزن ذلك  
فانقول الامور ولا يشبه هذا الوصي دفع المديون الى دينه عند قبضه  
بغته وامره وحققه فباع واخذ العوض وهلك في يده فعلى المديون ما لم  
يجز قضا بعد القبض من المشتري ولو قال بعه محقق ففعل صار قابضاً  
عليه لا على المديون في الكافي ولو لم يكن البيع سمي الى الوكيل بالبيع فقال الوكيل بعه  
من هذا قبض الوكيل منه من المشتري وساق هذه المسئلة بالسطر من هذا  
فلما كرت او قال قبضته ودفعته الى الموكل وهلك عندي وكذبته الموكل في البيع  
وقبض الثمن او في قبض الثمن وحده صدق الوكيل في البيع لا في قبض الثمن فان شاء  
المشتري دفع الثمن ثانياً الى الموكل وقبض المبيع وان شاء فسخ البيع كما مر وله الثمن  
الوكيل في الحالتين الا في قول قبض الموكل الثمن عن المشتري وان صدقه الموكل في  
البيع وقبضه الثمن يكن كذبه في هلاك الثمن او الدفع اليه فالقول للوكيل فيه مع  
يمينه ويجوز الموكل على تسليم الثمن الى المشتري بلانقده الثمن ثانياً فان كان العبد  
الى الوكيل فالوكيل يصدق في كل ما ذكر ويسلم المبيع الى المشتري والثمن على الوكيل لا  
المشتري لا قراره العاقبة على براءة الشاري فان خلف الوكيل على ما قاله براءه ايضا  
وان نكل فبمن الثمن للوكيل ولو ان الموكل هو الذي باعه ووكله في قبض الثمن فزعم الوكيل  
القبض والدفع او الهلاك عنده فالقول له مع يمينه وبرى المشتري من الثمن  
وجده عيباً وزده على البائع لا يرجع على البائع بعد ثبوت القبض في حقه  
ولا على الوكيل لعدم العقد بينهما وصدق في دفع الضمان عن نفسه لكونه اميناً  
امر بشاراً جارية بالثمن فاشترى فقال الامر اشترى بها بنصفه وقال المأمور  
انساوت لا لف فلما مور القول وانساوت نصفه فالقول للامر وان كان لم يبيع  
التمن فالقول للوكيل في الحالتين امر بشاراً هذا العبد له وذكر الثمن ولا فقال  
بالثمن وقال بنصفه فالقول للمأمور اختلفا فقال كنت اشترىته لك والموكل  
يقول لنفسك ان الثمن منقود افاقول للوكيل وكذا ان كان قابضاً والا ان كان هالكاً  
فالقول للوكيل وان قابضاً ان يمينه للوكيل وان غير عينه فله موكل وقال لا للوكيل  
فان ائتمن قال اشترى جارية فلان فكت وزهد واشترها ان قال اشترى

فله وان قال للموكل فله وان اطلق ولم يصف ثم قال لك ان قائمة ولم تحدث  
بها عيب صدق وان هالكه او حدث بها عيب لا يصدق باع ثم اختلفا  
فقال اخذها كان ملك الغير باع بلا امن وقال الاخر لا بائع كان ملك البائع او  
قال باع من قال لم يصدق النفاذ لانه الامثل في العقود ومدى خلافه من قبض  
وكيل العتق قال عتقت امس وكذبته الموكل لا يعتق وكيل البيع قال بعته امس  
وكذبته موكله فالقول للوكيل ولو اعتقه لخبى او طلق فاجاز وكيل العتق او  
الطلاق لا يقع لان المطلوب عبارة وكذا لو وكل الوكيل رجلاً وطلقها السا  
محضرة الاولى لا يجوز التوكيل بالكتابة وقبض يدها اذا قال كاتب وقبضت  
يدها فالقول له في الكتابة لا في قبض يدها اما لو قال كاتبته ثم قال قبضت  
يدها ودفعته الى المولى فهو صحيح مصدق لانه امين كله من فتاوى البراري  
سئل عن شخص عتقه من شخص والمديون وكيل يتصرف له فاذن المديون  
لوكيله ان يعطي من المديونية وغاب فطلب رب الدين الوكيل بالمبلغ فادعى  
انه ليس تحت يده مال لوكيله هل تسمع ام لا **اجاب** لا يلزم الوكيل  
دفع ما في يده الى من وكله بقضيه منه وان انكر الموكل ليس له تحت يده شيء  
يلزمه شيء ولا يمين عليه لان اليمين انما تجب بالتخصيم والوكيل يقبض لوديعة  
والعين ليس تخصم **قارئ الهداية** **سئل** عن شخص دفع  
الى اخيه مبلغاً وامره بدفعه لزيد وان قبض من زيد جعة ان المبلغ وصل له  
ففعله ذلك وادعى المادون ضياع الجعة منه وانكر زيد القبض فهل القول له  
زيد مع يمينه ام القول قول المادون مع يمينه **اجاب** القول قول المادون  
مع يمينه في انه دفع لزيد واذا انكر زيد القبض فالقول قول المادون مع يمينه ايضا في امر  
الجواب ان المادون لا يدفع الا بر جعة تشهد على زيد بالقبض فلو حضر جعة  
بذلك وانكر زيد القبض كان المادون له ضامناً ولا ينفعه قوله اشهدت  
الوثيقة ولا يبرأ ما لم يحضر جعة او يقر زيد بالقبض **قارئ الهداية**  
**سئل** عن رجل اذن لآخر ان يقبض له من زينة ديننا او عينا ووكله في  
ذلك فقبض الوكيل ذلك وادعى انه دفعه لموكله فهل يقبل قوله **اجاب**  
القول قول الوكيل انه دفع ما قبضه لموكله مع يمينه **قارئ الهداية**  
**سئل** عن شخص اذن لآخر ان يعطي زيدا ألف درهم من ماله لزيد تحت

فهل يعتد بقوله لا يمين ام لا واذا اقام بر الدين يمينه ان تحت يده مال لموكله هو



يره فادعى المأمور الدفع وغاب زيد وانكر الآذن وطلبه بالبينة على المدفع  
 بكونه ذلك **اجاب** ان كان المال الذي عنده امانة فالقول قول المأمور  
 مع يمينه وان كان قرضاً او ديناً لم يقبل قوله بالبينة **قارئ الهداية**  
 الوكيل يقبض الثمن يكون القول قوله في ذلك لانه أمين **والوكيل بالاستعراض**  
 عند ما ذمته مع الموكل وهو يكره هذا قول محمد رحمه الله **في حيط السرخسي**  
**سئل** عن وكيل الرجل ادعى عليه رجل دين في ذمته موكله فاجاب  
 بانه وكيل بالقبض والمطالبة لا في التصرف وقضاء الدين او في التقوى له لا في  
 التقوى عليه فهل يسمع قوله **اجاب** القول قوله في ذلك مع  
 ان المال الذي في يد الوكيل ودبغة فلا يجب على المودع ان يقضي ما ثبت على المودع  
 من الثمن لانه لو ثبت التوكيل من ربا المال الدائن يقبض دينه من وكيله او  
 مودعه ولا الوكيل كيف يدينه دفعه **قارئ الهداية سئل**  
 عن رجل قال لرجل وكيله هات لي من صندوقي خمسين ديناراً فذهب واتى بها  
 ثم بعد مدة تحاسبا فقال الوكيل لرجله ثلاثه وعشرون ديناراً فاني ما كنت  
 في الصندوق سوى سبعة وعشرين ديناراً ودفع لك الباقي من عندي **اجا**  
 القول قول الوكيل مع يمينه انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان البقية من  
 ماله **قارئ الهداية** اذا قال الموكل امرتك ببيع عبدي بألف وقال  
 المأمور لم تبت شيئا فالقول للأمر **نقله** ابن المؤيد من الحاشية ومن  
 قال لاخر امرتك ببيع عبدي بنقد فبعته بنسيئة وقال المأمور امرتني بنسيئة  
 او لم تقل شيئا فالقول للأمر لان الأمر يستفاد من جهته ولا دلالة على الاطلاق  
 وان اختلف في ذلك المضارب ورب المال فالقول قول المضارب لان الاصل في  
 المضاربة العموم لا ترى انه يملك التصرف بذكر لفظة المضاربة فقامت لانه  
 الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب في نوع آخر  
 حيث يكون القول لرب المال لانه يستقطب بصداقهما فترى ان الوكالة المحضة ثم  
 مطلق الامر بالبيع ينظمه نقد ونسيئة الى اجل كان عندا خيفة وعندهما  
 يتقيد الى اجل متعارف والرجة قد تقدم **نقله** عن الهداية باع عبدا  
 وسلمه وكل رجلا بقبض ثمنه فقال الوكيل قبضته ودفعته الى الامر ومحمد  
 الامر كله فالقول للوكيل مع يمينه وبرى المشتري **نقله** عن الصغري

الوكيل يقبض الثمن اذا قال قبضت ودفعته الى الموكل فالقول قوله مع يمينه  
 لانه أمين اخبر عن تقبض الامانة من حيث لا يلزم الموكل ضمان بخلاف الوكيل  
 بالاستعراض **وقع** تنازع بينه وبين الموكل فالقول قول الموكل لان الوكيل  
 ان يلزم موكله فلا يلزم بقوله **نقله** عن الغنية **رجل ادعى رجلا**  
 وكله بطلب كل حقه على هذا الرجل وان له عليه ألف درهم فافترق المديون عليه  
 بالوكالة وانكر المال له ان يستخلف ولم يكن خصما في اقامة البينة ان هذا  
 عليه ولو خلفه وجاه الغائب وانكر الوكالة فالقول قوله فكذا هذا بخلاف  
 الثابتة بالبينة لان البينة حجة مطلقة فالقضاء يتعدى بها الى الكافة والافراد  
 حجة قاصرة فالقضاء به يقتصر على المقتضى له **واما** اذا اقر بالمال وجرى الوكالة  
 فان اقام البينة على الوكالة صانحاً مطلقاً فيؤمن بتسليم المال اليه وان لم يكن  
 له بينة وازاد استخلافه يحلفه على ما قلنا فان حلف انتهى وان نكل ثبتت الوكالة  
 في حق اخذ المال لا في حق الخصومة **نقله** عن حيط السرخسي  
 في كتاب الاستحلاف اشترى شيئا فقال كثر رسول فلان ولا تمن ذلك علي  
 وقال البائع بعتك منه فالقول قول المشتري **نقله** عن المنيعة  
 ولو وكل قبض ودفعه ثمرات الموكل فقال قبضت في حياته وهلك وانكر الوكيل  
 او قال دفعته صديق ولو كان ديناً لم يصدق **نقله** من الوالي  
 الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي او قال دفعته الى الموكل وكذا  
 الموكل يصدق في حق برأة المديون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحاف  
 لو استحق انسان ما اقر الوكيل بقبضه وصح المستحق الوكيل لا يرجع الوكيل على  
 الموكل ولو وكل بتقاضي دين له ثمران المطلوب هات فان الوكيل على وكالة تعا  
 ذلك من مال الميت ولا ينعزل حكم الموت المطلوب وان هات الموكل خرج الوكيل عن  
 الوكالة علم به او لم يعلم فان قال الوكيل قد كنت قبضت الدين في حياة الموكل ودفعته  
 اليه لم يصدق **لا حجة** وان كان المقبوض هالكاً فربما يبين هذا وبين الوكيل بقضاء  
 الدين لو قال بعد الموكل كنت دفعته الدين الى الغائب قبل ان يموت الموكل والورثة  
 قالوا دفعته بعد موته ايما مال هالك القول قول الوكيل **نقله** عن التناخي  
 امرأة وكلت رجلاً بزوجها من رجل هارز بعمارة درهمين ووجهها الوكيل  
 واقامت المرأة سنة ثم تزوج الوكيل ووجهها منه ديناراً وصدقته

مرسلة في الاول



الوكيل بنظران امر الزوج ان المرأة لم توكله بدينار فالمرأة بالخيار ان شأت  
اختارت النكاح وليس لها غير ذلك وان شأت ردت ولها عليه مهر مثلها  
بالغما مبلغ ولا نفقة لها في البعد لانها لما ردت تعين ان الزوج حصل في  
نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون النفقة وان انكر الزوج فذلك لان  
القول قولها مع يمينها ويجب الاحتياط في مثل هذا الامر لانه ربما يقع مثل  
هذا وحصل له منها اولاد تنكر المرأة قدر ما زوجها الوكيل فيكون القول قولها  
وترد النكاح وهكذا في سائر الاولياء اذا كانت المرأة بالغة **نقله عن**  
**محيط السرخسي** قال ومن امر رجل بشراء عبد بالف فقال قد فعلت ومات  
عبدى وقال الامر شريته لنفسك فالقول قول الامر فان كان دفع اليه الف  
فالقول قول المأمور لان الوجه الاول اخبار عما لا يملك استيفاه وهو  
الرجوع بالثمن على الامر وهو ينكر والقول المنكرو في الوجه الثاني من يريد  
الخروج عن عهدة الامانة فيقبل قوله ولو كان العبد جاحل لختلفا ان كان  
منقودا فالقول للمأمور لانه امين وان لم يكن منقودا فذكر لك عند ان يوق  
ويحذر جميعا انه لا يملك استيفاء الشراء فلا يثبت في الاخبار عنه وعند  
ابن حنيفة القول لامرته انه موضع التهمة فاذا اشتراه لنفسه فاذا اراد  
خائنه الزمها للامر بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لانه امين فيه فيقبل قوله  
تبعك املك ولا ثمن في يده ههنا وان كان امر بشراء عبد بعينه ثم اختلفا والعبد  
حي فالقول للمأمور سواء كان الثمن منقودا او غير منقود وهل بالاجماع لا  
اخبر عما يملك استيفاه ولا نفقة فيه لان الوكيل يشترى شي بعينه لا يملك  
شراء لنفسه بمثل ذلك الثمن في حقيقة بخلاف غير المعين على ما ذكرنا وان كان  
العبد هالكا والثمن منقودا فالقول للمأمور ومن دفع الى امر الفاد امر ان  
بها جارية فاشترها فقال الامر شريتها بخمسمائة وقال المأمور اشتريتها  
بالف فالقول قول المأمور وسأله اذا كانت تساوى لغيره لانه امين فيه  
ادعى الخروج عن عهدة الامانة والامر يدعى عليه ضمان خمسمائة وهو  
فان كانت تساوى خمسمائة فالقول لامرته لانه خالف حيث اشترى جارية تساو  
خمسمائة والامر تساو لغيره لانه امين فيه ومن قال وان لم يكن دفع اليه الف  
فالقول قول الامر اذا كانت قيمتها خمسمائة فللمخالفه وان كانت قيمتها الف

فمنها

فمنها انهما يتحلفان لان الموكل الوكيل بنظران امرته البائع والمشتري وقد  
وقع الاختلاف في الثمن وموجبه التحالف ثم يفسخ العقد الذي جرى منهما فتلزم  
المأمور قال ولو امر ان يشتري لهذا العبد ولم يسم له ثمن فاشتراه فقال  
الامر شريته بخمسمائة وقال المأمور بالف وصدد البائع المأمور فالقول  
المأمور مع يمينه قال ومن ادعى انه وكيل لغائب في قبض دينه فصدقه الغير  
من تسليم الدين اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يقضيه خالص مال له فان حضر  
فصدقه والا دفع اليه الغير الذي ثابته لانه لو ثبتت الاستيفاء حيث انكر الوكيل  
والقول في ذلك قوله مع يمينه فيفسد الادا وينجع به على الوكيل ان كان باقيا في  
يرون ان غرضه من الدفع من اذنيه ولم يحصل فله ان يقبض قبضه وان ضاع في  
يد من يرجع عليه لانه بتصديقه اعترف انه يحق في القبض وهو مطلقا وبعد  
الاخذ والمظنون لا يظلم غيره **سأله** رجل دفع الى رجل عبد وامر  
ان يبيعه فقال الوكيل بعته من فلان بالف درهم وقبضت الف فصاعتني  
ولم ادفع العبد وانا اذ دفعه الى الذي اشتراه وكذبه الامر وقال لم تقبض الثمن  
فالقول لامر ولا يصدق الوكيل على قبض الثمن من قبل ان العبد في يده ولو كان  
الوكيل دفع العبد للمشتري ثم اقر بذلك فان القول قوله وهذا قول ابن حنيفة  
الف سألوا عن عتايبه قال واذا ادعى الوكيل قبضا ما بين القضاء فصدقه الغير  
ويحذر الطالب ليرضخن الامر للمودع شيئا ولو امر المودع بقضاء المودع ربح الامر  
المودعة فقال قضيت ويحذر الطالب ليرضخن للمودع وكذا وكيل بامر اذا قضيت  
يصدق وفي المتيقن اذا قال الرجل لغيره اعقب عبدى على الف درهم واقبضها  
رادفعها الي فقال الوكيل بعده لك فعلت ذلك وقبضت الف ودفعها الي  
وكذبه الامر فذلك فان الوكيل يصدق في قوله اعقبته وخلعت ولا يصدق  
في قوله قبضت الف وان قال بعد ثبات الحق والخلع قبضت ودفعت اليك  
فان صدقه **سأله** نازحانيه قال قال الرسول لما امرت ان اذهبن لك  
وقال ربنا الثوب بل امرت بك بعشرة او قال على العكس فالقول قول المرسل وهو  
الثوب مع يمينه رجل امر رجلا ان ينفق على اهله كل شهر عشرة دراهم فقال انفقت  
وكذبه الامر فاراد المأمور يمين الامر خلفه القاضي بالله ما تعلم انه نفق على  
كل شهر عشرة دراهم **سأله** حريفة المفتي بقلا عن التنازعانيه **سأله**

واخلع امرته على الف درهم واقبضها ودفعها



ابو حامد عن وكيل رجلا وكالة مطلقة على ان يقوم بامر ويبيع على اهله من مال  
الموكل ولم يعين عليه شيئا في الاتفاق ولكن اطلق له ثمران الموكل مات وجاء ورثته  
فطالبوا الوكيل ببيان ما انفق ومصرفه هل يجب عليه ان يبين فقال ان كان يصدر  
فيما حال وان تهموه حلفتم وليس عليه بيان جهة الاتفاق الا اذا ذكر خراجا ولم  
يكن للصغير ضيعة معروفة **وسئل** عنها على بن محمد فقال هذا على وجهين  
ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة وان اراد الخروج عن ايمان فالقول  
**حريفة** المقتضى نقل عن وكالة بئمة الزهره اذا دفع الرجل الى رجل **فقال**  
وامر ان يشتري له بها جارية او شيئا اخر يعينه فهلك الدراهم في يد الوكيل  
ان ينقدها هذا على وجهين ان هلك الدراهم قبل الشراء اشترى الوكيل بغير  
صا امر بشرائه نقد الشراء على الوكيل وان هلك الدراهم بعد الشراء فالشراء يكون  
للموكل وينجع بمشرك ذلك على الامر هذا اذا اتفق على الهلاك قبل الشراء وبعد  
اذا اختلف في ذلك فالقول قول الامر مع يمينه على علمه ولو لم يهلك الدراهم حتى  
الوكيل فجاء رجل واستحقها من زيد البائع رجع البائع على الوكيل ورجع الوكيل على  
الموكل وهذا افضل اهلالك سواء رجل دفع الى رجل الف درهم وامر ان يشتري  
له بها عبدا فوضع الوكيل الدرهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبدا  
بالف درهم وجاء بالعبد الى منزله واراد ان يخلص الدراهم ليدفعها الى البائع فوجد  
الدراهم قد سرقت وهلك العبد في منزله وجاء البائع وطلب منه الثمن وجاء  
الموكل يطلب منه العبد كيف يفعل قالوا ليخذ الوكيل من الموكل الف درهم فيضعها  
الى البائع والعبد والدراهم هلك في يده على الامانة قال **ابو الليث** هذا اذا علم  
بشهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في يده اما اذا لم يعلم ذلك لا بقوله فانه  
يصدق في نفي ايمان عن نفسه ولا يصدق في ايجاب ايمان على الامر هذا اذا كان  
الامر دفع الدراهم الى المأمور قبل الشراء اما اذا دفع اليه بعد الشراء فذلك  
يدل المأمور بعين جرم على الامر بشئ ولو قال بعه وخذ كعبلا او قال وخذ هذا  
لا يجوز الا كذلك ولو قال الوكيل لم يامر في ذلك كان القول قول الامر لان الاد  
يستفاد من جهته اذا وكل الرجل رجلا ببيع عبده فقال الامر قد احتل  
الوكالة فقال الوكيل قد دفعته امر لم يصدق الوكيل وقد خرج الوكيل عن الوكالة  
قال هذا اذا كان الشئ قايما بعينه فاما اذا كان هالكا فالقول قول الوكيل

وفي المستحق قال الغني اعتو عبدى على الف درهم واقبضها وادفعها الى واخلف  
امراني على الف درهم واقبضها وادفعها الى فقال الوكيل بعد ذلك قد فعلت ذلك  
وقبضت الف ودفعتها الى الامر وكذبه الامر فان الوكيل يصدق في قوله بعت  
وخالف ولا يصدق في قوله قبضت الف وان قال بعد ثبات العتق والخلف  
قبضت ودفعت اليك فاني صدقته رجل وكل بان يكاتب عبدا ويبيع بئرا لغيره  
فقال الوكيل قد فعلت ذلك وانكر الموالي قال محمد رحمه الله يسمع قول الوكيل في الكا  
ولا يسمع في قبض بئرا لغيره ولو كانت بئرا بعد ثبات الوكالة قبض بئرا  
الكتابة ودفعت اليك فهو مصدق **حريفة** المقتضى نقل عن ابي جابر  
وفي مخالفات القاضى ابن عاصم الغامري ولو وكله بقبض ودفعه فقال الذي  
في يده قد قبضتها الى الموكل والى وكيله فالقول قوله وهو مصدق في براء نفسه  
ولو وكله بقبض ودفعه او عارية فمات الموكل فقد خرج الوكيل من الوكالة  
فان قال الوكيل قبضته في حياته ودفعتها الى الموكل لم يصدق في ذلك الا  
**حريفة** المقتضى ولو وكله بكل حق له وبخصوص ماله في كل حق له ولم يعين  
المعامم به والمعامم فيه جاز اذا وقعت المنازعة بين الوكيل والاستقراض  
وبين موكله القول قول الموكل لان الوكيل يريد ان يحرره ما قبضه من القرض  
وليس للموكل بالخصوص ان يهب ولا يصالح لانها ليس من الخصومة في شئ  
فلم يخرج عن التوكيل وفي التولي والى ولو ان رجلا قال لرجل اقضت فلانا الف درهم  
وقد وكلتك بقبضها منه وقبضت وقال المستقرض قد دفعتها الى الوكيل وانكر  
الوكيل فالقول قول الموكل وعن ابو يوسف القول قول الوكيل لانه اقرانه امين  
قول الامين ولا يستخلف الوكيل بانه ما يعلم ان بئرا لغيره ولا يثبت لغيره لان  
لا يخرج في الايمان بخلاف اقراره حيث يستخلف على العلم لان الحق ثبت للوارث فكان  
الحلف بطريق الامانة والنيابة **حريفة** ان المقبوض في يد الوكيل  
التوكيل بالبيع والشراء قبض الدين وقضاء الدين امانة بمنزلة الوديعة لان  
يد نيابة عن الموكل بمنزلة يد المودع فيضم في الودائع وببراء بما يبرأ فيها  
القول قوله في دفع ايمان عن نفسه ولو دفع اليه ما الا وقال اقضه فلانا  
عن يني فقال الوكيل قد قبضت صلح الدين ما دفعته اليه وكذبه صلح الدين  
فالقول قول الوكيل في براء نفسه عن ايمان والقول قول الطالب لانه لم يقضه



حَتَّى أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ ذِمَّةُ الْوَكِيلِ لِأَنَّهُ الْوَكِيلُ أَمِيرٌ فَيَصْدَقُ فِي دَفْعِ الضَّمَامِ  
 عَنْ نَفْسِهِ وَلَا يَصْدَقُ عَلَى الْغَيْرِ فِي بَطَالِ حَقِّهِ وَبِحَبِّ الْيَمِينِ عَلَى أَحَدٍ هَذَا  
 عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي كَيْفَ يَصْدُقُ وَلَا يَكْذِبُ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُفُ الْمَكْرِبَ مِنْهُمَا  
 دُونَ الْمُصَدِّقِ فَإِنْ صَدَّقَ الْوَكِيلُ فِي الدَّفْعِ يَحْلِفُ الطَّالِبُ بِأَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَا قَبَضَهُ  
 فَإِنْ حَلَفَ لَمْ يَطْهَرُ قَبْضُهُ وَلَمْ يَسْقُطْ ذِمَّةُ الْوَكِيلِ وَإِنْ كَلَّ ظَهَرَ وَاسْقَطَ ذِمَّةُ الْوَكِيلِ  
 الْمُوَكَّلِ وَأَنْ صَدَّقَ الطَّالِبُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ وَكَذَّبَ الْوَكِيلُ حَلَفَ الْوَكِيلُ بِأَنَّهُ  
 لَقَدْ دَفَعْتَهُ إِلَيْهِ فَإِنْ خَلَفَ جَرَى وَإِنْ كَلَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَفْعُ إِلَيْهِ وَكَذَلِكَ لَوْ  
 أَوْدَعَ مَالَهُ رَجُلًا وَأَمَرَ أَنْ يَدْفَعَ الْوَدِيعَةَ إِلَى رَجُلٍ وَأَدَّى إِلَيْهِ قَدْ دَفَعَهَا  
 بِأَمْرِ صَاحِبِ الْوَدِيعَةِ وَانْكَرَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ الْأَمْرَ فَقَالَ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ  
 يَأْمُرُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ الْمَوْدَعُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْأَمْرَ وَهُوَ يَكْفُرُ الْقَوْلَ الْمَكْرُومَ مَعَهُ  
 وَلَوْ كَانَ الْمَالُ مَخْضُوعًا عَلَى رَجُلٍ كَالْمَغْضُوبِ فِي بَيْتِ الْغَاصِبِ وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَى الطَّالِبِ  
 فَأَمَرَ الطَّالِبُ بِالْمَغْضُوبِ مِنْهُ الرَّجُلَ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى فُلَانٍ فَقَالَ الْمَأْمُورُ قَدْ  
 دَفَعْتُ إِلَيْهِ وَقَالَ فُلَانٌ مَا قَبِضْتُ فَقَالَ قَوْلُ فُلَانٍ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْ وَلَا يَصْدَقُ الْوَكِيلُ  
 عَلَى الدَّفْعِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ بِتَصْدِيقِ الْوَكِيلِ لِأَنَّهُ الضَّمَانُ قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَدْفَعُ  
 إِلَى فُلَانٍ بِرَأْسِهِ نَفْسُهُ مِنَ الضَّمَامِ الْوَلِيُّ فَلَا يَصْدَقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ تَصْدِيقِ  
 الْمُوَكَّلِ فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُوَكَّلُ بِرَأْسِهِ لَأَنَّهُ إِذَا صَدَّقَهُ فَقَدْ بَرَّاهُ عَنْ الضَّمَامِ  
 وَكِلَهُمَا لَا يَصْدَقُ عَلَى الْقَابِضِ وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ مَعَ يَمِينِهِ  
 لِأَنَّهُ حُجَّةٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِمَا لَا فِي حَقِّ الْغَيْرِ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ أَنَّهُ مَكْرُومٌ لِقَبْضِهِ  
 قَوْلَ الْمَكْرُومِ يَمِينُهُ وَلَوْ كَذَّبَهُ الْمُوَكَّلُ فِي الدَّفْعِ وَطَلَبَ الْوَكِيلُ يَمِينَهُ يَحْلِفُ عَلَى الْعَمَلِ  
 بِأَنَّهُ تَعَالَى مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ دَفَعَ فَإِنْ خَلَفَ خَرَجَ مِنْهُ الضَّمَانُ وَإِنْ كَلَّ سَقَطَ الضَّمَانُ  
 عَنْهُ وَلَوْ أَنَّ الْوَكِيلَ الْمُدْفِعَ إِلَيْهِ الْمَالُ قَضَى الدَّيْنَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ وَأَمْسَكَ  
 دَفَعَ إِلَيْهِ الْمُوَكَّلُ لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ الدَّيْنَ أَوْ مَالًا وَقَضَى الْوَكِيلُ مِنْ مَالِ  
 جَارٍ عَلَى الْمُوَكَّلِ لِأَنَّهُ الْمُوَكَّلُ يَقْضَى الدَّيْنَ فِي الْحَقِيقَةِ وَكَيْلُ شَرَاءِ الدَّيْنِ مِنَ الطَّالِبِ  
 وَالْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ إِذَا نَقَضَ الثَّمَنُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ جَارٍ فَقَدْ أَوْلى وَلَوْ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ  
 شَيْئًا وَلَكِنَّهُ أَمَرَ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ فَقَالَ الْوَكِيلُ قَضَيْتُهُ وَكَذَّبَهُ الطَّالِبُ وَالْمُوَكَّلُ  
 فَأَقَامَ الْوَكِيلُ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ قَدْ قَضَى صَلَاحَ الدَّيْنِ قَبْلَ تَبَيُّنِهِ وَبَرَى مِنَ الدَّيْنِ  
 وَيَرْجِعُ الْوَكِيلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ مَا قَضَى عَنْهُ لِأَنَّ الثَّابِتَ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ حَسْبًا

أَلِي فُلَانٍ فَعَالَ الْمَوْدَعُ وَفَعَلَتْ وَكَذَّبَ فُلَانٌ فَعَالَ  
 الْفَصْلُ الَّذِي ذَكَرْنَا وَلَوْ دَفَعَ الْمَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ

اوطار

ومشاهدة

وَمَشَاهِدَةٌ وَقَدْ ثَبَتَ قَضَاءُ الدَّيْنِ فَيَرْجِعُ الْوَكِيلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِمَا قَضَى عَنْهُ وَلَوْ لَمْ  
 يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ وَكَذَّبَهُ الطَّالِبُ وَالْمُوَكَّلُ فَقَالَ قَوْلُهُمَا مَعَ الْيَمِينِ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَدْفَعُ  
 الْقَبْضَ يُرِيدُ إِجْرَاءَ الضَّمَامِ عَلَى الطَّالِبِ لِأَنَّهُ يُرِيدُ اسْتِغَاطَةَ الدَّيْنِ عَنْ الْمُوَكَّلِ وَذَلِكَ  
 بِطَرِيقِ الْمَقَاضَةِ وَهُوَ أَنْ يَصِيرَ الْمُقْبُوضُ مَضْمُونًا عَلَى الْقَابِضِ الطَّالِبِ بِنَاءً عَلَيْهِ وَلَهُ  
 عَلَى الْمُوَكَّلِ دَيْنٌ مِثْلُهُ فَيُلْتَقِيَانِ قَضَاءً وَطَلَبًا مَبْكَرًا وَكَذَا الْمُوَكَّلُ مَكْرُومٌ لِوَجوبِ الدَّيْنِ  
 عَلَيْهِ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُمَا مَعَ الْيَمِينِ أَوْ يَقَالُ أَنَّ الْوَكِيلَ يَقُولُهُ قَضَيْتُ يَدْفَعُ عَلَى الطَّالِبِ  
 بَيْعَ دَيْنِهِ مِنَ الْغَيْرِ وَعَلَى الْمُشْتَرِي الشَّرَاءَ مِنْهُ وَهُمَا مَكْرُومَانِ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُمَا  
 مَعَ الْيَمِينِ وَيَحْلِفُ الْمُوَكَّلُ عَلَى الْعَمَلِ أَنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى فَعْلٍ غَيْرِهِ وَهُوَ قَبْضُ الطَّالِبِ فَإِنْ  
 صَدَّقَهُ الْمُوَكَّلُ فِي الْقَضَاءِ وَكَذَّبَهُ الطَّالِبُ يَصْدَقُ عَلَى الْمُوَكَّلِ دُونَ الطَّالِبِ حَتَّى  
 يَرْجِعَ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِمَا قَضَى وَيَعْرِضُ لَهَا أُخْرَى لِلطَّالِبِ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ صَدَّقَهُ فِي دَعْوَى الْقَضَاءِ  
 بِأَمْرِهِ وَهُوَ يَصْدَقُ عَلَى نَفْسِهِ فِي تَصْدِيقِهِ فَيُثَبِّتُ الْقَضَاءُ فِي حَقِّهِ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ  
 مَعَ الْيَمِينِ هَكَذَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ وَذَكَرَ فِي الْجَامِعِ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُوَكَّلِ وَإِنْ  
 صَدَّقَهُ الْمُوَكَّلُ لِأَنَّهُ حَقُّ الرُّجُوعِ يَعْتَمِدُ جُودَ الْقَضَاءِ وَلَمْ يَجُودْ لِأَنَّ الطَّالِبَ مَكْرُومٌ  
 إِلَّا أَنَّا نَقُولُ انْكَارَ الطَّالِبِ تَمْنَعُ جُودَ الْقَضَاءِ فِي حَقِّهِ لِأَنَّهُ مَكْرُومٌ مَا لَا يَمْنَعُ جُودَ  
 فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ لَأَنَّهُ مَقْرُومٌ وَأَقْرَبُ رُكُورٍ مَقْرُوجَةٍ فِي حَقِّهِ فَكَانَ الْأَوَّلُ شَيْئًا الْوَكِيلُ سَيَعُ  
 الْعَبْدَ إِذَا قَالَ بَعْتُ وَقَبِضْتُ الثَّمَنَ وَهَلَكَ هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ أَمَّا إِنْ كَانَ الْمُوَكَّلُ  
 الْعَبْدَ إِلَى الْوَكِيلِ أَوْ كَانَ لَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَّمَ الْعَبْدَ إِلَيْهِ فَقَالَ الْوَكِيلُ  
 مِنْ هَذَا الرَّجُلِ وَقَبِضْتُ مِنْهُ الثَّمَنَ وَهَلَكَ الثَّمَنُ فِي يَدِي أَوْ قَالَ دَفَعْتُهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ  
 فَهَذَا لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ صَدَّقَهُ فِي ذَلِكَ أَوْ كَذَّبَهُ فَإِنْ كَذَّبَهُ بِالْبَيْعِ أَوْ صَدَّقَهُ بِالْبَيْعِ  
 فِي قَبْضِ الثَّمَنِ أَوْ صَدَّقَهُ فِيهِمَا وَكَذَّبَهُ فِي هَلَاكِه فَانْصَدَّقَهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ  
 الثَّمَنُ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْوَكِيلِ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ مَالَهُ فِي يَدِهِ وَأَنْ كَذَّبَهُ فِي  
 كُلِّهِ بَانَ كَذِبُهُ فِي الْبَيْعِ أَوْ صَدَّقَهُ فِي الْبَيْعِ أَوْ كَذَّبَهُ فِي قَبْضِ الثَّمَنِ فَإِنَّ الْوَكِيلَ  
 فِي الْبَيْعِ وَلَا يَصْدَقُ فِي قَبْضِ الثَّمَنِ فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ لِأَنَّ اقْرَارَ الْوَكِيلِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ  
 عَلَيْهِ وَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ نَقَضَ الثَّمَنَ بَائِنًا إِلَى الْمُوَكَّلِ وَلِخَصْمَتِهِ الْمُبَيْعِ وَإِنْ  
 شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْحَالِ كُلِّهِ جَمِيعًا عَلَى الْوَكِيلِ بِمَا نَقَضَ وَكَذَا الْوَقْفُ  
 الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ وَزَعَمَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ قَبِضَ مِنَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ وَانْكَرَ الْمُوَكَّلُ ذَلِكَ فَإِنَّ الْوَكِيلَ  
 يَصْدَقُ فِي الْبَيْعِ وَلَا يَصْدَقُ فِي اقْرَارِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ فِي الْقَبْضِ لِمَا ذَكَرْنَا وَبِحَبِّ الْمُشْتَرِي



على ما ذكرنا الا ان هناك لا يرجع المشتري على الوكيل شي لان له ان يوجز منه لا قوار  
 يقبض الثمن وان صدقه الموكل في البيع وقبض الثمن وكذبه في الهلاك او دفع اليه  
 قال قول الوكيل في دعوى الهلاك والدفع اليه مع اليقين لانه أمين وتجبر الموكل  
 على تسليم العبد الى المشتري لانه ثبت البيع وقبض الثمن بتصديقه اياه ولا يثبت المشتري  
 بعد الثمن ثانيا الى الموكل لانه ثبت وصول الثمن الى يد وكيله بتصديقه ووصول الثمن  
 الى يد وكيله كوصوله اليه هذا اذا لم يكن العبد مملوكا الى الوكيل فاما اذا كان مملوكا اليه  
 فقال الوكيل بعته من هذا الرجل وقبضت منه الثمن فذلك عندي وقال دفعته الى الموكل  
 قال قبض الموكل الثمن من المشتري فان الوكيل يصدق في ذلك كله ويسلم العبد الى المشتري  
 المشتري من الثمن ولا يمين عليه **ب** كذا نفع قال في الامور بشرأ العبد شري  
 عبد الامر فمات اي العبد وقال اي الامر شريبت لنفسك فان كان العبد مملوكا  
 حيا فاقول للامور مطلقا اي سواء كان الثمن منقودا او لا ولو ميتا فان كان الثمن  
 منقودا فكن اي القول للامور والا اي وان لم يكن منقودا فكن اي القول له وان  
 كان غيره اي ان كان العبد غير معين فكن اي القول للامور وان كان اي الثمن منقودا  
 سواء كان العبد حيا او ميتا والا اي وان لم يكن الثمن منقودا فكن اي القول له  
 حيا او ميتا قال في الكافي هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون  
 مأمورا بشراء عبد بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن  
 منقودا او لا وكل على وجهين واما ان يكون العبد حيا خيرا خيرا او لا بشرا او ميتا  
 فان كان مأمورا بشراء عبد بعينه فان اخبر عن شرايه والعبد حي فاقول للامور  
 بالاجماع منقودا اكان الثمن او غير منقود لانه اخبر عن امر ملك استينافه  
 والخبر به في التحقق والشك يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان العبد ميتا  
 حين اخبر فقال ذلك عندي بعد الشراء وانكر الموكل فان كان الثمن غير منقود  
 للامر لانه اخبر عما لا يملك استينافه وعرضه الرجوع بالثمن والامر منكروا  
 الثمن منقودا فاقول للامور مع غيبه لان الثمن كان امانة في يده فقد ادعى الخرج  
 عن عهدة الامانة الدعامرية فاقوله وان كان العبد بغير عينه فان كان حيا فقل  
 المأمور اشتريته لك فقال الامر بل هو عندك فان كان الثمن منقودا فاقول للامور  
 لانه يخبر عما يملك استينافه فان لم يكن منقودا فاقول للامر مع غيبه لانه اخبر عما  
 لا يملك استينافه وعرضه الرجوع بالثمن والامر منكروا وان كان الثمن منقودا فاقول

للأمور

للأمور لانه أمين ادعى الخرج عن عهدة الامانة فيكون القول قوله قال في  
 الهداية من امر رجلا بشراء عبد بالثمن فقال قد فعلت ومات عندي وقال الامر قد  
 اشتريته لنفسك فاقول قول الامر فان كان دفع اليه لا فاقول قول المأمور  
 لانه في الوجه الاول اخبر عما لا يملك استينافه وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو  
 منكر والقول المنكروا في الثاني يمين يدعي الخرج عن عهدة الامانة فيقبل قوله  
 وقال صدق الشريعة كل واحد من التعليلين شامل للصورتين فلا يتم به  
 الفرق **ا** قول ليس الامر كما قال لان التعليل الثاني لا يجري في الصورة الاولى  
 اذا لا يجوز ان يقال المأمور أمين يدعي الخرج عن عهدة الامانة لانه انما يكون  
 آمينا اذا كان قابضا للثمن والعرض انه لم يقبضه قال الوكيل شريته بالثمن وقال  
 الامر بصفه فان كان اي الامر الفه اي اعطاه االف صدق المأمور ان ساوى  
 اي المشتري االف يعني اذا وكل رجلا اخر بشراء عبد بالثمن وقال اشتريته بصفه  
 فان كان الامر اعطاه االف وهو ليسا وبه فاقول للامور لانه أمين وقد ادعى  
 الخرج عن عهدة الامانة والامر يدعي عليه خمسمائة وهو منكر والا اي وان  
 لم يكن ليسا وبه بل ليسا وخمسمائة فالامر اي صدق الامر بل ليسا لانه امر  
 بشراء عبد بالثمن والامر اشري بغيره فليقع قبض خمسمائة وان لم يوفقه  
 وسأوى بصفه اي خمسمائة صدق اي الامر بل ليسا وان ساوى كالف لان  
 الموكل والوكيل هنا كالبائع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب الخلاف  
 ويفسخ العقد فيلزم المشتري الوكيل لا يصح توكيل وكيل بمال يقبضه صورة كقول  
 رجل بمال فوكله صلح الما بقبضه من الغريم لم يصح لان الوكيل من يعمل بغيره ولو  
 صح هذا صار عاملا لنفسه في ابراء ذمته فانعزم الركن خلا فالرسول ووكيل  
 الامام يبيع الغنائم والوكيل بالتزويج حيث يقع ضمنا فهو بالثمن والمهر لا كل واحد  
 منهم سفير ومعبود ذكره الزيلعي الوكيل يقبض الدين اذا قل صح وبطل الكفالة  
 لان الكفالة اقوى من الوكالة لكونها لازمة فتصلح ناسخة لها خلا والعكس  
 والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبائع من المشتري لم يجز لانه يصير عاملا لنفسه  
 كما لو ادعى بحكم الضمان يرجع لطلابه وبدونه اي بدون حكم الضمان اي لا  
 يرجع لكونه منبرعا مصدق التوكيل لقبض دينه لو عثر فيما امر بدفع دينه الى  
 يعني اذا ادعى رجل انه وكيل فلان الغائب يقبض دينه فصدق الغرض امر بدفع

قال ابن كمال باشا زاده عند بيان هذه المسئلة  
 والمراد بقوله صدق في جميع ما ذكره تصديق الامر



اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يدفعه خالص حقه اذ الدينون تقضوا بمثلها  
حتى لو ادعى انه او في الدين الى الدين لا يصدق اذ لم يصدق الدفع الى الوكيل باقرار  
فلم يثبت الاثنا لم يثبت دعواه فان حضر الغائب وصداقه الامروان كذبه اي  
الغائب دفع اي المصدق اليه اي الغائب ثانيا اذ لم يثبت الاثنا لا تكال الوكالة  
والقول فيه قوله مع يمينه فيفسد الادا ورجع به على الوكيل ان يقر ويدفع له  
من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فله ان يدفع قبضه وان ضاع لا اي لا يرجع  
بتصديقه اعترف انه محق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخر والمطلوب لا يطالب  
غير الا اذا ثبت ان شرطه على مدعي الوكالة الضمان عند الدفع اي دفع ما اد  
او لم يصدق في دعوى التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجان اي اجاز الغائب  
فاذا انقطع رجاءه رجع اليه او دفع اليه مكن باله في دعواه التوكيل ودرر  
اذ قال الرجل لاخر ادعي فلانا الفدهم وانقر فلانا الالف التي له على اقر  
فلانا على الفدهم وانقر فلانا الالف التي له على او قال ادفع فلانا على الفدهم  
او ادفع فلانا الالف التي له على او قال اعط فلانا على الفدهم واعط فلانا  
الالف التي له على فان هذا كله اقرار من الامر بالدين في الفصول كلها واذ اقر  
كان له ان يرجع بما قضى على الامر عند جميعها الا انه متى لم يثبت الامر في  
في مقدار الدين كان القول قول الامر حتى اذ قال الامر كان ديني درهم وثلثا  
القول قوله واذ اسمى الامر المال دفع المأمور عليه بجميع الالف تساقا خارجيه

**كتاب الدعوى**

روى في بعض الروايات عن ابي حنيفة وابي يوسف ان كل من اصله مال كثر لبيعا  
والعروض فالقول فيه قول المدعي في بيان وعرضه وكل من لم يكن اصله مال  
كالمهر وبذل الخناج وما اشبه ذلك فالقول فيه قول المدعي عليه وفي الخاتمة  
فيه قول من يبيسار مروى ذلك عن ابي حنيفة وعليه الفتوى تساقا خارجيه  
اذ قال لغيري لك على الفدهم من ثمن جارية بعينها الا اني لم اقبض قال ابن  
رحمه الله يوجب المال وقال كذلك ان وصل او وصل لا يلزمه شيء ولو اشتراء  
بالسبب وقال انه باعني حمرا او ميتة بكذا لا يصح مقرر بالمال وان قال المدعي عليه  
على الفدهم موجهة الى كذا وقال المدعي محجلة كان القول قول المدعي الا في الكفا  
فان كان في اول كتاب الدعوى اذ اثبت ان القاضي يلحق كفيلا من المدعي

يجوز في قوله ضمنه التثنية  
ملا

بنفسه بطل المدعي ينبغي ان لا يجبره على اعطاء الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلا  
ينبغي ان يكون معروفا والدار ومعروف التجار وشرط ان لا يكون لحوجا معروفا  
بالخصوصية وان يكون من اهل المصير ولا يكون غريبا واذ اقبل المدعي موقفة لاختلاف  
الروايات في تلك المدة والتعجيل انه يكفله القاضي الى المجلس الثاني فان كان القاض  
يجلس كل ثلاثة ايام او اكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الائمة ذلك مفعول  
رأى القاضي هذا اذ كان المدعي عليه رجلا من اهل المصير وان كان مسافرا لا يكفله  
وكن يؤجل المدعي الى اخر المجلس فان اقام بيته والاخلى سبيله وان ادعى الخصم  
انه مسافر وانكر المدعي ذلك كان القول قول المدعي لان الاقامة في الامصار اصل  
دفعه مسئلة ذكرها في النوازل رجل دخل مسجد من المساجد فامر قوما في  
صلاة الظهر او العصر فلما صلى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف انه  
كان مسافرا او مقاما فسدت صلاة القوم وعليهم الاعادة لان الاقامة في المصير  
اصل فيمنع الحكم على ذلك كذلك ههنا وقيل القول قول المدعي مع يمينه على علمه  
ترجحه الجبر على المدعي فان القاضي لا يسأل الدينون الك مال ولا يسأل المدعي  
اله مال في ظاهر الرواية فان سأل من القاضي ان يسأل صاحب الدين اله ما ساله  
بالاجماع فان قال القائل هو معسر لا يجلسه لانه لو اقر بعسره بعد المجلس لخرجه  
فقبل المجلس لا يجلسه فان قال القائل هو ميسر قادر على القضا وقال الدينون انما  
تكلموا فيه قال بعضهم القول قول الدينون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدينون اجبا  
عما هو مال القرض وثن المبيع القول قول مدعي اليسار مروى ذلك عن ابي حنيفة  
وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالمبدل فلا يقبل قوله في ذوال تلك القدرة  
وان لم يكن الدين بذل لعماهو ما كان القول فيه قول الدينون والري يؤيد هذا القول  
مسئلتان احدهما الحد الشك ان اذ اعتق العبد المشترك وادعى انه معسر قال القول  
فيه قوله لان الضمان وجب بذل عماليين مال فالاصل في الادعى العسرة والتائبة  
المرة اذ اطلبت نفقة المورسين والزوج يدعى العسرة كان القول قول الزوج ادعى  
انه عصب منه جارية وعينها قائمة واقام البيعة على ذلك تقبل بيته ويجلس  
حتى يحى بها ويرد هاعلى صاحبها وان لم يبين قيمتها فان قال العاصب بعد ذلك  
ماتت الجارية او بعثتها ولا اقره عليه بل هو القاضي في ذلك ومقدار ذلك الرما  
مفوض الى القاضي فان لم يقدر عليها قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول



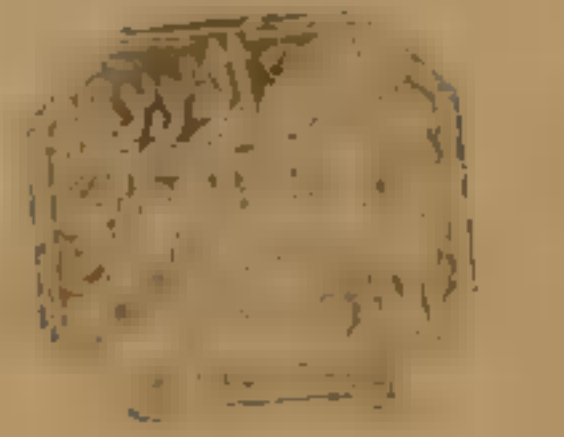
القاصب وذكر في الوديعه رجل قال لغيره اودعك عبد وامه وقال المستودع  
ما اودعني الا الامه وهلك فاقام رب الوديعه البيئه على ما ادعى يضمن  
المستودع قيمه العبد وقال الفقيه ابو بكر النخعي لا تسمع الدعوى الا بعد  
بيان القيمة قال وما ذكر في الكتاب نحو على ما اذا ادعى اقرار المدعي عليه بذلك  
المشايخ قالوا تصح الدعوى من غير دعوى لاقرار لان ثمة نحمد الله لم يذكر  
الاقرار في شيء من المواضع لكن ينبغي للقاضي ان يكلف المدعي بيان القيمة فان لم  
يسمع دعواه ويقبل بيئته ويأمر المدعي عليه بلخصار تلك العين فان لم يسمع  
شهرين فان خصص عينا من ذلك الجنس يقال للمدعي هذا الذي عينته فان صدق  
اخذ وان كذب يكلف المدعي عليه بلخصار عين اخرى الى ان يوافق المدعي في ذلك  
فان عجز المدعي عليه وظهر عجزه بقضي عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول المدعي  
عليه عبيد في يد رجل ادعاه رجل وقال كان العبد لي وهبته لزيد و هو  
ولم آمن بقبضه قبضه بغير امرى وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته منك  
فان القول يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده ولو قال الموهوب له قبض  
وهبته لي كان العبد في منزلك ولم يكن يحضرنا فامرته بقبضه فقبضته لا  
قوله ولو قال المدعي كان العبد لابي وهبته لك فلم تقبضه في حياته وانما  
بعد موته كان القول قول الوارث لاختلاف رب المال مع المضارب فقال المضارب  
ردت عليك راس المال بعد ما اقتسمنا وانكرت رب المال كان القول قول رب المال  
جارية في يد رجل ادعت انها لحي الاصل وانكرت انها اقربت بالرق وادعى العبد  
انها اقربت بالرق كان القول قول الجارية ويقضي بحريتها اذا تنازع الرجل مع  
الخمس وهم في اربهم كلمهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا والاب يدعي  
لنفسه فان المتاع يكون للاب والبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال البنون او  
قالت امه الميت بعد موته متاع يعينه ان هذا يستفاد به بعد موت الاب والزوج  
كان القول قولهم وان اقر وان المتاع كان في الميت يوم مات الاب واقامت البيئه  
ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم رجل اعتق امته ولها ولد فقالت اعتقتني  
قبل الولادة والولد حي وقال المولى لابل اعتقك قبل الولادة والولد عبيد كوفي  
العيوب ان الولد اذ كان في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف ان كان الولد  
ايدها فذلك لك يكون القول قولها وان اقاما البيئه فينتسها اولي لانها تثبت الحق

في زمان سابق وكذلك في الكتابه فاما في التدبير فالقول قول المولى وفي المتن عن  
محمد رحمه الله ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول له وان كان لا يعبر فالقول لمن  
هو في يديه وان اقاما البيئه فينتسها اولي وكذلك في الكتابه ولو اعتق جارية  
ثم اختلفا بعد حين في ولدها فقالت ولدت له بعد عتقي فلخذته مني وقال المولى  
ولدت له قبل العتق واخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى ان يبرده الى الامه وكان  
في الكتابه وفي التدبير وام الولد القول قول المولى رجل ادعى على رجل انه رهن عنده  
ثوبا وبين فخذ المدعي عليه فشهد الشهود انه رهن عنده ثوبا ولم يسموه ذكر في  
الاصل انه يجوز الشهاده ويكون القول قول المرحوم اذا اتى بثوب مع مبيته وكذلك  
في الغصب وقد كرمناه امه مع رجل في منزله يطاؤها ولها منه اولاد ثم انكرت  
ان يكون امراته قال ابو يوسف ان اقربت ان هذا الولد ولدها منه فهي امراته وان  
لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة رجل قال لامرأة  
زوجيك ابوك وانت صغيرين وقالت لا بل زوجيك وانا كبير ولما رخص كان القول  
قولها والبيئه بينة الزوج امه طلقها زوجها ثلاثا فجأت الى الاول بعد من  
فتر وجها الاول ثم ادعت ان الزوج الثاني لم يكن دخل بها قال ابو القاسم ان كانت  
عالمه بشرط طلقها الاول وقالت عند النكاح اطلقت لك فتر وجها الاول لا  
قولها بعد ذلك وان كانت جاهله لا تعلم بشرط طلق قبل قولها الا اذا كانت اقربت  
ان الثاني قد دخل بها ولو انها لم تعلم شيئا عند نكاح الزوج الاول حين تزوجها  
الاول ثم قالت ما تزوجت بزوج اخر وقالت تزوجت ولم يدخل بي كان القول  
امه طلقها زوجها ثلاثا فجأت بعد من فتر وجها الاول ثم ادعت ان الزوج  
وانكر الزوج الجماع ذكرنا في كتابنا القول قولها ويجوز للاول نكاحها ولو اقر الزوج  
الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا تخل للاول ولو قال الزوج الاول بعد  
ما تزوجها ما دخل الزوج الثاني فقالت قد وطئني ففرق بينهما وعليه نصف  
ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائك منك من الزوج الاول وقالت  
بعد طلاق الاول سقط استبان خلقه فرق بينهما ولا مهر لها وان قالت ولا  
استطعت كذا ثم قالت كنت في البعد عند نكاحك كان القول قولها وتفرق بينهما  
ولها المهر اذا قال المراه تزوجت بغير شهود او في البعد او حال ما كنت بحسن  
او امة وانكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج بجماعا وان اقر الزوج بشيء من ذلك



وكذبته المرأة يكون طلاقا حكما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 كان للمرأة زوج معروف وطلقها فتزوجت بآخر فقالت تزوجت وانا في العدة ان كان  
 بين طلاق الاول ونكاح الثاني اقل من شهرين كان القول قول المرأة وان مقدار شهرين  
 لا يقبل قولها عندنا بخيعة قال هذا بخلاف المصلحة اذا عادت الى الزوج الاول بعد  
 شهرين ثم قالت لم تزوج غيرك فان القول قولها وليس هذا كالعدت رجل قال لامرأة  
 تزوجتك وانا صبي فقالت بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله لان القاضي لا  
 يفرق بينهما بل يسأله هل اجاز وليك او لا فان قال لا يقول هل اجرت بعد البلوغ  
 ان قال لا يقول له بخير لان ان قال لا يفرق بينهما امرأة وهبت مهرها من الزوج  
 وقالت انا ممددة ثم قالت بعد ذلك لم اكن ممددة وكذبت فيما قلت قالوا ان كان قد  
 قد المديونات في ذلك الوقت او كان لها علامة المديونات لا تصدق انها لم تكن ممددة  
 وان لم يكن كذلك كان القول قولها رجل تزوج ابنته البالغة فبلغها الخبر فخرجت  
 الى اقارب فادعى الزوج انها سكنت حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت النكاح  
 يوم كذا فرددت فقال الزوج لا بل سكنت كان القول قول الزوج وهو بطريق ما ذكر في  
 الشفعة اذا اختلف الشيع مع المشتري في هذا الوجه ان قال الشيع طلبت الشفعة  
 حين علمت كان القول قوله وان قال علمت بالشرا يوم كذا فطلبت لا يقبل قوله  
 صغيرة زوجها غير الاب والجد فاختصمت مع زوجها بعد البلوغ وهي بكفها  
 اختارت الفرقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الابينة وان اختلفا  
 في الحال فقالت بلغت لان واختارت الفرقة فقال الزوج لا بلغت قبل هذا  
 كان القول قولها مطلقا طلبت نفقة ولديها من الزوج المطلق وقال المطلق  
 بزواج آخر ولم يبق له حق الحضانة وانا اخذ منك الولد فقالت لم تزوج او  
 تزوجت رجلا فطلعتي كان القول قولها اما اذا انكرت الزوج وظاهر وكذا اذا  
 قالت تزوجت فلانا لانها اقرب بالنكاح لمجهول فله يصح اقاربها وان قالت تزوجت  
 فلانا فطلعتي لا يقبل قولها ويكون للاب ان يخذ منها الولد لا ان يصدقها المقصود  
 على الطلاق صغير جات به امره تطلب النفقة من الاب وقال الاب انا اخويه  
 لان امه في كلحي لكنها هربت مني فقالت لجدت لا بل ماتت امه قالوا ان كان الولد  
 مع الجد ويقال للاب اطلب امرتك لان الامر اذا لم يعرف مكانها كانت بمنزلة المفقود  
 فان اخطرت الاب امره وقال هذه ابنتك وولدي هذا منها وصدقت المرأة في ذلك

فما لا بل ردت حين علمت



شفعة

نكاح

نفقة

بالطلاق

وقالت

وقالت ما هذه بنتي وابنتي ماتت كان القول قول الاب والمرأة وهما اوليا بولد  
 وكان لوال الاب اولاد اخرين خاتمته الجدة هذا ابني لامن ابنتك فالقول قوله  
 لان الجدة اقرب له بالنسب والاب ينكر حق الجدة كل ذلك من فتاوى قاضينا  
 وهبت مهرها لزوجها فماتت وطالب ورثتها وقالوا كانت المهرية في مرض زوجها  
 وقال الزوج بل في الصحة فالقول للزوج والقياس ان يكون القول للورثة لان  
 حادث والحادث يضاف الى اقرب الاوقات ووجه الاستحسان انهم اتفقوا  
 في سقوط المهر عن الزوج لان المهرية في مرض الموت تعيد الملك وان كان الوارث  
 الا يرى ان المريض اذا وهب عبد الوارث فاعتقه الوارث او باعه نفذ تصرفه وكان  
 يحجب عنه ضمانه ان مات المورث من ذلك المرض في الوصية بقدر الامكان  
 فاذا استقطعت المهر بالاتفاق فالوارث يدعي القود عليه والزوج ينكره والقول  
 قول المنكر زي لحي في مسائل شتى رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة  
 عينا من اعيان التركة ان الموت وهبه منه في الصحة وقبضه وبقيته الورثة  
 قالوا كان ذلك في المرض فالقول قول من يدعي الصحة كذا ذكره في الجامع الصغير وذكر  
 التسفي في الفتوى امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه  
 فادعى الزوج انها وهبته منه في الصحة وادعى الورثة ان المهرية كانت في مرض  
 موتها قال القول يكون قول الزوج لانه ينكر استحقاق ورثة المرأة المات عليه  
 واستحقاق الورثة ما كان باساق كون القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع  
 الصغير والاعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على ان المهر كان واجبا عليه  
 واختلفوا في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط ولان المهرية حادث والا  
 والحادث ان يحال الى اقرب الاوقات رجل وفيه ارض اخرى اجراها فقال رب  
 الارض اجرتها بامرني والآخرى وقال الآخر غصبتها فاجرتها فالاخرى كان القول  
 لرب الارض لانها اختلفا في بدل منفعة الارض والاصل ان بدل ملك الاسا  
 يكون له ولو كان الاخرى في الارض فاجرتها فقال رب الارض اسرك ان تبني  
 فيها ثوبا لحيها وقاله واليد غصبتها منك ومنيت ثوبا فانه ينسب لاجرى  
 الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصاب لبنا يكون للاخر وما  
 اصاب لارض يكون لصاحب الارض لان الاصل ان لبنا يكون لبناني فلا يقبل قول  
 صاحب الارض وان قال لصاحب الارض غصبتها مبنية كان القول قوله وان اقاما

قالوا قول من يدعي الهبة في المرض وان اقاما  
 البينة فالبينة بينة من يدعي الهبة في الصحة

على الزوج مهر



البينة كانت بينه الغاصب اولى ذكره في المنطق. ولو قال لا غصبت منك  
و ربحت فيها عشرون الف. وقال المقر له بل امرتك به كان القول بقول المقر ولو  
قال له بل غصبتني الالف وعشرون الف كان القول بقول المقر. ولو قال غصبت  
ثوبيا فقطعته وخطته بغير امرك قبضا وقال المقر له بل غصبتني القيص وقال  
بل امرتك بخياطته كان القول للمقر له. وادعى في يد رجل ادعاه رجل فانكر فطلب  
المدعى عليه فان كانت له اربع ميرات خلف على العلم وان كانت بعينه او شر  
او نحو ذلك خلف على البينات وان اختلفا فقال المدعى عليه اني في يد ميرات  
عن ابني واراد ان يخلف على العلم وقال المدعى اني وصلتها اليه لا ميرات وفي عليه  
اليمين بالبينات كان القول للمدعى مع يمينه على علمه بالله ما يعلم انها وصلت اليه  
ميرات عن ابنيه فان خلف المدعى على ذلك يخلف المدعى عليه على البينات فان ادعى  
ان يخلف المدعى عليه على العلم وذكر في الجامع الصغيرين في يد رجل يقول  
هي ليس لي فجاء رجل وادعاه فقال له واليها هي لو كان القول قوله لما قلنا رجل  
ادعى على رجل كفا له بنفس رجل واقام البينة فشهد الشهود انه كفل بنفس رجل  
لا تعرفه جازت شهادته وتصره وذكر في رهن الاصل شهدوا انه رهن عنده ثوبا  
واوهموا التوب ولم يعرفوا عين الثوب جازت شهادته وتصره ويكون القول قول المهر  
في اي ثوب كان وكذلك في الغصب. رجل ادعى ارا في يد رجل فجدد فصاحه على  
دعهم على ان يسلم الدار الذي في يديه ثم ان المدعى عليه اقام البينة انها له واراد  
ان يرجع في الالف ليس له ذلك ولو اقام البينة انها كانت لفلان اشترها منه  
وكذا اذا اقام البينة انها كانت لابيها مات وتركها ميراثا لا تقبل بينة لانه حين  
تجدد الدعوى المدعى كان القول قوله مع اليمين في انكار حقه فكان الصلح افتد بين  
اليمين فلا يستطيع ان يرجع في الالف. رجل ادعى على رجل القفا واخرج بالمال  
وادعى انه خط المدعى عليه فانكر المدعى عليه ان يكون الخط خطه فاستكتب  
فكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على انها خط كاتب واحد اختلف فيه  
المشايع والصحيح انه لا يقضي بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا الما كان  
القول قوله الا ان يكون الكاتب صرافا او تمسارا او نحو ذلك ممن يؤخذ بخطه  
وههنا اولى الا ان يؤخذ بالخط. رجل ادعى على رجل لا فقال المدعى عليه اني قد  
اصلته بهذا المال على فلان وقبل فلان الحوالة في المجلس واقام البينة على ذلك فقال

مر في الحوالة

مجلس

صاحب الدين المحتال عليه مات فعلمنا قبل اداء الدين كان القول قوله مع يمينه ولا  
يقبل قول الجمل انه مات فعلمنا وكان له ان يرجع على المديون بدعيه كذا ذكره في الاصل  
ذكر في الجامع ادعى انه غصب منه جاربه ولم يذكر قيمتها فسمع دعواه ويؤمر ببيع  
الحاربه وان عجز عن ردها كان القول في مقدار القيمة قول الغاصب. ذكر في الجامع  
رجل قال ما في يدي من قليل وكثير او عبدا ومحتاج صح اقراره لانه عام وليس له  
فان جاء المقر له ليأخذ عبدا من بيد المقر واختلفا وقال المقر له كان في يدك وقت  
الاقرار فقولى وقال المقر لا بل ملكته بعد الاقرار كان القول قوله. كل ذلك من  
فتاوى قاضي خان. لو ادعى ما لا يسبب فانكر فقال المدعى انه كتب بخطه  
فانكر المدعى عليه ان يكون خطه فامر ان يكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة تدل  
على ان كاتبهما واحد لا يحكم عليه لانه لا يكون اعلا مما قال هذا خطي وانما كتبه وليس  
على هذا المال. وبما القول قوله ولا شيء عليه واجاب كرامة بخاري انه حجة  
يقضى به عليه وذكر ابن ابي العباس اورد في فتاوه في هذه المسئلة اذ اكتب خطا  
باسم رجل يحكم به عليه اذ كتبه على الوجه الذي يكون مثله حجة بين الناس ولو  
انكرانه خطه يستعمل عليه ولو كان عن اليمين يحكم به عليه كذا في جامع الفصولين  
جاء مع امير. ولو ادعى على آخر حق المروا ورغبة الطريق في ارضه القول  
صلح الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا  
ولو قال هذا الولد ليس مني فدلنا ثم قال هو ابني يصدق. رجل ادعى على اخيه  
لا يصدق البينة او تصديق من المدعى عليه. ولو ادعى انه ابنه ان كان يعترف بنفسه  
فذلك وان كان صغيرا لا يعترف بنفسه يصدق استحسانا والبينة شهادة ان  
او رجل وامرأتين. وفي الزيادة من كتاب الاقرار ان من قال لعبد هو ابني ان كان يعترف  
او كان بالغا يرجع الى تصديقه ان لم يعترف بالرق على نفسه اما اذا اقر بالرق على نفسه فهو  
منزلة من لا يعترف حتى يشترط التصديق. لو قال انما الاصل كان القول قوله  
بحكم الاصل. امه في يد رجل قالت انما ولد لفلان او مدبرته او مكاتبته او  
فقال له واليها ملكي القول قوله في اليد. خلاصة الفتاوى.  
ولو قال العبد انما الاصل قال القول له بحكم الاصل ما لم يثبت منه ايقار للرق  
لا يقبل قوله البينة. كرامة. غلام في يد رجل قال انما وقال الذي في  
هو عبدي ان كان لا يعترف بالقول قوله في اليد وهو مكاتب او صغيرا يعترف

غصب  
يعلم  
قبل ان يشترط ذكر القيم في السرقة  
لمنوع نصا وفي غير ما اشرطه  
بزارية

والمسئلة في البرازية كذلك

نسب

عناق  
لا يشترط في البرازية التصديق  
او اقراره اقر على نفسه  
خلاصة الفتاوى  
ولو ادعت امرأة على رجل انه ابنها لا يثبت  
القابلة وقد ذكر في كتاب الشهادات رجل قال  
لظلم هذا ابني يثبت  
ولد على فراشي ولو قال ليس هذا ابني لم يثبت  
منى يبيع ولو قال منى لم يثبت  
خلاصة في الفصل العاشر في دعوى النسب والارث



فانقول قولاً لفلان ولو اقامنا البينة هذا على الرق وهذا على الحرية فيبينة الغلام  
اولى هذا في الاقضية ويجوز ان يكون قول قول والبينة بينته كالمودع اذا قال  
رودت الوديعة كان القول قوله ولو اقامنا البينة فالبينة بينته وكذا الرجل  
اذا قال للظفر ارضعت ولدي بدين البقرة وقالت لا بل بليني فالقول قولها ولو  
اقامنا البينة فالبينة بينتها ومسئلة اخرى من مسائل الشرع في بيع الجامع  
الصغير اذا قال رجل اشترى ثوبك شهر او قد مضى وقال السنبل اليه لم يرض انما  
اخبرت السنبل منك الساعة فالقول قول المطلوب وعلى الطالب البينة ولو اقامنا  
البينة فالبينة بينته المطلوب ايضا كذا في الكافي وفيه ايضا في كتاب النكاح  
بعث الزوج اليها ثوبا وقالت هذا هدية وقال الزوج هو من اكسوة فالقول  
الزوج والبينة بينتهما فلو اقامنا البينة فالبينة بينتهما ايضا وفي بيع النوار  
رجل اشترى قطنا ففقرته المرأة باذنه كان ذلك المزوج قال واشيخ طهيري  
المزغني في كتاب هذه المسئلة بخطه وبعثت فقال اذا غرقت المرأة قطن رجلا  
هذا على وجوه اما ان اذن لها زوجها بالغرل او نهاها عن الغرل ولو ياذن لها او  
لو يمنها او لم يعبر بها ان اذن لها بالغرل فهذا على وجوه ان قال اغرليه في نفسه  
او ليكون الثوب لي ولك اغرليه مطلقا او قال اغرليه في القول الزوج و  
ما سمي من الاجزاء ان لم يذكر الاخر فهو استعانة وان اختلفا وقالت المرأة غرلته  
باجر وقال الزوج لو اسيم شيئا فالقول قول الزوج مع اليمين وان قال اغرليه  
لنفسك فالقول لها ويكون ذلك هبة لقطن منها فلو اختلفا فقال الزوج انما اذن  
لك لتغرليه وقالت لا بل قلت اغرليه لنفسك فالقول قول الزوج ولو قال اغرليه  
ليكون الثوب لي ولك فالغرل الزوج لانه صاحب الاصل والمرأة عليه اجر المثل  
لان هذا استيجار فاستدل انه استيجار يتبع الخارج وان قال اغرليه مطلقا  
لها وان نهاها عن الغرل فالغرل لها وعليها مثل ذلك القطن لانه انما غاصبه للقطن  
مستملكة له بالغرل كمن غصب خبطة فطحنها ان الرقيق للغاصب وعليه مثل ذلك  
الخطبة لما كان عند أبي حنيفة وان لم يمنها ولو ياذن لها ان كان الزوج باع القطن  
فالغرل لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر انه انما اشترى للبخان لا للتغرل  
وصارت مستملكة بالغرل وان لم يمن باع القطن فالقول للزوج كما اذا خبرت قطن  
الزوج او طخت ثوب الزوج فاجتزأ الثوب والمرقة للزوج كذا هذا رجل اشترى حلا

روبعة  
رضاع  
سلم  
نكاح  
نزل

هذه المسائل المذكورة في النذر  
تليق

هذه المسائل المذكورة في فساد النكاح  
في ثلث مواضع وهي المذكورة في عامة  
الكتب فليست في الزيادة وليست في هذه

هذا كقصة الطحاة  
بزازية

كذا في النذر

يبيع البزلة او ليخطله ثوبا فادعى الاجير الثوب الذي في يده وادعاه المستاجر كان  
في ثوب المستاجر فموله وان كان في السكة او في منزل الاجير فالقول قول الاجير حرا  
كان او عبد امادونا او كاتبا كاس في بيت رجل على عقيقه قطيفة فادعاهها الكما  
وصاحب البيت فهو لصاحب البيت حمال عليه كان وهو في دار رجل فادعى صاحب  
الدار ان كان ملكه وقال الحمال ملكي فالقول قول الحمال ان كان الحمال يجر البز والكار  
فما يجر البز والكار يكون لصاحب الدار كما في المسئلة الاولى خلاصة الفتاوى  
اذا قال كل ما في يدي غلام فخصه فلا يلزمه ما في يده فادعى هذا ايضا لغيره في القوا  
وادعى المقر انه ملكه بعد الاقرار فالقول للمقر الا ان يبرهن المقر على قيامه وقت  
الاقرار وهذا التفريع على اصل الرواية واما على اختيار شيخ خوارزمي وعليه  
فهذا الكلام فمحول على البر والكرامة فلا ينافي النزاع كان الزوج يتصرف في اموال  
فما تب المرأة فزعم ورثتها ان تصرفه كان بلا اذنها فيه فالقول له بشهادة الظاهر  
له زعم الوارث ان الهبة كانت في مرضه وادعى الموهوب له ان الهبة كانت في الصحة  
فالقول للمدعي الصحة لو قال بعته في صغيري وقال لا بل بعته في الكبر فالقول للمدعي  
لانه الاصل والبينة للمدعي الكبر لا شهادة العارض ادعى ابن الوصي باع التركة  
وزعم الوصي بالبيع كان بالعدل فالقول للوصي بتمسكه بالاصل بزارية  
اختلف الرمي واليتم بعد بلوغه فقال اليتيم بعث عقاري وخلصت لكن بعثت  
وقال الوصي لا بل بعته بمثل القيمة لا يكون القول قوله فيسكه ادعى دارا  
فقال ما بعني وصيك في صغيرك فندفع اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا اذا قال  
اشترينته من وكيلك قال بعته في صغيري وقال بل بعته في الكبر فالقول للمدعي  
الرمي لانه الاصل ادعى ان الوصي باع التركة بالغيب وزعم الوصي ان البيع كان  
بالعدل فالقول قول الوصي وجيز ادعى دارا وقال انه ملكي باعه الي  
حال بلوغى وقاله واليد حال صغيرك فالقول للمدعي كذا وقال صل لوبنها  
يجب ان تقبل بيته ذي اليد لانها هي المبنية فصولي برهن على اعتناق  
مولاه في المرض فادعى الوارث ان المعتق كان يهودي وقت الاعتناق وامر بقر الوارث  
بالعتق فالقول للوارث الا ان يصرح الشهود بانه كان صحيح العقل وقت الاعتنا  
فان كان اقر بالعتق فالقول للعتق الا ان يبرهن الوارث على انه كان يهودي وقت  
الاعتناق وفي اول كتاب القبط ادعى على اخيه ابوه لا يصدق الا بيته او تصدق

الكافة ما يحمل على الظاهر من النكاح صحيح مثله

اقرار  
اطن انما

زوج وزوجه  
بعد الموت  
في الكبر

وراثه به

وصايا

اعتناق

من المذاهب

لقبط



المخصم اعني المدعي عليه ولو ادعى تصديق المدعي عليه يصدر استحقاقا ما  
عن مال في يد رجل فقال هذا ابن الميت سلم اليه المال ولو قال هذا اخو الميت لا  
يجعل الحاكم في الامر بالتسليم المال اليه لان الابن لا يجزى حرم من غايته انه  
له شريك والاخ يجزى ما لا بين فلم يكن وارثا على كل حال ولو امر لاحد من  
بالف افلان من ماله تلو الحاكم فان لم يتضرر له وارث دفع المال اليه وكان  
القول قوله في الوصية وان لم يتضرر له وارث او وارث اخر اعطى كل ذي حق حقه  
واخذ منه كفيلا ثقة وان لم يجد كفيلا اعطاه المال وضمنه ان كان ليلا يملك  
امانة بالغة روجها ابوها فاجتازت في الارث بعد موت الزوج ان كانت  
امرت ابو بالتزوج لها الارث وان قالت لم امر بكون لما بلغوا زوجهي اخذ  
البتاح لا يترث ما لم يترهن على الاخانة عبد لم يتر في عتقه ذرة تساوي  
بذرة والعبد في بيت مغير لا يملك الا حصيرة اذعى مالك العبدان الذرة له  
ومالك المنزل انما له فالقول لمالك العبد لان الظاهر يترده بزاريه  
لو قال المدعي عليه بعد الحكم بحليفه خلقت كذا باقبل قوله وفاقا وينقض الحكم  
لو جرد الكذب فيما استدل به حكاوى في الدعوى لو اقر لواثقا  
المقر له اقر في الحقيقة وقالت الورثة في مرض موته فالقول قول الورثة والبينة  
بينة المقر له وان لم يقيم بيته واراد استحلافهم له ذلك له كيف في طريق  
العامه فرعون عيث انه تحدث وزعم صلاحه انه قد ير واما البينة فليست  
بينة من يدعي انه تحدث **بم** القول في هذا قول المدعي كونه متمسكا بالاصد  
فنيته في الشهادة اذعى عليه محددا فقال استرثته من اهلك وجر  
فانكر ثم قال لجرت ولكن كنت غير بالغ فالقول قوله رجل كان يتصرف في غلابة  
امرأته ويدفع ذهابها بالمرابحة ثم ماتت فادعى فدفعتها انك كنت تصرف في  
مالها بغير اذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل باذنها فالقول قول الزوج  
قال استنادا وهذا حسن ينبغي ان يحفظه فان السبب الموجب للضمان غير  
موجود الا اذا ثبت تصرفه بغير اذنها ومع هذا القول له لان الظاهر شاهد  
له لان الظاهر ان الرجل لا يتصرف في مال امرأته الا باذنها  
والظاهر يكفي للرفع اختلاف الموهوب له لو ارث مع وارث اخر ان الهبة كانت  
في الصحة او في المرض فالقول قول من يدعي الصحة لان تصرفه في مالها بغير اذنها من

اعطاه للموصي له كما في الاخ لم يترفع عن  
وارث اخر اعطاه الاخ وان كان غلاما

وراثه اظن انها مرت  
في النكاح

البذر عشرة الا  
درهم

اقوال المذاهب  
طريق

مرشده وليس فيه تفصيلا

وراثه  
مرشده والموصي له

الثلث

الثلث وانما تنقسم بعد الموت وقد اختلفا فيه فانقول لمن ينكر النقص وهكذا  
**فمن** وقيل القول لمن يدعي المرض لانه ينكر لزوم العقد والمثل مات عن زوجة  
واخ وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابني في الميراث وقال الزوجة  
بمات اخوك قبل موت ابني في الميراث فالقول للمرأة والاصل في هذا الخبر ان  
الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب او اصله فالبينة بينة من يدعي  
زيادة الارث والقول قول من ينكر قال لا خراشترت منك هذا العبد بعد  
وقال البايع بعث لي بهذه المذبوجة فالقول للمشتري لانه كالمكر للعقد فضلا  
وكذا لو قال البايع بعثته منك وصغري وقال المشتري لا بل بعد بلوغك فالقول  
لمن يدعي الصغر لانه ينكر اصل العقد والبينة بينة من يدعي البلوغ اذعى  
عليه وازا فقال له واليد اشترت بها من بريك حال صغر بك بمن المثل وقال المدعي  
لا بل كنت بالغاً ولم ارض به فالقول للمشتري وان اقاما البينة فيبيته من يدعي  
البلوغ اولى قال استنادا في الاول نظير ذلك عليه ما ذكر ان جلا اذعى  
على امرأة ان وليها زوجها منه حال صغرهما وادعت انه زوجها منه بعد  
بغير رضاها فالبينة بينة المرأة والقول لها ايضا على اصح الروايتين وكذلك  
البيع على هذا القياس والقول للابن على اصح القولين **مقال** البايع بعثته هذا  
الزروع وهو غير مستفيع به وقال المشتري كان مستفيعا به فالقول له لانه يدعي  
العتقة باع الوصي في المركة شيئا فقالت الورثة باعه بغير فاجز وقال  
المشتري لا بل بعثته فالقول قوله ولو ظهر جنونه وهو مفقود بخلاف افاقة  
وقت بيعه فالقول له وبيته الا فاقة اولى من بيته الجنون اذا اختلفا  
المشايخ في صحة العقد وفساده فاما يجعل القول لمن يدعي الصحة مع ايمانه  
في شرح الاصل اختلف المولى والمكاتب في صحة الكتابة وفسادها فالقول لمن  
يدعي الصحة والبينة بينة من يدعي الفساد ولو جرح عليه بعد صلاحه واختلف  
هو مع المشتري فقال اشترت مني حال الجرح وقال المشتري لا بل حال صلاحه فالقول  
للمحجور لان الشراء حادث في حال الاوقات فالمشتري يدعي الصحة وهو ينكر  
وان اقاما البينة فيبيته المشتري اولى امة ولدت عند المشتري فقال البايع  
هو ولي ولدت له لاقول من ستة اشهر من البيع وقال المشتري دعواك باطل لانها  
ولدت له لاكثر من ستة اشهر فالقول قول المشتري بخلاف ما اذا قال المشتري لم

وراثه

من باب اختلاف المذاهب  
اكثر ما مر

مر في باب البيتين المتقاربتين ما يشبه بخلافه  
في مثله

الحكم

وفي سياقه ما يرد من البينة  
بمع

وصايا  
وقيل خلافه

مرشده في البيع

كتاب

حج

والشئ  
وغيره



بكن العلوق عندك والبايع يقول عندك فالقول له فان اقام احدهما بيته يقتضى له  
 فان اقام البيته فعند ابي يوسف بيته المشتري اوله وعند محمد بيته البايع اوله  
 لا يشايه الحريه امرأه انقضت على وجهها عشرة دنانير حالة البعثة ثم ماتت  
 وزنها على الزوج وقال الزوج كانت متبرعة فالقول له كل لك من القسيه  
 ادعى دارا في يد انسان انما ملكه وان اباه باعها منه حال بلوغه بغير رضا  
 وقال صلحنا ان اباك باعها مني في حال صغر في حال صغر في حال صغر  
 صلحنا ان اباك باعها في حال الصغر مني في حال الصغر في حال الصغر في حال الصغر  
 عنه خصوصه الابن وان اقام صلحنا بيته ان اباك باعها في حال صغر في حال صغر  
 بمن المثل واقام الابن بيته انه باعها بعد بلوغه بغير رضا في حال ان يكون البيته  
 بيته صلحنا بيته امرأه اقرب بعد وفاة زوجها انه كان طلقها ثلاثا في مرض  
 موته وانه لم تنقض عدتها حتى مات وقال الورثة طلقك في حال البعثة فالقول  
 قول المرأة ولو اقاما البيته ووقتا ووقتا واحدا وشهدت بيته الورثة انه كان  
 صحيحا الخن بيته الورثة اذا اخذ من له الزاهر راحه من عليه وانقضت  
 النافذ ثم خرج بعض الزاهر زيوفا او سقوا فلا ضمان على النافذ ولكن يرد  
 القابض الزيوفا على الذبيع فان انكر الذافع فقال هذا ليس من ذراهمي فالقول له  
 كذا في الفصل السابع والعشرين من ابحاث المحيط قال في فتاوى  
 قاضيان في فصل ما يجب الاخر وما لا يجب القول قول الاخذ مع يمينه لانه  
 اخذ غير صالح ان جاء المسلم اليه بالزيف وانكره المسلم ان يكون الزيف من  
 ذراهمه فالقول قول المسلم اليه مع يمينه الخ اذا اقر بقبض الثمن ثم قال لا قبض  
 فاراد استخلاف المشتري هل يصح وهل يحلف المشتري قال في كتاب  
 الاستحلال والحل هو راده لا يحلف قياسا وهو قولهما للتناقض وعند ابي يوسف  
 يصدق ويحلف بالله ما ليس للبايع عليك هذا القدر من الثمن الخ ولو ادعى  
 المضارب او الشريك دفع المال وانكره رب المال او الشريك القبض يحلف المضارب  
 او الشريك الذي كان المال في يده لان المال في يدهما امانة والقول قول الامين  
 مع اليمين فالماضيل ان في كل موضع كان المال امانة في يده فالقول له في الذفع  
 مع اليمين وكذا البيته بيته وان كان المال مضمونا عليه فالبيته بيته على  
 الاثنا ولا يكون القول قوله مع اليمين وان كان من راي الحاكم ان لا يحضر المحذر

زوجين  
 بيع وشراء

وراثه

وكذا في جامع الفوائد

غزل ما اتمها لا بد من اولها

ان كان هذه الشباب اصلها من قطن كان الزوج  
 فبها وتصحبت منه فذلك كله الزوج وهو ميراث  
 منه وان كان الاصل للمرأة فذلك كله ميراثها وان  
 لم يرد فالقول قول المرأة ان كانت حية وقول  
 ان كانت ميتة

في حقه  
 في حقه

سلم

مضاربة  
شركة

القول بغير

نظر في خانها ان كانت بكرة القول قول وكيلها بغير يمين وعلى خصمها البيته وان  
 اخبرها ببيته كانت من بيته لا شراف فكما في البكر وان كانت من الاوساط  
 القول قول خصمها مع اليمين بالله انها غير مخدرة وعلى وكيلها البيته والتحقق  
 وهذه على العادة **مجمع الفتاوى** **سئل** عن رجل باخذ  
 المكوس بشئ عليه انه لا يستحق عند زيد مكس قصب ولا ملح ولا غير ذلك ثم  
 بعد ذلك ادعى زيد مبلغ من خريد وبضاعة واقام به بيته وادعى زيد عدم الاستحقاق  
 وتمسك بقول المكوس في الاشهاد عليه ولا غير ذلك وادعى انه هذا المدعى دخل في غو  
 هذا اللغو وقال المكوس المرد بقولي ولا غير ذلك من المكوس خاصة فانهما يقبل  
**اجاب** القول قول المدعى مع يمينه ان الزيادة في غير المكوس وان قوله  
 غير ذلك بيان للمكس لانه هو الجمل والمبرى **سئل** عن رجل عليه ديون  
 لشخص فذبح له مبلغا وقال له هذا عن الدين الفلاني وقال ولما لذي لا خبيرة  
 الا من غيره **اجاب** اذا عيّن المدينون احد الدين ان كان في تعيينه فانه  
 بان كان احدهما كفيلا والاخر لا او برهن او احدهما قرضا والاخر من مبيع صح  
 التعيين من الدين وان طبعا واحدا لا يقع **سئل** ان ادعى شخص على اخيه  
 سلمه عينا او مبلغا ولم يفسر في دعواه سبب التسليم فانكر المدعى عليه واجاب انه  
 لا يستحق عليه تسليم ما ادعاه واقام المدعى بيته شهدت على المدعى عليه انه تسلم  
 العين المدعى بها ولم يبينوا سبب تسليمها هل يقبل هذه البيته وادى اقال المدعى  
 عليه تسليمها ودعيه لا وصلها الى زيد او صلتها له وزيد ميت فكره المدعى  
 وقال اشترتها مني واقترضتها فالقول لمن **اجاب** اذا ادعى عليه انه  
 تسلم شيئا وطلب منه رده اليه فاجاب بانه لا يستحق على رده ما ادعاه وحلف  
 على ذلك برى من الدعوى فان اقام المدعى بيته على انه سلمه ما ادعى به لا يعتبر  
 البيته لانه لم ينكر التسليم وانما انكر استحقاق الرد فاذا حلف عليه برى وادى  
 اعترف بما ادعى عليه به وانه سلمه اليه ودعيه وقد ردها عليه قبل قوله مع  
 يمينه وان قال سلمتها الى فلان وفرد فعتها اليه ان صدقه المدعى  
 فالقول قوله مع يمينه وانه دفعها لفلان سواء صدقه فلان او كذبه وسواء  
 كان حيا او ميتا وان كذبه المدعى وقال لم اسلمها لك الا قرضا او تبعا فان  
 صدقه المدعى عليه فيها وان كذبه فالقول له مع يمينه لا تسلم يدعى عليك

القول بالملك  
مشترون  
فاسحق

نظر



وهو ينكر فحب عليه رد المبيع ان قابضا وصما نه ان كان هالك **سئل** اذ كتبه  
 شخص ورقة بخطه ان في ذمته لفلان بن فلان الفلاني وكذا **اجاب**  
 هو اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه **سئل**  
 من رجل كتبه عليه مسطور لشخص ألف درهم واقرب بالدين انه قبض منه  
 درهم ثم ادعى المقر انه احال عليه مبلغ وقبضت زوجته مبلغا فادعى  
 المقر ان هذين المبلغين دخلا في الخمسة وان لم يكن القابض ذكر ذلك ولا حين  
 اقر له القول له او المقر **اجاب** اذا اقر قبض خمسمائة من الدين ولم  
 يبين وجه القبض فالقول قوله في يمينه انه من جهة الحوالة وما قبض على يد  
 زوجته مع يمينه الا ان يقيم المدين يمينه انه غير ما احال به وغير ما قبضته  
 الزوجة **ق** اري اهداية **ج** بمجمل النسب ابيع وسيلوه وهو ساكن كان  
 ذلك اقرارا منه بالزوجي لو ادعى بعد ذلك انه حر الاصل لا يقبل قوله  
 سكا تارخانية **ا** ادعى على اخر غرضه كرم بارت وبرهن فقبض بالقرصة ثم  
 اخلفا في الاشجار والسكنى ولا يمينه قيل القول للمقبض له وقيل للمقبض  
 لقوله واليدين هذا في وليس ملكي او لا حق في فيه او ما كان في ونحوه ولا  
 منازع له حين قال لو ادعاه احد فقال له واليدين هو لي فالقول له والتناقص لا  
 يمنع لان اقراره هذا لم يثبت حقا لاحد الا اقراره بمجمل باطل ساكر ذار اقر  
 انه كان يدفع الاجر الى زيد ثم قال لزيد في القول له ولا يكون اقرارا بانه لزيد  
 وذكر الناطقي انه اقرار **ا** المتدعي عليه جاء بخط البراء فقال المتدعي كسبا  
 وقت الابرا فالقول له لانه استند الى حالة مفهومة منافية للصحة اقر  
 بنسب مجمل يولد مثله مثله او بوالدين او زوج او مولى واقرت به غير المولد  
 صح للخلعة الاصلية ولا تحمى للنسب على الغير **كفا** وفي الجليل ما يثبت نسبه لو  
 جعل في مولى والا فلا **مع** وقيل بما يثبت لو اتخذ انواعا لا لو اختلفا كقول  
 المولى تركيا وعبد هندية **هـ** ولا بد ان يقر بنسبه من غيره الا فهو على  
 من ولو تنازعما في انه مجمل النسب اخرج فيه رواية **فاقول** يحتمل ان يكون  
 القول المقر له لانه ينكر ان يكون بغير المقر ويحتمل ان يكون القول ينكر  
 نسبه من المولى لان الظاهر ان العبد نسب ما من وفاء مولى كما انشئ اليه في  
 العتق من الكافي ونحوه والله اعلم ولو ادعى قرصا وشهدا ان المتدعي دفع اليه

هذا اذا كان سكونه طائعا اما اذا  
 كان سكونه كرها يقبل قوله  
 فقول محمد بن

اقرار

اقرار

نسب

قرض

راى في كتابه  
 في الدين

كذا ولم يقر ولا يقبل المدعى عليه يثبت قبضه كشهادة يبيع شهادة بشرائه والقول  
 قوله لا يرد ان قبضته امانة فلا بد من يمينه على القرض **ا** راهق هو او هي **شك**  
 الامر فقال بلغت يصدق وحكمه حكم البالغ لانه معنى لا يعرف الا من جهتها  
 فلو اخطا ولم يكن بهما الظاهر صيدا كما تصدق المرأة في الحيض **ص** اقر  
 انه بالغ فقال بنم الوصي فلو من اهقا جاز قسمته ولم يقبل قوله لعدم انه كان  
 غير بالغ ولو لم يكن من اهقا او يعلم ان مثله لا يحتل لم تجز قسمته ولم يقبل قوله  
 بالغ **فت** وبهذه المسئلة تبين ان بعد ثني عشرة بشرط شرط لصحة  
 الاقرار يبلغه وهو ان لا يكون محال لا يحتل مثله بل يكون محال تحتل مثله  
**قط** وفي هذه المسئلة ان لم يكن من اهقا بان لا يحتل مثله لا يصح اقراره يبلغ  
 وقيل ثني عشرة سنة لا يصح اقراره به البتة وبعد ثني عشرة سنة ويحتل  
 مثله يصح **قلت** تبين بمسئلة **فصل** ان المراهق صيد قانه بالغ ولو  
 لصحة اقراره احتلا ومثله وانما شرط ذلك اذا لم يكن من اهقا فقول صاحب  
**فت** تبين انه بعد ثني عشرة سنة بشرط شرط لا يستقيم فانه بعد ثني  
 عشرة سنة من اهق وقد عرف انه لا يشترط لصحة اقراره ذلك ولو ذكر  
 قبل مكان لفظة بعد لاستقام لانه قبل ثني عشرة ليس من اهق وقد تبين انه  
 لا بد لصحة اقراره احتلا ومثله والا لم يصح اقراره كما صرح وقد ثبت في  
 باللفظة بعد وكأنه وقع بسمها الكتابية **ق** فورا اضبطوا وفيهم من اهق على  
 واقر المراهق انه بالغ ثم قال بعض الورثة انه لم يكن بالغاً ولم يصح الصلح  
 صيد والصبي بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة اذا قل من ذلك نادى ثم  
 حكم عن قاض ان من اهقا اقر في مجلسه صبي يبلغ فقال القاضي بما اذا بلغت فقال  
 بالاحتلام فقال ما رايت بعد ما انتهت فقال الماء فقال اي ماء فان الماء يحتل  
 فقال المني فقال ما المني فقال ابمردان كه فرزدادى شود فقال على من تحت  
 على ابن وابنتا وبيان فقال على ابن فقال القاضي لا بد من الاستبصار فقد يلقن  
 الاقرار يبلغ كذا قال **س** شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط والمبال  
 قوله مع التفسير وكذا جارية اقرت بحيض **ج** اجمع الفصولين  
 وفي فتاوى التفسير سئل رحمه الله عن قوم اضبطوا وفيهم من اهق على  
 واقر المراهق عند الصلح انه بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغاً

فيه كلام من جهة الفرق كنباه في الظاهر  
 للينظر

هذا هو

اقرار



ولم يصح هذا الصلح قال القول قول الصبي بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة  
 لان الاقل من ذلك نادر • فصول عمادي • سئل رحمه الله عن غلام  
 وجارية سبهما اقل من خمس عشرة سنة وهو خضر شاربه وبنت عاتته  
 وخلق تام فقالا قد اختلفنا قال لا اصدقهما فيه عن **م** يقبل قولهما فيه  
**ح** تصدق الجارية لا الغلام **م** له امرأة وعلام سبهما اربع عشرة سنة  
 فقال لها ان حصب فانت طالق وقال له اذا اختلفت فانت حر فقالت حصب  
 اختلفت تصدق المرأة لا الغلام **ط** عن **ح** وهو قول **س** رحمه الله من اشكل  
 في الاختلاف فقال قد اختلفت تصدق فيما له او عليه كما تصدق الجارية في  
 الخبز فعلى هذا لو قال له اذا اختلفت فانت حر فقال اختلفت عتقك **م**  
 ثمة من شتره فردة عليه فتلف لو كان الرد على سبيل فتح القبض هلك  
 المشتري والرد على سبيل فتح القبض ان يقول خذ مني قبض هذا قبض المديون  
 بتلك الجهة ينسقط به القبض السابق وكذا سائر المديون ولو اختلفا فقال  
 المدين رد وجهه ففتح القبض وقال المديون وديعة صدق المديون اذا  
 اتفقا على قبض الدين فعدت الدين يدعى فتحه فهو ينكر فيصدق له عليه  
 دينان من جلس واحد فادى المديون شيئا من الما لصدقة انه دفع باي جهة  
 فيسقط ذلك من ذمته ولو من جنسين كذهب وفضة وقال ادبت عوضا  
 عن الزهبي لا يصدق اذا المعوضة تتم بالطرفين • شري من لا شيء قد  
 ائنه عشر ذراهم ويقول هي من الثمن وقال الدلال دفعته الى صديق  
 الدافع يمينه لانه مملوك • **ج** امع الفصولين • وفي العماد اذا كان  
 رجل على انسان دينان من جلس واحد فادى المديون شيئا فالقول قول الدافع  
 انه باي جهة فيسقط ذلك الدين عن ذمته • دال اباغ شيئا ثمران المشتري  
 دفع ائنه عشر ذراهم الى الدلال وقال دفعته من الثمن وقال الدلال دفعته  
 دالية فالقول قول الدافع لانه المملوك • **ل** ان الحكم في ٢٣ الكفاية  
 رجل عليه الف درهم من كفالة والف من بيع فجاها بالف وقال اودى هذا من  
 وقال الطالب لا اخذها الا من جميع مالي عليك له ذلك وحصل القبض عن  
 المالكين فيرجع بما بقي عن المكفول عنه وان قبض ولو قبض شيئا فلا يطالب  
 عن اى المالكين شاء • **ل** ان الحكم • دفع الى ابنه مالا فاراد اخذ

مرشدة في الظاهر

قبض الدين

وفي جامع الفصولين مع زيادة

صرف

صدق انه دفعه قرضا لانه مملوك • رجل ادعى على ميت الفافيهن وارثه ان  
 الالب اعطاه الفاقبل والوارث يصدق ان الالب اعطاه بحجة الدين لقيام  
 مقام مورثه فيصدق في جهة التملك • **ل** المتفق لو اتفق على القطة بامر  
 القاضي فقال انفق كذا وكذا وذلك نفقة مثلها وكذا رتبة رتبة وحشد  
 الا نفاق عليها صدق مع يمينه على العلو اذا الواجد يدعى عليه دين وهو  
 بخلاف الوصي اذا قال انفق من مالي على اليتيم نفقة مثله صدق الوصي مع  
 يمينه لانه امين اذ لا يدعى دينه وانما صرف الامانة الى موضعها لكن مع يمينه  
 اخشى انفق على بعض الزرية فقال انفق بامر الوصي واقربه الوصي ولا يعلم  
 ذلك الا بقول الوصي بعد ما اتفق يقبل قول الوصي لو كان من اتفق عليه صغيرا  
**ج** امع الفصولين • غلام في يد رجل قال انخر الاصل قال الذي في  
 يده هو عندك كان لا يعبر عن نفسه فالقول قول ي ائنه وهو كالمستاع وان كان  
 بالغا او صغيرا يعبر فالقول قول الغلام ولو اقاما البينة هذا على الرق وهذا  
 على الحرية فبينة الغلام أولى ويجوز ان يكون القول قوله والبينة بينته كالموع  
 اذا قال ردت الوديعة كان القول قوله ولو اقاما البينة فالبينة بينته •  
 ولو عرض عبدا وامة على رجل وهو ساكت او هي ساكنة ولم يسمع ثم قال لا يخرج  
 صدق عليه • **ل** ان الحكم • اذا قال ردت الوديعة فالقول لا دفع  
 اليمين وان كان مدعي الرد صوته • **هـ** رايه في اول كتاب الدعوى •  
 ادعى المعبوس انه اغتر بعد والطالب ليسار فالقول المطالب فان شهدا باعسا  
 يقبل ويحلى وليس هذا شهادة على النفي • **ن** كذا ابو المود من البرازية  
 رجل دخل بيت رجل ومعه مال او خرج من دار وعلى عاتقه متاع فقال رب  
 الدار هذا مال اخذته من منزلي قال ابو يوسف كان الدار رجل والخارج يعبر  
 بصناعة شئ من الاشياء كالحمل الزيت ويحس فدخل وعلى ذمته زيت  
 او من يطوف ويبيع بالاسواق فالقول قوله في ذلك لان يده الظاهر لان الظاهر  
 يشهد له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار وقال **س** ابو حنيفة رحمه الله  
 القول قول رب الدار في ذلك كله ولا يصدق الدار في شئ مالا يشاهد اليه  
 تلبس • **م** من محب ط الشرحي في كتاب الدعوى • اذا كان المدعي عليه  
 مسافرا لا يكفل القاضي ولكن يؤجل المدعي الى اخر المجلس فان اقام بينة والا

وفي جامع الفصولين بعد هذه المسئلة  
 تتعلق بالنكاح من مثله بعضها في موضع  
 فليست عند البياض مسلا

لقطة

وصايا

مروية

رواية

مرشدة في الظاهر

نفقة معق السكوب







والثاني في قدر الملك اما الاول فمبطل بغيره  
الدعوتين في اصل الملك هو

بنفس الدعوى استحضارنا والقياس ان لا يثبت **فصل** واما حكمه  
الدعوتين لا غير اما في حكم النسب فقد مر ذكره اثنا مسائل النسب وحكمه  
في الملك فالكلام فيه في موضعين احدهما في حكم تعارض الدعوتين في  
اصل الملك ما هو سبيل تعارض البنتين فيه من طلبة الترخيم والعمل بالرجح  
عند الامكان وعند تعدد العمل بهما بقدر الامكان تصح الدعوتين بالقد  
المكين وبيان ذلك في مسائل جلان ادعاء ابنة احد هاتين ابنتيها والاخر  
يلجأ بها فهو للابنة مستعمل للابنة فكانت في يد وكذا اذا كان لاحدهما  
خجل والاخر كوز مغلق ومخللة معلقة فصالح الجمل ولو لمافنا ولو كانا  
جميعين راكبين لكن احدهما في الشرح والاخر رديفة فيهما في ظاهر الرواية  
وروى عن ابي يوسف انها راكبت الشرح بقوة يد وجه ظاهر الرواية انهما  
جميعا استويا في اصل الاستعمال فكانت للابنة في ايديهما فكانت لهما ولو كانا  
جميعين راكبين في الشرح فيهما لهما لا استويا في الاستعمال ولو ادعى  
عبد صغير لا يعبر عن نفسه وهو في ايديهما فهو بينهما لانه اذا كان لا يعبر  
عن نفسه كان بمنزلة العوض واليهما ثم بقي اليد عليه الا يرى له لو ادعى  
صبيبا صغيرا مجهول النسب في يد ابي عبد ثم كبر اصبيبا فادعى الحرية فالتقو  
قول صاحب اليد ولا تسمع دعوى الحرية الا بينية لانه كان في يد وقت  
الدعوى فلا تزول يده عنه الا بدليل ومثله لو ادعى غلاما كبيرا انه عبد  
وقال لعلما انلخر فالتقول قول الغلام لانه ادعاه في حال هو في يد نفسه فكان  
التقول قوله وان ادعى عبد كبير فقال لاحدهما فهو بينهما ولا يصدق  
ذلك وكذا اذا كان العبد في يد رجل فاقترانه لرجل اخر فالتقول قول صاحب اليد  
ولا يصدق العبد في ذلك وكذا اذا كان العبد في يد رجل فاقترانه لرجل اخر فالتقول  
قول صاحب اليد ولا يصدق العبد في اقتران بانه لعين لانه اقتران بالرق  
اقتران بسقوط يد عن نفسه فكان في يد صاحب اليد فلا تسمع قوله انه لعين  
لان العبد لا قول له ولو قال كنت عبد فلان فاعتقني وانخر ذلك عند  
رحمة الله وروى عن ابي يوسف ان القول قول العبد ويحكم بحريته لانه العبد  
متمسك بالاصل اذ الحرية اصل في بني آدم وكان الظاهر شاهدا له والجميع  
جواب ظاهر الرواية لانه في يد اقترانه كان عبدا فقد اقر به وان حكم لاصل

مرفعه

وثبوت العارض وهو الرق فصا الرق هو الاصل وكان الظاهر شاهدا للمولى  
لانه لما اقرانه كان عبدا فقد اقر به وان حكم لاصل وثبوت العارض وهو الرق  
فصا الرق هو الاصل فكان الظاهر شاهدا له ولو ادعى ثوبا واحدهما  
لا يسه والاخر متعلق بذيله فالله يبرأولى لانه مستعمله ولو ادعى ثوبا  
واحدهما ليس عليه والاخر متعلق به فهو بينهما ولا يكون الجالس بحسبه  
والنوم عليه أولى لا استويا في اليد عليه ولو ادعى اذرا واحدهما  
ساكن في الساتر وكذلك لو احدث فيها شيئا من بناء او حفرة في لسان  
البناء والحفر لان سكنى الدار واخذ ثا البناء والحفر تصرف في الدار فكانت في  
يد ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن احدهما داخل فيها والاخر خارج منها  
فهي بينهما وكذا اذا كانا جميعا فيها لان اليد على العقار لا تثبت بالكون فيه  
ولو وجد خياط يخط ثوبا في دار انسان فاختلعا في الثوب فالتقول لصا  
الدار لان الثوب وان كان في يد الخياط صورة فهو في يد صاحب الدار معنى  
لان الخياط وما في يد في دار في يد فيما فيها يكون في يد خالخرج  
من دار رجل وعلى عاتقه متاع فان كان ذلك الخامل يعرف ببيع ذلك وحمله  
فهو له لان الظاهر شاهدا له وان كان لا يعرف بذلك فهو لصاحبه الدار لا  
الظاهر شاهدا له وان كان مما لا يحمل فيها فالتقول قول صاحب الدار لان الظاهر  
شاهدا لصاحب الدار رجل اضطر طائر في دار رجل واختلعا فيه فان  
اتفقا على انه على اصل الاباحة لم يستول عليه قط فهو لصا يد سواء  
من الهواء او من الشجر والحايط لانه لا اخذ من صاحب الدار اذ الصبي لا يصير  
مأخوذا بكونه على حائطه او شجر وقد قال صلى الله عليه وسلم الصيد بين  
اخذ وان اختلفا فقال لصاحب الدار اضطرته قبلك او ورثته وانكر الصا  
فانه ينظران اخذ من الهواء فهو له لانه لا يلد لاحد على الهواء وان  
اخذ من جذر او شجر فهو لصاحب الدار لان الجذر والشجر في يد وكذلك  
اذا اختلفا واخذ من الهواء والجذر فالتقول قول صاحب الدار لان الاصل ان  
في دار انسان يكون في يد هكذا روى عن ابي يوسف مسئلة الصيد على هذا  
التفصيل ولو ادعى خايطا بين دارين ولا احدهما عليه جندع فهو  
لانه مستعمل الحائط ولو كان لكل واحد منهما فان كانت ثلاثة او اكثر فهو

وكذا حال عليه كارة وهو في دار رجل فاختلعا في الكارة  
فان كانت الكارة مما يحمل فيها فالتقول قول المالك  
لان الظاهر شاهدا له  
مسئلة الصيد  
في دار انسان  
الملك في الصيد

حيطة



فهي بينهما نصفان سواء استوت جذوع كل واحد منهما وكانت لأحدهما  
 أكثر بعدا من ذلك واحد منهما ثلاثة جذوع لأنه ما استويا في استعمال  
 فاستويا وثبوت اليد عليه ولو أراد صاحب البيت أن ينزع على الآخر ما زاد  
 على الثلاثة ليس له ذلك لكن يقال له زد أنت أيضا إلى ثمانية خشب لصاحب  
 أن طاق الحائط حملها أو أفلتس لك الزيادة ولا النزاع ولو كان لأحدهما ثلاثة  
 جذوع وللآخر جذوع أو جذعان فالقيا سائر يكون الحائط بينهما نصفان في  
 الاستحسان لا يكون ولو كان الحائط متصلا ببناء أحد الدارين اتصال  
 وارتباط فهو لصاحب الاتصال لأنه كالمعلق به ولو كان لأحدهما اتصال  
 التراف وللآخر جذوع وصاحب الجذوع أولى لأنه مستعمل الحائط ولا يستعمل  
 من صاحب الاتصال ولو كان لأحدهما اتصال التراف وارتباط وللآخر  
 اتصال تربيع فصاحب التريع أولى لأن اتصال التريع أقوى من اتصال التراف  
 ولو كان لأحدهما اتصال تربيع وللآخر جذوع فالحائط لصاحب التريع  
 الجذوع حق وضع الجذوع لكن الكلام في صورة التريع فنقول وذكر  
 الطحاوي أن التريع هو أن يكون انصاف البناء الحائط المدعى مدخله حائط  
 إحدى الدارين يعني ذلك كالزنج والطاقات وكان معنى التراجع فكان صاحب  
 الاتصال أولى وذكر الكرخي أن تفسير التريع أن يكون طرف هذا الحائط المدعى  
 مدخلين حائط إحدى الدارين وهذا التفسير منقول عن أبي يوسف فيصير  
 الحاصل أن المدخل إذا كانت من جانبي الحائط كان صاحب الاتصال أولى بلا  
 خلاف وإن كانت من جانب واحد فعلى قول الطحاوي لصاحب الاتصال أو  
 على قول الكرخي لصاحب الجذوع أولى ولو كان لأحدهما عليه ستة أو بناء  
 وصاحبه مقر بان السترة والبناء له فالحائط لصاحب السترة لاستعمال الحائط  
 بالسترة فكان في دين ولو لم يكن عليه عين ولكن لأحدهما هراوى وهو  
 الموضوع على راس الجدار فهو بينهما ولا يستحق الهراوى والبوارى شيئا  
 لأن وضع الهراوى على الحائط ليس بأمر مقصود لأن الحائط لا يبنى له  
 ملحقا بالعدم فلا يتعلق به الاستحقاق ولو كان وجه الحائط إلى أحد  
 وظهره إلى الآخر وكان انصاف اللبن أو الطاقات إلى أحدهما فلا حكم  
 بشئ من ذلك عند أبي حنيفة الحائط بينهما وعندهما الحائط لمن إليه وجه  
 البنا

بحث  
 اتصال التريع اتصال جذور  
 يتداخل لبنات هذا الجدار  
 في لبنات ذلك وانما يسمى  
 اتصال التريع لانها سباج  
 ليحيط مع جذور من آخر مكان  
 مربع  
 صدره  
 سورة

الهراوى الهراوى المشيئة التي توضع  
 الجذوع صدر السترة  
 قوائم الهراوى من الجدران  
 وهي قوائم توضع على راس الجدار  
 من الدرع مثل قضبان الكر ومقار  
 بالغارسة الهراوى كذا في المعجم  
 احى قبلي منه

وانصاف اللبن والطاقات وهذا إذا جعل الوجه وقت البناءين ما بني  
 فاما إذا جعل بعد البناء بالنفس والتطين فلا عبرة لذلك اجماعا وعلى  
 هذا الخلاف إذا اذعيا بابا معلقا على حائط بين دارين والعلق إلى أحد  
 فالناب لهما عنده وعندهما لمن إليه العلق ولو كان للناب علقا من  
 الجانبين فهو لهما اجماعا وعلى هذا الخلاف خص بين دارين أو بين  
 كرمين والتمط إلى أحدهما فالخص بينهما عنده ولا ينظر إلى التمسك عندهما  
 الخص لمن إليه التمسك وعلى هذا إذا اختلفا في المروور في دار ولا أحدهما  
 من دار إلى تلك الدار فله صاحب الدار منع صاحب الباب عن المروور فيها حتى  
 يقيم البينة أن له في داره طريقا ولا يستحق صاحب الباب بالباب شيئا لأن  
 فتح الباب إلى دار غيره قد يكون بحق لا زمر وقد يكون بحق أصلا وقد  
 يكون بحق غير لازم وهو الأبلحة فلا يصح دليل على حق المروور في الدار  
 مع الاحتمال وكذا لو شهد الشهود أن صاحب الدار كان يمر فيها لم يستحق  
 الشهادة شيئا لاحتمال أن مروور فيها المكان غصبا أو أبلحة ولأن تلك  
 دلت على أنه كان بحق المروور له لكن في الزمان الماضي لأن الشهادة قامت  
 فلا يثبت بها الحق للحال ولو شهدوا أنه فيها طريقا فان حشد والطق  
 فتمطاوله وعرضه قبلت شهادة تهمه وكذلك إذا التزمه وهو كذا ذكر في الكفا  
 وعلى هذا إذا كان رجل ميزاب في دار رجل فاختلغا في مسيل الماء وصاحب  
 الدار أن يمنعه عن المسيل حتى يقيم البينة أن له في هذه الدار مسيل ماء ولا  
 يستحق صاحب الميزاب بنفس الميزاب شيئا لما ذكرنا وذكر الفقيه أبو الليث أن  
 الميزاب إذا كان قد يما فله حق المسيل وذكر محمد في كتاب الشرب في نهر في  
 أرض رجل يسيل فيه الماء فاختلغا في ذلك فالقول قول صاحب الماء لأنه  
 كان يسيل فيه الماء كان النهر مشغولا بالماء فكان النهر مستعملا به وكان في  
 دين بخلاف الميزاب فإن موضع المسئلة فيما إذا لم يكن في الميزاب ماء عند  
 الاختلاف حتى لو كان فيه ماء كان حكمه حكم النهر ولو شهدوا أنه نهر أو  
 الماء يسيل فما لميزاب فليست هذه الشهادة بشئ لأن التسيل قد يكون بغير  
 حق وكذا الشهادة ما كانت حق كاش على مامر ولو شهدوا أن له حقا في الدار  
 من حيث التسيل فإن يتيوا أنه ماء المطر وإن يتيوا أنه لتسيل ماء الأمر



والوضو فهو كذلك وان لم يمينوا قبل شهادتهم ايضا ويكون القول  
قول صلح الدار مع يمينه الغسل او للوضوء او لآء المطر لان اصل الحق  
بشهادة الشهود وبقيت الصفة مجهولة فتبين ببيان صلح الدار بكون  
وان لم يكن يمينه استخلف صلح الدار على ذلك فان خلف برى وان كل يعنى  
بالقول كما في باب الاموال وعلى هذا يخرج اختلاف الزوجين في مناع البيت  
ولا يمينه لاحد مما على ما ذكرنا في كتاب النكاح • **كتاب النكاح** في كتاب النكاح  
ولو ادعى عينا في يد رجل فقال له وقال الذي في يدي او دعنيها فلان واعا  
او وكلني بحفظها لم يخرج من خصوصية المدعى لان يمينه على ما قال  
وقال ابن ابي ليلى يخرج من خصوصية المدعى قوله من غير يمينه وقال ابن شبرمه  
لا يخرج من خصوصية المدعى • **نهي** في فصل ممن يكون خصما ومن لا  
قال • **عند الله** ان ثبتت حديث سمعته من رسول الله صلى  
عليه وسلم يقول اذا اختلفا المتبايعان ليس بينهما يمينه فالقول ما يقول  
السلعة او يتنازكا • **شرح الوقاية في الخالف**  
**كتاب الاقرار**  
رجل قال لاخر اخذت منك ألفا وديعة والغصب فضاعت الوديعة و  
الا لغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الوديعة كانا القول  
المقر له ياخذ هذه الالف ويغير المقر لها اخرى • وكذا لو قال المقر له  
الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر له ودعني ألفا وغصبت منك ألفا  
فهلك الوديعة وبقي الغصب وقال المقر له بل هلك الغصب كان القول المقر  
الالف ولا يضمنه شيء • رجل ساكن في دار اقرانه يدفع الى فلان غلة هذه  
قال الدار اري كان القول قوله وقوله الاول لا يكون اقرارا ان الدار لم يخل  
الاخر • **قاضي حان** ما في يدي من قليل وكثير من عبيد وغيرهم وما  
حان في صحاح لانه عام لا محمول وان تنازع في شيء انه كان وقت الاقرار في يد  
او خانوته فقال المقر له بل حدثت بعد قال المقر له • قال هذا البيت وما غلب  
عليه بابه لا مرق وفيه مناع فلما البتت فلما خلا في مال وكان الاقرار  
فان للمناع لا يدخل لانه يصير كانه باع البيت بحقوقه • **كتاب الزانية**  
رجل قال جميع ما في يدي فلان قال • **شمس** لا يمة السرى يرجع في البيان

وذكر بعده حكم نكاح الدعوى في قدر المال  
المتبايعين في قدر المبيع او المبيع وقيل هو العاقل  
المسلم فليست عند البياض

يحل قبل البيان وذكر في النكاح رجل قال ما في يدي من قليل وكثير وعبد  
غيره فلان صح اقراره لانه عام وليس محمول فان حضر المقر له واراد ان ياخذ  
شيئا مما في يدي واختلفا في عبيد في يدي انه كان في يدي يوما لا قرارا ولم يكن  
القول فيه قول المقر • **قاضي حان** • قال جميع ما في يدي من قليل  
كثير وعبد وغيره فلان ثم مكث زمانا ثم اختلفا في عبيد في يدي فقال المقر له  
يكن في يدي يوم اقررت وقال المقر له بل في يديك فالقول • **قوله المقر**  
**حسرة** • ولو قال ما في يدي من قليل وكثير وعبد وغيره فلان صح  
ولو اختلفا في عبيد انه كان في يدي وقت الاقرار او ملكه نعمة فالقول المقر  
واليمين يمينه المقر له • **راهب** في كتاب الاقرار • من قال فلان  
شريك في جميع ما في هذا الحانوت صح وصار ذلك مشتركا بينهما ولو  
في كينونة شيء فيه وقت الاقرار فالقول المقر له اذا كان زمانا لا يسع  
العبد ولا دخال المتنازع في حانوت فالقول المقر له • وكذا لو قال فلان  
شريك في ما في يدي من مال التجار ثم ادعى ان بعض المتنازع لم يكن في يدي  
وقت الاقرار وان المقر له باقفاق روايات الاصل • **راهب** في  
باب فصول متفرقة • رجل قال اقضيت من فلان ألف درهم كانت  
لوعليه او قال كانت وديعتي عنده فقضيتها وقال فلان بل هي مالي ولم  
لك كان القول فلان بعد ان اختلفا في ما او دعه او لم يكن عليه • رجل  
قال اسكنت فلانا ثوبا اخرجه وقال الساكن بل هو يميني كان القول المقر له  
قول ابي خيفة وقال ابو يوسف محمد القول قول المقر له بالتمسك بيمينه  
انه ما اسكنه المقر وعلى هذا الخلاف اذا قال اعزب فلانا هذه الدار وكما  
ثم قبضها منه وكذا اذا قال فلان لحياط قيصي هذا بئضه رخصه  
مضى وقال لحياط بل هو قيصي اعزبك وان قال لحياط قيصي هذا بئضه  
يقل قبضه متى لا يرد على لحياط اجماعا • ولو قال فلان ساكن هذا البيت  
والبيت لي وفلان ينكر يقضي للساكن • ولو قال فلان زرع هذه الارض  
او بنى هذه الدار او غرس هذا البستان وهو لحي والكل في يد المقر لو قال  
الاخر بل هو لحي كان القول المقر مع يمينه لان الاقرار بالزرع والحياطة ليس  
باقرار باليد • ولو قال على احد عشر دينارا او لحد عشر ذهبا الزمة من

وذكر في النكاح

وقال فلان بل هو لحي  
لان الاقرار بالزرع والحياطة ليس  
باليد ولو قال فلان من خيالة فلان لم يكن  
اقرارا له فمينه



كل واحد عشر ولو قال على فلان بضع وخمسين لزمه ثلاث وخمسين  
 لان البضع لا يتناول اقل من ثلاثة • ولو قال عشرة ذراهر ونيف كان القول  
 قوله في النيف حتى لو قال عني ثوبه درهمان قبل قوله وان قال عني ثوبه  
 اقل من ذلك او اكثر كان القول قوله قال محمد رحمه الله الذراهر عندنا  
 في بلادنا كلها على وزن سبعة لا ينقص ولا يزيد الا ان بين زيادة او نقصانها  
 يعرف في الوزن موصولا • ولو قال على درهم وزنه نصف درهم يصدق  
 فيما قال • قاض حبان • ولو قال بضع وخمسين او عشرة ونيف  
 فالبضع النصف لا ينقص منه والقول له في مقدار النيف في درهم او  
 اقل واكثر مال نفيس وكثير او خفي لا رواية فيه وكان اجر حبان في قول  
 الوفه درهم ثلاثة آلاف او كثيرة عشرة آلاف • **سراية**  
 ولو اقر بضع وخمسين او عشرة ونيف فالبضع ثلاثة لزمه ان ينقص  
 ذلك والقول قوله في النيف في درهم او اقل واكثر خزانة الامير  
 لو قال فلان حق في هذا البستان ثم فتن بالتمر والتخلة لا يصدق الا ان  
 تكون التخلة باصلها • ولو اقر او لا عند القاضي بالثابت افاض في ذلك  
 في دوانه ثم عاده الى القاضي في مجلس آخر فاقرب بالثابت وادعى الطالب  
 والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب • ولو قدر رجلا  
 الى القاضي وادعى عليه ألفا فاقرب بها ثم عاده الى القاضي في مجلس آخر وادعى  
 خمسمائة فاقرب بها فقال الطالب قد اقر لي بالثابت وخمسمائة وقال المطلوب  
 انما له على ألف قال القول قول المطلوب • وكذا لو ادعى في المجلس الثاني الفين فاقرب  
 بها فادعى الطالب ثلاثة آلاف وقال المطلوب انما له على ألفان كان القول  
 المطلوب ويكون اقرار الثاني الخروج عن موجب اقرار الاول واجبا لزيادة  
 فتلزمه الزيادة ويجب عليه ألفان • ولو اقر رجلا قال فلان ابتعت من فلان  
 نيفا بالثابت درهم وديعة ثم قال لم اقبضه كان القول قوله وقد مر هذه  
 المسئلة • رجل اقرانه باع عبده هذا من فلان بالثابت درهم فقال ما اشتريته  
 ثم قال بل ابتعته منك بالثابت درهم وقال لبايع ما بعتك كان القول قول  
 وله ان يلحق العبد بالثابت درهم • رجل اقرانه باع عبده من فلان ولم يذكر  
 الدين ثم حشد صم حتى • لان اقراره بالبيع بغير ثمن باطل • اذا اقر الرجل بالبيع

وقبض الثمن ثم انكر قبض الثمن واراد استخلافا في القياس لا يستخلف  
 وهو قول ابي يوسف ومحمد لان الاستخلافا يكون بعد الدعوى الصحيحة  
 وفي متناقض وفي الاستحسان يستخلف وهو قول ابي يوسف وقال  
 القول قول المقر • ولو اقر على نفسه بديعة كان عليه قيمة اي الذوا بديعة  
 وان جاء بديعة وقال هو كان القول قوله وان جاء بغيره او مردون او حمار او  
 بغيره لا يقبل قوله في غير ذلك • ولو قال على ثوب درهمي فلان فجاء بثوب  
 درهمي قبل منه ذلك عند الكل • ولو قال على ثوب ولعريم ثوبا فاي ثوب  
 جاء به قبل منه غيبلا كان او جديدا ثم لا يترك بعد ذلك حتى يعطى ثوبا  
 آخر رجل قال فلان على ألف درهم من ثمن مبيع او قال من قرض وقاضي يوف  
 او قال من بخرجة قال ابو حنيفة لا يصدق في دعوى الزيف والتمهجة قال  
 ذلك مفسولا او موصولا الا ان في البيع يتحالفان حال قيام السلعة قال  
 ابو يوسف ومحمد يصدق في دعواه انهما زيفا وبخرجة اذا وصل ولا يصدق  
 اذا فصل بالسكوت ونحوه وهو غير له ما لو قال فلان على ألف درهم ولم يذكر  
 السبب ثم قال هو زيف وبخرجة قال الفقيه ابو جعفر لم يذكر  
 هذا في الاصل واختلف فيه المشايخ قال بعضهم هو على الاختلاف الذي ذكر  
 فيما اذا بين السبب وقال بعضهم هنا يصدق في دعوى الزيادة اجما عا  
 رجل قال قبضت من فلان ثوبا ثم قال هو زيف قبل قوله ولو قال هو ستوفة  
 لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا بعد اقراره فقال وارثه هو زيف لا  
 يصدق • رجل قال فلان عندي ألف درهم وديعة ثم قال هو زيف يصدق  
 وعلى هذا الخلاف اذا قال فلان على ألف درهم من ثمن مبيع او قال من قرض لا يها  
 زيفا وبخرجة لا يصدق في قول ابو حنيفة وقال لا يصدق اذا كان موصولا  
 ولو قال في هذه المسائل الا انها ستوفة او رصاص يصدق في قول محمد رحمه الله  
 وهي رواية عن ابي يوسف وفي رواية اخرى لا يقبل قوله • ولو قال عني ثوب  
 فلان لثا ثم قال هو زيف وبخرجة قال ذلك مفسولا او موصولا قبل قوله  
 وفي رواية عن ابي يوسف المقر من ثوبه الغصب وعنه الغصب لا يصدق  
 اذا فصل كما في القرض الا انها غير مشهورة • ولو اقر بالغصب ثم قال هو ستوفة  
 رصاص يصدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل • ولو قال او دعني فلان لثا

سواء من ثمن مبيع ولو قال انفا  
 على ألف



ثم قال هو زئوف او بهرجة قبل قوله وصل امر فصل وان قال هي ستوقفة او  
رصاص صدق اذ وصل ولا يصدق اذ انفصل • **قاصي حيان** • على الف  
من ثمن متاع ثم قال انما زئوف او بهرجة لا يصدق وصل امر لا وعندهما  
صدق ان وصل • ولو قال لفلان على الف درهم زئوف ولعزير كالتب  
اختلفوا وعلى قول الامام • ولو قال غصبت منه الف او اودعني الف او  
لي دأني الف اثم ادعى انما زئوف صدق وصل امر لا • ولو قال في هذا كله الف  
درهم الا انه لا ينقص منه كذا ان وصل صدق والا لا ولو فصل  
التعسر عن الثاني انه يصح اذ وصل بعد ذلك وعليه الفتوى • **بكرانية**  
رجل قال اشتريت هذا العبد من فلان بالف ستوقفة قال ابو حنيفة رحمه الله  
يلزمه الجحاد وعن ابو يوسف يصدق ويغسل البيع • ولو قال لفلان على  
كرخطة من ثمن بيع او قرض ثم قال هو زئوف ردية قبل قوله لان الرداة لا  
تكون غيبا وكذا في كل ما ياكل ويوزن سوى الدرهم والدينار • ولو اقر بعشر  
افلس من ثمن مبيع او قرض ثم قال كما سدد لا يصدق في قول ابو يوسف رحمه الله  
وابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يصدق في القرض اذ وصل وفي البيع لا يصدق  
في قول ابو يوسف رحمه الله وقال محمد يصدق ويلزمه قيمة المبيع ان كان  
هالكا • ولو قال غصبت فلانا عشرة افلس او قال اودعني عشرة افلس ثم  
قال هو كاسد قبل قوله • **المسلم اليه** اذ اقر يقبض رأس المال ثم ادعى انه زئوف  
ان كان اقر يقبض الجحاد او اقر يقبض حقه او باستيفاء رأس المال او باستيفاء  
الدرهم او يقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زئوفا وان كان قرض  
الدرهم ثم ادعى الرداة في القياس لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم والبيعة على المسلم اليه  
وفي الاستحسان القول قول المسلم اليه مع يمينه والبيعة على المسلم اليه  
اعطاء الجحاد • ولو قال اسلمت الى عشرة درهم في كرخطة وقال لم يقبضها  
وقال رب السام لا بل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا صدق قيا  
واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه وفي  
القياس صدق ولا يلزمه شيء • وكذا لو قال اعطيتني الف او اقرضتني الف  
او اسلفتي ثم قال لم اقبض ان قال ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا  
وان قال ذلك موصولا لا يصدق استحسانا • ولو قال هديتني الف او دعت

في البيع

الى الف او قال لم اقبضها لا يصدق في قول ابو يوسف وقال محمد يصدق  
اذ وصل • ولو قال بعيتني دارك بالف او اجرتني دارك او تصدقت على او  
وهبتني ولم اقبض قبل قوله وصل امر فصل • ولو كان في يد صندوق فيه  
متاع فقال الصدوق لفلان والمتاع لي او قال هذا لدار لفلان وما فيها  
من المتاع لي كان القول قوله لان المتاع لا يكون تبعًا للدار والصدوق ولا  
يبتاع له اسم الصندوق • **قاصي حيان** • الوصي اذا قال قبضت كل  
مال فلان لميت على الناس وجاء غيره وقال اني دفعت كذا درهمًا اليك  
وقال الوصي ما قبضت منك شيئا فالقول قول الوصي مع يمينه خلاصه  
اذا اقر وصي الميت انه قبض كل دين لفلان الميت على الناس ثم ادعى غيره لميت  
اني دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا وما علمت انه  
كان لميت عليك شيء كان القول قوله مع يمينه • ولو قامت البيعة على الدين  
لا يلزم الوصي شيء لانه لم يقبض شيئا من رجل بعينه • ولو ان رجلا وكل رجلا  
ببيع عبده فباعه الوكيل من وارث الموكل ثم مضى الموكل واقر يقبض الثمن من  
او اقران الوكيل قبض الثمن من المشتري ويخجل لو كل صدق ولو كان المشتري وارثا  
للكل • **الوكيل** والموكل مريضان فاقرا الوكيل يقبض الثمن لا يصدق لان مرض  
يكفي بطلان اقراره لو اقره بالقبض مرضهما اولى • مريض عليه دين محبط  
فاقر المريض يقبض وديعة او عارية او مضاربة كانت له عند وارثه صح  
لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول  
الوارث • اذ اقرت المرأة النكاح رجعت وهي امة وقد كانت امة معروفة ثم  
هتقت وقال الزوج لا بل كان النكاح بعد العتول لا قبل العتول فهو سواء وصح  
النكاح كما لو اقر احد هما ان النكاح كان في عتة الغير او بغير شهود او تزوج  
وتحته اربعة او اختها في نكاحه او في عترة لا يقبل قول من يدعي هذه الموانع  
فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره ويكون ذلك منسوخا  
الطلاق بخلاف ما لو قال تزوجتك قبل ان اخلق او قبل ان تخلق او قبل ان  
او تزوجتك وانا صبي فان ثمة يكون القول قول من يدعي الطلاق • رجل اقر  
لوارثه بشيء ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار  
في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي انه كان

وصية



في مرضه فان اقام جميعا البينة فينته المقر له اولى وان لم يكن المقر له بينه  
 وازاد استخلافا لوزنه كان له ذلك • من فتاوى قاضي خان •  
 ولو قال على الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه ولو اقبضه لا يصدر •  
 أم فصل وعندهما ان وصل صدق وعلى هذا الخلاف لو قال لفلان على  
 درهمين خمر وكذا لو اقر بالف درهم ثم قال هو مال القمار لا يصدر • فصل  
 فصل عند ابي حنيفة رحمه الله ولو اقام البينة انه مال القمار او ثمن الخمر  
 تقبل وتدفع المحسومة عنه ولو صدق المقر له صدق ولا يلزمه شيء  
 رجل قال لفلان على مائة درهم او قسلي مائة فهو اقرار باليمين ولا يصدر  
 انها ودیعة الا اذا قال موصولا • لو قال او دعيتي الف درهم او اعطيتني  
 ثم قال لفلان قبضت وصل صدق وان فصل لا استحسانا • ولو قال لفلان  
 قسلي الف درهم من ثمن متاع اشتريته ولو اقبضه لا يصدر • فصل  
 وعندهما ان وصل صدق وان فصل لا وقد مر • وفي الأصل رجل عصب  
 من فلان شيئا فالأقرار صحيح ويلزمه البيان فلا بد ان يبين شيئا هو مال  
 ولا بد ان يبين ما يجري فيه التبايع بين الناس حتى لو فسره بحجة خفية لا  
 ذلك منه ويستوي ان يبين شيئا يضمن بالفصل لا يضمن حتى لو بين  
 دار يسمع فيه واختلف المشايخ فيما اذا قال الموصوب لزوجته او لغيره  
 والاكثر على انه لا يقبل بيانه وهذا لو اقر انه عصب عبدا قال قوله في  
 تعيينه ان كان قائما وفي قيمته ان كان هائكا • ولو قال لفلان على مائة درهم  
 قال هي وزن ستة او خمسة واقراء بالكوفة فعليه راءه ووزن سبعة اذا  
 فصل وكذا ان يقر وان وصل صدق لانه مقر • وفي الأصل اذا اقر رجل  
 انه كان اقر وهو صغير لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقرت لها وانت  
 بالغ قال قول المقر مع يمينه • رجل قال لآخر اخذت منك هذا الثوب  
 عارية وقال الآخر اخذت مني بيعا قال قول الآخر لا اخذ وهذا اذا لم ينسبه  
 اما اذا لم ينسبه يضمن ونظير هذا في كتاب الوديعة • رجل قال لآخر  
 اخذت منك هذا الدرهم وديعة وقال الآخر اخذتها مني قرضا قال قول  
 قول المقر • ولو قال اقرضني فلان الف درهم وقال فلان بل عصبني بالمقر  
 فان كانت لداهرا قائمة للمقر ان يلزمها • وفي الجامع الصغير رجل قال

ولذا ان خلاصة

على الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه ولو اقبضه لا يصدر  
 فصل ام فصل عند ابي حنيفة رحمه الله ولو اقبضه لا يصدر  
 ولو بين انه عليه من ثمن خمر او قمار  
 وصدقه المقر له في ذلك لا يلزمه شيء  
 بزارية  
 على مائة درهم ثم قال وزن خمسة  
 واقراءه بكونه وزن سبعة لانه الجاري  
 ان فصل وان وصل صدق لانه لا يغير  
 فيجعل موصولا بزارية

لو قال لفلان على الف درهم فادرجل بعد الاسم وادعى المال فقال المقر  
 عصبنت رجلا اخر يصدق في القضاء ولا يقضي عليه  
 كذا ثبت في ما مر من الهداية في باب الشهادة على امرئ  
 مهله

لاخر

واو على المال فقال المقر

لاخر اخذت منك الف درهم وديعة وهلك عندي وقال صلح المان لا يزل  
 اخذتها عصبنا لا يضمن المقر • ولو قال لفلان الف كانت وديعة لي عند فلان  
 فخذتها منه وقال فلان كذبت بكما لي المقر له ان يلزمها • ولو قال اعتر  
 دابتي هذه فلانا فركبها ثم ردها علي وقال فلان كذبت بل الدابة لي فلقول  
 قول المقر • وفي القياس القول قول المقر له وهو قوله ما • رجل قال لفلان على  
 الف درهم من ثمن متاع او قرض ثم قال هي زبوف او بخرجة لا يصدر • فصل  
 أم فصل وعندهما ان وصل صدق • ولو قال لفلان على درهمين زبوف  
 يترك السبب اختلف المشايخ فيه على قول ابي حنيفة • ولو قال عصبنت منه الف  
 درهم او ادعيتي الف درهم او قال لفلان قبضت فصدقتي الف درهم الا انها  
 زبوف صدق وصل ام فصل • ولو قال في هذا كله الف درهم الا انه يفتقر  
 كذا ان وصل صدق وان فصل لا كاستثنا ولو فصل بانقطاع عن ابي حنيفة  
 يصح اذا وصله بعد ذلك وعليه الفتوى • رجل قال لآخر عصبنتك الفاقول  
 فيه عشرة الاف درهم وقال المقر له قد امرت به قال قول المقر المعضوب منه  
 ولو قال بل عصبنتي العشرة الاف كلها القول قول الغاصب • كل ذلك من  
 عصبنت منه الفاقول وعصبنتها عشرة الاف فقال المعضوب منه بل كذبت  
 بالتحاق قال القول لئلا يتركه بالأصل ولو قال كذبت عصبنت عشرة الاف  
 للغاصب • صيد هذا لانساق عنده اليهود فادعى ما يملك ضمنا فقال انه  
 نجس لو وقع فانه قال قول الغاصب انكار الضمان والشهود يشهدون على  
 لا على عذر الخامسة • بزارية • رجل له امة اقرانه وطبها  
 ابوا وابنه لم يجز له وطبها ولو اقر بعد ما اشتراها الاب والابن لا يصدر  
 قياسا ويصدق استحسانا • ولو قال هذا العبد الذي في يدي لفلان باعته  
 فلان كذا فان انكر صلح العبد لا اذن قال قول له مع يمينه وباعه العبد  
 والثاني يخلص الثمن من المقر • رجل وامرأته تجھولان لهما ابن صغير لا يتكلم  
 اقربا لروى على انفسهما وعلى ابنهما جاز فان كان الابن يتكلم فقال لآخر قال قول  
 قوله • ولو كان له امهات اولاد ومذبرون فاقراء بالرق لا يعمل في حقهما  
 حلاصة • وفي المستقوى لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع عبده  
 هذا من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدر وفي

اعتر دابتي لفلان ثم ردها لي  
 فلان بل الدابة لي فلقول المقر  
 وقال للمقر له وهو القياس بزارية

مرت امثالا

سب

رجل وامرأته مجهولان او بالرق ولهما  
 اولاد لا يعرفون على انفسهم  
 على اولادهم ايضا وان هم اولاد  
 امرأته جاز ولو لم يمتها اولاد  
 ومذبرون فاقراء بالرق لا يعمل  
 في حقها بزارية

امر المرضي



ابني لا يصدق في قبض الثمن الا بعد الثلث • ولو اقر في المرض هذا العبد  
 لفلان كان مصدقا ولا يشبه الاقرار بالبيع لان المشتري قد اقر ان العبد  
 في ملك المريض والاقرار بالعبد لا اقرار بالدين والوديعة في المرض • ولو  
 اقر بقبض ثمن كان له في المرض صدق من الثلث • وفي الجامع الكبير رجل كان  
 عبدا له في صحته على الف درهم ثم مرض فاقربا باستيفائه فهو مصدق بخلاف  
 ما لو بيع عبدا من وارثه في صحته ثم اقر باستيفاء الثمن في المرض فانه لا يصدق  
 رجل اقر في صحته انه غصب من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه  
 مال له غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق وكذا لو اقر في صحته  
 لفلان عنده الف درهم وديعة ثم قال في مرض موته هي هذه الا لغيرها  
 اصدقه واجعل صلح الوديعة اولى من صلح الدين • ولو اقر في مرض  
 بدين لامراته من مهرها يصدق الى تمام مهر مثلها ونحو مهر ماء الصحة  
**خبر الاصل** • اقرار بدين عليها زرع او شجر دخل في الاقرار ولو لم يكن  
 قبل القضا او بعد ان الزرع له صدق المقر في الزرع ولا يصدق في الشجر  
 اذا قال اخذت منك الف وديعة وقال في مرض موته بل غصبتا فانقول المقر له  
 والمقرض من مع ان المقرض على الاخذ وديعة فهذا اولى • اقرار بوارثه  
 ثم مات واختلف المقر له مع الورثة فقال كان في الصحة وضع والورثة  
 قالوا كان في المرض فانقول للورثة وان رهنما فيبينة المقر له اولى وان لم  
 يكن له بينة فله ان يحلف للورثة • او على الاقرار في الصغر وانكر المقر له  
 فانقول المقر له استند الى حالة معهودة منافية للزمان • اخذته منك  
 عارية وقال لا بل بيعا فانقول لا اخذ لانكار البيع وكذا لو قال اخذت  
 الدراهم وديعة وقال لا بل قرضا وهذا اذا لم يثبت له فان كان يثبت له ذلك  
 ضمن • **كرار** • قال اخذتها منك وديعة وقال لا بل قرضا  
 حيث يكون القول المقر • **هـ** • **كرار** • ولو قال المقر اخذت منك الف  
 وديعة وقال المقر له بل اقرضتك فانقول قوله مع بيمينه لانهما تصادقا  
 على ان لا اخذك بالاذن فلا ضمان عليه غير ان المقر له يدعي ضمانا عليه  
 فلا يصدق الا ببينة • **ج** • **كرار** • اقرضتني الف والابن والابن  
 جارية فادعى الابن والابن انه وطئها قبل شراء الابن والابن لا يصدق

مرشله  
 مرشله

اظن ان اكثر ما يشترط

اظن ان منها منارة  
 في التوبة فليرجع الى  
 نسخة اخرى  
 مثلا  
 رجل قال لا اخذت منك هذا العبد عارية  
 وقال لا اخذت مني شيئا فانقول له لا  
 وهذا اذا لم يثبت له ما اقر به في مرض موته  
 من الخلفاء مثلا

ويصرو

ويصدق استحسانا ان ما مونا عليه • ولو قال هذا العبد لري في يدي لزيد  
 بايعته خالدا بكذا فانكر زيدا دونه له فيه فانقول لزيد مع يمينه ويلخذ  
 العبد وخالف يلخذ الثمن من المقر والقرض ايضا على هذا • اقرار بقبض الف ثم  
 زعم انه زبوف صدق ولو زعم انها ستوقفة لا وان زعم الوارث بعرض  
 المقر انها زبوف لا • وكذلك اذا اقر بالوديعة او المضاربة او الغصب ثم زعم  
 انه زبوف صدق وان مات وادعى الوارث الزيافة لا يصدق لانه صار ناسيا  
 في مال الميت • **اقرار** • ولزم بين الحصة ثم ادعى موصولا لكونها مائة الف  
 عليه واختلف المشايخ قيل هو ايضا على الخلاف وقيل يصدق لاجتماع الاثبات  
 الجودة تجب على بعض الوجوه لا على البعض فلا يجب بالاحتمال • غصبت الف  
 او ادعت الف لغيرها زبوف صدق اذا وصل • وفي المتن غصبتك الف  
 وسكت ثم قال انها زبوف لم يصدق في قول الامام والثاني ويصدق في  
 الوديعة وان قال هي ستوقفة لا يصدق أصلا • على كرخطة من مبيع او  
 قرض لا انه ردى فانقول له وليس هذا كدعوى الزيافة لان الرداءة في  
 ليس يقب لانه العيب ما يخلو عنه اصل القطن والخطة قد تكون زديئة  
 باصل الخلية فلا يحل مطلقه على الجيد ولهذا لم يصح شراء البربدون كز  
 الصفة • اقرار بدين عشرة افلس او ثمن مبيع ثم ادعى انها كاسد لم يصدق  
 وان وصل وقال لا يصدق في القرض او وصل ما في البيع فلا يصدق عند الثاني  
 في قوله الاول وقال يصدق في البيع وعليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في  
 قوله على عشرة ستوقفة من قرض او ثمن مبيع • ولو قال غصبتك عشرة افلس  
 او اوعى عشرة افلس ثم قال هي كاسد صدق • **المسلم اليه** اقرار بقبض  
 رأس المال ثم ادعى الزيافة فعلى ستة اوجه اقرار بقبض الجار اقرار بقبض  
 اقرار بقبض رأس المال اقرار باستيفاء الدراهم لا تسمع دعواه وان اقر بقبض الدراهم  
 فانقول لرب السلم والبينة على المسلم اليه قياسا وفي قول الاستحسان القول  
 للمسلم اليه وعلى رب السلم والبينة وان اقر بالقبض ولم يزد فانقول للمسلم اليه  
 كما في قبضت الدراهم بل اولى لانه لا يصدق في قوله قبضت الدراهم ولو ادعى  
 الستوقفة والرصاص في قوله قبضت يصدق • دفعت الى الف او نفقت  
 ولم اقبضها واقبلها لا يصدق على قياس قول الثاني ومحرم يصدق بزازية

٢ صدق وان فصل وعن الامام ان القرض كالمبيع  
 ولو قال في الغصب والوديعة الا انها لا  
 استوقفة صدق نظم

سلم



قال لفلان على ألف قرض أو عتدي ألف وديعة إلا أني لم أقبض لا يصدق  
ولو قال اقرضني أو اودعني أو أعطني لكني لم أقبضه أن وصل صدق  
استحسانا والألا • لسكان الحكماء • غصبت منك ألفا وأخبرت  
بكني لم تدعني حتى أذهب يضمن ولا يصدق على الثاني • ألفك في ثمن  
عبد اشتريته منك إلا أني لم أقبضه وقال المقر له قرضته لا يصدق  
في قوله لم أقبض وصل أم فصل صدقة المقر له في الجهة أو كذب به بأن  
أنه غصبا وقرض وعن الأما لم يأت أنه أن وصل صدق ثم رجع عنه  
وقال أن صدقة في الجهة صدق وصل أم فصل وإن كذبه صدق والألا  
وبه أخذ محمد رحمه الله • ولو اقر بشر أم عبد معين يصدق مع عدم القبض  
اجتماعا • ولو قال ابتعت من فلان عبدا إلا أني لم أقبضه صدق واجتماعا  
وفي الأجناس لو قال ابتعت من فلان عبدا وسكت ثم قال لم أقبضه لقول  
له اجتماعا خلافا على ألف من ثمن عبد لم أقبضه وأفكر أنه ابتداء ثمة  
بالاعتراف وههنا ابتداء بالبيع • على ألف لكنه من ثمن خمر وقال المقر له  
بثمن ثمن فإلما لم أقبضه مع بين الطالب وقال لا أنقل المقر مع يمينه كما في قوله  
من ثمن ميتة ذكره الخشاف • اقر بقبض دين الصحة فيه يعني في المرض  
كان عليه دين الصحة أولا • وإن اقر بقبض ما أدى فيه لا يصح أن كان عليه من  
الصحة أو صفي فيه ما أنقل الموصي والوارث أنه اعتد عتدا لكن الموصي قال فيها  
وقالت الورثة فيه فالقول لهم ولا شيء منه للموصي له إلا أن يبرهن على ما  
قاله • اقر فيه لها مهرها إلى قدر مثله صحيح وإن لو ارتكبت التهمة فيه وإن  
بعد الخول قائم • الإمام طهيري الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها  
قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر إذا التفتت في القبض وصحيح  
أنها تصدق إلى تمام مهر مثلها وإن كان الظاهر أنها استوفت شيئا بزازية  
لو اقر المريض باستيفاء دين وجب في الصحة يصدق سواء كان عليه دين الصحة  
أولا • فريضة مرض الموت قالت ليس لي على زوجي حق لا قليل ولا كثير ليس  
لو زيتها أن يطلبوا المهر من الزوج • **سئل** • جامع امير •  
عن شخص أبرأ شخصاً من سائر الحقوق الشرعية وكتب بينهما مسطوراً بذلك  
ثم ادعى المبرأ له توجب له حق بعد تاريخ البراءة وانكر المقر له وقال إنما هذا

والمسئلة ذيل طويل فلننظر  
عنده البياض ان شاء الله

أثر الرضي

الحق

الحق كان قبل البراءة وقد سقط بالبراءة فالقول لمن **أجاب**  
إذا لم تثبت المقر بالبراءة أن تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة والألا  
فالقول قول المنكر مع يمينه • **سأري الهادي** • امرأة اقرت أنها اشترت  
دارا بنت أخيها بركة ليها ثم ماتت المشتريه يصدق وارث المشتريه أنها  
كانت غير مازونة في البتراء وأنهما ميراث عنها لأنه الأصل حتى تقوم يمينه  
على التوكيل • **فتيسر** • لو اقر رجل أن لفلان بن فلان على كذا فجاء رجل  
بهذا الاسم والنسب وادعى المال المقر به فقال عتيت به رجلا آخر يصدق  
قضاء ولا يقضي عليه • **جاء مع الفتاوى** • رجل قال لا خير وهبت لي  
ألف درهم ثم قال بعد ما سكت لم أقبضها كان القول قوله لأن الأقرار بالجهة  
لا يكون اقرارا بالقبض كما في هبة قاضيجان • وفي الجامع الصغير أن من قال  
لغيره غصبتني هذا الثوب وقال الرجل خذته منك وديعة أن القول قول  
المقر له والمقرضا من مع أن المقر ينهك على الأخذ فمعهما أولى • **من عاود**  
في محاضر صاحب المحيط مجتمعت الفتاوى • اقرار المريض لو ارتبه يدين  
لزوج وبوديعة مستهلكة يجوز ذكر في الباب الثالث من ج صورتها فقال  
أودع أباه ألف درهم في مرض الأب وصحته بمعاينة الشهود فلما حضر الموت  
أقر باهلاكه صدق إذا لو سكت ومات ولا يدرى ما صنع كأنه يتناهى في ماله  
فإذا اقر بآلافه أولى • ولو اقر بآلافها في يده فنكل عن اليمين ومات لم يكن  
للوارث في ماله شيء • **وجب للمريض** دين على رجل من جنانية على يديه وعلى  
فته بعدا وخطاء أو دين أو نحو فاقربضه صدق في البراءة لا في أن يوجب  
به حقا على نفسه أو في ماله رجوعا ولو وجب له عليه من ثمن ما شراه أو قيمة  
فمن غصبه في مرضه فذلك عند لم يصدق في قبضه ولو كان الغصب في  
الصحة فمات القن أو أبى في مرضه ففقدى له عليه بيمينه فاقربضه صدق  
ما لم يظهر الأبق ولو قضى بيمينه وصحته صدق بيمينه ما ظهر الأبق أو  
مريضاً قريباً منه في صحة والقن في دين أو يد المشتري ويقبض منه لم يصدق  
في قبض ثمنه إلا أن مات القن قبل مرضه • **ولو باع قنا في صحته فاقربض**  
مرضه بقبض ثمنه فصدق فيه ثم وجد المشتري به عينا بعد موته فرد  
فسأرا آخر ما الحق بركة الميت الأهد القن فإن المشتري فيه أسوتهما إلا أن

جامع الكبير



في كتابها  
التي هي  
التي هي  
التي هي

يقول عند الرد لا ارده حتى قبض حقي فيكون الحق بقدر الثمن منه من الغنا  
اذا لم يكن كان مضمداً فاقبض منه غير مضمداً في الجواب الشركة مع غرماء  
الصحة من غير اقرار امرأة واوصى لها او وهب وقبضت ثم تزوجها ثم ما  
جلد اقراره لا ما سواه اقراره الكافر او وهبه وسلم فاسلم فماتت  
بطل قال لو رثته على دين فصدق فصدق في ثلثة جامع الفضولين  
ومن اقر لغني بخاتم لزمه الحلقة والفض لان اسم الخاتم يشمل الكل هديه  
ولهذا يدخل الفض في بيع الخاتم من غير تسمية عكايه البيان  
وكذا لو اقر بدار او ارض لرجل يدخل لينا والاشجار اذا كانا فيهما حتى لو قام  
المقر بینه بعد ذلك ان ابناء والاشجار وكذا لو قال الخاتم والفضولي  
لو يصدق ولو قبل بینه ولو قال هذا الخاتم والفضول وهذا السيف  
في الحلية لك وهذه الحبة لي وبطانتها لك وقال المقر الكلي فاقول  
المقر وبعد لك ينظر ان لم يكن في فرع المقر به ضرر يورث المقر بالترفع والرفع  
المقر له وان كان في الترفع ضرر فوجب على المقر ان يعطيه قيمة ما اقر به  
في الترخير معراج الدراية في الاقرار اختلاف في كون الاقرار  
للوارث في الصحة او في المرض فاقول ان دعائه في المرض وفي كونه في  
او في البلوغ فالقول لمدعي الصغر كذا في البرازية اشكاه  
رجل اقر لاخر بالقد ره موجه الى شهر وقال المقر له بل هي حالة فاقول  
قول المقر له عندنا لسكان الحكم فان قال فلان على شيء لزمه  
ان يبين ما له قيمة لانه اخبر عن الوجوب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب  
فاذا بين غير ذلك يكون رجوعاً قال والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له  
اكثر من ذلك لانه هو المنكر فيه وكذا لو قال فلان على شيء لما بينا وكذا لو  
قال غصبته منه شيء ويجوز ان يبين ما هو مال تجرى فيه التبايع تعويل على  
العادة هـ راية ولو اقر فلان على عبد وادعى فلان قال ابو  
يلزمه عبد وسط القيمة او قيمة عبد وسط وقال محمد كان القول قوله في  
وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال فلان على شاة او بقرة او بعير  
تسكانا جانيه في الاقرار في الفضل الساس ولو قال فلان على ما  
فالرجع اليه في بيانه لانه المحل ويقبل قوله في الكثير والقليل لان ذلك

وفي الاشهاد يجب تحريره من قوله ادعت المرأة عند  
وسل النفقة الى قاعدة من شك في فعل

وفي بيان الحكم ما سأل من الادعاء  
فليست

في تحقيق يدعي في البديع

ويقبل قوله فيما بين الايمان ودون الدين  
والقياس قبوله لانه مال ودون الدين  
عرك الحقيقة بطلان العادة منها  
ممنوع

فانه اسم لما يؤول به الا انه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يعد الا عرفاً قال  
وان قال له على او قبلي فقد اقر بالدين لان على صيغة الجواب وقبلي بنى عن القيمان  
على ما في الكفاية ولو قال المقر هو وديعة وصل صدق لان اللفظ يحتمله  
بحال حيث يكون المضمون حفوظه والمال محله فيصدق موصولاً لا مفصلاً  
ان قال من ثمن عبد ولم يعينه لزمه ولا يصدق في قوله ما قبضت عنداتي  
وصل ام فصل وقال ابو يوسف ومحمد ان وصل صدق ولا يلزمه شيء وان فصل  
يصدق اذا انكر المقر له ان يكون ذلك من ثمن عبد وان اقرانه بباعه متاعاً  
فاقول قول المقر ولو قال ابتعت منه بيتاً الا اني لم اقبضه فاقول قوله بالاجماع  
ولو قال له على الف من ثمن متاع او قال قرضني الف درهم ثم قال هي زئوف  
وقال المقر له جيتاد لزمه الجيتاد في قول أبي حنيفة وقال ان قال موصولاً يصدق  
وان قال مفصلاً لا يصدق وعلى هذا الخلاف اذا قال هي ستوفة او رصاص  
وعلى هذا اذا قال انما زئوف وعلى هذا اذا قال على الف درهم زئوف من ثمن متاع  
اذا قال بعتك معيماً وقال بعتني سلميماً فاقول المشتري لما بينا هـ رايه  
وذكرنا في اقرارها تفصيلاً في كتاب يريد به ان اقرارها بالولد انما لا يقع  
اذا كانت ذات زوج واماً اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة قالوا يثبت النسب  
منها بقولها لان فيه الزاماً على نفسها دون غيرها ولا بد من تصديقها ولا  
عكايه قيل كتاب الصلح وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة قالوا يثبت  
النسب بقولها لان فيه الزاماً على نفسها دون غيرها وفي هذا لا فرق  
بين الرجل والمرأة ومنهم من قال لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج  
اولاً والفكر وهو ان اصل ان كل من يدعي امرأ لا يمكن اثباته بالبينة  
كانا القول فيه قوله من غير بيينة وكل من يدعي امرأ يمكن اثباته بالبينة لا  
يقبل قوله فيه الا بالبينة والمرأة يمكنها اثبات النسب بالبينة لان انفصال  
الولد منها مما يشاهد فلا بد لها من بيينة والرجل لا يمكنه اقامة البينة على  
الاعلاق وخفاء فيه فلا يحتاج اليها والاول هو المختار لعدم التحميل على  
فيها عكايه قيل الاقرار ولو قال فلان على الف درهم  
زئوف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق بالاجماع لان اسم الدراهم  
يتناولها وقيل لا يصدق ولو قال اغتصبته منك الفاً او قال وعدتني

قوله

الطه  
حمانا سجدنا  
في الاحتلام



الفصل الأول في سبب الضمان وهو لأخذ ثبوت ما يبريه وهو الأدنى والأكثر  
فيكون القول له مع يمينه وفي الثاني أضاف الفعل إلى غيره وذلك يدعى سبب الضمان  
وهو العصب فكان القول المنكر مع اليمين والقبض في هذا كالأخذ والرفع كالإعطاء  
**هـ** داية في الاستثنا من الأقرار • ولا يصدر قبلدوا البينة كدعوى المشتري  
للمبطل التي بعد ما أقر به والتابع يدعى **مجتلا** **فان قيل** ينبغي أن يصدر قبلدوا  
ودعية بيان تغيير كمال الوفاة فلان على ألف درهم ودعية قلنا صدر الكلام  
هنا بوجوب العصب على ما ذكرنا فلا يحتل الودعية فقوله ودعية يكون دعوى  
مبتدأة لا بيان ما احتمل صدر الكلام وأما قوله فلان على ألف درهم محتمل  
الودعية يعني على حفظه فيكون قوله ودعية بيان تغيير فيصدق وموصول  
وفيه تأمل • معراج الدراية • أقرانه اقضى من فلان ألف درهم  
له عليه وانكر المقر له أن يكون له عليه شيء وقال مالي قصته متى قال القول قوله مع  
يمينه ويؤثر بالرد لأن الأقرار بالاقضاء أقرار بالقبض والقبض سبب لوجوب  
الضمان في الأصل بالنص فكان الأقرار بالقبض أقرار بوجود سبب الضمان  
فهو بدعوى القبض محبة لأقضاء يدعى برأيه عن الضمان وصلحجه ينكر فيكون  
قوله مع يمينه وكذلك إذا أقرانه قبض منه ألف درهم كانت عنده ودعية  
المقر بالقول قول المقر لما قلنا • **ب** دايغ • وقول الوصي لألف عندي لأحد  
من الورثين الأدنى للكل **ج** دايغ • مسئلة البنت من المبسوط وإذا أقر  
أن لأحد الورثة عنده من ميراثه كذا وكذا رهما فإن دقيقة الورثة أنير  
على الوصي بحصصهم كما لو أقره أن لا يكون لهم ذلك ولكن ما أقر به لهذا فهو  
على الموارث لأن الوصي فيما في يده من التركة أمين والقول قول الأمين في برأيه  
لكن لا يقبل قوله في وصول المال لغيره كالمودع إذا ادعى الرد على الوصي فهذا  
قول الوصي فيما يرجع إلى برأيه مقبول سواء ذكر أنه سلم رضى الكبار إليهم وأن  
لو يصل إليه ولكن لم يقبل قوله في إسقاط حق الكبار عما أقر به للصغير لأن ذلك  
جزء من التركة وهو مشرئ بينهم • وفي مختصر المحيط بعد ذكر ما تقدّم من  
المبسوط قال وفي رواية الوصايا لأحد مثل فكان هذا أولى بالنظر لعرضه  
**فقطته فقلت**  
• ويضمن الثامتها للأخ له • وذلك يروى في الوصايا ويُسَطر • عرف

• وَيَقِيمُ الْغَامِلَةَ الْإِفْخَ لَهُ • وَذَلِكَ يُرَوَّى فِي الْوَصَايَا بِسُطْرٍ عَرَفَ



من شرح منظومة ابن وهبان لابن الشحنة • لو أقرانه غضب من فلان  
 وأما قول أبي بصير يصدق لأنه أجعل المكان فكان القول في بيان المكان  
 قيل أنه تسليم لدار إليه أن قدر عليه وأنجز عنه بأن خرجت أو قال هي هذه  
 التي في يد زيد وزيد منكر فالقول قول المقر عند أبي خنيفة وأبي يوسف الآخر  
 ولا يضمن وعند محمد يضمن قيمة الدار بناء على أن العقار غير مضمون القيمة عند  
 خلا فإله • ولو أقر بالعد زهره مؤجلة بأن قال فلان على عشرة ذر زهره إلى شهر  
 وقال المقر له بل هو جالة فالقول قول المقر له لأنه إذا أقر على نفسه ودعوى الأجل  
 على الغير فإقراره مقبول ولا تقبل دعوى الأجرة ويحلف المقر له على الأجل لأنه منكر  
 للأجل والقول قول المنكر مع التمين وهذا خلاف ما إذا أقر وقال كذا فلان عشرة  
 ذر زهره إلى شهر وقال المقر له بل كلفت به لحالة أنا القول قول المقر عند أبي خنيفة  
 ومحمد لأن هناك الظاهر شاهد للمقر لأن الكفالة تكون مؤجلة عادة بخلاف ذلك  
 استكت فلا ياتى ثم خرجته وأدعى الشاكر أنه له فالقول قول المقر عند أبي خنيفة  
 وعند أبي يوسف ومحمد القول قول الشاكر مع يمينه • ولو قال عرته أتى بهذا  
 قال خاطب هذا القيس ولم يقبل قبضته منه لم يؤمن بالرد عليه بالأجماع الخ  
 هذا إذا لم تكن الدار والثوب معروفاً فإن كان معروفاً للمقر فالقول قوله بالأجماع  
 وعلى هذا من اعتق عبد ثم أقر المولى أنه أخذ منه هذا الشيء في حال البرق وهو  
 قائم بعينه وقال لأبل أخذه بعد العتق فالقول قول العبد ويؤخر بآراء إليه  
 بالأجماع لأن الخ • ولو أقر بالانلاق بأن قال تلفت عليك مالا وانت عتدي  
 وقال العبد لأبل تلفته وأخبر فالقول قول العبد عند أبي خنيفة وأبي يوسف  
 ومحمد القول قول المولى • وعلى هذا الاختلاف إذا قال قطعت يدك قبل العتق  
 وقال العبد لأبل كان بعد العتق ولو تنازع في الضريبة فقال المولى أخذت منك  
 ضريبة كل شهر كذا وهي ضريبة مثله وقال العبد لأبل كان بعد العتق فالقول  
 قول المولى بالاتفاق • وكذلك لو ادعى المولى وطى الأمة قبل العتق وأدعت  
 بعد العتق فالقول قول المولى بالأجماع • وعلى هذا إذا استأمن الحر وقال له  
 مسير أخذت منك ألف زهره وانت خرجت في دار الحر فقال المقر له بل أخذه  
 وأنا مستأمن أو دعي في دار الإسلام والألف قائمة بعينها فالقول قول المقر  
 ويؤمر بالرد إليه بالأجماع • ولو قال أخذت منك ألفاً فاستمكتها وانت خرجت

وعلاها مذكرة على التفصيل

مر مثل

عنا

جنا

وعلاها مذكرة على التفصيل

وقار الحرب أو قال قطعت يدك وقال المقر له بل فعلت وأنا مستأمن أو دعي في  
 دار الإسلام فالقول قول المقر له ويضمن له المقر ما قطع وألف عند أبي خنيفة  
 وأبي يوسف وعند محمد وزر لا يضمن شيئاً • وعلى هذا إذا قال فلان على ألف  
 ذر زهره ولم يذكر الوزن يلزمه الألف زهره وزنا لا يعدد فيصرف إلى العبد  
 المتعارف وكذلك إذا ذكر العبد بأن قال فلان على ألف زهره وزنا ويغوا  
 ذكر العبد ويقع على ما تعان فأهل البكر من الوزن وهو في دارنا وخراسان  
 والعراق وزر سبعة وهو الذي كل عشرة منها سبعة مثاقيل فإن كان الأقرار في  
 هذه البلاد يلزمه بهذا الوزن وإن كان الأقرار في بلد يتعاملون فيه بزر زهره  
 وزنها ينقص عن وزن سبعة يقع إقراره على ذلك الوزن لا ينقص ومطلو الكلام  
 إلى المتعارف حتى لو ادعى وزنا أقل من وزن بكرة لا يصدق ولو كان في بلد أوزان  
 مختلفة يعتبر فيه الغالب كما في بغداد فإن استوفى محمل على الأقل منها لأن الأقل  
 متيقن به والزيادة مشكوك فيها والوجوب في الزمة أو لم يكن فمضى وقع الشك  
 في ثبوته فلا يثبت مع الشك • ولو سمي زيادة على وزن البكر وانقص منه بأن  
 على ألف زهره وزن خمسة أن كان موصوفاً يقبل والأفلام وكذلك إذا قال عتدي  
 فلان ألف زهره مثاقيل يلزمه ذلك لأنه زاد على الوزن المعروف وهو غير  
 متهم في الأقرار على نفسه في الزيادة فيقبل منه • ولو أقر وهو بعد ادعى  
 فلان على ألف زهره وطبرية يلزمه ألف زهره وطبرية لكن بوزن سبعة لأن  
 قوله طبرية خرج وصفاً للدار أي زهره منسوبة إلى طبرستان فلا يجب  
 تغيير وزن البكر وكذلك إذا قال فلان على كخطة موصلية لكن يكيل بعد  
 لما قلنا • ولو أقر أني لميت بأبي ابن الميت وصدقته لكن أنكر أن يكون المقر به  
 فالقول قول المقر ولما كان بينهما انصافاً استحسننا أن يكون القول قول  
 المقر له ولما كان كلفه ما لم يقيم البيعة على النسب وكذلك لو أقر بأنه لميت و  
 لكنها أنكرت أن يكون المقر به فالقول قول المقر استحسننا لما قلنا • ولو أقر  
 امرأة بالزوج وصدقها الأخ لكنه أنكر أن يكون هو امرأة الميت فالقول قول  
 المقر له عند أبي خنيفة ومحمد وزر وهو القياس وعلى المرأة إثبات الزوجية  
 وعند أبي يوسف القول للمرأة ولما لم يبين ما على قدر ميراثهما • ولو أقر زوج المرأة  
 بالزوج وصدقها الأخ لكنه أنكر أن يكون هو زوجها فهو على هذا الاختلاف

يعني إذا كان المتعارف وزناً  
 وبأيه كاش

والقصد

وإن أقر بالخ وابوه ميت شاركه في اليمين  
 بلا يمينه لأن الميت حقه فيقبل قوله  
 وأما النسب ففي ثبوته محتمل على الغير فلا يقبل  
 من الاستحسان والابتنان



والكلام في هذا طويل

ولو ترك اثنين فافرادهما باح ثالث فان صدقه الاخ المعروف في ذلك شارحا  
في الميراث كما اذا اقر جميعا لما بيننا وان كذبه فيه فانه يقسم المال بين الاثنين  
المعروفين او لا نصقين فيدفع النصف الى الاخ المبكر واما النصف الاخر فيقسم  
بين الاخ المقر وبين المقر له نصفين عند عامة العدا وعند ابن ابي شيبة ثلثه  
للمقر وثلاثة للمقر له ولو مات وترك النفا في يد رجل فقال رجل انا اخو لابي له  
وانت اخو لابي وامه وانكر المقر له ان يكون المقر له فاقول قول المقر يستحب  
على ما بيناه • **كتاب البيع** • **باب البيع** • **باب البيع** • **باب البيع** •  
رجل اودع رجلا شيئا فقال المودع ضاعبت النودبعة او قال رجلا شيئا فقال  
صاحبها الرد والهالك كان القول قول المودع مع يمينه ولا شيء عليه فانما  
صاحب المودعة بعد ذلك على شيء فهو على وجه احد هما ان يدعي صاحب المال الا  
فيقول المستودع ما اودعني شيئا ثم صاحبه على شيء معلوم جاز الصلح في قول  
لان الصلح ينبت جواز على زعم المدعي وفي زعم المدعي انه صار غاصبا بالاجور  
فيجوز الصلح معه والوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال ان لا يكون المودعة  
وطالبه بالرد فافراد المستودع بالنودبعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب  
يدعي عليه الاستهلاك ثم صاحبه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم الوجه  
الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد والهالك ثم  
صاحبه على شيء جاز الصلح في قول محمد وابي يوسف واختلفوا في قول ابن  
والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول ابويوسف لا ورع عليه لقول  
واجمعوا على انه لو صاحبه بعد ما خلف المستودع انه رد او هلك لا يجوز الصلح  
انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل يمين المودع والوجه الرابع اذا ادعى المودع  
الرد والهالك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت في الكفر  
انه لا يجوز الصلح في قول ابويوسف الاول والاخير ويجوز في قول محمد ولو ادعى  
صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذبه فصاعدا  
شيء ذكرنا انه يجوز الصلح في قولهم جميعا فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع  
كنت قلت قبل الصلح انها هلكت او ردتها فلم يصح الصلح في قول ابن  
وقال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل  
كلها من قاصد حان • وفي الاصل اذا صاحبه عن زعمه حقا في دار على

عند غير معين الى اجل لم يجز وان ذكر عند موصوفا في الزمة لا يجوز ايضا واذا  
بطل الصلح فان كان صاحبه عن حقه فقد اقر له بالحق فيرجع عليه والقول في  
المقدار قول المدعي عليه وان صاحبه عن دعواه لم يكن اقرارا وقد ذكرناه في كتاب الاقرار  
وفي الاصل المودع اذا قال ضاعبت النودبعة او ردتها عليك فهو مصدق في قول  
بعد هذا على ما لم يجز الصلح والمسئلة على اربعة اوجه • **حاشا منه** •  
عن محمد كقول اخر به خططت عنك خمسة من لاني لاني عليك على تعطيني  
الخمسائة الباقية اول الشهر وقال المديون خططت بغير شيء فالقول المطلوب  
الاقرار الطالب بالخط • وعن الثاني دار في يد رجل فصلحه على مال وسلم الدرل ثم  
برهن المدعي عليه ان الدار له لا يقبل وان برهن على انه كان اشتراها من المدعي  
الصلح بطل ورد بدله اذ كل صلح وقع بعد الشراء لا يقع وان كان شراء بعد شراء  
فالصالح الحق • **باب رايه** • ولو اختلفا بعد وقوع الصلح فقال المستودع كان  
الصلح بعدما ادعيت البراءة وقال الطالب كان قبل ذلك فالقول قول الطالب الا  
ان يقيم المطلوب التينة وهذا الفرع على قول ابويوسف • من التمسك به قبل كتاب  
المراعاة نكته الاسكوى • اذا اقر المديون رجلا بخطا وفقاه عينا خروصا  
المولى على عبده فعه اليهما فهو جائز وان اختلفا فقال كل واحد منهما انا صاحب  
ولا بينة لواحد منهما فاعيد بينهما بصفان فان قال مولى المديون لاحدهما انت  
ولي القليل وقال الاخر انت صاحب العين فالقول قوله مع يمينه • **باب رايه** •  
نكته صاحب الحديقة • ولو ادع استانا ودبعة ثم طلبها منه فقال المودع  
هككت او قال ردتها وكذبه المودع وقال استهدكها فصلحنا على شيء فالصلح  
باطل عند ابويوسف وعند محمد صحيح • **باب رايه** • **باب رايه** • **باب رايه** •  
دعوى صحيحة ويمين متوجهة فيصح كما في سائر المواضع • **باب رايه** • **باب رايه** •  
المدعي مناقض في هذه الدعوى لان المودع امين المالك وقول الامين قول المدين  
فكان اخبارا بالرد والهالك اقرارا من المودع فكان مناقضا ودعوى الاستهلاك  
والتناقض يمنع صحة الدعوى الا انه يستلزم لكن لا يرفع الدعوى لانها مقدمة  
لبطلانها بل التهمة واذا لم تصح الدعوى لم يصح الصلح • **باب رايه** • **باب رايه** •  
ولم يقل المودع انها هلكت او ردتها فاصح على شيء حان لان دعوى الاستهلاك  
صحيحة واليمين متوجهة فصح الصلح • **باب رايه** • **باب رايه** •

والصلح المذكور موجود في بعض النسخ

ذكر قول الثاني في خارج عن قاعدتنا



منه في كتاب الدعوى  
من فاضلهم انبعا

## كتاب المضاربة

ولو دفع الى رجل داهم لا يعرف قدرها مضاربة جازت المضاربة ويكون  
القول في قدرها وصفتها قول المضارب مع يمينه ولو اختلفا المضارب مع  
المالك بعد صحة الزرع فقال المضارب قمتا بعد قبض راس المال وانكر بالمالك  
قبض راس المال كان القول لرب المال ولو اقاما البيينة كانت البيينة بينه  
ولو اختلفا رب المال والمضارب فقال رب المال شرطت لك ثلث الزرع الا عشر  
داهم وقال المضارب بل ثلث الزرع كان القول للمضارب لان راس المال متعنت ليس  
في دعواه الا فساد العقد ولو اقام رب المال البيينة قبلت بيئته لانه اقام البيينة  
على فساد العقد ولو قال رب المال شرطت لك ثلث الزرع الا عشر فقال المضارب  
لا بل شرطت لي ثلث الزرع كان القول لرب المال وان كان فيه فساد العقد لانه  
يكثر زيادة يتبعها المضارب والبيينة بينة المضارب لا ينفقا قامت على اثبات  
الزيادة ولو قال رب المال شرطت لك نصف الزرع وقال المضارب شرطت لي  
مائة درهم ولم تشترط شيئا ولا اجر ائتمار كان القول لرب المال لان المضارب  
يبدع في اجره في ذمته وهو ينكر وان اقاما البيينة فالبيينة بينة المضارب لا ينفقا  
قامت لاثبات الدين في ذمته الاخر ولو قال رب المال فعتل ليك بضاعة وقال  
المضارب لا بل مضاربة بالنصف كان القول لرب المال لان الزرع يسحق عليه  
من جهة وكذا لو قال المضارب اقرضني وقال رب المال دفعت مضاربة او  
بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يتبع عليه تملك المال والبيينة  
للمضارب تجعل كانه اعطاه مضاربة ثم اقرضه قال في الرجعية ولو  
ادعى رب المال القرض وادعى القابل المضاربة فالقول لرب المال فان هلك  
المال في دين قبل العمل فلا ضمان عليه لانه ضمن بالقرض وقد اتفقا على القبض  
كان باذن المالك سواء كان مضاربة او قرضا وان هلك المال بعد حمل المضارب  
ضامن لان العمل باذن صاحب المال يقول اقرضتك وقد عملت في ملكك لا باذن  
والمضارب يقول عملت باذنك فاذا اتمتت اذن صاحب المال عمل فيه بقضية  
الاصل وهو الضمان وان اقاما البيينة فالبيينة بينة رب المال ضاع المال  
قبل العمل او بعد **قاسم** **حسان** اختلفا في العموم فقال رب المال  
دفعتك مضاربة في طعام خاصة وقال لعامل ما سميت لي تجارة بعينها

وقال في مختصر المحيط

فان كان قبل التصرف لا يكون للمضارب التصرف في العموم وان اختلفا بعد التصرف  
فالقول للعامل استحسانا ولرب المال قياسا وهو قول ذفر والحسن وان اقاما  
فالبيينة لرب المال وقت اخذهما اولا وان وقتا وقتا يؤخذ بيئته الوقت الاخير  
وان اتفقا ان العقد وقع خاصا اختلفا في الجنس بان قال رب المال ادتت للديني  
البر خاصة وقال للعامل ادتت لي في الطعام قال القول لرب المال وان اقاما البيينة  
فان وقتا اخذها الوقت الاخير وان وقتا اخذها وقتا لم يؤخذ الاخر فالبيينة للمضارب  
ولو قال المضارب لم يتجربا لتقيد والنسيئة وقال رب المال مرتك بالثقة قال القول  
والبيينة لرب المال وكذا لو قال امرك ان تشتري كذا وقال للعامل امرتني بالعموم  
وكذا لو اختلفا في المنع من الشرف فالقول للعامل في ظاهر الرواية وفي رواية التوارد  
حين **مختصر المحيط** لو دفع ما لا يزرع فقال للعامل انه قرض وقال رب المال  
بضاعة او مضاربة فاستد او صحبة فالقول لرب المال والبيينة بينة المضارب  
لانما اختلفا في نوع العقد فيكون القول للمالك لانه هو المالك فيكون منكرا للثبوت  
بهذه الجهة فان هلك المال في يد المضارب بعد هذا القول يضمن الاصل والزرع لانه  
ادعى ما كان مائة عنده لنفسه لا ما متى جعلنا القول لرب المال كان للعامل  
فصار جليلا الامانة والامانة تضمن بالمحود **مختصر المحيط** ولو  
قال رب المال اقرضتك وقال المدفوع اليه لا بل مضاربة كان القول للمضارب لان  
رب المال يتبع عليه القمار بعد اتفقا انه اخذ المال باذنه والبيينة لرب المال  
ولو قال رب المال كان امرا لرب المال القرض وهو شرطت لك ثلث الزرع فقال المضارب  
لا بل راس المال القرض وهو شرطت لي نصف الزرع وفي يد المضارب القرض بقرائه  
مال المضاربة كان القول في راس المال قول المضارب مع اليمين وفي شرط الزرع قول  
رب المال مع اليمين وان جاء المضارب بثلاثة آلاف درهم فقال لفرسها وديعة او  
بضاعة لرجل او على دين كان القول قوله لان القول يكون قوله في يد المضارب  
اذا اقرانه لغيره رجل دفع الى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك  
وقال رد هذا العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
يكون القول قوله في ذلك واذا اختلفا المضارب مع رب المال فقال رب المال امر  
امرك بالتقيد والنسيئة او قال رب المال امرتك ان تعمل بالكوفة او تشتري كذا  
وقال للمضارب دفعت لي المال مطلقا كان القول قول المضارب لانه يدعى

لذا في مختصر المحيط

وقال زفر رحمه الله رب المال فيها لا كراهة الا في  
وقلتا اختلفا في قدر المضارب المقتضى الا يرى انه لو اتم  
القبض القول لرب المال بالزرع يستفاد بالشرط  
وهو ينكره في الزيادة ولو كان في يد المضارب  
قدرة فذكر انه قبض من راس المال او اقرضه  
له عندهم بمرارته في غير السطه

بالنقد وقال المضارب  
امرته بالتقيد



وَالْأَصْلُ فِي الْمَضَارِبَةِ هُوَ الْأَطْلَاقُ وَقَالَ زُهَيْرُ الْقَوْلِ رَبُّ الْمَالِ لِأَنَّهُ لَا ذَنْ  
بِالتَّصَرُّفِ يُسْتَفَادُ مِنْ جِهَتِهِ • كُلُّهَا مِنْ قَاضِي حُكْمٍ • أَدْعَى رَبُّ الْمَالِ التَّحْقِيقَ  
بِنَوْعِ أَوْ مَكَانٍ وَالْمَضَارِبُ الْأَطْلَاقُ جَعَلْنَا الْقَوْلَ لِلْمَضَارِبِ لِأَنَّ رَبَّ الْمَالِ وَأَنَّ  
الْبَيْتَةَ أَخَذَ بَيْتَةَ رَبِّ الْمَالِ وَقَدْ أَخَذَ هُمَا أَوَّلًا وَأَنْذَقْنَا بَيْنَهُمَا صَلَاحَ  
الْأَخِيرِ وَأَدْعَى كُلٌّ وَاحِدًا نَوْعًا فَالْقَوْلُ رَبُّ الْمَالِ • ابْنُ الْمُثَنَّى مِنْ شَرْحِ الْمَجْمَعِ  
مُقْتَضَى الْمَضَارِبَةِ الْعُمُومُ فَالْقَوْلُ لِمَنْ يَدْعِيهِ وَالتَّخْصِصُ عَارِضٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْبَيْتَةِ  
وَأَنَّ التَّفْقِيزَ الْعَقْدُ وَقَعَ خَاصًّا وَخُتْلَفًا فِيمَا خَصَّ الْعَقْدُ فِيهِ فَالْقَوْلُ رَبُّ الْمَالِ  
لَا تَفْقِيزًا لِقَعْمَا عَلَى الْعَدُوِّ وَعَنِ الظَّاهِرِ وَالْأَذَنْ يُسْتَفَادُ مِنْ قَبْلِهِ فَيُعْتَبَرُ قَوْلُهُ •  
أَمْرُكَ بِالْإِتِّجَارِ وَالْبُرْوَادَعَى الْأَطْلَاقُ فَالْقَوْلُ لِلْمَضَارِبِ لِأَنَّ عَقْدَ الْعُمُومِ وَعَنِ  
الْحَسَنِ عَنْ الْأَمَامِ أَنَّهُ رَبُّ الْمَالِ لِأَنَّهُ لَا ذَنْ يُسْتَفَادُ مِنْهُ وَأَنَّ بَرَهَنَا فَإِنَّ نَصَّ  
الْعَامِلِ أَنَّهُ أُعْطِيَ مَضَارِبَةً فِي كُلِّ تَجَارَةٍ فَهُوَ أَوَّلَى لِإِثْبَاتِهِ الزِّيَادَةَ لِقَطَاوَنِ  
يَنْصَوَاعُ عَلَى هَذَا الْحَرْفِ فَلَرَبُّ الْمَالِ وَكَذَا إِذَا خُتْلَفَ فِي الْمَنْعِ مِنَ الشَّرْطِ • أَقْبَى الْمَضَارِبَةِ  
أَطْلَاقُهَا عَلَى الرِّوَايَاتِ الْمَشْهُورَةِ قَالَ الْمَضَارِبُ هُوَ فِي الطَّعَامِ وَرَبُّ الْمَالِ قَالَ فِي  
الْكِرْبَاسِ فَالْقَوْلُ لَهُ وَأَنَّ بَرَهَنَا فَلَمَضَارِبُ لِأَنَّهُ رَبُّ الْمَالِ لَا يَخْتَلِجُ إِلَى الْإِثْبَاتِ  
وَالْمَضَارِبُ يَخْتَلِجُ إِلَى إِثْبَاتِهِ لِدَفْعِ الضَّمَانِ عَنْ نَفْسِهِ وَأَنَّ وَقْتًا قَالُوا قَوْلُ الْأَخِيرِ  
أَوَّلِي • **بَرَازِيهِ** • مَعْنَى الْقَانِ قَالَ رَبُّهُ دَفَعْتُ لَهَا وَرَحِمْتُ لَهَا فَقَالَ رَبُّ  
الْمَالِ لِأَنَّهُ بَصَاعَةٌ فَالْقَوْلُ رَبُّ الْمَالِ • جَاءَ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ وَقَالَ لَقَدْ مَضَارِبَةً وَأَلْفَ  
بَصَاعَةٍ أَوْ وَدِيعَةً أَوْ ذَيْنَ وَأَلْفَ رِخْخَ فَالْقَوْلُ فِي الْبَصَاعَةِ وَالْوَدِيعَةِ وَالذَيْنَ  
فِي الْأَقَابِيبِ كُلُّهَا لِأَنَّهُمْ فِي بَيْدِ شَيْءٍ فَالْقَوْلُ لَهُ إِلَّا أَنْ يُقَرَّرَ لِقَوْلِهِ وَعَلَيْهِ ائْتِمِينَ وَهَذَا  
عَلَى مَا أَدْعَى مَنْ فَضَّلَ قَبْلَ بَرَهَانِهِ فَلِأَنَّكَ يَدْعَى فَضْلًا فِي رَبِّ الْمَالِ وَالْعَامِلُ فِي الرِّخْخِ  
أَتْلَفَهُ قَبْلَ التَّصَرُّفِ يُبْطِلُهَا الْقَوَاتُ الْمَحَلَّ وَالْقَوْلُ فِيهِ لِلْمَضَارِبِ لِأَنَّهُ آمِنٌ كَمَا نَدْعَى  
وَلَوْ أَتْلَفَهُ الْمَضَارِبُ أَوْ أَنْفَقَهَا أَوْ أُعْطِيَ رَجُلًا وَأَنْفَقَهَا ذَلِكَ الرَّجُلُ لَمْ يَبْقَ لِلْمَضَارِبِ  
لِأَنَّهُ صَارَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ وَالضَّمَانُ مَعَ الْمَضَارِبَةِ لَا يَحْتَمِلُهَا • اشْتَرَى الْمَضَارِبَ  
بِأَلْفٍ وَقَدْ لَمْ يَفْعَلْ رَبُّ الْمَالِ الشَّرْطِيَّةَ عَلَى الْمَضَارِبَةِ ثُمَّ صَاعَ وَقَالَ الْمَضَارِبُ  
بَعْدَ مَا صَاعَ وَكُنْتُ أَرَى أَنَّ الْمَالَ عِنْدِي فَالْقَوْلُ لِلْمَضَارِبِ لِأَنَّ الْأَصْلَ اشْتَرَى نَفْسَهُ  
حَتَّى يَبْدُلَ التَّمْلِيلَ عَلَى خِلَافِهِ • وَلَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ صَاعَ قَبْلَ الشَّرَا وَقَالَ الْمَضَارِبُ  
لَا بَلَّ بَعْدَهُ فَالْقَوْلُ رَبُّ الْمَالِ لِأَنَّهُ يَدْعَى عَلَى رَبِّ الْمَالِ الْجُوعَ بِالشَّرْطِ وَهُوَ يَنْكَرُ وَأَنَّ

بَرَهْنًا لِلْمُضَارِبِ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ الرَّجُوعُ • كَلَّمَا مِنْ فَتَاوَى الْبَرْزَارِيِّ <sup>أَشْرَى</sup>  
 الْمُضَارِبِ بَعْدَ الْبَيْتِ وَهُوَ مَا لَ الْمُضَارِبَةِ فَقَدْ أَلَمَ الْفَقَاهُ بِمَا لَمْ يَشْتَرِهُ  
 عَلَى الْمُضَارِبَةِ تَرْصَاعَ الْمَالِ وَقَالَ الْمُضَارِبُ اشْتَرَيْتُهُ بَعْدَ مَضَاعٍ وَأَنَا أَرَى <sup>الْمَالِ</sup>  
 عِنْدِي فَأَذْهُوَ قَرْضًا قَبْلَ ذَلِكَ فَأَقُولُ قَوْلَ الْمُضَارِبِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي كُنْشَرِي <sup>بَشَرِي</sup>  
 شَيْءٌ أَنْ يُعْتَبَرَ مَشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ وَلِأَنَّ الْحَالَ يَتِمُّ لَهُ أَيْضًا فَكَانَ الظَّاهِرُ تَاهِدًا <sup>لِلْمُضَارِبِ</sup>  
 فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ وَذَكَرَ كَيْفَ فِي الْمُضَارِبَةِ الْكَبِيرَ إِذَا اخْتَلَفَا وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ مَضَاعٌ  
 أَنْ تَشْتَرِيَ تِجَارِيَةً وَأَنَا اشْتَرَيْتُهَا لِنَفْسِي وَقَالَ الْمُضَارِبُ مَضَاعٌ مَتَى الْمَالُ بَعْدَ  
 مَا اشْتَرَيْتُهَا وَأَنَا أَرَى بِحَازِلِكَ بَالِغِينَ وَلَا أَعْلَمُ مَتَى مَضَاعٌ فَأَقُولُ قَوْلَهُ رَبُّ الْمَالِ مَعَ  
 يَمِينِهِ وَعَلَى الْمُضَارِبِ الْبَيْتَةُ أَنَّهُ اشْتَرَى وَالْمَالُ عِنْدَهُ وَأَنَا مَضَاعٌ بَعْدَ الْبَشَرِ الْأَنْزَبِ  
 الْمَالُ يَفِي الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ وَالْمُضَارِبُ يَدْعِي عَلَيْهِ الضَّمَانَ لِيَسْجَعَ عَلَيْهِ بِالْثَمَنِ لِأَنَّهُ  
 يَدْعِي فَوْقَ الْعَقْدِ وَرَبُّ الْمَالِ يَكْزِدُ ذَلِكَ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فَإِنْ قَامَا الْبَيْتُ الْبَيْتَةُ  
 بَيْتَةُ الْمُضَارِبِ • بِكَدَائِعِ • وَالْقَوْلُ قَوْلَ الْمُضَارِبِ فِي دَعْوَى الْهَلَاكِ لِأَنَّ الْمَالَ  
 أَمَانَةٌ فِي يَدَيْهِ • بِكَدَائِعِ • لَيْسَ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى بَيْعِهِ  
 إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا يَتَّقُوهُ إِذَا دَخَلَ فِي مِلْكِهِ وَلَوْ اشْتَرَى كَانَ مَشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ • الْقَوْلُ  
 لِلْمُضَارِبِ فِي دَعْوَى الْهَلَاكِ مَعَ يَمِينِهِ سَوَاءٌ كَانَتْ الْمُضَارِبَةُ جَائِزَةً أَوْ فَاسِدَةً  
حَدِيدِيهِ • لَيْسَ لِلْمُضَارِبِ وَلَا لِرَبِّ الْمَالِ أَنْ يَطْلُءَ تِجَارِيَةُ الْمُضَارِبَةِ • الْقَوْلُ  
 لِلْمُضَارِبِ فِي دَعْوَى الْهَلَاكِ مَعَ يَمِينِهِ سَوَاءٌ كَانَتْ الْمُضَارِبَةُ جَائِزَةً أَوْ فَاسِدَةً •  
 مَضَارِبُ بَعْدَهُ أَلْفَانِ فَقَالَ لِرَبِّ الْمَالِ دَفَعْتَ إِلَى الْفَأَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ لَا بَلْ دَفَعْتَ إِلَيْكَ  
 أَلْفَيْنِ مُضَارِبَةٍ فَأَقُولُ قَوْلَهُ رَبُّ الْمَالِ عِنْدِي خِيفَةٌ أَوَّلًا وَهَكَذَا رَوَى عَنْ أَبِي بَرْزَنْ  
 ثَرَجُوعٌ فَقَالَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُضَارِبِ • وَلَوْ قَالَ لَرَى فِي يَدَيْهِ الْمَالُ دَفَعْتَ إِلَى الْمَالِ  
 بِالْإِصْفِ فَرَحْتُ الْفَأَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ دَفَعْتَ إِلَيْكَ بَضَاعَةً وَرَحْتُ الْفَأَوْ الْقَوْلُ  
 قَوْلَهُ رَبُّ الْمَالِ • نَفَكَهُ أَبُو الْحَوَيْدِ مِنَ الْحَالِصَةِ • قَالَ فَإِنْ كَانَ مَعَ الْمُضَارِبِ  
 أَلْفَانِ فَقَالَ دَفَعْتَ إِلَى الْفَأَوْ رَحْتُ الْفَأَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ لَا بَلْ دَفَعْتَ إِلَيْكَ أَلْفَيْنِ  
 فَأَقُولُ قَوْلَ الْمُضَارِبِ • وَكَانَ أَبُو خَيْفَةَ يَقُولُ وَلَا الْقَوْلُ قَوْلَهُ رَبُّ الْمَالِ وَهُوَ قَوْلُهُ  
 لِأَنَّ الْمُضَارِبَ يَدْعِي عَلَيْهِ الشَّرْكَةَ فِي الرِّحْلِ وَهُوَ يَكْزِدُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُنْكَرِ ثَرَجُوعٌ إِلَى مَا  
 ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ فِي مَقْدَارِ الْمَقْبُوضِ وَفِي مِثْلِهِ الْقَوْلُ قَوْلُ  
 الْقَابِضِ ضَمِيمًا كَانَا أَوْ أَمِينًا لِأَنَّهُ أَعْمَى فِي مَقْدَارِ الْمَقْبُوضِ • وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي مَقْدَارِ الرِّحْلِ

٢  
ويجوز المراجعة بين المضاربين كما يجوز بين المضارب  
ورب المال قال محمد بن الاقل اذا وقع رجل في  
الف درهم مضاربة بالنصف ووقع في آخر الف  
درهم مضاربة بالنصف فاشترى احد المضارب  
عبدًا بمائة من المضاربة فباعه مع المضارب  
الآخر بالف فاما الثاني ان يبيع المراجعة او لا  
الاول اشترى بالف المضاربة فباعه الثاني على  
الف لان اقل المتين الف وحصة المضارب  
خمسة مائة فبيع المراجعة على اقل المتين وحصة  
من الربح والربح في المضاربة يبدأ على شرط  
والوصفة على رب المال ص



فانقول فيه قول رب المال لان الخ • ومن كان معه ألف درهم فقال هو مضاربة  
فلان بالتصريف وزرع النفا وقال فلان هو بضاعة فانقول قول رب المال لان الخ • ولو  
قال المضارب اقرضني وقال رب المال هو بضاعة او ودعة فانقول قول رب المال  
والبينة بينة المضارب • ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال الاخر  
سميت لي تجارة بعينها فانقول للمضارب • ولو ادعى كل واحد نوعا فانقول للمال  
هذاه • ولو قال رب المال هو قرض وادعى لقابض المضاربة فان كان  
تصرف فانقول لرب المال والبينة بينة ايضا والمضارب ضامن • وقبل التصرف  
فانقول له ولا ضمان عليه اي على القابض • ولو اختلفا في قدر ما شرط من الزرع  
فانقول للمضارب • ولو قال رب المال دعت مضاربة في الطعام خاصة وقال  
المضارب ما سميت لي تجارة بعينها فان كان قبل التصرف لا يكون قول للمضارب  
في العموم وان اختلفا بعد التصرف فانقول للمضارب والبينة لرب المال • وان  
اتفقا على المضاربة الخاصة واختلفا في جنس التجارة فانقول لرب المال والبينة  
للمضارب • وجيز ثقله غاي • المضارب اذا ادعى فساد العقد بان  
لرب المال شرطت في نصف الزرع الا عشرة • ورب المال يدعي جواز المضاربة  
بان قال شرطت لك نصف الزرع فانقول قول رب المال • ورب المال اذا ادعى فساد  
المضاربة بان قال رب المال المضارب شرطت لك نصف الزرع الا عشرة • والمضارب  
ادعى جواز المضاربة فانقول قول رب المال • تسائر تجارية في البيوع  
س • عن رجل دفع لآخر مالا لا يعمل فيه مضاربة ففعل وتكرر منه  
الشرف فسرق الما فادعى رب الما لانه ما اذن له في تكرار الشرف وقال المضارب  
لم تنتهي عن الشرف اجاب • اذا ادعى رب الما التقييد والمضارب  
الاطلاق فانقول قول المضارب مع يمينه ما لم يقرر رب الما البيعة على التقييد  
س • اذا سافر العامل بالمال واشترى بضاعة وانزلها بحجة  
لرب الما فهلك في الطريق اجاب • لا ضمان على العامل لان له  
ان يبيع مال المضاربة فانقول قوله ان المالك اذله في ذلك الا ان يقيم المالك  
بينه انه منعه من ذلك س • عن عامل في مال المضاربة اذا مات  
وطالب رب الما ورثته بالمال والزرع وادعوا ان مورثهم اقبضه ذلك  
فانقول قولهم قول رب الما اجاب • المضارب اذا مات ولحق

ولو قال المضارب امرتني بالنقد والنسيئة  
وقال رب الما امرتك بالنقد فانقول قول  
المضارب والبينة لمدعي النسيئة

بين امر المضاربة لزمه ذلك في تركه ولا يقبل قول ورثته انه رد الما الى  
صاحبه الا بينة تشهد انه رده الى المالك او قال قبل موته رد الما الى الزرع  
الى المالك • فسارني الهذاه • اما حكم المضاربة الفاسدة فليس  
ان يعمل شيئا مما ذكرنا ان الله ان يعمل في المضاربة الصحيحة ولا يثبت بها شيء  
مما ذكرنا من احكام المضاربة الصحيحة ولا يستحق النفقة ولا الزرع المسمى وانما  
واماله اجر مثل عمله سواء كان في المضاربة زرع او لم يكن لان المضاربة الفاسدة  
في معنى الاجارة الفاسدة والاجارة لا يستحق النفقة ولا المسمى في الاجارة الفاسدة  
وانما يستحق اجر المثل والزرع يكون كله لرب الما لان الزرع مائة ملكه وانما يستحق  
المضارب شرط امانته بالشرط ولرب الما الشرط فكان كله لرب الما والحسن عليه  
والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضياع والمضاربة الفاسدة مع يمينه  
هكذا ذكر في ظاهر الرواية وجعل الما في يده امانة كما في المضاربة الصحيحة وذكر  
الطحاوي فيه اختلافا وقال لا ضمان عليه في قول اي خيفة وعندهما يضمن كما  
في الاجارة المشتركة اذا هلك في يد • س • ادفع  
• وان يدعى والمال قرضا وخصمه • قراضا فرب الما قد قيل اخذ  
• وفي العكر بعد الزرع فانقول قوله • كذلك في الانضاع ما يتغير  
ابن وهب كان فيسطر في سرجه لابن التحنة • ولو ادعى المضارب والشريك  
دفع الما وانكر رب الما والشريك القرض خلف المضارب والشريك الذي كان الما  
يد ادفع للامين مع اليمين والحاصل ان القول في كل امانة للامين مع يمينه  
وكذا البينة بينة لاميته على الايقاع • جامع الفصولين •  
كتاب الوديعة  
ذكر في الوقعات في باب الوديعة اذا قال المودع سقطت الوديعة وضاعت لا يضمن  
ولو قال سقطت يضمن لان هذا تخصيص ونقل في الاجناس عن نوادر ابن رستم  
اذا ادعى المستودع ضياع الوديعة منذ عشرة ايام فقال صاحب الوديعة انما  
البينة انها كانت في يد منذ يومين فقال المستودع وجرت بها بعد ذلك فضاعت  
صدق فان قال حين خصم ليس له عندي وديعة ثم قال وجرت بها فضاعت يمين  
عناية البيان • قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وقد قال بعض اصحابنا  
اذا قال ذهبت الوديعة ولا ادرى كيف ذهبت كان القول قوله ولا ضمان عليه وفيه

والضمان يقبل بينة

ولو قال المضارب امرتني بالنقد والنسيئة  
وقال رب الما امرتك بالنقد فانقول قول  
المضارب والبينة لمدعي النسيئة



قوله لا يرضى الله عنه وفي عرفنا لا فرق بين فكثير وبين  
بعضنا من لا يكون ضامنا على كل حال ولو قال لا أدري كيف ذهبت قال بعضهم  
يكون ضامنا بخلاف ما لو قال ذهبت فلا أدري كيف ذهبت وقال شيخنا لا يمتنع  
الشيء على الأصح أنه لا يضمن على كل حال سواء قال ذهبت فلا أدري كيف ذهبت  
قال لا أدري كيف ذهبت ولم يزد عليه • إذا مات المودع واختلفت الورثة  
مع الورثة فقال صاحب المودعة مات مجهلا للورثة وصارت المودعة دنيا  
في تركته وقالت الورثة كانت المودعة قائمة بعد ما مات الرجل قال ابن شجاع على  
قياس قولنا ضامنا رحمه الله أنه يجب أن يكون القول قول الطالب بحبل الضمان  
في ما ألتزم وعلى قياتر قول أبي يوسف يجب أن يكون القول قول الورثة مع أبيهم لأن  
الوارث قائم مقام المورث • قاض حيان • إذا اختلف الطالب والورثة  
المودع فقال الطالب أنه مات مجهلا وقالت الورثة المودعة كانت قائمة يوم ما  
المودع وكانت معروفة ثم حكمت بالقول قول الطالب هو الصحيح لأن المودعة  
دنيا في تركته طاهر فلا يقبل قول الورثة وإذا قال الورثة مودعة في حال  
حياته لم يقبل قوله وإن أقاموا البينة أنه قال في حياته ردتها تقبل •

ادول المسئلة  
قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله ان قال سقط  
مضى لا يضمن ولو قال بالفاسد سقطت يمينه  
يكون ضامنا وان قال بغيره وان قال بغيره

ناخذ قال — مولا نارضى الله عنه وفي عرفنا لا فرق بين فكثير وبين  
بعضنا من لا يكون ضامنا على كل حال • ولو قال لا أدري كيف ذهبت قال بعضهم  
يكون ضامنا بخلاف ما لو قال ذهبت فلا أدري كيف ذهبت وقال شيخنا لا يمتنع  
الشيء على الأصح أنه لا يضمن على كل حال سواء قال ذهبت فلا أدري كيف ذهبت  
قال لا أدري كيف ذهبت ولم يزد عليه • إذا مات المودع واختلفت الورثة  
مع الورثة فقال صاحب المودعة مات مجهلا للورثة وصارت المودعة دنيا  
في تركته وقالت الورثة كانت المودعة قائمة بعد ما مات الرجل قال ابن شجاع على  
قياس قولنا ضامنا رحمه الله أنه يجب أن يكون القول قول الطالب بحبل الضمان  
في ما ألتزم وعلى قياتر قول أبي يوسف يجب أن يكون القول قول الورثة مع أبيهم لأن  
الوارث قائم مقام المورث • قاض حيان • إذا اختلف الطالب والورثة  
المودع فقال الطالب أنه مات مجهلا وقالت الورثة المودعة كانت قائمة يوم ما  
المودع وكانت معروفة ثم حكمت بالقول قول الطالب هو الصحيح لأن المودعة  
دنيا في تركته طاهر فلا يقبل قول الورثة وإذا قال الورثة مودعة في حال  
حياته لم يقبل قوله وإن أقاموا البينة أنه قال في حياته ردتها تقبل •

الحاصل منه وكذا في البرارية • المودع إذا قال لعنت بالودعة اليك مع  
رسولي فسمي بعض من وعياله فهو كقوله ردتها عليك يكون القول قوله مع  
اليمين • وإن قال لعنت اليك مع بعني كان ضامنا إلا أن يقر صاحب المودعة  
وصلت اليه • ولو قال بعد موت المودع ردتها على الوصي كان القول قوله ولا  
يقول قال الرجل لغير استودعني ألفا وضاعت وقال الطالب كنت غصبتها  
معي كان القول قول المستودع ولا ضمان عليه • ولو قال المستودع أخذت منك  
وقال رب المال غصبتني كان ضامنا • ولو قال رب المال أقرضتكها فراضا وقال  
لا بل وضعتها عندي وديعة أو قال أخذت منك وديعة وقد ضاعت قبل  
ولا ضمان عليه • رجل أودع رجلا ألف درهم على المستودع ألف درهمين  
فأعطاه ألف درهم ثم اختلفا بعد أيام فقال الطالب أخذت الودعة والدين  
وقال المستودع أعطيت القرض وضاعت الودعة كان القول قول المستودع ولا  
شيء عليه لأنه هو الدافع • رجل غاب وجأته امرأته إلى القاضي فحضر والد  
زوجها وأدعت أدلغائب وديعة في يديها وطلبت النفقة من ذلك المال

لأن الوارث قائم مقام المورث مع

ضمان

نفقة

قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن كان في يد والبر زوج دراهم أو ما  
يصلى لبقية الزوجات من طعام أو كسوة والاب مقربان ذلك في يد كان للمرا  
أن تطالبه وللقاضى أن يأمر بدفع ذلك اليها وليس للطالب أن يدفع ذلك اليها  
بغير أمر القاضي فإنه دفع بغير أمره كان ضامنا وإن أنكر الأب كون ذلك المال في  
يد كان القول قوله ولا يمين لها عليه لأنها تريد أن تثبت ما لا لزوجه عنده وأنها  
ليست بوكيل عن زوجها وإنما يستخلف من كان خفيا وإن لم تكن الودعة مباحة  
لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما • ولو قال المودع لرب الودعة قد ردت  
بعض الودعة ومات كان القول قول صاحب الودعة فيما أخذ مع يمينه لأن الودعة  
صارت دنيا من حيث الظاهر فيكون القول قول صاحب الودعة في مقدار ما  
مع يمينه • قوم دفعوا إلى رجل دراهم ليبيع الخراج عنهم فأخذها وشترها في  
مديون ووضعها في كفة فدخل المسجد فذهبت منه الدراهم فلا يدري كيف ذهبت  
وأصحاب المال لا يصدر قوته قالوا لا يكون ضامنا وهو كما لو قال ذهبت الودعة  
ولا أدري كيف ذهبت وثمة القول قوله مع أبيهم ولا ضمان عليه • صاحب الودعة  
إذا طلب الودعة وقد هلكت النفقة فقال المودع لا أصل ليها الساعة فأعير على  
ذلك الناحية فقال المودع أعير على تلك الودعة قال الشيخ الإمام أبو بكر  
البنجي إن كانت الودعة تبعد من المودع ولا يقدر على دفعها لذلك أو يصيق الو  
فلا ضمان عليه ويكون القول قوله • رجل له على رجل دين فارتسل رجلا ليذهب  
إلى مديونية ليقيم دينه فقال المديون دفعته إلى الرسول وصدقة الرسول  
دفعنا المال إلى الرسول وصاحب الدين يكر الوصول اليه قال أبو القاسم  
قول الرسول مع يمينه • من فسك أو قاض حيان • رجل أودع رجلا ألف درهم  
وعلى المودع ألف درهم فخرط المودع من رب الودعة أن ياذن له حتى يلقى  
دينه من المودعة فإذا ناله في ذلك فقال المودع قد قبضه وصدقه صاحب  
وكفنه رب الدين قال قول قوله رب الدين وله أن يرجع على المودع بحقه ويرجع  
رب الودعة على المودع بضمانه إليه مع أن القضا لو ثبت • وكذلك إذا كان  
عبد فاذن لصاحب العبد المودع حتى يصالح رب الدين على هذا العبد وسأل  
ذلك فقال المودع للطالب قد صلحتك على العبد وقبضته وأنكر الطالب ذلك  
فأقول قول الطالب فيرجع على المديون بدينه ويرجع الأمر على المأمور بقيمة

بيعة



العبد ولو لم يات من بالصلح ولكن امره بالبيع فكان المأمور ببيعة وسئلته وقال  
 الطالب ما قبضته وقد هلك العبد وصدر صلح العبد المودع فالتقول  
 الطالب فيرجع بما له على المأمور ولا يرجع صلح المودع على المودع بشئ  
 سكتا زحانية • ولو كان امر صلح المودع المودع أن يبيع من عبده بدينه  
 فقال رهنه وقبضه المرتفع فمات في بيعه وصدره صلح المودع وكنته صلح  
 الدين فالتقول قول صلح الدين ويرجع الطالب على المطلوب ويخرج الأبر  
 على المأمور بشئ • سكتا زحانية • المودع إنما يضمن بالتجهيل الذي يعرف  
 الوارث المودعة أما إذا عرف المودع يعرف أنه عرف فمات وتربى لا يضمن  
 ولو قال الوارث أنا علمت المودعة وانكر الطالب أن يفسر المودعة وقال المودع  
 كذا وكذا وأنا علمتها وقد هلكك صدق • وفي الأفضية لو قال لم تستودعني  
 ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق • ولو دفع المودع المودعة إلى آخر باذن المالك  
 أو بغيره فإنه يضمن المالك خراج المودع من الدين كأنه دفع إلى المالك هذا إذا  
 دفع إلى الغير بغير ضرورة فإن اخترق يثبت المودع فدفعها إلى جان لا يضمن وكذا  
 ما يشبه هذا قال شمس الأئمة الخلفاء في صلح الأصل هذا إذا لم يجد  
 بدا من الشفع إلى الأجنبي أما إذا دفعه بأن مكنه إلى من يبيع له يضمن وقال  
 الأما خوارزمي زاده في كتاب الصلح أيضا هذا إذا كان طرفي غالبا أحاط بميزان  
 المودع أما إذا لم يكن يحيط يضمن بالتدفع إلى الأجنبي وفي القدر على لو قال  
 المودع وقع الخريف في بيتي فدفع المودعة إلى غيري لا يصدق عندنا خيفة  
 وأبو يوسف وفي المتن أن علم أنه وقع الخريف في بيته قبل قوله والأقل • وفي  
 الأصل لاختلاف فقال أخذها الآخر أخذت منك ألف درهم مودعة فصاع وقال  
 الآخر أخذته غصبا ضمن المقر ولو قال دفعته إلى أو أدعيتي وقال الآخر  
 أخذته غصبا لا يضمن • ولو قال عندك ألف درهم مودعة فدفعته إلى  
 وقال المقر له كذبت وهو لو قال فالتقول المقر له • ولو قال كان عندك ثوب عارية  
 فلبسته ثم ردته على أو ذابة عندك فركبتها ثم دفعتهما إلى وقال المقر له  
 كذبت فهو لو فعل في قولها هذا ولا أول سواء • وفي قول أبي حنيفة المقر له  
 رجل أودع عند رجل ألف درهم فأنفق ثلثمائة ورد ما تبقى وخلف عنه ثم  
 شيئا من المودعة فالتقول قوله ولا يحتل لأنه صار ديناً عليه • وفي وكالة

أما في خصلته وهي أن الوارث إذا دل على أن  
 على المودعة والمودع إنما يضمن إذا لم يضمن  
 عليه من الأخذ حال الأخذ ولو منع لا يضمن بزيادة

فإن دعي المودع الضرورة يادعي  
 وقع الخريف في بيتي ذكر القدر  
 أن لا يصدق إلا بينة وفي قول  
 أبي يوسف ومحمد يصدق وقولهما  
 في قول أبي حنيفة استحسان  
 وفي الرد هو الصحيح • سكتا زحانية

ولو قال له كان في عندي ثوب عارية  
 فلبسته ثم ردته على أو ذابة عندك  
 فركبتها ثم دفعتهما إلى وقال المقر له  
 كذبت فهو لو فعل في قولها هذا ولا أول سواء  
 هذا أول من ساء وعنده الامام  
 القول المقر بزيادة

الأصل في باب الوكالة يقضي المودعة رجل سئلك وبيعة النسيان فلو دعي  
 بخاتم المودع في القيمة • خالصه • فإن قال أخذت منك ألفا وبيعة  
 وهلكت وقال أخذتها غصبا فهو ضامن لأنه أقر بسبب الضمان وهو لا أخذ  
 لأن أخذ مال الغير بسبب وجوب الضمان لقوله عليه الصلاة والسلام على  
 اليد ما أخذت حتى ترد ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو الأذن بالأخذ والآخر  
 فكان القول قوله مع يمينه • وجب الضمان على المقر بأقراره بسبب الضمان لأن  
 ينك الخضم عن يمين • وهذا بخلاف ما إذا قال له بل أخذتها قرصا حيث يكون المقر  
 قول المقر له ما تصادق على أن لا أخذ حصل ياديه والأخذ باذن المالك لا يكون  
 سببا لوجوب الضمان على الأخذ إلا باعتبار عقد الضمان فالمالك يدعي عليه العقد  
 وذلك ينكر والقول قول المنكر وعلى هذا إذا أقر بل أخذ الثوب وبيعة وقال المقر له  
 بل أخذته بيمين كان القول قول المقر لما ذكرنا • زيلعي في كتاب الأقرار •  
 قال ولو قال أعطيتنيها وبيعة وقال غصبتهما لا أي لو قال المقر أعطيتني ألف درهم  
 وبيعة فهلك وقال المالك لا بل غصبتهما مني لا يضمن المقر لأنه لم يقر بسبب  
 الضمان بل أقر بالإعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون مقر على نفسه بسبب الضمان  
 والمقر له يدعي عليه بسبب الضمان وهو منكر فكان القول قول المنكر والأقرار  
 بالقبض كالأقرار بالأخذ فيوجب الضمان والأقرار بالرفع كالأقرار بالإعطاء  
 فلا يوجب الضمان **فإن قيل** أعطاهم والدفع لا يكون إلا بقبضه فوجب أن  
 يكون أقرارا قد يكون هو التحلية والوضع بين يديه ولو قضى ذلك فادعى  
 لا يضمن له لأنه ثابت ضرره فينفق بقدر الضرر فلا يظهر في حق  
 سببا للضمان لأنه عده في حق غيره • زيلعي • المضار لو قال  
 موتي أو دعت مال المضاربة فلا تضر مات لا شيء عليه ولا على ورثته لو  
 انكر فلا تضرهما عند فالتقول له مع الحليف ولا شيء عليه ولا على الورثة و  
 مات قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب دفعه إليه إلا بقوله لا يصدق عليه  
 وأندفعه إلى فلان بالبرهان أو الأقرار منه ثم مات المضارب ثم فلان محملا  
 كان ديناً في مال فلان ولا شيء على المودع ولو مات المضارب وفلان حي فقال  
 ردتها عليه في حياته فالتقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت • وفي الأ  
 قال لم تستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لم يصدق • ولو قال ليس له على



شيء ثم اعد بصدق. **جواب** هاهنا غير المالك لا يوجب الضمان اذا  
 كزادته وذكر في بعض الفتاوى لو قال المودع ضاعت الوديعة ولا أدري  
 كيف ضاعت فالتقول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه. ولو قال ذهبت ولا  
 أدري كيف ذهبت فالتقول قوله ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهبت الوديعة  
 اختلعت أو تصحح الله يضمن. **جواب** مع الفتاوى. ولو قال المودع  
 ضاعت الوديعة أو ردتها صيرت فلو صارت بعد ذلك على مال جار  
 محدد لا عندهما. **جواب** مع القصولين. ولو قال لا أدري ضاعت أو ردت  
 بضع لا يضمن ولو قال ضاعت فالتقول له. وإن قال لم يردت من مالي شيء  
 وضاعت لا يضمن أيضا. ولو قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت فالتقول له  
 ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهبت اختلعت أو تصحح الله لا يضمن. **البيان**  
 عند خبرهما ثم مات المودع بلا بيان فالضمان عليهما فان قال المصانع في  
 يد الميت خاليته لا يصدق لانه بعد الموت صار لحيته فلا يقبل قوله انها  
 ضاعت ولان قبول قول خبرهما كان مكان المفاوضة ولو سبق بعد الموت و  
 العلان يقتضيان ان وارث المودع الذي هو في عياله لو ادعى ذلك بعد موت  
 المورث ان يصدق ولان المودع بعد ما صار من باب المحجود ولو علم عياله  
 من يده لا يصدق فكذا اذا زعمه شريكه وعلى هذا اذا زعم الوارث الذي ليس في  
 الهلاك لا يصدق والذي في عياله ان كان مودعا يصدق. **مسألة** لو كان المال في يد  
 امانة اذا مات مجهلا يكون دينه في تركته ولا يصدق الوارث في التسليم او  
 فان عين الميت في حياته او علم بذلك يكون امانة في يد من يصدق في دعوى  
 التسليم والرد. **مسألة** كزادته. **سؤال** عن شخص ادعى على ورثة  
 انه اودع مورثهم وديعة فانكر الورثة ولم توجد العين المودعة في التركة  
 ولم يمتدح يمينه بذلك. **اجاب** اذا اقام المودع البينة على الادعاء  
 وقد مات المودع مجهلا للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكرها لورثته  
 وضمانها في تركته فان اقام بينة على قيامها اخذت من تركته فان لم يكن له بينة  
 فالتقول فيها قول الورثة مع يمينهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم ردها لا  
 لم يهرضها انها لا يبرون بحج بقولهم من غير بينة شئ عياله ان مورثهم ردها  
**قارئ الهداية**. **سؤال** عن المودع والعامل اذا شهد عليه

عند

عند الموت انه رد المال الى ماله او انه تلف في يد هل يبرأ الورثة **اجاب**  
 اذا مات من عند مال وديعة او قراض او غير ذلك مما هو امانة كان القول قوله  
 في رده الى ماله او انه تلف عنده واقاموا بينة على ذلك في حياته تقبل  
 بيمينهم وكذلك اذا اقاموا بينة انه حين موته كان المال المذكور قرضها وارثهم  
 قال هذا المال عندي وديعة او قراضا او قرضته لفلان بطريق الوكالة او  
 لا دفعه اليه فادفعوا اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عندنا لا ضمان عليهم ولا  
 في تركته. **قارئ الهداية**. دفع توبه الى لا يبيعه فساومه رتب  
 خانوتهم معلوم وقال اخبر رب الثوب لا عطية الثمن فذهب وعاد فلما وجد  
 الثوب في الخانوت ورب الخانوت يقول انت اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته  
 عندك صدق للآل مع يمينه لانه امين وامان بالخانوت فلو اتفقا على ان  
 رب الخانوت يشتريه بما سمي من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ بحج دعواه  
 فيضمن قيمته وان لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذا المقبوض على سؤر الشرا الما يضمن لو  
 اتفقا على ثمن. **مسألة** ادعى الرد والهلاك وادعى فيها الاضرار فالتقول  
 للمودع ولو برهنها قبل بينة المودع ايضا وقيل يقبل بينة المالك لانها تثبت  
 ولو ادعى دفعها الى اجنبى للضرورة كالحرق ونحو لا يصدق الا بينة عند  
**حس** وذكر في القعدة لو علم انه وقع الحرق في بيته قبل قوله ولا فلا يصدق  
 الى من حمل المودع فانكر المودع الرسالة ضمن وصديق المالك. ولو قال ردتها  
 بيني او بين من في عيالي صدق يمينه اذ ينكر وجوب الضمان بخلاف رده مع  
 الاجنبى اذ اقر بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق. ولو حذر الوديعة  
 ثم ادعى الرد والتلف لم يصدق. ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى ردا وتلفا  
 صدق. **مسألة** ما المودع مجهلا ضمن يعني اذ مات ولم يعلم حال الوديعة اما  
 اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه يعرف فمات لم يضمن فلو قال الوارث انها  
 علمتها وانكر الطالب لو فسها بان قال هي كذا وكذا وقد هلك صدق كونه لم يعلم  
 كذا **مسألة** وفي ذقال ربتها مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قالبة معروفة  
 ثم هلك بعد موته صدق ربتها هو الصحيح اذا الوديعة صارت شيئا في الظاهر  
 في التركة فلا تصدق الورثة. مات وقالت ورثته ردها في حياته فلو سمع  
 من المودع ردها صدق الورثة يمينهم على علمهم ولو لم يسمع من المودع ردها لم

او تلفها وخسرانه فطلب ورثته بذلك  
 فادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه ردها الى ماله

دلال

عند الجاني ضيقه والى ارض

كان في يد  
مورثه

المودع او امانات مجهلا يضمن يعني اذ مات  
 ولم يعلم حال الوديعة اما اذا علم الوارث  
 الوديعة والمودع يعلم انه يعرف فمات  
 لا يضمن وان قال الوارث انها علمتها الوديعة  
 والمطالب ان يبرهنها بان قال هي كذا وكذا  
 كذا وكذا وانا علمتها وقد هلك صدق كونه لم يعلم  
 كانت الوديعة عنده فقال هلكت وكذا  
 القول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة  
 صارت شيئا في الظاهر في التركة فلا يقبل  
 قول الورثة

وان يدعى الورث ان قول مورث  
 ردت الوديعة بعد الاصل لا يبرهن  
 ولو ادعى الورث ان قول مورث  
 ردت الوديعة بعد الاصل لا يبرهن



دَصَدَّقَ التَّوْبَةَ • قَالَ لَرَبِّهَا رَدَّتْ بَعْضَهَا ثُمَّ مَاتَ الْمُوَدَّعُ صَبْرًا رَتَبًا فِيمَا  
 أَخَذَ مِنَ الْوَدِيعَةِ مَعَ يَمِينِهِ إِذَا الْوَدِيعَةُ صَارَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ  
 رَتَبًا فِي قَدْرِ الْمَلَكُوتِ • **ج** كَامِعُ الْفُصُولِ فِي الثَّلَاثِينَ • إِذَا  
 قَالَ الْمُوَدَّعُ قَبَضْتُ الْوَدِيعَةَ مِنْ مَتْرَى وَهُوَ نَكَرَ قَالَ الْقَوْلُ لِلْمُوَدَّعِ مَعَ يَمِينِهِ أَنْ يَرُدَّ  
 وَأَنْ نَكُلَ ضَمِنَ • إِذَا قَالَ هَبْتُ الْوَدِيعَةَ أَوْ ضَاعَتْ وَلَا أَدْرِي كَيْفَ ذَهَبَتْ أَوْ قَالَ  
 جَعَلْتُهَا فِي كَفِّ فَسَهَطْتُ لَوَيْضَمِي وَيَصْدَقُ • وَكَذَا وَضَعْتُهَا فِي أَرِيٍّ وَنَسِيتُ  
 مَكَانَهَا • **ع** كَتَابِي • رَلَوْعِي الْمَالُ الْمَيْتَ خَالِ حَيَاتِهِ أَوْ عَلَى بَيْتِكَ فَيَكُونُ  
 أَمَانَةً فِي يَدِ وَصِيهِ أَوْ فِي يَدِ وَارِثِهِ كَمَا لَوْ كَانَ فِي يَدِهِ وَيَصْدَقُ قَوْلُ عَلَى الْهَلَاكِ  
 أَوْ الدَّفْعِ إِلَى صَلَاحِهِ كَمَا يَصْدَقُ الْمَيْتُ فِي خَالِ حَيَاتِهِ • مِنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ  
 مُحْكَمُ الْفَتَاوَى • لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ فَأَرْسَلَ الدَّائِنَ إِلَى مَدْيُونِهِ رَجُلًا لِيَقْبِضَ  
 فَقَالَ الْمَدْيُونُ دَفَعْتُ إِلَى الرَّسُولِ وَصَدَّقَهُ الرَّسُولُ ثُمَّ قَالَ دَفَعْتُهُ إِلَى الدَّائِنِ فَانْكَرَ  
 الدَّائِنُ قَالَ الْقَوْلُ لِلرَّسُولِ • كَذَا فِي الْمَيْتَةِ **ج** كَامِعُ الْفَتَاوَى • وَلَوْ  
 قَالَ الْمُوَدَّعُ أَدْفَعُ الْوَدِيعَةَ إِلَى فُلَانٍ فَقَالَ دَفَعْتُ وَكَذَبَهُ فُلَانٌ وَضَلَّتْ الْوَدِيعَةُ  
 صَدَّقَ الْمُوَدَّعُ مَعَ يَمِينِهِ • وَفِي بَعْضِ الْفَتَاوَى وَارِثُ الْمُوَدَّعِ بَعْدَ مَوْتِهِ إِذَا قَامَ  
 الْوَدِيعَةُ فَإِنْ كَانَ هَذَا الْوَارِثُ فِي عِيَالِهِ جِزِينَ كَانَ مُوزَعًا يَصْدَقُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 فِي عِيَالِهِ لَا • **ج** كَامِعُ الْفَتَاوَى • دَلَالٌ مَعْرُوفٌ فِي يَدِهِ ثَوْبٌ بَيْتٌ أَنَّهُ  
 فَقَالَ لَهُ دَنَّهُ عَلَى مَنْ أَخَذَتْهُ مِنْهُ يَبْرَأَ كَقَاصِ الْغَاصِبِ أَوْ عَلَى الْغَاصِبِ يَبْرَأُ  
 وَفِي الزَّخِيرَةِ نَمَائِيزُهُ لَوِ اثْبَتَتْهُ نَجْحَةٌ هَذَا كَقَاصِ الْغَاصِبِ صَدَقَ وَبَيْنَهُ لَا  
 يَدْرِيهَا • **ف** فَصُولِي • وَأَنْ قَالَ قَدْ ضَاعَتْ مِنَ الْبَيْتِ وَحَدَّثَهَا •  
 يَمَعُ وَيُسْتَحْلَفُ فَقَدْ بَيَّنَّ صَوْرَ الْمُسْتَحْلَفِ مِنْ الْوَأَقْفَادِ قَوْلُهُ فَقَدْ بَيَّنَّ صَوْرَ شَارِعِ  
 إِلَى تَوْجِيهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقَعَ ذَلِكَ مِمَّا كَانَ يَحْتَاجُ الشَّارِقَ أَوْ تَكُونُ هِيَ الْمُقْصُودُ  
 فَيَصْدَقُ مَعَ يَمِينِهِ إِذَا هُوَ آمِنٌ • **أ** بِنِ الشَّحْمَةِ • الْمُوَدَّعُ إِذَا قَالَ ذَهَبَتْ  
 مِنْ مَتْرَى وَلَمْ يَذْهَبْ مِنْ مَالِي شَيْءٌ يَقْبَلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ • وَأَقْعَاتُ حَسَابِي  
 نَقَلَ عَنْ أَبِي الْقَوَيْدِ • وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو الْيُسُفِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قَالَ الْمُوَدَّعُ أَوْ  
 عِنْدَ جَنْبِي ثَوْرٌ ذَهَابَ عَلَى فَبَلَكَتْ عِنْدِي وَالْمُوَدَّعُ يَكْذِبُهُ فِي ذَلِكَ فَالْقَوْلُ  
 الْمُوَدَّعُ وَيُضْمِنُ الْمُوَدَّعُ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ جُوبِ الضَّمَانِ عَلَيْهِ ثُمَّ ادَّعَى الْإِبْرَافِلَ صَدَقَ  
 الْأَبْيَنَةُ يَقِيمُهَا عَلَى مَا دَعَى وَحِينَئِذٍ لَا يَضْمِنُ لِأَنَّهُ اثْبَتَ الْبَيْتَةَ أَوْ تَقَاعَ

مرسته  
 اطلع انهارت

وال

سبر

سَبَبٌ وَجُوبُ الضَّمَانِ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ بَعَثْتُهَا عَلَى بَرٍّ لَجَبِي وَالْمُوَدَّعُ يَنْكَرُ ذَلِكَ  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُوَدَّعِ وَكَذَلِكَ إِذَا دَفَعَهَا إِلَى رَسُولِ الْمُوَدَّعِ فَانْكَرَ الْمُوَدَّعُ الرِّسَالَةَ  
 ضَمِنَ الْمُوَدَّعُ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُوَدَّعِ وَلَمْ يَرْجِعْ الْمُوَدَّعُ إِلَى الرَّسُولِ أَنْ صَدَّقَهُ الرَّسُولُ  
 الْمُوَدَّعُ وَلَمْ يَضْمِنْ لَهُ ضَمَانُ الرِّسَالَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُدْفُوعُ قَائِمًا فَيَرْجِعُ • وَلَوْ قَالَ  
 رَدَدْتُهَا إِلَيْكَ عَلَى يَدِي وَعَلَى مَنْ فِي عِيَالِي وَكَذَبَهُ الْمُوَدَّعُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُوَدَّعِ مَعَ  
 يَمِينِهِ لِأَنَّهُ حَاصِلُ الْاِخْتِلَافِ فِي وَجُوبِ الضَّمَانِ وَهُوَ يَنْكَرُ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ •  
 وَلَوْ أَقْرَبَ الْمُوَدَّعُ أَنَّهُ اسْتَعْلَمَهَا ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَكَانِهَا فَهَلَكَتْ لَا يَصْدَقُ فِي الرَّدِّ إِلَّا  
 لِأَنَّهُ أَقْرَبُ جُوبِ الضَّمَانِ ثُمَّ ادَّعَى الْإِبْرَاءَ فَلَا يَصْدَقُ إِلَّا بَيِّنَةً فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُوَدَّعَ  
 إِذَا خَالَفَ فِي الْوَدِيعَةِ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوَفَاقِ نَمَائِيزُهُ عَنِ الضَّمَانِ إِذَا صَدَّقَهُ الْمَالِكُ  
 فِي الْعَوْدِ وَإِنْ كَذَبَهُ لَا يَبْرَأُ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ الْبَيْتَةَ عَلَى الْعَوْدِ إِلَى الْوَفَاقِ • وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ إِذَا  
 قَالَ الْمُوَدَّعُ ضَاعَتْ الْوَدِيعَةُ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَأَقَامَ الْمُوَدَّعُ بَيْتَهُ أَنَّهُ كَانَتْ عِنْدَهُ  
 يَوْمَئِذٍ فَقَالَ الْمُوَدَّعُ وَجَدْتُهَا فَضَاعَتْ يَقْبَلُ هَذَا مِنْهُ وَلَا يَضْمِنُ • وَلَوْ قَالَ أَوْ لَا  
 لَيْسَتْ عِنْدِي ثُمَّ قَالَ وَجَدْتُهَا فَضَاعَتْ يَضْمِنُ • لَيْسَ كَانِ الْحُكَامَ • وَلَوْ  
 قَالَ الْوَارِثُ أَنَا عَلِمْتُهَا وَأَنْكَرَ الطَّالِبُ أَنْ يَسْرِهَا وَقَالَ هِيَ كَذَا وَكَذَا وَهَلَكْتُ صَدَّقَ  
 انْتَهَى وَمَعْنَى ضَمَانِهَا صَيُورُ رَتَبَاتِهَا دَيْنًا فِي تَرْكِه • وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الطَّالِبُ التَّجْمِيلَ  
 وَادَّعَى الْوَارِثُ أَنَّهُ كَانَتْ قَائِمَةً يَوْمَ مَاتَ وَكَانَتْ مَعْرُوفَةً ثُمَّ هَلَكَتْ فَالْقَوْلُ  
 لِلطَّالِبِ فِي الصَّحِيحِ • **ب** كَرَارِيَّةٌ • إِذَا دَعَى الْمُوَدَّعُ دَفَعَهَا إِلَى مَا ذُكِرَ مِنْهَا  
 وَكَذَبَهُ فَالْقَوْلُ لَهُ فِي بَرِّهِ لَا فِي وَجُوبِ الضَّمَانِ عَلَيْهِ • لَمَّا ذُكِرَ لَهُ بِالرَّدِّ  
 ادَّعَاهُ وَكَذَبَهُ فَإِنْ كَانَتْ أَمَانَةً فَالْقَوْلُ لَهُ وَإِنْ كَانَ مَضْمُونًا كَالْغَضَبِ وَالزَّيْلِ  
 مِنْ فَتَاوَى قَارِي الْهَدَايَةِ • الْقَوْلُ لِلْمُوَدَّعِ فِي دَعْوَى الرَّدِّ وَالْهَلَاكِ إِذَا  
 قَالَ مَرَّتْ بِدَفْعِهَا إِلَى فُلَانٍ فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ وَكَذَبَهُ رَتَبًا فِي الْأَمْرِ فَالْقَوْلُ لَرَبِّهَا  
 وَالْمُوَدَّعُ ضَامِرٌ عِنْدَ أَصْحَابِهَا خِلَافَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى كَذَا فِي خَرِ الْوَدِيعَةِ مِنَ الْأَصْلِ لِحَدِّ  
 اشْتِكَاءِ فِي الْأَمَانَةِ • أَنَّ الْمُوَدَّعَ مَعَ الْمُوَدَّعِ إِذَا اخْتَلَفَا فَقَالَ الْمُوَدَّعُ  
 هَلَكْتُ أَوْ قَالَ رَدَدْتُهَا إِلَيْكَ وَقَالَ الْمَالِكُ بَلْ اسْتَعْلَمْتُهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُوَدَّعِ لِأَنَّ  
 الْمَالِكَ يَدَّعِي عَلَى الْأَمِينِ أَمْرًا رَضًا وَهُوَ التَّعْدِي وَالْمُسْتَوْدَعُ مُسْتَضْمِنٌ لِحَالِ  
 الْأَمَانَةِ وَكَانَ مُسْتَشْكَايًا لِأَصْلِ فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ لَكِنْ مَعَ الْيَمِينِ لِأَنَّ الْبَيْتَةَ  
 فَيُسْتَحْلَفُ دَفْعًا لِلتَّهْمَةِ • وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ الْمُوَدَّعُ اسْتَعْلَمْتُكَ مِنْ غَيْرِ ادَّعَى وَقَالَ

مرسته



الاشهاد المانعة من الرجوع سبعة القاربة الهلاك وصدقة الزوجية ووصول العوض اليه وخروج الموهوب من ملك الموهوب له وحدوث الزيادة والتغير في عينها وموت الواهب او الموهوب له ولو قال الموهوب له هلك البتة فالقول قوله ولا يمين عليه ولو قال الواهب اسقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقيقة خزانة وما منع من الرجوع في الهبة باصاحبي حروف ومع خرقة

بل استبدكها انت او غيرك باسمك كان القول قول الموهع ولو قال المودع انها ضاعت ثم قال بعد ذلك كنته ددتها اليك لكتي او هبت لم يصدق وهو ضا لا نه نفى الرد بدعوى الهلاك ونفى الهلاك بدعوى الرد فصارتا فيما ايتته ومثبتا ما نفاه وهذا تناقض فلا تتمع منه دعوى الضياع والرد لان المنا لا قول له لانه لما ادعى دعوى يمين واكن بنفسه في كل واحدة منهما فقد ذهب امانته فلا يقبل قوله المودع مع المودع اذا اختلفا فقال المودع هلك المودع اورد دنتها اليك وقال المالك بل استبدكها ان كان قبل الخلاف فالقول قول المودع وان كان بعده فالقول قول المالك ونحو ذلك مما يدل على دخول المودع ضمنه بالخلاف • كتاب • كتاب الغارية رجل قال لآخر اعطني دابكت فنققت وقال لآخر غصبتها لا يضمن ان لم يكن ركبها لانه لم يقر بسبب الضمان لانه لم يذكر فعل نقف ولو قال ركبها يضمن لانه سبب الضمان ولو قال اجعلها فالقول قول الركب مع لانه اتفق على ان الركوب كان باذن وهو يدعى الاجر عليه وهو يتكر خلاصة

رجل قال لآخر اعطني دابكت فنققت وقال لآخر غصبتها لا يضمن ان لم يكن ركبها لانه لم يقر بسبب الضمان لانه لم يذكر فعل نقف ولو قال ركبها يضمن لانه سبب الضمان ولو قال اجعلها فالقول قول الركب مع لانه اتفق على ان الركوب كان باذن وهو يدعى الاجر عليه وهو يتكر خلاصة

رجل قال لآخر اعطني دابكت فنققت وقال لآخر غصبتها لا يضمن ان لم يكن ركبها لانه لم يقر بسبب الضمان لانه لم يذكر فعل نقف ولو قال ركبها يضمن لانه سبب الضمان ولو قال اجعلها فالقول قول الركب مع لانه اتفق على ان الركوب كان باذن وهو يدعى الاجر عليه وهو يتكر خلاصة

رجل قال لآخر اعطني دابكت فنققت وقال لآخر غصبتها لا يضمن ان لم يكن ركبها لانه لم يقر بسبب الضمان لانه لم يذكر فعل نقف ولو قال ركبها يضمن لانه سبب الضمان ولو قال اجعلها فالقول قول الركب مع لانه اتفق على ان الركوب كان باذن وهو يدعى الاجر عليه وهو يتكر خلاصة

رجل قال لآخر اعطني دابكت فنققت وقال لآخر غصبتها لا يضمن ان لم يكن ركبها لانه لم يقر بسبب الضمان لانه لم يذكر فعل نقف ولو قال ركبها يضمن لانه سبب الضمان ولو قال اجعلها فالقول قول الركب مع لانه اتفق على ان الركوب كان باذن وهو يدعى الاجر عليه وهو يتكر خلاصة

رجل قال لآخر اعطني دابكت فنققت وقال لآخر غصبتها لا يضمن ان لم يكن ركبها لانه لم يقر بسبب الضمان لانه لم يذكر فعل نقف ولو قال ركبها يضمن لانه سبب الضمان ولو قال اجعلها فالقول قول الركب مع لانه اتفق على ان الركوب كان باذن وهو يدعى الاجر عليه وهو يتكر خلاصة

المسئلة في جميع القادى

ان يشهد عند التجهيز انها اعانة وقيل يصدق لانه هو الذي دفع فما لم يصدق يكون القول قوله ويعبر عنه ان كان الاب من كرام الناس واشترافه لا يقبل قوله في الاعانة وان كان من اوساط الناس كان القول قوله • خلاصة نقله المولى عبد الغنى في مجموع • دفع الغارية الى رجل زعم انه استعارها له وارسله ليقبضها ثم انكر المالك ذلك ضمن كما تقدم في الورقة وذكره في المبسوط وغلل لانه يدعى على المعير لا على المودع وهو يكره القول قوله مع حكم الفتاوى • ولو تصرف المستعير وادعى ان المالك قد اذن له بذلك وجحد المالك فالقول قول المالك حتى يقوم المستعير على ذلك بيته لا يقتصر عنه سبب وجوب الضمان في الاصل فدعوى الاذن منه امر عارض فلا يسمع الا بتدليل • كتاب • كتاب الهبة رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد من قبل فقبل كان القول قول الواهب اذا اتخذ وليمة لرفاق الابنة الى بيت زوجها فاهدى الناس له هدايا فهو على ما ذكرنا من قرابة الاب او من قرابة الام وكذا اذا كان المهدي من معارف الزوج او من معارف المرأة وقرابتهما الا ان يادى المهدي واهديت لهذا ولهذا فيكون القول قوله وقال بعضهم في الاحوال كلها تكون الهبة للوالد لان الوالد الذي اتخذ الوليمة وقال بعضهم فيكون للولد لان الوالد اتخذ الوليمة الولد ولا يعتبر قول المهدي عند الا هدا هديت للولد لان الوالد وصاحب الهبة اذا كان رجلا عظيمًا محترمًا يقول المهدي هذا خذ منك والاعتماد على ما قلنا أولا • رجل قال لآخر كنت وهبت لي الغد رهبر ثم قال بعد ما سكت لم قبضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير يمين • رجل وهب لرجل جارية فاراد الوهاب ان يهبها فقال الموهوب له وهبتها صغيرة فكبرت واراد ان خير وقال الوهاب لا بل وهبتها لك كذلك كان القول قول الواهب وكذا في كل زيادة متولدة واما في البناء والحياطة ونحوها كان القول قول الموهوب له • رجل فهدى دارا لرجل تصدقت بها على وازنت لي في قبضها فقبضتها وقال المتصدق لا بل قبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق عليه • قاض • قاض • اتخذ وليمة الخنار واهدى الناس ووضع يمين يدعى لصبي كشيابه او ما

مرشد

اول المسئلة رجل اتخذ وليمة للختان فاهدى الناس ما ووضعوا بين يديه قالوا ان كانت الهبة مما يوصل للصبيان مثل غياص الصبيان او يكون شيئا تعلمه الصبيان في الصبي ان مثله يكون هبة للصبي عادة وان كانت الهبة دراهم او دنانير او غير ذلك يرجع الى المهدي فان قال المهدي هبة للصغير كانت للصغير وان بعد الرجوع اليه ينظر ان كان المهدي من معارف الاب او اقاربه ففي الاب ان كان من قرابة الام او من معارفها ففي الام وكذا اذا اتخذ وليمة لرفاق

ولذي في كل ما متصل متولدة غير متولدة • حليف • حليف

اظهر ان المسئلة في الظاهر ولكن في نسخة نقصت دفع من اهل الكاتب ولهذا الكتاب في الماشي مناجاة المسئلة في هذه النسخة انبت بعد مسئلة الظاهر في المسئلة



يَسْتَعْلِمُ الصَّبِيَّانِ قَالَتِ لِبَصِيٍّ وَأَنْ كَانَ دَرَاهِمًا وَدَنَانِيرًا وَمَتَاعَ الْبَيْتِ  
يَنْظُرُ إِلَى الْمَهْدِيِّ أَنْ مِنْ قَارِبِ الْأَبِ فَلَا يَبْ وَأَنْ مِنْ قَارِبِ الْأُمِّ فَلَهَا سَوَاءٌ قَالَ  
الْمَهْدِيُّ هَذَا لِبَصِيٍّ أَمْ لَا وَهَذَا إِذَا تَرَقَّلَ الْمَهْدِيُّ هَذَا لَهُ أَوْ لَهَا فَإِنْ امْكُنَ أَنْ يَرْجِعَ  
إِلَى الْمَهْدِيِّ بِالسُّؤَالِ يُرْجِعُ إِلَيْهِ فَإِنْ قَالَ شَيْءٌ قَالَ الْقَوْلُ لَهُ **بَكَرَانِيَّةٌ**  
رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ دَارِقَالٌ أَخْرَجَ صَدَقَتَ بَعْدَ الدَّارِ عَلَى وَأَذْنَتُ فِي قَبْضَتِهَا وَقَالَ  
الْمُتَصَدِّقُ لَا بَلْ قَبْضَتُهَا بَعْدَ رَأْيِي كَانَ الْقَوْلُ الْمُتَصَدِّقُ وَلَوْ قَالَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ  
الدَّارِ كَانَتْ قَبْضَتُهَا بَعْدَ رَأْيِي فَلَحِزْتُ فَقَالَ الْمُتَصَدِّقُ لَا بَلْ كَانَتْ هِيَ فِي يَدِي  
فَقَبْضَتُهَا بَعْدَ رَأْيِي كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ **طَهْرِيَّةٌ** وَلَوْ دَعَى  
رَجُلٌ عَبْدًا فِي بَيْتِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ كَانَ وَهَبَهُ لِلَّذِي فِي يَدَيْهِ وَكَانَ الْعَبْدُ عَامِلًا  
فَقَبْضَةُ الْمُوهُوبِ لَهُ بَعْدَ رَأْيِهِ وَقَالَ الْمُوهُوبُ لَهُ وَهَبْتُهُ لِي وَقَبْضَتُهُ بَادِي  
كَانَ الْقَوْلُ لِلْمُوْهُوبِ لَهُ وَأَنْ قَالَ الْمُوهُوبُ لَهُ حِينَ وَهَبْتُهُ لِي كَانَ فِي مَنَازِلِكِ  
مَحْضَرَتَنَا فَأَمَّا رَأْيِي فَقَبْضَتُهُ فَقَبْضَتُهُ لَا يُصَدَّقُ وَلَوْ قَالَ لِلَّذِي وَهَبَهُ لَكَ  
وَالَّذِي وَلَمْ تَقْبُضْهُ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ وَقَالَ الْمُوهُوبُ لَهُ قَبْضَتُهُ فِي حَيَاتِهِ  
الْعَبْدُ فِي يَدِي لَزِمَ يَدِي لِقَبْضَتِهِ فِي حَيَاتِهِ كَانَ الْقَوْلُ لِلْوَارِثِ **قَاضِي حَنَانٍ**  
قَالَ وَهَبْتُكَ وَالَّذِي هَذَا الشَّيْءُ وَقَبْضَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَقَالَ قَبْضَتُهُ فِي حَيَاتِهِ  
وَالْعَيْنُ فِي يَدِي لَزِمَ يَدِي لِقَبْضَتِهِ فَقَالَ الْقَوْلُ لِلْوَارِثِ **بَكَرَانِيَّةٌ** وَلَوْ خَلَّفَ  
الْوَاهِبُ لِلْمُوْهُوبِ لَهُ عِنْدَ رُجُوعِ الْوَاهِبِ فَقَالَ الْوَاهِبُ كَانَتْ هَبَةٌ وَقَالَ الْقَوْلُ  
لَهُ كَانَتْ صَدَقَةٌ فَلَا رُجُوعَ لَكَ كَانَ الْقَوْلُ لِلْوَاهِبِ **قَاضِي حَنَانٍ**  
رَجُلٌ جَهْرًا بِنْتًا مَالَهُ فَوَجَّهَ ابْنَتَهُ مَعَ الْجَهْرَاءِ إِلَى رُجُوعِهَا فَجَاءَتْ ابْنَتَهُ فَ  
الْأَبُ أَنَّهُ كَانَ عَارِيَّةً وَرُجُوعُهَا يَدْعِي الْمَلِكَ اخْتِلَافِيَّةً **قَالَ** بَعْضُهُمْ  
الْقَوْلُ قَوْلُ الرُّوْحِ وَالْبِنْتُ عَلَى الْأَبِ وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَمَارُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ  
الْفَضْلِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُصَدَّقُ فِي الْأَعَارَةِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ التَّجْمِيدِ أَنَّهُ أَعَانَ  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَبِ لَأَنَّهُ هُوَ الدَّافِعُ وَالْمَلِكُ قَالَ  
مَوْلَانَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ عَلَى التَّفْصِيلِ إِنْ كَانَ الْأَبُ مِنَ الْكُفَرِ  
وَالْإِشْرَافُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْأَبِ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ يَنْفَعُ عَنِ الْأَعَارَةِ وَأَنْ كَانَ مِنَ الرِّسَالَةِ  
النَّاسُ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَبِ لَأَنَّهُ هُوَ الدَّافِعُ وَلَيْسَ بِكَذِبٍ فِيمَا قَالَ مِنْ حَيْثُ  
أَنطَاهِرُ **قَاضِي حَنَانٍ** قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي وَاقِعَاتِهِ الْحَقَّائِقُ

ولو قال المدعي كان العبد لابي وهبته فلم  
تقبضه في حياته وانما قبضته بعد موته كان  
القول للوارث شرح المجمع نقله عبد الغني

في  
جنينة  
ذكر هذه المسئلة في فتاوى  
كتاب النكاح مع التفصيل في  
هذا المجلد وفي باب الوالد والورث  
بابي الوالد في من طوتمت امرأته  
بابي جرد لان شرحي لتفصيل  
نافع فيمن نظر فيه من

ان العزو ان كان مستمرا ان الاب يدفع ذلك جهارا لا غارية كما في ديوانها قال قول  
قول الزوج وان كان العزو مشتركا قال قول قول الاب **سَكَاتُ رَحَائِيَّةٌ** رَجُلٌ  
سَيِّدُ ابْنَةٍ ضَعِيفَةٍ فَاصْلَحَهَا انْشَاءً ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهَا وَارَادَ اخْذَهَا فَأَقْرَبُ وَقَالَ  
قُلْتُ حِينَ خَلَّتْ سَبِيلَهَا مِنْ اخْذِهَا فَمَنْ لَهُ وَانْكَرُ ذَلِكَ بَلَى أَقْبَمْتُ ابْنَتَهُ أَوْ سَجَّيْتُ  
فَنُكِّلَ فِي الْوَالِدِ سَوَاءٌ كَانَ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا أَوْ غَائِبًا فَالْعَمَلُ الْخَبَرُ قَالَ  
الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَهُوَ اخْتِيَارُ بَعْضِ أَرْسَلِ صَيِّدًا وَأَنْ لَوْ كُنْ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ فَإِنْ  
اخْتَلَفَا قَالَ الْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِهَا مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ لَوْ يَقُولُ مَنْ اخْذَهَا فَمَنْ لَهُ **خَلَّاصُهُ**  
قَدِيمٌ مِنَ الْمَشْقُورِ وَجَاءَ بِالْخُفَاءِ مِنْ تَرْكِ عَيْنِهِ وَقَالَ أَقْسَمُ هَذَانِ أَوْلَادُكَ وَمِنْ ذَلِكَ  
وَلَفْسُكَ أَنْ امْكُنَ الرُّجُوعَ إِلَى بَيَانِ الْمَهْدِيِّ قَالَ الْقَوْلُ لَهُ وَأَنْ تَقْرَأَ مَا يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ لَهُ  
وَمَا يَصْلُحُ لَهَا وَمَا لِكُلِّمَا يَنْظُرُ إِلَى مَعَارِفِ الْأَبِ وَالْأُمِّ **وَهَبْتُ لِعَبْدِي رَجُلًا**  
وَقَبْضَتُهُ أَرَادَ الرُّجُوعَ وَالْمَوْلَى غَائِبٌ أَوْ مَوْهُوبَةٌ فِي يَدِ الْمَوْلَى لَيْسَ لَهُ إِلَّا الْمَالُ  
فِي يَدِ الْخَامِرِ حَتَّى يَخْتَصِمَ وَأَنْ فِي يَدِ الْعَبْدِ فَإِنْ كَانَ مَادَ وَتَابَتِ جَمْعُ وَأَنْ يَجْعَلَ الْأَمْرَ  
وَأَنْ يَخْتَلِفَ الْعَبْدُ وَالْوَاهِبُ وَالْأَذْنُ وَالْجَحْرُ فَالْقَوْلُ لِلْوَاهِبِ لِأَنَّهُ سَبَبُ الرُّجُوعِ وَ  
الْهَبَةُ ثَابِتٌ وَالْعَبْدُ يَرْثُ بَطَالَهُ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَأَنْ يَرْثَ الْعَبْدُ عَلَى الْخَبَرِ لَا  
يَقْبَلُ **بَكَرَانِيَّةٌ** أَقْرَانُهُ وَهَبْتُ مِنْ فُلَانٍ عَبْدًا كَانَ هَذَا أَقْرَابُهُ هَبَةٌ صَحِيحَةٌ  
لَا أَنْ تَقْبُضَ أَصْلَ فَيَكُونُ أَقْرَابُهُ وَيَقْبُضُ الْمُوهُوبُ لَهُ لِأَنَّهُ قَبْضُ الْمُوهُوبِ بِمَنْزِلَةِ  
الرَّكْنِ وَالْأَقْرَابُ بِالْعَبْدِ يَكُونُ أَقْرَابًا بِالرَّكْنِ وَهَذَا خِلَافُ مَا لَوْ قَالَ لِأَخِي وَهَبْتُ لِي  
الْعَبْدَ زَهْرًا ثُمَّ قَالَ بَعْدَ مَا سَكَتَ لَمْ أَقْبُضْهَا كَمَا بِالْقَوْلِ لَهُ لِأَنَّهُ هَبَةٌ بِذَوْنِ الْقَبْضِ لَا  
تَمَّ فَلَا يَكُونُ الْأَقْرَابُ بِهَا أَقْرَابًا بِالْقَبْضِ وَهَذَا هُوَ الْمَحْتَسَنُ فِي الْمَسْئَلَةِ الْأُولَى أَيْضًا  
فَسَكَتُ أَوْ الْكِبَرَى لِلْخَامِرِ فَقَالَ عَنِ ابْنِ الْبَيْتِ **أَمْرًا مَاتَتْ وَلَخَلَّفَ الرُّوْحُ**  
وَوَرَّثَهَا فِي مَهْرٍ هَذَا الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ فَادْعَى الرُّوْحُ أَنَّهَا وَهَبَتْهُ مِنْهُ فِي صَحَّتِهَا وَأَنَّ  
الْوَرِثَةَ أَنْ الْهَبَةُ كَانَتْ فِي مَهْرٍ مَوْتِهَا قَالَ الْقَوْلُ قَوْلُ الرُّوْحِ لِأَنَّهُ يَنْكَرُ اسْتِحْقَاقَ  
وَرِثَةِ الْمَرَأَةِ الْمَاتِ عَلَى الرُّوْحِ وَاسْتِحْقَاقَ الْوَرِثَةِ كَانَ ثَابِتًا فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُ  
الْأَبِ أَنَّ هَذَا يَخْلُفُ رَأْيَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَالْأَعْمَاءِ عَلَى تِلْكَ الرَّوَايَةِ لِأَنَّهُمْ  
أَنْ الْمَهْرُ كَانَ وَلِجَسَّاعَتِهِ وَخِلَافُ السَّقُوطِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يَنْكَرُ السَّقُوطَ لِأَنَّهُ  
الْهَبَةُ حَادِثٌ فَيَحْتَاجُ إِلَى قَرْبِ الْأَوْقَاتِ **فِي دَعْوَى قَاضِي حَنَانٍ فَيَنْصَلُ**  
الْحَصُونَةُ بَيْنَ الرُّوْحَيْنِ قَالَ الرُّوْحُ وَهَبْتُ الْمَهْرَ فِي صَحَّتِهَا وَقَالَ وَرِثَتُهَا

القول انما امرت

والمسئلة في ديوانها

وهب غير شيا ثم اراد الرجوع ان العبد  
يصح الرجوع بغيبه المولى وان تجرد المبيع  
حضور المولى وان ادعى العبد تجرد الوهاب  
الاذن فالقول للواهب استحقاقا فان  
برهن العبد على انه تجرد لا يصح فان اراد الرجوع  
خال حضور المولى وعينه فان الموهوب في يده  
لا يصح الرجوع وان في يد المولى يصح وان قال  
المولى او دعه عند عبده ولا ادبره ايه  
وبرهن الواهب على انه ما وهب له الرجوع  
لان المولى ما له ان يتركه فخصه المولى يدعي المالك

انما وجد في  
الاصول ما عود

مجمع الفتاوى نقله في ديوانها



مر مفید من البزاریہ

فیہ نقصان

الحق انه هنا نقصان وهو قوله القو  
قول الوعد والقياس الخ كما في  
ففي نسخة في قوله الصدقة

مرکز

پہلا حصہ

بلا عین

وفى البرازية ولوزعم المذهب له ملكا نصف بلادي  
ولوقال المذهب العيين هذا وانك المذهب خلف  
الملك المذهب له ملك اخر ثم رجع المذهب  
الاول ايضا له ان يرجع داوى المدين حتى يبرأوا  
اعمرنا بغير طبل الرجوع ساد الحكام

وَقَالَ لَهَا مَدْرَكْتَهُ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ أَلِكُنْ مَدْرَكْتَهُ  
وَكُنْتُ بَتَّ أَنْ كَانَ قَدْ لَمْ الْمَدْرَكَاتِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ  
أَوْ كَانَ بَهَا عِلَاقَةُ الْمَدْرَكَانِ لَا يَصْدُقُ أَنَّهُمَا كَمِ الْمَدْرَكِ

مر مثله في الدعوى وهو في الفناء

كتاب الأخلاق

رَجُلٌ قَالَ لِفَتْرِهِ لِمَ تُدْعَى هَذِهِ الدَّارُ سِتَّةً بِأَلْفٍ كُلِّ شَهْرٍ عَمَانَةٌ قَالَ - نَعَصَمُ كَانَتْ  
الْأَجَانَةُ بِأَلْفٍ وَمَا تُدْعَى بِهِ وَكَيُونُ الْقَوْلُ السَّابِقُ فَمِنْهَا الدَّارُ وَلِكُلِّ أَلْفٍ بِأَلْفٍ  
ثَمَرٌ بِأَلْفٍ يَنْفِخُ الْأَوَّلُ وَابْتِدَاءُ الْأَجَانَةِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْأَجَانَةُ وَالشَّهْرُ الْأَوَّلُ  
ثُمَّ تَتَجَدَّدُ لِمَجَى كُلِّ شَهْرٍ وَكَيُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْحَيَارُ عِنْدَ تَجَدُّدِ كُلِّ شَهْرٍ كَمَا لَوْ  
قَالَ لِمَ تُدْعَى هَذِهِ الدَّارُ كُلِّ شَهْرٍ بِكَذَا قَالَ - الْفَقِيهُ أَبُو الْيَسَّافِ ثَمَامًا يَحْصُلُ هَذَا  
فَمِنْهَا لِلأَوَّلِ إِذَا وَصَدَانُ تَكُونُ الْأَجَانَةُ كُلِّ شَهْرٍ عَمَانَةٌ فَإِمَّا إِذَا دُعِيَ غُلَطًا  
فَالْتَفْسِيرُ لَا يَكُونُ إِلَّا الْأَلْفُ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَقْصِدَا فَسَمَّيَا الْأَوَّلَ فَتَوَانِ الْأَخَرِ

مرفقہ



ادعى قصد الرجوع وادعى المستلج الغلط في التفسير قال مولانا في الله  
بينه ان يكون القول قول الآخر اما لانه هو المتكلم فيكون القول قوله في الينا  
اولا لان هذا ابتداء ظاهر فيكون القول قول من يدعى الابتداء كما لو تواضعا  
على بيع التينة ثم باعها بغير البيع من غير شرط كان المعتبر هو البيع الظاهر  
الا ان يتفقا على انهما باعوا على تلك المواضعة **قاضي حن** فان ادعى  
الآخر انه كان قصدا ففسخ الاول وادعى المستلج الغلط في التفسير  
قول مدعى الفسخ مع يمينه **حديق** عن الجمع **ولو ادعى الآخر انه**  
**الفسخ وادعى المستلج الغلط في التفسير** فالقول قول الآخر كما لو تواضعا  
على بيع التينة ثم باعها بغير البيع مطلقا من غير شرط بقاء البيع مطلقا  
**خلاصة** قال آخر لآخر تيك هذه سنة بالفسخ على ان يكون الآخر في كل  
مائة درهم يترمه في السنة الف ومائتين وينسخ الاول والثاني كما لو باع  
بالف تر باكثر قال **الفقيه** هذا اذا قصد ان يكون لآخر كل شهر مائة اما  
اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الاول فان ادعى الآخر الفسخ وادعى المستلج  
الغلط فالقول للموخر مع اليمين كما لو تواضعا على بيع التينة ثم اطلقا  
الاطلاق الا ان يتفقا على التينة **كرار** **رجل** استلج ضياعا  
بعضها فارعة وبعضها مشغولة قال **الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل**  
الاجارة في الفارعة بحقيقتها من الاجر ولا يجوز في المشغولة وان اختلفا فقال الا  
اجر بها وكانت مشغولة من دعة وقال المستلج كانت فارعة كان القول في  
ذلك قول الآخر لان الاجر يدعى المشغل بكرة الاجارة أصلا فيكون القول قول  
مخلاف المتبايعين اذا اختلفا في فساده العقد حكم الشرط فان ثمة كان القول في  
ذلك قول مدعى الصحة لان مدعى الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان احدهما منكرا  
للعقد كان القول قوله المنكر وقال **القاضي الامام** على التسديد في الاجارة  
بحكم الحال ان كانت مشغولة في الحال كان القول قول مدعى الشغل كما لو اختلفا في  
جريان الماء وانقطاعه في اجارة الطاحونة **قاضي حن** **رب** الطاحونة  
مع المستلج ان اختلفا في جريان الماء وانقطاعه فانه يحكم بحال فان كان  
وقت المنان عة يكون القول قول **رب** الطاحونة وان كان الماء منقطعاً يكون  
القول قول المستلج **فصول** **عمادي** في **عم** **الغاصب** **الاجر** **الدار**

قوله في الله بينه ان يكون القول قول الآخر اما لانه هو المتكلم فيكون القول قوله في الينا  
اولا لان هذا ابتداء ظاهر فيكون القول قول من يدعى الابتداء كما لو تواضعا  
على بيع التينة ثم باعها بغير البيع من غير شرط كان المعتبر هو البيع الظاهر  
الا ان يتفقا على انهما باعوا على تلك المواضعة **قاضي حن** فان ادعى  
الآخر انه كان قصدا ففسخ الاول وادعى المستلج الغلط في التفسير  
قول مدعى الفسخ مع يمينه **حديق** عن الجمع **ولو ادعى الآخر انه**  
**الفسخ وادعى المستلج الغلط في التفسير** فالقول قول الآخر كما لو تواضعا  
على بيع التينة ثم باعها بغير البيع مطلقا من غير شرط بقاء البيع مطلقا  
**خلاصة** قال آخر لآخر تيك هذه سنة بالفسخ على ان يكون الآخر في كل  
مائة درهم يترمه في السنة الف ومائتين وينسخ الاول والثاني كما لو باع  
بالف تر باكثر قال **الفقيه** هذا اذا قصد ان يكون لآخر كل شهر مائة اما  
اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الاول فان ادعى الآخر الفسخ وادعى المستلج  
الغلط فالقول للموخر مع اليمين كما لو تواضعا على بيع التينة ثم اطلقا  
الاطلاق الا ان يتفقا على التينة **كرار** **رجل** استلج ضياعا  
بعضها فارعة وبعضها مشغولة قال **الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل**  
الاجارة في الفارعة بحقيقتها من الاجر ولا يجوز في المشغولة وان اختلفا فقال الا  
اجر بها وكانت مشغولة من دعة وقال المستلج كانت فارعة كان القول في  
ذلك قول الآخر لان الاجر يدعى المشغل بكرة الاجارة أصلا فيكون القول قول  
مخلاف المتبايعين اذا اختلفا في فساده العقد حكم الشرط فان ثمة كان القول في  
ذلك قول مدعى الصحة لان مدعى الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان احدهما منكرا  
للعقد كان القول قوله المنكر وقال **القاضي الامام** على التسديد في الاجارة  
بحكم الحال ان كانت مشغولة في الحال كان القول قول مدعى الشغل كما لو اختلفا في  
جريان الماء وانقطاعه في اجارة الطاحونة **قاضي حن** **رب** الطاحونة  
مع المستلج ان اختلفا في جريان الماء وانقطاعه فانه يحكم بحال فان كان  
وقت المنان عة يكون القول قول **رب** الطاحونة وان كان الماء منقطعاً يكون  
القول قول المستلج **فصول** **عمادي** في **عم** **الغاصب** **الاجر** **الدار**

او العبد ثم قال الموصوب منه انا امرتك بالاجارة وقال الغاصب لمرأى من  
كان لقول قول الموصوب منه ولو اجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال  
الموصوب منه كنت لجن عقدت قبل انقضائه مدة الاجارة لا يقبل قوله الا  
بينة كالرجل اذا زوج ابنته ومات الزوج فقالت الابنة كنت لجن عقدت  
لا تصدق الابينة ولو قالت كان النكاح بامرى والميراث كان القول قولها  
صير في التقدير اهر رجل يعرف اذ فيها زيف او ستوفة لا يضمن الصير  
شيئا لانه لم ينفذ حقا على صاحب الترهه وانما اوفى بعض العمل وهو تميز  
البعض فبره من الاجر بحسب ذلك حتى لو كان الكل زيفا يرد كل الاجر وان  
كان الزيف نصفاً فنصف الاجر ويرد الزيف على الدافع فان انكر الدافع وقال  
ليس هذا ما اخذت حتى كان القول قول لا خذ مع يمينه لانه ينكر اخذ غيرها وهذا  
اذا لم يكن الاخذ قريبا شتيقا حقه او باستيفاء الجهاد فان اقر بذلك ثم  
اراد ان يرد البعوض بعين الزيادة وانكر الدافع ان يكون ذلك ذراعه لا يقبل  
قوله **قاضي حن** **رجل** قال لصير في نقد هذا الالف وولك عشرة  
درهم فان نقدته ثم وجد العشرة بعد ذلك ستوفة لا يضمن لكن يرد من الاجر  
بقدره قال في المحيط ولو وجد الكل زيفا يرد كل الاجر ويرد الزيف على الدافع  
فان انكر الدافع ان يكون ذراعه فالقول قول القابض **خلاصة**  
**رجل** اجر داره ودفع المفتاح الى المستلج بعد ما انقضت مدة الاجارة وقال له  
اقد رعى فتح الباب ولم اسكن وقال **رب** الدار بل قدرت وسكنت قالوا ان كان  
دفع اليه مفتاحا بذلك الغلق كان القول قول صاحب الدار وان لم يكن كان القول  
المستلج ولا اجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك الغلق فصل المفتاح اياما  
ثم وجد ان عليه اجر ما معنى لانه فتح تسليم الدار اليه وان لم يكن الدار  
فالتصير كان من قبله **رجل** دفع حمولة الى جمال يحملها الى بلد كذا وسلمها  
الى التمسار فحملها فقال التمسار لجمال ان وزن الحمولة في البارجة جاء كذا  
وقد نقصت في الوزن فان اعطيتك من الاجر بحسب ما نقصت ثم اختلفا بعد  
ذلك فقال التمسار او فئت لاجر وقال جمال ما استوفيت كان القول في انكار  
الاستيفاء قول جمال ولا خصومة بينه وبين التمسار انما الخصومة بين  
بنى الجمال وصاحب الحمولة **رجل** امر رجلا ببيع عين من اعيان ماله فباعها

فقال خذ فاخذ ثم جاء المستاجر

والمسئلة كذلك في البرازية

وكذا المسئلة في الحال

حال





ثم اختلفا فقال لما مور بعتة بخر وقال الامر لا يغير اجر قالوا كانا لما مور لا  
يعرف به كان له الاجر والا فلا وكذا الحياط والصباع. ولو اختلفا الاجر  
والمستاجر فقال الاجر استلجرت البيت او الارض وهي فارغة وقال الاجر  
لا يدرى كانت مشغولة والارض كانت مزرعة لا تجوز هذه الاجان  
فيما بينهم قال بعضهم القول قول الاجر بخلاف المتبايعين اذا اختلفا  
في الصحة والفساد بحكم الشرط فان ثمة القول فيه قول مدعي الصحة لا  
هنا الاجر منكر الاجان لانه ينكر اضافة العقد الى محل فانع مشعج به  
القول فيه قوله وقال الامام ابو علي النسفي رحمه الله ينظر في  
الاجان الى حال ان كانت فارغة كان القول قول المستاجر وان كانت مشغولة  
كان القول قول الاجر كما لو اختلفا في جريان الماء وانقطاعه في الطلوعة رجل  
سلم الى بقر يقرع ليرعاها فجاء البقر ليلاً وزعم انه رد البقرة وادخلها  
القرية وطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد ايام في ظهر ليلانة قد  
عطبت قالوا ان كان القرع بينهما ان تدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا منه  
ان يدخل كل بقر في منزل صاحبها كان القول قول البقر مع يمينه انه ادخل  
البقرة الى القرية ولا ضمان عليه. ولو تدبقر من الباقوة وحاف البقر  
انه لو تبع فانه يصيب الباقي كان في تبعه من ان لا يتبعها ولا يكون ضامناً في  
قول اخي خيفة رحمه الله لما نذرت لافاضاعت بغير فعله ويضمن في قول اخي  
ويحذر جميعهما الله وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع  
وترك البعض يضمن لما ترك وان كان البقر مشتركاً في عاها في موضع فعضت  
فقال صاحبها ان شرطت عليك ان تراعها في موضع آخر وقال الراعي لا بل  
شرطت على الراعي في هذا الموضع كان القول فيه قول صاحب النقرة  
قاضي خان. اذا اختلف الراعي وعاهها في غير المكان الذي امره فعضت  
ضمن ولا اجر له وان سلمت الغنم فالقيار ان لا لعله وفي الاستحسان الاجر  
ولو اختلفا في مكان الراعي فالقول قول رب الغنم ويضمن الراعي بالاجماع  
خلاصة. اذا هلكت شاة فقال رب الغنم شرطت لك ان تراعها في غير  
هذا الموضع الذي هلك فيه فالقول قول رب الغنم مع يمينه وان اقام البينة فينته  
الراعي اولى. تتم الفتاوى فكله ابن المؤيد. لو حاف الراعي الموضع

سواء كان في غير المكان الذي امره  
او في المكان الذي امره  
فان كان في غير المكان الذي امره  
فان كان في المكان الذي امره  
فان كان في غير المكان الذي امره  
فان كان في المكان الذي امره

ضمان الراعي والبقر

ولو شرط على الراعي مكانه فرعى في غير ذلك  
ضمن ما تلف ولا اجر له وان سلمت الغنم  
فان كان في غير المكان الذي امره  
فان كان في المكان الذي امره  
فان كان في غير المكان الذي امره  
فان كان في المكان الذي امره

العطب المالك والباية  
والعاطب المالك  
واحد معطوب

الراعي في الخطأ العام في الضمان

الشاة فمن يحكم لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا اذا كان بحيث يتقوم موتها  
اما اذا كان يرجى حياتها ذكر الصند الشهيد في الباب الاول من شركة واقعاته  
من ذبح شاة انسان لا ترجى حياتها يضمن والراعي لا يضمن في مثل هذا وفرو  
بين الاخني والراعي والفقيه سوى فقال لا يضمن الاخني كما لا يضمن الراعي  
هو الصحيح فاما الحمار والبغل فلا يدرى بحال وكذا الفرس عند اخي خيفة ولو اختلفا  
فقال الراعي خفت الموت فذبحها وانكر المالك فالقول قول المالك وعلى الراعي  
البينة. سكر ذبته وكذا في الخلاصة. الراعي والبقر اذا اختلفا  
على شاة فذبحها ذكر في الاصل انه يضمن قيمتها يوم الذبح وذكر في النوازل انه  
لا يضمن استحساناً واختار الفتوى انه يضمن ولا يضمن في الاول فان اختلف  
الراعي وصاحب الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحها وهي حية وقار  
الراعي ذبحها وهي ميتة كان القول قول الراعي. ولو ان صاحب البقر والغنم شرط  
على البقر والراعي ان ياهلك من البقر والغنم ياتيه بسميته لا يسمع هذا  
الشرط ويكون القول في الهلاك قول الراعي والبقر وان لم يات بالسمية  
الراعي اذا اخطأ الغنم بعضها ينعض فان كان يقدر على التمييز لا يضمن ويكون  
في تمييز الذواب انها افلان قوله. وان اخطأها ولا يقدر على التمييز يكون ضامناً  
قيمتهما والقول في مقدار القيمة قول الراعي. وان استلجرت حماراً ليقطع له سنا  
فقطعت فقال صاحب البقر ما امرتك بقطع هذا السن كان القول قوله ويضمن القاطع  
اربعين السن وهو في كل سن نصف عشر الزينة. رجل دفع الى خياط ثوباً ليجعله  
قيصاً فخطه قبانى طاق واحداً الذي يقال له بالفارسية بكاء خبز المالك  
ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه وان شاء اخذ القبا وعطاه لجر  
لا يبرى على المسمى وان اختلفا فقال رب الثوب ترك ان تقطعه قيصاً وقال  
الخياط لا بل امرتني ان اقطعه قباء كان القول قول صاحب الثوب وان امره ان  
يقطعه قيصاً فخطه سراويلاً فهو والا وسواء وقيل ههنا لا يجب  
اذا اخذ الثوب. ولو دفع غزلاً الى حائك وامره ان يزيد في الغزل من نفسه  
فقال مزهذ وانكر رب الثوب فان خلف رب الثوب على عمله برى فان نكل لزمه  
مثل الزيادة. وان اتفقا ان غزل الامر كان مناً والثوب منوى فقال الامر  
من الدقيق لا يفسد قوله لان وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن القول ولا

اذا اختلفا في العدد والقول قول  
والبينة ميتة صاحب الغنم خطا

ولو قطع امره من آخر منقطع  
اسن فاقطع الراعي خلات

جاء

خياط

حالك

الشاة



كان التوب مستهلكا وانكر الامر الزيادة كان القول قول رب التوب. ولودفع الى  
نذافنية قطعا وامر ان يزيد من عند شياء من القطر فجاء بعشر اشبار  
قطر في التوب وقال للامر دفع الى عشر اشبار وزدت عشر وقال صاحب  
دفع الىك خمسة عشر وزدت خمسة كان القول قول النذاف. وان اختلف  
المستاجر مع حافر البئر بعد ما اخفر خمسة اذرع فقال المستاجر شرطت عشر  
اذرع وقال الحفار لا بل شرطت خمسة اذرع كان القول قول المستاجر مع مينة  
واعطاه من الاجر خمسة ذلك ويحلف الحفار على دعوى المستاجر ويترك الاجر  
فيما بقي. وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل تجافا وتزاد رجل  
ابلا من بخاري الى بغداد ليحفر لهما في وقت الخروج من بخاري فالتقول في  
ذلك قول من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاهل بخاري. واصلاح  
والبالوعة والمخرج يكون على ركب الدار وان كان قد امتلأ من قبل المستاجر لكن لا  
يجوز ركب الدار على ذلك ولا يكون على المستاجر ايضا فان فعل المستاجر شيئا  
ولا يحسب له من الاجر وله ان يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك ركب الدار وذلك  
العلق والسلم وفي اجارة الخمار نقل الرماح والسرقين وتقرير موضع الغسالة  
يكون على المستاجر سواء كان المسيل طاهرا او مسقفا فان شرط ذلك على الاجر في  
الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستاجر اجارة والشرط لا  
ذلك يكون على المستاجر بدو الشرط والشرط لا يزيد الا وكان وان اكره المستاجر  
ان يكون الرماح من فعله كان القول فيه قوله لانه ينكر ان يكون نقله عليه ولو  
استاجر دار سنة فادعى المستاجر انه استاجرها لحد عشر شهرا بردها  
بثلاثة داهم وادعى الاجر انه لجرها سنة بعشرة داهم واقام كل واحد  
بينة على ما ادعى ذكر في المتقى عن ابي يوسف رحمه الله انه يقضي بمينة ركب  
ووجه ذلك ان ركب الدار ادعى زيادة اجر لحد عشر شهرا فيقضي بمينة  
نفي شهر واحد والمستاجر اقر له بن زيادة لجر هذا الشهر فان شاء صدقه وان كذبه  
وان اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة كان القول قول المستاجر مع  
مينة ولا يتخالفان عند هذا ما على قول ابي حنيفة وابي يوسف فلا بد من ثمة  
لو اختلفا في البيع بعد هلاك السلعة وثمة عندهما لا يتخالفان وامنع  
فلازم في فضل الاجارة لا يثبت اخذ لعقد في قبض المنفعة مستوفاه

نذاف

مفار

مكر

او كازه بمعنى التوب  
مكر

والمنفعة

والمنفعة لا تنقور بدون العقد ولا يجب شيء فلا يفيد التحليف اما في البيع اذا  
حلف فلا يثبت العقد فثبت العيب مقبوضه بدون التمس وقد تجزئ ربه  
فيغير قيمته وان اختلفا في الاجر بعد ما مضى بعض المدة او بعد ما سار بعض  
الطريق فانهما يتخالفان واذ اختلفا انفسهما لاجارة فيما بقي ويكون القول  
قول المستاجر في خمسة ما مضى. رجل كان ربه من رجلين فاختلفا لثكرا  
فقال احدهما اكريناها بعشرة داهم وقال الاخر لا بل اكريناها بخمسة عشر  
والمستاجر يقول اكريناها بعشرة قال في كتاب ان كان قبل الركوب كان القول  
قول المكارى الذي يدعى خمسة عشر في نصيبه وان كان بعد الركوب قال قول  
المستكرى. رجل ركب دابة رجل الى بغداد ثم قال اعزتها وقال ربه الدابة  
اجر ثمان داهم ونصف فان القول يكون قول الراكب لان صاحب الدابة يدعى  
تقويم المنفعة وهو ينكر. ولو ركب دابة رجل الى الجيرة فادعى انه اعارها  
الى الجيرة وقال صاحبها بل اكريناها الى الجيرة الى الطرف اليسير ربه  
سلمت الدابة كان القول قول الراكب ولا يلزمه شيء وان هلك كان القول  
قول صاحب الدابة ويقضي الراكب قيمتها لان الراكب اقر بالمحاورة عن الجارة  
وادعى الاذن وصاحبها انكر الاذن. ولو استكرى دابة فقال المكارى  
علما يتبعك ويتبع الدابة واعطيه نفقته ونفقة الدابة من الكراجار  
فان اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرقته منه اقر صاحب الدابة  
بذلك برى المستكرى وان اختلفا في الامر باستكراء الغلام او في الامر ببيع  
النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة فان اقر صاحب الدابة انه  
يدفع النفقة الى الغلام وانكر الرفع فاقول الغلام انه اعطاه قبل قول الغلام  
ولو اختلف الحياط مع صاحب التوب فقال الحياط ان خطته وقال صاحب التوب  
ان خطته فان كان التوب في يد ربه التوب او في يده فالتقول قوله مع مينة  
ولا اجر للحياط وان كان التوب في يد الحياط او في يدهما كان القول قول الحياط  
مع مينة وله الاجر وان اختلف الحياط مع ربه التوب فقال ربه التوب امرتك  
ان تقطعه فبا وقطعته فيصا وقال الحياط لا بل امرت ان اقطعه فيصا  
كان القول قول ربه التوب مع مينة وهو بالخيار ان شاء اخذ القيص واعطاه  
اجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع. ولودفع الى صباغ ثوبا

مكارى

فيها

صباغ



وفي المتن اختلف الاجماع مع المتأخر فقال المتأخر انما هو من الارض وهي فارغة وقال المواجه مشغولة بزرعي بحكم الحال قال الفضل  
القول قول المواجه مطلقا بخلاف المتأخرين في جواب الباع وفيما قد فعل قول من يدعي الصحة ههنا القول قول المواجه لانه منكم  
العقد واصل بزملة رب الطاحونة مع المتأخر اذا اختلفا في انقطاع الماد وجوابه بحكم الحال ان كان منقطعاً القول قول المتأخر  
وان كان جارياً فالقول قول الاجماع خلاصة

ادعى المتأخر انه استاجر الارض فارغة  
وادعى المواجه ان الارض مشغولة بزرعه  
بحكم الحال وقال الفضل القول قول المواجه  
مطلقا بخلاف المتأخرين ادعى احدهما  
فد العقد والاخر جوازه لانه منكم  
اصل مسلة الطاحونة بزارية

فان هذا يفتش ان يكون القول فيه قول رب الطعام ويثبت الاجر ويحسن ان  
يكون القول قول الحال ويأخذ الاجر ان كان بعد حمله فاما اذا كان نوعي  
بان جاء بشعير وقال كان طعامي حطة فلا اجر حتى يصدق به **بدايع**  
رجل اجره سنة فلما مضت السنة اخذ صاحب الدار الدار وكنهها  
وسكنها فقال المتأخر كان لي فيها راحة وانت كنتها والقيتها في الطريق  
ولي عليك ضمانها فان نكر صاحب الدار كان القول قوله ولو دفع الى حطة  
غيره وامر ان يزيد في الغل غلا من عنده على ان يعطيه من الغل والجر التو  
دراهم معلومة جاز ذلك فان اختلفا بعد البيع فقال الحائك ردت وقال  
صاحب الغل لم ترد فان كان وزن عن صاحب الغل معلوما فان اتفقا على  
ان غزله كان سنا فان كان الثوب قايما يوزن الثوب فان وزن فوجد متوينا  
فقال رب الغل هذا من الدقيق وقال الحائك هذا من الدقيق وزيادة رطل  
زدته قالوا القول قول الحائك لان الدقيق لا يزيد هذا القدر طاهرا وان  
رجع القاضي الى علماء الحاككة كان حسن فان رجع اليهم فقالوا الدقيق لا يزيد  
هذا القدر كان القول قول الحائك مع ميمنه فاذا اختلف خبر رب الثوب على ان  
يعطيه ما سمي له ويأخذ الثوب وار قال اهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر  
كان القول قول رب الثوب مع ميمنه فان خلف خبر صاحب الثوب بشيء ضمنه  
غزله وتبرك الثوب عليه وان شأ أخذ الثوب واعطاه من الاجر بحسابه  
من الغل وان كان مستهلكا عند صاحب الثوب قبل ان يعلم وزنه كان القول  
قول رب الثوب مع ميمنه على العلم ما يعلم ان الحائك زاد في الغل فان خلف كان  
عليه اجر الثوب ووزن الغل فيقسم المسمى على عمل ثوب مثله وعلى قيمة رطل  
من الغل فيطرح عنه ما اصاب قيمة الغل وقال **الحاكم الشهيد** انما  
ان يطرح عنه ايضا لصحة ما ترك من زيادة الغل في البيع لانه التزم الاجر  
المسمى بمقابلته العمل وثلاثة اربال غزل وهو انما عمل في رطلين هذا اذا اختلفا  
وزن غزل الدافع كان معلوما فان لم يكن كان القول قول الدافع وهو رب  
مع ميمنه سواء كان الثوب قايما او هالكا ولا يجمع في هذا الى قول الجوهري لانه  
لا يمكن معرفة الصادق من الكاذب وفي مسئلة الصانع ولعل صاحب يجمع  
في معرفة الزيادة الى اهل العلم ان كانوا يعرفون ذلك وقد ذكرنا ان هذا

في ذلك

اخبر بالعصفير ففعل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ عملته بدرهم وقال  
صاحب الثوب بدنانقين فايهما اقام المينة قبلت وان اقاما يؤخذ بمينة  
الصباغ وان لم يكن له ما بينة ينظر الى ما زاد الصبغ في قيمة الثوب فان  
كان زهرا او اكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى له درهم بعد ميمنه بانه  
صبغه بدنانقين وان كان ما زاد فيه الصبغ اقل من دانقين كان القول قول  
رب الثوب مع ميمنه على ما ادعى الصباغ وان كان يزيد في قيمة الثوب نصف  
درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد ميمنه ما صبغه بدنانقين وان كان الصبغ  
ما يتقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب **وان دفع الى حياطة ثوبا**  
قباحتوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الحياطة ذلك ثم اختلفا فقال  
رب الثوب ليس هذه بطايتي كان القول قول الحياط مع ميمنه **فاصبحان**  
القصار اذا جاء بالثوب فقال له رب الثوب ليس هذا ثوبي وقال القصار انه  
ثوبك قالوا القول قول القصار وهذا في الفتاوى ولا اجر للقصار هذا في المتن  
فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم امر بك بقصيره والزي دفعته اليك لتقصره غير  
الثوب فانه يأخذ الثوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطن والحياطة لم يأخذ  
يكن يضمن الحياط قيمته ويتركه على الحياط لكن هذا الخيار في القصار ولو لم يكن  
هذا لكنه جاء القصار فقال قصرتة وغسلته وعليك الاجر فقال رب الثوب  
تقصرتة انت بكى قصرتة عندك في بيتك او قال قصرتة غلامي هذا عندك لا عند  
رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما اشبه هذا من الاعمال اذا كان في حبس  
العمل اذا اختلفا فان كانا خارجين او في يد المالك قالوا قوله فان طلب القصار  
ميمنه لم يخلقه ما قصرت ولو كان حلقه ماله عليك كن من قصار هذا الثوب

ينبغي ان يكتب هذا في اثر مسلك  
الخلاصة ويترك ما في قاصحان  
لزيادة ميمنه

هذا اول المسئلة  
ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه  
القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال صاحب الثوب  
ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول  
ابن حنيفة حر وكذا لو كان القصار يدعي ان الثوب  
لان في قول ابن حنيفة هو القصار ايمن وكذا لو كان  
اجير مشرك والفتوى على قوله هو

**خلاصة والمسئلة المذكورة في البرزخية في كتاب الاحكام**  
ولو دفع متاعا الى حال ليحمله الى موضع كذا فقال رب المتاع ليس هذا متاعي  
وقال الحال هو متاعك قال ابو يوسف القول قول الحال مع ميمنه ولا اجر له الا  
ان يصدق به الامر ويأخذ النوع الواحد والنوعان فيه سواء الا انه في  
الواحد لا يلزمه الاجر **فاصبحان** قال والنوع الواحد والنوعان في  
هذا سواء الا انه في النوع الواحد افسر واقبح يريد بهذا لو حمله طعاما او ز  
فقال لا اجر هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام كان طعامي اجور من هذا



النداف اذا دفع اليه ثوبا وامر ان يزد في قطيه • قاضي حنان • سقط  
أخذ مضراعى الباب من المستاجر فادعاه الموجر والمستاجر فالقول للرب الدار  
وان اقاما البينة فيبيته المستاجر اولى • نقله غار عن قاضي حنان • واذا  
استأجر دارا ليقعد وصارا فله ان يبعد جدارا اذا كانت ضرر لهما واجبة ولو  
قال المستاجر شرطت لك التصار وانكر الاجر فالقول قوله • رجل استأجر  
ماء وبيتهما ومتاعهما مدة معلومة ببحر معلوم فانقطع الماء سقط من الاجر  
بحسابه وان لم تنقضي الاجارة حتى عاد الماء لزمته الاجرة فان شرط عليه  
وان انقطع الماء فسدت الاجارة وان اختلفا في قدر الانقطاع فالقول قوله  
وان اختلفا في نفس الانقطاع يحكم الحال • الكفالة بالاجر جائز وكذا الحوالة  
ولا يبطأ بشئ منها حتى يجب بالانفا او شرط التحجيل وهو كالمضافة الى  
سبيل الوجوب فاذا وجب له ان يطالب به ايها شاء • ولو عمل الكفيل قبل الوجوب  
لم يرجع على الاصيل حتى تجزى الوقت وليس للكفيل ان يأخذ المستاجر حتى يؤديه  
لكن ان لزمه هو بقرم المكفول عنه لما عرف في كتاب الكفالة وان اختلفا في مقدار  
فقال الاجر درهمان وقال الكفيل درهم وقال المستاجر نصف درهم فالقول نحو  
المستاجر لان كان الزيادة واقرا الكفيل على نفسه بزيادة نصف درهم جاز ولا  
يجوز على المستاجر والقول قول الكفيل فيما ادعى زهدا لان كان الزيادة ولو  
اقام الطالب البينة اخذ بالترهين ايها شاء فلو كان الاجر ثوبا ففعل بك بطلت  
الكفالة لانه برى الاصيل عن تسليم الثوب بالهلاك • استأجر من رجل  
وجعله في الطريق ثم صرف وجهه الى الطريق ودعا اجيرا فلم يبيح عن ذلك  
المكان ثم رط فاداه ذهب به ان لم يطل تحويل وجهه حتى لا يستمر مضيقا  
لا ضمان عليه والقول قوله مع يمينه ان كرهه الاجر وان طال التفاته ضمن •  
وفي مجموع النوازل رجل دفع عبدا له الى رجل على انه ان شاء قبضه بالشر او  
شاء اخذ بالاجارة سنة بكذا ففعل عند بعد قبضه ان هلك بعد الاستعارة  
فهو على الاجارة وان قال له ان كان في يمينه مثل الاجر او اكثر قبل قوله  
وان كان الاجر اكثر لا يصدق وان هلك قبل الاستعمال لا يضمن لانه لم يقبضه على  
الضمان • اذا خرج المستاجر من البيت وفي البيت ثياب وزاد طاهرا على المستاجر  
لغيره بخلاف النارية فانه ليس على المستاجر تفريقها استحيانا فان شرط ذلك

وكذا في البرازية

وكذا في البرازية

وان اختلفا في مقداره فقال الاجر  
والمستاجر نصفه فالقول للمستاجر المستاجر المستاجر  
وان اقر الكفيل بالزيادة لزمه خاصة  
القول قول الكفيل اذا انكر الزيادة والواقع  
الطالب بيته ياخذ بها شاء ولو كان  
الاجر ثوبا بطلت الكفالة لبرادة  
الاصل عن تسليمه

استأجر من رجل

منه في

وجاءه لدار وتبينها وصلاحي  
الاجل الحرام وتعرف على  
استأجر • من

المدة  
بينة  
نقله  
منه

كذا في البرازية

عند

عند العقيد بخلافه لانه موافق للعقد ولو اختلفا في الثياب الطاهرة فالقول قوله  
انه استأجرها وهو فيها • اختلفا لاجر والمستاجر بعد ما سكن الدار قال الساكن  
استأجرها بغير لجر فالقول قوله والبينة بيته رب الدار وعلى هذا الحان اذا قيل  
رجل ان كان الحان معروفا بالغة تجب الغلة • استأجر دارا بعشرة دراهم  
فاستحقها رجل بيته فقال كنت دفعتها الى الاجر وامرته ان يجرها فالاجر  
لي وقال الاجر غصبتها وجرتها فالقول قوله رب الدار ولو اقام الاجر بيته  
ما ادعى من الغصب لم يقبل بيته • خلاصة • استأجرها ثم استحقها  
رجل بالبرهان وزعم المستأجر انه كان من المجرى بجارته لان الاجرة صحيحة  
والاجر له وقال الاجر لجرتها غصبا وعلى الاجر فالقول لرب الدار وان كان  
الاجر على ما ادعاه لا تقبل وان على اقرار المستأجر به تقبل ولا اجر له وكذا في الدار  
من جعل يد الاجير لشرائه بامانة كالا مام صدفه في دعوى الرد بالخلف  
جعلها بيد ضمان لم يصدق به بالبرهان • اختلفا في مقدار الاجر فالقول  
بكرارته • الاجر المشترك كالقصار وغيره اذا ادعى مدته على الاجر لا  
يصدق ولا يبيته كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من  
يقول الاجر للمستأجر بضمنان فاما من يرى ان يد المانة وهو ابو جيفة  
قوله كالمودع الى هناك من المحيط • وفي كالج التوازل اذا لم يذكر الاجر حمل  
على الاجارة بالعرف ولو اختلفا في مقدار الاجر فالقول قوله الدافع • اذا اختلف  
الاجر والمستاجر في التحمل والرفوف التي يبنى عليها فالقول قوله المستأجر انما  
استأجرها الا اذا كان الفرق بخلافه • ولو اختلفا في بناء من بناء الدار وخلف  
في السقف فالقول قوله رب الدار وكذا في الاجر المفروش والغلق وكل ما كان  
واما الدين الموضوع والاجر والجص والباب الموضوع فهو للمستأجر ولو اقام  
البينة والبينة بيته من جعلنا القول قول صاحبه وفي البئر المطوية واليا  
المحفورة والتنوير القول قوله رب الدار • خلاصة • وان قال رب الدار  
ابن واخيه من الاجر ثم اختلفا فقال المستأجر بيته وانكره الاجر فالقول للاجر  
وان اقر ببناء واختلفا في قدر ما اتفقوا عليه فجميع اهل الصنعة على قول واحد  
فالقول له وان كان بعضهم معه والبعض مع المستأجر تعتبر الدعوى في الاكار  
بكرارته • وان كان رب الدار امر ببناء فيها الجحش من الاجر فانفقا

اختلفا بعد ما سكن  
والاخر بالاجر فالقول للمستأجر  
بيته الاجر

الرفوف جمع رف

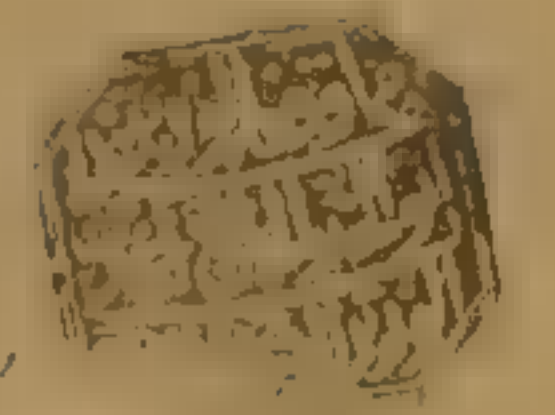
بعد ما سكن



اليمين لوصفها نظائر تروى في كتابها المرفوع وكذا لا يجوز الجار السبعة تروى في كتابها المرفوع

على البناء واختلفا في مقدار الثقة فالقول قول رب الدار والبيت بينة المستاجر  
انكر البناء او الامر بالبناء فالقول قول رب الدار فان كان فيها باب ومضراعين  
سقطا حدهما واختلفا فيهما او في الشايط القول فيها رب الدار اعرف انه  
الحق وكذا لو سقط جذع في الدار وتصاويره توافقا وبين البيت الكلي  
الاصل وفي الاضيئة اذا استاجر أرضا يطبخ فيها الاجر والفخار بلجر  
فلتحلف هو ورب الدار في الاتون فقال رب الارض فابينة وقال المستاجر  
انا بينة فالقول قول المستاجر وفي بناء اخر غير الاتون القول قول رب الارض  
وفي التوازن رجل ادعى على رجل انه استاجر ليمسك مكانه في سفينة من  
الى مد بعشرة ذراهم وادعى بالسفينة انه حمله من منزله الى مد بعشرة  
ذراهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه ولا اجر لواحد منهما على صاحبه  
ولو اقاما البينة فالبينة بينة الملاح ولا اجر لصاحب السفينة والملاح على  
صاحب السفينة عشرة ذراهم وادعى رجل على اخر انه اجر بعلا من منزله  
الى بخ بعشرة ذراهم وادعى الاخر انه استاجر ليمسك به الى فلان ببيع خمسة  
ذراهم فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه مع يمينه ولا اجر للاخر وان  
اقاما البينة فالبينة صاحب البعل رجل دفع الى ملاح طعاما كيلا يغرق  
يحملة كل كرمه بكذا فلما بلغ موضع الشريط قال لصاحب الطعام نقص طعامي  
واذكر الملاح فالقول لصاحب الطعام وعلى الملاح ان يكيله ويأخذ بحسابه هذا هو  
يرفع الاجر اليه اما اذا دفع فالقول قول الملاح ويقال لصاحب الطعام كل الطعام حتى  
نضمته ما نقص من طعامك يعني تشتت من الاجر بقدر ما نقص من الطعام  
خلاصه هلك العين المستاجر على حفظه ثم قال الاجير هلك بعد ثمن  
ولي الاجير وقال المستاجر هلك بعد ثمنه فالقول للمستاجر لانه ينكر لزوم الاجر  
لو قال المستقر من حين جاء المقر بعد مضي المدة بالعين هذا العين ليس ذلك  
المستاجر بحفظه بل عينه فالقول له في ان كان الاجر والقول للمقرض فانه هو العين  
المستاجر بحفظه لانه هو القابض فيكون اعد كما لو جعل امرها بيدها ان تصل  
اليها كسوتها او رين لها عليه الى شهر ثم قالت بعد الشهر انه لم يصل الامر  
بيدها وزعم الزوج الوصول فالقول له في عده كونه الامر بيدها ولها في عده  
وصول الدين والكسوة ولو قال المستاجر دفعت اليك ما دفعت من الدين

وكذا في البرائة



اول المسئلة  
ادعى انه استاجر له لحفظ عين سمائه  
كل شهر بكذا وذكر الاجرة وتمام الاجارة  
ووصف العين وانه حفظه ورضاه  
الاجر ولم يحفظ العين لانه دعوى  
الدين في الحقيقة بكذا

وقال

وقال الاجير من الاجر فالقول قول الدافع لانه اعلم بحجة الدفع سئل عن  
الاجير المشتري كالتقصير وغيره اذا قال هلك العين او سرقا يقبل قوله قال  
عنده أمين فيصدق بالحلف وعندهما يضمن ولو دفعت الى جاريته لترضع  
لها الاجر بخلاف ارضاعها بدين الحيوان والقول قولها انها لم ترضعه بدين  
الحيوان والبينة بينتها انها ارضعتها بدين نفسها اما اذا شهدوا انها ارضعتها  
بدين البقر فالبينة بينة اهل الصبي بكران يه. اذا دفع النظر للصبي  
الى خادمته حتى ارضعته فلها الاجر كما لا يستحسن انا وفي الحانية والاصح  
انها تستحق الاجر وهو نظير من استاجر قصارا او خيلا الحكة هنا ولو بشرط  
عليه العمل بنفسه الخ كذا هنا فاما اذا شرط عليها الارضاع بنفسها فدفعته  
الى خادمته فان ضغته هل تستحق الاجر فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح انما  
لا تستحق الاجر وان ارضعته بدين شاة او غدة بطعام حتى نقصت المدة  
لجر لها وفي الغنائية اتفاقا وان تحدثت الطير ذلك وقالت ما ارضعته بدين  
البحار وما ارضعته بدين فالقول قولها يمينها استحسنانا فان ارضعته  
دفع الحقان خفي الحزن فالمعتبر عادة الناس وان اختلفت العادة او لم يكن  
هناك عادة فالقول لصاحب الحنف قاني او صباغ استاجر منزلا فسكن فيه  
زمانا ثم اختلفا بعد خروجه منه فيما يجدره القاني والصباغ في العرف  
لا الاجر فزعم المستاجر انه اخذته والاجر انه كان وقت الاجارة ففي القياس  
للمرجع بالخليفة في الاستحسان للمستاجر وان في بناء الدار او في خشبة اهلها  
في السقف وامثاله القول لرب الدار مع اليمين وان في خشبة موضوعة في  
المنزل او باب موضع او لبن رطب او قاييس او اجر وجص فهو للمستاجر بالحلف  
وان برهنها ففي كل ما فيه القول للمستاجر فالبينة لرب الدار وفي الثور القول  
لرب الدار في غير فهور وفي غير فهورا للمستاجر وفي البئر المطوية والبالوعة المحفورة  
القول لرب الدار وان اقر المالك ان المستاجر حصصها او فرش فيها الاجر او  
ركب فيها بابا او غلقا فللمستاجر رفعه وان اضطر القتل بالدار فعلى المالك  
قيمتها يوم الخصومة وان اقدم بيت منها فصول المالك اذا علم انه من بعض  
ملكه ولا فللمستاجر دفع الى ملاح طعاما بكييل فلما بلغ الفضة قال نقص  
وانكر الملاح فالقول لصاحب الطعام وعلى الملاح ان يكيله ويأخذ الاجر بحسابه

لا بد من اول المسئلة

قاني  
غور فريسي  
دميه فريسي

مر مثله من خلاصه

ملاح  
يجي من الملاح



ان لم يدفع الاجر اليه فان كان دفع قال قول الملاح فيقال لصاحب الطعام كله حتى  
تدفعه ما نقص من الطعام من الاجر استاجر حيا لا يحل مناعه اليه بل كان  
وسلمه الي التمسار بالوزن فقال التمسار جاء انقص مما كتب الي في التمسار  
من الاجرة بقدر النقصان ثم خلتا بعد فقال التمسار اوفيتك الاجرة  
وانك من الحمار قال قول الحمار ولا خصومة بين الحمار والتمسار ثم اهرق  
الحمار والمالك بكونه • **سبل** استاجر شخصاً على ان  
يسافر ملاحاً في سيفينه او عكاً ما للحمار ثم خلتا في استيفاء العمل فادعى  
المستاجر عدم الوفاء وادعى المستاجر الوفاء قال قول من **اجاب**  
القول قول المستاجر مع يمينه واليمين بينة المستاجر لانه يدعى الايفاء والتمسار  
ينكر **سبل** عن مستاجر الدابة اذا اختلف مع ربها فقال المستاجر  
اجر تيمها لا خلتها ما شئت واركبها من شئت فقال الموجر بل خلتها قماشاً  
وتركب بنفسك قال قول من **اجاب** القول الموجر مع يمينه لان  
تقوم بينة • **ق** كاري الهداية • هلك المستاجر على خطبه فقال المستاجر  
هلك بعد تمام السنة فعليك لجر السنة وقال المستاجر هلك بعد شهر او  
قال قول المستاجر لانه ينكر وجوب الاجر عليه **قول** • فان قيل الا  
ان يضاف الحادث الى اقرب الاوقات فينبغي ان يصدر في الاجرة **الاجير**  
المذكور طاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق وغرض الاجير لخذ الاجر فلا  
له دفع الى مقرضه مشطاً واستاجر خطبه فصنت المدة فجاء المقرض المشط  
فطلب الاجر ما مضى فقال مستقرضه المستاجر ليس هذا مشطى قال قول المستاجر  
في الاجرة فلا تلمز له الاجرة لانه ينكر حفظ يمينه وجوب الاجر والقول للنقض  
في عين المشط فيبرأه تسليمه يمينه اذا التقاض عليه **قول**  
قالوا القول للتقاضى في قدر ما قبض وصفتيه وتعيينه وهذا يشكل فما لو  
لو اراد المشتري رد المبيع بعيب وقال البائع المبيع عيب يصدرق البائع لا  
المشتري مع انه قابض فالحق ان يفصل بان القول للمالك في تعيينه اذ وجد  
والا فللقابض كنعين المضمون ورق الغسل في مسئلة الاختلاف في وزن  
الوزن من البائع القابض قال رحمه الله نظير جعل امر امراته بيدها ولو لم  
اليها كسوتها او دينا لها عليه الى شهر فمضى شهر فاختلفا في الوصول قال قول

مرشله

مرشله

مل

الزوج

الزوج وغيره صيرورة الامر بينها والقول للمرأة في وصول الكسوة والري  
وفيه لو قال المستاجر دفع المدفوع اليك من ابر المال وقال مقرضه من  
الاجر قال قول الدافع لانه اعلم بحقه الدفع ولومات الدافع ثم وقع هذا الاختلاف  
بين ورثته وبين الطالب بخل الوثه الى اقامة البينة لانهم لا علم لهم •  
**ج** كامع الفضولين • رجل تكارى بيتاً فاعطاه صاحب المنزل بمنزله فبناها لما  
مضى الشهر جاء صاحب المنزل يطلبه بالاجر فقال المستاجر لم اقدر على فجه  
وقال لاجر لا بد فبنت وسكنت ولا بينة لهما فانه ينظر الى المفتاح الذي فجه  
اليه لئلا كان مفتاحاً لا يبر هذا الغلق ويمكن به فتح الباب قال قول من  
الدول لا يصدر والمستاجر في قوله لم اقدر على فجه وان كان لا يلاير الغلق ولا  
فتح الباب به قال قول المستاجر وفي الابانة وبه يفتى • **س** كانا خانية  
كان الراعى مشتركاً فملك الغنم بقرقاً وسبع او سقوط من علوا وما اشبه ذلك  
فقال رب الغنم شرطت عليك ان ترعى غنمى في مكان كذا غير موضع رعى فيه  
الراعى شرط على الراعى في الموضع الذى رعى فيه صدق رب الغنم بالاجماع  
فيضمن الراعى اذا اذن يستفاد من حقه واليمين بينة الراعى حتى لا يضمن عند  
الوجبة اذ هو المدعى ليس بينت ما ليس بثابت وكذا لو خاصا واختلفا على ما  
صدق المالك استفتيت امة بخارى عن قصر شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل  
فلو يفرغ وتلف في العقد اجابوا يضمن ذمته **فد** مثله • ولو اختلفا فقال رب  
بدن شرطت ارمكه ده روزماركن ومضت المدة ثم تلف الثوب ولم عليك ضمانه  
وقال لا بد دفع الى مطلقاً لا قصر ولم تعين مدة ينبغي ان يصدر القصار ان ينكر  
الشرط والضمن والاجر يدعيه ولو شرط عليه ان يفرغ اليوم ويخون من العمل  
يفرغ فيه وقصر بعد ايام ينبغي ان لا يجب الاجر اذ لم يتحقق عقد الاجارة بدليل  
الضمن على تقدير الهلاك وصار كما لو خدر الثوب ثم جاء به مقصوراً بعضاً  
بعد خجوده وقد مر انه لا يجب الاجر اذ قصر بعد ما بطل العقد يكون عاصياً حتى ولو  
قصره قبل خجوده يجب لاجر مدعى على الطبع من خطائه وزيادته فان خطاه  
فقطع الذكر في الحضانة ومن وكذا قطع السن ويصدق الامر به لو اذن في هذين  
كلها • **ج** كامع الفضولين • دفع الى قصر ثوباً ولم يشارطه فلما فرغ  
القصار من غسله قال الدافع غسله مجاناً قال ابو حنيفة رحمه الله



ان كان لقصار حريفا فله لجر المثل والافال قول الدافع وفي رواية اخرى اعتبر  
 الخلطة وهو قول ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد له الاجر ولا يجعله مجازا  
 كان او غير حريف وبه يعني كذا في الصباغ والخيوط **مسألة** ان جانيبه  
 اجرها الغاصب بين ثم اجاز المالك لا تلحق الاجارة ما مضى فلو قال المالك  
 اجرها من اجرتها فانه يصدر ولا يلتفت الى قول الغاصب **مسألة** تكان عداية الى  
 بعد بعشرة ودفعها اليه فلما بلغ بعد دة دفعها وقال هي زيوفا وفسد  
 فالقول لرب الدابة لانه ينكر استيفاء حقه فلا يكون تناقضا ولا يقبل في السو  
 للتناقض وان اقر باستيفاء الاجر واستيفاء حقه او الجواز فالقول له ولو  
 دفع المستقرض اليه قبالة وارخلها في المشط وحفظهما المستقرض لاجر  
 ولو استاجر على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط لا حيا حقه ولو هلكت المشط  
 والسكين واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلكت الآن وقال المستقرض من  
 فالقول للمستاجر المستقرض لانه ينكر زيادة الاجر **مسألة** دفع الاجر الى المورج ومات  
 شهرين فطالبه الورثة بلخرع عشرة اشهر وقال المورج اجرها بعد الاجر  
 وانعت له بقية السنة وقالت الورثة بل اجرها سنة فالقول للمورج لانه ملك  
 الاجرة وادعت الورثة ابطال حقه **مسألة** اختلفا في معنى المدة فالقول للمستاجر  
 قال خذ اولك فهو منسوخ فيما ادعى الشهر الا ان كرتا استمر مع المستاجر لانه اذا  
 في معنى الشهر المشروط فالقول لغير المطلوب وان اقاما البينة فالبينة بينة ايضا  
 وكذا البايع والمشتري اذا اتفقا على مدة الحيا واختلفا في المعنى فالقول لمن ينكر  
**مسألة** لو سكن الدار بعض المدة ثم جحد وقال هي ملكي او قال غصبها  
 قال غارية وهي ليست مستغلة ثم اقيمت عليه البينة فلا اجر عليه من حين جحد  
 وقول ابو يوسف لانه غاصب وعند محمد رحمه الله ثبت الاجر لانه ثبت ان  
 كانت في يد بلخر ولو كان مكان الدار اية او عينا اخر فالمسئلة كما لها كان  
 على المستاجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو هلكت قبل الرد لانه غاصب برعته  
 رضى وادى الاجر ان يكون على الاجارة او طلب منه الاجر فسكن جحد الاجر  
 قول من يريد بقاء الاجارة من الورثة او الغرماء **مسألة** ان جانيبه في الاجارة  
 سئل لا يبيع عن الاجير المشترك مثل لقصار والصباغ والمخاض اذا قال  
 عندي او سرق مني هل يضمن قال عند ابو حنيفة هو امين والقول له مع

وعندها

وعندهما لا يصدر وهو ضامن وقيل له هل فيه فرق بين ان كان دفع اليه الاجر  
 او لم يدفع قال لا فرق ولكن يشترط ما دفع او اخلط على ذلك **مسألة** ان كل شيء يجره  
 المستاجر عداة الحاجة اليه فالقول فيه قول المستاجر **مسألة** ولو اختلفا في بناء الدار  
 او في غير ما ذكرنا او في باب او في خشبة ارخلها في السقف فقال رب الدار جحد  
 وهذا فيها وقال المستاجر ايا احد ثمة فالقول لرب الدار مع مبنيه **مسألة** وما كان  
 الدار من لبن موضوع وطبا ويا لبن او جندع موضوع او باب موضوع او لجر او  
 جحد فهو للمستاجر فان اقاما البينة ففي كل شيء جحدنا القول فيه للمستاجر  
 فالبينة لرب الدار وفي السور القول لرب الدار ايضا قيل هذا في غيرهم واما في  
 عرفنا القول للمستاجر وان كان رب الدار امر المستاجر ان يبني الدار على ان يجلس له  
 ذلك من الاجر واختلفا فقال المستاجر امرتني بالسبا وقد بنيت وقال رب الدار  
 امرتك فالقول لرب الدار مع مبنيه هذا اذا كان مشكلا الحال بان اختلف في ذلك  
 اهل تلك الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب الدار يعني يذهب في نفقة مثل  
 هذا البناء ما يدعيه رب الدار وقال بعضهم لا بل يذهب ما يدعي المستاجر يعني  
 حينئذ الدعوى والاكثار واذا اجتمع اهل الصناعة على قول احدهما فالقول له  
 اذا اختلف الاسكاف وزيلجف فقال رب الخف علمته بغير لجر وقال الاسكاف  
 علمته بغير لجرهما فهما يتحلفان فاذا اختلف الاسكاف بانه ما علمته بغير لجر  
 واختلف الخف بانه ما شرط له على ذلك ردهما فاذا اختلفا كان للاسكاف  
 اجر مثل علمه وهكذا في سائر الصناعات وذكر في سائر الكتب في مواضع ان القول  
 قول المعول له ولا اجر عليه ولو تكرر الخلف قيل ما ذكر في كتاب الاستيلاء  
 جواب القياس وما ذكر في غير من الكتب جواب الاستحسان **مسألة** جمع الفتاوى  
 وفي التواريل جارية جابت الى عمار بغير اذن مولاهما طاب الله بايعة فزدها  
 يدي يبر ذهبت وقال النحاس رددها عليك فالقول قوله ولا ضمان عليه  
 لان الجارية هي التي انت اليه فكانت امانة عنده وتفسير ذلك ان النحاس لم  
 يخلص الجارية حتى يصير عاصبا ومعنى الرد ان يامر بها بالذهاب الى منزل سيد  
**مسألة** ان الحكماء لو اختلف الاجير وملكه الثوب فقال الاجير رد  
 وانكر صلحيه فالقول قول الاجير في قول ابو حنيفة لانه امين عنده في القبض  
 والقول قول الامين مع اليقين ولكن لا يصدر في دعوى الاجر وعندهما القول

مرشده

ضمان عمار



قول صلح الثوب لان الثوب قد دخل في ضمانه عندهما فلا يصدر على الرد  
 الا بيمينه وان كان الاجير خاسرا فما في يده يكون امانة في قوله جميعا حتى لو  
 هلك في يد غير صنعه لا يضمن **كتاب بيع** اذا قال القصار ونحوه  
 الثوب انيك يصدر عندا بخيفة وعندهما لا يصدر الا بخفة اذا  
 الرجل من آخر دار او حراما شهر فمكنته شهرين فعليه اجر الشهر الاول  
 عليه من الشهر الاخر هكذا ذكر في عامة الروايات وفي القسامة  
 ويضمن ان انهدم لسكناه في الشهر الاخر ويصدق ان انهدم في الشهر الاول  
 ولم يضمن وذكر في بعض الروايات انه يجب عليه الاجر في الشهر الثاني  
 كان اجير وحده ومات من الاغنام واجدة حتى لم يضمن لا ينقص من الاجر  
 ولو ضرب شاة منها فقفا بغيرها او كسر رجلها ضمن ولو هلك منها شيء  
 في السقي والرعي لم يضمن هذا اذا كان الراعي اجيرا وحده واما اذا كان مشتركا  
 فانه لا يضمن ما مات من الاغنام عنده جميعا وهذا اذا ثبت الثوب  
 بتصادقهما او باليمين فاذا ادعى الراعي الموت ويحذر رب الغنم فعلى قول  
 رحمه الله القول قول الراعي واملعندهما القول قول رب الاغنام ولو ساقا  
 الى الراعي فغلبت شاة لا من سوقيه بان صعدت للجل او مكانا من ثقلها  
 فتردت فغلبت فلا ضمان عليه عندا بخيفة وعلى قوله ضامن خفة  
 ومن استاجر عند شهر ابد رهنه فقبضه في قول الشهر ثم جاء آخر الشهر وهو  
 ابق او مريض فقال ابق او مرضين اخذه وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل ان  
 تأتي بساعة فالقول قول المستاجر وان جاء به وهو صحيح فالقول قول المولى  
 لانهما اختلفا في المرض فخرج بحكم الحال اذ هو دليل على قيامه من قبله  
 يصلح مرجحا ان لم يصلح حجة في نفسه اصله لا اختلاف في جريان ما اطلقه  
**هذا** وان كان اخلا فبما بعد ما استوفى المستاجر بعض المنفعة بان  
 الدار المستاجر بعض المدة ثم اختلفوا في القول قول المستاجر فيما مضى مع يمينه  
 ونقص الاجارة فيما بقي لان العقد على المنافع ساعة فساعة على حسب جودها  
 شيئا فشيئا فكان كل جزء من اجارته موقوفا عليه مبتدئا وكان ما بقي من المدة  
 او المسافة منقرا ابا العقد فيتحالف فيه وان كان اخلا فبما بعد مضى وقت  
 الاجارة او بعد بلوغ المسافة التي سلكا فيها لا يتحالفان فيه والقول قول

من مثله ولا زيادة

المستاجر

المستاجر في مقدار البذل مع يمينه ولا يمين على المولى وانما كان القول قول المستاجر  
 لانه المستحق عليه الخلف متى وقع في الاستحقاق كان القول قول المستحق عليه  
 اذا اختلفا في مقدار الاجرة ولا يمين لهما ان القول قول رب الثوب مع يمينه لانه  
 في الثوب غير مال قائم للقصار فلم يوجد ما يصلح حكما فيرجع الى قول صلح الثوب  
 لان القصار يدين عليه زيادة ضمان وهو يكره ان يكون له مع يمينه وكذلك  
 كل صنعة له قيمة فان كان اصنع اسود فالقول قول رب الثوب مع يمينه على اصل  
 او خيفة ان السواد نقصان عند وكذلك كل صنعة ينقص الثوب ولو اختلف  
 الصانع والمستاجر في اصل الاجر كالنسيج والقصار والخفاف والصباغ فقال  
 صلح الثوب والخلف فمكنته لي بغير اجر وقال الصانع لا بل عملته بلخره درهم  
 او خلفت الدرهم مع المستاجر فقال رب الدار اجرتها منك بدرهم وقال  
 الساكن بل سكتها غاربية فالقول قول صلح الخلف والثوب وسكن الدار في قول  
 او خيفة رجة الله مع يمينه ولا اجر عليه وقال ابو يوسف ان كان الرجل انتصب للعمل  
 فعليه الاجر والا فلا وقال محمد رحمه الله ان كان الرجل انتصب للعمل فالقول  
 قوله وان لم يكن انتصب للعمل فالقول قول صلحيه وعلى هذا الخلاف اذا اتفقا على  
 انهما لم يشترطا الاجر لكن الصانع قال في انما عملت بالاجر وقال رب الثوب ما  
 شرطت لك شيئا فلا يستحق شيئا وجه قولهما اعتبار العرف والعادة فاذا  
 انتصاه للعمل وفحه الدكان لذلك دليل على انه لا يعمل الا بالاجر وكذا اذا  
 كان خرافة وكان العقد موجودا لانه والثابت لانه كالتأبض والاب  
 خيفة ان المنافع على اصله لا تقوم الا بالعقد ولم يوجد ما اذا اتفقا على  
 انهما لم يشترطا الاجر فظاهر وكذا اذا اختلفا في الشرط لان العقد لا يثبت  
 مع الاختلاف للتعارض فلا تجب الاجرة ثم ان كان في المصنوع عين فبما بعد  
 كالصنع الذي يزيد العمل بغير رب الثوب والخلف للصانع ما زاد الصنيع  
 والتعريف لا يجاوز به درهمين والافلا **كتاب بيع**

**كتاب المكاتبة**

اذا كاتب الرجل عبدا ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكاتبة فقال العبد  
 على الف درهم وقال المولى كاتبك على الفين او اختلفا في جسد الما قال ابو  
 رحمه الله يتحالفان ويتراذان وهو قولهما ثم رجع وقال القول للعبد مع



منه الملاحه  
٥

المكاتب أن المكاتبه وقعت فاستد بان ادعى الكتابة وقعت على الف درهم  
ورطل من خمر وانكر المولى اشتراط الخرفا لقول قول المولى ويلزم المكاتب الكتابة  
**كتاب الولاء**  
لو عقد على انسان عقدا لولا تتبعه اولاده الصغار وان كذبته الامم  
ولاه لم يثبتت الى قولها ويؤخذ بقول الأب لان الأبا اذا كان حيا كان للولاء  
له والولاء نسبة النسب والنسب الى الأبا ولذلك ان قالت هرة ولي من  
غيرك لم تصدق لانهم في يد الأب دون الامر فلا تصدق الامر انهم لغير  
فان قالت ولدته بعد عتقي خمسة اشهر فهو مولى لمولى وقال الزوج  
بعد عتقك لستة اشهر فالقول قول الزوج لان الولد ظهر في حال يكون ولاه  
لمولى الأب والمرأة تدعى انها ولدته في حال يكون ولاه لمولى الامر وكان  
شاهدا للزوج فلا يقبل قولها الابينة ونظير هذا الزوج والمرأة اذا  
اختلفا فقال احدهما كان النكاح قبل ستة اشهر والولد من الزوج وقال  
الآخر كان النكاح منذ اربعة اشهر فالقول قول الذي يدعى ان النكاح قبل  
ستة اشهر. **كتاب الأكره**  
ولو قال طابعا كفرت بالله ثم قال عيبت به الاخبار عن الماضي كاذبا ولو  
اكن فعلت لا يصدق في القضا كذا هذا ويصدق فيما بينه وبين الله لانه  
يحملة كلامه وان كان خللا للطاهر لو اكره على الصلاة للصلاة فقام  
فخطر بباله ان يصلي لله تعالى وهو مستقبل القبلة او غير مستقبل  
ان ينوي بالصلاة ان يكون لله عز وجل فاذا قال نويت به ذلك لا يصدق  
في القضا ويحكم بكفر. ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى  
يحملة فعله. **كتاب أربع** لو اكره على سب النبي محمد صلى الله عليه وسلم  
فخطر بباله ان جل اخراسته محمد فسبه واخبر بذلك لا يصدق في الحكم  
ويحكم بكفر لانه اذا خطر بباله رجل اخر فهذا طابع سب النبي محمد صلى  
الله عليه وسلم ثم قال عيبت به غير فلا يصدق في الحكم ويصدق فيما بينه  
وبين الله لانه يحمله كلامه. **كتاب أربع** اذا كان الاكره على الكفر ناقضا  
يحكم بكفر لانه ليس مكر في الحقيقة لانه ما فعله للضرورة بل دفع الغو عن  
نفسه ولو قال كان قلبي مطمئنا بالانسان لا يصدق في الحكم لانه خلاف

٢  
 لانه اتي بغيرا وحي اليه فكان لما  
 والطابع اذا فعل ذلك وقال قولي  
 ذلك لا يصدق في القضاء وكذا هذا



انما هركا لطاع اذا ابرجى الكلمة ثم قال كان قتي مطين بالايمن ويصدق  
 فيما بينه وبين الله تعالى • **كتاب بيع** • يجوز التسبيل ابيع وتسلم  
 ساكت كان ذلك اقرارا منه بالرق حتى لو ادعى بعد ذلك انه حر الاصل لا  
 يقبل قوله هذا اذا كان سكوتيه طابعا واما اذا كان سكوتيه مكرها يقبل قوله  
 حاييه نقلا صاحب الحريه • اذا اكره على ان يودع ماله عند فلان  
 واكره المودع على اخذ صاع الاذراع ويكون امانه عند اخذ وان اكره  
 على القبض ليدفعها الى الامر فقبضها وضاعت في يد القابض ان قال القابض  
 قبضتها حتى اذفعها الى امرى كما امرني به فهو داخل في ضمان وان قال  
 حتى اردها الى ما لي كما كانت امانه عنده حتى لو تلف لا ضمان عليه ويكون  
 القول قوله في ذلك وكذا القول في الهبة اذا اكره الواهب على الهبة واكره  
 له على القبض فنقل المان الموهوب كان القول قول الموهوب • **قاضي خان**  
 اكره على الكفر ثم قالت زوجته المسلمة كفرت وحرمت وقال قتي مطين لا بما  
 ولو حرى فالقول له لا تكار سبب الفرية اذا التكمولا اعتقاد قوله  
 التصاريح المبيح كذا لا يكون كفرا ولا اكره يبطل الاقرار لا يفتلختر والخبر  
 الصدق والكذب والاكره يرجح على الكربة • **بكرارته** • وعلى الرد  
 تبين امراته انما لو اكره على الردة بغير كلمة الكفر على سبانه وقليه مطمئن  
 بالايمن لو تبين امراته لانه لا يكفر من غير تبدل الاعتقاد حتى لو ادعت المرأة  
 ذلك وانكر هو كان القول قوله استحسانا والقياس ان يكون القول قولها حتى  
 يقر قتيها لان كلمة الكفر حصولا لبيئته بها فيستوى فيه الكفر والظان  
 كلفظة الطلاق • **زي بن** • اذا تعارضت بينة الطوع مع بيته الاكره  
 فيبينة الاكره اولى في البيع والاجارة والصنع والاقرار وعند عبد البيان  
 فالقول للمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول للمدعي الصحة  
 استحسانا • اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن يبيعه لانه الاصل  
 وان جرها فيبينة المدعي الاكره اولى وعليه الفتوى كما في البرازية • **اشباه**  
**كتاب الحجر**  
 ولو ان رجلا اقرض محمدا او اودعه ثم صار مضطرا فقال لصاحب المال كنت  
 لي في حال فساد فافقتها او قال اودعني في حال فساد فافقتها وقال

صاحب

وان اختلفا فافقتها  
 وان اختلفا فافقتها  
 وان اختلفا فافقتها

صاحب المال لا يزل اقرضتك في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال  
 المحمدي وان قال لصاحب المال لا يزل اقرضتك في حال فسادك فاستهلكته في صلاحك  
 وقال المحمدي اقرضتني في فسادك واستهلكته فيه كان القول قول المحمدي فان اقام  
 صاحب المال البيينة انه اقرضه في فسادك ولكنه استهلكه في صلاحك قلت  
 بيئته • **قاضي خان** • اشترى المحمدي عبدا بالالف وقيمتها الف وقبض  
 العبد ثم باعه واشترى شيئا آخر وباعه ثم حضر الذي باع العبد منه وادعى  
 ان يخذ ما في يد من عبده ان علم ان ما في يد المحمدي من عبده له لغير من يد  
 استحسانا وان علم ان الذي في يد من عبده من العبد ليس له ان يخذ شيئا مما في  
 لانه لم يظفر ببدل ماله ويتلخص حقه في الثمن الى عبده وكل ما في يد مولاه  
 وان اختلفا فقال بايع العبد من عبدي في يد المحمدي وقال المولى ليس من عبدي  
 واما وهداه او تصدق عليه فالقول لمولاه لان المحمدي حين حكا ولو كان في  
 حقيقة كان القول للمولى وعلى البايع البينة كراهنا وان برهنا فللبايع  
**بكرارته** • ولو حجر عليه بعد صلاحه فاختلف هو مع المشتري فقال  
 اشترينيه متى حال الحجر وقال المشتري لا يزل حال صلاحك فالقول للمحرم لان  
 حاد في حال الاقرب لاوقات وان اقاما البيينة فيبينة المشتري والمحرر  
 فيبينة نقله غافر البغدادى • اراد ان يرجع فيما وهب للفقير يقضى له  
 مولاه لو ما دون ما لا محمدي اما لم يضر مولاه ولو قال لفقرا محمدي وقال  
 الواهب لا بل انت ما دون صديق الواهب يمينه استحسانا **اقول** فيه نظر  
 ولو برهن الفقير انه محمدي ردت بيئته **اقول** • الفقير لا يخلو اما ان يكون  
 مدعيا او منكرا فلا بد ان يكون له البيينة او اليمين للامكان فرد قوله • **البيئته**  
 بخالف القول صلى الله عليه وسلم البيينة المدعى واليمين على من انكر مع  
 الموافقة فالظاهر عند الفقهاء ان يصدق الفقير مع يمينه لانه ينكر الا  
 والاصل في الفقير هو الحجر وايضا الواهب اترك ترك بخلاف الفقير فيجوز  
 للواهب ان يمين على الفقير عملا بالنقل والعقل والله اعلم هذا لو كان  
 الفقير حاضرا ومولاه غائبا اما العكس ولو كان الموهوب في يد الفقير لم يكن  
 خصما ولو في يد مولاه فهو خصم • ولو قال المولى اودعني هذه الامه عبدي  
 فلان ولا ادرى او هبتها له اولا فبرهن المدعي على هبته فمولاة خصم

اقوال يمكن الاحتجاج بها على بطلان  
 الرجوع الى الواهب ينكر فكا •  
 القول قوله وانما لم يقبل من العبد  
 دون ما يدعي لا لغيره بيئته على النقي  
 مدعى لا يحضر في المعنى عدم الاذن  
 لا علم للشاهد به فتعذر قبولها فلا  
 مخالفة للحديث • **ابن عديم**



حكما مع الوصولين • ولو ان عبد المحجور استقرض من رجل مالا واشترى  
مناعا وزبح ثم طأ به المقرض فهو على وجوه ثلاثة ان علم انما في يد العبد قبل  
القرض فالمقرض يأخذ منه بعد دينه والباقي للمولى وان علم انما ليس في يد  
المقرض فالمولى لكل المولى ويتأخر حق القرض الى ما بعد العتق وان اختلفا فالقول  
وعلى المقرض البينة • **مجموع الفتاوى** • ان اختلف الواهب والعبد الموهوب  
له في الحجر والاذن فالقول الواهب حتى كان له ان يرجع لان سبب الرجوع ثابت  
وهو الهبة • **خائبة** • نكحها عبد الغنى • قال محمد في المأذون بكبير المحجور  
العبد دين فقال المولى عبد المحجور عليه وقال لغرماء هو مأذون فالقول قول  
المولى فان جاء الغرماء بشاهدين شهدا أحدهما ان المولى اذن له في شراء البرو  
الآخر انه اذن له في شراء الطعام وانكر المولى الاذن فشهدا بغير حاشية وكذلك  
لو شهدا أحدهما ان المولى قال له اشتر البرو وبغ وشهد الآخر انه رآه يشتري  
فسكت المولى لا تقبل شهدا بغير البينة الاذن • **حديقة** • نقل عن ابن ابي  
قال واذا اراه في الغلام او الجارية وبلغ الحلم واشكل امره في البلوغ فقال قد  
فالقول قوله واحكامه احكام المبالغين لانه معنى لا يعرف الا من جهمهما طاهرا  
فاذا اضرابه ولم يكن بهما الظاهر قبل قولهما فيه كما يقبل قول المرأة في الحيض  
**مدنية** • وفي العادى بالبلوغ يكون ثارة بالنس وتارة يكون بالعلام  
والعلام في الجارية الحيض والاحلام والحبل واذا في المدة تسع سنين هو الحنث  
والعلام في الغلام الاحلام والاحبال واذا في المدة اثني عشرة سنة واما  
في الغلام اذا دخل في التاسعة عشر وفي الجارية اذا دخلت في السابعة عشر وفي  
بعض الروايات عن ابي يوسف انه اعتبر نبات الشعر وهو قول مالك رضي الله  
وفي فتاوى قاضي خان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت انا مذكورة  
ثم قالت لم تكن مذكورة وكذب فيما قلت قالوا ان كانت تشبه المذركات في ذلك لو  
وكانت بعلام المذركات تصدق انها مذكورة وان لم تكن كذلك فالقول قولها  
وفي فتاوى النسفي سئل عن قوم اضطجروا فيه مهر من حق على شئ وقرروا  
عند الصلح انه بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك لم يكن بالغ ولم يقع هذا الصلح  
قال القول قول الصبي بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان الأقل من  
ذلك نادر انتهى • **كتاب الحكم** • **كتاب المأذون**

مرشدة  
مرشدة

اذبح

اذبح على عبد المأذون ثم اذنه مرة اخرى فاقوله في حاله اذنه الثاني قد  
اقرب المحجور انه اغتصب من هذا الرجل المذون رهنه في حاله اذنه الاول واستقرض  
منه المذون رهنه فان صدقه المقرض في ذلك فان العبد لا يؤخذ به في الحار وانما  
يؤخذ به بعد العتق وان كذب المقرض وقال انما اقررت به بعد الاذن في القول  
قول المقرض ويؤخذ به العبد للحال • **كتاب خائبة** • في المأذون •  
عبد اشترى من رجل شيئا فقال لبايع لا اسلم لك المبيع لانك محجور وقال  
انما اذون كان القول قول العبد فان اقام بايع بيته على ان العبد اقرانه محجور  
قبل ان يتقدمه الى القضاء بعد الشرا لم تقبل بيته وهذا خلاف ما ذكر في الروايات  
**قاضي خان** • اذا اشترى العبد المحجور من رجل عبد بالذنه رهنه وقيمتها ألف  
درهم ثم قبض العبد ثم باعه من رجل بثمانية واشترى بالثمانية شيئا آخر وزبح مالا  
فصار ألفي درهم ثم خصم خصمه الذي باع العبد منه وان كان يأخذ مما في يده  
عنده فله على وجوه ثلاثة ان علم ان ما في يد المحجور ثمن عبد الذي باعه فله ان  
يأخذ مما في يده مقدار ثمن العبد والباقي يكون للمولى استحسانا والقياس ان ليس له ذلك  
وان اجاز تصرفه فان علم ان ثمن ذلك العبد اخذه صاحبه المذون في يده مقدار  
ثمن العبد والباقي يكون للمولى لانه كسب عبده وان علم انه ليس في يده ثمن العبد  
فليس لصاحبه العبد ان يأخذ شيئا مما في يده ويكون بجميع ما في يد المحجور ولو لا  
لانه كسب عبده وان وقع الاختلاف فقال بايع العبد من عبد المحجور في يد المحجور  
مولى المحجور ما في يده ليس من عبد بل وهب له او تصدقه عليه او هو من  
آخر فالقول قول المحجور عليه فان اقام البينة فالبينة بينه البايع وكذلك  
ان عبد المحجور راعيه استقرض من رجل مالا واشترى به وباع وزبح وكا كثيرا  
ثم جاء المقرض وطأ به بدينه فهو على الوجوه الثلاثة ان علم ان ما في يد العبد  
القرض فالمقرض يأخذ من ذلك قدر دينه • **كتاب خائبة** • في الم • ولو  
باع العبد عبدا ممن لا تقبل شهادته لمؤلا • صدق في قبض الثمن ولا يصدق  
في ضمان الاستهلاك ولو باع المولى منه شيئا صدق في دفع الثمن اليه وان كان  
بعد ما حجب عليه ولو اقر المحجور فوهبه المولى للمقرض فاعتقه جاز ولا شئ عليه  
**كتاب خائبة** • في • عبد باع من رجل شيئا ثم قال اني بعثك لمؤلا  
وانا محجور وقال المشتري لا بل انت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل



قول العبد المأذون اذا اقر لولا لا يصح اقراره كان عليه دين ولو يكن وان  
 اقر بعد في دينه انه لولا ان لم يكن عليه دين صح اقراره وان كان عليه لا يصح  
 العبد المأذون اذا اقر لا يجزيه غضب وقرض واستملاك ودية او عارية  
 حاله فيها او مضاربة استملاكها ورغم ذلك كان في حاله الحر ان صدقه  
 المقر له ان ذلك كان في وقت الحجر لا يبرهه شيء في الحال لا في دين الغصب ولو  
 قال المقر له بل كان ذلك في الاذن كان القول قول المقر له وهو بخلاف نصي المأذون  
 اذا اقر في اقراره لفلان بلفظ زهر في حاله الحجر فانه لا يؤخذ به ويكون مضمرا  
 في الاستدلال صدقه المقر له او كذبه وكذلك المعتوه الكبير المأذون وهو كالمسافر  
 اذا اختلفا فقال المأذون تزوجني وانما هي بيته او معتد الغير وكذا ما جئنا به  
 او معتد الغير معروف وقال الزوج لا بل تزوجك وانت مسلمة فارعة كان  
 القول قول الزوج اما نصي المأذون والمعتوه اذا اقر بالغصب واصافه في حاله  
 الحجر يؤخذ به في الحال صدقه المقر له او كذبه كما في العبد ولو اقر بعد  
 او ودية استملاكها في حاله الحجر فذكر ذلك الجواب عند خيفة وعند هوان  
 صدقه المقر له في الاضافة يؤخذ به في الحال • العبد المأذون والمأذون اذا اقر  
 لولا في مال في يد العبد فقال العبد هو مالي وقال لولا هو مالي كان القول قول  
 العبد ولا يصدق المولى حتى يقضي دين العبد وان كان العبد المأذون في غير لولا فان  
 كان المال الذي اختلفا فيه من تجارة العبد فهو للعبد وان لم يكن من تجارته  
 للمولى فان كان المال في يد العبد فبالمولى كان المال بينهما وان كان مخرما حتى  
 والمال في ايديهم كان بينهما ثلاثا • قاضي خان • محيط طاد العتق  
 المذنب منع عليه بالدين لا يصير مختارا للغير ما كان وقع الاختلاف في دين المولى  
 والغير ما فقال الغير اعتقته ولنا عليك القيمة وقال المولى لو اعتقته فالقول  
 قول المولى ويبيع العبد للغير ما • تسكان خاتمه • الفصل السابع في  
 بين رجلين فاذن له احدهما في التجارة الاصل ان اذن احد المولين صحيح في  
 نصيبه غير صحيح في نصيب صاحبه واذ اصح الاذن في نصيب الاذن لا في نصيب  
 الشاكت فليس للشاكت ان يبيع الاذن ثم قال ويجوز جميع اشتراؤه وبياعته  
 واذ اجاز اشتراؤه وبياعته في الكل فلحقه الدين وفي دينه كسب هل يصرف  
 جميع الكسب الى دين الغير ام لا فالمسئلة لا تحل من ثلاثة اوجه اما ان يكون الدين

هذا هو الوجه الذي عليه في البيع والشراء  
 في العبد المأذون اذا اقر لولا لا يصح اقراره  
 وان كان عليه دين صح اقراره وان كان عليه  
 لا يصح العبد المأذون اذا اقر لا يجزيه غضب  
 وقرض واستملاك ودية او عارية حاله فيها  
 او مضاربة استملاكها ورغم ذلك كان في  
 حاله الحر ان صدقه المقر له ان ذلك كان في  
 وقت الحجر لا يبرهه شيء في الحال لا في دين  
 الغصب ولو قال المقر له بل كان ذلك في الاذن  
 كان القول قول المقر له وهو بخلاف نصي  
 المأذون اذا اقر في اقراره لفلان بلفظ زهر  
 في حاله الحجر فانه لا يؤخذ به ويكون مضمرا  
 في الاستدلال صدقه المقر له او كذبه وكذلك  
 المعتوه الكبير المأذون وهو كالمسافر اذا  
 اختلفا فقال المأذون تزوجني وانما هي بيته  
 او معتد الغير وكذا ما جئنا به او معتد  
 الغير معروف وقال الزوج لا بل تزوجك وانت  
 مسلمة فارعة كان القول قول الزوج اما  
 نصي المأذون والمعتوه اذا اقر بالغصب  
 واصافه في حاله الحجر يؤخذ به في الحال  
 صدقه المقر له او كذبه كما في العبد ولو اقر  
 بعد او ودية استملاكها في حاله الحجر  
 فذكر ذلك الجواب عند خيفة وعند هوان  
 صدقه المقر له في الاضافة يؤخذ به في الحال  
 • العبد المأذون والمأذون اذا اقر لولا في  
 مال في يد العبد فقال العبد هو مالي وقال  
 لولا هو مالي كان القول قول العبد ولا يصدق  
 المولى حتى يقضي دين العبد وان كان العبد  
 المأذون في غير لولا فان كان المال الذي  
 اختلفا فيه من تجارة العبد فهو للعبد وان  
 لم يكن من تجارته للمولى فان كان المال في  
 يد العبد فبالمولى كان المال بينهما وان كان  
 مخرما حتى والمال في ايديهم كان بينهما  
 ثلاثا • قاضي خان • محيط طاد العتق  
 المذنب منع عليه بالدين لا يصير مختارا  
 للغير ما كان وقع الاختلاف في دين المولى  
 والغير ما فقال الغير اعتقته ولنا عليك  
 القيمة وقال المولى لو اعتقته فالقول قول  
 المولى ويبيع العبد للغير ما • تسكان  
 خاتمه • الفصل السابع في بين رجلين  
 فاذن له احدهما في التجارة الاصل ان اذن  
 احد المولين صحيح في نصيبه غير صحيح  
 في نصيب صاحبه واذ اصح الاذن في نصيب  
 الاذن لا في نصيب الشاكت فليس للشاكت ان  
 يبيع الاذن ثم قال ويجوز جميع اشتراؤه  
 وبياعته واذ اجاز اشتراؤه وبياعته في  
 الكل فلحقه الدين وفي دينه كسب هل يصرف  
 جميع الكسب الى دين الغير ام لا فالمسئلة  
 لا تحل من ثلاثة اوجه اما ان يكون الدين

واجتألى العبد سبب الكسب الذي في دينه فان كان كسب تجارته وقبضه الدين سبب  
 التجارة وقد علم ذلك اذا كان الدين ولجا عليه لا بسبب الدين الذي له واما اذا لم  
 يعلم حال الكسب الذي حدث بالسبب الذي وجبه الدين او بسبب غير السبب الذي  
 به الدين وقد اختلفا لوليان في ذلك فقال الشاكت لا بسبب الذي وجبه الدين  
 بان قال استغاده بالعبه لا بالتجارة فيعتا نصفان وقال الاذن للعبد لا بالنصف  
 بالتجارة التي هي سبب وجوب الدين والكل مضمون الى الدين فالقول قول المولى  
 قياسا وفي الاستحسان القول قول العبد • تسكان خاتمه • اذا كان في دين  
 المأذون مال فقال المولى هو مالي وقال العبد في قال قول العبد وان لم يكن على  
 دين فالقول قول المولى • تسكان خاتمه • العبد لا يحل امان ان يكون مازونا  
 له او محجرا عليه فان كان محجورا فانه يؤخذ بما فعله دون قوله الا فيما يرجع على  
 كالتصاير وحده الزنا وحده الشرب وحده القذف فانه يصح اقراره فيها وحده  
 ليس بشرط هذا اذا اقر فان اقيم عليه البيعة فحضره المولى شرط عند الخيفة وحده  
 وقال ابو يوسف ليس بشرط اما الاقرار بالجنابة التي توجب الدفع او الفداء لا يصح  
 محجورا كان او مازونا واما الاقرار بالدين او بالغصب فبدين مال في الحجر عليه لا  
 يصح وفي المأذون يصح ولخذه في الحال • اذا اقر بعد في دينه انه لولا فلان او دعه  
 قال انه حر لم يملكه قط فالقول قوله الاصل في جئنا هذه المسئلة المأذون  
 اذا اقر بحرية طارئة لما في يديه لا يصح اقراره ومتى اقر بحرية الاصل الثابتة  
 بالظاهر صح اقراره وانما يكون بقرينة ظاهرة اذا ظهر في العبد المقر به امانا  
 الرق وعلا ماله وذلك بان اقر المأذون بان هذا مملوك ورقيق وصدق المملوك  
 في ذلك ان كان مما يعبر عن نفسه كان القول قول المأذون انه مملوك ثم اقر انه حر الاصل  
 فان اقر بهذا اقرار بحرية طارئة فلا يصح • تسكان خاتمه • ولو اقر العبد  
 ان هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان اعتقه قبل ان يبيعه منه فانه  
 وهو حر وانكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصدق المأذون على  
 اقر به على البائع وكذلك لو كان المشتري مازونا الا ان المشتري اذا كان حرا فالعبد  
 عليه محجور اقراره واذ اكان عبدا مازونا فالعبد لا يعتق عليه لان هذا اقرار بحرية  
 طارئة بعد الرق وانه صحيح من غير صحيح من العبد المأذون ولزيم بشرط  
 ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يفسد



من اتيه ويصدق في حق نفسه حتى يورثه من بيع العبد في فلان لان المادون اقر  
 بعني في يده انه لا يجني واقر المادون له بذلك غير صحيح في حق نفسه  
 سكا ان خاتمه العبد المادون اذا التقط ليقطع ولا يعرف ذلك الا بقوله  
 فقال المولى كذبت بل هو عتدي فالتقول المادون لان الح الا ترى انه لو اقر بعني  
 في يده لغير المولى صح اقراره وان كتمه المولى سكا ان خاتمه قال من قدر  
 مضروقا قال ما عتدي فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة لانه ان اجتر  
 بالاذن فالاجتر اذ ليس عليه وان لم يجتر فمضروقه اذا اظهر ان المجور مجري على  
 مرجح مجر والاعمال بالظاهر هو الاصل في المعاملات كئلا يضيع الامر على  
 الا انه لا يباع حتى يخلص مولا لانه لا يقبل قوله في الرقية لانه لا يخلص حوال  
 بخلاف الكسب لانه حق العبد على ما يتناه فان حضر المولى فقال هو ما ذون يبيع  
 في الدين لانه ظهر الدين في حق المولى وان قال هو محجور فالتقول له لانه تمتد  
 بالاصل هـ رايه المديرا اذا كان ما ذون فابق لا يصير محجورا  
 المادون اذا استمر العبد لا يصير محجورا قبل الاخراج بدار الحرب وبعد الاخراج  
 يصير محجورا وان وصل العبد الى مولا يعبده لك لا يعود ما ذونا اذا اقر العبد  
 المادون يصير محجورا عند علمائنا الثلاثة وان عباد العبد من الاباقه هل يعود  
 الاذن لاختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا يعود ان كان العبد باع واشترى في  
 حال باقه ثم بخرمه شيء من ذلك فان قال ترى بايع العبدان العبد لم يكن ابقا  
 وقال المولى كان ابقا فالتقول الذي بايع العبد وعلى المولى البيعة ان عتده كان  
 وانه باع واشترى منه حال باقه فان اقام البيعة فالتبنة بيعة الذي بايع  
 فان اقام المولى بيعة انه انومه الى موضع كذا واقام بايع العبد بيعة ان المولى  
 ارسله الى ذلك الموضع ليشترى فيه وبيع فالتبنة بيعة البايع فان ان خاتمه  
 نقى له صاحب الحقيقة اذا كان على العبد دين وفي يده مال فخلص العبد  
 والمولى فالتقول العبد ويقضى منه الدين لان الكسب في يده والمادون في  
 الذي في يده كالحز ولو تنازع المادون والاجني فيما في يده من المال فالتقول في  
 العبد ما ذكرنا انه فيما رجع الى البذر كالحز ولو جرحا والمادون نفسه من خيط  
 يخط معه او من تجر معه وفي يده لا جبر ثوب فلتخافا فقال المستاجر هو  
 وقال لا جبر هو لى فان كان لا جبر في جانب التجار والخياط فهو للتاجر والخياط

وان لم يكن في منزله وكان في السكة فهو للاجير لان الاجير اذا كان في الخياط  
 فذو الخياط في يد الخياط كان الاجير مع ما في يده في يد الخياط ضررون واذا كان  
 في السكة لم يكن هو في يده وكذا ما في يده كما لو كان مكان الاجير اجني ولو جرح  
 المولى عبد المجور من رجل ومعه ثوب فادعاه المولى والمستاجر فهو للمستاجر  
 سواء كان العبد في منزل المستاجر او لم يكن بخلاف الاجير الذي لم يكن في منزل  
 انه يكون للاجير دون المستاجر ووجه الفرق ان بيد العبد يد بيانه عن  
 المولى وقد صار مع ما في يده بالاجارة في يد المستاجر فكان القول قول صاحب  
 اليد وما يد الاجير قيدضا فاذ هو في حق اليد كالحز فلا يعتبر بنفس الاجارة  
 في يد المستاجر ولو كان المجور في منزل المولى فهو للمولى لانه اذا كان في منزل  
 المولى كان في يده لكون منزله في يده فمروا بيد المستاجر والله اعلم بـ رايه  
 ولو ان عتد ما ذونا او مكاتب او جرح نفسه من خياط لخط معه او ببيع له  
 ويشترى وكان في يده لا جبر في جانب المستاجر وفي منزله فالتقول قول المستاجر  
 حكى عن الشيخ الامام الحليل ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه كان يقول  
 اذا كان فيه شيء هو من اليد العتد فالتقول للاجير وفي الخيرة وان كان لا  
 في السكة او في منزله فالتقول للاجير ولو كان الاجير لا يسا ثوبا في السكة  
 فالتقول قوله سواء كان في منزل المستاجر وفي السكة الخ وفي الخيرة ولو  
 كان المجور لا يسا الثوب فالتقول للمولى وهذا بخلاف ما لو كان العبد المجور  
 ركب على الدابة ووقع الاختلاف بين المستاجر والمولى في الدابة حيث كان القول  
 قول المستاجر ولو كان العبد ما ذونا في التجارة وفي يد العبد متاع وهو في منزل  
 مولا فقال المولى هو وقال العبد هو لى فان كان ذلك من تجارة العبد فهو  
 ولو يد كحز في الاصل اذا كان المتاع من تجارة فالحق حكى عن الفقيه ابي بكر النخعي  
 ينبغي ان يقضى للمولى ولو كان المادون ركب على الدابة ولا يسا الثوب ووقع  
 الاختلاف بين المولى والعبد في ذلك قضى به للعبد سواء كان من تجارة او  
 يكن سكا ان خاتمه العبد اذا باع واشترى ولم يقبل وقت البيعة او ما  
 او مجر فحقه ديون ثم قال اما المجور لم ياذن لي مولا في التجارة وقال نعم ما  
 لا بل انت ما ذون فالتقول قول نعم ما استحسنانا ولا يمين على نعم ما واذ جعلنا  
 القول قول نعم ما وجعلناه ما ذونا وكان العبد قريبا لاذن ضررنا فالتقياس

فصل الاختلاف في التقيد في يد المادون  
 المولى هو الذي قال العبد هو قال القول للعبد وفي قوله  
 خواهر زاده ولا يصدق المولى عليه حتى يقضى الدين



ان لا يباع ما في يد من الكسب بدينه ما لم يحضر المولى وفي الاستحسان يساع كسبه  
 بدينه فان فضل شيء من دينه بعد ما بيع كسبه لا يباع رقبته قياسا واستحسانا  
 ما لم يحضر المولى • **تكاثر جائته** • فان ادعى المشتري ان العبد محجور عليه  
 وقال لا ادفع اليه المبيع لانه يتأخر حتى الى ما بعد البتة وقال العبد انا ما دون  
 فاقول في ذلك قول العبد ولا يمين عليه ويجوز التراجع على دفع ما باع من العبد ويأخذ  
 الثمن من العبد وكذلك لو اشترى رجل من العبد شيئا فادان المشتري قال اذا العبد كان  
 محجورا وقال العبد انا ما دون فاقول قول العبد ولا يمين عليه فان قال المشتري انا  
 اقيم البيعة انه محجور عليه لا تقبل بيعة ذلك وكذلك لو اقام المشتري البيعة على اقرار  
 العبد انه محجور عليه لا تقبل • **تكاثر جائته** • لو قال العبد قد هلك الرهن  
 ولا يعرفه لا يقوله كان لقول قوله ويبرأ المولى من الرهن كما لو كان العبد اجنيا  
**تكاثر جائته** • ذكر في المادون الصغير اذا اشترى العبد متاعا فقال لبايع  
 انا اريد ان افسد المبيع لانك عبد محجور عليك فقال العبد لا بل انا ما دون كان لقول  
 قول العبد • **تكاثر جائته** • **كتاب الغصب**  
 رجل حمل على ظهره امانة انسان بغير اذنه حتى تورط من الدابة فشقه صاحبها  
 قال الفقهاء ان الذي يتلوه من اذن من الجرح لا ضمان على احد وان قصروا  
 من الشق فذلك وان كان من الورع يضمن الغاصب وكذا اذا مات وان اختلفا في القول  
 الذي استعمل الدابة مع يمينه ان خلفه يرى ضمان الدابة ولا يبرأ من ضمان  
 النقصان • رجل غصب من رجل جارية وغيثها واقام للعوض بيمينه انه  
 غصب جارية له ولو ذكر وصف الجارية ولا يمينها قال في الكتاب يحبس  
 حتى يجي بها ويرد ما على صاحبها وقال ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى  
 المسئلة ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان اقراره ثابت باليمين كالا  
 معاينة واما الشهادة على فعل الغاصب لا يقبل مع جهالة الغاصب لان المقصود  
 اثبات الملك للمدعى في الغصب ولا وجه للقضاء بالمجهول وكذا لا بد من اثبات  
 ان ما هو المقصود من الدعوى في الشهادة وقال الشيخ الامام الزاهد  
 شمس الامام الشرخسي رحمه الله لا يصح ان هذه الدعوى والشهادة صحيحة  
 الصرورة فان الغاصب يكون متمتعاً بخضار الغصب عادة والشهود على  
 لا يقفون على وصف وانما يتأتى منهم معاينة قبل الغصب فسقط اعتبارهم

باوصاف الغصب لو كان الصرورة في بيت بشماذ يهر فعل الغصب في محل هو  
 مال مقوم ويصير ثبوت ذلك باليمين كالثبوت باقراره فيحسب حتى ياتي  
 بها ويرد ما على صاحبها فان قال الغاصب قد ماتت الجارية او بعته ولا  
 اقدر عليها فان القاضي لا يجعل بالقضا بالقيمة لان القضا بالقيمة ينقض  
 الغصب منه عن العين الى القيمة فيتلوم وذلك مقوض الى رأي القاضي  
 وهذا الذي يرضى للغصب منه بالقضا بالقيمة له فاما اذا رضى فانه يعفي  
 ولا يتلوم فان اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع يمينه فان قضى القاضي  
 بالقيمة ثم ظهرت الجارية فان كان القضا بالقيمة باليمين او بكون الغاصب  
 او باقرار الغاصب بما ادعى المالك من قيمة الجارية كانت الجارية للغاصب  
 لا سبيل للغصب منه عليها وان كان القضا بالقيمة بغير اقرار الغاصب بعد ما  
 حلف الغاصب بخير المقصوب منه ان شاء اشترت الجارية ورد ما بغيره على  
 الغاصب وان شاء امسك تلك القيمة ولا سبيل له عليها وقال الكرخي  
 هذا اذا كانت قيمتها بعد ما جات الجارية اكثر مما قال الغاصب اما اذا كانت قيمتها  
 مثل ما قال الغاصب لا سبيل له على الجارية وفي الكتاب اطلق الجواب وقال  
 الشيخ الامام شمس الامية الشرخسي لا يصح ما قال في الكتاب وهذا مذهبنا  
 وعلى قول الشافعي رحمه الله الجارية باقية على ملك مولاهما يسترد لها  
 مولاها فيرد القيمة المقبوضة • **قاضي حبان** • وفي التهذيب قال  
 الغاصب غصب منك هذا العبد وقال الغاصب منه بل عبد آخر وجاربه  
 قال قول الغاصب • ولو قال الغاصب غصبته اعور وقال المالك بل اعور  
 قال قول الغاصب • ولو ادعى الغاصب الرد وانكر المالك قال قول قوله • وفي  
 جامع الخواص ما تده واليد واقام رجل انه غصب منه وخر او دعه قضى  
 بينهما وكان الحق من الغرماء وكذا في الزاهر المعينة • اقام رجل البيعة انه  
 غصبه اليوم والاخر انه غصبه من شهر فقياس قول او خيفة للاخر  
 وضمن القيمة الاول وقال ابو يوسف الاول ولا شيء للاخر • **ابو الغصب**  
 يد غاصب آخر فاختلفا في قيمته قال المولى كان قيمته يوم الغصب الف والوقال  
 في الثاني قال قول الغاصب غصب من الاول بقوله خمسمائة ثم ظهرت في الثاني  
 وقيمته الفان قال المولى ان شاء رده واخذ وله الحبس او رضى ولو قبل المولى



بالجيار ان شاء. اخذ من الاول ثمانا لثا ورده. وفي المستقى ابن سماعة  
 عن ابي يوسف رحمه الله في رجل عصب من آخر عصب فوجع المعضوب منه عصب  
 فاحذره وهو في بين ما لفق قال الغاصب هو ما لي وقال المعضوب منه هو ما لي  
 ان كان العبد في منزل الغاصب والمال في بين فهو للغاصب وان لم يكن في بين  
 الغاصب فهو للمعضوب منه. بشر عن ابي يوسف رحمه الله عاصبه  
 اذا قال صبت الثوب انا وقال المعضوب منه عصبته مضبوغا فاقول  
 المعضوب منه وكذلك اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف فهو مثل  
 اختلفا فيهما في الصنيع وعن محمد اذا وقع الاختلاف في بناء الدار فاقول قول  
 رب الدار كما قاله ابو يوسف وان اقاما البيعة فالبينة بينة الغاصب  
 وكذلك النخيل والشجر في الارض. ولا يختلفا في متاع موضوع في الدار  
 او في آخر موضوع او في باب موضوع فاقول قول الغاصب والبينة بينة  
 منه. رجل عصب عصب رجل باعه وسلم العبد وقبض الثمن ومات العبد  
 يدا لشري فقال انا امرته بالبيع فاقول له ولو قال لم امره ولكن احسن  
 بفعلي لا يلتفت الى قوله ولا يسبيل له على الثمن الا ان يقيم البيعة انه جاز  
 البيع قبل موت العبد. **كتاب انا خانيته**. وان اختلفا ان كان المذبح  
 على ما ادعى قضى بتلك القيمة فان لم يكن فاقول للغاصب مع يمينه  
 بالله ما قيمته الا عشرين درهما فاذا اختلف وادى القيمة ثم ظهر الحجاز  
 كان للمالك الجيار. **كتاب انا خانيته** نقلها صاحب الحديث. اذا اراد  
 رجل على رجل انه عصب منه ثوبا او اقر الغاصب بذلك ثم اختلفا في قيمته فقال  
 المعضوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما ادرى ما كانت قيمته  
 علمت ان قيمته لم تكن مائة فاقول قول الغاصب مع يمينه ويؤمر الغاصب  
 بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه المعضوب منه من الزيادة  
 وان حلف ولم يثبت ما ادعاه المعضوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف المعضوب  
 منه يحلف ان قيمة الثوب مائة ويأخذ من الغاصب مائة وكان الحاكم ابو محمد  
 يقول ما ذكر من تخليف المعضوب منه واخذ مائة من الغاصب يمينه لا يكره  
 الا ان المعضوب منه مدع والميم عندنا لم يشرع حجة للمدعي وكان يقول الصحيح  
 من الجواب ان يقال لقاضي يوقعا لغاصب ويذكر له كل ما يصح قيمة الثوب فيقول

يقول ولا كانت قيمته مائة فان قال لا يقول كانت خمسين فان قال لا يقول كانت  
 خمسة وعشرين هكذا الى ان يمتدحوا اقل ما لا يجوز ان ينقص قيمة الثوب منه  
 في العرف والعادة واذا انتهى الى ذلك الزمة ذلك وجعل القول قوله في الزيادة  
 مع يمينه وجعل الجواب فيه كالجواب فيمن اقر بحق مجهول في عين غيره في يمينه  
 فالقاضي يأمر بمقداره واذا لم يبين القاضي يسمى له السهام الى ان ينتهي الى  
 أقصى السهام ولا يقصد منه بالتعليك في العرف والعادة فيلزمه ذلك  
 فيجعل قوله في الزيادة قوله مع يمينه ومن المشايخ من شغل صحيح ما ذكر  
 في الكتاب. **كتاب انا خانيته**. جاء الغاصب بثوب وقال انما عصبته  
 هذا وقال المالك بل عصبته ثوبا اخر غير هذا الثوب هرويا او مرويا فاقول قول  
 الغاصب. **كتاب انا خانيته**. وفي التراجيح لو اختلفا في عين المعضوب وفي  
 صفتيه او في قيمته فاقول للغاصب مع يمينه. **كتاب انا خانيته** نقلها  
 ابن الموقد. ادعى على اخوانه عصب منه جبة فقال عصبته الظهارة فاقول  
 قوله ولو قال قد عصبته الجبة ثم قال الحشوي والبطانة لي وقال  
 الارض ثم قال الاشجار ولعمري صدق في هذا كله الكل في الأصل. خلاصة  
 الفتاوى. انت الجارية التي تخاص بل اذن مولاهما وطلبت البيع وهبت  
 ولا يدري اين ذهبت وقال التخاص ردتها عليك فاقول للتخاص ولا يضمنها  
 تاويله اذا رويها التخاص ومعنى الرد ان يامر بها التخاص بالذهاب الى  
 منزلها وكان التخاص مبكرا الغصب اما اذا اخذ التخاص الجارية من الطريق او  
 ذهب بها من منزل مولاهما بخير اذن مولاهما لا يصدق ادعى عليه انه عصب  
 جبة فقال الظهارة لك لا غير فاقول له زعم الغاصب انه صبغه وزعم  
 المالك انه اخذ منه مضبوغا او في بناء الدار وحلية السيف فاقول  
 للمالك وان برهننا فاقص. **كتاب انا خانيته**. لو ادعى انه عصب امته  
 ولم يذكر قيمتها اسمع دعواه ويؤمر برده الامة ولوها بكه فاقول في قدر  
 الغاصب. غاصب الغاصب اذ ادعى الغاصب الاول برى ولو هللك المعضوب  
 في يد فادى القيمة الى الغاصب برى ايضا فليس للمالك ان يقضي الثاني  
 لقيام القيمة مقام العين وهذا لو كان قبض الاول للقيمة معروفا بينة او  
 تصديق المالك سوا قبض يحكم او بدونه واما لو اقر الغاصب بذلك صدق

في الآيات الفصول او قال غصبك  
 ثم قال ابن ابي اوقال غصبك  
 مر مثله الاجابة



وحيث نفسه لا في حوالها لك والمالك فحيث يضمن ايها شاة. ان من قال لغير  
عصبتني هذا الثوب وقال الرجل اخذته منك وديعة فالقول المقر له والمقر  
يضمن مع ان المقرمة تنزع على الاخذ وديعة فهذا أولى. **جامع الفصول**  
قال الغاصب سد ذمة عليك وقال المالك بل هلك عندك فالقول للمالك  
**حيث كانى** ادعى انه اراق خمر المسكر وقال ارقته بعد ما صار خلا  
فالقول للمتكلف **قبيصة** اذا ماتت الذابة المفصولة ووقع الاختلا  
بين الغاصب والمفصولة منه فقال الغاصب سد ذمة الذابة عليك ونفقت  
عندك وقال رجل الذابة بل نفقت عندك من ركوبك ولربك لكل واحد منهما  
بينة فالقول قول رب الذابة كما قال اكلت مالك باذنك وانكر صاحب المالك  
القول قوله فان اقاما جميعا البينة بان اقام رب الذابة البينة انها عند  
الغاصب من ركوبه واقام الغاصب البينة انه قد ردّها عليه ثم ماتت في  
يده فان الغاصب يضمن قيمتها. وذكر شمس الأئمة السخى في شرحه في  
مسئلة الفرق ما ذكر انه لا ضمان على الغاصب على قول محمد واما على قول ابو  
فهمر ضامن. وان اختلفت ذمة الثوب والغاصب في قيمة الثوب وقد استهلكه  
الغاصب فالقول للغاصب مع يمينه وان لم يكن لرب الثوب بينة وجاء الغا  
ببينة ان قيمة ثوبه كذا وكذا وذهب رب الثوب وسأل يمينه يعني يمين الغاصب  
يخلف على عواؤه ولا تقبل بيئته **فان** مشايخنا يثبتون تقبل بيئته  
لاسقاط اليمين عن نفسه وقد تقبل البينة لاسقاط اليمين الا برى المولى  
اذا ادعى في الوديعة يقبل قوله ولو اقام البينة على ذلك قبلت بيئته  
تاتا رعايته **نقله** صاحب الحديقة. ومن عصبت عينا فعيها فضمنه  
قيمتها ملكها وهذا عندنا وعند المشافعي لا يملكها لان الغصب عندنا  
فلا يصلح سببا للملك كما في المديون ولنا انه ملك البذل كاله والمبدل قابل  
لنقل من ملك الى ملك فيملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المديون لانه غير  
لنقل حتى المديون نعم قد يفسح التدبير بالقصا لكن البيع بعد يصادق  
والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه لان المالك يدعى الزيادة وهو ينكر  
فالقول قول المنكر مع يمينه لان قيمة المالك البينة باكثر من ذلك لانه ثبته  
بالحجة الملزمة **أية** اذا اختلف الغاصب والمفصولة منه في

رواية

العلم

القيمة فالقول قول الغاصب قول الغاصب مع اليمين الا ان يقيم المالك  
البينة بان القيمة اكثر مما قاله الغاصب فينبذ بحمل بيئته لانه نورد  
بالحجة الملزمة. **بسمان الحكم** ولو اختلفا في اصل الغصب او  
في جنس المفصوب او نوعه او قدره او صفته او قيمته وقت الغصب فالقول  
في ذلك كله قول الغاصب لان المفصوب منه يدعى عليه انضمان وهو ينكر  
القول قوله اذا القول في الشرع قول المنكر. **بكر** ادعى في غصب الثياب  
عن ابي جيفة رحمه الله في البحر فبين اعطى رجلا درهما نظرا ليدفعه  
فانكر ضمن ان لم يقبل له الغنم وكذا لو اراد قوسا فمده فانكر او ثوبا فمده  
وروى ان كان لا يضمن الا بالقر لا يضمن الا ان يحاونه ويصدق فانه لم  
يحاون. **بسم** الفناوى. الاصل براءة البراءة ولذا لم يقبل في  
شغلها شاهدا واحدا ولذا كان القول قول المدعى عليه لموافقة الاصل  
على المدعى بدعواه ما اختلف الاصل فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمفصوب فالقول  
قول الغارم لان الاصل البراءة عما اد. ولو اقر بشئ او خرق قبل تفسير بماله  
قيمة فالقول للمقر مع يمينه ولا يرد عليه مال او يرد اهر او دباير فاحضر  
يلزمه ثلاثة دراهم لانها اقل الجمع مع ان فيه اختلا فاقبل اقله اثنان  
فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لا نقول المشهور انه ثلاثة وعليه  
الاقرار. **من الاشكاه** اذا انصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان  
فالقول للمالك الا اذا انصرف في مال امرأته فماتت وادعى انه كان باذنها  
وانكر الوارث فالقول للزوج كذا في القنية. **اشكاه**  
**كتاب الشفعة**  
انكر المشتري طلب الشفعة حين علم بالقول له مع يمينه على نفي العلم اشباه  
فان قال المشتري اني اشتريت هذه الدار التي تريد ان تلحقها بالشفعة عند  
سنة وقد علم المدعى بهذا الشراء ولم يطلب فيقول القاضى للمدعى متى اشتري  
هو هذه الدار فان قال المدعى طلبت الشفعة حين علمت كان صحيحا وكفاه  
ذلك فان قال المشتري ما طلبت حين علمت كان القول قول الشفيع وان قال  
الشفيع علمت منذ سنة وطلبت وقال المشتري لم يطلب كان القول قول  
المشتري وهو كالبكر اذا زوجت وبلغها الخبر فردت فاحضها مما الى القاضى

ن



فقال الزوج حين بلغها الخبر سكنت وقالت ردت حين علمت كان القول قولها  
ولو قالت علمت يوم كذا وردت لا يقبل قولها. ولو قال الشفيع لا اعلم  
الا الساعة كان القول قوله وعلى المشتري البينة انه علم قبل ذلك ولم يطلع  
وله قال المشتري انه لم يطلع الشفعة حين يقضى وقال الشفيع طليت الشفعة  
كان القول قول المشتري ويخلف بانه انه لم يطلع الشفعة حين يقضى. ولو  
قيل للشفيع متى علمت فقال امرا وفي يوم قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الا  
بيته. ولو ان رجلا ادعى شفعة الجوار قبل رجل لا يرى الشفعة بالجوار  
المتى عليه وقال لا شفعة له كان القول قوله ويخلف بانه ما بهد قبل ذلك  
في هذه الدار لانه لو خلف على هذا الوجه بخلاف بناء على مذهبه فيقول هو  
رجل بائع وطلب الشفيع محضرة البائع والمشتري فقال البائع كان البيع  
معاملة وصدقته المشتري في ذلك قال الشيخ الامام ابو محمد  
ابن الفضل فهما لا يصدقان على الشفيع الا ان يكون البيع بمن لا يباع مثله لا  
البيع بمثل ذلك الثمن لقلته حينئذ يكون ذلك البيع بيع معااملة ولا يكون  
للشفيع فيه الشفعة الا ترى انه لو جرى هذا الاختلاف بين البائع والمشتري  
فقال البائع بعته معااملة وقال المشتري لا بل كان البيع بيع رغبة ان كان  
بمن لا يباع ذلك البيع بمثل ذلك لقلته كان القول قول البائع وان لم يكن كذلك  
كان القول قول المشتري. رجل اشترى دارا لابنه الصغير فاراد الشفيع ان يخذ  
بالشفعة واختلف مع الشفيع في الثمن كان القول قول البائع وان لم يكن كذلك  
من الثمن ولا يمين لان قايمة الاختلاف الاقرار ولو اقر الاب بما ادعى الشفيع  
لا يصح اقراره على الصغير. المشتري مع الشفيع اذا اختلفا في الثمن كان القول  
قول المشتري مع ميمنه وان اقاما البينة على ما ادعى يقضى بيته الشفيع عند  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف البينة بيته المشتري. **قاضي حن**  
ولو هدم المشتري البناء فاختلف هو والشفيع في قيمة البناء فالقول للمشتري  
مع ميمنه والبيته له ايضا على قياس قول ابي حنيفة هكذا قاله محمد وقال  
ابو يوسف على قياس ابي حنيفة البينة للشفيع. **وجيز** اشترى  
دارا فحضر الشفيع فاراد ان يخذل الدار فقال المشتري احدثت فيها هذا البناء  
وقال الشفيع لا بل اشتريتها مبنية كما هي كان القول قول المشتري وان اقاما

ولو انكر الشفعة بالجوار يخلف بالبناء والبيته  
فبذلك على قول من يرى الشفعة بالجوار لانه لو خلف  
بالبناء انكر الشفعة تخلف فيقول هو الذي  
شفعي المذهب اذا جاء الى القاضي وادعى الشفعة  
فالقاضي يلقى يقضيه بالشفعة ام لا ما ذكره هذه المسئلة  
في شيء من الكتب وقال بعضهم لا يقضى ومنهم من قال  
يقضى ومنهم من قال اذا تقدم الى القاضي يقول له بل  
تعتقد وجوب الشفعة بالجوار ان قال نعم يقضى له  
بها وان قال لا اقامه من ذلك الموضع ولم يسمع  
كلامه قال سبب الامة الحلواني هذا اوجب الاقاييل  
واحسنها مجمع الفقهاء

وكذا في القنية  
وجامع الامير  
بلايين  
بلايين  
اشترى الاب لابنه الصغير فاختلف  
في مقدار الثمن فالقول للاب بلايين  
ولان في القنية والزم الكتاب  
البينة للشفيع عندها وعند ابي حنيفة  
على القول بما من الوجه

البينة كانت بيته الشفيع اولى. وكذا لو اشترى او ضاعض الشفيع فيها  
اشجارا واختلفا على هذا الوجه فاما يكون القول قول المشتري اذا لم يكن مكرها  
ظاهرا فان كان مكرها ظاهرا بان قال احدثت فيها الاشجار امس لا يقبل قول  
ولو قال اشتريت منذ عشرين يوما واحدثت فيها الاشجار قبل قوله اني اشتريت  
وقال لا يكون به الظاهر. وان قال المشتري اشتريت البناء بمائة درهم ثم  
اشتريت الارض بعد ذلك او قال اشتريت الارض بدو البناء او لا ثم اشتريت البناء  
بعقد آخر فلا شفعة لك في البناء لانه يعلى صان مقصود او قال الشفيع لا بل  
اشترتها معا في صفقة واحدة في قياس يكون القول قول المشتري وفي  
الاستحسان يكون القول قول الشفيع لان المشتري يكر الشفعة في البناء فلو  
الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول المشتري. ولو قال  
المشتري وهب لي البناء ولا ثم اشتريت الارض كان القول قول المشتري ويخذ  
الشفيع الارض بدو البناء وكذا لو قال اشتريت النصف ثم النصف وقال  
الجار وهو الشفيع اشتريت الكل بعقد واحد كان القول قول الشفيع  
وان اقاما البينة كانت البينة بيته المشتري في قول ابو يوسف لانه هو المحتاج  
الى البينة وعلى قول محمد البينة بيته الشفيع. واذا ادعى المشتري انه اشترى  
الكل معا بعقد واحد ادعى الشفيع انه اشتراه متفرقا كان القول قول  
وان قال المشتري وهب لي هذا البيت من الدار بطريقة الى باب الدار ثم ادعى  
ما بقي من الدار بالقد رهه وقال الشفيع لا بل اشتريت كل الدار بالقد رهه  
كان القول قول المشتري في البيت ويأخذ الشفيع كل الدار غير البيت وطريقه ان  
شاء بالغ فان خذ البائع هبة البيت كان القول قوله مع ميمنه وان صدق  
البائع المشتري فيما قال كان البيت له هو بيله ولا يصدقان على ابطال الشفعة  
في الدار لان شركة المشتري قبل شراء الدار لا تظهر في حق الشفيع بقولها الا  
ان يقيم البينة على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شريكا في الدار فيتقدم على  
الجار. رجل اشترى دارا فادعى الشفيع ان المشتري هدم طائفة من الدار وكذب  
المشتري كان القول قول المشتري والبينة بيته الشفيع. **قاضي حن**  
واذا اطلب يسالا لقاضي الخصم أي عن ملكية الشفيع الدار المشفوع بها فان  
به او بهن الشفيع او نكل الخصم عن الخلف على العلم بانه مال له كذا سألته عن

ولو قال المشتري اشتريت البناء ثم العروة فلا شفعة  
لك في البناء وقال الشفيع لا بل اشتريتها جميعا  
فالقول للشفيع مع ميمنه على العلم والبينة بيته  
عند ابو يوسف وعند محمد بيته الشفيع اول قول  
المشتري احدثت فيها هذا البناء او الشجر او الزرع وكذب  
الشفيع فالقول للمشتري وان اقاما البينة بيته الشفيع  
وجيز هذا الكلام



المشتري ان اقربه او نكل عن الخلف على الحاصل والسبب قد مر في كتاب الدعوى ان في  
دعوى شفعة الجوار يخلف على السبب او يبرهن الشفيع قضى له بها هذا اذا انكر  
المشتري طلب الشفيع واذا انكر فالقول قوله مع ميمنه • **اصلاح الايضاح** •  
قال طلبت كما علمت وقال المشتري لا بل اخبرني فطلب فالقول قوله الشفيع قال  
الشفيع علمت يوم كذا او زمان كذا وطلبت وقال المشتري لم تطلب فالقول  
للمشتري قال المشتري شريت الارض والبائع وهب لي البنا وقال الشفيع  
فالقول للشفيع • **سرازيه** • اخلف الجار والمشتري في ملكية الدار  
التي يسكن فيها فالقول للمشتري وان كان دليل الملك طاهرا الا ان الظاهر لا  
يكفي للاستحقاق ولجار ان يخلفه لكن على البتات عند محمد رحمه الله وعلى  
العلم عند ابو يوسف وبه يفتي • ويصدق واحد الجارين بالخيار الذي على  
جار بما تحته لزيد وسلم • **فتاويه** • اذا ادعى المشتري بالبائع والشفيع  
بآلف فالقول قول المشتري مع ميمنه فان اخلف البائع معهما والدار في يد  
البائع او المشتري والتمن غير مفعول فالقول قول البائع وبالحالفان ويتروان  
لان الاختلاف وقع في البيع والشفعة قائمه فباعه الشفيع بما قاله البائع  
ان شاء لان الوجوب بايجاب البائع فكان القول قوله • من الايضاح والمحيط  
والجامع والتحرير • **معين المحكم** • وفي فتاوى ابى الليث المشتري  
اذا انكر طلب الشفعة فالقول قوله مع ميمنه فبعد ذلك ينظر ان انكر طلبه عند  
سماع البيع يخلف على العلم بالله ما تعلم ان الشفيع حين سماع البيع طلب الشفعة  
وان انكر طلبه عند لقائه يخلف على البتات وان بين مدة قربه بان قال  
بالبنا منذ عشرة ايام وطلبت حين علمت وقال المشتري لم تطلب حين علم  
فالقول للمشتري وان قال المشتري انه علم قبل هذا الوقت الذي طلب  
ولم تطلب فالقول للشفيع وان انكر المدعى عليه جميع ذلك بان قال لا شفعة  
له قبلي فالقول له • **معين المحكم** • وفي الترجمة فان سلم على احد  
بان قال السلام عليك ولا يدري على من سلم سئل الشفيع انه سلم على لا  
او الابن فان قال على الاب لا تبطل شفيعته وان خلتا فقال سلمت على ابني قد  
تبطلت شفيعتك وقال سلمت عليك فالقول للشفيع • **اتفق البائع والمشتري**  
على البيع كان بشرط الخيار للبائع وانكر الشفيع فالقول قولهما في قول الشفيع

اذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت  
قوله ولو قال علمت امس طلبت او قال كان  
وطلبتها في ذلك الوقت لم يصدق الا بينة بهذا  
ذكره المحقق رحمه الله

مع الشفيع

وهي مسئلة الاختلاف  
في التمن كما مر  
وتوهمنا فان شفيع اول

ادعى المشتري ثمنه وابعه اقل منه بلا قبضه فالقول  
اي للبائع وبه اي بالقبض المشتري

علمت  
قال طلبت منذ علمت فالقول له مع ميمنه وان قال  
بالبنا يوم كذا وطلبت الشفعة حين علمت  
وقال المشتري لم تطلب فالقول للمشتري

اول المسئلة  
سئل ابو بكر عن سلم على المشتري ثم طلب الشفعة  
قال تبطل شفيعته وبه اخذ قال سئل عن سلم على  
من يقول اذا ادى الشفيع بالسلام على المشتري  
شفيعته فانه ذلك ولو كان واقفا مع الاربع  
الشفيع على ان المشتري يبطل شفيعته بخلاف  
ما اذا سلم على المشتري صح

في ان كان المشتري في حاله من حاله او كان في حاله من حاله او كان في حاله من حاله

ومحمد واخري الروايتين عن ابو يوسف القول قول الشفيع • وفي الجامع ادعى  
البائع وانكر المشتري والشفيع ذلك فالقول قول المشتري استحسانا وذكر  
في التوارد ان القول قول البائع وهو القياس وكذا لو ادعى المشتري الخيار  
وانكر البائع والشفيع • ولو اشترى دارا فقال الشفيع للمشتري بعني هذه  
الدار وقال وهبت شفيعتك فقال الشفيع ليراعى بالبائع فالقول قوله مع ميمنه  
**خاتمة** نقلها صاحب الحديقة • اما الاشهاد فليس بشرط لصحة  
الطلب حتى لو طلب على المواتية ولم يشهد صح طلبه فيما بينه وبين الله  
تعالى واما الاشهاد بلا طهار عند الخصومة على تقدير انكاره لان من  
ان المشتري لا يصدق والشفيع في الطلب ولا يصدق في الفور ويكون القول  
قوله فيحتاج الى الاطهار بالبينة عند القاضي ونظيره من اخذ لقطة  
ليردها على صاحبها فهلك في يد لاصمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى  
بلا خلا وحكي لو صدقه صاحبها في ذلك ثم طلب منه الضمان ليس له  
ذلك بالاجماع اما الاختلاف الذي يرجع الى التمن فلا يخلو اما ان يقع  
في جنس التمن واما ان يقع في قدره واما ان يقع في صفته فان وقع في  
بان قال المشتري شريت بمائة دينار وقال الشفيع لا بآلف درهم فالقول  
قول المشتري لان الشفيع يدعي عليه التملك بهذا الجنس وهو ينكر فكان  
القول قول المنكر مع ميمنه وان وقع الاختلاف في قدر التمن بان قال المشتري  
اشريت بالدين وقال الشفيع بآلف فالقول قول المشتري مع ميمنه وعلى  
الشفيع البينة انه اشتراه بآلف لان الشفيع يدعي التملك على المشتري  
بهذا القدر من التمن والمشتري ينكر وكان القول قول المنكر ولو صدق البائع  
الشفيع بان قال بعت بآلف ينظر في ذلك ان لم يكن البائع قبض التمن فالقول  
قول البائع والشفيع ياخذ بآلف سواء كان المبيع في يد البائع او في يد المشتري  
اذا لم يكن نقدا التمن لان البائع اذا لم يكن قبض التمن فالتملك يقع عليه  
بتملكه فيرجع في مقدار ما ملك الى قوله وان كان البائع قبض التمن لا يملكه  
الى تصديقه • **والقول قول المشتري** لانه اذا قبض التمن لم يبق له حق في  
المبيع اصلا ويكون لجنينا فالتحق تصديقه بالعدو وروى الحسن عن  
ابي حنيفة ان المبيع اذا كان في يد البائع فالتملك يقع عليه فكان القول

فالقول قول التمن وزعمه الف  
بالبائع



في مقابلة الثمن ولو اختلفت البائع مع المشتري والشئ في الدار في البيع  
 أو المشتري بكنه لم يقعد الثمن فالقول في ذلك قول البائع والبائع مع  
 المشتري بخلافه وان يتراد ان والشئ في الدار بما قال البائع ان  
 اما الخلف والتراد فيما بين البائع والمشتري في قوله عليه السلام  
 اذا اختلفا متبايعان تخالفا وترادا واما اخذ الشئ بقول البائع ان  
 شئ فلا نه اذا لم يقض الثمن فالقول يقع عليه فكاك القول في مقدار  
 الثمن في حق الشئ قوله وان كان البائع قد قبض الثمن فلا يلتفت الى  
 قوله لانه صار راجعا على ما بينا هذا اذا لم يكن لاحدهما بينة لا للشئ  
 ولا للمشتري فان قامت لاحدهما بينة قبلت بينته وان اقام جميعا  
 فالبينة بينة الشئ عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف البينة بينة  
 المشتري ولو اشترى دارا بعرض ولم يتقابض حتى هلك العرض وانقبض  
 البائع فيما بين البائع والمشتري او كان المشتري قبض الدار والبائع لم  
 العرض حتى هلك وانقبض البائع فيما بينهما وبقي الشئ حتى الشفعة بقيمة  
 العرض على ما بينا فيما تقدم ثم اختلف الشئ والبائع في قيمة العرض فالقول  
 قول البائع مع يمينه لان الشئ يدعى عليه التملك بهذا القدر من الثمن وهو  
 ينكر فان اقام احدهما بينة قبلت بينته وان اقام جميعا البينة فالقول قول  
 البائع عند أبي يوسف ومحمد وهو قول أبي حنيفة في قياس لعله التي ذكرها محمد  
 ولو هلك المشتري بناء الدار حتى سقط عن الشئ فقد قيمته من الثمن ثم  
 اختلفا في قيمة البناء فهذا لا يخلو اما ان اختلفا في قيمة البناء والتقاضي قيمة  
 الساحة الف واما ان اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان اختلفا في  
 قيمة البناء لا غير فالقول قول المشتري مع يمينه لان الشئ يدعى زيادة في  
 السقوط وهو ينكر وان اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان الساحة  
 تقوم الساعة والقول في قيمة البناء قول المشتري لانه يكر معرفة قيمتها  
 المحال فيستدل بالبحال على الماضي ولا يمكن بحكم الحال في البناء لانه تغير  
 حاله والقول قول المشتري لما قلنا فان قامت لاحدهما بينة قبلت بينته  
 وان اقام جميعا البينة قال أبو يوسف البينة بينة الشئ على قياس قول  
 أبي حنيفة وقال محمد البينة بينة المشتري على قياس قول أبي حنيفة وقال أبو

في مقابلة  
 الثمن

لا يملك ما كان له

من تلقاء نفسه البينة بينة المشتري الخ وان اختلفا في صفقة الثمن بان قال  
 المشتري اشتريت ثمن من ثمن وقال الشئ في الدار لا بل اشتريت ثمن من ثمن من ثمن من ثمن  
 المشتري لان القول في الثمن اصل والاخر عارض فالمشتري يملك بالاصل  
 فيكون القول قوله ولان العاقد اعترف بصفقة الثمن من غير ولا لاجل  
 بالشرط فالشئ يدعى عليه شرط التاميل وهو ينكر وكان القول قوله اذا  
 اشترى دارا فقال المشتري اشتريت العرصة على جرم بالف والبناء بالقرع  
 الشئ لا بل اشتريتهما جميعا بالقرع والدار بينهما فالقول قول الشئ لا  
 افراد كل واحد منهما بالصفقة حال الاتصال بين معقادات البناء بينهما  
 واحد فكان الظاهر شاهد الشئ فكان القول قوله وان اقام البينة  
 بينته وان اقام جميعا البينة ولم يوقنا وقتا فالبينة بينة المشتري عند  
 أبي يوسف وعند محمد البينة بينة الشئ وقال أبو يوسف اذا ادعى المشتري  
 انه احدث البناء في الدار وقال الشئ بل اشتريتها والبناء فيها ان القول قول  
 المشتري لانه لو وجد من المشتري الاقرار بشراء البناء والشئ يدعى عليه  
 استحقاق البناء وهو ينكر ولو اشترى ارض وفيها ما شئ مع ملاحظه فقال  
 المشتري اشتريت واحدة بعد واحدة وانما شريك في الثانية وقال لا بل  
 اشتريتها صفقة واحدة وفي الشفعة فيهما جميعا فالقول قول الشئ لان  
 سبب الاستحقاق ثابت فيهما جميعا وهو الجوار على سبيل الملاحظة وقد اقر  
 المشتري بشرط الاستحقاق وهو شرطهما الا ان يدعى بغير الصفقة يد  
 البطلان بعد وجوب السبب وشرطه من حيث الظاهر فلا يصدق ولا البينة  
 وان اقام بينة قبلت بينته وان اقام جميعا البينة فهو على الاختلاف الذي  
 ذكرنا بين أبي يوسف ومحمد وروى عن محمد بن عثمان اشترى دارا وطلب الشئ  
 فقال المشتري نصفها ثم نصفها فذلك النصف الاول وقال الشئ لا بل اشترى  
 الكل صفقة واحدة والى الكل فالقول قول الشئ فان قال المشتري اشتريت  
 ربعا ثم ثلاثة ارباع فذلك الربع وقال الشئ لا بل اشتريت ثلاثة ارباع  
 ثم ربعا فالقول قول الشئ فان قال المشتري اشتريت صفقة واحدة وقال  
 الشئ اشتريت نصفها ثم نصفها فاما اخذ النصف فالقول قول المشتري

الاختلاف في صفقة  
 او صفقتين

على







على انه لا خيار له وادعى البائع الجيار ولو تم الثلاث فالتقول المشتري  
وروى عن أبي حنيفة في التوارد ان القول قول البائع وهذا جواب لبيان المذكور  
في الجامع الصغير جواب الاستحسان وهذا ما خلا عنه التظلم فلو جعل النصف  
هكذا كقول شافع من شري ينكر مجمع الى المسئلة الاولى جواب الاستحسان المذكور  
في الجامع في المسئلة الثانية شرح المنظومة الوهبانية لابن الشيخة

**كتاب القسمة**

اذ اطلب الورثة القسمة سألهم القاضي هل عليه دين ان قالوا لا كل قول قول  
وان اقروا الورثة بدين على الميت وحده الباقي قسم التركة بينهم وبين الميراث  
بقضاء كل الدين من نصيبه عندها اذ كان نصيبه يفي بكل الدين العاطفي  
القسمة على وجوه اربعة ان يقول حتى النصف وقد اخذت الربع او الثلث او  
الآخر لا بل حقت الربع او الثلث وقد اخذته وفي هذا حالان ويترادفان  
ومنه ان يكون المضمومة في القبض فقال احدهما الميراث حتى وقال الآخر  
قبضته فانهما يتخالفان ويترادفان القسمة ايضا لان القبض له شبهة بالقبض  
ولو اختلفا في القبض يتخالفان ومنه ان يكون المنازعة بينهما في الزيادة  
احدهما اخذت انت يا فلان اكثر من حقتك وغصبت الزيادة غصبا بعد ما  
قبضته ويقول الآخر قبضت حتى وما اخذت الزيادة كان لقول قول الآخر  
بينة متلجبة ولا يتخالفان ولا يترادفان القسمة ومنه ان يكون المنازعة  
بينهما بعد ما شهد كل واحد منهما على القبض واستيقا الحق بصفة التماثل ثم  
يقول احدهما حتى الذي في يدك وحقت الذي في يدي او يقول قد قسمنا ولكن  
اخذت بعض حتى دون بعض لا تسمع دعواه ولا خصومته بعد ما شهد على القبض  
والاستيقا ومنه ان تقع المنازعة بينهما في التقويم فيقول احدهما قيمتها  
اكثر مما قيمته وينكر الآخر ففي هذا الوجه لا يقبل قوله ولا تسمع دعواه كذا  
ذكر في الاصل وقال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ان كان النعاو  
يسيرا فهو كما قال في الكتاب وان كان النعاو كثيرا يرخى ان تسمع دعواه وقال  
الفقيه ابو جعفر رحمه الله تسمع دعواه صبي اقرانه بالغ وقاسم وصبي  
الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الصبي مراهقا  
قبل قوله ويجوز قسمته وان لم يكن مراهقا ويجوز ان يشله لا يجزله لا يجوز

ولا يقبل قوله لانه مكذب بظاهرها كلها من قاضيجان جماعة حاوروا  
حاكم فقالوا مات ابونا عن هذا فاقسمه بيننا فان لم يذكر والارث بان قالوا  
هذا ملكا ولا غائب فيهم يقسم بينهم ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بينهم  
يا قارهم ولا يطالبهم بغيرها على اصل الملك في المنقول وغيره وان غابا  
لا يقسم واحدا كان الغائب واكثر وان لا ارث وقالوا لا غائب فينا قسم المنقول  
بالقول لا غير المنقول عند الامام حتى يبرهنوا على الميراث وعندهما المنقول  
وغير المنقول يقسم بالقول وان فيه غائب وحضر واحد لا يقسم وان اراد احدا  
على الواحد وهو كبارا وتعضه صغارا نصيب عن الصغير وصيبا وقسم لان احد  
الورثة خصم عن الباقيين وترك حصته الغائب عند عدل فان حضر الغائب  
واقر بما قالوا التوا لاس وانكر في المنقول وغيره ترد القسمة عندهما وعند لا  
ترد في غير المنقول لانها كانت بالبينة فلا يلتفت الى انكار الغائب فاندفع  
المنقول بكرارية قال واذا حضر لشركا عند القاضي وفي يد يهر دار  
او ضيقة وادعوا اثم ورثوها عن فلان لم يقسمها القاضي عند أبي حنيفة  
حتى يقيم البينة على موته وعدده ورثته وقال صاحباه يقسمها بلعتر  
ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم وان كان اما للمشتري ما سوى العقار  
وادعوا انه ميراث قسمه في قولهم ولو ادعوا في العقار انهم اشتروه قسمه  
بينهم هداية وقد ذكر في شرح الطحاوي انه اذا كان لثلاث ورثة  
كبار اصحا فاقروا عند القاضي انها ميراث بينهم عن ابيهم فارادوا منه قسمتها  
بينهم فهذا لا يجوز اما ان يكون منقول او غير منقول واختلفوا فيما اذا كان  
لهم بالميراث او بسبب اخر كالهبنة والصدقة والشر او نحو ذلك ولا يجوز اما ان كان  
فيهم غائب او كان فيهم صغيرا او لم يكن اما اذا كان الملك بغير الميراث ولم يكن  
غائب فانه يقسمها بينهم بقولهم ويكتب انه قسمها باقرارهم ولا يطالب  
بغيره على اصل الملك في المنقول عندها وغيره وان كان فيهم غائب لا يقسم  
كان الغائب واحدا واكثر وان كان الملك لهم بالميراث فان قالوا ليس فينا غائب  
يقسم المنقول بينهم بالقول ولا يقسم غير المنقول حتى يقيموا البينة على اصل  
الميراث عند أبي حنيفة وعندهما المنقول وغير المنقول سواء يقسم بينهم بقولهم  
فان كان فيهم غائب يقسم ويظهر حضور الغائب بعد ان يكون الحاضر اثنين صغيرين



أَوْ لَحْدَهُمَا صَغِيرٌ فَيَصْبِيحُ الصَّغِيرُ وَصَبَا وَيَقْسَمُ لَأَنْ لَحْدَ الْوَرْدَةِ خَصَمٌ عَلَى الْبَاقِي  
وَيَضَعُ حَصَّةَ الْغَائِبِ عَلَى يَدِ عَدْلٍ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ حَضَرَ الْغَائِبُ وَأَقْرَبُوا مَضَى  
الْأَمْرَ وَإِنْ ذَكَرْتُ الْقِسْمَةَ فِي الْمَقُولِ وَغَيْرِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ بَعْضِ خِيَفَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ  
فَالْمَقُولُ كَذَلِكَ وَفِي غَيْرِ الْمَقُولِ لَا تَرُدُّ الْقِسْمَةَ لِأَنَّ قِسْمَتَهَا بِالْبَيِّنَةِ فَتَقْبَلُ  
الْبَيِّنَةُ عَلَى الْغَائِبِ وَلَا يَتَّقَتُ إِلَى قَوْلِهِ • **خُصْ لَأَصْه** • مَسْنَاءُ بَيْنَ أَرْضَيْنِ  
أَحَدُهُمَا أَرْفَعُ مِنَ الْأُخْرَى وَعَلَيْهِمَا أَشْجَارٌ لَا يَقُولُ غَارِسُهَا إِنْ كَانَ يَسْتَقِرُّ  
فِي الْأَرْضِ الْمُسْفَلِ بِدُونِ الْمَسَاءِ كَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَسْنَاءِ قَوْلَ صَاحِبِ الْأَرْضِ الْعُلْيَا  
مَعَ يَمِينِهِ وَالْأَشْجَارُ لَهُ مَا لَمْ يَقْمِرْ لِأَخِي الْبَيِّنَةِ وَأَنْ كَانَتْ الْأَرْضُ الْمُسْفَلِ تَخْلُجُ فِي  
أَسْوَاطِ الْمَاءِ إِلَى الْمَسْنَاءِ فَالْمَسْنَاءُ وَمَا عَلَيْهَا مِنَ الْأَشْجَارِ بَيْنَهُمَا بَرَازِيهِ  
وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا لَصَاحِبِهِ أَخَذْتُ أَنْتَ أُخْرَى وَخَمْسِينَ غُلْطًا وَأَخَذْتُ أَنَا  
تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ وَقَالَ الْأُخْرَى أَخَذْتُ الْأَخْسَرِينَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ  
لَأَنَّهُ مُبَكِّرٌ لَا مُسْتَبَيِّفٌ • **بَكَدَاتُ شَرْحِ الْحَقِيقَةِ** •  
**كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ**  
رَجُلٌ دَفَعَ أَرْضًا وَبَذَرَ مِنْ أَرْضَةٍ جَائِزَةً فَوَزَعَهَا الْعَامِلُ وَأَخْرَجَتْ زُرْعًا  
فَقَالَ الْمَزَارِعُ شَرَطْتُ لِي نِصْفَ الْحَارِجِ وَقَالَ رَبُّهَا الْأَرْضُ شَرَطْتُ لَكَ  
كَانَ الْقَوْلُ لَصَاحِبِ الْأَرْضِ مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّهُ يَبْكُرُ زِيَادَةَ الْأَجْرِ وَلَا يَتَحَالَفَانِ  
لِأَنَّ قَابِضَةَ التَّحَالُفِ الْقُسْخُ وَتَعْدِلُ مُسْتَبَيِّفًا الْمَنْفَعَةُ لَا يَكُونُ الْقُسْخُ وَتَقِيمَا  
أَقَامَ الْبَيِّنَةَ قَبْلَتْ بَيِّنَتُهُ وَأَنْ أَقَامَ يَقْضَى بَيِّنَتُهُ الْمَزَارِعُ لِأَنَّهُمَا تَبَيَّنَتَا  
وَأَنْ اخْتَلَفَا قَبْلَ الزَّرْعِ تَحَالَفَا وَتَوَادَّ الْمَزَارِعَةُ وَيَبْدُو يَمِينِ الْمَزَارِعِ وَبِهِمَا  
نُكْلٌ يَقْضَى عَلَيْهِ وَإِيَّاهُمَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ قَبْلَتْ وَلِأَنَّ أَقَامَا هَا يَقْضَى بَيِّنَتُهُ الْمَزَارِعُ  
وَأَنْ كَانَ الْبَذَرُ مِنْ قَبْلِ الْعَامِلِ وَقَدْ أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ زُرْعًا فَاخْتَلَفَا عَلَى هَذَا  
الرَّوْجِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْعَامِلِ مَعَ يَمِينِهِ وَلَا يَتَحَالَفَانِ وَإِيَّاهُمَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ  
قَبْلَتْ وَأَنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ يَقْضَى بَيِّنَتُهُ مِنْ لَا يَذَرُّهُ وَأَنْ اخْتَلَفَا قَبْلَ  
الزَّرْعِ تَحَالَفَا وَتَوَادَّ • **رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَرْضًا لِيَزْرِعَهَا الْمَزَارِعُ يَبْدُو**  
عَلَى أَنْ اخْرُجَ بَيْنَهُمَا فَلَمَّا حَصَلَ الْحَارِجُ قَالَ صَاحِبُ الْبَذَرِ شَرَطْتُ لَكَ عَشْرَ  
قَفِيزَاتٍ مِنَ الْحَارِجِ وَقَالَ الْأُخْرَى لَا بِلَ شَرَطْتُ لِي النِّصْفَ مِنَ الْحَارِجِ كَمَا الْقَوْلُ  
قَوْلُ صَاحِبِ الْبَذَرِ وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْأَجْرِ وَأَنْ لَوْ خَرَجَ الْأَرْضُ شَيْئًا بَعْدَ الزَّرْعِ

فَعَار

فَقَالَ صَاحِبُ الْبَذَرِ شَرَطْتُ لَكَ نِصْفَ الْحَارِجِ وَقَالَ صَاحِبُ الْأَرْضِ شَرَطْتُ لَكَ عَشْرَ  
قَفِيزَاتٍ وَلَوْ عَلَى لَيْلَةٍ لَخَرَجَ الْأَرْضُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَزَارِعِ لِأَنَّ صَاحِبَ الْأَرْضِ يَدْعِي عَلَيْهِ  
الْأَرْضَ وَهُوَ يَبْكُرُ وَأَنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ كَانَتْ الْبَيِّنَةُ بَيِّنَتُهُ الْمَزَارِعُ أَيْضًا لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ  
مَا شَهِدَ بِهِ الشُّهُودُ وَهُوَ شَرِطٌ بِنِصْفِ الْحَارِجِ وَبَيِّنَتُهُ الْأُخْرَى لَا تَبَيَّنَتْ مَا عِنْدَهُ  
الشُّهُودُ وَهُوَ عَشْرُونَ قَفِيزًا وَأَنْ اخْتَلَفَا عَلَى هَذَا الرَّوْجِ قَبْلَ أَنْ يَزْرَعَ كَانَ الْقَوْلُ  
قَوْلَ صَاحِبِ الْأَرْضِ إِنْ كَانَ مَدْعِيًا الْعَقْدَ لِأَنَّ الْأُخْرَى دَعِي عَلَيْهِ اسْتِحْقَاقُ مَنُفَعَةٍ  
الْأَرْضِ وَهُوَ يَبْكُرُ • **رَجُلٌ زَرَعَ أَرْضَ غَيْرِهِ فَلَمَّا حَصَلَ الزَّرْعُ قَالَ صَاحِبُ الْأَرْضِ كُنْتُ**  
**أَجِيرِي زَرْعَهَا بِبَذَرِي** وَقَالَ الْمَزَارِعُ كُنْتُ أَكَا زَا أَوْ زَرَعْتُ بِبَذَرِي كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ  
الْمَزَارِعِ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا أَنْ يَبْذُرَا فِي يَدَيْنِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ يَدِي الْيَدِ لَوْ أَوْفَرَ بَعْدَ  
مَا زَرَعَ وَقَالَ زَرْعُهَا غَضَبًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ يَكُونُ اسْتِحْقَاقُ شَيْءٍ مِنَ الْحَارِجِ  
لِغَيْرِهِ مَزَارَعَةً • **شَجَرَةٌ نَبَتَتْ فِي أَرْضِ نَسَانٍ مِنْ عُرَى وَفِي شَجَرَةٍ أُخْرَى فِي أَرْضِ آخَرٍ**  
**نَبَتَتْ بِنَفْسِهَا لَا بِسُقَى أَحَدٍ** نَا بَاتٍ لَصَاحِبِ الْأَرْضِ أَصْدَقُ صَاحِبِ الْأَرْضِ  
أَنَّهُمَا نَبَتَتْ مِنْ عُرَى بِلَا شَجَرَةٍ وَأَنْ كَذِبُهُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ وَأَنْ كَانَ صَاحِبُ  
الَّذِي سَقَاهُ نَبَتَتْ بِأَنْبَاتِهِ وَسُقِيَهُ كَذَلِكَ • **قَاضِي حَكَمَانِ** • زَرَعَ أَرْضَ غَيْرِهِ  
فَلَمَّا حَصَلَ قَالَ كُنْتُ أَجِيرِي زَرْعَهَا إِلَى بَذَرِي وَقَالَ الْمَزَارِعُ كُنْتُ أَكَا زَا أَوْ زَرَعْتُ  
بِبَذَرِي فَالْقَوْلُ الْمَزَارِعُ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَبْذُرَا فِي يَدَيْنِ فَالْقَوْلُ لِي يَدِي الْيَدِ  
دَفَعَ أَرْضًا وَنَالَهُ لِي غَرْسُهَا مَعَامِلَةً فَادْرَكَ الْكُرْمُ فَقَالَ سَرَقْتَ ذَلِكَ النَّبَاتَ  
وَعَرَسْتَهُمَا مِنْ نَالِهِ لِي وَادْرَكَ قَلْعُهَا وَكَذِبُهُ رَبُّ الْأَرْضِ فَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ فِي قَوْلِهِ  
لَأَنَّهُ أَمِينٌ وَلَا يَصْدُقُ فِي قَوْلِهِ غَرْسْتُ مِنْ عِنْدِي وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَصْدُقَ فِي قَوْلِهِ  
غَرْسْتُ مِنْ عِنْدِي لِأَنَّ رَبَّ الْأَرْضِ صَدَقَهُ الْعَامِلُ هُوَ وَالْعُرَى فِي يَدِي لَكِنْ عَلَى  
مَحْتَجَةٍ مَا فِي الْقِتَاوَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَمَّا حَصَلَ الزَّرْعُ قَالَ رَبُّ الْأَرْضِ كُنْتُ أَجِيرِي وَنَبَتَتْ  
وَلَوْ مَضَتْ حَتَّى الْمَعَامِلَةُ وَالثَّمَرُ لَوُ تَدْرَكَ يَبْقَى الْعَقْدُ إِلَى وَقْتِ الْأَدْرَاكِ فِي  
الْعَامِلِ بِلَا أَجْرٍ وَأَنْ هَرَبَ الْمَزَارِعُ فِي وَسْطِ السَّنَةِ رَجَعَ بِمَا اتَّفَقَا عَلَى الْمَزَارِعِ  
يُبْدِيهِ بِالْعَامِلِ بَلْعَ وَالْقَوْلُ الْمَزَارِعُ فِي قَدْرِ النِّعَةِ مَعَ يَمِينِهِ عَلَى عِلْمِهِ وَأَنْ  
الْمَزَارِعُ وَالزَّرْعُ يَقُولُ فَقَالَتْ الْوَرْدَةُ لَنْ تَعْمَلَ إِلَى أَنْ يَذَرَّكَ لَهُمْ ذَلِكَ وَأَنْ أَدْرَكَ  
الْقَلْعَ لَا يَجْعَلُونَ عَلَى الْقَلْعِ وَأَنْ يَبْدُو مِنْ عُرَى وَفِي شَجَرَةٍ رَجُلٌ فِي أَرْضِ آخَرٍ شَجَرَةٍ  
الْبَسَقَى رَبُّهَا الْأَرْضَ فِي يَدِي لَهُ وَأَنْ بَلَّ سَقَى فَلَصَاحِبُ الشَّجَرِ أَنْ صَدَقَهُ أَنَّهُ مِنْ عُرَى

فَأَمَّا الزَّرْعُ فَهُوَ  
الْمَزَارِعُ وَالْأُولَى  
بِحَسَبِ تَرْتِيبِ الْحِكْمِ



شجرته وان كذب فيه فاقول له • **بزاريه** • استلج رجل من رجل  
 أرضا والأرض لغيره الأجر وقد أجره بغير إذن رب الأرض ولو تجرّب الأرض  
 وقد زرعتها المستلج لا يكون هذا مزارعة والزرع للمستلج وان كانت الأرض  
 معلقة للزراعة لانه زرعتها بتأويل الأجر ولو لم يعلم منه وقت الزراعة  
 من ذلك ثم ادعى بعد ذلك ان زرعتها غصبا فاقول قوله وفي الترا لمعدن للغلة  
 اذا سكنها رجل ثم ادعى انه سكنها غصبا لا يصدق ويجعل ذلك اجارة • وفي  
 فتكاوى قاضيهان قال وان كانت الأرض معدن لرفعها مزارعة ونصيب  
 العامل من الخارج معلوم عند أهل ذلك الموضع لا يختلف فزرعتها رجل  
 استخبايا وان لم تكن الأرض معدن لرفعها مزارعة أو لو يكن نصيب العامل  
 معلوما عند أهل ذلك الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون المزارع  
 غاصبا وانما ينظر الى العادة اذا لم يعلم انه زرعتها غصبا فان علم انه زرعتها  
 غصبا بان قرأ المزارع عند الزرع انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة أو كان  
 الرجل ممن لا يلحق الأرض مزارعة وثانف عن ذلك يكون غصبا ويكون  
 الخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا لو قرع مزارع وقال زرعتها غصبا  
 كان القول قوله لانه ينكر استحقاق شئ من الخارج **مح** مع الفتاوى  
 • ولو قال بذر الأرض من مزارع • له القول بعد الخصم ينكر •  
 سئلة البنت من الخاصى وقاضيهان قال رجل زرع أرض غيره وانظر سري  
 تحت انه لا فائدة في التقييد بكونه بعد الحصاد بل الحكم كذلك لو وقعت البنت  
 بعد الزرع وقيد بنظمه بعد الزرع وقارع المصارعان لا فائدة الا بهذا  
 لان المقصود الثمرة ولا يتحقق الا بعد الحصاد لا حتمال عند النباتات **اقول**  
 يرد على ما ذكره المنع لحصول الفائدة في صور منها لو لم يزرع الأرض من لا وفاة  
 له الا من ثمنها وقد ثبت الزرع بها فباعها قابلا للمزارع كمن اجير مزارعها  
 يندى وقال المزارع كنت كذا أو زرعت بكذا فيكون القول قول المزارع ويمتنع  
 البيع فيكون ذكر القيد المذكور لكونه لا غلب في مثل ذلك وقد ذكر المسئلة في الشرا  
 يدون القيد المذكور وعنهما الى الفتاوى والله اعلم ثم قال • ولو قال  
 قيل فيها بالتفصيل لكان له وجه بان ينظر في المزارع ان كان من عادة المزارع  
 انه يعمل في الاراضي مزارعة فالقول قوله وان كان من عادته ان يستر نفسه

فيكون

فيكون القول بصلح الأرض قال وقد تخرج لك في مسائل الاجارة • من شرح  
 منظومة ابن وهبان • **محيط** • اذا وكل الرجل رجلا ان يرفع أرضه  
 مزارعة بالثلث فرفعها الوكيل على ان لرب الأرض الثلث والرباع الثلثان فقال  
 رب الأرض انما عيّنت المثلث المزارع فانه لا يلتفت الى قول رب الأرض وان كان  
 الأرض دفع الأرض مع البذر الى الوكيل وباقي المسئلة بحالها فقال رب الأرض  
 انما عيّنت ان الثلث لرب الأرض فالقول قوله • **مسكا** ان جانيبه في ٢  
 اذا مرس الرجل وفي دن أرض لرجل يزرعها وعليه دين الصحة فاقول المريض  
 ان كان من قبله والله شرط لرب الأرض الثلثين بين الزرع ثمرات وانكر المزارع  
 ذلك ينظر ان كان المريض اقر بهذا بعد ما استحصن الزرع لو يصدق على قوله  
 ويدين دين غرماء الصحة ثم ينظر ان بقي من ثلثي الخارج يعطى لرب الأرض  
 من ذلك قدر اجر مثل رضىه وقاراد على ذلك الى تمام ثلثي الخارج يكون وصية  
 لرب الأرض فيستلم له ان كان يخرج من ثلث ما بقي من مال الميت وان اقر المريض  
 بذلك والزرع بقول صديق في حق غرماء الصحة فان قضى الدين وبقي من المال  
 اعطى صلح الأرض تمام الشروط من ثلث ما بقي من مال الميت هكذا اذا كان  
 المريض دين الصحة وان كان على المريض دين المرض وجب اقراره في حالة المرض  
 فاما اذا كان البذر من جهة رب الأرض واقر بذلك صديق في اقراره سواء اقر  
 بذلك بعد ما استحصن الزرع أو قبله وان كان المريض رب الأرض واقرها قلنا  
 لم يجز فيه كالحجاب في المزارع • واذا دفع الرجل الى رجل خلاصة مائة فلما  
 صار من الغاميل فقال شرط لي رب التحيل السدس وصدق في ذلك رجل التحيل  
 وكذبه الغرماء والورثة فالقول قول الغاميل فان قال ورثة الغاميل ورضا  
 نحن نقيم البينة على رب التحيل انه شرط له النصف لا نسمع بينهم • **د**  
 • **مسكا** ان جانيبه في اقرار المريض  
**كتاب المساقاة**  
 رجل دفع الى رجل أرضا ليغرس فيها ودفع اليه الثالة فغرس فقال صلح  
 انما دفعت اليك الثالة والاشجار لي وقال الغارس قد سرقت ثلث الثالة  
 وانما غرست ثالة عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول صلح  
 لان الاشجار متمصلة بأرضه والقول في سرقه الثالة التي دفعها اليه قول  
 الغارس

احد  
 او  
 واولها في حواضر المزارع فسادا  
 التفقة وادعى الاخر انه غرسها  
 فالقول لمعنى الفاد قبل المزارع  
 واجدنا القول بصلح المزارع  
 ادعى الغارس وايجاز والبنت  
 يدعيه الجواز في الجازين ولو كان البذر  
 فزرع الأرض فقال شرطت  
 النصف وزيادة عشرة فقه وقال  
 العامل النصف فالقول للعامل  
 البينة لرب الأرض سواء اختلف  
 قبل المزارعة او بعد • **وحي**



حتى لا يكون ضامنا لانه كان امينا فيها • شجرة لرجل بنت من عرقها في امر  
 جاري قالوا ان كان صلح الارض سقاها حتى بنت بانباته فهو له وان ينقصه لا  
 يستحق احد فهو لصلح الشجرة اذا صدقته صلح الارض انها بنتت من عروق  
 شجرة تبه فان كذبته كان القول قوله لانها متصلة بارضيه • قاضيهان  
**الحائنه** مسنة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسنة  
 اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء  
 يستقر في الارض لسفلى بدون المسنة ولا يحتاج في مسالك الماء الى المسنة  
 كان القول في المسنة قول صلح العلياء مع ميمنه واذا كان القول في المسنة قوله  
 كانت الاشجار له ما لم يقم الاخر البينة وان كانت الارض لسفلى تحتاج في مسنة  
 الماء الى المسنة كانت المسنة وما عليها من الاشجار بينهما • فكان حائنه  
**كتاب** **الحيطان**  
 زقيقة لا منفذ لها فيها دور وخسبة في الزقيقة فرفع احد هور سقفا  
 فادعى ان السقف له وادعى كل واحد منهم انه له فان كان طريق السقف الى  
 ملك احدهما وهو مشغول بمشاعه كان له في الحكم ويكون القول قوله مع  
 وان لم يكن طريق السقف الى ملك احدهما ولا كان مشغولا بمشاعه فهو لصلح  
 ولكل واحد منهم ان يحلف الاخر على بصيبه عند عدل بيته وانهما ابيته  
 فهو له وان قاموا جميعا يقضي لكل واحد منهم بما في يد غيره • قاضيهان  
 في دعوى الحائط والطريق • قال ابو يوسف في اظلة التي  
 تكون على الطريق على حائطين احدهما في ملك صلح اظلة والاخرى في ملك  
 عليه خشبة اظلة فاختصم فيه صلح اظلة واصلح الدار وان بناها في  
 الحائط ذكر في الاقضية انه لصلح اظلة وهكذا اشار محمد وقال  
 انه يقضى لصلح الدار وان اتفقا على الحائط ملك صلح الدار لكن يختلفان  
 موضع الخشب فقال صلح الدار ارفع خشبك فظاهر المذهب عن اصحابنا ان  
 قول صلح الدار خلا لما يقوله الخصاف • خلاصه • ولو لاجل  
 عشر خشبات عليه ولا خلافات فهو بينهما نصفان اذا استويا في استعمال  
 الحائط لاجله لانه بنى التسقيف وهو كما يحصل بالفتن يحصل بما دونها الى  
 ما استويا يد واكثرهما في البناء لذي العشرة زيادة استعمال لان الجسر واحد

فلان ثبت التراجع بكثرته هذا ظاهر الرواية وعن ابن خزيمة انه رجع عنه وقال  
 لكل منهما ما تحت خشبه او ما تحتها في دين وصلحه خارج فيه فصدقوا اليد  
 والباقي بينهما لا استواء ما فيه وعن ابو يوسف رحمه الله انه رجع وقال  
 الحائط كله لرب العشر اذا يد استعماله اقوى ولا يؤمن الاخرين مع الجزع وما امر  
 والتجميع هو ظاهر الرواية كما مر • **كتاب** **الفاظ الكفر**  
 الكافر اذا اكره مسلما على الكفر وله امره مسلمة فان تكب وقلبه مطمئن بالامان  
 فان قالت المرأة قد كفرت وقد بنت منك وقال الزوج اظهر بذلك بعد الاكره  
 وقلبي مطمئن بالامان قال القول قوله استحسانا والقينا ان يكون القول قولها  
 ويحكم بالفرقة • **كتاب** **الحكام في الثاني عشر** • زعمون ختنه ذكوره  
 وبنته حرمت عليه والزواج منكروا القول قوله • خلاصه في النكاح •  
 اذا اظلم الزوجان فقال الزوج قلت المسح ابن الله في قول التصاري وقالت  
 المرأة لم تقل في قول التصاري كان القول قول الزوج مع ميمنه فان جات المرأة  
 بالشهود فقالوا سمعنا يقول المسح ابن الله ولم يقل شيئا آخر وقال الزوج قلت  
 قول التصاري الى انه لم يسمعوا فان القاضي يحجز شهادتهم ويقرق بينه وبين  
 المرأة وان قالوا لا نذكرى قال ذلك امر لا انا لم نسمع منه شيئا غير قوله المسح  
 لا يقبل القاضي شهادتهم حتى يشهدوا انه لم يقل معها غير ما جعلوا دعوى في  
 في اطلاق ذلك قاله شمس الائمة الشريفة من المسائل التي تقبل فيها  
 على النفي • قاضيهان في اطلاق • تزويج زنا الرهن والتصاري كرفع  
 لو قال كنت استهزى بهم ولم اعتمد بينهم صدق ديانته قيل من  
 في كلمة الشهادة بين النفي والاثبات من غير مانع ولم يرد نفي معبود غير الله  
 تعالى قال تطلق هذا المبالغة في النفي فان عني هذا الكفر وقال ابو ذر ان  
 ولا يكفر وقيل نعم اغضبها زوجها او ولدها فقال كفرت المرأة وتقول  
 لم اعن نفسي لا تصدق لان الكلام يرجع الى المعهود ولا معهود ههنا  
 غيرهما لو يصدق ابو ذر • **كتاب** **الزنا**  
 اراد الرجل ان يشترى محمدا فقال له عدل لا تشرفانه ديمة المجوسي قال نعم



اشتره فانه ذبيحة مسبلوا القصاص عدل فانه نزول الكراهة على قول الجحيم  
وعلى قول غير من اشايح النزول • تسكانا خانيته نقله في الحسد بنية •  
وقيل قوله كافر شرير المحرم مسبلوا وكما في فعل او فحوى في حرف فان قول الكافر  
مقبول في المعاملات للحاجة اليه اذا المعاملات كثيرة الوقوع • صدر الشريعة

**كتاب الاضيحة**

رجل اشترى شاة فوجدها مقطوعة الاذن ان اشترها بالذبيحة كان له  
بيرة ها وكذا كل ما يمنع التضيحة وان اشترها بالغير لا ضحية لا يكون له  
ان يرد ها الا ان يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف البائع والمشتري فقال  
المشتري اشتريتها للاضيحة وانكر البائع ذلك فان كان ذلك في زمان لا  
كان القول قول المشتري اذا كان من اهل الاضيحة • قاضي بخان في البيع •  
قال ان ضحيت بالكوفة فكذا فعلى حقيقة التضيحة بها وان عني كونه بها  
الاضيحة صدق لا يرى الهلال بالكوفة فالمراد كونه فيها وقت الهلال وان  
عني الروية بها صدق • بكرارته في الايمان •

**كتاب الكراهية**

قال لعبد ان لم تدخل لدار اليوم فانت حر فمضى اليوم فقال العبد لم رجل  
وقال المولى دخلت فالتوى قول المولى وان كان لظاهر شاهد للعبد ولو  
ان رجلا دخل على قوم من المسلمين ياكلون طعاما ويشربون شرابا فرغمهم  
فقال له رجل منهم ثقة عرفه هذا الخمر ذبيحة جوسى وهذا شراب خالطه  
فقال الذين دعوا الى ذلك ليس الامر كذلك بل هو خلل فانه ينظر في جالعه  
فان كانوا عذرا ولا يلتفت هو الى قول ذلك الواحد الذي اخبره بالخمره فان كانوا  
متممين فانه يلحق بقول ذلك الواحد ولا يستعنه ان يتناول شيئا من ذلك سواء  
كان الخمر بالحي منه حرا او مملوكا ذكرنا وانتي لان قول الواحد الثقة مقبول في الدنيا  
وان كان الذي اخبره بانه خلل مملوكا كان ثقتان والذي يزعم انه حر او واحد فلا  
باسر باكله لان في الخبر الذي حر المملوك سواء وان كان الذي يزعم انه حر  
مملوكا ثقتين والذي يزعم انه خلل ولا يجر فانه لا ينبغي له ان ياكل لترح قول  
ولو ان رجلا عرف جاريا له رجل يدعيها ويذكر انها له ثم رآى الجارية في يد  
آخر يقول هذا الذي في يدي كانت الجارية في يد فلان وفلان كان ذلك يدعى

في ان هذا من اهل بيت  
وغيره قول واحد صحيح  
كتمان لما شرنا في الدباجة

انها له والجارية في ذلك مكذبة الا ان الجارية كانت لي وانما امرت فلان  
بذلك لا مخرجته وصدقته الجارية في قوله هذا والمدعى مسلم ثقة لا با  
لسماع ان يشتر بها منه لانه اخبر بغير محتمل لصدق وان كان في كبر راي  
السماع ان الذي في يديه الجارية كاذب فيما يقول السماع ان يشتر بها منه  
ولا يقبل هديته ولا صدقته لانه اقرذ واليد انها كانت في يد فلان وفلان  
يدعى انها له اقرار منه بملك فلان فاذا كان في كبر رايه انه كاذب فيما  
يقول انها له لا يقبل قوله ولا يشترى منه الجارية ولو لم يقبل واليد ذلك  
ولكن قال هي لي طمئني فلان وعصبتها متى فلحذتها منه لا ينبغي للسماع ان  
منه ولا يقبل هبته ولا صدقته كان الذي في يدي ثقة او غير ثقة بخلاف ما  
اذ المربع الغصب وانما امر بالتحية لان الغصب مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك  
اما في التحية ما اخبر بغير مستنكر فيقبل قوله اذا كان ثقة وان قال الذي في  
يديه كان فلان طمئني وعصبتها متى ثم رجع عن طمئنه فاقربها الى ودفعها  
الى فان كان ثقة لا بأس ان يقبل قوله ويشترى منه الجارية لانه اخبر  
مستقيما وهو الرجوع عن الظن وما اقر على نفسه بسبب الضمان وهو الاخذ  
وكذا لو قال عصبتها متى فلان فحاصمته الى القاضي فمضى القاضي الى بها بئس  
اقتها او بنكوله عن ائمين فانه يجوز للسماع ان يقبل قوله ان كان ثقة لا  
اخبر بغير مستقيم وهو ثبات الملك بحجة وان قال قضى لي بها القاضي  
فلحذتها منه ودفعها الى او قال قضى القاضي لي بها فلحذتها من منزله  
بأذنه او بغير اذنه ان كان ثقة كان له ان يقبل قوله وان قال قضى لي بخود في  
القضا فلحذتها منه لا ينبغي ان يقبل قوله وان كان ثقة لانه لما اخبر القضا  
كان اخذ في حالة المنازعة فلا يقبل قوله كما لو قال اشتريت هذه الجارية  
من فلان ونقدتها لثمن ثم رجعت اليه فلحذتها منه فانه لا ينبغي له ان  
قوله لان القول قول الواحد في الشرع • ولو اخبره مسلم ثقة انها حر  
واخبر انها كانت امة لدى اليد اعتقها فهذا الاول سواء كان في سبعة  
من ذلك لان ملك الانسان لا يزول بقول الواحد ولو لم يشتر كان ولي ولو  
كانت الجارية لرجل آخر واراد بيعها قال في الكتاب لا ينبغي لمن فيها  
بلاول ان يشتر بها من الذي في يديه حتى يعلم انها خرجت من ملك الاول •



وانتقلت الى ذى اليد بسبب صحيح او يعلم ان الاول وكله ببيعها فاذ اسال  
 ذى اليد فقال ذى اليد اشترتها منه او وهبتها الى او تصدق لي او قال وكنتي  
 ببيعها فان كان ذى اليد ثقة فلا بأس بان يقبل قوله ويشترى ويطعم وان كان  
 غير ثقة الا ان في كبر رايه انه صادق فكذلك لان قول المخبر مقبول في المقام  
 اذا لم يعارضه قول آخر وان لم يكن عدلا وكان في كبر رايه انه كاذب لا ينبغي  
 يقبل قوله ولا ان يشترى منه فان كان الذي في يده عبدا او امه لا ينبغي ان يشترى  
 منه حتى يتيأسه عن ذلك لان الرق مانع من المالك فان سأل فاخبره ان  
 قد اذله فيه وهو ما مؤثر ثقة لا بأس بان يشترى منه وان كان غير ثقة فان  
 في كبر رايه انه صادق فيما يقول يقبل قوله وان كان في كبر رايه انه كاذب لا  
 يقبل وان لم يكن له رأى في ذلك لا يشترى منه ولا يقبل قوله لان المانع من  
 التصرف ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم يترشح جانب الصدق وكذا  
 الصبي اذا لم يبلغ وهو مملوك او حر اخبره انه ما ذون له في بيعه او ان فلا  
 بعث على يديه هبة او صدقة فان كان كبر رايه انه صادق وبيعه ان يصيد  
 لان بعث الهدايا على يد المالك والصبيان معتادا والرجل بعث الهدية الى  
 المملوك على يدي الصبي وان كان في كبر رايه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله  
 رجل قديم بلدا باع ثيابا وجوار وطعام وقال انما مضارب فلان او انما مضارب  
 او وكيله كان لقياسا ويشترى وامنه وكذا العبد اذا قد مر بذا فادعى ان مولاه  
 اذن له في البعاج كان للناس ان يقبلوا قوله ويغامروا معه ولو ان رجلا  
 تزوج امرأة لم يرها فادخلها عليه انسان واخبره انها امراته وسعه ان  
 يقبل قوله ويطعمها اذا كان ثقة عنده او كان في كبر رايه انه صادق  
 قاض **فيما كان** قال ويقبل في المعاملات قول القاسم ولا يقبل في الريايات  
 الا العدل **وجاء** الفرق ان المعاملات يكثر وجودها فيما بين اجناس  
 الناس فلو شرطنا شرطا زائدا يودي الى الخرج فيقبل قول الواحد فيما عدا  
 كان او فاسقا كافرا او مسلما عبدا او حرا ذكرنا ان في دفع الخرج اما الريايات  
 يكثر وقوعها حسب وقوع المعاملات فجاء ان يشترط فيها زيادة شرط فلا  
 يقبل الا قول المسلم العدل لان القاسم منهم والكافر لا يكثر الحكم فيسأل له ان  
 المسلم بخلاف المعاملات لان الكافر لا يمكنه المقام في دارنا الا بالمعاملة ولا

بشياء

بشياء في المعاملة الا بعد قبول قوله فيها وكان فيه ضرورة ولا يقبل قول  
 المستور في ظاهر الرواية هو والقاسم سواء حتى يعبر فيهما كبر الراي  
 قال ويقبل قول العبد والخمر والامه اذا كانوا عدولا لان عند العدالة الصدق  
 راجح والقبول الرجحان فمن المعاملات ما ذكرناه **في رايه**  
 امرأة سبيت وفي حجرها ابنة صغيرة وقعت في سهم رجل واحد والمرأة  
 انما يبيتها بغير التبرع بها وان كان لا يثبت نسبها حتى دعواها في سائر  
 لان الاخبار في كراهة التفرق وردت في حق التساوي ولا يظهر كون الصغير ولد  
 المسيئة الا يقولها فيقول قولها في حق كراهة التفرق ولا هذا من باب  
 الريانة وقول المرأة الواحد في الريانة مقبول **في رايه**  
 الهدية والاذن اعان المولى عبده بشرائه او ببيعه قول صبي وعبد وامه  
 استحسننا لان الهدايا تبعت عادة على يد مولاه والعبد بيع في الاسواق  
 ويشترى فلا بد ان يصدر قوافي قوله هدي هذا اليك فلان او اذن لي مولاي  
 والا لصلح جماع الناس وفي المعاملات قول القاسم لانه يكثر وجودها والعبد  
 لا يوجد في كل موضع فيقبل قول الواحد فيها عبدا كان او حرا دفعا للخرج وفي  
 الريايات قول العدل احرا كان او عبدا لان وجودها لا يكثر كالمعاملات فلا يقبل  
 الا قول المسلم العدل خافه اخبر عن نجاسة ماء **ابن مالك على الجمع**

**كتاب اجزاء المواثيق**

والخير للمشرع عبدا وخيفة لا في موال ولا في غير الابنية وقال ابو بوب  
 ومحمد له مسنيان يمشي عليهما ويلقي عليهما طينه قال **فيما كان**  
 من الاصحاب من قال معنى هذه المسئلة هل يستحق له خراجا قال ابو خيفة  
 يستحق وقال لا يستحق وعامة الاصحاب على ان التبرع يستحق خراجا بالاتفاق  
 لان التبرع لا يستغني عن الخراج كما لا يستغني التبرع عنه وانما اختلف ابو خيفة  
 وصاحباه في موضع الاشتباه وهو ان يكون التبرع مواريا للارض ولا فاصل  
 وان لا يكون التبرع مشغولا بخلافهما كما لم ير حتى لو كان مشغولا بخلافهما  
 كان لخرجه باتفاق **وجاء** قوله ان التبرع لا يستغني به الا بالخروج لان قوامه  
 بالمخافتين وصاحب التبرع لا يستغني الماء الا بهما فكان هو المستعمل لهما ولا  
 ير فكان القول قوله كما لو تبا عا في ثوب واحد هما لابس **وجاء** قول



أبى جيفة أن الحريه شبه الأرض صوبه ومعنى فكان صلح الأرض أوليه  
 أم صوبه فلا تله مواز للأرض وأما معنى فلا تله يصلح بها تصلح له الأرض  
 والظاهر شاهد لمن هو في يد شبه بالمتنازع فيه كما لو تنازع اثنان في مصل  
 باب ليس في يديهما والمصراع الآخر مركب على باب أحدهما كان القول قوله  
 • تسمى شرح مختصر الوقاية •

### كتاب الشرب

ذكر محمد في كتاب الشرب في نهر في أرض رجل يسيل فيه الماء فاختلغا في ذلك  
 فالقول قول صاحب الماء لأنه إذا كان يسيل فيه الماء كان النهر مشغولاً بالماء  
 فكان النهر مستعمله فكان في يد • ب • رابع في الدعوى • ولو أن ميراثاً  
 لرجل في أرض رجل فنتعه صاحب الأرض عن تسيل الماء فيه كان له أن يمنع  
 أن يسيل النهر أن له حق تسيل الماء في هذه الأرض من هذا الميراث وقال  
 بعض المتأخرين أن عرفان الميراث قديم ومصيب التعلج إليه يترك وإن  
 أنه كان يسيل فيه الماء لا يقبل وأبى ذكر وأمسى لا سطقاً واختلغا في أنه  
 للوضوء أو المطر كان القول قول صاحب البيت مع اليقين • قاضيجان •  
 رجل ادعى في أرض رجل لنفسه نهرًا وصاحب الأرض ينكر فإن كان الماء جارياً  
 في أرض المدعى وقت الخصومة كان القول قول المدعى وإن لم يكن جارياً في  
 المدعى وقت الخصومة كان القول قول صاحب الأرض الذي فيها النهر لأن القيمة  
 المدعى البينة • قاضيجان • ولو شهد وأنه يسيل ماءً وأبى للوضوء  
 والغسل والمطرح جاز وإن لم يبينوا فالقول قول المدعى وإن لم يكن بينة يستخلف  
 الدار ويحكم بالنكول • ب • رازية • حق رجل نهر في أرض صوات بأذن الإمام  
 عند الإمام أو جيفة رحمه الله لا خير له وعندهما لم خير • وجبه البناء  
 عليه أنه لما لم يكن النهر خير عند أبي جيفة كان الظاهر شاهد هذا الصالح  
 فكان القول قوله ولما كان لم خير عندهما كان الظاهر شاهد هذا الصالح  
 فكان القول قوله وبعضهم لم يصح البناء عليه وقالوا لا خلاف أن النهر خير  
 في أرض الموات لأن البئر والعين خير فيهما بالاجتماع وقد روي عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أنه جعل لهما خير يسألانهما الخير وتعدرا لا يتفاد بهما  
 الخير لا حاجة النهر إلى خير كحاجة البئر والعين بل شدة كان جعل الشارح

والعين خير مما جعل الله للنهر بالطريق الأولى لأن البناء على هذا الأصل غير  
 صحيح فكان هذا خلا مبتدأ وجبه قولهما أنه لما كان النهر خير من البئر  
 كان الظاهر شاهد هذا الصالح النهر فيجب العمل بالظاهر حتى يقرر الدليل بخلافه  
 لهذا كان القول قول صاحب البئر والعين كذا هذا ولا يوجب أن المسئلة إذا  
 كانت مستوية بالأرض فالظاهر أنها ملك صاحب الأرض ولو كان خير  
 للنهر لكانت مسترفة لكونها ملحقاً بطبيعته وكان الظاهر شاهد هذا الصالح الأرض  
 إلا أنه لا يملك هذه ما تعلق بصاحب النهر بها وفي الهدم بطلاله ويجوز أن يمنع  
 الإنسان من التصرف في ملكه لتعلق حق الغير به • ب • رابع

### كتاب الأشربة

أما بعد لأخبر سوا شهد عليه الشهود أو أشار به بشارته معروفة لكون  
 ذلك أقراراً في المقامات لأن الحدود لا تثبت بالشهادات • ولو قال ظننتها  
 أو قال لم أعلم أنها خير لا يقبل قوله ذلك منه لأنه يعرفها بالرائحة والذوق  
 من غير تبلاع وإن قال ظننتها بيدي قبل منه لأن غير الخير بعد الغليان والشفة  
 بشارت الخير بالذوق والرائحة • قاضيجان • قال إن شربت مكرراً  
 فأمر بك بغيرك ثم شربته واختلغا في الأذن فالقول للزوج والبيته للمرأة  
 قيسه في الطلاق • أعلم أن طريق معرفة الخير والخير هو الرجوع  
 فيها إلى من أسلم من أهل الذمة أو تاب من فسقه من المسلمين وإن وقع الاختلاف  
 في ذلك فالقول فيه قول المشتري • ب • رازية •

### كتاب الصيد

رجلان اصطادا أطيئاراً في أرض رجل فاختلغا فيما كان اتفاقاً على أصل الأما  
 لم يشتر عليه قط فهو لصايد سوا اصطاده من الهواء أو من الشجر أو الحيا  
 لأن الأخذ من صاحب الدار إذا الصيد لا يعتبر ملحوظاً بكونه على جائط أو  
 شجر وقد قال صلى الله عليه وسلم الصيد لمن أخذه وإن اختلفا فقال  
 صاحب الدار اصطاده قبل أو ورثته وإنكر لصايد فإنه ينظر إذا أخذه  
 من الهواء فهو له لأنه الأخذ لا يحد على الهواء وإن أخذ من جداره أو من شجر  
 فهو لصاحب الدار لأن الجدار والشجر في يده وكذا إذا اختلفا في أخذه من الهواء  
 فالقول قول صاحب الدار لأن الأصل أن ما في دار الإنسان يكون في يده



فآخر الفصل الثاني من كتاب الرهن

ولو كان الرهن ثوبا فجاء الراهن بفكته فيه خرق فقال الراهن حدث هذا  
في يد المرتهن قبل بيته او بعد ما نزع الثوب من نفسه وقال المرتهن لا بل  
حدث بالتيسر كان القول قول المرتهن والبيته بيته الراهن ولو قال الراهن  
ببيته المرتهن ولم يخبر عنده وقال المرتهن ببيته فخرق عندك كان القول  
قول الراهن استعار من آخر عينا ليرهنه بدينه فاعارة تحت الاعارة المستعير  
ان يرهنه بدينه بقليل او كثير اذا اطلقه المبيع ولم يتم ما يرهنه به وان  
سمى المبيع قدرا او جنسا لا يجوز للمستعير ان يخالفه فان خالفه المستعير  
باقرا سمي او باكثر او بصنف آخر لا يجوز ويصير ضامنا وكذا لو استعار لير  
عند فلان فرهنه عند غيره او استعار ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة  
او ان يلحق من المرتهن فان هلك في يد المستعير ان هلك في يد قبل ان يرهنه او هلك  
بعد ما رهنه وافكته لا ضمان عليه فان هلك الرهن فقال المالك هلك عند  
وقال المستعير قبل ان ارهنه او بعد ما رهنه وافكته كان القول قول الراهن  
مع يمينه ولو ان العدل باع الرهن ولم يسلّم الثمن الى المرتهن ثم استحق القيد او  
رد يبيع بقضائه فان العدل لا يرجع على المرتهن هذا اذا كان التسليم على البيع شطا  
وعقد الرهن فان كان التسليم على البيع بعد عقد الرهن قالوا العدل هو المالك  
وكيل الراهن وما يتحقق من العهدة يرجع به على الراهن دفع الثمن الى المرتهن او  
يدفع ولو ان العدل فرق في الوجه الاول انه باع وقبض الثمن وسلم الى المرتهن  
المرتهن ذلك كان القول قول العدل ويثبت دين المرتهن ولو ان العدل باع الرهن  
في حياته وتصادقوا على بيعه الا ان الراهن يقول باعه بمائة والدين وقمته  
مائة ايضا وصدقه العدل في ذلك وقال المرتهن لا بل باعه بخمسين درهما  
كان القول قول المرتهن مع يمينه والبيته بيته الراهن رجل رهن عند رجل  
جارية تساوي ألفا بلف مؤجلة الى شهر وجعل رجلا مسلطا على بيعها اذا  
الاجل فتملص الاجل جاء المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن  
ليس هذا جاريتي ان تصادق الراهن والمرتهن ان الهوتة كانت قيمتها  
درهم والدين ألف درهم فان كانت الجارية التي جاء بها المرتهن تساوي ألف  
درهم الا ان الراهن انكر ان تكون هذه الجارية هي الهوتة كان القول قول



المرتهن

المرتهن في حق الراهن فبعد ذلك ان انكر العدل وقال ليست هذه الجارية قال  
لا ادري كان القول قوله مع يمينه على اعماره فان خلف لا يخبر على البيع وان نكل  
يخبر على بيعها ولو جاء المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست  
هذه الجارية جاريتي وقال المرتهن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها كان  
القول قول الراهن وان اختلفا فقال المرتهن ما رهنيتني الا جارية قيمتها  
خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها ألفا وهذه غير تلك الجارية كان القول  
المرتهن ولو رهن عند انسان شيئا ثم اختلفا فقال الراهن هلك الرهن عند  
المرتهن وقال المرتهن قبضته مني بعد الرهن وهلك في يديك قال القول قول الراهن  
مع يمينه ولو قال المرتهن هلك الرهن عند الراهن قبل ان يقبضه كان القول  
قوله والبيته بيته الراهن ولو قال المرتهن رهنيتني هذين الثوبين قيمتهما  
وقال الراهن رهنيت احدهما كان القول قول الراهن والبيته بيته المرتهن  
ولو رهن عند فاعور فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد ألفا وذهب الا عور  
ربع الدين كان القول قول الراهن مع يمينه لان الظاهر انه لا يرهى بالالف  
الا ما يساوي ألفا واكثر والبيته بيته ايضا رجل عليه ألف فرهن عند  
الطالب ما لا يوافقا فقال الراهن كان الرهن بخمسمائة وقال المرتهن بالالف  
فانقول قول الراهن لانه يكثر زيادة تعليق الرهن بالدين ولو كان الراهن يندعي  
الرهن بالالف والمرتهن بخمسمائة والرهن قايما بوساوي الف فالتفاوت اذا  
هلك الرهن قبل الخالف قال القول قول المرتهن لانه يكثر زيادة سقوط الدين  
قايما بخان وفي الاصل اذا استعار ثوبا من آخر ليرهنه وسمى دينه  
فرهنه باقل او باكثر او بجنس آخر وسمى رجلا فرهنه عند رجل آخر ضمن وكذا  
لو قال له ارهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة وفيه ايضا استعار ثوبا ليس  
بعشرة ففعل كذلك ففعلك سقط وعلى الراهن للمعير عشرة فان كانت قيمة  
الثوب عشرين يجمع بعشرة ولا يرهى بذلك لكنه يوجب سقوط من الدين بقدر  
وعليه للمعير ذلك ولو اعسر الراهن حال قيام الرهن فلم يكن له ان ينفك  
واراد المعير ان يفكه بقضائه لا يكون مستبرعا ويرجع على الراهن ولو هلك  
الرهن لا يضمن ولو اختلفا فالقول قول الراهن انه هلك قبل الرهن  
وفي الاصل لو اقام الراهن البيته على المرتهن انه رهنه وقبضه ولم يعرفه







يمينه ويحلف على البتات • ولو اعاد الرهن من المرتهن واذن له لا ينقض  
 فجاء بفك الرهن وهو توب وبه خرق فاختلفا فقال الراهن خذ هذا في  
 يديك قبل التمس وبعد ما لبسته وردته الى الرهن وقال المرتهن لا بل خذ  
 في خلاص التمس قال قول المرتهن لا نعم لما اتفقا على التمس فقدا اتفقا على خروجه  
 من الضمان فالرهن يدعى عوده الى الضمان والمرتهن ينكر فكان القول قوله  
 هذا اذا اتفقا على التمس واختلفا في وقته فاما اذا اختلفا في اصل التمس فقال  
 الراهن لم تلبسه ولكن خرق وقال المرتهن لبسته فخرق فالقول قول الراهن  
 لانهما اتفقا على دخوله في الضمان فالمرتهن يدعى التمس يدعى الخروج من الضمان  
 والراهن ينكر فكان القول قوله • لو قال لعبد رهنتك عند فلان وكذبه العبد  
 ثم اعتقه المولى وهو مفسر فالقول قول المولى ولا سيما عليه اذا كان الذي  
 افده رهنه فاختلفا الراهن مع المرتهن في قدر الرهن فقال الراهن انه رهن  
 بمائة وقال المرتهن بالف فالقول قول الراهن مع يمينه لان المرتهن يدعى  
 الراهن زيادة ضمان وهو ينكر فكان القول قوله • ولو قال الراهن رهنت جميع  
 الدين الذي لك على وهو الف والرهن يساوي اتفقا وقال المرتهن ارهنته بمائة  
 والرهن قائم فقد روي عن ابى جيفة ان القول قول الراهن ويخالفان ويترددان  
 وان اتفقا على ان الرهن كان بالف واختلفا في قيمة الجارية فالقول قول المرتهن  
 لان الراهن يدعى عليه زيادة ضمان وهو ينكر ولما كان القول قول الغاصب في  
 مقدار الضمان فكذا هذا • وكذلك لو كان الرهن ثوبين هلك احدهما فاختلفا  
 في قيمة الهالك ان القول قول المرتهن في قيمة الهالك • وكذلك لو اختلفا في قدر  
 الرهن فقال المرتهن رهنتي هذين الثوبين بالف رهنه وقال الراهن رهنت احدهما  
 بعينه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه • ولو قال الراهن لمرتهن هلك الرهن  
 في يدك وقال المرتهن قبضته مبيها لك في يدك فالقول قول الراهن لانهما اتفقا  
 على دخوله في الضمان والمرتهن يدعى البراءة والراهن ينكر فكان القول قوله ولو  
 المرتهن هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول قوله لان الراهن يدعى دخوله في  
 الضمان وهو ينكر • ولو كان الرهن عبدا فاعثر فاختلفا فقال الراهن كانت  
 القيمة يوم الرهن الف فذهب بالاعور النصف خمسمائة وقال المرتهن لا بل  
 كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة واما ان اذ بعد ذلك فاما ذهب من خمسين

ما شان

ما شان وخمسون فالقول قول الراهن لانه يستدل بالحال على الماضي فكانت  
 الظاهر شاهدا له وان اقاما البينة فالبينة بيئته ايضا • ولو كان الرهن مائة  
 والرهن في يد عدل فباعه فاختلفا فقال الراهن باعه بمائة وقال المرتهن  
 بخمسين ودفع الى وصدق العدل الراهن فالقول قول المرتهن مع يمينه لان  
 المرهون خرج عن كونه مضمونا بنفسه لخروجه عن كونه رهنا بالمبيع و  
 الضمان الى التمس فالراهن يدعى تحول زيادة ضمان وهو ينكر فكان القول قوله كما  
 اذا اختلفا في مقدار قيمة الرهن بعد هلاكه ولو اقاما البينة فالبينة بيئته  
 الراهن لانها تثبت زيادة ضمان ويئنه المرتهن تنفي تلك الزيادة فالمثبتة  
 اولى ولو اقر الراهن بالمبيع ولكنه قال مات في يد العدل فالقول قول الراهن لان  
 اتفقا على الرهن اتفقا على التحول في الضمان فالمرتهن يدعى البيع يدعى  
 خروجه عن الضمان وتحول التمس الى التمس والراهن ينكر فكان القول قوله مع  
 وكذلك قال ابو جيفة اذا كان الرهن مثل الدين في القيمة والمرتهن مستقل  
 على بيعه باذنه يدعى انه باعه بمثل التمس وهو الف فالقول قوله وان قال بعته  
 بتسعة مائة لم يقبل قوله فكانه ضاع ولا يرجع على الراهن بالنقصان الى ان يحا  
 برئيه او يصدق له ما ذكرنا انه كان مضمونا فلا يقبل قوله في اتفقا الضمان وكذلك  
 العدل اذا قال بعته بتسعة مائة ولا يعلم الا بقوله لم يكن على العدل الاتساع  
 ويكون الراهن رهنيا بما فيه ولا يرجع المرتهن على الراهن بالمائة الفاضلة  
 لان قول العدل مقبول في براءة نفسه غير مقبول في انقضاء الضمان عن بعض  
 ما تعلق به ولا في الرجوع على الراهن •

### كتاب الجنائيات

رجل فقا عين صبي ساعة ولدا وبعد ايام فقال الفاق انه لم يضرب عينه التي  
 فتاتها وقال لا اعلم اضرب بها ولم يضرب كان القول قول الفاق وعليه حكومة عدل  
 ولو شهد شاهدان انها كانت صحيحة لم يربها عدل وكان ينظر بها كان عدله نصف  
 النفس • رجل قال ضربت فلانا بالسيف فمدا ولا ادرى اذ راعه مات منها ولكنه مات  
 وقال ولي القيسل مات بضربك فانه يقتل به وان قال القاتل مات منها وحده  
 نهشته او من ضرب رجل اخر ضربه بالعصا وقال لولي فلان مات من ضربك كان القول  
 قول الضارب وعليه نصف الزية • رجل ضرب بس رجل فحرق فاحل الفاضل



فجاء في السنة وقد سقط سنه فقال المصروب سقط من مترك وقال انصار  
من ضرب رجل قول قول المصروب وان جاء بعد سنة كان القول قول انصار  
كلنا من قناوى قاضي **ج** وفي فتاوى العتبات وجد رجل رجلا خنيا  
مع امرأته وامته او من محاربه فرأى بينهما علامة الزنى كالقبلة والسر العبد  
فله ان يقتلهما اذا باشر القتل كلاهما من الجانيين طوعا ولا فله ان يقتل  
دون المكنه فلا احتياج الى اقامة البينة واليمين بقوله البينة والامع ان  
كان القليلان في فراش واحد وفي بيت واحد وفي منزل واحد يمين على القاتل  
وقيل ان صدق القاتل من يستبعد منه ذلك وهما شيمان قبل ذلك فالقول  
قول القاتل **ك** كذا في جامع الفتاوى نقله صاحب الكدلية **ل** لو أمر  
بمنع سبه لوجع اصحابه وعين السن والما مورزوع سنا لخر ثور لخالق فيه  
فالقول بالامر فاذا اختلف في مال له ويسقط القضاء للشبهة **ح** جامع  
الفتاوى لقريش امير والفتنة **و** لو كان في يد رجل عند فقال رجل فقال  
عينه وهو في ملك البائع وقال للشرك فقاتها وهو في ملكي فالقول للمشتري **ح**  
ارشه **م** من الاشياء **ك** مدعى علم الطب من خطابه وسر بته لا في  
زيادته وبه الوبري **ح** فان اخطأ فقطع الذكر في الجنان من كز ذلك  
قلع السن ويصدق الامر انه لم يزد في هذه **ق** قيسه **ا** اذا انكر زهاب  
الصنوء ذكر القدرى انه يعرف ذلك بنظر الاطباء ويستقبل عن الشمس مقلوب  
العين انه معتق عينه علم ان الصنوء باق وان لم يعلم يعتبر فيه الدعوى والامكا  
والقول قول انصار مع يمينه على البتات **ج** **ك** جامع الفصولين نقله العبد  
حل على حمار عيون شيئا الى موضع بلا اذ به فتورم ظهره فشق الورم صاحبه  
فانتقص من لون نقص من الورم لا يزال الشئ ولو اختلفا صدق الحامل مع يمينه  
كاري بخله داركه شين شينى تراونى من اجاره ددست بنود اكراش كاد خوست  
مردن اين مرد او زانكشت لا يضمن استحقاقا ولو اختلفا صدق المالك والبيته  
الذام انها لم تخرج حياتها **ج** **ك** جامع الفصولين **ق** قال واذا اعتق العبد  
فقال الرجل قتل اخاك خطاء وانما عبيد وقال الاخر قتلته والآخر فالقول قول  
العبد لانه منكسر للضمان لانه اسند الى حاله معهودة منافية للضمان اذ  
الكلام فيما اذ لفرقة والوجوب في جنائية العبد على المولى دفعا او قد نصا

كما اذا قال البائع طلقته عني واناصبى او بعته دارى واناصبى او قال طلقته  
امرأته وانما نحنون وقيل ان جنونه معروفا كان القول قوله لما ذكرناه قالون  
اعتق جارية ثم قال لها قطع يدك وانصامى وقالت قطعنها واناصه **ق** القول  
قولها وكذلك كل ما اخذ منها الا الجماع وغله استحقاقا وهذا عند ابي حنيفة  
وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا يضمن الاشياء بعينه يوم  
برده عليها لانه منكسر وجوب الضمان لانه اسند الى حاله معهودة منافية للضمان  
كما في المسئلة الاولى وكذا في الوطى والغلة وفي اشئ القاتل **ا** اقر سيد عتق  
بالاخذ منه ثم ادعى التملك عليه وهو منكروا القول قول المنكر فله ان يمين بالامر  
اليه ولهما انه اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبريه فلا يكون القول قوله كما  
اذا قال لغيره فقاتت عنيك اليمى وعينه اليمى صحيحة ثم فقات وقال المنكر له  
لا با فقاتها وعنيك اليمى مفقودة فالقول قول المنكر له وهذا لانه ما اسند  
الى حاله منافية للضمان لانه يضمن يدها **و** لو قطعها وهي مديونة وكذا  
يضمن مال الخرى اذا اخذ وهو مستامن بخلاف الوطى والغلة لان وطي  
المولى الامة المديونة لا يوجب العقر وكذا اذا اخذ من غلتها وان كانت قد  
لا يوجب الضمان عليه فممثل الاستناد الى حاله منافية معهودة **هـ** هداية  
ولو قطع يد العبد فلحق المولى الارش ثم اختلف المولى والى الجنائية فادعى  
المولى ان القطة كان قبل جنائيته واذا الارش سار له وادعى والى الجنائية **هـ**  
وانه مستحق الدفع مع العبد فالقول قول المولى لان الارش ملك المولى كالعبد  
لانه برك ملكه فولى الجنائية يدعى عليه وجوب عنيك مال هو ملكه وهو  
فكان القول قوله مع يمينه **و** لو مات المالك وترك وفاة الكتابة وجنائه  
فالجنائية اولى لانها اقوى **و** لو مات وترك مالا وعليه دين وكاتبه  
فان كان قضى عليه بالجنائية فصاحب الجنائية وصاحب الدين سواء لان  
الجنائية اذا قضى بها صار قد شيا فمما دينان فلا يكون احدهما بالبرية  
اولى من صاحبه وان كان لم يقض عليه بالجنائية لم يتعلق بدينه بعد وكان  
الاول اكد واقوى **ي** فيداه به ويقضى الدين منه ثم ينظر الى ما بقى فان كان  
وفاء بالكتابة فما بقى يكون للمولى لانه يموت قنا على ما بينا وهذا بخلاف ما  
قبل الموت ان المالك يبدى باى الدين شاء ان شاء دين لا الجنى وان شأ



بارئ الجنابة وإن شاء بما لا يحاسبه لأنه يؤدى من كسبه والتبرير في كسبه  
 إليه فكان له أن يبدل ما يدينه شاء لأنه قام مقام المكاتب فترك كسبه  
 إليه بخلافه إذا مات وترك ترك ولد لأن الأمر في موته إلى القاضي فيبدل  
 بالاولى فالاولى • ولو اختلف المولى والجنابة في قيمته وقت الجنابة  
 فالقول قول المكاتب في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد وفي قول أبي  
 الأول ينظر إلى قيمته الحال لأن الحال يصح حكما في المناصى فيحكم وجه قوله  
 الأخير والجنابة يدعى عليه زيادة الضمان وهو يترك فكان القول قوله  
 لو وضع رجل حجر في الطريق فتعثر عليه رجل فوقع في بئر جحرها آخر فالقضا  
 على واضع الحجر لأن الوقوع سببه التعثر والتعثر بسبب وضع الحجر والوضع  
 منه فكان التلف مضافا إلى وضع الحجر فكان الضمان على وارثه وإن كان لم  
 يضعه أحد ولكنه حمله السيل فالضمان على الخافر لأنه لا يمكن أن يصافى  
 الحجر لعدم التعثر منه فيصافى إلى الخافر كونه متعلقا في الجحر ولو  
 الخافر ورثة الميت فقال الخافر هو الذى نفسة فيها متعلما وقال الورثة  
 بل وقع فيها خطأ فالقول قول الخافر في قول أبي يوسف الأخير وهو قول  
 محمد وفي قول أبي يوسف الأول القول قول الورثة وخ • القول الأول  
 أن الظاهر شاهد الورثة لأن العاقل لا يلقى نفسه في البئر عمدا والقول قول  
 من يشهد الظاهر وخ • القول الأخير أن حاصل الاختلاف يرجع إلى  
 وجوب الضمان فالورثة يدعون على الخافر الضمان وهو يترك والقول قول  
 المنكر مع يمينه وما ذكر من الظاهر معارض بظاهر آخر وهو أن الظاهر لما  
 على الطريق الذى يرى البئر فتعارض الظاهران فبقى الضمان على أصل العذر  
 ب • أربع • عبد رجل زعم رجل حر أن مولاه اعتقه فقتل أى العبد  
 ولياله أى الزاعم خطأ فلا شئ له أى الزاعم لأنه لما زعم أن مولاه اعتقه  
 فقد أقر أنه لا يستحق على المولى دفع العبد ولا العدا بالآثر وإنما يستحق  
 الدية على العاقلة لأنه حر فيصدد الزاعم في حق نفسه فيسقط الدفع أو  
 العدا ولا يصدد في دعواه الدية عليهم إلا محجة قال قتلت أختا زيد قبل  
 عتي خطأ وقال زيد بل بعد صدق الأول لأن زيد ادعى عليه شيئا لو قهر  
 به لزم عليه الضمان لا على العاقلة لأنه يدعى عليه القتل الخطأ بعد العتق

أقربه لزم عليه الضمان لأن الثابت بالقرار لا يتحمله العاقلة فراه بقوله  
 قبل عتي لا • بعد حد زعم زعم الضمان عليه لا معناه الظاهر ليفهم  
 لزوم الضمان على المولى بالأقل من قيمته ومن الدين أن لا يعلم بالجنابة والدية  
 أن علم بها مع أن قوله ليس محجة على المولى وإن قال قطع يدها قبل أن يراها  
 وقالت كان بعد صدقت وكذا لو أخذ منها أى اعتقامة ثم قالها  
 يترك وأخذت منك هذا المال قبل ما اعتقه فقالت بل بعد فالقول قولها  
 لأنه أقرب بسبب الصواب ثم ادعى البراءة وهى تنكر والقول للمكر لا الجاع والغلة  
 يعنى إذا أقر بما معناه أو أخذت الغلة قبله فإن القول قوله لأن الظاهر كونهما

حالة الرق **كتاب الديات**

وطريق معرفة ذهاب السمع أن يتعاقب فينادى فإن أجاب أو التفت لذلك علم  
 أن سمعه لم يذهب هكذا ذكر محمد في الأصل وهكذا في المشتق عن أبي يوسف وحكى  
 الشافعى عن أبي حازم القاضى والقدرى عن سمعيل حماد أن امرأة تطارشت  
 يعنى خويشتن راكرا ساحت في مجلس حكمه فاشتغل عن النظر إليها ثم قال لها  
 عطى عورتك فجاءة فاضطربت وتسارعت إلى جمع ثيابها وظهر مكرها  
 وقال أبو يوسف في المشتق لا يعرف ذهاب السمع فالقول قول الجنابة • تكلم في معرفة  
 ذهاب البصر قال محمد بن مقاتل الرازى أنه يستقبل الشمس مفتوح  
 العين فإن دمعته غشيت عينه ان البصر باق وإن لم يدمع عوارى البصر ذهب  
 وذكر الطحاوى في كتابه أنه يلقى بين يديه حبة فان هرب من الحبة علم أنه لم  
 يذهب بصره وقال محمد رحمه الله ينظر إليه أهل ذلك وإن لم يعلم  
 ذلك بما ذكرنا يعتبر فيه الدعوى والآنكار فالقول قول الجنابة مع يمينه على البتة  
 إذا سقط في بئر أو الطريق فمات فقال الخافر أنه لقي نفسه فيها عمدا فلا ضمان  
 وقالت ورثة الواقع لم يلقى نفسه في البئر من غير قصد وأراد به فعل ذلك الضمان  
 كان أبو يوسف رحمه الله يقول أولا ما كان القول قول ورثة الواقع ويكون الخافر  
 ضامنا وهو الفياض ثم يرجع وقال القول للخافر فلا ضمان عليه وهو المستحسن  
 ثانيا أن جنابته نقلها صاحب الحديقة • قال ولو ضرر إنسان سنة فحرق  
 يستأنى حولا لينظر أثر قوله ولو أجله القاضى سنة ثم جاء المضروب وقد سقطت



سنة فاختلغا قبل السنة فيمن سقط بضربه فالقول المضروب يكون التأجيل  
مفيدا وهما خلاف ما اذا شجعه موضحة فجاء وقد صارت منقلبه فاختلغا  
يكون القول قول الضارب لان الموضحة لا تورث المنقلبه اما الترخيل يورث في  
السقوط فافترقا وان اختلفا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه ينكر  
فعلة وقد مضى الاجل الذي وقته القاضي لظهور الاثر فكان القول للمكر ولو لم  
تسقط لاشي على الضارب وعن ابويوسف حكومة الاله وسبيلين الوجهين  
بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط لكانها اسودت تحت الجبال الارش في الخطا  
على العاقلة وفي العمل في ماله ولا يجب القصاص لانه لا يمكنه ان يضربه ضربا  
تسود منه وكذا اذا كسر بعضه واسود الباقي لا قصاص لما ذكرنا وكذا لو  
اواخضرا واصفر فيه روايتان قال كوفي من شج رجلا فالتحت ولو  
يتو لها اثر ونبت الشعر يسقط الاثر عن ابويوسف لانه لا يثبت له اثر في  
وقال ابو يوسف رحمه الله عليه ان شج رجلا وهو حكومته عزل لا الشين  
الموجب وان زال فالأثر الحاصل ما زال فوجب تقويمه وقال كوفي محمد  
رحمه الله اجرة الطبيب في الدوا بفعلة فصارت كانه اخذ ذلك من ماله  
الا ان باخيفه يقول ان المنافع على اصلنا لا تنقوم الا بعقد او شبهة ولو جرح  
في حلقه لم يضر شيئا • هـ دايه في الشجاع • قوله  
فاختلغا قبل السنة يعني جاء المجني عليه قبل مضى سنة وقد سقطت سنة  
واختلغا فادعى المجني عليه السقوط بحجايته وانكر الجاني ذلك فالقول للمضروب  
ليكون التأجيل مفيدا لخلاف ما اذا شج انسانا موضحة فجاء المشجوع وقد صارت  
شجة منقلبه فادعى ان المنقلبه انما حصلت بحجايته وانكر الجاني فالقول للجاني  
لان الترخيل يورث في سقوط السن اما الموضحة مؤثرة في المنقلبه فلا يضاف  
وفي الأصح جعل هذا جوابا استحسن والقياس ان يكون القول للضارب  
الفصلين لانه منكر كما في اختلافهما بعد مضى السنة • شريح • ولو  
ضرب سن انسان فخر له فلعله سنة ثم جاء المضروب وقد سقطت سنة  
فقال انما سقطت من ضربتيك وقال الضارب ما سقطت بضربتي فالمضروب  
لا يخلو اما ان جاء في السنة واما ان جاء بعد مضى السنة فان جاء في السنة  
ان يكون القول قول الضارب وفي الاستحسان القول قول المضروب ولو شج راس

انسان موضحة فصارت منقلبه فاختلغا في ذلك فقال المشجوع صارت منقلبه  
بضربتيك وعليك ارض المنقلبه وقال الشجاع بل صارت منقلبه بضربة اخرى  
فالقياس على السن ان يكون القول قول الشجاع وفي الاستحسان القول قول المشجوع  
والقياس وجهان احدهما ان المضروب والمشجوع يدعيان ان الضارب  
والشجاع الضمان وهما ينكران والقول قول المكر مع مبيته والتشكي ان اذ  
وقع التعارض بين قوليهما والضممان لم يكن واجبا فلا يجب بالشك والى هذا  
اشار محمد في الاصل فقال استحسن في السن لو ردا الاثر والاشارة عن ابي حنيفة  
ولا يستحسن وجهان من الفرق احدهما ان الظاهر شاهد للمضروب  
في مسئلة السن لان سبب السقوط جعل من الضارب وهو القصر والحرك لان  
الحرك سبب السقوط فكان الظاهر شاهدا للمضروب وبخلاف الشجة لان الشجة  
الموضحة لا تكون سببا لصيرور قهامة منقلبه فلم يكن الظاهر شاهدا له والقول  
قول من شهد له الظاهر والتشكي ان اذ لم يجر التأجيل حولا في السنة فالتأجيل  
من الحول لا يتطهر ما يكون من الضربة فاذا جاء في الحول وقد سقطت سنة  
جاء بما وقع له الانتظار من الضربة في مدة الانتظار فكان الشاهد له فاما  
الشجة فلم يقدر في انتظارها وقت فكان القول قول الشجاع في قبة الشجة وان  
جاء بعد مضى السنة فالقول قول الضارب لان التأجيل مدة الحول لا تستقر حال  
الشين لظهور حالها في هذه المدة عادة فاذا الترخيل راعى سلا متعاضدا على سقوط  
بالضربة فكان السقوط محالا الى سبب حادث فكان الظاهر شاهدا للضارب  
او لم يشهد لاحدهما فيبقى المضروب مدعيان ان الضارب وهو ينكر  
فالقول قوله او يقع التعارض فيقع الشك في وجوب الضمان والضممان لا يجب  
بالشك وكذا على الوجه الثاني زمان ما بعد الحول لم يجعل الانتظار حال السن  
فاختل السقوط من ضربة اخرى من غير احتمال من ضربته فلا يكون القول  
الضممان مع وقوع الشك في وجوبه • كذا راع •

**كتاب القواقل**

كل دية وجبت بنفس القتل الخطا او شبه العمد تتجمل العاقلة وما لا فلا •  
فلا تعقل الصلح لان بدل الصلح ما وجب بالقتل بل بعقد الصلح ولا الاقرار  
لانها وجبت بالاقرار بالقتل لا بالقتل واقراء حجة في حقه لا في حق غيره



الاعاقله للجمع عن بعض المتأخرين  
منهم الشيخ

فلا يصدق في حق العاقلة حتى لو صدقوا عقولاً في البساربع **وقال** <sup>النص</sup>  
**أقول** <sup>النص</sup> أنهم كثيراً ما يقولون بحجبه عليه ويريدون عاقلة أذغر صغير  
أمثال هذه المواضع بيان الوجوب لا بيان محله لكونه معلوماً في موضعه <sup>هذا</sup>  
بحوزة غير آفة العاقلة في **في** <sup>النص</sup> إذا لا تصرح بأن مرادها نفسها بناء على أنه  
لأعاقلة للجمع عند بعض المتأخرين منهم قاضيان لا بناء على أنها حجة عليها  
مع وجود العاقلة والله أعلم **يقول** <sup>النص</sup> الجامع الفقير كتبنا بعضاً من  
مسائل الخطا وشبهه العمد في كتاب العاقل بناء على ما نقلناه من جامع <sup>النص</sup>  
أنهم كثيراً ما يقولون بحجبه عليه ويريدون عاقلة الخ كما ذكره ولو لم يرد  
يخفف في الطريق وقع فيها انسان فان كان الحرف في فتاويه فالضمان على عاقلة  
المولى وان كان في غير فتاويه فالضمان في رتبة العبد مخاطب المولى الذي قد  
بخلاف الاجير وان كان الحرف في الملك فان كان في ملك غيره مان حفر يترافى انسا  
بغير اذنه فوقع فيها انسان فيضرب الحرف لانه متعدي في السبب ولو قال صلح لدر  
ما امر به الحرف واكثر اولياء الميت فالضمان لا يصدق صلح لدر والقول  
قولا الورثة وفي الاستحسان يصدق والقول قول الخاف **بكذا** <sup>النص</sup> ادعى  
الحاف انه حفر في الارض على عامق فيه وقال العاقلة فوق لو يصدق والحاف في الاستحسان  
**جامع الفضولين** **كتاب الوصايا**  
لو اوصى لرجل شئ سمي فقال لوارث هذا الشئ الى قال **ابو القاسم**  
رحمته الله القول قول الوارث فيما في دين اذ الوارث ذلك الشئ معروفاً وعلى الوارث  
له البينة قال **الفقيه ابو الليث** رحمه الله ذكر في الكتاب من يرضى قال  
لفلان على حق وصدق فانه يصدق في الثالث رجل مات وترك اولاداً  
صغاراً فجعل القاضي رجلاً لا اولاداً الصغار وصياً فادعى رجل ديناً على  
وديعة وادعت المرأة مهرها قال **ابو القاسم** ليس لهذا الوصي ان يرد  
شيئاً من الوديعة والدين ما لم يثبت ذلك بالبينة فاما المهر فادعت  
المرأة مقدار مهر مثلها يدفع اليها مقدار مهر مثلها اذا كان النكاح  
معروفاً ويكون النكاح شاهداً لها قال **الفقيه ابو الليث** رحمه الله  
ان كان الزوج بنياً فانه يمنع منها مقدار ما خرجت العادة بتجليله ويكون  
القول قول المرأة فيما زاد على المجلل الى تمام مهر مثلها **ادابع** <sup>النص</sup> الرضى وطلب

ماله

ماله من الوصي فقال الوصي ضاع مبي قال قول قوله لانه امين وان قال انفق  
مالك عليك يصدق وفي نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكن به  
الظاهر واذا اختلفا في المدة وقال الوصي مات اولى من عشرين سنين وقال  
اليتم مات اولى من عشرين سنين ذكر في الكتاب ان القول قول الابن <sup>النص</sup>  
الشيخ فيه قال شمس الائمة السرخسي المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله  
اما على قول ابي يوسف القول قول الوصي وهذه اربع مسائل اخرجها هذين <sup>النص</sup>  
اذا ادعى الوصي ان الميت ترك رقيقاً فانفق عليه الى وقت كذا ثم مات وكان  
الابن قال **فخرج** <sup>النص</sup> والحسن بن زياد ان القول قول الوصي **المسئلة الثالثة**  
اذا ادعى الوصي ان غلاماً لليتم ابن خاويه رجل فاعطيته جعله اربعين  
درهماً ولا ينفك الا باق كان القول قول الوصي في قول ابي يوسف وفي قول محمد  
والحسن بن زياد ان القول قول الابن الا ان ياتي الوصي ببينة على ما ادعى <sup>النص</sup>  
على ان الوصي لو قال استخرجت رجلاً ليورده فانه يكون مصداق **المسئلة**  
**الرابعة** اذا قال الوصي ادبت خراج ارضك عشرين سنين منذ مات اؤلك  
كل سنة ألف درهم وقال اليتم انما مات ابي منذ عشرين سنين كان القول قول  
الابن في قول محمد رحمه الله لان الوصي يدعى ان خا سائفاً وهو ينكر وعلى قول  
ابي يوسف القول قول الوصي لان اليتم يدعى عليه وجوب تسليم المار وهو ينكر  
فكان القول قوله في هذه المسائل الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى  
ما يتفق عليه من مال نفسه فانه لا يكون متطوعاً ولو كفن الميت من مال  
قبل قوله في ذلك رجل مات عن اولاد صغار ولو يوصى الى احد فخصها <sup>النص</sup>  
وصياً في التركة فادعى رجل على الميتة ثياباً او وديعة وادعت المرأة مهرها  
قالوا اما الدين والوديعة فلا يقضى بهما الا بعد ثبوت البينة واما المهر  
ان كان النكاح معروفاً كان القول قول المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك اليها  
وقال **الفقيه ابو الليث** رحمه الله ان كان هلك قبل تسليم المرأة <sup>النص</sup>  
فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها يمنع عنها مقدار ما خرجت العادة بتجليله  
قبل تسليم النفس لان الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المجلل  
قال **رضي الله عنه** وفيه نوع نظر لان كل المهر كان ولجاً فلا يقضى بسقوط  
شيء منه بحكم الظاهر لان الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بصلح حجة لا بفا



ما كان ثابتاً لكن ينبغي للقاضي أن يحلف المرأة بالله ما قبضته منه شيئاً فادخلت  
 يرفع اليها جميع المهر هذا كما قال أصحابنا إذا ادعى ديناً على الميت وثبته بالبينة  
 يحلف بالله ما استوفيت منه شيئاً ولا أبرأته يحلف على هذا الوجه نظر  
 والوفاء للصغير وكل من عجز عن النظر لنفسه بنفسه • كلها من قاضيه  
 قال ومن قال الغلان على دين فصدقوا معناه قال ذلك لورثته فإنه يصدق  
 إلى الثلث وهذا استحسان وفي القياس لا يصدق قال إذا حكم فلا راد على  
 شيئاً فاعطوا من مالي ما شاء وهذه من الثلث فهذا يصدق على الثلث وفي  
 الزيادة • هـ دأيه • أن قال في مرضه الغلان على حق فصدق يصدق  
 إلى الثلث عند أصحابنا وبه نأخذ • ولو مات رجل ولم يوص إلى أحد فجعل  
 الحاكم رجلاً وصياً فادعى رجل عليه ديناً ووديعة وأدعت المرأة مهرها  
 قال الفقيه أبو القاسم أن كان الزوج نبي بها يمنع من المهر قدر ما جرت  
 العادة في التحجيل والقول قول الزوجة في ذلك القدر وفيما زاد على ذلك القول  
 قول المرأة ثم يردى إليها باقي المهر إذا دعت قدر مهر مثلها وكفى بالنكاح شاهداً  
 ولا يورد الدين ولا الوديعة إلا أن ثبتت عند الحاكم وهكذا ذكر في نكاح القنأوى  
 القول قول المرأة بعد وفاة الزوج أن قالت عليه ألف درهمان كان مهر مثلها  
 خـ لاصه • الوصي يصدق في كفن المثل وكذا لو كفن بماله يرجع وكذا لو  
 وإن اشترى اليتيم ونقد الوصي من ماله يرجع وكذا لو اشترى الوصي كسوة اليتيم  
 ونقد من ماله نفسه واشهد عليه يرجع وأما شرط الأشهداء لأن قول الوصي  
 في حق الأنفاق يقبل لا في حق الرجوع بلا أشهاد وكذا لو قضى الوصي والوارث  
 ديناً على الميت من ماله نفسه يرجع • بلغ القسبي فقال الوصي أدبت خراجك منك  
 منذ عشرين سنة بعد موت أبيك وقال الأب مات أبو منذ خمس سنين قال قول  
 لأن عند محمد وعند الثاقبي القول الوصي • وفي المتن عن محمد قال الوصي نفقت  
 عليك منذ خمس سنين وقال القسبي مات أبو منذ عام قال قول الوصي وعن محمد  
 ادعى الوصي أن أباه خلف كذا وكذا غلماً فأنفقت عليه كذا وكذا ثم ماتوا فان  
 مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق قال قول الوصي وإن كان لا يعرف للـ  
 الأب يقر له ولا يكون لامثاله مثل هذا الرقيق لا يكون القول قوله • بكرارته  
 أباً ووصي قال بعد بلوغ الصغير بعث أراضه وأنفقت عليه قال جمع صدقني

الحال

القابل وبه أبو ذر والشيخ البقال يصدق في قوله بعث إذا رأى القاضي إذا رأى  
 قـ موافق مذهبنا وجهه على أولاده الصغار لا يصدق إلا بالبينة قال  
 استأذنا قال الأول بخالفه جواب • والثاني يوافق مع عدل نفق الوارث الكبير على  
 الصغير نصيبه من التركة لا يصدق • حم يصدق ولا يحتج فيه إلى أدب القاضي  
 قال رحمه الله والمختار ما في وصايا ط قيسه • استنع قال  
 أو وصي أو غيرهما من الأولياء أو الأوصياء بعد بلوغ الأيتام بعثت منهم ولا نفق  
 وأنفقت عليهم صدقوا في نفقة مثلهم لا في الزيادة وكذا الأجنبي الذين هم في  
 حجر وأذن له القاضي يصدق في نفقة مثلهم ولا يصدق في الولي غير الأب والجد  
 وصيهما في بيع أراضيهم ودورهم ونفقة عليهم إلا إذا اضطر وأذن له  
 القاضي في ذلك يصدق في نفقة مثلهم أيضاً • حا وى • لو أقر وصي  
 بالنفقة على اليتيم أو القيم على الوقف ومال نصبي والوقف في دين أو نحو ذلك من  
 الأمثال ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلايين إذا كان ثقة لأن في اليمين ينفر  
 الناس عن الوصاية • إذا جرم الواقف أو قيمه أو وصي الواقف والقاضي أومنه  
 ثم قال قبضت الغلة فصاع أو فرقته على الموقوف عليهم فانكروا فالقول له مع  
 يمينه • نكـ صـ صاحب الحديقة عن الغيبة • قال ومن أوصى بثلاث ماله  
 لآخر فافقر الوصي له والوارث أن الميت اعتق هذا العبد فقال الوصي له اعتقه  
 الصحة وقال الوارث اعتقه في المرض فالقول قول الوارث ولا شيء للوصي له لأن  
 يفضل من الثلث شيء أو تقوم له البينة أن العتق في الصحة لأن الوصي له يدعى  
 استحقاق الثلث ما بقي من التركة بعد العتق لأن العتق في الصحة ليس بوصية وهذا  
 ينقد من جميع المال والوارث ينكره لأن مدعى العتق في وهو وصية والعق  
 في المرض مقدم على الوصية بثلاث المال فكان منكراً والقول المنكر مع اليمين لأن  
 العتق جازم والحوادث تصاف إلى قريب الأوقات للثبوت بها وكان الظاهر هذا  
 للوارث فيكون القول قوله مع اليمين • هـ دأيه • ولو أوصى بثلاث ماله  
 لبعض ورثته وأجنبي فإن جاز بقية الزوجة جازت الوصية لهما جميعاً  
 وكان الثلث بين الأجنبي والوارث نصيبين وإن رد وأجازت في حصته الأجنبي  
 وبطلت في حصته الوارث وقال بعض الناس يصر في الثلث كله إلى  
 الأجنبي لأن الوارث ليس محل للوصية فالتحت الأصناف إليه بالعقد



كما لو أوصى بحى وميت ان الوصية كلها للحى لما قلنا كذا هذا وهذا غير سديد  
 لأن الوصية للوارث ليست وصية باطلة بدليل أنه لو اتصل بها الأجازة  
 جازت والباطل لا يحمل الجواز بالأجازة وبه تبين أن الوارث محل للوصية لأن  
 التصرف المضاف إلى غير محله يكون باطلاً أنه محل وإن الأضافة إليه وقعت  
 صحيحة إلا أنها تبطل في حصته برد الباقي وإذا وقعت صحيحة فقد أوصى  
 بكل واحد منهما بنصف الثلث ثم تبطل في حق الوارث بالرد فثبت في حق الآخر  
 على حالها كما لو أوصى إلى أخيهين فرة أحد هما دون الآخر بخلاف المريض إذا أقر  
 بدين لبعض وارثه ولا جنى كما إذا أقر هما بألف درهم والوارث مع الأخي  
 وصداقاً أنه لا يمنع الأقران هماً أصلاً للوارث ولا للأخي لأن الوصية  
 تمليك فبطلانها في حق أحدهما لا يوجب البطلان في حق الآخر لأنه لا يوجب  
 الشركة والأقران هماً بالدين أخبار عن دين مشترك بينهما فلو صح في حق الأخي  
 لكاز فيه قسمة الدين قبل قبضه وانها باطلة لأنه إذا كان لأخي دين مشترك  
 بينهما فالوارث يشارك الأخي فيما يقبض ثم تبطل حصته وفيه أقرار للوارث  
 وأنه باطل بخلاف الوصية فإن الوارث لا يشارك الأخي وإذا بطل الأقرار  
 تقسم التركة بين ورثة المقرهما أصاب الوارث المقر له من ذلك يكون بينه  
 وبين الأخي إلى تمام الأقرار وما زاد على ذلك يكون للوارث لا لغيره إذا تصادق  
 فمن زعمهما أن هذا القدر دين على الميت والدين مقدم على الميراث هذا إذا تصادق  
 فان تكادبا وانكر الأخي شركة الوارث أو رد الوارث أقراراً فالأقرار باطل  
 قول أخيه وأبو يوسف لما ذكرنا فإذا بطل كان المال ميراثين ورثة المقر  
 أصاب الوارث فهو له كله ولا شركة للأخي فيه لأنه يكره في ذلك وعبد  
 رحمه الله يصح أقراره في حق الأخي ويكون له خمساً منه وإن كان للأخي كبر  
 الوارث والوارث يصدق في ذلك فله خمساً منه ما أصابه للأخي لأنه لما صدق  
 الوارث فقد أقر أنه كان له على الميت خمساً ديناً وأنه مقدم على الميراث  
 إلا أنه ادعى الشركة فيه وهو يكره في الشركة فكان القول قول الأخي ويلخذ  
 تلك الخمسة كلها **سكادبع** أوصى لزيد ثلث ماله وثلث عبد  
 فادعى زيد عتقه في صحته والوارث في مرضه يعني إذا أوصى رجل له وارث  
 لزيد ثلث ماله وثلث عبد فادعى زيد من الوارث فديانته عتقه لكونه عتق

عتاق

اعتاقه في صحته لتلا يكون وصية تنفذ من الثلث وأدعى الوارث عتاقه في مرضه  
 يكون وصية صديق والوارث وحرم زيد لأن الموصي له يدعى استحقاق ثلث ماله  
 بقى من التركة بعد العتق لأن الاعتاق في الصحة ليس بوصية ولهذا ينفذ من جميع  
 المال والوارث يكره لأن مدعى العتق في المرض وهو وصية أيضاً يكره مقدم  
 على الوصية بثلث المال وكان منكراً ونقول للمكره لا يمنع اليمين لأن يفسد من  
 شئ على قيمة العبد إذا لم يحرره أو يبرهن أى زيد على عتقه أن الاعتاق في الصحة  
 فله المال لأن الثابت باليمين كالثابت بخيانا وهو ختم لا قاضها لا يثبت حقه  
**درر** أقر المريض لوارثه ديناً لم يحن وبوديعة مستهلكة يجوز  
 وذكر في الباب الثالث من صور تها فقال ودع أباه ألف درهم في مرضه لأب أو  
 متجه بمعاينة الشهود فلما حضر الموت أقر بأهله صدقاً ولو سكت ومات  
 ولا يدرى ما صنع كانت ديناً في ماله فإذا أقر بالثلاثة فادعى ولو أقر بالثلاثة  
 فدين فكل عن اليمين ومات لم يكن للوارث في ماله شئ جامع الفصولين  
 لو باع في صحته وأقر في مرضه بقبض ثمنه صدق سكر القن أولاً ولو باع  
 في مرضه باكر من قيمته فأقر بقبض ثمنه لم يصدق وقيل للمشتري أتمه  
 مرة أخرى وانقض في قول أبي يوسف وفي قول محمد يؤدى قدر قيمته أو ينقص  
 مريض أقر ببيع قبه في صحته والقن في يده أو يدا المشتري وأقر بقبض ثمنه لم  
 يصدق في قبض ثمنه إلا أن مات القن قبل قبضه ولو باع قن في صحته فأقر في  
 مرضه بقبض ثمنه فصدق فيه ثم وجد المشتري به غيباً بعد موته فريده  
 بقبضه فسأبر القن ما الحق بشركة الميت ألا هذا القن فإن المشتري فيه يسوم  
 إلا أن يقول عند الرد لا أريد حتى أقبض حتى يكون الحق بقدر الثمن منه من القن  
 إذا الميت كان صدقاً في قبض ثمنه غير مصدق في إيجاب الشركة مع غيره  
 ولو أقر المريض في هذه الوجوه كلها بأنه أبرأ غرمه في صحته من حقه أو  
 شيئاً في صحته وهلك في يده لم يصدق في شئ وكان ذلك وصية له  
 من ثلثه وليس هذا كقرار بقبض **جامع الفصولين**  
 ولأن زيدا ليساً فبما طفله وله دفعه بضاعة ومضاربة وأن يוכל ببيع  
 وشراء واستيجار أن يودع ماله ويكاتبه وتزوج أمته وبن ماله  
 بدينه وبدين نفسه فلو هلك ضمنه فادعى من دينه وله أن يعمل به

فها







ولم يقر له الا بالنصف وعلى هذا كل من بين مال يرعونه استحقه من ميت بسبب  
 ولو اقر لوارث غير معروف وكنته المقر له فالتقول المقر له واما لو ادعى والميت  
 الزوجية واقر لوارث وانكر المقر له الزوجية فلا شيء للمقر حتى يبرهن الفرق  
 ان القرابة سبب أصلي للاستحقاق والزوجية سبب ظاهري فما اقر بسبب <sup>النفس</sup> <sup>الذات</sup>  
 حقا طاريا لا يصدر عن البيينة واما في النسب فهما سواء مات فقالت قدني  
 في مرض موته وانا في العدة والحارثه وقالت الورثة اباها في وصيته قبل قوله الا  
 ان يبرهن انه في وصيته وهذا بخلاف ما لو قالت اسلمت قبل موته وقال الورثة  
 بعد موته قبل قول الورثة اباها في مرضه فمات به وقالت لو تمصر عني  
 صديق يمين ولو طابت المدة فلو نكحت لا ترثه **حسام** الفصول  
**فصل في لقضاء الميراث** واذا مات نصراني فجات امرأته مسلمة  
 اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالتقول قول الورثة وقال  
 رحمه الله التقول قولها لان الاسلام حاد فيصاف الى اقرب الاوقات ولنا  
 ان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى بحكم الحال كما في حرمان ماء الطاهر  
 وهذا ظاهر تفسيره للرفع وما ذكر تفسيره بالاستحقاق ولو مات المسلم وله  
 امرأة نصرانية فجات مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وانكر الورثة  
 فالتقول لهوا ايضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة بالاستحقاق وهي حجة  
 اليه اما الورثة فهم الذين يعرفون ويشهدون لظواهر الحدود ايضا هداية  
 والقضا رجل مات وترك ابنتين احدهما مسلمة والاخر نصرانية فقالت  
 المسلمون منهما اسلموا قبل موته وانا وارثه وقال النصراني انه لم يسلم وانا  
 وارثه فالتقول النصراني منهما ولكنه يصلي على الميت بالخيار لان المسلمين لا يسلمون  
 ابو الخ **ح** ربه نقلا عن الحائية ولو اقر لوارث ثمرات فليخلف  
 المقر له والورثة فقال المقر له اقر في الصحة وقال الورثة لا بل في مرضه فالتقول  
 للورثة وبينة المقر له اولى **حسام** الفتاوى بقروا مير  
 كذا المسئلة **ف** حسام الفصول والاشياء ادعت انا زوجها انا  
 في المرض وصار فارا فترث وقالت الورثة اباها في الصحة فلا ترث كان القول  
 قولها فترث وان ماتت حي فقالت زوجها اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت  
 قبل موته فالتقول لهم لو مات مسلم وتحت نصرانية فجات مسلمة بعد موته

فالتقول

فقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد فالتقول لهوا ذكر الميراث  
 في مسألت شقي اشياء رجل في يد مال وزعم انه ورثه من  
 امرأة كانت له وسعى تلك المرأة ثرا فترث رجل له اخ تلك المرأة فقال المقر له انا  
 اخوها ولست انت بزوجه لها قال ابو يوسف رحمه الله يكون الميراث بينهما  
 نصفان نصف للزوج ونصف للاخ المقر له وقال زفر المالك للاخ الا  
 ان يقيم البيينة انه كان زوجا لها ومنه ثلاث مسائل لضرهما هذه والثانية  
 مجهول النسب في يد مال وقال ورثته من ابي وهو فلان ثرا فترث له باخ لا ولم  
 فقال المقر له انا ابي فلان الميت وانت لست بابنه قال ابو يوسف  
 بينهما نصفان وقال زفر المالك للمقر له بالاخوة الثالثة امرأة اقر  
 انها ورثت هذا من زوجها ثم اقرت باخ لزوجها فقال الاخ انا الاخ  
 ولست انت بامرأة لخي قال ابو يوسف للمرأة الرابع والباقي للاخ وقال  
 زفر المالك للاخ الا اذا اقامت المرأة بيينة على ذلك في اقرار الايضاح ولو ان  
 رجلا مات وترك اربعة وهم ميراثا وقال صلح ابني لآخر مات ابي وهو ابني وتر  
 هذه الالف ميراثا وقال المقر له كان الميت ابي ولم يكن ابنا لفلان لبيتهما نصفان لانه  
 ما ثبت الاستحقاق الا باقرار وهو ما اقر له الا بالنصف وعلى هذا كل من في يد  
 مال زعم انه استحقه عن ميت بنسب لو اقر غير معروف وكنته ذلك المقر  
 له فالتقول قول المقر فاما اذا كان صلح ابني يدعى استحقاق الزوجية واقر بوارث  
 وانكر المقر له الزوجية فلا شيء للمقر حتى يقيم البيينة والفتى والقرابة  
 سبب أصلي للاستحقاق والزوجية سبب ظاهري فما اقر بسبب أصلي وادعى لنفسه  
 حقا طاريا لا يصدر عن البيينة فاما في النسب فهما سواء هكذا ذكر في الباب  
 الآخر من اقرار الايضاح **ف** صول عمادى في ٣٩  
 القول قول الورث في تكفين مثله وتجهيزه وما لا بد منه كما في الفصل الثامن والعشرون

من فتاوى الحنفية

**كتاب المداينات**  
**مسئلة الخمس في الديون الشرعية** وبيان وقيل الخمس <sup>البيينة</sup> <sup>الدين</sup> <sup>الدين</sup>  
 بالعتق وهل يكون القول قول المدعى ان المدعى عليه عني او قول المدعى عليه  
 انه قمبر وهل يقبل البيينة بالافلاس قبل الخمس وبيان مدة الخمس وبيان



ما لا يحل فيه من الردون الشرعيه وتحريم كلام الأصحاب في ذلك كله ذكر  
في الهداية قال اذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق جسر غريمه  
لم يحل تجلسه وانه يدفع ما عليه هكذا اذا ثبت الحق باقراره اما اذا ثبت  
بالبينة جلسه كما ثبت لان امتنع جلسه وكل دين لزمه بدلا عن ما حصل في  
يد كتم المبيع او التزمه بعقد كالمهر والكفالة والمرد بالمهر معمله دون حمله  
ولا يجلسه فيما سوى ذلك اذا قال في غير الا ان ثبت غريمه ان له ما لا يقضيه  
لانه لو وجد له لا يسار فيكون القول قول من عليه الدعوى وعلى المدعى اثبات  
عنايه ويروى ان القول لمن عليه الدين في جميع ذلك لان الأصل هو العسر  
ويروى ان القول له الا فيما بدله مال وفي النفقة القول قول الزوج انه مفسر  
وفي اعتاق العبد المشترك القول قول المعتق والمستلثان يوقدان القولين  
الاخيرين والتخرج على ما قال في الكتاب انه ليس بدين مطلق بل هو صلة  
حتى تسقط النفقة بالموت على الاتفاق وكذا عسر داي خيفة ضمان الاعتاق  
ثم فيما كان القول قول المدعى له ما لا وثبت ذلك بالبينة فيما كان القول قول  
من عليه يجلسه شهرين او ثلاثة ثم يسأل عنه ويروى غير ذلك من التقدير  
شهر او اربعة اشهر الى ستة اشهر والصحيح ان التقدير مفوض الى داي  
القاضي لاختلاف احوال الأشخاص فان لم ينظر له مال حتى يسيله بعد مضي المدة  
فلو قامت البينة على فلاسبه قبل المدة تقبل في رواية ولا تقبل في رواية  
وعلى الثاني عامة المشايخ انفع الوسائط وفي نوادر هشام عن  
ابي يوسف انه لا خير في فرض الخطبة والديق بالوزن وكذلك التمر وان كان  
حيث يوزن قال هشام قلت لمحمد التمر عندنا الذي يساع وزنا فما  
تقول فيمن فرضه بالوزن قال لا يصلح لذلك لان اصله كيلي وعن محمد ايضا  
انه قال لا يجوز ان تقدر الخطبة وزنا فان اخذه واكله قبل ان يكسأ له القول  
قوال المستقرض انه كذا فيقير ذكره في المذانيات اذا قال الآخر  
اقرضني عشرة افقر من الخطبة فاقرضه واسأله من يحمله فاجل على المقر  
في اجازة التوارك وكذلك لو قال له المستقرض سألني من يحمله ففعل كان الاجر على  
المقرض ايضا لما مر الا انه هنا يرجع على المستقرض بالاجر لان الاجارة وقعت له  
كذا هناك وتبغى ان يكون القول قول المستقرض من المحل المزبور

وذكر في فتاوى قاضيخان قال اذا توجه الجسر على المديون فان القاضي يسأل المد  
ولا يسأل المدعي ان له مال فظاهر الرواية فان سأل المديون من القاضي ان  
يسأل صاحب الدين ان له مال سأل بالاجماع فان قال الطالب هو مؤسر قادر  
على التقضا وقال المديون انا مفسر تكلموا فيه قال بعضهم القول قول  
المديون انه مفسر وقال بعضهم اذا كان الدين واجبا فلا عسر  
مال كالقرض ومن المبيع القول قول مدعي اليسار وهو من وى عن ابي حنيفة عليه  
الفتوى وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول قول المديون والروي بد  
هذا القول مستلثان احدى هما احد الشريكين اذا اعتق العبد المشترك  
وادعى انه مفسر كان القول قوله فيه لان التيمان وجب بدلا عما هو ليس مال  
والأصل في الادعى العسر والشك انية الزوجة اذا طلبت نفقة المومن  
والزوج يدعى العسر كان القول قول الزوج وقال بعضهم كل ما وجب  
بغير مال لا يقبل قول المديون انه مفسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال  
فالمديون اذا أقام البينة على الافلاس قبل الجسر فيه روايتان قال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الصحيح انها تقبل قال وتبغى ان يكون مفسرا  
القاضي ان علم القاضي انه وقع لا يقبل بئنه قبل الجسر وان علم انه ليس كذلك قبل  
بئنه وذكر في المحيط واما متى تجلسه فاما يجب اذا علم القاضي يسار من قبل  
انه وجب كتم مناع او بدلا من حيث ثبت يسار بما دخل في ملكه وزواله  
فحينئذ تجلسه لانه مؤسر امتنع عن ايقاء ما عليه وان اختلفا فزعم الطال  
انه مؤسر وزعم المطلوب انه مفسر كسر الخصا في ادب القاضي القول قول  
المطلوب لان العسر أصل وذكر في المبسوط القول قول الطال لان متمسكا  
بالأصل بما هو ثابت باتفاقهما وهو اليسار ومتى عر ويسار من قبل اوجبت  
الدين عما هو مال والمطلوب يتبع امر احادما وهو هلاك المال فيكون القول قول  
من يتمسك بالأصل واما اذا وجب الدين بدلا عما ليس بما كالمهر وبدل النظم  
وغيرهما فقال المطلوب انا مفسر وقال الطال هو مؤسر فالقول قول المطلوب  
فظاهر الرواية فانه ذكر في النكاح لو اختلفا الزوجان فقال الزوج انا مفسر  
وعلى نفقة المفسرين وقالت الزوجة بل انت مؤسر وعليك نفقة المومن  
فالقول قول الزوج ونصر في العناق عبد بن شريك عن عتقة لحدتها قال



المعتبر انما مفسر ولا سبيل لك على وقال السالك انك مفسر ولو اذ صحت  
 فالتقول قول المعتبر وذكر في كتاب الكفالة اذ اقامت الحال عليه فقال الطالب  
 مات مفسرا وعاد الدين اليك وقال المجمل مات مفسرا فالتقول قول الطالب  
 وروى عن ابي خنيفة في التوارق قول الطالب لا في دعوى الاعسار ورويه  
 تناه المطالبة الى وقت اليسار لمعنى دعوى الاجل ولو ادعى المطلوب اجلا  
 في هذه الديون وانكر الطالب فالتقول قول الطالب وكذا هذا وجه ظاهر  
 الرواية انما المطلوب متمسك بالاصل وهو الاصل فانه اصل في دعوى  
 والتنازع ارض وكان الطالب مدعى ارضا والمطلوب متمسك بالاصل  
 القول قوله بخلاف دعوى الاجل لان الاجل لا يثبت بالشروط والشرط امر  
 وكان مدعى الاجل مدعى ارضا وعرض الاعسار وان كان مدعى دعوى  
 الاجل الا انه ثبت من غير شرط وكان منزلة دعوى الاجل في الكفالة لما كانت في  
 حق الكفيل من غير شرط كان القول قول مدعى الاجل فكذا هذا من عيان المحيط  
 وذكر قاضيان في الفتاوى ما صودته فان قال الطالب هو مفسر فادعى  
 القضاء وقال المدعيون انما مفسر تكلوا فيه قال بعضهم القول قول المدعيون  
 انه مفسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا لم ينعقد له كالتقاضي  
 ومن البيع فالتقول قول مدعى اليسار يروى ذلك عن ابي خنيفة وعليه الفتوى  
 لان قدرته كانت ثابتة بالمبدل فلا يقبل قوله في ذل تلك القدرة وان كان  
 الدين بدلا عما هو ما كان القول قول المدعيون وقال بعضهم كذا وجب  
 لا يقبل فيه قول المدعيون انه مفسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو ما لم يكره  
 وذكر في المحصاف وان طلب المدعيون من القاضي ان يسان المدعى هل له مال  
 يسأل بالاجماع فان سأل المدعيون وسأل القاضي من المدعى مدعى المدعى انه مفسر  
 ودعوى المدعيون انه مفسر يجعل القول قول المدعيون لان العسر اصل في دعوى  
 بعضهم ان كان الدين بدلا عن مال كثر متاع او باقرض يكون القول قول المدعى  
 كان الدين وجب عما ليس بمال يكون القول قول المدعى عليه الخ وقال بعضهم ان  
 كان الدين لزما بمباشرة العقد يكون القول قول المدعى وان كان لزما حكما لا بمباشرة  
 عقدا فالتقول قول المدعيون الخ وقال بعضهم يحكم فيه الزم ان كان عليه  
 زما لفقرا كان القول قول المدعيون وان كان عليه زما لا غنيا كان القول قول المدعى

زما لفقرا  
 زما

لان ذلك علامة الغنى لا في العلوية والفقها ونسب الشيخ الامام شمس الدين  
 ابو محمد عبد العزيز بن احمد الحلواني هذا القول في الفقيه ابو جعفر محمد بن  
 فعلى هذا القول ان كان على المدعيون زما لفقرا وقد ادعى المدعى انه غير زما  
 وان كان عليه زما لا غنيا قبل ان يحضر مجلس القاضى فان القاضي يسأله البيعة  
 فان اقام البيعة على ذلك سمع القاضي وجعل القول قوله وان لم يكره الاقامة  
 يحكم زما للحال ويجعل القول قول المدعيون ثم كلامه وذكر في الكافي شرح  
 التوفي وان ثبت الحق عند القاضي وطلب صلح الحق جالس عن يمينه لم يجعل  
 وامر يدفع ما عليه فان ابي خنيفة في كل دين لزمه بدلا عن ما حصل في دين  
 كالتن والقرض والتمه كالمهر المجمل والكفالة ثبوت امان غناه في هذين  
 الموضوعين اما في الاول فلا فانه قد ظهرت قدرته بما دخل في ملكه ورواه  
 محمد واما في الثاني فلا لانه لم يثبت له دليل يسار اذ الطاهر انه لا يثبت  
 الا لقدرة على اداية واما اذا اقامت المرأة بالموجب من المهر بعد ما دخل فالتقول  
 للزوج في عسرته لانه لا دالة هنا على القدرة ولا يجسسه في غير ذلك اذ ادعى  
 الفقرا لا ان يثبت غريمه ان له ما في جيبه بما يرى لانه لم يوجد امان الغنا ولا  
 في الادعى العسر فيكون القول من عليه الدين وعلى المدعى ثبات غناه وذكر  
 المحصاف ان القول للمدعيون في جميع ذلك الخ **اعلم ان العلماء على قول خمسة**  
 بيكان ذلك ما ذكر في الرجوع في الفصول التاسع مراد بالقضا وما  
 ذكر القصد الشديد في شرح ادب القاضي ما لا يبيته واقرا الرجل به قال  
 المدعى انه مؤسر وطلب من القاضي ان يجسسه وقال المطلوب لا بل انما مفسر لثقت  
 الروايات فيه قال المحصاف وهو رواية عن اصحابنا ان القول قول المدعيون  
 لانه متمسك بالاصل الخ وقال بعضهم ما كان سبيله سبيل البرق  
 فالتقول فيه قول المدعى عليه انه مفسر كما في نفقة الخادم وما اشبه ذلك وما  
 سوى ذلك فالتقول قول المدعى وقال بعضهم كل دين لزمه بمعاقدته  
 فالتقول قول المدعى وكل دين لزمه حكما لا بمباشرة العقد فالتقول قول المدعيون  
 وقال الفقيه النجاشي وهو القول للمخاض يحكم الزم والمهينة ان كان عليه  
 زما لا غنيا كان القول قول المدعى انه مؤسر لا في اهل العلم والاشراف كالعروة  
 والعباسية فانهم يتكلمون للباسهم مع حاجتهم حتى لا يذهب ما معهم

خفف



فلا يكون الزى فيهم دليلا على اليسار وتحكيم الزى محمد في الشرع حتى حكم الزى في  
باب الركا في جواز الصرف الى من راي عليه زى الفقرا فان ادعى الطالبة كان عليه  
زى لا غنىا ولكنه غير زية حين حضر مجلس الحكم فان القاضي سألها البينة  
اقام البينة تسع منه وكان لقول قوله وان لم يقر بنية يحكم زية في الحال  
القول قول المديون **قلت** فتحرر لنا من هذه النقول كلها ان المذهب  
ان القول فيما لم يرد المديون ببدل هو مال او يعقد وقع بلختيار قول المدعى لا قول  
المديون ولا يلتفت الى ما قاله الحنفى ولا يفتى به لانه مدفع بدار كونه  
من الدليل وبما نقل من الرواية وانما نقلنا هذا عن عن ابي حنيفة وابي يوسف  
وكفى به حاجة في التقليد من غير ظهور الدليل وحكموا بالزى نعم الله  
بغيرانه ان لا ذرى له ولا ولد يدينه وكانت ولايته سنة واحدة كان  
قول المديون في الكل ويقول الاصل هو الفقر وهذا خطأ منه فانه ما كان  
المذهب ولا سلك طريق اهل المذهب حتى نقل ان اهل ماله يستمره لفقيره  
المغلوب فالحق ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف من جهة التفصيل كما تقدم عنهما  
**تبيين** يتعين على القاضي ان يدعى عند ربه المديون او  
له به او قامت به بينة والمديون يقول انا فقير مفسر ان القاضي لا يجلس  
ويطلقه وان قال انا موسر وطلب حبسه يجلسه وان قال المديون انى لم  
من غير عقد ولا بدل مال سأل المالك كرماء الزم له فان قال انه بدل الخلع او  
بدل العتق في جهة نصيب الشريك او من جهة غضب مال متقوم للمدعى وقد  
كفل او من جهة نفقة الزوجة او نفقة الاقارب او من جهة ارض جناية او من  
صلح عن دم عمدا او من جهة بدل الكتابة او من جهة مهر قد عجل بعضه قبل التزويج  
فان صدقه المدعى في ذلك فالقول قول المديون مع يمينه في الفقر والعسرة وان  
وقال انه من جهة ثمن متاع فاعلم ان هذه الصورة ما ذكرها الاصحاب ينبغي ان  
يكون القول قوله ويجلسه وقوله بدل الخلع معناه القدر الذي وقع خلع الرجل  
امراته عليه وهو ان يكون في ذمة لجنبى فاذا ادعى الزوج على المرأة انها كانت  
على شئ في ذمتها او على الاجنبى ان كان وقع الخلع على شئ في ذمته واعتزفت المرأة  
والاجنبى بذلك يكون قالت المرأة انا فقيقة او معسرة وقال الاجنبى كذلك وقال  
الزوج بل هما غنيان كان القول في ذلك قول المرأة والاجنبى مع ايمانه لا قول الزوج

فراشته

ولخط

واخطاء صاحب المختار في هذه الصورة في نقل الحكم في الخلع فانه جعله مع ثمن الما  
والقرض وقال فيه ان القول قول ربه الذين لا قول المديون فلا يلتفت الى ما قاله  
واما ذكرنا كلامه في هذه المسئلة لاجل ان ابنته على هذا وان خطاه لا يجعل به  
وقد نقلناه فيما تقدم من نقل من البحر المحيط واختلا والعمل كالنحو والعباد  
والبحر وشرح الهداية للكاكى ما يخالفه من جهة المعنى واختلا والعمل ان  
ليس بدلا عن مال لان يضع الحق ليس مال قطعا ولا عقد النكاح عند مبادلة مال  
مال بمبادلة مال ينضع وفي المهر فصلوا فيه بين المهر والمهر والمهر وجعلوا ان  
في المهر القول قول الزوج في الاعسار لا قول المرأة وان كان العقد انما وقع على مجموع  
فكيف يكون بدل الخلع اقوى منه وقوله او بدلا لعتق معناه ان العتاد اكلان  
بين شريكين فاعتقه احدهما بغير اذن صاحبه واختار الشريك الذي لم  
ان يصغر الذي اعتق وادعى عليه عند القاضي فاعتقوا لا اعتناق او قامت به  
بينة فادعى ابنته فغير فقال الشريك الذي لم يعتق انه عتق فان القول في هذا  
قول الذي اعتق مع يمينه ولا يجلس اذ احلف قاسم في الهداية وفي اعتنا  
العبد المشرك القول للمعتق كسر التا والعللة فيه كونه ليس بدين مطلق حتى  
يسقط بالورث عند ابي حنيفة وعمل قاضي خان هذا بان الثمن وجب لا  
عمالىس بمال وفيه وفي تعليل الهداية نظرو مسئلة الغصب وقعت عند  
في يوم الجمعة حادى عشرين ذى الحجة سنة اربع وخمسين وسبعمائة و  
يقع عندي قبل ذلك من اولها شرقي الحكم وادى الحكم فيها على قول القاضي  
نقل الاشياخ وذلك بعد تصاروا المعصوب منه والغاصب على هلاك الاعيا  
المعصوبة وعلى القيمة المذكورة وقوله نفقة الزوج او اقارب معناه اذا  
انفقت الزوجة مع الرجل كل يوم على نفقة وتراضيا عليها فصدت من بعد  
فادعت المرأة عليه عند القاضي وطالبته بذلك المتجر من النفقة المقررة  
وصدقها على ذلك الخ وقوله وارث الجنايات معناه ارضى عليه جناية  
وجب فيها المار وادعى على الجاني وصدقه على الجناية او قامت البينة فاد  
الجاني انه فقير وقال الجنبى عليه انه موسر فالقول قول الجاني وقوله  
او صلح عن دم العمدا معناه انه لو قتل مورثه عمدا فسلحه على مال  
فادعى انه فقير فيكون القول قول القاتل في ذلك لانه ليس بدلا عن مال وما شرح

ع



هذه الصورة أحد من نقلنا عنهم سوى النجاشي في خلافاً لفقها وهو  
 للقواعد ودخل تحت قولهم عما ليس بمال وقوله من جهة بدل الكتابة  
 هذه الصورة ما ذكرها أحد سوى نالج الشريعة ولا يحتاج إليها لأن  
 لا يجلس في بدل الكتابة لمولاه بالانفاق وفي دين سوى بدل الكتابة فيه  
 والفتوى على أنه لا يجلس فيه أيضاً وقوله من المهر المحل فعنه أن  
 الرجل إذا تزوج امرأة على مهر مبلغه مثلاً ألف درهم ولو يذكر منه أشياء  
 مؤجلاً فإنه يكون حالاً ثم ينظر إلى البتة الذي هو فيها فان تعار فوالتجمل  
 إلا لف قبل الدخول فيكون للمرأة أن تمنع نفسها حتى يقبض كل ألف ويكره  
 لها في قدرته على ألا يجمع عليه ولا يقبل قوله أنه معبر وإن تعار فوالتجمل  
 منها قبل الدخول كبلادنا وطالبت بذلك المحل ثم دخل فطالبت ببقية المهر  
 فقال أنا فقير وقالت هو موسر فالقول قول الزوج في هذه الصورة فهذا معنى  
 قول صاحب الهداية والمراد بالمهر محله دون وجبه والشيخ حافظ الدين  
 بالمهر المحل والشيخ حميد الدين أشار إلى هذا القول لأن العرف والمجرب على  
 المؤجل فعلمنا أن مرادهم المؤجل الذي من جهة العرف لا المؤجل الذي شرط في  
 أصل الصداق بالتصريح وقت العقد ومثل هذا قالوا والمرأة لها أن تمنع  
 حتى تلخذ المهر وتمنع أن يخرجها من البلد وقال صاحب الهداية  
 والمراد ما تعار فوالتجمل ولو كان التجمل نصاً في البعض لا يفتر والحكم أنه إذا  
 أجل وطالبتة وقال أنا فقير كان القول قوله الخ قال أصل الدخول على  
 قسمين تجل بطريق العرف وهو قولهم في الصداقة وتزوجها على ألف درهم  
 حال يجمل لها من ذلك قبل الدخول بها خمسمائة مثلاً وتبقى لها بعد ذلك خمسمائة  
 حالة ففي هذه الصورة إذا دفع إليها الخمسمائة التي قبل الدخول ثم دخل فطالبت  
 بالخمسمائة الأخرى وقال أنا فقير يكون القول قوله وتأجيل بطريق  
 على الأجل كما إذا تزوجها على ألف درهم منها خمسمائة حالة والباقي مؤجل  
 سنة مثلاً وقال في الصداق يجمل لها قبل الدخول بها الخمسمائة الحالة وقد  
 بعد ما قبضت الحال ثم ادعت عليه بالخمسمائة المؤجلة إلى سنة يكون

التمصيل

فلو كان المهر كله حالاً ولو بشرط منه تجمل شيء هل يكون كله منزله المحل  
 بمعنى أن القول في يسره قولها خلاً الظاهر أنه ينبغي أن ينظر إلى المرأة  
 وإلى هذا المهر وكما يكون المتعارف تجمله منه هذه المرأة فإذا ثبت ذلك ما  
 حكم التعريف تجمله القول فيه قول المرأة وما عدا ذلك القول فيه قول الزوج  
 على ما قالوا في منع نفسها حتى تلخذ مهرها لم يثبتوا قدر المحل منه أنه ينظر  
 إلى المرأة كما قلنا وتجمل المعروف كالمشروط ولا يقال أن أقدمه على النكاح  
 على هذا الوجه دليل قد رتبته على المجموع فلا يكون القول قوله فيه لأننا نقول  
 إنما نحن هنا في بدو جرت العادة فيها بتجمل البعض قبل الدخول ما في بدو  
 جرت العادة فيها بتجمل الكل فلا وقد تبيننا عليه في جري العرف بتجمل البعض  
 وسكت عن كون في الصداق كما منزله اشتراطه لأن للزوج أن يقول ما علمت  
 أن العرف قد جرى بهذا سكت عن اشتراطه شيئاً معيناً وهو كلام معتبر  
 يصدق به ويحب قبوله كما لو تبنا يعاقبوا في السور وعرفهم في بيع مثل ذلك  
 يوجد مقتضى طاعة فعات وأطلقوا البيع من غير ذكر ذلك الأجل فان الحكم أنه  
 يعتبر عن ذلك السور وهذا كله يؤخذ من قولهم المعروف كالمشروط وهذا  
 الصورة واقعة بخلاف ما تقدم من الصور فجباً الاعتناء بحفظها ولا نصفاً إليها  
 فلما أصل الجملة الصور المعدودة عشرة وهي التي يكون القول قول المدعي  
 فيها أنه فقير وهي التي تفهم من قول صاحب الهداية ولا يجلسه فيما سوى ذلك  
 أي في هذه الصور المعدودة وهي بدل الخلع وبدل عتق نصيب الشريك وبدل  
 المعصوب ونفقة الزوجات ونفقة الأقارب وأروش الجانيات وبدل العمد  
 وما يؤخر من مهر بعد الدخول وبدل المتلفات والله أعلم ويكفي أن لا يدل  
 في هذه الصور بدل الكتابة لما قلنا وقد نظمت هذه الصور في أربعة أبيات في  
 كتاب القواعد العربية المنظومة وهي هذه **نظم**  
 القول بالاعسار قالوا يقبل من عليه الحق بان فانقلوا  
 في باب الخلع كذلك النفقة لها وللان بغير نفقة  
 ضماناً واعتاقاً وأروشاً فاعرف والصالح عن ضمان المتلف  
 مؤجل المهر وزد كتابه **نظم** في الأصابة  
**مسألة** ذكر في عدة الجنس في الحقوق الشرعية وسماع البيعة بالاعسار



وهل يشترط السماع على حضور المدعي أم لا وهل يجوز سماعها قبل الجلس أم لا  
وتحريم الكلام في ذلك ذكر في هذه الآية فيما كان القول قول المدعي أم لا  
وثبت ذلك بالبينه فيما كان القول فيه قول من عليه بحسبه شهرين أو ثلاثا  
ثم يسأل عنه بلحس ظهور طلبة في الحال وإنما يحسبه مدة ليظهر حاله أو  
بحسبه فلا بد أن تمتد المدة ليفيد هذه الفائدة فقد روي عن أحمد بن حنبل وغيره  
ذلك من التقدير شهر أو أربعة إلى سنة والصحيح أن التقدير مقصور على ذلك  
لا خلا فالحال لا شخص **الفصل في الوسائط** فلو لم يجز أحد حاله  
لكن قال المدعيون أنا مقبر وقال رب الدين هو موصى ذكر في التجديد أنه لا يصح  
المدعيون في أنه مقبر في كل ما هو بذلك حاصل في دين كمن يتبع أو قرض وكذا  
في كل دين وجب بغيره والتميز به كالكفالة والمهر وفي الجامع للصمد الشهيد  
يصدق في أنه مقبر في المهر المعجل أما في المهر المؤجل فيصدق  
**معين الحكماء** وفي الجمع ويقبل قوله في عسان عنها أي النفقة  
وهكذا ذكر الخشاف لأن العسر اصل واليسار طار والقول قول من يتمسك  
بالأصل وقيل في التزادات أنا أقول قول المرأة مع يمينها لأن لا  
على التحول بها والعقد عليها دليل بيان ومنهم من ينظر إلى المطلق  
وإن قامت البينة فلا يخلو أما إن قامت على جميعها على اليسار قبلت بيمينها  
وإن قامت البينة من جميعها على الأعسار فيه روايتان وفي المخطط وهل  
تسمع البينة على الأعسار قبل الجلس فيه روايتان على ما مر في فصل القضاء  
وإن أقام جميعا فالبينة بيمينها لأنها مثبتة وبيمينه لأنه ثبت شيء  
فالحاصل أن القول قوله واليمين بيمينها **سكان الحكماء** ما  
وعليه ديون لا تفي التركة بها وأدعت امرأته مهرها فالقول قولها إلى مقدار  
مهر مثلها من غير بينة فتخاصم العزم مقدار مهر مثلها فبينة في المداينة  
إذا أقروا بالدين المؤجل فصدق المقر له في الدين وكذا في الأجل حيث يكون  
القول قول المقر له **أقرب الدين** ثم ادعى حقا لنفسه وهو الأجل فلا  
قوله بلا بينة **أصل** في الكفالة نقله مفتي الأسكوب  
**كتاب المأكل** وأعلم أن كل من تكوّن العين في يده أما  
إذا ادعى رد العين إلى صاحبها أو ادعى الموت أو الهلاك يصدق في منع يمينه

بالاتفاق

بالاتفاق كالمودع والمستعير والمضارب والمستبضع والوصي والآب  
وفي مال ولد والوكيل والرسول والمتولي والقيم والدلال والتمسك والبيع  
والمرتبه والعدل والملتقط وأجدا لا بق والشرط مطلقا والخرج عن  
والأجير الخاص والأجير المشترك وأمين القاضى والمخضر وأمين القهرك  
المودع لو خالف ثم عاد إلى الوفاق ببراءة عن الضمان وفي الأجران والأعارة  
لا يبرأ بالعود إلى الوفاق في الأصح والوكيل بالبيع خالف ثم عاد إلى الوفاق  
بأن يستعمل العبد ثم باعه بما امر به جاز وكذا الوكيل بالحفظ والوكيل  
بالأجران والأستيجار والمضارب والمستبضع إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق  
عاد مضاربا أو مستبضعا والشرط غنا أو بفاوضة إذا خالف ثم عاد  
إلى الوفاق عاد آمينا **سكان المودع** بما لا يود بعه فذلك لا يضمن  
والآب والوصي إذا سافرا بمال الصبي وهلك لا يضمنان إلا إذا ترك  
زوجته هنا **الوكيل بالبيع** بالكوفة إذا سافره يضمن والوكيل  
بالبيع المطلق إذا سافره لا يمكن له حمل وموثة لا يضمن وإن له حمل وموثة  
يضمن **سكانه** نقله ابن المودع  
كل أمين ادعى بصان الأمانة إلى مستحقها قبل قوله كالمودع إذا ادعى  
والوكيل والناظر إذا ادعى الصنف إلى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة  
مستحقها أو بعد موته إلا في الوكيل تبصر الدين إذا ادعى بعد موته  
الموكل أنه قبضه ودفعه له في حياته لو يقبل قوله البينة بخلاف  
الوكيل يقبض العين **والمفروق في الوالوجية** القول للأمين مع  
اليمين إلا إذا كذبته انطأه فلا يقبل قول الوصي في نفقه زائدة  
خالف انطأه وكذا المتولي والأمين إذا خلط أموال الناس ببعض  
والأمانة بماله فإنه ضامن **من الأشكال** وانطأه  
وليكن مقدار الأرقام **مسكوك الحسام** وعقد جواهر الكلام  
مفقود بشدة الخيبة والسلام **وقع الفراغ** من تحريك الأقدام  
في صفحات الأرقام بسنوح صيد المرام **في أول ذي الحجة** الحرام  
لستة ثمان وثلاثين وألف مخرجه **على صاحبها** أطيب صلاة وأزكى  
تحية **على يدى** العبد الفقير **جامع هذه المجموعة** بالسعى الكثير



عطاء الله بن يحيى الشيرازي رحمه الله المتكلم بوطاى القاضى بابا شير

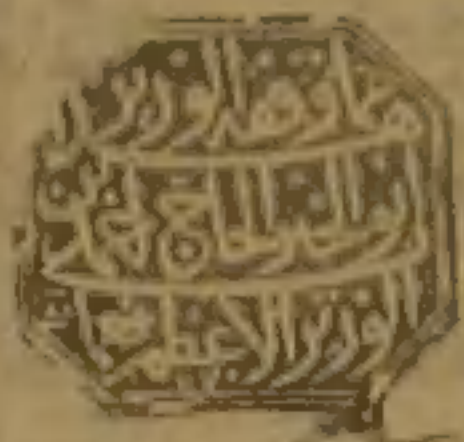
• مدينة من ستره عفا عنهما العا في

• وعن الاسلاف والاحلاف حاد

• ومصلينا ومصلينا على

• المصطفى ولحم

• لله خير



وكتبت هذه المجموعة المباركة للمؤنة التي هي بدقايق الفقه مشحونة

برسم أعلام العلماء المحققين • أفضل الفضلاء والمدققين • شمس الشريعة

وبدرها • وحسن العلوم ومحسنها • حجة الاسلام في العالمين • وصفوة

الملوك والسلاطين • المطهر زبنا نسبه بطراز العصامة الحسينية

المشركتار حسبه • بشيرازة السنة السنية • المولى الأعظم • والهام

مولانا السيد عبد الباقي افندي • المولى من قبل السلطنة العلية • فضل

الشرعية • بين الرعية • بالديار المباركة القدية • حقه مولاة بانطافه

الحققة • فيما بالبرعة • وما نصفت • والبراعة • وما صنعت • الله

وسواه الاثر • والمتخذ احاديث فضائله وقواضله بين علماء الملّة الحنفية

الحنفية طيب سمر • والمحتوى من راحة العوارف والمعارف شمس • وما انا

بالمفيع من ذلك تعجا كيف وهو من سلالة سيد البشر

وما زاد على الاقلام ترقرور • هو البحر كزرة الفضل والمن

احل بنى العلياناج روضه • وامثل من في العصر تحمله لفظ

واكمل من غنت بذكر صفاته • فتونا والحامام غرة الفتن

فان الله تعالى جليل كرم وخمير طلقه لتشفيع السمع وتشرع البصر • ويريد

وكونه لا يحكم احكام الشريعة بحق ابي بكر وعمر • والمستول من كرامة مثله

الا له والنعم ان يسجل ذيل الشكر على ما طغى بالقلم • وانقدر بلحمة السنية كاهوا

هذا وقد تم اليراع من تحبير • ووقع الفراغ من تنقيح

وتسطين • على يد فقر النوري • خاد منعال العلماء

والفقر • موسى الفتياني الحنفى • عفا

• عام الله • عفا

• عفا

